

آثار استاد آشتیانی ۱۶

# إِعْجَازُ الْبَيِّنَاتِ

في تفسير أُمِّ الْقُرْآن  
للصَّمدِ وَالَّذِينَ الْقُونَوِي

قَدِّمَهُ وَصَحَّحَهُ  
الْأَسْتَاذُ السَّيِّدُ جَلَالُ الدِّينِ الْأَشْتِيَانِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# اِحْجَازُ الْبَيِّنَاتِ

فِي

## تَفْسِيرِ أُمِّ الْقُرْآنِ

لِلصِّدِّيقِ وَالْدِّينِ قَوْنُوِي

قَدَّمَهُ وَصَحَّحَهُ

الْأُسْتَاذُ السَّيِّدُ جَلَالُ الدِّينِ الْأَشْتِيَانِي

بُيُوتُ كِتَابَتِهِ

صدر الدين القونوي، محمد بن اسحاق، ٦٠٧-٦٧٣ ق.  
اعجاز البيان في تفسير أم القرآن / لصدر الدين القونوي ١ قدمه و صححه السيد جلال الدين الأشتياني.  
- قم: بوستان كتاب قم (انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)، ١٣٨١.  
٣٩١ ص. - (بوستان كتاب قم ١٦٨. آثار استاد آشتياني ١٦٩)  
ISBN 964 - 371 - 183 - 8 / ريال ٢٥٠٠٠

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات لیا.  
پشت جلد به انگلیسی:  
Al-Sadr-o L-Dīn Qūnavī, Al-Sayyid Jalāl-o L-Dīn  
Al-Āḫīyānī, E'jāz-o L-Bayān Fī Tafsīr-e Omm-e L-Qorān  
[The miracle of statement in the interpretation of the Al-Fāteha chapter]

کتاب حاضر به اعجازالبيان في تاويل أم الكتاب و تفسير فاتحة الكتاب نیز مشهور است.  
چاپ اول این کتاب تحت عنوان اعجازالبيان في تاويل أم القرآن (في تفسير السورة المباركة الفاتحة) در  
سال ١٣٦٨ ق. - ١٩٤٩ م. - توسط مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية در حیدرآباد دکن و چاپ الست آن  
در قم توسط انتشارات ارومیه در سال ١٤٠٤ ق. - منتشر شده است.  
کتاب حاضر ویرایش جدید از اعجازالبيان في تفسير أم القرآن است.

کتابنامه به صورت زیر نویس.  
١. تفاسیر (سوره فاتحه) ٢. تفاسیر عرفانی - قرن ٧ ق. الف. آشتیانی، جلال الدین، ١٣٠٦ -  
مصحح. ب. دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم. بوستان کتاب قم. ج. عنوان. د. عنوان اعجازالبيان في  
تاويل أم القرآن. هـ. عنوان: تفسير فاتحة الكتاب.

٢٩٧/١٨

٦ الف ٤ ص / ١٠٢/١٢ BP

□ شابك: ٩٦٤-٣٧١-١٨٣-٨ / ٩٦٤-٣٧١-١٨٣-٨

□ شابك: ٩٦٤-٣٧١-١٨٣-٨ / ٩٦٤-٣٧١-١٨٣-٨

بوستان کتاب قم

## اعجازالبيان في تفسير أم القرآن

المؤلف: صدر الدين القونوي

قدمه و صححه: الأستاذ السيد جلال الدين الأشتياني

الناشر: مؤسسه بوستان كتاب قم

(مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)

المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي

الطبعة: الأولى / ١٤٢٣ ق، ١٣٨١ ش

الكمية: ٢٠٠٠

السعر: ٢٥٠٠ تومان

جميع الحقوق محفوظة للناسر

عنوان: قم، شارع الشهداء (ميدانية)، بوستان كتاب قم، ص ب ٩١٧، الهاتف: ٧٧٤٢١٥٥ - ٧٧٤٢١٥٤

المرکز المركزي (١)، قم، شارع الشهداء (بتعاون أكثر من ١٧٠ ناشر يفرص إشي عشر ألف عنوان من الكتب)، الهاتف: ٧٧٤٢١٥٦

المرکز الفرعي (٢): طهران، شارع «انقلاب»، شارع فلسطين الجنوبي، الزقاق الثاني من اليمين (بشن)، رقم ٣/٢٢، الهاتف: ٦٤٦٠٧٣٥

المرکز الفرعي (٣): المديعة المقدسة، شارع آية الله الشيرازي، الزقاق «جهد باغ» المعرض لمكتب الإعلام الإسلامي، فرع غراسان، الهاتف: ٢٥٠١٣٩

المرکز الفرعي (٤): اهواز، شارع الخافظ، تقاطع الكرماني، المعرض «گلستان كتاب» لمكتب الإعلام الإسلامي، فرع اصفهان، الهاتف: ٢٢٢٠٣٧

موقعنا على الإنترنت: <http://www.bustan-e-ketab.com>

<http://www.balagh.org>

البريد الإلكتروني: [Bustan-e-Ketab@noormet.net](mailto:Bustan-e-Ketab@noormet.net)

Printed in the Islamic Republic of Iran

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## تقدير

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الإخوة الذين ساهموا في إنجاز هذا الأثر :

تقويم النص : نعمت الله جليلي ، محمد حسين مولوي و سيد مصطفى بابايي .

الإشراف العلمي : احمد عابدي .

استخراج الفهارس : فاطمه محمدي آراني .

تنضيد الحروف : الهام قره گوزلو ، مريم ابراهيم پور مهابادي و محمد رضا فررتن .

تصويب اخطاء التنضيد : سيد صادق حسيني ، سعيد حميدي و مرگان فرماني .

الإخراج الفني : حسين محمدي و احمد أخلي .

مراجعة الإخراج الفني : سيد رضا موسوي منش .

المقابلة : سيد محمد سيد عبداللهي ، حسين حسن پور ، بيژن سهرابي ، طه نجفي ،

علي ميرى ، جليل حبيبي ، محمد جواد مصطفىوي ، سيد محمود كريمي ،

سيد علي قائمي و غلامرضا معصومي .

مراجعة النص المقابلة : ولي قرباني و عبدالهادي اشرفي .

تصميم الغلاف : حسن محمودي .

مسؤول الإنتاج : حسين محمدي .

متابع شؤون الطباعة : سيد رضا محمدي .

بوشهنگ کتب

تأبستان ۱۳۸۱

## مقدمة الناشر

يعدّ أبو المعالي محمد بن إسحاق القونوي (٦٠٧ - ٦٧٢) من أبرز تلامذة وشارحي آراء وأفكار الشيخ محيي الدين بن عربي، فكان - على ما قيل - قد التقى بابن عربي وهو في سنّ الثانية عشرة ولازمه ولم يفارقه أبداً حتى الوفاة؛ ولذلك فقد تلقّى منه العلوم ونقلها مباشرة إلى تلامذته.

وبما أنّه كانت له علاقة بابن سبعين حيث كان يختلف إليه ويجالسه فيمكن القول: إنّ القونوي في أفكاره عن وحدة الوجود كان قد تأثر بهذين العارفين، أعني ابن عربي و ابن سبعين. وكان لصدر الدين القونوي علاقة مع كبار العلماء و العارفين من أمثال المحقّق نصير الدين الطوسي و سعد الدين الحموي و ملا جلال الدين الرومي و أوحّد الدين الكرمانلي. كما له تلامذة من قبيل سعد الدين الفرغاني و فخر الدين العراقي و عفيف الدين التلمساني و قطب الدين الشيرازي الذين تعاهدهم و قام بتربيتهم.

ولذیوع صيته و شهرته فقد اختاره «مولانا» من بين علماء قونيه لإقامة صلاة الميت عليه و إنفاذ وصيته.

لصدر الدين القونوي آثار كثيرة، أهمّها و أشهرها «مفتاح الغيب»، «النفحات الإلهية»، «الفكوك»، «النصوص»، «شرح أربعين حديثاً» و «تفسير فاتحة الكتاب» المعروف بـ «إعجاز البيان في تأويل أمّ القرآن» و هو الكتاب المائل بين يديك عزيزي القارئ.

وقد ذكر صدر الدين القونوي في مقدمة الكتاب أنّه نقل كلمات المفسّرين و المفكرين و غيرهم. و قصد بذلك بيان بعض أسرار أمّ الكتاب. و بناءً على ذلك يتّضح أنّه لم يقصد تفسير



سورة الفاتحة، بل ما ذكره يكون تأويلاً.

و فرق واضح بين التفسير و التأويل، فكلُّ منهما أسلوبه المخالف للملأخر في فهم القرآن الكريم. ففي مقدّمة تفسير القرآن لمحيي الدين بن عربي - الذي يحتمل قوياً أن تكون هي تأويلات عبدالرزاق الكاشاني - جاء ما مضمونه: «الذي في هذا الكتاب هو تأويل القرآن لا تفسيره».

وقد قام صدرالدين القونوي في هذا الكتاب - كما في سائر آثاره العرفانية - بتأويل الآيات القرآنية الشريفة.

وقد تأثر بأسلوبه بعض العرفاء من قبيل صدرالدين الشيرازي والإمام الخميني في تفاسيرهم لسورة الفاتحة والقدر و التوحيد. لقد طُبع هذا الكتاب سابقاً في حيدرآباد دكن في الهند، و طُبع في قم على الأوفست من نسخة حيدرآباد.

و الآن قامت مؤسسة «بوستان كتاب» التابعة لمركز النشر في مكتب الإعلام الإسلامي بالإعداد لطبع هذا الكتاب - بعد أن عهد إليها السيد جلال الدين الآشتياني الذي قام بتصحيح الكتاب و مقابلته مع النسخ المتعدّدة - بمهمّة طبع الكتاب و مقابلة التجارب المطبعية المختلفة و إعداد الفهارس اللازمة التي تسهّل على الباحث الوصول إلى المباحث القرآنية في الكتاب. و لا يفوتنا هنا أن نتقدّم بشكرنا الجزيل إلى كلّ الإخوة الأفاضل الذين ساهموا في إنجاز الكتاب، لاسيّما فضيلة الشيخ أحمد عابدي الذي تولّى ضبط عبارات الكتاب و وضع علامات الترقيم على النصوص.

نتمنّى للجميع التوفيق والعافية و للسيد الجليل الأستاذ الآشتياني طول العمر خدمة لدين الله تعالى و نشر أفكار و تعاليم محمد و آله صلوات الله عليهم أجمعين.

مؤسسة بوستان كتاب قم

(مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية بقم المقدّسة).

محرم الحرام ١٤٢٣ اسفند سنة ١٣٨٠

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

وصلَّى الله على المصطفَيْن من عباده، خصوصاً سيّدنا محمد وآله، ياربُّ أنعمت فتّم،  
وأظهرت فعّم.

الحمد لله الذي بطن في حجاب عزّ غيبه الأحمى، فأبهم وستر، وشمل وظهر وتجلّى،  
ففهّم وأظهر، وجمل وعلم، وشاء الإنشاء فأبرم، ودبّر، وفصل وقدر، فقضى وحكم وأمر،  
فعدل، وخلق فسوّى، فقوم وصور، وعدل، وقدر من كمله من الأناسي على صورة حضرته،  
وحياه بأحسن تقويم، فيأحسن<sup>١</sup> ما حبا وأنعم،<sup>٢</sup> وقدر وكمل، وملّكه أزمنة الأمور  
ومقاليد البيان، فأبدى ما كنتم وستر وأجمل، فكان إماماً حاوياً مبيّناً<sup>٣</sup>، وخازناً حامياً أميناً  
على حضرة الجمع والأسرار، وأمّ الكتاب الأكبر، معدن الظّلات والأنوار، فما أعلى وأعظم  
وأنور وأجمل!

أحمده سبحانه حمده نفسه عن نفسه وعبدّه بلسان جمعه وأحدية ودّه؛ إذ هو الحمد  
الأسنى الأعمّ الأظهر الأشمل.

وأشكره شكر من يرتجي أن يكون ممن يرى<sup>٤</sup> النعمة منه به، مع تيقن العجز وشهوده من  
مقام الحمد المذكور؛ إذ هو<sup>٥</sup> الشكر الأسمى الأتمّ الأخطر الأفضل.

وأسأله تعالى استمرار صلواته، ودوام ورود الطيّبات من تحيّاته، من أشرف أسمائه لديه،  
وأعلى تجلّياته، على سيّدنا محمد وآله، والصفوة من أمته الوارثين لعلومه ومقاماته

١. ق: فما خُن، ب: فيأحسن، والصحيح: فما أحسن.

٢. ق: فأنعم.

٣. ق: يبري.

٤. ق: يتأ.

٥. ق: فهو.



وأحواله<sup>١</sup>، مرتجياً من إحسانه الإسعاف والإجابة؛ فإنه أجود من سئل فأجاب وسخا  
وتكرم وبرّ وبذل.

## رُشع بال بشرح<sup>١</sup> حال

اعلموا معاشر الإخوان الإلهيين خاصّةً، والمؤمنين بهم وبأحوالهم والمحبتين لهم عامّةً - فإنكم قبلّة هذه المخاطبة العليّة، ومحلّ هذه التحفة السنيّة -، أن الله سبحانه منح عبده من عين منّته، بسابق إحسانه<sup>٢</sup> وعنايته، بعد التحقق بمعرفته وشهوده من علم الأسماء والحقائق، وأسرار الوجود والخلائق، ماشاء وأحبّ، حسبَ القبول والأهليّة، وخلوص التوجّه لدى التعرّض للنفحات الإلهيّة<sup>٣</sup> وصفاء النية، لأعلى مقدار جوده؛ فإنّه أعظم من أن ينحصر أو يتقيّد، أو ينتهي إلى غاية فيُحدّد، فكان من جسيمة ما منّ به أن أطلعه على بعض أسرار كتابه الكريم، الحاوي على كلّ علم جسيم، وأراه أنّه أظهر عن مقارعة غيبية واقعة بين صفتي القدرة والإرادة، منصّباً بحكم ما أحاط به العلم في المرتبة الجامعة بين الغيب والشهادة، لكن على نحو ما اقتضاه الموطن والمقام، وعيّنهُ حكم المخاطب وحالهُ ووقته بالتبعيّة والاستلزام، فالكلام وإن كان مجرداً من حيث حقيقته، فإنّه لجسمه حكم الصفتين المذكورتين في طريقته، وتوقّف ظهوره في عالم الشهادة عليهما، هو كالمركب منهما.

فأمّا نسبته من الإرادة فإنّه مقصود<sup>٤</sup> المتكلّم وسرّ إرادته، ومُظهر ومُوصل وجامع، ولهذا<sup>٥</sup> يُبرز ما كمن في باطن المتكلّم إلى كلّ مخاطب وسامع.

١. ق: بيان.

٢. ح: حسناء.

٣. ساقطة من ق.

٤. ق: ملأته لمقصود.

٥. ق: ولذا.



وأما نسبته من القدرة فمن حيث كونه من باب التأثير الإلهي والكوني آله، ولهذا كان الإيجاد موقوفاً على قول «كن» معنى أو صورة أوهما معاً لا محالة، واشتق له اسم من الكلم - وهو التأثير - تنبهاً على هذا السر الخطير.

ثم سرى الحكم في كل كلام صادر من كل متكلم أن لا يظهر إلا بحكم النسب المذكورة، منصباً بما انطوت عليه السريرة، واقتضاه حكم الصفة الغالبة على المتكلم حين الكلام والسيرة، وسبغ على عليك من أخباره، ما يكشف لك<sup>١</sup> عن سر مراتبه وأحكامه وأسراره<sup>٢</sup>.

ثم إن الحق - سبحانه وتعالى - جعل العالم الكبير الأول من حيث الصورة كتاباً حاملاً صور أسماء الحق وصور نسب علمه المودع في القلم الأسمى، وجعل الإنسان الكامل - الذي هو العالم الصغير من حيث الصورة - كتاباً وسطاً جامعاً بين حضرة الأسماء وحضرة المسمى، وجعل القرآن العزيز [شارح] خلق المخلوق على صورته، ليبين به خفي سيرته، وسر سورة مرتبته، فالقرآن العزيز هو النسخة الشارحة صفات الكمال الظاهر بالإنسان، والفاتحة نسخة النسخة القرآنية من غير اختلال ولا نقصان؛ وكما أن كل نسخة تسالية هي مختصرة الأولى، كذلك كانت الفاتحة آخر النسخ العلوي.

والكتب الإلهية الكلية خمسة على عدد الحضرات الأول الأصلية. فأولها الحضرة الغيبية العلمية النورية المحيطة بكل مظهر، ولها المعاني المجردة والنسب الأسماوية العلمية.

وتقابلها حضرة الظهور والشهادة، ولها ظاهر الوجود الكوني - المسمى بالكتاب الكبير - وسائر الشخصات الصورية.

وحضرة الجمع والوجود والإخفاء والإعلان، ولها الوسط، وصاحبها الإنسان. وعن يمين هذه الحضرة الوسطى حضرة بينها وبين الغيب المتقدم، نسبتها إليه أقوى وأتم، وكتابتها عالم الأرواح والنوح المحفوظ المصون الملحوظ. وعن يسارها حضرة نسبتها إلى الاسم الظاهر - مرتبة انشهادة - أقرب، وهي مستوى الصحف المنزلة على الأنبياء والكتب.

فالكتب الأربعة المذكورة جداولُ بحر أحكام مرتبة الإنسان المستورة، وباقى المراتب الوجودية التفصيلية يتعين فيما بين هذه الأمهات العلوية، فإنه عليها تترتب أحكام النسب الأصلية، وما يتبعها من الأسماء المتصرفة في العوالم المملكية والجبروتية والملكوئية. وأشخاص الموجودات مظاهر دقات الأسماء والصفات.

فمن كان مظهر الإحدى هذه المراتب الخمس، قربت نسبته منها في حضرة القدس؛ فإن حكم تلك المرتبة الأصلية فيه يكون أظهر وأبين، ونسبة كلامه وما يخاطب به من جهة الحق من حيث تلك المرتبة أشد وأمكن.

ولكل مرتبة من هذه الخمس كمال رباني يبدو حكمه ويدوم بحسب قبول مظهره الإنساني.

ومن كان مقامه نقطة وسط الدائرة وسلم من<sup>١</sup> الأطراف الجائرة كنيينا محمد ﷺ، فإن كلامه يكون أعم حكماً، والتنزيلات الواردة عليه أعظم إحاطة، وأجمع علماً؛ لاستيعابه أحكام المراتب وحيثية لها، فليس يخرج شيء عن حكم مقامه وقبضته.

ولهذا المقام أسرار سترت بإقرار وإنكار، وأقرت في منزلها؛ خوفاً من إظهارها في غير وقتها، وقبل بلوغ محلها، ولو جاز إفشاؤها لأبرزت إليكم، وتليت آياتها عليكم، ولكن سر قولہ تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾<sup>٢</sup> - ولم يقل: ما نزل إليك، ولا كل ما أنزل عليك، وغير ذلك من الإشارات الإلهية والحكم - منع من التصريح بما هنالك، فوجب اعتبار التنبيه الإلهي، والوقوف عند ذلك.

ثم إنه لما وقف العبد على خزائن هذه الأسرار، واستجلى منها ما شاء الله عند رفع الأستار، لم يجد<sup>٣</sup> إلا<sup>٤</sup> من جانب الحق لإظهار ما جاد به؛ باعناً يوجب الإفادة والإخبار، ولا رغبة - بحمد الله - إلى طلب الظهور بالإظهار، فرجع السكوت والكتمان، وغلب بالتوفيق الإلهي حكم الإخفاء على الإعلان. ولم يزل هذا حاله إلى أن جد له الحق داعية العزم كربة أخرى، من حيث السفر فيه على توجه إليه، والتعرض لنفحات جوده، والإقبال

٢. النحل (١٦) الآية ٤٤.

٤. الإل: العهد، الأصل. في بعض النسخ: أولاً.

١. ق، هـ: جذبات.

٣. ساقطة من ق.



بوجه القلب عليه، ومنحه عند ذلك التوجه لا<sup>١</sup> به فتحاً جديداً، وجعل بصر بمصيرته به - لا بالفتح - حديداً وقيامه بحق شكر نعمته من غاية العجز قعوداً، وضمن من<sup>٢</sup> هذا الفتح أيضاً من أسرار علم كتابه ما فتح به مغاليق<sup>٣</sup> كثيرة من أبوابه، ثم حرك الباطن لإبراز نبذ من تلك الأسرار إلى إخوانه الإلهيين والأبرار بداعية لائحة بركتها، مرجو من فضل الله الأمن [من] غائلتها<sup>٤</sup>. فاستخار العبد ربه في إمضاء تلك الداعية، رجاء أن يجعل لها عنده ثمرة صالحة، وكلمة باقية، واستفتح باسم الله.



١. ق: لأنه.

٢. ق: في.

٣. ق: مغاليق.

٤. ق: غائلته.

## الكلام على فاتحة الكتاب

والتعريفُ ببعض ما تحويه من لُباب الحِكم والأسرار الذي هو غذاء أرواح أولي الألباب؛ لموجب سرٍّ خفيٍّ، وحكمٍ أمرٍ جليٍّ ونسبٍ عليٍّ.

قال العبد: وقد عزمت -بعون الله- أن أسلك في الكلام -بعد الإعراض عن البسط والإطالة- بابَ الإشارة والإيماء، والجمع بين لساني الكُثم والإِفشاء، مقتدياً برَبِّي الحكيم العليم، ومتبعاً -بمشيئته- صراطه المستقيم، فإنه سبحانه هكذا فعل في كلامه ولا سيما في هذه السورة، فأدرج فيها مع الإيجاز علمَ كلِّ معنى وصورة.

وأرجو -إن شاء الله- أن لاأمزج الكلام بنقل أقاويل المفسرين، ولا الناقلين المتفكرين وغير المتفكرين، غيرَ ما يوجب حُكم اللسان، ويستدعيه من حيث الارتباط الثابت بين الألفاظ والمعاني التي هي قوالبُ لها وظروف ومغانٍ<sup>١</sup>. بل أكتفي بالهبات الإلهية الذاتية عن آثار الصفات المكتسبة والعواري؛ سائلاً رَبِّي أن يجعل جليةً دِثاري، وخلعةً شِعاري عساي أثبت في جريدة عبيد الاختصاص، وأمنح في كلِّ الأمور<sup>٢</sup> الخلاصَ من شَرِّك الشِّرك، والإخلاصَ، والله سبحانه بكلِّ خيرٍ مَلِيٌّ، وبالإجابة<sup>٣</sup> والإحسان أهل وولي.

وبعدُ، فاعلموا -فهمكم الله- أن كلَّ ماله مبادئ وأسباب وعلل فإنَّ تحقق العلم به إنما يحصل بمعرفة أسبابه ومبادئه والوقوف من أصوله وأسبابه عليه.

ولمَّا كان القصد من إنشاء<sup>٤</sup> هذا المختصر بيان بعض أسرار الفاتحة المسماة بأُمِّ القرآن:

١. جمع المَفْنَى بمعنى المنزل والمراد أن الألفاظ منازلٌ للسماني.

٢. ق: واضح وفي كلِّ الأحوال.

٣. ق: للإجابة.

٤. ق: انشاء.



- أي أصله - كان الأولى أن يقع الشروع في الكلام على الأصل من أصله.  
ولهذا الكتاب - أعني القرآن العزيز - من كونه يُنطق به ويكتب بحروف تتركب من حرفين إلى خمسة أحرف متصلة ومفردة، فيظهر بنظمها عين الكلمة، وينظم الكلمات عين الآيات، وينظم الآيات عين السور؛ فهذه الأركان الأربعة التي هي: الحروف، والكلمات، والسور، والآيات مظاهر الكلام الغيبي الأحدي، ومنازل ظهوره، وجداول بحره، وأشعة نوره.  
وهي - أي الأركان - وإن كانت مبادئ الكلام<sup>١</sup> من حيث مرتبتي اللفظ والكتابة، فهي فروع لما فوقها من الأصول التي لا يتحقق بمعرفتها إلا من اطلع على سر الحضرات الخمس المشار إليها [أنفأ]، وسر الظهر والبطن والحد والمطلع؛ فلهذا وسواه احتجبت أن أنه على هذه الأصول وأبين سر الكتاب والكتابة والكلام والحروف والكلمات وغير ذلك من المبادئ والأسباب والتوابع المهمة، والموازم القريبة.  
ولما كان الكلام في التحقيق نسبة من نسب العلم، أو حكماً من أحكامه أو صفة تابعة له كيف فلت، وجب عليّ؛ لما التزمته، التنبيه على سر العلم ومراتبه ومتعلقاته الكلية الحاصرة<sup>٢</sup>، وأحكامه وموازينه، وطرقه وعلاماته، ومظاهره التي هي محل أنعة أنواره، كما ستقف على جميع ذلك إن شاء الله تعالى.  
فأنا أقدم أولاً تمهيداً مشتملاً على قواعد كلية أذكر فيها سر العلم، ومراتبه ولوازمه المذكورة، وسر المراتب الأولى الأصلية الأسماوية والمراتب التالية لها في الحكم، وسر الغيبيين: المطلق والإضافي، وسر الشهادة وانفصالها من الغيب، وتعين كل منها بالآخر، وعلم مراتب التميز الثابت بين الحق وبين ماسواه، وعلم مقام الاشتراك الواقع بين مرتبتي الحق، والكون، وأحكامه وأسراره، وسر النفس الرحماني ومرتبته وحكمه في العالم - الذي هو الكتاب الكبير - بالنسبة إلى الأعيان الوجودية، التي هي الحروف والكلمات الربانية والحقائق الكلية الكونية<sup>٣</sup>، من حيث إنه أم الكتاب الأكبر وبالنسبة إلى المقام الإنساني وحروفه وكلماته، وسر بدء الإيجاد وانبعاث الصفة الحبيّة وسر الغيرة، والتقسيم الظاهر من

المقام الأحدي وعلم الحركة والقصد والطلب، وعلم الأمر الباعث على الظهور والإظهار، وعلم الكمال والنقص، وعلم الكلام والحروف والسخارج، والنقط والإعراب، ومراتبها الكلية، وعلم الإنشاء والتأثير، وسرّ الجمع والتركيب والكيفيات الفعلية والانفعالية، وسرّ التصورات الإنسانية ومراتبها، وعلم الإفادة والاستفادة وعلم أدوات التفهيم والتوصيل، وسرّ البعد والقرب، وسرّ الحجب المانعة من الإدراك، وسرّ الطرق الموصلة إلى العلم، وأقسامه وعلاماته وأسبابه، وسرّ الوسائط وإثباتها ورفعها، وسرّ سريان أحكام المراتب الكلية بعضها في البعض، وكذا ما تحتها من الجزئيات بحسب ما بينها من التفاوت في الحیطة والتعلق الحكمي، وبيان التابعة اللاحقة التفصيلية للمتبوعة السابقة الكلية، وسرّ المناسبات، وسرّ التبدّل والتشكّل والائتنام، وعلم الأسماء وأسماء الأسماء، وعلم النظائر الكلية، وسرّ المتلية والمضاهاة والتطابق بسرّ تبعيّة التالي للمتلوّ وبالعكس، وذلك بالنسبة إلى الكتب الإلهية التي هي نسخ الأسماء، ونسخ الأعيان الكونية، وما اجتمع منهما وتركب ممّا لا يخرج عنهما، وسرّ مرتبة الإنسان الكامل، وما يختصّ به بحسب<sup>١</sup> ما استدعيه الكلام عليه من كونه كتاباً ونسخة جامعة، وسرّ الفتح والمفاتيح الحاكمة في الكنايين؛ الكبير والمختصر، وما فيهما<sup>٢</sup> وما يختصّ من ذلك بفاتحة الكتاب، وسرّ اتّقيد والتعيّن والإطلاق، وسرّ البرازخ الجامعة بين الطرفين وخوانم الفواتح الكلية وجوامع الكلم<sup>٣</sup> والأسرار الإلهية، هكذا<sup>٤</sup> إلى غير ذلك ممّا ستقف عليه - إن شاء الله تعالى - فإنّي لأستحضر ما يسرّ<sup>٥</sup> الله لي ذكره على سبيل الحصر؛ لعدم التتبع والتأمل والجمع النقلي والتعمّل، ولهذا لم أسلك في إيراد هذه التّرجمة - التي متعلّقها الكلّيّ هذا التمهيدُ المقدّم - الأسلوب المعهود الذي جرت العادة أن يُسلك في فهرست الفصول والأبواب المقدّم ذكرها في أوّل الكتاب<sup>٦</sup>.

ثم اعلم أنّ الكلام على سائر ما ذكرت ترجمته<sup>٧</sup> إنّما يرد على سبيل التنبيه الإجمالي، حسب ما استدعيه مناسبة الكلام على الفاتحة، وبمقدار ما يحتمله هذا المختصر، ليتفصّل

١. ب: فيها.

١. هـ: حسب.

٢. ق: الآية هذا.

٢. ق: الحكم.

٣. هـ: الكتب.

٥. ق: يسر.

٧. أثبتاها من ق.

للمتأمل بهذه القواعد جمل أسرار هذه السورة، وتُسرقُ نه شموش أنوارها المستورة، فعلى الناظر في هذا المسمطور، الراغب في استجلاء أسرارهِ ومعانيهِ أن يتدبره حرفاً حرفاً، وكلمةً كلمة، جامعاً للنكت<sup>١</sup> المبهوثة فيه بإضافة خواتمها إلى سوابقها، وإلحاق متوسطات فوائدها بأوائلها وأواخرها؛ فإذا انتظمت النشأة المعنوية، وتشخصت صورة روحانية الكلام في المرتبة الذهنية نظر إليها بعين الإنصاف والاستبصار نظر أولي الأيدي والأبصار، فحينئذ يعلم ما أودع في هذا المختصر من غرائب الأسرار والعلوم، ولطائف الإشارات والفهوم، فما وجد من فائدة وخير<sup>٢</sup>، فليحمد الله عليه، وما رأى من نقص وخلل لا يجد له محملاً صادقاً، أو تأويلاً في زعمه موافقاً، فليسرّحه إلى بقعة الإمكان إن لم يتلقه بالتليم. وليستحضر قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾<sup>٣</sup>؛ فإن علم الله أعظم من أن ينحصر<sup>٤</sup> في ميزان معين، أو ينضبط بقانون مقنن.

هذا مع أن البشرية محل النقائص، فما كان من عيب فمنها ومن المشاهد لا من المشهود والوارد، وفي قول العارف الإمام: «لون الماء لون إنائه» شفاء تام، والله ولي الإرشاد والتوفيق، لأحمد نهج وطريق.

٢. ب: وجيزة.

٤. ق: ينحصر.

١. ه: لنكت.

٣. يوسف (١٢) الآية ٧٦.



## التمهيد الموعود به

### منهج البحث

اعلم أنَّ هذا تمهيد يتضمَّن قواعدَ كَلَيَّْةٍ يُستعان ببعضها على فهم بعضها، ويستعان بمجموعها على فهم كلام الحقِّ وكلماته، وخصوصاً ما يتضمَّنُه هذا المسطور المتكفل ببيان بعض أسرار الفاتحة من غرائب العلوم، وكلِّيات الحقائق التي لا أنسَ<sup>١</sup> لأكثر العقول والأفهام بها؛ لعزِّ مدركها، وبعد غورها، وخفاء سرِّها؛ إذ كانت ممَّا لا ينفذ إليها إلاَّ الهمم الخارقة حُجُبِ العوائد، والمرفوعُ عن أعين بصائر أربابها أستاذ الطباع<sup>٢</sup> وأحكام العقائد، ولا يظفر بها إلاَّ من سبقت له الحسنَى وشملتُه العناية الإلهيَّة، فأنا لله البغى<sup>٣</sup> والمُنَى، وحظي بميراث من كان ربُّه ليلةً أسرى به بمقام قاب قوسين أو أدنى.

وما من قاعدة من هذه القواعد إلاَّ وتشتمل على جملة من المسائل المتعلِّقة بأُمِّها الحقائق والعلوم الإلهيَّة، يمكن تقرير بعضها بالحجج الشرعيَّة، وبعضها بالأدلة النظرية، وسائرُها بالبراهين الذوقية الكشفيَّة، التي لا يَنازع فيها أحد ممن تحقَّق بالمكاشفات النوريَّة، والأذواق التامَّة الجليَّة؛ إذ كانت لكلِّ طائفة أصول ومقدمات هم مجمعون على صحتِّها، مسلمون لها، هي من جملة موازينهم التي يبنون عليها، ويرجعون إليها، فمتى سلَّمتْ لمن سلَّمتْ له من محقِّقي أهل ذلك الشأن، تأتَّى له أن يركَّب منها أقيسة صحيحة، وأدلة تامَّة لا يَنازعه فيها أرباب تلك الأصول التي هي من موازينهم.

٢. ق: الطباع.

٤. ب: لمن.

١. ب: أنس.

٣. ق: البغية.

ومع التمكن مما ذكرته، وكون الأمر كما بينته فإني لا أتعرض لتقرير ما يرد ذكره في هذه القواعد وما بعدها بالحجج الشرعية والأدلة النظرية والذوقية، تعرض من يلتزم ذلك في كلامه.

لكن إن قدر الحق تقرير أمر في أثناء الكلام، ذكرت ذلك؛ تأنيساً للمحجوبين، وتسكيناً للضعفاء المترددين، وتذكراً للمشاركين، لكن<sup>١</sup> أقدم في أول التمهيد فصلاً أنبه فيه على مرتبة العقل النظري، وأهل الطلب الفكري، وما ينتهي الفكر بصاحبه؛ ليعلم قلّة جدواه وسرّه، وثمرته وغايته، فيتحقق من يقف على هذا الكتاب وغيره من كلام أهل الطريق<sup>٢</sup> أنه لو كان في الأدلة الفكرية والتقرّرات الجدلية غناء أو شفاء، لم يُعرض عنها الأنبياء والمرسلون - صلوات الله عليهم - ولا ورثتهم من الأولياء القائمون بحجج الحق، والحاملون لها - رضى الله عنهم -.

هذا مع أن ثمة موانع أخر غير ما ذكرت، منعني عن<sup>٣</sup> سلوك ما إليه في كلامي أسرت منها: أنني لم أؤثر أن أسلك في الكلام المتعلّق بتفسير كتاب الله مسلك أهل الجدل والفكر<sup>٤</sup>، لاسيما وقد ورد حديث نبوي يتضمّن التحذير من مثل هذا وهو قوله ﷺ: «مَاضِلٌ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَوْتُوا الْجَدَلَ»<sup>٥</sup> وتلاوته بعد ذلك: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾<sup>٦</sup> الآية. ومنها: طلبي للإيجاز.

ومنها: أن قبلة مخاطبتي هذه بالقصد الأول هم المحققون من أهل الله وخاصته، والمحبتون لهم، والمؤمنون بهم وبأحوالهم من أهل القلوب المنورة الصافية، والفطرة<sup>٧</sup> السليمة، والعقول الواقدة الوافية، الذين يدعون ربهم بالغدوة والعشيّ يريدون وجهه<sup>٨</sup> وبستمعون القول فيتبعون أحسنه<sup>٩</sup> بصفاء طويّة، وحسن إصغاء بعد تطهير<sup>١٠</sup> محلهم من صفتي الجدل والنزاع ونحوهما، متعرضين لنفحات جود الحق، مراقبين له، منتظرين ما يبرز

١. ق: لكئي.

٢. ق: الطريق الله.

٣. ق: من.

٤. ق: الفكر والجدل.

٥. جامع المسابيد، ج ١٢، ص ٢١٧.

٦. الزخرف (٤٢) الآية ٥٨.

٧. ق: الفطر.

٨. إشارة إلى الآية ٥٢ من الأنعام (٦).

٩. إشارة إلى الآية ١٨ من الزمر (٣٩).

١٠. ق: تطهر.

لهم من جنابه العزيز على يدِّي مَنْ وصل، ومن أيّ مرتبة<sup>١</sup> لمن مراتب أسمائه ورد، بواسطة معلومة وبدونها، متلقين له بحسن الأدب، وازنين له بميزان ربهم العام تارة، والخاص تارة، لا بموازين عقولهم؛ فأرباب هذه الصفات هم المؤهلون للانتفاع بنتائج الأذواق الصحيحة، وعلوم المكاشفات الصريحة.

ومن كان حاله ما وصفناه فلانحتاج معه إلى التقريرات النظرية ونحوها، ممّا سبقت الإشارة إليه، فهو إمّا مشارك يعرف صحّة ما يخبر به بما عنده منه، للاستشراف بعين البصيرة على الأصل الجامع المخبر به وعنه؛ وإمّا مؤمن صحيح الإيمان والفطرة، صافي المحلّ، ظاهره يشعر بصحّة ما يسمع من وراء ستر رقبى اقتضاه حكم الطبع وبقية الشواغل والعلائق المستجئة في المحلّ، والعائقة له عن كمال الاستجلاء، لاعن النعور المذكور، فهو مستعدّ للكشف، مؤهل للتلقّي، منتفع بما يسمع، مرتقٍ بتور الإيمان إلى مقام العيان.

فلهذا اكتفى بالتنبيه والتلويح، ورُجّحاً على البسط والتصرّيح، اختياراً وترجيحاً لما رجّحه الحق سبحانه واختاره في كلامه العزيز لرسوله ﷺ، وأمره به حيث قال له: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾<sup>٢</sup>، ولم يأمره بإقامة المعجزة وإظهار الحجّة على كلّ ما يأتي به ويخبر عنه، عند كلّ فرد فرد من أفراد المخاطبين المكلفين، مع تمكنه ﷺ من ذلك؛ فإنه صاحب الحجج الإلهية الباهرة والآيات المحققة الظاهرة، ومن أوتي جوامع الكلم، ومُنح علم الأولين والآخرين، بل إنّما كان ذلك منه بعض الأحيان مع بعض الناس في أمور يسيرة بالنسبة إلى غيرها.

والمنقول أيضاً عن أوائل الحكماء - وإن كانوا من أهل الأفكار<sup>٣</sup> - نحو هذا [و] أنّهم إنّما كان دأبهم الخلوة والرياضة والاشتغال على مقتضى قواعد شرائعهم التي كانوا عليها، فمتى فتح لهم بأمر ذكروا منه للتلاميذ والطلبة ما تقتضي المصلحة ذكره، لكن بلسان الخطابة لا التقرير البرهاني، فإن لاحت عندهم مصلحة ترجّح عندهم إقامة برهان على ما أتوا به وتأتى لهم ذلك ساعتئذٍ، قرّروه<sup>٤</sup> وبرهنوا عليه، وإلاّ ذكروا ما قصدوا إظهاره للتلاميذ، فمن

٢. الكهف (١٨) الآية ٢٩.

٤. ب: فزورة.

١. في: مرتبين.

٣. في: الأذكار.



قبله دون منازعة، انتفع به، ومن وجد في نفسه وقفة أو بدا منه نزاع، لم يجيبوه، بل أحالوه على الاشتغال بنفسه، والتوجه لطلب معرفة جليّة الأمر فيما حصل له التوقف فيه من جناب الحق بالرياضة وتصفية الباطن، ولم يزل أمرهم على ذلك إلى زمان أرسطو، ثم انتشت صنعة الجدل بعد من عهد أتباعه<sup>٢</sup> المسمّين بالمشائين وإلى هلم.

وإذا كان هذا حال أهل الفكر والتأمل، الآخذين عن الأسباب، والمتوجّهين إلى الوسائط، فما الظنّ بالمستضيئين بنور الحق، المهتدين بهداه، والسالكين على منهاج الشريعة الحقّة النبويّة، الآخذين عن ربّهم بواسطة مشكاة الرسالتين: المَلَكِيّة والبشريّة، وبدون واسطة كونيّة، وسابق آله وتعلّل أيضاً؟ كما نبّه الحقّ سبحانه على حال نبيّنا ﷺ في ذلك بقوله: ﴿مَا كُنْتَ تَذَرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾<sup>٣</sup> وبقوله أيضاً: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾<sup>٤</sup>.

فمثل هذا الذوق التام يسمّى علماً حقّاً، ونوراً صدقاً، فإنّه كاشف سرّ الغيب، ورافع كلّ شكّ وريب.

وها أنا ذا أذكر المقدّمة الموضّحة مرتبة الفكر والبراهين النظرية وغايتها وحكم أربابها، وما يختصّ بذلك من الأسرار والنكت العلميّة بلسان الحجّة الإلهيّة على سبيل الإجمال، ثم أُبين أنّ العلم الصحيح - الذي العلوم النظرية وغيرها من بعض أحكامه، وصفاته<sup>٥</sup> عند المحقّقين من أهل الله - ماهو؟ وبماذا يحصل؟ وما أثره؟ وما حكمه؟ ثمّ أذكر بعد ذلك ما سبق الوعد بذكره إن شاء الله تعالى.

ولولا أنّ هذه المقدّمة من جملة أركان التمهيد الموضّح سرّ العلم ومراتبه وما سبق الوعد ببيانه، لم أوردتها في هذا الموضع ولم أسلك هذا النوع من التقرير، ولكن وقع ذلك تنبيهاً للمحجوبين بأنّ الإعراض عمّا توهموه حجة وصفة كمالٍ وشرطاً في حصول العلم اليقيني.

١. ب: أبد.

٢. ق: تباع.

٣. الشورى (٤٢) الآية ٥٢.

٤. العنكبوت (٢٩) الآية ٤٨.

٥. ق: أحكامها وصفاتها.

التمهيد الموعود به / ٢١

وأنّه أتمّ الطرق الموصلة إليه ليس عن جهل به وبمرتبته بل لقلّة جدواه وكثرة آفاته وشغبه، وإيثاراً وموافقة لما اختاره الحقّ للمكمل من عباده وأهل عنايته.

## وصل

### تهافت الأدلة النظرية

اعلموا أيها الإخوان - تولاكم الله بما تولى به عباده المفربين - أن إقامة الأدلة النظرية على المطالب، وإثباتها بالحجج العقلية على وجه سالم من الشكوك الفكرية والاعتراضات الجدلية متعذر؛ فإن الأحكام النظرية تختلف بحسب تفاوت مدارك أربابها، والمدارك تابعة لتوجهات المدركين، والتوجهات تابعة للمقاصد التابعة لاختلاف العقائد والعوائد والأمزجة والمناسبات، وسائرهما تابع في نفس الأمر لاختلاف آثار التجليات الأسماوية المتعينة والمتعددة في مراتب القوابل، وبحسب استعداداتها، وهي المشرقة<sup>١</sup> للمقاصد، والمُحكمة للعوائد والعقائد التي يتلبس بها، ويتعشق نفوس أهل الفكر والاعتقادات عليها؛ فإن التجليات في حضرة القدس وينبوع الوحدة وحدانية النعت، هيولانية الوصف لكنها تنصبغ عند الورد بحكم استعدادات القوابل ومراتبها الروحانية والطبيعية،<sup>٢</sup> والمساوطين والأوقات وتوابعها، كالأحوال والأمزجة والصفات الجزئية، وما اقتضاه حكم الأوامر الربانية، المودعة بالوحي الأول الإلهي في الصور العلوية وأرواح أهلها والموكلين بها، فيظن لاختلاف الآثار أن التجليات متعددة بالأصالة في نفس الأمر، وليس كذلك.

ثم نرجع ونقول: فاختلف للموجبات المذكورة أهل العقل النظري في موجبات عقولهم، ومقتضيات أفكارهم وفي نتائجها، واضطربت آراؤهم، فما هو صواب عند شخص هو عند غيره خطأ، وما هو دليل عند البعض هو عند آخرين سبته، فلم يتفقوا في الحكم على شيء

بأمر واحد، فالحق بالنسبة إلى كل ناظر هو ما استصوبه ورجحه واطمأن به، وليس تطرق الإشكال ظاهراً في دليل يوجب الجزم بفساده وعدم صحة ما قصد إثباته بذلك الدليل في نفس الأمر؛ لأننا نجد أموراً كثيرة لا يتأتى لنا إقامة برهان على صحتها، مع أنه لا شك في حقيقتها عندنا، وعند كثير من المتمسكين بالأدلة النظرية، وغيرهم. ورأينا<sup>١</sup> أيضاً أموراً كثيرة قررت بالبراهين قد جزم بصحتها قوم بعد عجزهم، وعجز من حضرهم من أهل زمانهم عن العثور على مافي مقدمات تلك البراهين من الخلل والفساد، ولم يجدوا شكاً يقدح فيها، فظنوها براهين جليةً وعلومياً يقينية. ثم بعد مدة من<sup>٢</sup> الزمان تفطنوا - هم أو من أتى بعدهم - لإدراك خلل في بعض تلك المقدمات أو كلها، وأظهروا وجه الغلط فيها والفساد، وانقدح لهم من الإشكالات ما يوهن تلك البراهين ويزيفها.

ثم إن الكلام في الإشكالات القادحة؛ هل هي شبهة أو أمور صحيحة كالكلام في تلك البراهين، والحال في القادحين كالحال في المثبتين السابقين؛ فإن قوى الناظرين في تلك البراهين والواقفين عليها متفاوتة، كما بينا ولما ذكرنا، والحكم<sup>٣</sup> يحدث أو يتوقع من بعض الناظرين في تلك الأدلة بما يزيفها بعد الزمان الطويل مع خفاء العيب<sup>٤</sup> على المتأملين لها،<sup>٥</sup> المتمسكين بها قبل تلك<sup>٦</sup> المدة المديدة وإذا جاز الغلط على بعض الناس من هذا الوجه، جاز على الكل مثله، ولو لا الغلط والعثور عليه واطمئنان البعض بما لا يخلو عن الغلط، وبما لا يؤمن الغلط فيه - وإن تأخر إدراكه - لم يقع بين أهل العلم خلاف في الأديان والمذاهب وغيرهما. فهذا من جملة الأسباب المشار إليها.

ثم نقول؛ وليس الأخذ بما اطمأن به بعض الناظرين واستصوبه وصححه في زعمه بأولى من الأخذ بقول مخالفه وترجح رأيه. والجمع بين القولين أو الأقوال المتناقضة غير ممكن، لكون أحد القولين مثلاً يقتضي إثبات ما يقتضي الآخر نفيه،<sup>٧</sup> فاستحال التوفيق بينهما والقول بهما معاً.

٢. ق: بعد

٤. ق: العيب.

٦. ق: ذلك.

١. ه: رأينا

٣. في بعض النسخ: ولحكم.

٥. ق: ه: لها و.

٧. ق: ه: بنفيه.



وترجيح أحدهما على الآخر إن كان ببرهان ثابت عند المرجح، فالحال فيه [كالحال فيه] والكلام كالكلام والحال فيها مَرَّ. وإن لم يكن ببرهان كان ترجيحاً من غير مرجح يعتبر ترجيحه. فتعذر إذن وجدان اليقين، وحصول الجزم التام بنتائج الأفكار والأدلة النظرية. ومع أن الأمر كما بينا؛ فإن كثيراً من الناس الذين يزعمون أنهم أهل نظر ودليل - بعد تسليمهم لما ذكرنا - يجدون في أنفسهم جزماً بأمر كثيرة لا يستطيعون أن يشككوا أنفسهم فيها قد سكنوا إليها واطمأنوا بها، وحالهم فيها كحال أهل الأذواق [من وجه] ومن وجه كحال أهل الوهم مع العقل في تسليم المقدمات والتوقف في النتيجة، ولهذا الأمر سرٌّ خفيّ ربّما ألوح به فيما بعد إن شاء الله تعالى.

### القانون الفكري عند أهل النظر

وأما القانون الفكري المرجوع إليه عند أهل الفكر فهم مختلفون فيه أيضاً من وجوه: أحدها: في بعض القرائن وكونها منتجة عند البعض، وعقيمة عند غيرهم. وثانيها: في حكمهم<sup>١</sup> على بعض ما لا يلزم عن القضايا بأنه لازم. وثالثها: اختلافهم في الحاجة إلى القانون والاستغناء عنه، من حيث إن الجزء النظري منه ينتهي إلى البديهي، ومن حيث إن الفطرة السليمة كافية في اكتساب العلوم، ومغنية عن القانون، ولهم فيما ذكرنا اختلاف كثير لسنا ممن يشتغل بإيراده؛ إذ غرضنا التنبيه والتلويح. وآخر ما تمسك به المثبتون منفعة الأولوية والاحتمال فقالوا: إنا نجد الغلط لكثير من الناس في كثير من الأمور وجداناً محققاً، مع احتمال وقوعه أيضاً فيما بعد، فاستغناء الأقل عنه لا ينافي احتياج الكثير إليه.

فأما الأولوية: فاحتجوا بها جواباً لمن قال لهم: قد اعترفتم بأن القانون ينقسم إلى ضروري ونظري، وأن الجزء النظري مستفاد من الضروري، فالضروري إن كفى في اكتساب العلوم في هذا القانون كفى في سائر العلوم، وإلا افتقر<sup>٢</sup> الجزء الكسبي منه إلى قانون آخر، فقالوا: الإحاطة بجميع الطرق أصون من الغلط، فتقع الحاجة إليه من هذا الوجه عملاً

بالأحوط، وإصابة بعض الناس في أفكاره؛ لسلامة فطرته في كثير من الأمور، وبعضهم مطلقاً في جميعها بتأييد إلهي خُصَّ به دون كسب لاتنافي احتياج الغير إليه؛ ونظير هذا، الشاعرُ بالطبع وبالعروض، والبَدَوِيّ المستغني عن النحو بالنسبة إلى الحضريّ<sup>١</sup> المتعَرِّب.

### مذهب المحققين

ونحن نقول بلسان أهل التحقيق: إنَّ القليل الذي قد اعترفتم<sup>٢</sup> باستغناؤه عن ميزانكم لسلامة فطرته وذكائه نسبه إلى المؤهلين للتلقّي من جناب الحقِّ والاعتراف من بحر جوده، والاطّلاع على أسرار وجوده في القلّة وقصور الاستعداد، نسبة الكثير المحتاج إلى الميزان.

فأهل الله هم القليل من القليل، ثم إنَّ العمدة عندهم في<sup>٣</sup> الأقيسة البرهان وهو: إنّي، ولقي<sup>٤</sup> - وروح البرهان وقطبه هو الحدّ الأوسط، واعترفوا بأنّه غير مكتسب ببرهان، وأنّه من باب التصرُّو لا التصديق.

فيتحصّل<sup>٥</sup> ممّا ذكرنا: أنَّ الميزان أحد جزئيه غير مكتسب، وأنَّ المكتسب منه إنّما يحصل بغير المكتسب، وأنَّ روح البرهان - الذي هو عمدة الأمر والأصل الذي يتوقّف تحصيل العلم المحقّق عليه في زعمهم - غير مكتسب، وأنَّ من الأشياء ما لا ينتظم على صحتها وفسادها برهاناً سالم من المعارضة، بل يتوجّه عليه إشكال يعترف به الخصم. ومع ذلك فلا يستطيع أن يشكّك نفسه في صحّة ذلك الأمر هو وجماعة كثيرة سواه، وهذا حال أهل الأذواق ومذهبهم حيث يقولون: إنّ العلم الصحيح موهوب غير مكتسب.

وأما المتحصّل لنا بطريق التلقّي من جانب<sup>٦</sup> الحقِّ وإن لم يُقَمَّ عليه البرهان النظري؛ فإنّه لا يشكّكنا فيه مشكّك، ولا ريب عندنا فيه ولا تردّد، ويوافقنا عليه مشاركون من أهل الأذواق، و[أما] أنتم فلا يوافق بعضكم بعضاً إلّا لقصور بعضكم عن إدراك الخلل الحاصل في

٢. ق: عرفتكم.

٤. ق: لقي وأنّي.

٦. ق: ذكر.

١. ه: الحضرمي.

٣. ه: أقيسة.

٥. ق: فيحصل.

٧. ق: جناب.

مقدمات البراهين التي أُقيمت لإثبات المطالب التي هي محلّ الموافقة على ما بيّنا سرّه في هذا التمهيد.

وفي الجملة قد<sup>١</sup> بيّن أن غاية كلّ أحد في ما يطمئنّ إليه من العلوم هو ما حصل في ذوقه - دون دليل كسبي - أنه الحقّ، فسكن<sup>٢</sup> إليه، وحكم بصحّته، هو ومن ناسبه في نظره وشاركه في أصل مأخذه وما يستند إليه ذلك الأمر الذي هو متعلّق اطمئنانه.

وبقي: هل ذلك الأمر المسكون إليه، والمحكوم بصحّته هو في نفسه صحيح، على نحو ما اعتقد فيه من حاله ما ذكرناه<sup>٣</sup> أم لا؟ ذلك لا يعلم إلّا بكشفٍ محقّق، وإخبارٍ إلهي. فقد بان أن العلم اليقيني الذي لأرباب فيه بعسر اقتناصه بالقانون الفكري والبرهان النظري.

هذا، مع أن الأمور المثبّته بالبراهين على تقدير صحّتها في نفس الأمر، وسلامتها في زعم المتمسّك بها بالنسبة إلى الأمور المحتملة والمتوقّف<sup>٤</sup> فيها؛ لعدم انتظام البرهان على صحّتها وفسادها بسيرة جدّاً.

وإذا كان الأمر كذلك فالظفر بمعرفة الأشياء من طريق البرهان وحده إمّا متعذّر مطلقاً، أو في أكثر الأمور.

ولمّا انّضح لأهل البصائر والعقول السليمة أن لتحصيل المعرفة الصحيحة طريقين: طريق البرهان بالنظر والاستدلال، وطريق العيان الحاصل لذي الكشف بتصفية الباطن والالتجاء إلى الحقّ. والحال في المرتبة النظرية فقد استبان ممّا أسلفنا، فنعيّن الطريق الآخر، وهو التوجّه إلى الحقّ بالتعريّة والافتقار التام، وتفرّغ القلب بالكلية من سائر التعلّقات الكونيّة، والعلوم والقوانين.

ولمّا تعذّر استقلال الإنسان بذلك في أوّل الأمر، وجب عليه اتّباع من سبقه بالاطّلاع، والكمّل من سالكي طريقه سبحانه، ممّن خاض لُجّة الوصول، وفاز بنيل البُغية والمأمول،

١. ق: قد بيّن

٢. ق: ذكرناه.

٣. ق: تبين.

٤. ق: سكن.

٥. ب: المتوقّف.

كالرسل - صلوات الله عليهم - الذين جعلهم الحقّ تعالى تراجمة أمره وإرادته، ومظاهر علمه وعنايته<sup>١</sup>، ومن كملت وراثته منهم علماً وحالاً ومقاماً عساه سبحانه يَجُود بنور كاشف يُظهر الأشياء كما هي، كما فعل ذلك بهم وبتباعهم من أهل عنايته، والهادين المهتدين<sup>٢</sup> من بريته<sup>٣</sup>.

ولهذا المقام أصول جَمَّة، ونكت مهمّة أُشير إليها فيما بعد وعند انكلام على سرّ الهداية حين الوصول إلى قوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>٤</sup> حسب ما يقتدر الحقّ ذكره إن شاء الله تعالى.

١. ق: عباده.

٢. ق: المهتدين.

٣. الفاتحة (١) الآية ٦.

٤. ق: عباده.

٥. برية.



## وصل من هذا الأصل

بين طلاب المعرفة والحقائق العلوية

اعلم أن لكل حقيقة من الحقائق المجردة البسيطة المظهرة التي<sup>١</sup> تعين الموارد المتعينة بها - سواء كانت من الحقائق الكونية أو مما ينسب إلى الحق بطريق الاسمية والوصفية ونحوهما - لوازم ووجوهاً وخواصّ، وتلك الصفات وما ذكر من أحكام الحقائق ونسبها فبعضها خواصّ ولوازم قريبة وبعضها [لوازم] بعيدة، فكلّ طالب معرفة حقيقة - [كائنة] ما كانت - لابدّ وأن يكون بينه وبينها مناسبة من وجه، ومغايرة من وجه، فحكم المغايرة يؤذن بالفقد المقتضي للطلب، وحكم المناسبة يقتضي الشعور بما يراه معرفته. والإنسان من حيث جميعه مغاير لكل فرد من أفراد الأعيان الكونية، ومن حيث كونه نسخة من مجموع الحقائق الكونية والأساسية يناسب الجميع، فمتى طلب معرفة شيء فإنما يطلبه بالأمر المناسب لذلك الشيء منه لا بما يغايره؛ إذ لو انتفت المناسبة من كلّ وجه لاستحال الطلب؛ إذ المجهول مطلقاً لا يكون مطلوباً كما أن ثبوت المناسبة أيضاً من كلّ وجه يقتضي الحصول المنافي للطلب؛ لاستحالة طلب الحاصل، وإنما حصول الشعور ببعض الصفات والعوارض من جهة المناسبة هو الباعث على طلب معرفة الحقيقة التي هي أصل تلك الصفة المشعور بها أولاً.

فتطلب النفس أن تتدرّج من هذه الصفة المعلومة أو اللازم أو العارض، وتتوسّل<sup>٢</sup> بها إلى معرفة الحقيقة التي هي أصلها، وغيرها من الخواصّ والعوارض المضافة إلى تلك الحقيقة.

فتركيب الأقيسة والمقدمات طريق تصل بها<sup>١</sup> نفس الطالب بنظره الفكري إلى معرفة ما يقصد إدراكه من الحقائق، فقد تصل إليه بعد تعدّي مراتب صفاته وخواصّه ولوازمه تعدّياً علمياً، وقد لا يُقدَّر له ذلك، إمّا لضعف<sup>٢</sup> قوّة نظره وقصور إدراكه - المشار إلى سرّه فيما بعد - أو لموانع أخرَ يعلمها الحقّ ومن شاء من عباده، أوضحها إقامة كلّ طائفة في مرتبة معينة لتعمر المراتب بأربابها لينتظم شمل مرتبة الألوهيّة، كما قيل:

على حسب الأسماء تجري أمورهم وحكمة وصف الذات للحكم أجرت.

وغاية مثل هذا أن يتعدّى من معرفة خاصّة الشيء أو صفته أو لازمه البعيد أو القريب إلى صفة أو لازمٍ آخرَ له أيضاً، وقد تكون الصفة التي تنتهي إليها معرفته من تلك الحقيقة أقرب نسبةً من المشعور بها أولاً المثير للطلب، وقد يكون البعد على قدر المناسبة الثابتة بينه وبين ما يريد معرفته، وبحسب حكم تلك المناسبة في القوّة والضعف، وما قدره الحقّ له. فمتى انتهت قوّة نظره بحكم المناسبة إلى بعض الصفات أو الخواصّ، ولم ينفذ منها متعدّياً إلى كنه حقيقة الأمر، فإنّه يطمئنّ بما حصل له من معرفة تلك الحقيقة بحسب نسبة تلك الصفة منها ومن حيث<sup>٣</sup> هي، وبحسب مناسبة هذا الطالب معرفتها منها. ويظنّ أنّه قد بلغ الغاية، وأنّه أحاط علماً بتلك الحقيقة، وهو في نفس الأمر لم يعرفها إلّا من وجه واحد من حيث تلك الصفة الواحدة أو العارض أو الخاصّة أو اللازم. وينبعث غيره لطلب معرفة تلك الحقيقة أيضاً يجاذب مناسبة خفيّة بينه وبينها من حيث<sup>٤</sup> صفة أخرى، أو خاصّة أو لازم، فيبحث ويفحص ويركّب الأقيسة والمقدمات ساعياً في التحصيل، حتّى ينتهي مثلاً إلى تلك الصفة الأخرى، فيعرف تلك الحقيقة من وجهٍ آخرَ بحسب الصفة التي كانت منتهى معرفته من تلك الحقيقة، فيحكم على إثبات الحقيقة بما تقتضيه تلك الصفة وذلك الوجه، زاعماً أنّه قد عرف كنه الحقيقة التي قصد معرفتها معرفة تامّة إحاطيّة، وهو غالط في نفس الأمر وهكذا الثالث والرابع فصاعداً، فيختلف حكم الناظرين في الأمر الواحد؛ لاختلاف الصفات والخواصّ والأعراض التي هي متعلّقات مداركهم ومنتهاهها من ذلك الأمر الذي قصدوا

١. ق: به.

٢. ه: بضعف.

٣. ق: أبعد.

٤. ق: حيثها.

معرفة كنهه، والمعرفة<sup>١</sup> إتياء والمميّزة<sup>٢</sup> له عندهم، فمتعلق إدراك طائفة يخالف متعلق<sup>٣</sup> إدراك الطائفة الأخرى، كما ذكر، ولما مرّ بيانه، فاختلف تعريفهم لذلك الأمر الواحد، وتحديدهم له، وتسميتهم إتياء، وتعبيرهم عنه؛ وموجب ذلك ما سبق ذكره، وكون المدرك به أيضاً - وهو الفكر - قوة جزئية من بعض قوى الروح الإنساني، فلا يمكنه أن يدرك إلا جزئياً مثله؛ لما ثبت عند المحققين من أهل الله وأهل العقول السليمة أن الشيء لا يدرك بما يغاثره في الحقيقة، ولا يؤثر شيء فيما يصادّه ويتنافيه من الوجه المضاد والمنافي، كما ستقف على أصل ذلك وسره عن قريب - إن شاء الله تعالى - فتدبر هذه القواعد وتفهمها، تعرف كثيراً من سرّ اختلاف الخلق في الله [من] أهل الحجاب، وأكثر أهل الاطلاع والشهود، وتعرف أيضاً سبب اختلاف الناس في معلوماتهم كائنة ما كانت.

ثم نرجع ونقول: ولما كانت القوة الفكرية صفة من صفات الروح وخاصة من خواصه، أدركت صفة مثلها ومن حيث إن القوى الروحانية عند المحققين لا تغاثر الروح صَحَّ أن نسلم للمناظر أنه قد عرف حقيقة ما، ولكن من الوجه الذي يرتبط بتلك الصفة - التي هي منتهى نظره وسعرفته ومتعلقهما<sup>٤</sup> - وترتبط الصفة بها، كما مرّ بيانه.

وقد ذهب الرئيس ابن سينا الذي هو أستاذ أهل النظر ومقتداهم عند عثوره على هذا السرّ إما من خلف حجاب القوة النظرية بصحة الفطرة، أو بطريق الذوق كما يؤمى إليه في مواضع من كلامه إلى أنه ليس في قدرة البشر الوقوف على حقائق الأشياء، بل غاية الإنسان أن يدرك خواص الأشياء ولو ازمها وعوارضها، ومثل في تقرير ذلك أمثلة جليلة محققة وبين المقصود بيان<sup>٥</sup> منصف خبير، وسيما فيما يرجع إلى معرفة الحق جلّ جلاله، وذلك في أواخر أمره بخلاف المشهور عنه في أوائل كلامه. ولولا التزامي بآتي لا أنقل في هذا الكتاب كلام أحد - وسيما أهل الفكر وثقله التفاسير - لأوردت ذلك الفصل هنا استيفاء للحجة على المجادلين المنكرين منهم عليهم بلسان مقامهم؛ ولكن أضربت عنه للالتزام المذكور، ولأن غاية ذلك بيان قصور القوة الإنسانية من حيث فكرها عن إدراك حقائق الأشياء، وقد سبق

٢. المميّزين

١. ب: المعرفين.

٤. ب: متعلقها.

٣. ن: مخالف بمتعلق.

٥. ق: بين.

في أول هذا التمهيد ما يستدل به اللبيب على هذا الأمر المشار إليه وعلته وسببه وغير ذلك من الأسرار المتعلقة بهذا الباب، وسنزيد في بيان ذلك - إن شاء الله تعالى - فنقول: كل ما تتعلق به المدارك العقلية والذهنية: الخيالية والحسنة جمعاً وفرادى فليس بأمر زائد على حقائق مجردة بسيطة تألفت بوجود واحد غير منقسم، وظهرت لنفسها، لكن بعضها في الظهور والحكم والحيطة والتعلق تابع للبعض، فتسمى المتبوعة - لما ذكرنا من التقدم - حقائق وعللاً ووسائط بين الحق وما يتبعها في الوجود وما ذكرنا، وتسمى التابعة خواص ولوازم وعوارض وصفات وأحوال ونسباً ومعلولات<sup>١</sup> ومشروطات ونحو ذلك؛ ومتى اعتبرت هذه الحقائق مجردة عن الوجود وعن ارتباط بعضها ببعض ولم يكن شيء منها مضافاً إلى شيء، أصلاً، خلعت عن كل اسم وصفه ونعت وصورة وحكم خلواً بالفعل لا بالقوة، فثبتت النعت والاسم والوصف بالتركيب والبساطة، والظهور والخفاء، والإدراك والمدركية، والكلية والجزئية، والتبعية والمتبوعة وغير ذلك مما نتجنا عليه وما لم نذكره للحقائق المجردة إنما يصح ويبدو بانسحاب الحكم الوجودي عليها أولاً، ولكن من حيث تعيين الوجود بالظهور في مرتبة ما وبحسبها أو في مراتب، كما سنزيد في بيان ذلك - إن شاء الله تعالى - وبارتباط أحكام بعضها ببعض وظهور أثر بعضها بالوجود في البعض ثانياً؛ فاعلم ذلك.

فالتعقل والشهود الأول الجملي للحقائق المتبوعة يفيد معرفة كونها معاني مجردة من شأنها - إذا تعقلت<sup>٢</sup> متبوعة ومحيطة - أن تقبل صوراً شتى وتقترب بها؛ لمناسبة ذاتية بينها وبين الصور القابلة لها ولآثارها، والمقترنة بها، وهذه المناسبة هي حكم الأصل الجامع بينها، والمستعمل عليها، وقد سبقت الإشارة إليها.

والتعقل<sup>٣</sup> والشهود الأول الجملي للحقائق التابعة يفيد معرفة كونها حقائق مجردة لا حكم لها ولا اسم ولا نعت أيضاً؛ ولكن من شأنها أنها متى ظهرت في الوجود العيني تكون أعراضاً للجواهر والحقائق المتقدمة المتبوعة، وصوراً وصفات ولوازم ونحو ذلك.

٢. في: عقلت.

١. ب: معلومات.

٣. في: فالتعقل.

والصورة: عبارة عما لا تُعقل تلك الحقائق الأول ولا تظهر إلا بها، وهي - أعني الصورة - أيضاً اسم مشترك يطلق على حقيقة كل شيء - جوهر أكان أو عرضاً، أو ما كان - وعلى نفس النوع والشكل والتخطيط أيضاً حتى يقال لهيئة الاجتماع: صورة، كصورة الصف والعسكر، ويقال: صورة للنظام المستحفظ كالشريعة. ومعقولة الصورة في نفسها حقيقة مجردة كسائر الحقائق.

وإذا عرفت هذا في الصور المشهودة على الأنحاء المعهودة، فاعرف مثله في المسمى مظهراً إلهياً؛ فإن التعريف الذي أشرت إليه يعم كل ما لا تظهر الحقائق الغيبية من حيث هي غيب إلا به.

وقد استبان لك من هذه القاعدة - إن تأملت حق التأمل - أن الظهور والاجتماع، والإيجاد والإظهار والاقتران والتوقف والمناسبة، والتقدم والتأخر والهيئة، والجوهرية والعرضية والصورية، وكون الشيء مظهرأ أو ظاهرأ، أو متبوعأ أو تابعأ، ونحو ذلك كلها معانٍ مجردة، ونسب معقولة. وبارتباط بعضها ببعض وتألفها بالوجود الواحد الذي ظهرت به لها كما قلنا يظهر للبعض على البعض تفاوت في الحيطه والتعلق والحكم، والتقدم والتأخر، بحسب النسب المسمّاة فعلاً وانفعالاً، وتأثيراً وتأثراً، وتبعية ومتبوعية، وصفة وموصوفية، ولزومية وملزومية، ونحو ذلك ممّا ذكر<sup>١</sup>. ولكن وجود الجمع<sup>٢</sup> وبقاؤه إنما يحصل بسريان حكم الجمع الأحدي الوجودي الإلهي، المظهر لها والظاهرة الحكم في<sup>٣</sup> حضرته، بسرّ أمره وإرادته.

### تعذر معرفة الحقائق المجردة

وبعد أن تقرّر هذا، فاعلم أن معرفة حقائق الأشياء من حيث بساطتها وتجردها في الحضرة العلمية الآتي حديثها متعذرة، وذلك لتعذر إدراكنا شيئاً من حيث أحديتنا؛ إذ لا تخلو من أحكام الكثرة أصلاً. وأنا<sup>٤</sup> لانعلم شيئاً من حيث حقائقنا المجردة، ولا من حيث

١. ق: ذكرنا.

٢. ه: الجميع.

٣. ق: هي في.

٤. ق: فأنا.



وجودنا فحسب، بل من حيث اتّصاف أعياننا بالوجود، وقيام الحياة بنا، والعلم وارتفاع  
الموانع الحائلة بيننا وبين الشيء الذي نروم إدراكه، بحيث يكون مستعداً لأن يدرك، فهذا  
أقلّ ما يتوقّف معرفتنا عليه، وهذه جمعيّة كثيرة وحقائق الأشياء في مقام تجرّدها وحدانيّة  
بسيطة، والواحد والبسيط لا يدركه إلا واحد وبسيط كما أومأت إليه من قبل، وعلى  
ما سيوضح سرّه عن قريب - إن شاء الله تعالى - فلم نعلم من الأشياء إلا صفاتها وأعراضها  
من حيث هي صفات ولوازمٌ لشيءٍ ما، لا من حيث حقائقها المجردة؛ إذ لو أدركنا شيئاً من  
حيث حقيقته لا باعتبار صفة له أو خاصّة أو عارض أو لازم، لجاز إدراك مثله؛ فإنّ الحقائق  
من حيث هي حقائق متعائلة، وما جاز على أحد من المثليين جاز على الآخر.

والمعرفة الإجماليّة المتعلّقة بحقائق الأشياء لم تحصل إلا بعد تعلّقها - من كونها متعيّنة -  
بما تعيّن به من الصفات أو الخواصّ أو العوارض<sup>١</sup> كما عرّفنا الصفة - من حيث تعيّناتها -  
بمفهوم كونها صفة لموصوفٍ ما، فأما كنه الحقائق من حيث تجرّدها فالعلم بها متعذر إلا من  
الوجه الخاصّ بارتفاع حكم النسب والصفات الكونيّة التقييدية من العارف حال تحقّقه  
بمقام «كُنْتُ سمعه وبَصْرَهُ» وبالمرتبة التي فوقها، المجاورة لها، المختصّة بقرب الفرائض،  
كما سنومئ إلى سرّ ذلك - إن شاء الله تعالى - ولهذا السرّ - الذي نُبّهت على بعض أحكامه -  
أسرار آخر غامضة جداً يمسّر تفهيمها وتوصيلها، أحدها حكم تجلّي الحقّ الساري في  
حقائق الممكنات الذي أشار شيخنا الإمام الأكمل (رضي الله عنه) إلى خاصّة من خواصّه  
تعلّق بما كنّا فيه وذلك في قصيدة الهايئة<sup>٢</sup> يناجي فيها ربّه يقول في أثنائها:

ولست أدرك في شيء حقيقته      وكسيف أدركه وأنتمو<sup>٣</sup> فيه

فلما وقف المؤهلون للتلقّي من الجناح الإلهي المعتلي على مرتبة الأكوان والوسائط،  
على هذه المقدّمات<sup>٤</sup> والمنازل، وتعدّوا بجذبات العناية الإلهيّة ما فيها من الحجب  
والمعاقد<sup>٥</sup>، شهدوا في أوّل أمرهم ببصائرهم أنّ صورة العالم مثال لعالم المعاني والحقائق،

١. ق: اللوازم.

٢. ه: الإلهية.

٣. ق: ه: انتم.

٤. ق: المقامات.

٥. ق: المعاقل.

فعلموا أن كل فرد فرد من أفراد صورته مظهر ومثال لحقيقة معنوية غيبية، وأن نسبة أعضاء الإنسان - الذي هو النسخة الجامعة - إلى قواه الباطنة نسبة صورة العالم إلى حقائقه الباطنة، والحكم كالحكم فحال بصر الإنسان بالنسبة إلى المبصرات كحال البصيرة بالنسبة إلى المعقولات المعنوية، والمعلومات الغيبية، ولما عجز البصر عن إدراك المبصرات الحسية مثل الذرات والهباءات<sup>١</sup> ونحوهما، وعن المبصرات العالية كوسط قرص الشمس عند كمال نوره، فإنه يتخيل فيه سواداً لعجزه عن إدراكه، مع أننا نعلم أن الوسط منبع الأنوار والأشعة، ظهر أن تعلق الإدراك البصري بما في طرفي الإفراط والتفريط من الخفاء التام والظهور التام متعذر كما هو الأمر في النور المحض والظلمة المحضة في كونهما حجابين، وأن بالمتوسط بينهما الناتج منهما - وهو الضياء - تحصل الفائدة كما ستعرفه - إن شاء الله تعالى -.

فكذلك العقول والبصائر إنما تدرك المعقولات والمعلومات المتوسطة في الحقايرة والعلو، وتعجز عن المعقولات الحسية، مثل مراتب الأمزجة والتغيرات الجزئية على التعيين والتفصيل، كالنماء والذبول في كل آن، وعن إدراك الحقائق العالية القاهرة أيضاً، مثل ذات الحق جلّ وتعالى، وحقائق أسمائه وصفاته إلا بالله، كما ذكرنا.

ورأوا أيضاً أن من الأشياء ما تعذر عليهم إدراكه للبعد المفرط، كحركة الحيوان<sup>٢</sup> الصغير من المسافة البعيدة، وكحركة جرم الشمس والكواكب في كل آن، وهكذا الأمر في القرب المفرط، فإن الهواء لا اتصاله بالحدقة يتعذر إدراكه وكنفس الحدقة، هذا في باب المبصرات، وفي باب المعقولات والبصائر كالنفس التي هي المدركة من الإنسان، وأقرب الأشياء نسبة إليه، فيدرك الإنسان غيره، ولا يدرك نفسه وحقيقته، فتحقق بهذا الطريق أيضاً عجز البصائر والأبصار عن إدراك الحقائق الوجودية الإلهية والكونية، وما تشتمل عليه من المعاني والأسرار. وظهر أن العلم الصحيح لا يحصل بالكسب والتعمّل، ولا تستقل القوى البشرية بنحصيله<sup>٣</sup> ما لم تجد الحق بالفيض الأقدس الغيبي، والإمداد بالتجلي النوري العلمي الذاتي الآتي حديثه لكن قبول التجلي يتوقف على استعداد مثبت

٢. الحيواني

١. هـ: الهباء.

٣. ق: بنحصيل.

وصل من هذا الأصل / ٣٥

للمناسبة بين المتجلّي والمتجلّي له، حتى يصح الارتباط الذي يتوقف عليه الأثر، فإن لكلّ تجلٍّ في كلّ متجلّي له حكماً وأثراً وصورة لا محالة أولها الحال الشهودي الذي يتضمنه العلم الذوقي المحقّق، هذا مع أنّ نفس التجلّي من حيث تعيّنه وظهوره من الغيب المطلق الذاتي هو تأثير<sup>١</sup> إلهي متعيّن من حضرة الذات في مرتبة المتجلّي له إذ هو المعيّن والمخصّص، فافهم.

والأثر من كلّ مؤثّر في كلّ مؤثّر فيه، لا يصحّ بدون الارتباط، والارتباط لا يكون إلّا بمناسبة، والمناسبة نسبة معنويّة لا تعقل إلّا بين المتناسبين.<sup>٢</sup> ولا خلاف بين سائر المحقّقين من أهل الشرائع والأذواق والعقول السليمة [في] أن حقيقة الحقّ سبحانه مجهولة، لا يحيط بها علم أحد سواه؛ لعدم المناسبة بين الحقّ من حيث ذاته وبين خلقه؛ إذ لو ثبت المناسبة من وجه، لكان الحقّ من ذلك الوجه مشابهاً للخلق، مع امتيازهم بما عدا ذلك الوجه وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فيلزم التركيب المؤذن بالفقر والإمكان المنافي للغنى والأحديّة، ولكان الخلق أيضاً - مع كونه ممكناً بالذات ومخلوقاً - مماثلاً للحقّ من وجه؛ لأنّ من مائل شيئاً فقد ماثله ذلك الشيء، والحقّ الواحد الغنيّ الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>٣</sup> يتعالى عن كلّ هذا وسواه ممّا لا يليق به.

ومع صحّة ما ذكرنا من الأمر المتفق عليه، فإنّ تأثير الحقّ في الخلق غير مشكوك فيه فأشكّل الجمع بين الأمرين، وعزّ الاطلاع المحقّق على الأمر الكاشف لهذا السرّ، مع أنّ جمهور الناس يظنون أنّه في غاية الجلاء والوضوح وليس كذلك وأنا أسمع لك ببعض أسرارهِ - إن شاء الله تعالى - فأقول:

سرّ الجهل بحقيقة الله تعالى

فأقول: إذا شاء الحقّ - سبحانه وتعالى - أن يطلع على هذا الأمر بعض عباده عزّ فهم أولاً بسرّ نعت ذاته الغنيّة عن العالمين بالألوهيّة وما يتبعها من الأسماء والصفات والنعوت ثم

١. ق: تأثير.

٢. ق: المتناسبين.

٣. الشورى (٤٢) الآية ١١٠.

٣. ق: السليمة شرائع.

أراهم ارتباطها بالمألوه، وأوقفهم على سرّ التضاييف المنبّه على توقّف كلّ واحد من المتضايفين على الآخر وجوداً وتقديراً، فظهر لهم وجهٌ ما من وجوه المناسبة، ثم نعت الألوهيّة بالوحدانيّة الثابتة عقلاً وشرعاً ووجدوها نسبةً معقولة لآعين لها في الوجود، فشهدوا وجهاً آخر من وجوه المناسبة، وعرفهم أيضاً أنّ لكلّ موجود - سواء كان مركّباً من أجزاء كثيرة أو بسيطاً بالنسبة لأحدىّة تخصّه وإن كانت أحدىّة كثيرة. وأنّ الغالب والحاكم عليه في كلّ زمان في ظاهره وباطنه حكمٌ صفة من صفاته أو حقيقة من الحقائق التي تركّبت منها كثرته.

فأمّا من حيث ظاهره فلغلبة إحدى الكيفيّات الأربع<sup>١</sup> التي حدثت عن اجتماعها مزاج بدنه - على باقيها. وأمّا من جهة الباطن فهو أيضاً كذلك؛ لأنّ الإرادة من كلّ مريد في كلّ حال وزمان لا يكون لها إلا متعلّق واحد، والقلب في الآن الواحد لا يسع إلاّ أمراً واحداً، وإن كان في قوّته أن يسع كلّ شيء.

وأراهم أيضاً أحدىّة كلّ شيء من حيث حقيقته المسماة ماهيّة وعيناً ثابتة وهي عبارة عن نسبة كون الشيء متعيّناً في علم الحقّ أزلاً، وعلم الحقّ نسبة من نسب ذاته، أو صفة ذاتيّة لا تفارق الموصوف، كيف قلت على اختلاف المذهبين، فنسبة معلوميّة كلّ موجود من حيث ثبوتها في العلم الإلهي لا تفارق الموصوف.

فظهر من هذه الوجوه المذكورة مناسبات أخرى، ولا سيّما باعتبار عدم المفارقة لعلم<sup>٢</sup> الذات عند من يقول به، فالألوهيّة نسبة، والمعلوميّة نسبة، والتعيّن نسبة، وكذا الوحدة المنعوت بها الألوهيّة نسبة، والعين الممكنة من حيث تعريضها عن الوجود نسبة، والتوجّه الإلهي للإيجاد بقول: «كن» ونحوه<sup>٣</sup> نسبة، والتجلّي المتعيّن من الغيب الذاتيّ المطلق والمخصّص بنسبة الإرادة ومتعلّقها من حيث تعيّن نسبة، والاشتراك الوجودي نسبة، وكذا العلمي.

فصحّت المناسبة بما ذكرنا الآن وبما أسلفنا وغير ذلك ممّا سكتنا عنه احترازاً عن

الأفهام القاصرة، والعقول الضعيفة والآفات اللازمة لها، فظهر سرّ الارتباط، فحصل الأثر برابطة المناسبة بين إلهه والمألوه.

### وسائل تحصيل العلم الذوقي

ثم نقول: فلما أدرك السالكون من أهل العناية ما ذكرنا ووقفوا على ما إليه أشرنا، علموا أن حصول العلم الذوقي الصحيح من جهة الكشف الكامل الصريح يتوقف بعد العناية الإلهية على تعطيل القوى الجزئية الظاهرة والباطنة من التصريفات التفصيلية المختلفة المقصودة لمن تنسب إليه، وتفرغ المحل عن كل علم واعتقاد، بل عن كل شيء ما عدا المطلوب الحق. ثم الإقبال عليه على ما يعلم نفسه بتوجه كلي جُملي مقدس عن سائر التعيينات العادية والاعتقادية، والاستحسانات التقليدية والتعشقات<sup>١</sup> النسبية، على اختلاف متعلقاتها الكونية وغيرها، مع توحد العزيمة والجمعية والإخلاص التام والمواظبة على هذا الحال على الدوام أو<sup>٢</sup> في أكثر الأوقات، دون فترة ولا تقسم خاطر، ولا تشتت عزيمة، فحينئذ تتم المناسبة بين النفس وبين الغيب الإلهي وحضرة القدس الذي هو ينبوع الوجود، ومعدن التجليات الأسماوية الواصلة إلى كل موجود والمتعينة المتعددة في مرتبة كل منجلي له وبحسبه لا بحسب المتجلي الواحد المطلق سبحانه وتعالى شأنه.

ولكن<sup>٣</sup> لهذه التجليات وأحكامها وكيفية قبولها وتلقي آثارها وما يظهر منها وبها في القوالب أسرار جليلة لا يسع الوقت لذكر تفاصيلها، وإنما أذكر<sup>٤</sup> على سبيل الإجمال والتنبيه ما يستدعي هذا الموضع والمقام العلمي الذي نحن بصدد بيان مراتبه وأسرار ذكره إن شاء الله تعالى.

١. ق: التعشقات.

٢. ق: و

٤. ق: أذكر منها.

٣. ق: لكن بدون أو.



## وصل من هذا الأصل

اعلم أن إمداد الحق وتجلياته واصل إلى العالم في كل نفس، وبالتحقيق الأتم ليس إلا تجلياً واحداً يظهر له بحسب القوابل ومراتبها واستعداداتها تعينات، فيلحقه لذلك، التعدد والنعوت المختلفة والأسماء والصفات، لأن الأمر في نفسه متعدد أو وروده طارٍ ومتجدد، وإنما التقدم والتأخر وغيرهما - من أحوال الممكنات التي توهم التجدد والطريان والتقييد والتغير ونحو ذلك - كالحال في التعدد، وإلا فالأمر أجل من أن ينحصر في إطلاق أو تقييد، أو اسم أو صفة أو نقصان أو مزيد.

وهذا التجلي الأحدي المشار إليه والآتي حديثه من بعد ليس غير النور الوجودي. ولا يصل من الحق إلى الممكنات بعد الاتصاف بالوجود وقبله غير ذلك، وما سواه فإنما هو أحكام الممكنات وآثارها تتصل من بعضها ببعض حال الظهور بالتجلي الوجودي الواحداني المذكور.

ولما لم يكن الوجود ذاتياً لسوى الحق بل مستفاداً من تجليّه، افتقر العالم في بقائه إلى الإمداد الوجودي الأحدي مع الآتات، دون فترة ولا انقطاع؛ إذ لو انقطع الإمداد المذكور طرفة عين لقنى العالم دفعة واحدة، فإن الحكم العدمي أمر لازم للممكن، والوجود عارض له من موجدّه.

ثم تقول: ولا يخلو السالك في كل حين من أن يكون الغالب عليه حكم التفرقة أو الجمع الواحداني النعت، كما أنه لا يخلو أيضاً فيما يقام فيه من الأحوال من غلبة حكم إحدى

صفاته على أحكام باقيها، كما بيّناه، فإن كان في حالٍ تفرقة - وأعني بالتفرقة هاهنا<sup>١</sup> عدم خلوّ الباطن من الأحكام الكونية وشوائب التعلّقات - فإنّ التجلّي عند وروده عليه يتلبّس بحكم الصفة الحاكمة على القلب، وينصبغ بحكم الكثرة المستولية عليه، ثم يسري الأمر بسرّ الارتباط في سائر الصفات النفسانية والقوى البدنية سرّياً بأن أحكام الصفات المذكورة فيما يصدر عن الإنسان من الأفعال والآثار، حتى في أولاده وأعماله وعباداته التابعة لنيّته وحضوره العلمي.

والنتائج الحاصلة من ذلك كلّها عاجلاً و آجلاً، وتذكر قوله بختة: «الوَلَدُ سرُّ أبيه»<sup>٢</sup> و «الرضاع يغيّر الطباع»<sup>٣</sup> ونحو ذلك ممّا اتّضح عند أولي البصائر<sup>٤</sup> والألباب فلم يختلفوا فيه، وكانصباغ النور العديم<sup>٥</sup> اللون بأنوان ما يُسرق عليه من الزجاج. فتكثر صفات التجلي بحسب ما يشرق ويمرّ عليه ويتّصل به من صفات المتجلّي له و فواه حتى ينفذ فيه أمر الحقّ اللازم لذلك التجلي.

فإذا انتهى السالك إلى الغاية التي حدّها الحقّ و شاءها، انسلخ عن التجلي حكم تلك الصفات الكونية، فيعود عوداً معنوياً إلى حضرة الغيب بتفصيل يطول وصفه، بل يحرم كشفه.

وهكذا حكم التجليات الإلهية مع أكثر العالم فيما هم فيه؛ فإنّ أوامر الحقّ الإرادية الذاتية تنفذ فيهم وهم لا يشعرون بسرّ موردّها ومصدرها.

فإن كان المتجلّي له في حال جمع متوحد مع التعرّي عن أحكام التعلّقات الكونية على نحو ما مرّ ذكره، فإنّ أول ما يُسرق نور التجلي على قلبه الواحدانيّ النعت، التامّ التجلي، المعقول<sup>٦</sup> عن صداء الأكوان والعلائق توحدت أحكام الأحديّات الكلّية المتشعبة من الأحديّة الأصلية في المراتب التي استملت عليها ذاته كحكم أحديّة عينه الثابتة وأحديّة التجلي الأول الذي ظهر به عينه له، وبهذه الأحديّة من حيث التجلي المذكور قبل العبد الإمداد الإلهي الذي كان به بقاؤه إلى ساعته تلك، ولكن بحسب الأمر الغالب عليه وأحديّة

١. ههنا.

٢. في الأبصار.

٣. في القديم.

٤. كذا في الأصل والنصف أوله.

الصفة الحاكمة عليه حين التجلي الثاني، الحاصل لدى الفتح، بل المنتج له، فالذي للمعين الثابتة في التجلي الأول تقييده بصفة التعيين فقط، والذي للصفة الغالبة الوجودية صبغ التجلي بعد تعيينه بوصف خاص يفيد حكماً معيناً أو أحكاماً شتى، كما سبق التنبيه عليه.

فإذا حصل التوحيد<sup>١</sup> المذكور، اندرجت تلك الأحكام المتعددة المنسوبة إلى الأحدييات و المتفرعة منها في الأصل الجامع لها، فانصبغ المحل و الصفة الحاكمة بحكم التجلي الأحدي الجمعي، ثم ينصبغ التجلي بحكم المحل.

ثم أشرق ذلك النور على الصفات والقوى، وسرى حكمه فيها، فتكتسى حالتها سائر حقائق ذات المتجلي له و صفاته حكم ذلك التجلي الوجداني، و تنصبغ به انصباعاً<sup>٢</sup> يوجب اضمحلال أحكام تلك الكثرة وإخفاءها دون زوالها بالكلية<sup>٣</sup>؛ لاستحالة ذلك.

ثم لا يخلو إما أن يتعين التجلي بحسب مرتبة الاسم «الظاهر»، أو بحسب مرتبة الاسم «الباطن» أو بحسب مرتبة الاسم «الجامع»؛ لانهصار كلييات مراتب التجلي فيما ذكرنا.

فإن اختص بالاسم «الظاهر» وكان التجلي في عالم الشهادة، أفاد المتجلي له رؤية الحق في كل شيء رؤية حالٍ فظهر سرّ حكم التوحيد في مرتبة طبيعته وقواها الحسية و الخيالية، ولم يزهد في شيء من الموجودات.

وإن اختص بالاسم «الباطن» وكان إدراك المتجلي له ما أدركه بعالم غيبه وفيه، أفاده معرفة أحدية الوجود و نفيه عن سوى الحق دون حال، و ظهر سرّ التوحيد و المعرفة اللازمة له في مرتبة عقله، و زهد في الموجودات الظاهرة، و ضاق عنه كل كثرة و حكمها.

وإن اختص التجلي بالاسم «الجامع» و أدركه المدرك من حيث مرتبته الوسطى الجامعة بين الغيب و الشهادة وفيها، استشرف على الطرفين، و فاز بالجمع بين الحسنين، و لهذا المقام أحكام متداخلة و أسرار غامضة يفضي شرحها إلى بسط و تطويل، فأضربت عن ذكرها طلباً للإيجاز. والله وليّ الهداية.

ثم نقول: وهذه التجليات هي تجليات الأسماء، فإن لم يغلب على قلب المتجلي له حكم

صفة<sup>١</sup> التعيين، وتظهر<sup>٢</sup> عن سائر التعلقات<sup>٣</sup> بالكلية حتى عن التوجه إلى الحق باعتقاد خاص، أو الالتجاء إليه من حيث اسم مخصوص، أو مرتبة و حضرة معينة، فإن التجلي حينئذٍ يظهر بحسب أحدية الجمع الذاتي، فتشرق شمس الذات على مرآة حقيقة القلب من حيث أحدية جمع القلب أيضاً وهي الصفة التي صَحَّ بها للقلب الإنساني مقام المضاهاة وأن يتسع لانطباع التجلي الذاتي الذي ضاق عنه العالم الأعلى والعالم الأسفل بما اشتملا عليه، كما ورد به الإخبار<sup>٤</sup> الإلهي بواسطة النبي ﷺ بقوله: «ما وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي المؤمن التقيّ النقيّ»<sup>٥</sup> وأن يكون مستوى له و ظاهراً بصورته، ثم تتبحر<sup>٦</sup> ساحة القلب بالاستواء الإلهي، وتتفرغ جداوله بعد التبخر<sup>٧</sup> والتوحد<sup>٨</sup> بحسب نسب الأسماء علواً في مراتب صفاته الروحانية، وسفلاً في مراتب قواه الطبيعية<sup>٩</sup>، وتُحرق حينئذٍ أشعة نسم الذات، المسمّاة بالسُّبُحات متعلقات مدارك البصر، وتقوم القيامة المختصة به، فيقول<sup>١٠</sup> لسان الاسم «الحق»: ﴿لَمَنَ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾<sup>١١</sup> فإذا لم يبق نسبة كونية يظهر لها حكم وعين ودعوى، أجاب الحق نفسه بنفسه، فقال: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ فإنه قهر بالحكم الآخر من تجليه الأول المستجيب فيمن حاله ما ذكرناه<sup>١٢</sup> انفاً أحكام الأكوان ودعاوي الأغيار المزاحمين لمقام الربوبية، والمنازعين لأحدثه بإخفاء كثرتهم وحكمها.

فإذا استهلكوا تحت قهر الأحدية وصاروا كأنهم<sup>١٣</sup> أعجاز نخل خاوية، ولم تر لهم من باقية، ظهر سر الاستواء الإلهي الجمعي الكمالي، على هذا القلب الإنساني، فينطق لسان مرتبة المستوى بنحو ما نطق عقيب الاستواء الرحماني فيقول: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ وهي مرتبة العلو من صفات الإنسان المذكور الذي هو مستوى<sup>١٤</sup> الاسم «الله» وصاحب مرتبة

١. ق. ٥: صفة على التعيين.

٢. ق: تظهر.

٣. ق: العلائق.

٤. ب: وردت الأخبار.

٥. إحياء علوم الدين، ج ٣، ص ١٢.

٦. ق: تتبخر.

٧. ق: التبخر.

٨. ب: التوحيد.

٩. ق: الطبيعة.

١٠. ق: فنقول.

١١. غافر (٤٠) الآية ١٦.

١٢. ق: ذكره.

١٣. ق: كأنها.

١٤. ق: مستولى.

المضاهاة كما بين ﴿وما في الأرض﴾ وهو مرتبة سفلته وطبيعته من حيث الاعتبار أيضاً وما بينهما وهو مرتبة جمعه ﴿وما تحت الثرى﴾ وهو نتائج أحكام طبيعته التي سفل<sup>١</sup> عن مرتبة الطبيعة من كونها منفعة عنها! إذ رتبة المنفعل تحت مرتبة الفاعل من كونه فاعلاً وتم الأمر وحينئذ يظهر قرب الفرائض المقابل لقرب النوافل المشار إليهما في الحديثين المشهورين بـ «كُنْتُ سمعه وبصره» وبقوله: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ عَبْدِهِ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ» ثم يقول لسان<sup>٢</sup> مرتبة الاسم «اللَّهُ»: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>٣</sup> لا تقلب كل صفة وقوة من صفات العبد وقواه اسماً من أسماء الحق ويبقى العبد مستوراً خلّف حجاب غيب ربه فيُنشِد لسان حاله حقيقة لا مجازاً، شعر:

تسُرْتُ عَنْ دَهْرِي بِظِلِّ جَنَاحِهِ<sup>٤</sup>      فَعَيْنِي تَرَى دَهْرِي وَلَيْسَ يَرَانِي  
فَلَوْ تَسَأَلَ الْأَيَّامَ مَا اسْمِي؟ مَا دَرْتُ      وَأَيْنَ مَكَانِي؟ مَا ذَرَيْتُ مَكَانِي  
لأنه تنزّه عن الكيف والأين، وحصل في العين، واحتجب<sup>٥</sup> من حيث مرتبته<sup>٦</sup> عن عقل كل كون وعين، في مقام العزّة والصون.

ثم يتلى عليه من تلك الإشارات بلسان الحال<sup>٧</sup> قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ﴾<sup>٨</sup> وهي الأحكام الكونية المظهرة حكم الكثرة من حيث ظهورها بهذا الإنسان ونسبة الفعل فيها إليه ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾<sup>٩</sup> بأحدى الجمع الإلهي كما مر ذكره، ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾، وهم أهل الستر الإلهي الغيبي المشار إليه: ﴿يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾<sup>١٠</sup> وأي مقيل ومستقر خير وأحسن من الثبوت في غيب الذات وستره والتحرّز من عبودية<sup>١١</sup> الأكوان والأغيار، وقيام الحقّ عنه بكل ما يريده سبحانه منه؟ ثم قال: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾<sup>١٢</sup> فالسمااء بلسان المقام المشار إليه لمرتبة العلوّ لا مسحالة، والعلوّ في

١. ق: تفل.

٢. ق: بلسان.

٣. طه (٢٠) الآية ٨.

٤. ق: جناحه.

٥. ق: فاحتجب.

٦. ه: مرتبة.

٧. ق: الجمال.

٨. الفرقان (٢٥) الآيات ٢٣ - ٢٥.

٩. الفرقان (٢٥) الآية ٢٣.

١٠. الفرقان (٢٥) الآية ٢٤.

١١. ق: التجرد من عبوديته.

١٢. الفرقان (٢٥) الآيات ٢٣ - ٢٥.



وصل من هذا الأصل / ٤٣

الحقيقة للمراتب المحكمة<sup>١</sup> بالتأثير في سائر الموجودات الأثر مخصوص بها، وعلو درجة المؤثر على درجة المؤثر فيه معلوم.

فالغمام هو الحكم العماني المنبئ عليه في التعريفات النبوية والإلهية وقد أشرت إلى أنه النفس الرحماني وحضرة الجمع، وأنه النور الكاشف للموجودات والمحيط بها والمظهر بفتحها، وانشقاقه تميزها العلمي<sup>٢</sup> الأزلي، ولذلك أخبر سبحانه عن نفسه، وحكم في آخر الأمر يوم القيامة بقوله: ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾<sup>٣</sup> الآية، فيفصل بين الأمور، ويميز الخبيث من الطيب، فظهر في الخاتمة سر السابقة الأولى، وتمت المضاهاة المظهرة حكم الأمر الجامع بين الأول والآخر<sup>٤</sup>، والظاهر والباطن، فافهم.

### لا حلول ولا اتحاد

ثم نقول: ولا شك أن مرتبة هذا العبد المشار إليه وأمثاله من جملة السراتب الداخلة تحت الحيطه العمائية المذكورة، فيظهر بما قلنا تميز مرتبته من حيث نسبه العدمية وظلمته الإمكانيّة، من مرتبة موجدته برجوع الحكم الوجودي المستعار إلى الحق الذي هو الوجود البحت والنور الخالص<sup>٥</sup> ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ التي هي مظاهر الأسماء حاملة للرسالات الذاتية في المنازل التي لها في مقام هذا العبد الجامع الحائز من حيث كونه نسخة ومرآة تامة صورة حضرة ربه حين نقديس ربه إياه عن الظلمات البشرية والأحكام الكونية.

فإذا استقرت الأسماء في المنازل المذكورة، - وذلك بانقلاب صفاته وفواه أسماء وصفات إلهية كما أومأت إليه - ترتب حينئذ حكم الآية التي تلي هذه الآيات وهي قوله تعالى: ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾<sup>٦</sup> انسابنا - كما قلنا - بكثرتهم أحكام الأحديّة ﴿عَسِيرًا﴾ فإنه يعسر على الشيء ذهاب عينه، ويعسر على السائل صاحب هذا الحال قبل التحقق بالمقام المذكور الانسلاخ والتخلي ممّا قلناه أشد العسر وصاحب هذا الحال قبل التحقق بالمقام المذكور الانسلاخ والتخلي ممّا قلناه أشد العسر و

١. ق. المحكمّة.

٢. ق. ه. العلمي للغيبي.

٣. البقرة (٢) الآية ٢١٠.

٤. ق. الحاص.

٥. ق. ما.

٦. الفرقان (٢٥) الآية ٢٦.

[يصعب] التحقق والتجلي<sup>١</sup> بما وصفنا أشد الصعوبة ولكن «عند الصباح يُحمد القوم السُّرى» جعلنا الله و سائر الإخوان من أهل هذا المقام العليّ و أرباب هذا الحال السّنيّ.

### علم الله حقيقة و علم العبد مجاز

ثم نقول: فإذا انتهى السالك إلى هذا المقام المستور، و تحقق بما شرحناه من الأمور، و رأى بعين ربّه ربّه، و تحقق بعكس ذلك أيضاً، أُضيف العلم و المعرفة إليه من حيث ربّه لا من حيث هو و لا بحسبه، و كذا سائر الصفات.

ثم يعلم<sup>٢</sup> على هذا الوجه نفسه أيضاً التي هي أقرب الأشياء الكونيّة نسبةً إليه ولكن بعد التحقق بمعرفة الربّ على النحو المشار إليه.

ثم يعلم ما شاء الحقّ أن يعلمه به من الأسماء و الحقائق المجردة الكلّيّة، بصفة وحدانيّة جامعة كلّيّة نزيهة ألبيّة<sup>٣</sup>، فيكون علمه بحقائق الأشياء و إدراكه لها في مرتبة كلّيّتها حاصلًا بالصفة الوحدانيّة الجامعة الإلهيّة، الحاصلة لدى التجليّ المذكور الصابغ له، و المذهب بأحدثه حكم كثرته الكونيّة الإمكانيّة، و حكم أحدثاته المنبّه عليها من قبل، عند الكلام على سرّ الأثر و المناسبة، فتذكّر.

ثم يدرك أحكام تلك الحقائق و خواصّها و أعراضها و لوازمها بأحكام هذا التجليّ الأحديّ الجمعيّ، و الصفة الكلّيّة المذكورة التي تهيا بها للتلبّس بحكم هذا التجليّ الذاتيّ، و النور الغيبيّ العلميّ المشار إليه.

### سرّ الاستفاضة من العلم اللدنيّ

و سرّ ذلك و صورته: أن الإنسان برزخ بين الحضرة الإلهيّة و الكونيّة، و نسخه جامعة لهما و<sup>٤</sup> لما اشتملنا عليه كما ذكر<sup>٥</sup>، فليس شيء من الأشياء إلّا و هو مرّسم في مرتبته التي هي عبارة عن جمعيّته، و المتعيّن بما اشتملت عليه نسخة وجوده، و حوّنّها مرتبته

١. و: التجليّ.

٢. ب: يعرف.

٣. ب: بهيّة إلهيّة.

٤. و: ه: لم يرد.

٥. و: ذكره، ب: ذكر ما.

في كل وقت وحال ونشأة وموطن إنما هو ما يستدعيه حكم المناسبة التي بينه وبين ذلك الحال والوقت والنشأة والموطن وأهله، كما هو سنة الحق من حيث نسبة تعلقه بالعالم وتعلق العالم به وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، فما لم يتخلص الإنسان من ربة قيود الصفات الجزئية والأحكام الكونية، يكون إدراكه مقيداً بحسب الصفة الجزئية الحاكمة عليه على الوجه المذكور، فلا يدرك بها إلا ما يقابلها من أمثالها، وما تحت حيطتها لا غير.

فإذا تجرد من أحكام القيود والسيول<sup>١</sup> والمجاذبات الانحرافية الأطرافية الجزئية، وانتهى إلى هذا المقام الجمعي الوسطي المشار إليه، الذي هو نقطة المسامحة الكلية، ومركز الدائرة<sup>٢</sup> الجامعة لمراتب الاعتدالات كلها، المعنوية والروحانية، والمثالية والحسية، المشار إليه آنفاً، واتصف بالحال الذي شرحته، قام للحضرتين<sup>٣</sup> في مقام محاذاته المعنوية البرزخية، فواجههما<sup>٤</sup> بذاته كحال النقطة مع كل جزء من أجزاء المحيط، وقابل كل حقيقة من الحقائق الإلهية والكونية بما فيه منه من كونه نسخة من جملتها، فأدرك بكل فرد من أفراد نسخة وجوده ما يقابلها من الحقائق في الحضرتين، فحصل له العلم المحقق بحقائق الأشياء وأصولها ومبادئها؛ لإدراكه لها<sup>٥</sup> في مقام تجريدتها، ثم يدركها من حيث جملتها وجمعيتها بجملته وجمعيتها، فلم يختلف عليه أمر، ولم ينتقض عليه حال ولا حكم بخلاف من بين حاله من قبل، ولولا القيود الآتي ذكرها، لاستمر حكم هذا الشهود، وظهرت آثاره على المشاهد، ولكن الجمعية التامة الكمالية تمنع من ذلك، لأنها تقتضي الاستيعاب المستلزم للظهور بكل وصف، والتلبس بكل حال وحكم. والشبث على هذه الحالة الخاصة المذكورة - وإن جل - يقدح فيما ذكرنا من الحيلة الكمالية والاستيعاب الذي ظهر به الحق من حيث هذه الصورة العامة الوجودية التامة، التي هي الميزان الأتم، والظهور الأكمل الأشمل الأعم.

ثم نقول: ومن نتائج هذا الذوق الشامل، والكشف الكامل الاستشراق على غايات

١. ن: الدائرة الكبرى

٢. ب: فواجهها

٣. ن: المبال

٤. ب: الحضرتين

٥. ب: لإدراكها

المدارك الفكرية<sup>١</sup>، والاطلاعات النظرية وغير النظرية، التي لا تتعدى العوارض والصفات والخواص واللوازم، كما سبق التنبيه عليه.

فيعرف صاحبه غاية ما أدرك كل مفكر بفكره، وأطلع عليه بحسه ونظره؛ ويعرف سبب تخطئة الناظرين بعضهم بعضاً، وما الذي أدركوه وما فاتهم، ومن أي وجه أصابوا؟ ومن أية [جهة] أخطؤوا؟ وهكذا حاله مع أهل الأذواق<sup>٢</sup> الذين لم يتحققوا بالذوق الجامع - وغيرهم من أهل الاعتقادات الظنية والتقليدية؛ فإنه يعرف مراتب الدائقين والمقلد وما [هو] الحاكم عليهم من الأسماء والأحوال والمقامات، الذي أوجب لهم تعشُّقهم وتقيدهم بما هم فيه، ومن له أهلية الترقى من ذلك، ومن ليس له، فيقيم أعذار الخلائق أجمعين، وهم له منكرون، وبمكانته جاهلون.

فهذا يا إخواني حال المتمكنين من أهل الله في علمهم الموهوب، وكشفهم التام المطلوب، ولا تظنوها الغاية التامة فما<sup>٣</sup> من طامة إلا فوقها طامة، ولهذا التحقق والاستشراف لم يقع بين الرسل والأنبياء والكُمل من الأولياء خلاف في أصول مأخذهم ونتائجها وما يتنوه من أحكام الحضرات الأصلية الإلهية، وإن تفاضلوا في الاطلاع والبيان.

وما نقل من الخلاف عنهم فإنما ذلك في جزئيات الأمور والأحكام الإلهية المشروعة؛ لكونها تابعة لأحوال المكلفين وأزمانهم، وما تواطؤوا عليه وما اقتضته<sup>٤</sup> مصالحهم، فتتمين<sup>٥</sup> الأحكام الإلهية في كل زمان بواسطة رسول ذلك الزمان بما هو الأنفع لأهله حسب ما يستدعيه استعدادهم وحالهم وأهليتهم وموطنهم.

وأما هم فيما بينهم بعضهم مع بعض<sup>٦</sup> فيما<sup>٦</sup> يخبرون به عن الحق مما عدا الأحكام الجزئية المشار إليه فمتفقون، وكل تالٍ يقرر قول من تقدمه، ويصدق؛ لاتحاد أصل مأخذهم وصفاء محلهم حال التلقي من الحق عن أحكام العلوم المكتسبة والعقائد

٢. ح. س: الذين لم يتحقق، ق: لم يتحققوا.

٤. ق: القبضته.

٦. هـ: ما.

١. ق: الدكرية.

٣. ب: وامن.

٥. ب: فتتمين.

والتعلقات وغير<sup>١</sup> ذلك ممّا سبق التنبيه عليه.

وهكذا أكابر الأولياء - رضى الله عنهم - لا يتصوّر بينهم خلاف في أصل إلهي أصلاً، وإنما يقع ذلك كما قلنا<sup>٢</sup> - في أمور جزئية، أو بين المتوسّطين وأهل البداية من أهل الأحوال وأصحاب المكاشفات الظاهرة، الذين يُبرّز لهم الحقائق والحضرات وغيرهما ممّا لا يدرك إلّا كشفاً في ملابس مثالية.

فإنّ هذا النوع من الكشف لا يتحقّق بمعرفته ومعرفة مراد الحقّ منه إلّا بعلم حاصل من الكشف المعنوي الغيبي المعتلى عن مراتب المثل والمواد، وإخبار<sup>٣</sup> إلهي برفع الوسائط، معتل<sup>٤</sup> عن<sup>٥</sup> الحضرات القيدية<sup>٦</sup> والأحكام الكونية.

ومن هذا الذوق يُعلم أيضاً سرّ الكلام والكتابة<sup>٧</sup> الإلهيين، وحكّهما في القلوب بصفة العلم والإيمان، وحقّقة قرب القرائض والتوافل ونمراتهما، وسرّ خروج العبد من حكم القبود الكونية والتقيّدات الأسماوية والصفاتية إلى فسيح حضرات<sup>٨</sup> القدس، وتحقّقه بمعرفة الأشياء كما سبقّت الإشارة إليه.

ولهذا الذوق والمقام المشرّ له، فوائدٌ عزيزة وثمرات جسيمة، ولا نحتاج<sup>٩</sup> في هذا الموضع إلى التنبيه على غير ما أشرنا إليه، ممّا استدعاه السرّ العلمي الذي جاء هذا الكلام شارحاً بعض أحكامه في بعض مرانبه، وأذكر<sup>١٠</sup> من نفانس أسرار هذا المقام وتنمّاته عند الكلام علوّ قوله تعالى: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>١١</sup> ما تستدعيه الآية، وحسب ما يُقدّر الحقّ ذكره إن شاء الله تعالى.

١. ق: نحو.  
٢. ق: أو الأخبار.  
٣. ق: على.  
٤. ق: حضرة.  
٥. لا يحتاج، ه: لا نحتاج.  
٦. الفاتحة (١) الآية ٦.  
٧. ق: قلت.  
٨. ه: معتلى.  
٩. ق: التفيدية.  
١٠. ق: حضرة.  
١١. ق: سأذكر، ه: ذكر.



## وصل

لا بدّ قبل الخوض في تفصيل بقيّة قواعد هذا التمهيد الكلّي من التنبيه على ألفاظ يسيرة يتكرّر ذكرها في هذا الكتاب، وسيّما فيما بعد، ربما توجب شغباً واشتباهاً على من لا معرفة له باصطلاح أهل الذوق، فإذا نبّه عليها لم تَغْتَصِر عليه معرفة المقصود منها، واستغنى أيضاً عن تكرار جميعها بذكر أحدها حين الكلام على المرتبة التي هي أصلها. اللهمّ إلّا أن يكون في الأمر المتكلّم فيه مزيدٌ غموض، فإنّي أتحرّى الإيضاح بذكر النعوت؛ خوفاً من نسيان المتأمل ما سبق التنبيه عليه.

### ١. الغيب المطلق

فاعلم أنّي متى ذكرتُ الغيب المطلق في هذا الكتاب فهو إشارة إلى ذات الحقّ سبحانه وتعالى وهويّته من حيث بطونه وإطلاقه وعدم الإحاطة بكنهه وتقديمه على الأشياء وإحاطته بها، وهو بعينه النور المحض والوجود البتّ، والمنعوت بمقام العزّة والغنى.

### ٢. البرزخ الأوّل

ومتى ذكرتُ البرزخ الأوّل، وحضرة الأسماء والحدّ الفاصل، ومقام الإنسان الكامل من حيث هو إنسان كامل، وحضرة أحديّة الجمع والوجود، وأوّل مراتب التسعّين، وصاحبة الأحديّة، وآخر مرتبة الغيب، وأوّل مرتبة الشهادة بالنسبة إلى الغيب المطلق ومحلّ نفوذ الاقتدار، فهو إشارة إلى العماء الذي هو النّفس الرحماني، وهو بعينه الغيب الإضافي الأوّل بالنسبة إلى معقوليّة الهويّة التي لها الغيب المطلق، فإن أطلّقتُ ولم أنعت، أو قلت: الغيب

الإلهي، فإنني أريد الغيب المطلق.

٣. ومتى أضفت شيئاً إلى الطبيعة، فقلت: الطبيعي، فالمراد: كل ما للطبيعة فيه حكم، والطبيعة عندنا عبارة عن الحقيقة الجامعة للحرارة والبرودة، والرطوبة والجوسة، والحاكمة على هذه الكيفيات الأربع. والعنصري: ما كان متولداً من الأركان الأربعة: النار، والهواء، والماء، والتراب، والسموات السبع وما فيها عند أهل الذوق من العناصر، فاستحضر ما نبتت عليه، وما سوى هذا الغيب والنفس من المراتب فإنني أعرفها عند ذكرها لها بما يُعلم منه المقصود.

وها أنا أوضح الآن ما تبقى من أسرار العلم المحقق ومراتبه والكلام، ثم أذكر القواعد الكلية التي تضمنها هذا التمهيد، وبدء الأمر الإيجادي وسرّه، ثم يقع الشروع في الكلام على أسرار: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾<sup>١</sup> ثم أذكر المفاتيح المتضمنة<sup>٢</sup> سرّاً ما حوته الفاتحة، والوجود الذي هو الكتاب الكبير على سبيل التنبيه الإجمالي، وحينئذٍ أشرع في الكلام على الفاتحة آية بعد آية إن شاء الله تعالى.

### أسرار علم التحقيق

وإذا تقرّر هذا، فاعلم أن العلم حقيقة مجردة كلية، لها نسب وخواص وأحكام وعوارض ولوازم ومراتب وهو من الأسماء الذاتية الإلهية، ولا يمتاز عن الغيب المطلق إلا بتعيين<sup>٣</sup> مرتبته من حيث تسميته علماً، وموصوفيته بأنه كاشف للأمور ومُظهر لها، والغيب المطلق لا يتعين له مرتبة ولا اسم ولا نعت ولا صفة ولا غير ذلك إلا بحسب المظاهر والمراتب، كما سنشير إليه.

### لا يجوز تعريف العلم

والعلم هو عين النور لا يدرك شيء إلا به ولا يوجد أمر بدونه، ولشدة ظهوره لا يمكن

٢. ق: المضمنة.

١. الفاتحة (١) الآية ١.

٣. ق: بتعيين.

تعريفه؛ إذ من شرط المعرف أن يكون أجلى من المعروف وسابقاً عليه، وما ثمة ما هو أجلى من العلم ولا سابق عليه إلا غيب الذات، الذي لا يحيط به علم أحد غير الحق. وتقدم نسبة الحياة عليه تقدم شرطي باعتبار المغايرة لا مطلقاً. ومع ذلك فلا يثبت تقدمه إلا بالعلم.

### لم جاء التعريف أحياناً؟

فالمعرف للعلم إما جاهل بسرّه، وإما عارف يقصد التنبيه على مرتبته من حيث بعض صفاته، لا التعريف التام له، ولهذا التعريف التنبيهي سرّ وهو كون المعروف العارف إنما يعرف بحكم من أحكام العلم وصفة من صفاته حكماً آخر أو صفة أخرى من أحكام العلم أيضاً وصفاته، فيكون القدر الحاصل من المعرفة بالعلم إنما حصل به لا بغيره فيكون الشيء هو المعروف نفسه. ولكن لا من حيث أحديته، بل من حيث نسبه، وهذا هو سرّ الأدلة والتعريفات والتأثيرات كلّها على اختلاف مراتبها ومتعلقاتها.

ومن هذا السرّ ينبّه القطن قبل تحقّقه بالمكاشفات الإلهية لسرّ قول المحققين: «لا يعرف الله إلا الله» ولقولهم: «التجلّي في الأحديّة محال» مع اتفاقهم على أحديّة الحق ودوام تجلّيه لمن شاء من عباده من غير تكرار التجلّي، سواء كان المتجلّي له واحداً أو أكثر من واحد، فافهم وتدبر هذه الكلمات اليسيرة؛ فإنّها مفاتيح لأمر كثيرة، وأسرار كبيرة.

### ما في الوجود من العلم

ثم نقول: فالظاهر من الموجودات ليس غير تعينات نسب العلم الذي هو النور المحض، تخصص<sup>١</sup> وتخصّص بحسب حكم الأعيان الثابتة، ثم انصبغت الأعيان بأحكام بعضها في البعض بحسب مراتبها التي هي الأسماء، فظهرت به - أعني النور - وتعيّن بها وتعدّد. فمضى حصل تجلّي ذاتي غيبي لأحد من الوجه الخاص يرفع أحكام الوسائط؛ فإنّه يقهر - كما قلنا - بأحديته أحكام الأصباغ العينية الكونية، المسماة حجباً نورية إن كانت أحكام

الروحانيات، وحجباً ظلمانية إن كانت أحكام الموجودات الطبيعية والجسمانيات، فإذا قهرها هذا التجلي المذكور، وأظهر حكم الأحدثية المستجنة في الكثرة اللازمة لذلك الموجود المتجلي له على نحو ما مر، اتحدت أحكام الأحدثيات المذكورة من قبل في الأصل الجامع لها، وارتفعت موجبات التغاير بظهور حكم اتحاد الأحكام المستفرعة من الواحد الأحد، كما سبقت الإشارة إليه فسقطت أحكام النسب التفصيلية والاعتبارات الكونية بشروق شمس الأحدثية؛ فإنَّ العالم محصور في مرتبتي الخلق والأمر، وعالم الخلق فرع وتابع لعالم الأمر، ﴿والله غالبٌ على أمره﴾<sup>١</sup>، فإذا ظهرت الغلبة الإلهية بحكم أحدثيتها المذكورة، فني من لم يكن له وجود حقيقي - وهي النسب الحادثة الإمكانية - وبقي من لم يزل وهو الحق، فظهر حكم العلم الإلهي وخاصيته بالحال للأزلي<sup>٢</sup> لم يتجدد له أمر غير<sup>٣</sup> ظهور إضافته إلى العين المتعينة فيه أزلاً، الموصوفة الآن بواسطة التجلي النوري بالعلم؛ لما تجدد لها من إدراكها عينها وما شاء الحق أن يُطلعها عليه في حضرة العلم اللدني بصفة وحدتها ونور موجودها<sup>٤</sup>، وما قبلت من تجليه الوجودي الذي ظهر به تعينها في العلم<sup>٥</sup> الأزلي.

ثم ليعلم أن لهذا العلم الذي هو نور الهوية الإلهية حكيم أو قل: نسبتين - كيف شئت -: نسبة ظاهرة، ونسبة باطنة، فالصور الوجودية المشهودة هي تفاصيل النسبة الظاهرة، والنور المنبسط على الكون - المدرك في الحس، المفيد تميز<sup>٦</sup> الصور بعضها من بعض - هو حكم النسبة الظاهرة من حيث كليتها وأحدثيتها.

وإنما قلت: «حكم النسبة الظاهرة» من أجل أن النور من حيث تجرده لا يدرك ظاهراً، وهكذا حكم كل حقيقة بسيطة وإنما يدرك النور بواسطة الألوان والسطوح القائمة بالصور، وكذا سائر الحقائق المجردة لا تدرك ظاهراً إلا في مادة، والنسبة الباطنة هي معنى النور ومعنى الوجود الظاهر وروحه الموضح للمعلومات المعنوية والحقائق الغيبية<sup>٧</sup> الكلية، التي

١. يوسف (١٢) الآية ٢١.

٢. ق: الأزلي.

٣. ق: عن.

٤. ق: موحدتها.

٥. ق: العنمي.

٦. ق: تميز.

٧. ق: الغيبية.

لا تظهر في الحسّ ظهوراً يرتفع عنها به حكم كونها معقولة، وتفيد<sup>١</sup> أيضاً - أعني هذه النسبة الباطنة العلمية النورية - معرفة عينها وحدثها وأصلها الذي هو الحق ونسب هويته التي هي أسماؤه الأصلية، أو قل: شؤونه - وهو الأصح - ومعرفة تمييز بعضها من بعض وما هو منها فرع تابع، وأصل متبوع؛ وكذلك تفيد معرفة الحقائق المتعلقة بالمواد والنسب التركيبية وما لا تعلق له بمادة ولا شيء من المركبات، وما يختص بالحق من الأحكام ويصح نسبتها إليه، وما يخص العالم<sup>٢</sup> وينسب إليه، وما يقع فيه الاشتراك بنسبتين مختلفتين. هذا إلى غير ذلك من التفاصيل التابعة لما ذكر.

فصور الموجودات نسب ظاهري النور، والمعلومات المعقولة هي تعيينات نسبة<sup>٣</sup> الباطنة التي هي أعيان المسكنات الثابتة، والحقائق الأسماوية الكلية وتوابعها من الأسماء. فالعالم بمجموع صور المحسوسة وحقائقه الغيبية المعقولة، أشعة نور الحق، أو قل: نسب علمه، أو صور أحواله، أو تعدّات تعلقاته، أو تعيينات تجلياته في أحواله المسماة من وجه أعياناً، فظاهر<sup>٤</sup> العلم صورة النور، وباطنه المذكور معنى النور، غير أن ظهور صورة النور توقّف على امتياز الاسم «الظاهر» بسائر توابعه المنضافة إليه عن معنى النور، فصار الباطن بما فيه متجلياً ومنطبعاً في مرآة ما ظهر منه.

وهكذا كل نسبة من نسب ما ظهر مرآة لنسبة ما من النسب الباطنة النورية العلمية. مع أحدية الذات الجامعة لسائر النسب الباطنة والظاهرة وقد أخبر الحق سبحانه أنه: ﴿نور السموات والأرض﴾<sup>٥</sup>، ثم ذكر الأمثلة والتفاصيل المتعينة بالمظاهر على نحو ما تقتضيه مراتبها كما سبق التنبيه عليه؛ ثم قال في آخر الآية: ﴿نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء﴾<sup>٦</sup> فأضاف النور إلى نفسه مع أنه عين النور، وجعل نوره المضاف إلى العالم الأعلى والأسفل هادياً إلى معرفة نوره المطلق، ودالاً عليه، كما جعل المصباح والمشكاة والشجرة وغيرها من الأمثال هادياً إلى نوره المقيد وتجلياته المتعينة في مراتب مظاهره، وعرف

١. ق: تفيد.

٢. ب: يخص بالعالم.

٣. ق: لنسبه.

٤. س: فالظاهر.

٥. النور (٢٤) الآية ٣٥.

٦. النور (٢٤) الآية ٣٥.

أيضاً على لسان نبيّه ﷺ أنّه النور وأنّ<sup>١</sup> حجابهُ نور وأخبر: أنّه ﴿أحاطَ بكلّ شيءٍ علماً﴾<sup>٢</sup> و﴿أنّه بكلّ شيءٍ محيط﴾<sup>٣</sup> وأنّه ﴿وسِعَ كلّ شيءٍ رحمةً وعلماً﴾<sup>٤</sup>.  
والرحمة الشاملة عند من تحقّق بالذوق الإلهي والكشف العلمي<sup>٥</sup> هو الوجود العام<sup>٦</sup>. فإنّ ما عدا الوجود لا شمول فيه، بل تخصيصٌ تمييز، فدلّ جميع ذلك عند المنصف<sup>٧</sup> - إذا لم يكن من أهل الكشف - على صحّة ما قصدنا التنبيه عليه بهذه التلويحات، فتدبّر ذلك وافهم ما أدرجت لك في هذه المقدمات تُلمّخ أسرار عزيزة إن شاء الله تعالى.

### نعوت العلم

ثم اعلم أنّ النعوت اللازمة للعلم - من قِدم وحدوث، وفعل وانفعال، وبداهة<sup>٨</sup> واكتساب، وتصوّر وتصديق، وضرر ومنفعة، وغير ذلك - ليست<sup>٩</sup> عين العلم من حيث هو، بل هي أحكام العلم وخواصّه، بحسب متعلّقاته وبحسب المراتب التي هي مظاهر آثاره، فما لا يُعقل حكم الأوليّة فيه من المراتب، ولا يُدرّك بدوّه، ويُشهد منه صدور أثر العلم وحكمه، يوصف ويضاف العلم إليه بنسبة القِدم.

وحكم العالم فيما نزل عن الدرجة المذكورة يُنعت بالحدوث، وما لا يتوقّف حصوله على شيء خارج عن ذات العالم يكون علماً فعليّاً، وما خالف في هذا الوصف وقابله كان علماً انفعاليّاً. والعلم الذي لا واسطة فيه بين العبد وربّه، وما لا تعمّل له في تحصيله - وإن كان وصوله من طريق الوسائط -<sup>١٠</sup> فهو العلم الموهوب، والحاصل بالتعمّل ومن<sup>١١</sup> جهة الوسائط المعلومة فهو المكتسب.

و تعلّق العلم بالممكنات من حيث إمكانها يسمّى بالعلم الكوني، وما ليس كذلك فهو

٢. الإطلاق (٦٥) الآية ١٢.

٤. غافر (٤٠) الآية ٧.

٦. به: العالم.

٨. ق: هبة.

١٠. ق: المعنوية.

١. ق: ه: لم يرد.

٣. فصلت (٤١) الآية ٥٤.

٥. ب، ه: العلى.

٧. ق: المنصف.

٩. ق: ليس.

١١. ق: هي.



العلم المتعلق بالحق أو بأسمائه و صفاته، التي هي وسائط بين ذاته الغيبية<sup>١</sup> وبين خلقه. فإذا تحققت ما أشرت إليه و نَبَّهت عليه في هذا التمهيد عرفت أن العلم الصحيح - الذي هو النور الكاشف للأشياء عند المحققين من أهل الله و خاصته - عبارة عن تجلٍّ إلهي في حضرة نور ذاته، و قبول المتجلّي له ذلك العلم هو بصفة وحدته بعد<sup>٢</sup> سقوط أحكام نسب الكثرة و الاعتبار الكونية عنه كما مر، و على نحو ما يرد<sup>٣</sup> ذلك بحكم عينه الثابتة في علم ربه أزلاً من الوجه الذي لا واسطة بينه و بين موجدته؛ لأنه في حضرة علمه ما برح، كما سنشير إليه في مراتب التصورات إن شاء الله تعالى.

وسرّ العلم هو معرفة وحدته في مرتبة الغيب، فيطلع المشاهد - الموصوف بالعلم بعد المشاهدة بنور ربه - على العلم و<sup>٤</sup> مرتبة<sup>٥</sup> وحدته بصفة وحدة أيضاً كما مر، فيدرك بهذا التجلي النوري العلمي من الحقائق المجردة ما شاء الحق سبحانه أن يُريه منها ممّا هي في مرتبته أو تحت محيطته.

ولا ينقسم العلم في هذا المشهد إلى تصوّر و تصديق كما هو عند الجمهور، بل<sup>٦</sup> تصوّر فقط؛ فإنه يدرك به حقيقة النصور و المتصور<sup>٧</sup> و الإسناد، و السبق و المسبوقية و سائر الحقائق مجردة في أن واحد بشهود واحد غير مكثّف و صفة وحدانية. و لا تفاوت حينئذ بين التصوّر و التصديق، فإذا عاد إلى عالم التركيب و التخطيط و حضر مع أحكام هذا الموطن يستحضر تقدّم التصوّر على التصديق عند الناس بالنسبة إلى العقل الذهني، بخلاف الأمر في حضرة العلم البسيط المجرد<sup>٨</sup>، فإنه إنما يدرك هناك حقائق الأشياء، فيرى أحكامها و صفاتها أيضاً<sup>٩</sup> - كهي - مجاورة لها و مماثلة.

ولمّا كان الإنسان و كل موصوف بالعلم من الحقائق<sup>١٠</sup>، لا يمكنه أن يقبل لتقيده<sup>١١</sup> بما يتّاه في هذا التمهيد إلاّ أمراً مقيّداً متميّزاً عنده، صار التجلي الإلهي - وإن لم يكن من عالم

١. ق: الغيبة.

٢. ق: قبل للمن.

٣. ق: في.

٤. ق: بل هو.

٥. ق: السجدة.

٦. ق: الحق.

١. ق: الغيبة.

٢. ق: مزو.

٣. ب: المعارف في مراد.

٤. ب: الصورات.

٥. ن: أيضاً حقائق.

٦. ه: لتقيده.

التقيّد<sup>١</sup> - ينصبغ عند وروده - كما مرّ - بحكم نشأة المتجلّي له و حاله و وقته و موطنه و مرتبته و الصفة الغالب حكمها عليه، فيكون إدراكه لما تضمّنه<sup>٢</sup> التجليات بحسب القيود المذكورة و حكمها فيه.

وفي الانسلاخ عن هذه الأحكام و نحوها يتفاوت المشاهدون مع استحالة رفع أحكامها بالكلية، لكن يقوى و يضعف، كما ذكرته في مسألة قهر أحديّة التجلي أحكام الكثرة النسبية.

و بمقدار إطلاق صاحب هذا العلم في توجهه و سعة دائرة مرتبته و انسلاخه عن قيود الأحكام بغلبة صفة أحديّة الجمع، يعظم إدراكه و معرفته و إحاطته بما انسحب عليه حكم هذا التجلي من المراتب التي هي تحت حيطه، و يصير حكم علمه بالأشياء - التي علمها من هذا الوجه بهذا الطريق - حكم الحق سبحانه في علمه الأحدي الأصل و المرتبة، كما سبق التنبيه عليه في المتن والحاشية، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾<sup>٣</sup> فافهم.

لكن تبقى ثمة فروق آخر أيضاً، كالقدم والإحاطة و غيرهما تعرفها - إن شاء الله تعالى - إذا وقفت على سرّ مراتب التمييز الثابت بين الحق والخلق عن قريب.

ثم نقول: فهذا العلم الحاصل على هذا النحو هو الكشف الأوضح الأكمل الذي لا ريب فيه ولا شك يداخله، ولا يطرق إليه احتمال ولا تأويل. ولا يكتسب بعلم ولا عمل ولا سعي ولا تعمّل، ولا يتوسّل إلى نيله ولا يستعان<sup>٤</sup> في تحصيله بتوسّط قوى روحانيّة نفسانيّة أو بدنيّة مزاجيّة، أو إمداد أرواح علويّة، أو قوى وأشخاص سماويّة أو أرضيّة، أو شيء غير الحق.

والمحصّل له و الفائز به أعلى العلماء مرتبة في العلم، وهو العلم الحقيقي، والمتجلّي به هو مظهر التجلي النوري و صاحب الذوق النجمي الأحدي و ما سواه - ممّا يسمّى علماً عند أكثر العالم و كثير من أهل الأذواق - فإنّما هو أحكام العلم في مراتبه التفصيليّة و آثاره من

١ - ق: التقيد.

٢ - ق: تضمّنه.

٣ - البقرة (٢) الآية ٢٥٥.

٤ - ق: تعان.

حيث رقائقه وأشعة أنواره، وليس هو حقيقة العلم.

### مراتب العلم

و مراتب العلم متعدّدة، فمنها معنويّة وروحانيّة وصوريّة مثاليّة بسيطة بالنسبة، ومركّبة ماديّة.

فالصوريّة كالحروف والكلمات المكتوبة والمتلفّظ بها ونحوها من أدوات التوصيل الظاهرة.

والمعنويّة هي المفهومات المختلفة، التي تضمّنها<sup>١</sup> العبارات والحروف المختلفة، بحسب التراكيب والاصطلاحات الوضعيّة، والمراتب التي هي محالّ ظهور صفات العلم ومجاليه، كالقوّة الفكريّة وغيرها من القوى والمخارج والتصورات.

وروح العلم هو حكمه الساري من رتبته<sup>٢</sup>، وسرّ وحدته، بواسطة الموادّ اللفظيّة والرقميّة ونحوهما ممّا مرّ ذكره.

وبهذا الحكم يظهر نفوذه فيمن أحيا الله به قلبه وأثار نفسه ولبّه بزوال ظلمة الجهل من الوجه الذي تعلّق به حكم هذا العلم وتبدّل تلك الصفة بحالة أو صفة نيرة وجوديّة علميّة.

### العلم يصحب التجلّي الذاتي

فمنّي حصل تجلّي ذاتي غيبي على نحو ما سلف شرحه فإنّ العلم يصحبه ولا بدّ؛ لأنّ صفات الحقّ سبحانه وتعالى ليس لها في مرتبة غيبه ووحده تعدّد، والصفة الذاتيّة كالعلم في حقّ الحقّ لا تفارق الموصوف ولا تماز عنه.

فمن أشهده الحقّ تعالى ذاته شهوداً محقّقاً؛ فإنّ ذلك الشهود يتضمّن العلم، ويستلزمه ضرورةً، ولتقيّد حكم التجلّي بحسب المشاهد وقيوده المذكورة كانت النتيجة العلميّة في كلّ مشهد وتجلّي نتيجة جزئيّة؛ إذ لو لا تلك القيود والأحكام اللازمة لها كان من أشهده الحقّ تعالى ذاته برفع الوسائط علّم علّم الحقّ سبحانه وتعالى في خلقه إلى يوم القيامة، كما علّمه

١. ن: تضمّنها.

٢. ق: مرتبته.

القلم الأعلى، ولكن بحسب المرتبة الإنسانية الكمالية من حيث جمعتها الكبرى وحيازتها سرّ الصورة. ولو لا الأحكام التمييزية الثابتة بين الحق سبحانه وما سواه - الآتي ذكرها - كان الأمر أجلّ وأعظم.

هذا، مع أنّ للكُمل من هذا الأمر المشار إليه حظاً وافراً، ولكن عدم الانفكاك التام عن القيود من كلّ وجه، ومقام الجمعية الذي أُقيموا فيه، المنافي للانحصار تحت حكم حالة مخصوصة وصفة معينة ومقام مقيّد متميّز<sup>١</sup> - كما مرّ ذكره - يقضيان بعدم دوام هذه الصفة واستمرار حكمها وإن جلت، وهكذا أمرهم وشأنهم مع سائر الصفات والمراتب، والمانع لغير الكُمل - ممّا أشرنا إليه - الحجب الكونية والقيود المذكورة، وكونهم أصحاب مراتب جزئية، لا استعداد لهم للخروج من رقبها، والترقي إلى ما فوقها.

### أحكام العلم ونسبه

نم نقول: والعلم وإن كان حقيقةً واحدة كَلّية فإنّ له أحكاماً ونسباً تتعين بحسب كلّ مدرّك له في مرتبته<sup>٢</sup>، وبذلك<sup>٣</sup> النسبة المتعينة بحسب<sup>٤</sup> المدرّك وفي مرتبته لم يتجدّد عليها - كما بيّنا - ما ينافي الوحدة العلمية الأصلية غير نفس هذا التعين الحاصل بسبب المشاهد وبحسبه كما أنّ حقيقة العلم لا تتميّز<sup>٥</sup> عن الغيب المطلق إلّا بما أشرت إليه في أوّل الفصل. فإذا شاء الحقّ تكميل تلك النسبة العلمية في مظهر خاصّ وبحسبه، فإنّ ذلك التكميل إنّما يحصل بظهور أحكام العلم وسراية آثاره إلى الغاية المناسبة لاستعداد المظهر، والمختصة به.

وهكذا الأمر في سائر الحقائق؛ فإنّ كمالها وحياتها ليس إلّا بظهور أحكامها وآثارها في الأمور المرتبطة بها التي هي تحت حكم تلك الحقيقة، وبحسب حيطتها ولكن بواسطة مظاهرها.

١. ب: مقيّد.

٢. د: مرتبة.

٣. ق: تلك.

٤. ق: فحسب.

٥. ق: لم تتميّز، د: لا تميز.

فكمال العلم هو بظهور تفاصيله ونسبه، و التفاصيل بحسب التعلقات، و التعلقات على قدر المعلومات، و المعلومات تتعبن بحسب حيلة المراتب التي تعلق بها العلم، و بحسب ما حوت تلك المراتب من الحقائق؛ فإن سائرها تابع للعلم من حيث أوليته وأحدثته وإحاطته وتعينها بالنسبة إلى كل عالم حسب قيوده المذكورة.

فإذا حصل التعلق من تلك النسبة الوجدانية العلمية بالمعلومات على نحو ما مر، تبعه التفصيل إلى الغاية التي ينتهي إليها حكم تلك النسبة، فإذا فصل المدرك ذلك بحسب شهوده الوجداني، وكسا العلم صورة التفصيل والظهور من الغيب إلى الشهادة، حتى ينتهي إلى الغاية المحدودة له، كان ذلك تكميلاً منه لتلك النسبة العلمية بظهور حكمها وسراية أثرها بمتعلقاتها وفيها، و تكميلاً لمرتبتها أيضاً، من حيث مقام علمه وحكمه فيه، وما يخصه من الأمور التابعة لتعيينه<sup>١</sup>.

فمتى تكلم عارف بعلم ذوقي وأظهره، وكان محققاً صحيح المعرفة، فلما ذكرنا من الموجبات وهكذا كل مظهر بالقصد والذات حكم حقيقة من الحقائق، أو حاضر مع الحق تعالى من كونه محلاً ومجلى لظهور تلك الحقيقة، دون سعي منه أو تعمل، ولكن كل ذلك بالإذن المعين، أو إذن كلي عام. وما ليس كذلك من العلوم والعلماء فليس بعلم حقيقي إلا بنسبة بعيدة ضعيفة، ولا يعد صاحبه عند أكابر المحققين عالماً بالنفسير المذكور؛ فإن صاحب العلم الحقيقي هو الذي يدرك حقائق الأشياء كما هي وعلى نحو ما يعلمها الحق بالتفصيل المشار إليه، مع رعاية الفروق المنبّه عليها.

ومن سواه يسمى عالماً بمعنى أنه عارف باصطلاح بعض الناس، أو اعتقاداتهم، أو صور المفهومات من أذواقهم، أو ظنونهم، ومشخصات صور أذهانهم، وتنانج تخيلاتهم ونحو ذلك من أعراض العلم ولوازمه وأحكامه في القوالب، وما هو فيه هذا الشخص من الحال إنما هو استعمال من المراتب الإلهية له ولأمثاله من المتكلمين بالعلوم، والمظهرين أحكام الحقائق والظاهرة بهم وفيهم.

فإن رقاء الحق إلى مقام العلم الحقيقي فإنه يعلم أن الذي كان يعتقد فيه أنه علم محقق

كان وهماً منه وظناً، سواء صادف الحق من بعض الوجوه وأصاب، أو لم يصادف، بل وجد ما كان عنده علماً من قبل ظناً فاسداً، ويدرك حينئذ ما أدركه أمثاله من أهل هذا الذوق العزيز المثال حسب ما شاء الحق سبحانه أن يُطلعه عليه.

و<sup>١</sup> إن لم تتداركه العناية الإلهية، فإنه لا يزال كذلك حتى ينتهي فيه الحكم المراد، و يبلغ فيه<sup>٢</sup> الغاية المقصودة للحق تعالى من حيث المرتبة المتحركة فيه، وهو لا يعرف في الحقيقة حال نفسه، ولا فيما ذا ولماذا يستعمل، وما غاية ما هو فيه، وما حاصله، أو حاصل بعضه على مقتضى مراد الحق تعالى، لا ما هو في زعمه حسب ظنه.

وهكذا حكم أكثر العالم وحالهم في أكثر ما هم فيه مع الحق سبحانه بالنسبة إلى باقي الحقائق أيضاً غير العلم، كما لوحت بذلك في سرّ التجلي؛ فليس التفاوت إلا بالعلم ولا يعلم سرّ العلم ما لم يشهد الأمر من حيث أحديته في نور غيب الذات على النحو المشار إليه.

وإذا عرفت الحال في العلم، فاعتبر مثله في جميع الحقائق، فقد فتحت لك باباً لا يطرقه إلا أهل العناية الكبرى والمكانة الزلّقى.

فاعلم، أن الفرق بين المحقق المشار إليه وغيره هو خروج ما في قوته إلى الفعل، وعلمه بالأشياء علماً محققاً، وإطلاعه على إثباتها، بخلاف من عداه، وإلا فأسرار الحق مبثوثة، وحكمها سارٍ وظاهر في الموجودات، ولكن بالمعرفة والإطلاع والإحاطة والحضور يقع التفاوت بين الناس، والله وليّ الإرشاد.



## وصل من هذا الأصل

وإذ أومأنا إلى سرّ العلم وما قدر التلويح به من مراتبه وأسراره، فلنذكر ما تبقى<sup>١</sup> من ذلك  
مما سبق الوعد بذكره، ولنبدأ بذكر متعلقاته الكلّية الحاصرة التي لا تعلق للعلم بسواها إلا  
بتوابعها ولوازمها التفصيلية. فنقول:

### متعلقات العلم

العلم إمّا أن يتعلّق بالحقّ، أو بسواه، والمتعلّق بالحقّ إمّا أن يتعلّق به من حيث اعتبار  
غناه وتجريدّه عن التعلّق بغيره من حيث هو غير، أو من حيث تعلّقه بالغير وارتباط الغير به،  
أو من حيث معقوليّة نسبة جامعة بين الأمرين، أو من حيث نسبة الإطلاق عن النسب  
الثلاث، أو من حيث الإطلاق عن التقيّد<sup>٢</sup> بالإطلاق وعن كلّ قيد، وانحصر الأمر في هذه  
المراتب الخمس فاستحضرها.

ثم نقول: والمتعلّق بالأغيار إمّا أن يتعلّق بها من حيث حقائقها التي هي أعيانها، أو يتعلّق  
بها من حيث أرواحها التي هي مظاهر حقائقها، أو من حيث صورها التي هي مظاهر الأرواح  
والحقائق. وللحقائق والأرواح والصور من حيث أعيانها المفردة المجردة أحكام، ولها من  
حيث التجلّي الوجودي الساري فيها والمُظهر أعيانها باعتبار الهيئة المعنوية الحاصلة من  
اجتماعها أحكام، ولكلّ حكم منها أيضاً حقيقة هي عينه. لكن لما كانت التابعة أحوالاً  
للمتبوع وصفات ولوازم ونحو ذلك<sup>٣</sup>، سمّيت التوابع نسباً وصفات وخواصّ وأعراضاً

١. ق: يتني. ٢. ه: التقيّد.

٣. ه: ذلك سميت الأمور المتبوعة حقائق.

ونحو ذلك. وبعد معرفة المقصود فلا مُشاحّة في الألفاظ، سيّما وأهل الاستبصار يعلمون ضيق عالم العبارة بالنسبة إلى سعة حضرة الحقائق والمعاني، وكون العبارات لا تفي بتشخيص ما في الباطن على ما هو عليه.

ثم نرجع ونقول: ومظاهر الحقائق والأرواح - كما قلنا - الصور وهي: إمّا بسيطة بالنسبة، وإمّا مركّبة، فظهور الأحكام المذكورة في عالم الصور إن تقيّد بالأمزجة والأحوال العنصريّة وأحكامها والزمان المؤقت ذي الطرفين فهو عالم الدنيا، وما ليس كذلك فإنّ تعيّن ظهور محلّ<sup>١</sup> حكمه فهو من عالم الآخرة. وحضراتها هي الخمسة المذكورة في صدر الكتاب.

فلأولى منها - الذي هو الغيب - علم الحقّ وهويّته والمعاني المجردة والحقائق؛ وللثانية الشهادة والاسم «الظاهر» ونحو ذلك. وما نسبته إلى الحسّ أقوى، له الخيال المتّصل ونحوه. وما نسبته إلى الغيب أقوى، فهو عالم الأرواح. والمتوسّط باعتبار الدائرة الوجوديّة بين مطلق الغيب والشهادة من حيث الإحاطة والجمع والسّمول هو عالم المثال المطلق المختصّ بأمر الكتاب الذي هو صورة العماء، وله ما مرّ، وبما لا يمكن ذكره. وكلّ ذلك إمّا أن يعتبر من حيث النسبة الفعلية، أو الاتّفاعيّة، أو الجامعة بينهما في سائر المراتب المذكورة، وتمّ الأمر.

ثم نبين الآن صورة الإدراك بالعلم، وما يختصّ بذلك من أدوات التفهيم والتوصيل والكلام والألفاظ والعلامات، ونحو ذلك.

### صورة الإدراك بالعلم

ثم نقول: إذا علم أحد شيئاً ممّا في الحضرة العلميّة المشار إليها بالاطّلاع والكشف المذكور، فإنّما يعلمه بما تعيّن به ذلك المعلوم من الصفات والمظاهر في المراتب التصوريّة<sup>٢</sup> العامّة والخاصّة، وبحسب أنواع التركيب<sup>٣</sup> في التشكّلات التي هي أسباب الظهور.

٢. س: التصوريّة. الخاصّة، ق: الصوريّة العامّة و.

١. ق: محلّ ظهور.

٣. ق: و.

و<sup>١</sup> بحكم التخصيص المنسوب إلى الإرادة، وبحسب القرب والبعد وما يتبع ذلك من القوة والضعف، والجلاء النوري والاحتجاب، وما<sup>٢</sup> سواها مما سيذكر<sup>٣</sup> عن قريب، إن شاء الله تعالى.

فأما التصورات: فأول مراتبها الشعور الإجمالي الوجداني<sup>٤</sup> باستشراق العالم بما في ظاهره وباطنه من سرّ الجمعية وحكم النور وأشعته على الحضرة العلمية من خلف أستار أحكام كثرته، وهذا ليس تصوّراً علمياً، وإنما هو إدراك روحاني جُملي من خلف حجاب الطبع والعلائق، فليس هو من وجه من أقسام التصورات، وإذا<sup>٥</sup> أدخل في مراتب العلم فذلك باعتبار القوة القريبة من الفعل؛ فإننا نجد تفرقة بين هذا الشعور الذي سمّيناه علماً بالقوة القريبة من الفعل، وبين حالنا المتقدم على هذا الشعور، وهذا فرقان بين غني عن التقرير.

ثم يلي ما ذكرنا التصور البسيط النفساني الوجداني<sup>٦</sup> كتصورك إذا سُئلت عن مسألة أو مسائل تعرفها؛ فإنك تجد جزءاً بمعرفتها، وتمكناً من ذكر تفاصيلها، والتعبير عنها، مع عدم استحضارك حينئذٍ أجزاء المألّه وأعيان التفاصيل، وإنما تتشخص في ذهنك عند الشروع في الجواب قليلاً قليلاً. والتصورات البديهية كلّها داخلية في هذا القسم.

ثم يليه التصور الذهني الخيالي، ثم التصور الحسي، وليس للتصور مرتبة أخرى إلا النسبة المترتبة من هذه الأقسام بأحدية الجمع، وهذا من حكم العلم وأشعة أنواره في مراتب القوى.

فإذا شاء الحق توصيل أمر إلى إنسان بتوسط إنسان آخر أو غير إنسان مثلاً ولكن من هذه المراتب، تنزل الأمر المراد توصيله من الحضرة العلمية الغيبية تنزلاً معنوياً، دون انتقال، فيمرّ على مراتب التصورات المذكورة، فإذا انتهى إلى الحس تلقاه السامع المصفي بحاسة

١. ق: لم يرد.

٤. ق: هـ: الوجداني.

٦. ق: هـ: الوجداني.

١. ق: لم يرد.

٣. ق: نذكر.

٥. ق: فإذا.

وصل من هذا الأصل / ٦٣

سمعه أولاً إن كانت الاستفادة من طريق التلقظ أو بحاسة البصر إن كانت بطريق الكتابة أو ما يقوم مقامها من حركات الأعضاء وغيرها. ثم انتقل إلى مرتبة التصوّر الذهني الخيالي. ثم انتقل إلى التصوّر النفساني، فجردته النفس عن شوائب أحكام القوى، وملابس المواد، فلهق بمعدنه الذي هو الحضرة العلمية بهذا الرجوع المذكور، بل عين ارتفاع أحكام القوى والمواد عنه، وتجردد منها هو عين رجوعه إلى معدنه، فإنه فيه ما برح، وإنما الأحكام اللاحقة به قضت عليه بقبول النعوت المضافة إليه من المرور والنزول وغيرهما.

فإذا لحق بالمعدن<sup>١</sup> بالتفسير المذكور أدركه المستفيد من الكتابة أو الخطاب ونحوهما من أدوات التوصيل الظاهرة في مستقرّ بحكم عينه الثابتة المجاورة لذلك الأمر في حضرة العلم، كما سبق التنبيه عليه، إلا أن ذلك الأمر يكتسب بالتعین الإرادي حال النزول والمرور على المراتب هيئات معنوية وصفات انصبغ بها، فيصير لذلك الأمر تميّز وتعيّن لم يكن له من قبل، وذلك بالآثار الحاصلة ممّا مرّ عليه، وتنزل إليه [و] بذلك الحكم التمييزي تأتّى للنفس ضبطه وإدراكه وتذكره في ثاني حال، وتعذر ذلك من قبل، لعدم تعينه، مع ثبوت المجاورة المذكورة في الحضرة العلمية، وذلك للقرب المفرط وحجاب الوحدة؛ إذ الغيب الإلهي الذي هو المعدن قد عرفناك أنه لا ينعدد فيه شيء ولا يتعین لنفسه، والقرب المفرط والوحدة حجابان؛ لعدم التعین والتمييز وكذلك البعد المفرط والكثرة غير المنضبطة.

ولهذه الأمور طرفان: الإفراط، والتفريط، كما ذكر في النور المحض والظلمة المحضة وحال البصر والبصيرة في المدركات العالّة جداً الشديدة الظهور وفي الحقيرة. فافهم ما أدرجت لك في هذا الفصل تعرف سرّ الإيجاد والتقيد<sup>٢</sup> والإطلاق والإفادة والاستفادة، وغير ذلك من الأسرار الباهرة التي يتعذر التشبيه عليها تماماً، فضلاً عن الإفصاح عنها.

ثم اعلم، أن الفائدة ممّا ذكرنا إنما تتحصّل<sup>٣</sup> بالقرب المتوسط، والسرّ الجامع بين الأطراف، وحينئذ يصح الإدراك والوجود وغيرهما، فالأطراف كالأحدية (والكثرة)، والبعد المفرط والقرب المفرط، والنور المحض والظلمة المحضة، وغير ذلك ممّا أومأت

٢. ق. التقيد.

١. ق. بالمنزل.

٣. ق. تحصل.

إليه من المراتب المتقابلة؛ فإنه لا يكون في جميعها<sup>١</sup> من حيث انفرادها قرب متوسط، ولا أمر يتعلق به الإدراك أو يثبت له. والقرب لا يصح إلا بين اثنين فصاعداً ويتفاوت من حيث الأمر الذي نحن بصدد بيانه بحسب قرب النفس من الحضرة النورية العلمية وبعدها بما سنشير إليه، وبحسب نسبة المدرك من المقام الأحدي الذي هو أول مراتب التعيين الآتي تفصيلاً حكمه وحديثه، وبمقدار حفظه من الصورة الإلهية؛ فإن كثرة الحجب وقلتها، وضعف الصفاء وقوته تابعة لما ذكر.

وسر ذلك: أن للحضرة الإلهية حقيقةً وحكماً ولها مظاهر، فالقرب الإلهي المذكور راجع إلى أمرين لا ثالث لهما، غير نسبة جمعهما<sup>٢</sup>: أحدهما: الأحديّة الإلهية الأولى وسيأتي من حديثها ما يُسرّ<sup>٣</sup> الله ذكره - إن شاء الله تعالى - وأتم الموجودات حفظاً من هذا المقام عالم الأمر، وأتم عالم الأمر قرباً وحفظاً ممّا ذكرنا العقل الأول والملائكة المهيّمة، ومن الموجودات المتقيّدة بالصور العرش والكُئَل والأفراد من بني آدم بعد تحققهم بمقام الفردية والكمال.

وفي الجملة، أي موجود كانت نسبته إلى مرتبة الأحديّة والتعيين الأول أقرب وقلت الوسائط بينه وبين موجدّه أو<sup>٤</sup> ارتفعت فهو إلى الحق من حيث الاسم «الباطن» والحضرة العلمية الأحديّة أقرب.

والقرب الثاني هو من حيث اعتبار ظهور حكم الألوهية والتحقيق بصورتها، فأَي موجود كانت حصّته من الصورة أكثر، وكان ظهور حقائق الألوهية فيه وبه أتم، فهو إلى الحق من حيث الاسم «الظاهر» أقرب، وحجبه أقلّ والمستوفي لما ذكر هو الإنسان الكامل، فهو أقرب الخلق إلى الحق من هذه الحيثية وأعلمهم به، ومرتبة البعد في مقابلة مرتبة القرب، فاعتبر الأحكام فيها بعكس هذه، تعرفها.

ولا تفاوت بين الموجودات ونسبتها إلى الحق بالقرب والبعد بغير ما ذكرنا، وما سوى ذلك ممّا يسمّى قرباً إلهياً في زعم المسمّي فإمّا أن يكون قرباً من السعادة، أو بالنسبة إلى

١. ق: جمعها.

٢. ه: جمعها.

٣. ق: يسر.

٤. ق: و.

ما في نفس المعتقد والمقلد و<sup>١</sup> المتوهم من الحق لا غير.  
ثم أقول: فالعظاهر والصفات الظاهرة والمواد من الصور البسيطة والمركبة آلات لتوصيل المعاني - وإن شئت قلت: سبب لإدراكها في حضرة الغيب - وذلك بالتفات الروح ووجه القلب من عالم الكون بالرجوع إلى الحضرة العلمية النورية، على صراط الوجه الخاص، بالنحو المشار إليه.

فإن كانت المناسبة بين العالم وما يراد معرفته ثابتة والنسبة القريبة قوية، فإن الحاجة إلى أدوات التوصيل تكون أقل، حتى أنه لتغني الكلمة الواحدة أو الإشارة في تعريف ما في نفس المخاطب من المعاني الجمّة، وتوصيلها إلى المخاطب، وفي تذكيره الأسرار العزيرة<sup>٢</sup> والمعلومات الكثيرة، وربما تكمل المناسبة ويقوى حكم القرب والتوحد، بحيث يقع الاستغناء عن الوسائط ما عدا نسبة المحاذاة المحققة المعنوية والمواجهة التامة؛ لاستحالة الاتحاد والمخاطبة في مقام الأحديّة. وحينئذ ينطق لسان<sup>٣</sup> هذه المناسبة بنحو ما قال بعض تراجمة الحقائق والمراتب - علم سرّ ما قال أو لم يعلم -<sup>٤</sup>:

تُكَلِّمُ مِنَّا فِي الْوَجْهِ عِيُونُنَا      فنحن سكوت والهوى يتكلم  
ولسان مرتبة الإشارة<sup>٥</sup> بقوله<sup>٦</sup>:

تشير فأدري مساقول بطرفها      وأطرق طرفي عند ذاك فتعلم  
لكن لا بدّ من حركة واحدة أو حرف واحد في الظاهر يكون مظهرًا لتلك النسبة الغيبية، حتى يظهر سرّ الجمع، فيحصل الأثر والفائدة لتعذر حصول الفائدة بأقلّ من ذلك، كما سنومئ إليه، فالكلمة الواحدة أو الحرف الواحد أو الحركة الواحدة إذا انضافت إلى حكم المحاذاة والمواجهة المذكورة المبقية للتعدد والمثبتة<sup>٧</sup> سرّ المخاطبة كفت في ظهور سرّ الخطاب، وحصول الأثر الذي هو وصف الكلام، وصار<sup>٨</sup> الحرف الواحد هنا<sup>٩</sup> أو الحركة

١. ق: المتوهم، بدون «أو».

٢. ق: الغريزة.

٣. ق: لبيان.

٤. ق: شعر.

٥. ق: للإشارة.

٦. ه: قواه؛ ق: ه: شعر.

٧. ق: مثبت.

٨. ق: فصار.

٩. ق: منّا.



الواحدة مع نسبة المحاذاة كالكلمة المفيدة التي قيل فيها: إنه لا تحصل الفائدة بأقل منها. وقد عايننا ذلك مراراً كثيرة من غير واحد من الأكابر<sup>١</sup> المشاركين من أهل المكاشفات الإلهية.

ومن أسرار هذا المقام أن الكلام من أثر المتكلم في المخاطب وفعله، ومنه اشتق اسمه، ولا يصح الأثر إلا بأحدية الجمع، مع تحقق الارتباط والمناسبة كما مرّ بيانه في سرّ التجلي وغيره.

فمتى غلب حكم الوحدة الجامعة على حكم الكثرة التفرقة كان الأمر أقوى وأسرع، ويضعف إذا كان الأمر بالعكس.

والمختص بمرتبة الكلام من نسب القرب هو القرب من المقام الأول الأحدي الجمعي. وعدم تأثر السامع من كلام من لا يعرف لغته واصطلاحه هو من كثرة الوسائط وحكم البعد وخفاء حكم الأحدية والمناسبة، وقد ظهر من أسرار هذا المقام حكمه في الأوامر الإلهية الواردة بالوسائط وبدونها، فما لا يظهر للواسطة فيه عين أو سلطنة لا يقصى<sup>٢</sup> ولا يتأخر نفوذه، والواصل من جهة الوسائط المخالف في النعت لما ذكرنا قد ينفذ سريعاً إذا ناسب حكم الجمعية حكم الأحدية مناسبة المراة الصافية الصحيحة الهيئة في المقدار للصورة المنطبعة فيها، وقد يتأخر. وقد سبقت الإشارة إلى شروط الأثر وما أمكن ذكره من أسرارها، وقد لوّحت فيه وفي سرّ التجلي المنتج للعلم بما يعرف منه المستبصر اللبيب سرّ الكلام، وأصله، وحكمه، والخطاب والكتابة، وغير ذلك من أمّهات الأسرار والعلوم.

ثم نرجع إلى تكميم ما شرعنا في بيانه، فنقول: وإن كان الأمر بخلاف ما ذكرنا في المناسبة - بمعنى أن المناسبة بين المتعلم وما يطلب معرفته تكون شديدة، وحكم النسبة القريبة ضعيفاً - فإن المعرف والمفيد يحتاج إلى تكثير أدوات التفهيم والتوصيل، وتنويع التراكيب والتشكيلات المادية<sup>٣</sup> من الحروف والأمثلة وغيرهما من الأشياء التي هي

٢ هـ: بعضي.

١ ق: أكابر.

٣ ب: تشكلات المادة.

مَنْصَآت ومَظَاهِرُ للمعاني الغيبية، ومع ذلك فقد لا يحصل المقصود من التعريف والإفهام، إِمَّا لِأَنَّ الأمر المراد توصيلُه وبيانه تكون مرتبته<sup>١</sup> مستعليةً على مراتب العبارات والأدوات الظاهرة، فلا تَسَعُه عبارة، ولا تقي بتعريفه أدوات التفهيم والتوصيل، أو لقصور قوّة المتعلّم والمخاطب عن إدراك ما يُقصد توصيلُه إليه، و تفهيمه إيّاه؛ لبعده المناسبة في الأصل.

### أدوات توصيل المعلومات

وإذ قد ذكرنا من أسرار الكلام وأحكامه وصفاته ولوازمه ما قدّر لنا ذكره، فلنذكر ما تبقى من ذلك، ولنبدأ بتعريف أدوات توصيل ما في النفس إلى المخاطب، فنقول: أدوات توصيل ما في النفس من معنى الكلام المقصود تعريفُ المخاطب به ثلاثة أقسام:  
أولها: الحركة المعنوية النفسانية المنبعثة لإبراز ما في النفس من المعاني المجردة المدركة بالتصوّر البسيط.

ويلي ذلك استحضارُ صور المعاني والكلمات في الذهن، وهذه الحركة المشار إليها هي حكم الإرادة المتعلقة بالمراد طلباً لإبرازه.

والثالث: الحروف والكلمات الظاهرة باللفظ والكتابة، أو ما يقوم مقامها من النقرات<sup>٢</sup> والإشارة بالأعضاء بواسطة آلات وبدونها.

والمراتب التي تمرّ عليها هذه الأحكام الثلاثة هي مراتب التصوّرات المذكورة، وهذا من حكم الترتيب التابع للتثليث، وسيأتيك خبره.

وإذ قد وضح هذا، فاعلم أنّ الحقّ قد جعل الكلام في بعض المراتب والأحيان في حقّ من شاء من عباده طريقاً موصلاً إلى العلم، كغيره من الأسباب المعقولة والمشهودة، نحو التراكيب والتشكيلات والصفات والمظاهر المعيّنة للحقائق الغيبية في الشهادة والمعرفة لها، كما جعل الحروف والكلمات عند انضمام بعضها إلى بعض بحدوث النسبة التركيبية والحكم الجمعي طريقاً إلى معرفة معنى الكلام المجرد الوجداني، وكلّ ما تدلّ عليه تلك الكلمات، كما جعل الحواسّ والمحسوسات وغيرها طريقاً إلى نيل العلم؛ إذ لحصول العلم

طرق كثيرة عند المستفيدين من الوسائط والأسباب.

ومن الأمور ما سبق العلم الإلهي أنها لا تُنال إلا من طريق الحواس مثلاً أو غيرها من الطرق، لكن إذا شاء الحق أن يعلمها أحد من عباده - المكرميين، المحققين، المتحققين بمعرفته - دون واسطة؛ لعلمه سبحانه أن همهم قد خرقت حجب الكون وأنفت الأخذ عن سواه، تجلّى لهم في مرتبة ذلك الطريق الحسي أو ما كان، ثم أفادهم ما أحبّ تعليمه إياهم، فاستفادوا ذلك العلم منه سبحانه دون واسطة، مع بقاء الخاصية التي حكم بها العلم السابق على حالها؛ إذ ما سبق به العلم لا يقبل التبديل.

ومن عباد الله من يحصل لنفسه في بعض الأحيان عند هبوب النفحات الجودية الإلهية أحوال توجب لها الإعراض عما سوى الحق، والإقبال بوجوه قلوبها - بعد التفرغ التام - على حضرة الغيب الإلهي المطلق، في أسرع من لمح البصر، فتدرك من الأسرار الإلهية والكونية ما شاء الحق.

وقد تعرف تلك النفس هذه المراتب والتفاصيل أو بعضها، وقد لا تعرف مع تحققها بما حصل لها من العلم.

ولما كان كل متعّين من الأسماء والصفات وغيرهما حجاباً على أصله الذي لا يتعّين ولا يتميز إلا بمعين<sup>١</sup>، وكان الكلام من جملة الصفات، فهو حجاب على المتكلم من حيث نسبة علمه الذاتي، فالكلام المنسوب إلى الحق هو التجلي الإلهي من غيبه وحضرة علمه في العماء الذي هو النفس الرحماني، ومنزل تعّين سائر المراتب والحقائق، فيتعّين حكم هذا التجلي بالتوجه الإرادي للإيجاد أو للخطاب من حيث مظهر المرتبة والاسم الذي يقتضي أن يُنسب إليه النفس والقول<sup>٢</sup> الإيجادي، فيظهر نسبة الاسم «المتكلم» ثم يسري الحكم المذكور من المقام النفسي الرحماني المشار إليه الذي هو حضرة الأسماء إلى المخاطب بالتخصيص الإرادي والقبول الاستعدادي الكوني، فيظهر سرّ ذلك التجلي الكلامي في كلّ مدرك له وسامع حيث ما اقتضاه حكم الإرادة مع انصباه بحكم حال من ورد عليه، وما مرّ به من المراتب والأحكام الوقتية والموطنية وغيرهما ممّا تقرّر من قبل،

هذا إن اقتضى الأمر الإلهي مروزه على سلسلة الترتيب وما فيه من الحضرات، وإذا<sup>١</sup> وصل من الوجه الخاص الذي لا واسطة فيه، فلا ينصبغ إلا بحكم حال من ورد عليه ووقته وموطنه ومقامه لا غير.

والكلام في كل مرتبة لا يكون إلا بتوسط حجاب بين المخاطب والمخاطب، كما أخبر سبحانه في كتابه العزيز، ولذلك الحجاب مرتبة الرسالة بالنسبة إلى من هو محل ذلك الحجاب،<sup>٢</sup> والحجب والوسائط تقل وتكثر، وأقلها أن يبقى حجاب واحد وهو نسبة المخاطبة بين المخاطبين،<sup>٣</sup> فالحروف والكلمات المنظومة الظاهرة رسل وحجب للكلمات والحروف الذهنية، والذهنية رسل وحجب للحروف المعقولة، والحروف المعقولة تتضمن رسالة معنى الكلام الوجداني، ثم الكلام الوجداني يتضمن رسالة المتكلم به من حيث نسبة ما تكلم به، ثم المفهوم من المتكلم به يتضمن مراد المتكلم من حيث الأمر الخاص المفهوم من كلامه، ثم الاطلاع على ذلك الأمر الخاص يفيد معرفة الباعث على صدور ذلك الكلام من المخاطب، إلى المخاطب، وهذا هو سر الإرادة الذي<sup>٤</sup> نستشي منه صفة الكلام من كونه كلاماً، وفوقه مرتبة العلم الذاتي المحيط. وبالغايات وأحكامها يعرف سر أوليات البواعث والمقاصد وعللها وأسرارها؛ لأن الخواتم عين السوابق خفيت بين طرفي البداية والغاية للمزج وتداخل الأحكام وغير ذلك مما لا يقتضي الحال ذكره هنا. وتظهر الغلبة في آخر الأمر للأول وسنومى في آخر الكتاب في فصل «خواتم الفواتح» إلى بعض<sup>٥</sup> أسرار هذا المقام إن شاء الله تعالى.

١. ق: إن.

٢. ب. خطاب.

٣. هـ: هي.

٤. في بعض النسخ: التي.

٥. ق: أخص.

## وصل من هذا الأصل

اعلم، أنه لا يظهر من الغيب المطلق إلى الشهادة أمرٌ ما، سواء كان من الحقائق الأسمائية أو الصفاتية أو الأعيان الكونية المجردة إلا بنسبة الاجتماع التابع لحكم حضرة الجمع المختص بالحد الفاصل الآتي حديثه. وحكم حضرة الجمع سارٍ بالأحادية من الغيب في الأشياء كلها، معقولها ومحسوسها.

ويتعين ذلك الاجتماع من حيث العموم بين الإرادة الكسائية الإلهية أولاً، ثم الطلب والقبول الاستعدادي من الأعيان الممكنة ثانياً، ومن حيث الخصوص بين نسب الإرادة المطلقة من حيث مرتبة كل فرد فرد من أفراد الأسماء والصفات وكل عين من الأعيان الممكنة الكامنة قبل ظهور حكم الجمع والتركيب بعضها مع<sup>١</sup> بعض، والظاهرة بواسطتهما<sup>٢</sup> بعضها لبعض، فافهم.

والمتمعن والمراد من حيث بعض الأسماء والصفات والمراتب بكل اجتماع واقع بين كل اجتماع حقيقتين فصاعداً هو ما حدث ظهوره في الوجود الخارجي من الأمور الجزئية والصور والتشكلات والأحوال الشخصية ونحو ذلك.

وهكذا الأمر في الكلام الجزئي المركب من الحروف الإنسانية، لا يحصل الأثر والفائدة إلا بالمركب من<sup>٣</sup> حرفين فصاعداً، أو الاسمين، أو الاسم مع الفعل، كما سنلوح لك بسرّه. وهكذا العمل بالحروف من جهة الروحانية والتصريف لا يحصل الأثر إلا بحرفين

١. ق: عن.

٢. هذا يناهني ماسياني.

٣. ق: بواسطتها.

فصاعداً، والحرف الواحد عند العلماء به لا يؤثر، ومن جَوَز تأثير الحرف الواحد كشيخنا وإمامنا رحمهما الله، فإنه اعتبر الحرف المشخّص في الذهن مضافاً إلى الحرف الظاهر في اللفظ أو الكتابة، هذا قوله لي مشافهةً رحمهما الله، فهما إذا حرفان، فلم يحصل الأثر بالحرف الواحد أصلاً باتّفاق المحقّقين.

وأما ما ذكره أهل العربيّة في باب الأثر<sup>١</sup> المعهود في «ش» و«ق» و«ع»<sup>٢</sup> فأجيب عنه بأن الأصل حرفان وحصل الاكتفاء بالحرف الواحد عند سقوط أحدهما بسبب الأمر، رعايةً للأصل، وثقةً بفهم السامع مراد المتكلّم، فالفهم المعتضد بالقرينة أو المعرّف بالأصل نابٍ مناب الحرف الساقط، ولو لا ذلك لم يحصل الأثر كما<sup>٣</sup> مرّ بيانه.

والكلام - كما قلنا - هو تأثير من المتكلّم في المخاطب بقوة تابعة لإرادته المتعلقة بإيصال ما في نفسه وإبرازه إلى المخاطب.

وهكذا الأمر في إيجاد الحقّ الأعيان الممكنة التي هي كلماته وحروفه وإظهاره لها من نفسه بالحركة الغيبية الحبيّة المعبر عنها بالتوجّه الإرادي انظاهاً حكمه بواسطة جمع الأعيان بالوجود الواحد الشامل لها، وتركيبها؛ ليُعرف سبحانه وليُظهر حكم صفاته وأسمائه وكماله، كما ستعلم بيانه<sup>٤</sup> عن قريب إن شاء الله تعالى.

### سرّ التركيب الستّة في العربيّة

ثم نبين الآن سرّ التراكيب الستّة المختصّة بالكلام، فنقول:

هذه التراكيب مشهورة عند النحويّين، وقد اتّفقوا في إفادة تركيبين منها، واختلفوا في الواحد في بعض الصور، واتّفقوا في عزو الفائدة من الثلاثة الباقية<sup>٥</sup>:

فالمتّفق عليه: تركيب الاسم مع الاسم، ومع الفعل. والمختلف فيه في بعض الصور: الاسم مع الحرف في النداء، والعاري من الفائدة هو تركيب الفعل مع الفعل، ومع الحرف،

١. كذا في الأصل. لعلمه الأمر المعهود

٢. هي صيغ الأمر من «وشى يشي» و«وقى يقي» و«وعى يعي».

٣. ق. ه. نياً.

٤. لم.

٥. حقّ العبارة هكذا: في عزو الثلاثة الباقية من الفائدة ألا أن يكون «عري» بمعنى الخلع والزرع لا الخلق.



وتركيب الحرف مع الحرف. وأنا أظهر أصلها في العلم الإلهي المتكلم فيه من حيث المرتبة التي وقع التصدي لكشف بعض أسرارها إن شاء الله تعالى.

اعلم، أن الاسم في التحقيق هو التجلي المظهر لعين الممكن الثابتة في العلم، ولكن من حيث تعين ذلك التجلي المنبعث من الغيب المطلق في مرتبة هذه العين التي هي مظهره ومُعَيَّنَتُهُ، فالعين الممكنة التي هي المظهر اسم للتجلي المتعين به وفي مرتبته والتجلي من حيث تعينه، اسم دالّ على الغيب المطلق غير المتعين.

والتسمية عبارة عن نفس دلالة الاسم على الأصل الذي تعين منه ودلّ عليه، كما سنزيد في بيان ذلك في قاعدة الأسماء.

والحرف<sup>١</sup> هو عين العين الثابتة من حيث انفرادها، حتى عن أحكامها وتوابعها. والفعل هو نسبة التأثير، وارتباط الحكم الإيجادي الثابت بين الحق لا من حيث هو لنفسه بل هو من كونه موجوداً، وبين العين لا من<sup>٢</sup> كونها عيناً فحسب، بل من كونها موجودة للحق، وقابلة حكم<sup>٣</sup> إيجاده وأثره<sup>٤</sup> باستعدادها المقتضي ترجيح إيجادها [دون غيرها من الممكنات التي لم يتعلّق العلم بإيجادها]<sup>٥</sup> في دائرة هذا الظهور المنتقش بالحكم في ذات القلم الأعلى، فافهم؛ فهنا أمور غامضة جداً لا يمكن كشفها.

وإذا تقرّر هذا، فاعلم، أن أول التراكيب الستة المذكورة هو تركيب الاسم مع الاسم، وهذا هو الاجتماع الأول الحاصل بين الأسماء الأول وأُمّهات الصفات الأصليّة التي من حيث هي اقتضت الذات التوجّه إلى إيجاد الكون وإبرازه من الغيب، وله النكاح الأول المشار إليه عقيب هذا الكلام. ومن جملة تنبيهاتي عليه قولي في غير<sup>٦</sup> موضع: إن ظاهر الحق مجلّي لباطنه وكالمحلّ لنفوذ اقتداره، فافهم.

والثاني: تركيب الاسم مع العين الثابتة من كونها مظهراً لعين الفعل الذي هو حكم الاسم «الموجد» و«الخالق» ونحوهما، بصفة القبول والاستعداد المشار إليه.

١. ق: الحروف.

٢. ق: من حيث.

٣. ق: بحكم، للمتن.

٤. ق: أثرها.

٥. ما بين المقولين غير موجود في «ه».

٦. في الأصل: غير ما موضع.

فهذان التركيبان يفيدان ضرورةً وهو الواقع في المراتب الوجودية، وباقي التركيبات - وهو انضمام عينٍ ممكنةٍ إلى عينٍ من كونها عيناً ممكنةً فحسب، وبالنظر إليها لا إلى الاقتضاء العلمي - لا يفيد.

وكذلك نسبة معقوليّة التجليّ دون سراية حكم حضرة الجمع الموجب لارتباط الحقّ بالعالم أو معقوليّة معنى الإيجاد أيضاً مضافاً إلى الممكن دون سرّيان التجليّ الإلهي من حيث الألوهيّة<sup>١</sup> المثبتة للمناسبة والارتباط، لا يفيد منه، أي لا تحصل منه فائدة.

وهكذا أيضاً معقوليّة نسبة ارتباط تجلّ بتجلّ<sup>٢</sup> آخر دون أمر<sup>٣</sup> ثالث يكون مظهراً للفعل وسبباً لتعيّن<sup>٤</sup> التجليّ من مطلق غيب الذات، مغايراً للتجليّ، ومثبتاً للتعدد لا يفيد.

وهكذا العين الثابتة إذا اعتُبرت منضمّة<sup>٥</sup> إليها صفة قبولها للأمر الإيجادي دون اقتران التجليّ الوجودي بها كما مرّ لا ينتج أيضاً ولا يفيد؛ فإنّ التجليّ مع التجليّ دون القابل، هو كضرب الواحد في نفسه لا ينتج.

وهكذا أيضاً سرّ عدم إنتاج اجتماع العين الممكنة بعينٍ أخرى، سواء كانت من توابعها كصفة قبولها للتجليّ الإيجادي المتقدّم ذكرها التابعة لها، أو كانت عيناً ممكنة منضمّة إلى عينٍ أخرى متبوعة أيضاً، مستقلة بنفسها.

وأما مسألة النداء فنظيره قول الحقّ وأمره للعين بالتكوين من مراتب الأسماء الجزئية ومظاهرها، فإنه إن لم يكن سرّ التجليّ الذاتي من حضرة الجمع معقول السرّيان في ذلك القول لم ينفذ حكمه، كتقدير قولهم: يا زيد، إنما بقيد؛ لأنّه بمعنى أدعو زيدا، أو أنادي زيدا، ومثاله في التحقيق الأمر بالواسطة في عالمنا، إن لم يقترن معه حكم الإرادة التي هي من الأسماء الذاتية، لم ينفذ. ولذلك يقول الحقّ بلسان الاسم «الهادي» من حيث مقام النبي ﷺ<sup>٦</sup> لبعض الناس: «صَلِّ» فلا يصلّي، ولا توجد الصلاة ونحو هذا، بخلاف ما إذا انضافت إلى العين<sup>٧</sup> المأمورة صفة الاستعداد والقبول للحكم الإيجادي بالتجليّ الذاتي المتعلّق بعين

١. ق: الألوهية. ٢. د: بتجلّ.

٣. ق: أمر ما، د: أمر. ٤. ق: تعين، ب: عين.

٥. د: منضمّة. ٦. ق: وهذا.

٧. ق: صلّى الله عليه وسلم. ٨. ق: بعض.

الصلاة و ظهورها في مرتبة المظهر المسمى بالمصلي؛ فإنه يظهر عين الصلاة لا محالة. ثم اعلم، أن بين التركيب و الجمع و الاستحالة التي هي عبارة عن سريان أحكام أجزاء المركب بعضها في بعض فرقاناً في مراتب الصور لا في مراتب الأرواح والمعاني، أذكره قبل إتمامي بيان سر الجمع و التركيب ليعرف. فأقول:

حكم الاجتماع فحسب هو كاجتماع أشخاص الناس للصورة العسكرية و انصف، و الدور للبلد و نحو ذلك.

و حكم الاجتماع و التركيب معاً كالخشب و اللبن للبيت المبنى.

و حكم الاجتماع و التركيب و الاستحالة كالأسطوانات للكائنات؛ فإن نفس اجتماعها و تركيبها بالتماس و التلاقي غير كافٍ لأن تكون منها الكائنات. بل بأن يفعل بعضها في بعض، و ينفع بعضها عن بعض و يستقر للجملته كقيمتها متساوية هي كمال تلك الحركات الفعلية و الانفعالية، و غايتها تسمى مزاجاً و حينئذ تستعد للصورة النوعية المتوقفة حصولها على ذلك الاستقرار بتلك الكيفية المزاجية، عقيب تلك الحركات الفعلية و الانفعالية.

و الغرض من إضافة ذكر الاستحالة و حكمها هنا إلى الجمع و التركيب هو التنبيه على أنها إحدى غايات حكم الجمع و التركيب، و أن قولي<sup>١</sup> أنفاً: «المراد من حيث بعض الأسماء و المراتب بكل اجتماع بين كل حقيقتين فصاعداً هو ما حدث ظهوره في الوجود الخارجي» ليس أن ذلك هو الغاية القصوى التي هي متعلقة بالإرادة، و لذلك قيئت الأمر<sup>٢</sup> ببعض الأسماء و المراتب، كما قلت الآن في نتيجة الاستحالة و حكمها؛ إنها إحدى الغايات، بل إنما أومأت بذلك إلى سر التسوية الإلهية السارية الحكم في كل صورة أو كل [ما] مرتبطة به الصورة، و ذلك لتحصيل<sup>٣</sup> الاستعداد الوجودي الجزئي بالتسوية المعبر عنها في هذا المثال بالاستقرار الحاصل للجملته من حيث الكيفية المزاجية عقيب الحركات المذكورة في سائر مراتب النكاحات<sup>٤</sup> و مراتب الحركات الثلاثة. و نسبة المزاج إلى كل منها بحسبه

١. في أوائل هذا الفصل.

٢. أي المراد.

٣. ق: ليحصل.

٤. ق: النكاحات الثلاثة.

وهي: معنوية، وروحانية، وصورية بسيطة، ومركبة.

ثم إن كانت المادة - مثلاً - إنسانية، استعدت لقبول النفخ الإلهي. ولسر قوله تعالى: ﴿ثم أنشأناه خلقاً آخر﴾<sup>١</sup> كما تحصل التسوية للسالك بالتوجه الصحيح والتفريغ التام وما مر ذكره من الشروط. فيستعد لقبول التجلي الإلهي مشرماً<sup>٢</sup> مما ذكره وغير ذلك مما لم يذكر، وسنشير إلى غايات الإرادة الكلية الإلهية بما ستعرف السر فيه ولو على وجه الإجمال، ثم نرجع إلى إتمام ما قصدنا بيانه.

فنقول: والتركيب إما معنوي، وهو الاجتماع الحاصل للأسماء حال التوجه لإيجاد الكون، ولهذا بُنيت على أن الفرق بين التركيب والجمع يظهر في مراتب الصور لا فيما فوقها من المراتب، فافهم.

وهذا الاجتماع المذكور هو مبدأ التصنيف والتأليف الرباني للحروف العلمية؛ طلباً لإبراز الكلمات<sup>٣</sup> الأسمائية والحقائق الكونية، المُعربة عن سر ذاته وحكمها بأسمائه وصفاته في موجوداته.

ومادة هذا التأليف والإنشاء النفس الرحماني الذي هو الخزانة الجامعة، وأم الكتاب على ما سيتلى عليك من أنبائه ما يبشر<sup>٤</sup> الحق ذكره. هذا هو حكم التركيب المعنوي الذي هو الاجتماع الأول، والظاهر عنه وبعده.

وإما صوري مادي أو شبيه به، فالشبيه بالمادي كتوجهات الأرواح النورية من حيث قواها، وما سرى فيها من خواص الأسماء التي كان اجتماعها سبباً لوجود الأرواح وظهور<sup>٥</sup> عالم المثال ومظاهرها المثالية.

ثم توجهات الأرواح من حيث تقيدها بمظاهرها المثالية بحسب صفاتها، ومن حيث مراتب مظاهرها بقواها والخواص الحاصلة لها من المراتب الأسمائية لإنتاج الصور العلوية والأجرام البسيطة بالنسبة.

١. المؤمنون (٢٣) الآية ١٤.

٢. ق. هـ: ما مر. وحق العبارة هكذا: التشرع متا ذكر وغير ذلك ....

٣. ق: كمالات. ٤. ق: تبصر.

٥. في بعض النسخ: لظهور.

وهذا هو مرتبة النكاح الثاني، وما سبق التنبيه عليه هو حكم النكاح الأول الغيبي  
الأسمائي.

والمادّي ما بعد هذين النكاحين المذكورين وهو اجتماع ما سلف ذكره لإنتاج الصور  
الطبيعية المركبة، ثم اجتماع الصور المركبة الطبيعية بقواها وسائر ما مرّ حديثه لإظهار  
صورة الإنسان.

٧٤ فكل أثر وحداني وأصل من حضرة الجمع والوجود بحركة غيبية سارٍ بأحدية الجمع،  
فإنه يوجب للحقائق الظاهر تخصّصها بالتوجّه الإرادي اجتماعاً لم يكن من قبل.

فكل اجتماع على هذا الوجه تركيب، ولكل تركيب صورة - <sup>١</sup> هي نتيجة ذلك التركيب  
- ولكل صورة حكم تنفرد به وحكم تشترك فيه مع غيرها.

والتركيبات من الحروف الإلهية العامة الشاملة الحكم، ومن الحروف الإنسانية الخاصة  
في كلّ مرتبة من مراتب المخارج، ومرتب العالم الكبير التي <sup>٢</sup> هي مخارج صورة الحضرة  
الإلهية لا تنهاى، فنتائجها المسماة صوراً وكلمات لا تنهاى.

وهكذا الأحكام اللازمة لها، كالأسماء والصفات، والخواص والكيفيات ونحوها،  
ولذلك لا تنفذ الكلمات الإلهية والكوئية؛ لعدم تنهاى الممكنات المنبئة على حكمها، وعدم  
تنهاى أنواع الاجتماعات والتراكيب، فافهم.

وإنما يتناهى أصولها وكلّياتها، فكل مدرك من الصور <sup>٣</sup> - بأي نوع كان من أنواع المدارك  
والتصورات الإنسانية وسواء كان ذلك في مراتب وجود الإنسان، أو فيما خرج عنه باعتبار  
- فليس إلا نسبة اجتماعية في مرتبة ما أو مراتب على اختلاف أنواع الاجتماعات  
وصنوفها ومرتبتها التفصيلية والكلية المذكورة.

فالتركيب الجمعي يحدث عين الصورة التي قصد المركّب والجامع إظهارها بالجمع  
و<sup>٤</sup> التركيب الذي هو شرط في ظهور عين ذلك المركّب، فمتعلّق الحدوث و<sup>٥</sup> التركيب

١. ق: لم يرد

٢. ق: الذي.

٣. في بعض النسخ: الصوري.

٤. ق. ه. أ.

٥. ق: هو التركيب. ب: هو التراكيب.

والجمع والظهور [تلك الصور] لا الأعيان المجردة والحقائق الكلية التي هي أصول المركبات والمجتمعات في سائر مراتب الجمع والتركيب، ومواد عين الجمع<sup>١</sup> والمركب. وليس للجمع<sup>٢</sup> والتركيب - إذا تدبرنا ما نتهت عليه - غير نسبة انضمام الحقائق المجردة بعضها إلى بعض بحركة منبعثة عن قصد خاص من الجامع المركب، فيحرك أو يتحرك لإبراز عين الصورة الوجودية أو الكلمة المراد ظهورها في النفس، فتصير الكلمة مشهودة بواسطة النسبة الانضمامية<sup>٣</sup> بعد أن كانت غيباً.

وهكذا الشيء الظاهر<sup>٤</sup> بالإيجاد الإلهي في أي مرتبة ظهر من المراتب الوجودية حسب المشيئة والاستعداد، فحدث - كما قلنا - التركيب الجمعي والإدراك والشهود والاجتماع بالحركة والقصد، وظهر الحكم الساري اللازم لسائر ما ذكر في كل ما ظهر، وكل ذلك نسب لا أعيان موجودة.

فمتعلق الشهود هو المركب من البسائط، مع أنه ليس بشيء زائد على بسائطه<sup>٥</sup> إلا نسبة جمعها المظهرة الأمر الكامن فيها الذي نولا الاجتماع على النحو المقصود لم يعلم ولم يظهر عينه.

فالبساطة حجابك، وبالتركيب الذي هو ستر على الحقائق يرتفع ذلك الحجاب مع عدم تجدد أمر وجودي، هذا هو العجب العجيب.

وإنما الأمر عبارة عن نسبة جمع وانضمام أحدث في المجتمع حكماً لم يكن يعرف ذلك له قبل الاجتماع كالأسماء والصفات وغيرها مما ظهر وتعلق به الإدراك بواسطة التركيب. ولهذا كان الكتاب مستقاً من الكتيبة<sup>٦</sup> وهو اجتماع<sup>٧</sup> الصورة<sup>٨</sup> العسكرية اعتباراً لانضمام الحروف والكلمات بعضها إلى بعض، وذلك الانضمام مستلزم انضمام المعاني الغيبية المجردة بطريق التبعية، كتحييز الأعراض بتبعية الجواهر؛ لأنها<sup>٩</sup> إذا فرضت مجردة

١. كذا في الأصل، و «المجتمع» أنسب.

٢. و، هـ: الجمع.

٣. ق: الاجتماع.

٤. ب: المظاهر.

٥. ب: بسائطه.

٦. ب: التركيب.

٧. ق: الجمع وكذلك الكتيبة.

٨. هـ: صورة.

٩. ق: لأنها.



يكون التحيز من صفاتها.

ثم هذا الانضمام يتبعه حكمان مختلفان: النظم والاتصال المسمى بالجمع والتركيب، والآخر الفصل والتمييز. ويتبع ذلك أمران: التبديل، والتشكيل.

فأما النظم فهو المعبر عنه بالانضمام والجمع والتركيب ونحو ذلك وقد بينا حكمه. وأما الفصل فهو كون أحكام المعاني والحقائق متداخلة، وبعضها مرتبطاً ببعض، من حيث المناسبة والتبعية.

فلسان العلم بالأدوات المعروفة والشارحة تُعين الأحكام وتضيفها إلى أصولها؛ فيرتفع الالتباس الحاصل بحكم الوجود الواحد الذي عمها وجمّعها بالتمييز، فيعلم المتعلم [أن] هذا الحكم - مثلاً - إلى أنة حقيقة يستند من الحقائق، فينسب إليها عن يقين<sup>١</sup> دون مزج، فيصير كل معنى مضافاً إلى أصله، وكل أصل ممتازاً بنفسه وما يتبعه - من الأحكام المختصة به - عما سواه، وهذا من أكبر فوائد مقام الحضور بعد العلم الصحيح لمن يعلم ما أدرجت في هذا الفصل وما قبله من الأسرار.

ثم نقول: ومتعلق التبديل الواقع في الوجود بالاجتماع والاقتران والتحليل والتركيب والتعينات الظاهرة وأنواع التشكلات هو الصور والأشكال الجزئية التي هي أحكام الحقائق والأشكال المعقولة الكلية المجردة.

فإن الأشكال الجزئية والتشخصات المتعينة في الشهادة مظاهر أحكام الأشكال الكلية الغيبية، والحقائق البسيطة والكيفيات المدركة التي هي أحوال للأمر المتشكل من حيث هو متشكل في مرتبة مرتبة، وعين وعين، والحقائق مشتركة في التجرد والجوهرية والصفة العينية، متماثلة ومتحدة<sup>٢</sup> من حيث الوجود العام المشترك بينها، ومن حيث الرغبي الإلهي الذي لا تعدد لشيء فيه، والاختلاف ظهر بالصور والأشكال الظاهرة فالمسماة حدوداً ذاتية<sup>٣</sup> للصور والأشكال لا للمتصور والمتشكل، ولكن لا يسهل هذا المتشكل عياناً إلا بالشكل<sup>٤</sup> فيظن من لا يعرف أن المحدود هو المتشكل من حيث ذاته، إنما هو الشكل إلا

١. ب: تعين.

٢. ق: متحدة ومتماثلة.

٣. هـ: ذاتية إنما هي ذاتية.

٤. ق: بالتشكل.

أنه يتعذر معاينته إلا بالمتشكّل كما أن المتشكّل يتعذر إداركه إلا بواسطة الشكل.  
وكذا يغلط من يعرف من حقائق الأشياء أعراضها و صفاتها، ويظنّ أنه قد عرف الصفة من حيث حقيقتها، وهو لم يعرفها إلا من حيث كونها صفةً لموصوفٍ ما، كما سبق التنبيه عليه، وكما قلنا آنفاً في الكيفيات المدركة: إنها أحوال للأمر المتشكّل من حيث هو متشكّل لا مطلقاً، فافهم.

وهذه المعرفة متعلّقة بالنسب لا الحقائق، و صاحبها إنما عرف نسب الحقائق بقيودٍ سلبية أو إضافية، و<sup>١</sup> لم يعرف كنهها؛ إذ معرفة كنه الحقائق لا تحصل إلا بالطريق المذكور من قبل، المختصّ بذوق الأكابر - رضي الله عنهم -

ثم نقول: فأجزاء حدّ كل شيء بسيط ليست أجزاءً لحقيقته. بل لحدّه فحسب، وهو شيء يفرضه العقل في المرنبة الذهنية، فأما هو في ذاته فغير معلوم من حيث هو هو، حتى تنتفي<sup>٢</sup> عنه الأجزاء نفيّاً حقيقياً، أو تثبت<sup>٣</sup> له، ولهذا السرّ وما سبق بيانه في أول الكتاب تعذرت معرفة حقائق الأشياء من حيث إطلاقها وبساطتها في حضرة الغيب الإلهي الذي هو معدنها الأعلى، الوجه المنبّه عليه في سرّ العلم من قبل.

فالمتشكّل في ضرب المثل إذا اعتُبر مجرداً عن الشكل<sup>٤</sup> يكون في حضرة العلم الإلهي الغيبي، فلا يتعيّن لنا؛ لما بيّنّا ولا يمتاز، فلا<sup>٥</sup> ينضبط في تصوّر، ولا يتأتّى تعريفه وتحديدّه وتسميته والتعبير عنه؛ لعدم تحقيق<sup>٦</sup> معرفته إلا على وجه مجمل، وهو أن ثمة شيئاً وراء هذا الشكل من شأنه أنه متى اعتُبر مجرداً عن الصور والصفات والاعتبارات المعيّنة له والأشكال، لا ينضبط في تصوّر، ولا يمكن تعقّله على التعيين وشهوده، فلا بدّ من أمر يظهر به الشكل الذي تقيّد به الأمر الموصوف بالتشكّل، حتى تأتّى إدراك كلّ منهما - أعني الشكل<sup>٧</sup> والمتشكّل - من حيث ذلك الأمر وهو نسبة الجمع.

وأما اعتبار الشيء مجرداً عن الشكل<sup>٨</sup> وحكم التشكّل كما قلنا - فيتعذر معرفة حقيقته

١. ق: له برد.	٢. ق: بنى.
٣. ب: ثبت.	٤. ق: التشكّل.
٥. ق: ولا.	٦. ق: معقّق.
٧. ق: التشكّل.	٨. ق: التشكّل.

إن كانت له حقيقة يمتاز بها لذاته لا بتوسط اعتبارٍ و تمييزٍ و تعيينٍ متعقّلٍ و مُظهرٍ معرّفٍ، فافهم و تدبّر ما نبّهتُ عليه، و تنزّه فيما يفتح<sup>١</sup> لك من التفاصيل، والله وليّ الإرشاد و الهداية.

### قاعدة كلّية

تتضمّن سرّ الحروف و الكلمات و النّقط و الإعراب و الوجود و الإمكان و الممكنات و ما يختصّ بها من المراتب، و ما تدلّ عليه و تستند إليه، و سرّ كون العالم كتاباً مسطوراً في رقّ منشور، و غير ذلك.

اعلم، أنّ الوجود المنبسط هو النور، و قد نبّهتُ على حكمه حين الكلام على سرّ العلم، و هو الرقّ المنشور، و الانبساط المعبر عنه بالنشر وقع على حقائق الممكنات.

فكلّ حقيقة على انفرادها من حيث ثبوتها و تميّزها في علم الحقّ تكون حرفاً غيبياً - كما أشرت إليه في سرّ التراكيب السّنة - و من حيث إنّ الحقائق: منها تابعة، و منها متبوعة، و التابعة أحوال للمتبوعة و صفات و لوازم، كانت المتبوعة باعتبار انضياf أحوالها إليها و تبعيّتها لها حال تعقلها<sup>٢</sup> خالية عن الوجود كلمةً غيبيةً، و باعتبار تعقّل الماهية المتبوعة منصبةً بالوجود، مفردة عن لوازمها المتأخّر وجودها عن وجود الماهية المتبوعة تكون حرفاً وجودياً، و باعتبار تعقلها<sup>٣</sup> - أعني الماهية المتبوعة - منضمةً إليها لوازمها التابعة حال اتّصافها بالوجود كلمةً وجوديةً.

٧٩ و الآيات من هذه الكلمات الوجودية ما يتضمّن معنى الدلالة على حقيقة صفة خاصّة أو حالة معيّنة أو نوعٍ ما مخصوصٍ من أنواع اللوازم المضافة إلى أصل كلّيّ أو جنس معيّن بصورة هيئة من الهيئات الاجتماعية الواقعة بين الكلمتين فصاعداً، مُعربة عن جملة من المعاني المفهومة، المدركة بواسطة تلك الهيئة.

و السور منها ما يتضمّن بيان أحكام مرتبةٍ ما من المراتب أو صفةٍ كلّيةٍ أو حالة كلّية تستلزم صفاتٍ شتى أو أحوالاً متعدّدة مختلفة.

والكتب المنزلة عبارة عما يتضمن الترتيب عن صور الأحكام العلمية الإلهية والأحوال الإمكانية المختصة بمرتبة ما من المراتب الكلية وطائفة مخصوصة وأهل قرن معين أو قرون معينة.

والقرآن صورة العلم المحيط بالأحوال<sup>١</sup> الإمكانية، المختصة بالموجودات<sup>٢</sup> على<sup>٣</sup> اختلاف طبقاتها من حيث الأخبار المختصة<sup>٤</sup> من حيث الحكم بأهل باقي العصر إلى الوقت المعين المقتضي انتهاء حكم الشرائع قاطبة، وهو زمان طلوع الشمس من مغربها، فافهم. والحضرات الكلية التي إليها الاستناد والمرجع هي الخمسة المذكورة، وسنعيد ذكرها؛ عملاً بالأحوط، وخوفاً من نسيان المتأمل كما فعلت ذلك في عدة أمور ربما ظن من لم يعرف المقصود أن ذلك تكرر عارٍ عن الفائدة.

فنقول: أولها الغيب الإلهي الذي هو معدن الحقائق والمعاني المجردة.

ثم الإضافي وله عالم الأرواح وما ذكر من قبل.

وفي المقابلة مرتبة الشهادة، ولها الصور المركبة الطبيعية والبيطة بالنسبة.

ثم التي نسبتها إلى الشهادة أقرب كما ذكر.

وخامسها الأمر الجامع وقد مر ذكر الجميع.

ونظيرها في عالم النفس الإنساني مراتب المخارج فأولها باطن القلب الذي هو ينبوع النفس، وتقابل الشفتان مقابلة الشهادة للغيب، والثلاثة الباقية: الصدر، والحلق، والحنك.

فكما أن كل موجود لا بد وأن يستند إلى إحدى هذه المراتب الخمس، أو يكون مظهراً لحكم جميعها كالإنسان الكامل، كذلك كل حرف لا بد وأن يستند إلى إحدى هذه المخارج، أو يستوعب حكم جميعها كحرف الواو، وما سوى ما ذكر فمراتب تفصيلية تتعين فيما بين هذه الأمهات الأصلية ونظائرها من المخارج المشار إليها. ولكل فرد من أفراد الموجودات العينية التي هي حروف النفس الرحماني من حروف النفس الإنساني خمسة أحكام تبوتية في قوة أحدها جمعية ما في الأربعة، وحكم سادس سلبي سار في الخمسة من حيث

١. في: والأحوال.

٢. في: لا توجد.

٣. في: من حيث حتى.

٤. في: والمختصة.

إِنْ كُلُّ<sup>١</sup> ثَبُوتٍ يوصف به أمرٌ ما يستلزم نفي ما ينافيه فإما من وجه واحد أو من وجود بحسب المناقاة و حكمها.

ولهذه الأحكام الستة خمس علامات: ثبوتية، مرتبة<sup>٢</sup> تجمع إحداها ما تضمنته الأربع، و علامة سادسة سلبية تنتج حكماً ثابتاً<sup>٣</sup>؛ فإن ترك العلامة علامة، فهذه اثنا عشر أمراً استحضارها يُعين في فهم ما يُذكر من بعد.

فأما الأحكام الخمسة الثبوتية: فحكم الوجود<sup>٤</sup> من حيث ماهيته الثابتة في العلم، و حكمه من حيث روحانيته، و حكمه من حيث صورته و طبيعته؛ إذ لا بد لكل موجود من روحانية في قاعدة التحقيق، و لا بد لكل روحانية من صورة تكون مظهراً لحكم الروحانية و إن لم تُشترط في حق بعض الموجودات الروحانية صورة بعينها.

والحكم الرابع من حيث التجلي الإلهي الظاهر بها<sup>٥</sup> و الساري فيها بأحدية الجمع اللازم للهينة المعنوية الحاصلة من اجتماع جميعها.

والحكم الخامس من حيث المرتبة التي هي غاية.

والسادس: السلبي قد سبق التنبيه على حكمه.

وأما العلامات: فانقط، والإعراب أو ما يقوم مقامهما، ولكل منها خمس مراتب أيضاً و سادسة سلبية، فالتى تختص بالنقطة كونها تكون واحدة و اثنتين و ثلاثاً، من فوق الحرف و من تحته، و السلبية عدم<sup>٦</sup> النقطة.

والإعراب: الرفع، والنصب والجز، والتنوين، والسكون الحي، والسادسة السلبية: السكون الميت، و حذف الحرف القائم مقام الإعراب.

فالرفع للمرتبة الروحانية.

والنصب و الجز للصورة الظاهرة والطبيعية.

والسكون الحي للحكم الأحدي الإلهي الأول المختص بحضرة الجمع انعام الحكم على

١. ب: لكل.

٢. و: مرتبة.

٣. ه: ثابتاً.

٤. ب. الموجودات.

٥. ضمائر التأنيت راجعة إلى الموجودات.

٦. و: عدمية.

الأشياء، فهو أمر معقول ثابت يرى أثره ولا يشهد عينه، كما نبّه عليه شيخنا وإمامنا عليه السلام في بيت له غير مقصود، بقوله، (شعر):

والجمع حال لا وجود لعينه      وله الحكم ليس للأحاد  
ولهذا السكون أيضاً الرجوع إلى الحكم الثبوتي بالاستهلاك في الحق، مع بقاء حكم وجود المستهلك، وارتفاع أحكام النسب الكونية، فالحركة التي هي عنوان الوجود خفية، فالحكم موجود، وليس لمن ينسب إليه الحكم عين ظاهرة وهذا هو حكم قرب الفرائض، المشار إليه بأن العبد ليستتر<sup>١</sup> بالحق، فيظهر حكمه في الوجود لا عينه كالبرازخ كلها. ومما يختص بمرتبة السكون الحي التنوين، وله الثبات والاستقرار في الغايات بانتهاء حكم الاستعدادات من الوجه الكلّي، إذ الأمر من حيث التفصيل لا غاية له ولا انتهاء إلا بالنسبة والفرض.

و السكون الميّت كالموت والجمود والتحليل والفناء ونحو ذلك.  
ولما كان الحكم في الأشياء للمراتب والأعيان الوجودية من حيث وجودها، كان ما يضاف من الحكم إلى الموجودات إنما يضاف إليها باعتبار ظهور حكم مرتبتها بها، والأثر الحاصل من المراتب إنما هو باعتبارين:

أحدهما اعتبار سريان الحكم الجمعي<sup>٢</sup> الأحدي الإلهي الساري في الأشياء.  
والثاني اعتبار الأغلبية التابعة للنسبة الأولية؛ فإن ثبوت الحكم والغلبة لبعض المراتب على بعض، إنما يصح بسبب الإحاطة، ويظهر بحسب أوليتها.

ولما كانت الخاتمة عين السابقة، والغاية المعبر عنها بالآخريّة هي نفس صورة كمال الأولية، لم تتميز<sup>٣</sup> ولم تتغاير إلا بخفاء حكم الأولية بين معقول طرفي البداية والنهاية، كما أومأت إلى ذلك آنفاً.

لذلك كان شكل التنوين ضعف شكل مجرد الإعراب الدالّ على الحكم، فتشنية التنوين للاعتبارين المذكورين، وسنذكر ما تبقى من أسرار الحركات والنقط - إن شاء الله تعالى -.

١. ق. يستتر.

٢. ق. جمع.

٣. ق. لم يمتاز.



فنقول: اعلم أنه قدّمنا أن كل صورة وجودية يتعلّق بها الإدراك - على اختلاف مراتبه - أنها<sup>١</sup> عبارة عن اجتماع حقائق معقولة مجردة ظهرت بنسبة الاجتماع التابع لحكم أحدية الجمع الإلهي المذكور، وذلك الظهور قد يكون في بعض المراتب الوجودية، وقد يكون في كلّها، فللموجودات الغيبية التي هي حروف النّفس الرحماني وحروف النّفس الإنساني بحسب المراتب الخمس الكلّية المذكورة، وبحسب نظائرها في<sup>٢</sup> المخارج من حيث الحكم التركيبي والتأليف الاجتماعي، والسرّ الجمعي - الذي يصبغ<sup>٣</sup> به المستكلّم عين<sup>٤</sup> الكلام، ويسري أثره فيما يتكلّم به - تداخل ومزج.

والغلبة والظهور في أحوال التركيب إنّما يكون لأحد الأشياء التي وقع بينها ذلك الامتزاج والتأليف، فأما من حيث المرتبة فالحكم الجمعي المذكور، وأما من حيث الظهور الوجودي فالأولى.

فالنقط والإعراب معرّفات لهذه الأمور تعريف تمييز و تعيين، ومنبّهات على أصولها. فالنقط للمراتب، والحركات الإعرابية للأحكام والصفات.

وللمراتب الخمس مراتب تالية لها وهي: مرتبة الفعل، ومرتبة الانفعال، ومرتبة جامعة تقتضي التكافؤ والاعتدال والمقاومة، ومظاهرها في النسخة الإنسانية: الصوت، واللسان، والأسنان، فافهم.

وكما أن المراتب الخمس يكون ظهور حكمها - كما قلنا - باعتبار الأولى والحكم الجمعي الأحدي، فكذلك ظهور الأمر في هذه المراتب الثلاث يكون باعتبارين: أحدهما ظهور الغلبة المشار إليها من حيث القوى الروحانية، والآخر من حيث القوى الطبيعية؛ لأنّ اختلاف استعدادات الأعيان، واختلاف تعلّقات الأسماء وتوجّهاتها لإيجادها يقتضي أنّ بعضها إذا وجد يتعين في مراتب الأرواح وينضاف إليها، وبعضها في مراتب الطبيعة، والظهور في إحدى المرتبتين المذكورتين أو فيهما معاً - باعتبارين ومن وجهين - يستلزم الانصباع بحكم إحدى النسبتين - وهما: الفعل والانفعال - أو الأمر الثالث الجامع باعتبار<sup>٥</sup>؛

١. ب: معقول له.

٢. ق: من.

٣. ق: ٥: ينصبغ.

٤. ق: حين.

٥. ب: باعتبارين.

فإنَّ تعيُّن الحرف - مثلاً - في المرتبة الفعلية من حيث النسبة الروحانية لغلبة أحد الأحكام الخمسة من حيث الأوليّة أو<sup>١</sup> الحكم الجمعي الأحدي المرتبي<sup>٢</sup>، نَبّه على الحكم بالإعراب وعلى المرتبة بالنقطة، وتكون واحدة من فوق الحرف، وإن كانت الغلبة بالاعتبارين: الروحاني والطبيعي، كانت نقطتين، وإن كان الأمر بالعكس - بمعنى أن تميّز الحرف يكون في المرتبة الانفعالية بأحد الاعتبارين المذكورين أو كليهما - كان النقط من أسفل، فإن انضاف إلى ذلك حكم الأوليّة بالنسبة إلى المرتبة الروحانية والطبيعية هناك أيضاً وحصل التناسب، كان الإعراب أيضاً من تحت الحرف كالنقط وهذا يكون إذا كان أحد الحكمين من الخمسة لمرتبة السكون الميت، والآخر للصورة الطبيعية وإن كان الأمر بالعكس في الاعتبارين وما يناسبهما من الأحكام الخمسة، كان الإعراب والنقط فوق الحرف.

وإن كانت الغلبة لبعض الخمسة ما عدا السكونيين، ويكون التعيّن في المراتب من حيث النسبة الانفعالية، كان الإعراب من فوق والنقط من أسفل وإن كان الأمر بالعكس كان النقط من فوق والإعراب من أسفل.

وإن حصلت الغلبة في مرتبة الجمع والتكافؤ التي هي المرتبة الأخيرة من الثلاثة وكان الحكم من أحد الخمسة للسكون الحي، كان النقط ثلاثاً من فوق.

ولمّا لم يظهر هذا الجمع التركيبي إلا بحسب الاعتبارين المذكورين - وهما النسبة الروحانية والنسبة الطبيعية - لذلك<sup>٣</sup> لم يُنقَط من الحروف ثلاث نُقْط إلا الناء والشين، فإثاء لحكم جمع القوى الروحانية، والشين لحكم جمع القوى الطبيعية.

والسرّ في أن النقط من أسفل لم تكن أكثر من اثنتين أن الامتزاج المذكور إنما يقع بين الأرواح والطبائع؛ لما بيّنا، ولأنّهما مظاهر المعاني والحقائق والمراتب، فإن غلبت النسبة الروحانية بالتفصيل المقدّم ذكره، كانت النقط من فوق، وإن غلبت القوى الطبيعية، كانت من تحت؛ تعريفاً لمرتبة الأرواح والطبائع. والنقطة الثالثة لما كانت منبّهة على التكافؤ الاعتدالي، والسرّ الجمعي الأحدي الإلهي الذي تستند إليه سائر الأحكام والآثار - كما مرّ

١. ق: و.

٢. ق: والمرتب.

٣. في بعض النسخ: هي لذلك.

ذكره في غير<sup>١</sup> موضع من هذا الكتاب - نبّه عليه من فوق لشمول حكمه.  
وأما من تحت فلا؛ لأنّه الأمر الإلهي الذي يَغلب ولا يُغلب، ولهذا تُجعل فوق النقطتين  
اللتين: إحداهما للروحانيّة، والأخرى للطبيعيّة، وتُرسمان في صفّ واحد إشارة إلى  
تساويهما من حيث إنّ كلّ واحدة منهما من وجه تفعل في الأخرى، وتؤثر فيها، وتُجعل  
الثالثة فوقهما؛ لما بيّنا.

والسرّ في أنّ الحكم الجمعي لا ينبّه عليه إلّا في الحرفين - وهما الثاء والشين - أنّ حكم  
الجمع الأحدي والاعتدال الوجودي في غير هاتين المرتبتين معقول غير مشهود، ولهذا  
الاعتدال التام لا ينتج ولا يظهر له صورة، وكذا الجمع الكلّي الشامل الحكم، والكمال الذي  
لا أكمل منه، لا يتعيّنان في الوجود، وإنّما يُشهد كلّ منهما بحسب المرتبة والمظهر الذي  
يظهر الكلّ فيه وبه، لا بحسبه.

وأما سرّ دلالة النقط على المراتب، والخطوط الإعرابيّة على الأحكام، فهو أنّ النقطة أمر  
معقول غير مشهود مع أنّه أصل سائر الخطوط والسطوح والدوائر، فيظهر به جميعها، وهو  
من حيث هو لا يظهر. كذلك المراتب حقائق معقولة غير مشهودة، وهي أصل كلّ ما يُشهد،  
والحاكمة عليه، ولما كان الخطّ عبارة عن نقط متجاورة، لذلك كان دليلاً على الحكم؛ لأنّ  
الحكم نسبة معقولة بين حاكم ومحكوم عليه. وبالحركة الإيجاديّة يحصل الاتّصال، فيظهر  
عين الحكم والحاكم من كونه حاكماً، والمحكوم به وعليه، فافهم والله المرشد.

وأما سرّ التشديد فهو تلاقي حكم النسبة الجامعة من المراتب الثلاث لحكم مرتبة  
السكون الحيّ المختصّ بأحدية الجمع الإلهي، والظاهر منهما هو صاحب الأوّلية، فالحكم  
عين<sup>٢</sup> الظهور.

وأما سرّه في الموجودات فيعلم من نتيجة قرب النواقل وقرب الفرائض، فقرب  
النواقل يختصّ بالطالبيين، وقرب الفرائض يختصّ بالمرادين المطلوبين. فإذا تعدّى المحقّق  
مقام «أو أدنى» وارتفع الخطّ الذي قسّم الدائرة قوسين، فإنّ المطلوب يكون له الأوّلية  
والظهور، من حيث الحكم، والطالب له الآخريّة ولوازمها، ومن فهم سرّ ﴿سبحان الذي

٢. ق: في الحكم حين، ه: في الحكم عين.

١. في الأصل: غير ما موضع.

أسرى بعبدته<sup>١</sup> وعرف سرُّ «قف إن ربك يصلي» يعرف ما أومئ<sup>٢</sup> إليه.

ثم نرجع ونقول: ولما كانت انصور منقسمةً إلى مركبة وبسيطة بالنسبة، وكان البسيط لتشابه أجزائه وعزوه عن الكيفيات المختلفة من حيث ذاته لا يظهر للتركيب<sup>٣</sup> فيه حكم محسوس، بل يعقل ذلك فيه لا غير، كانت الحروف المختصة به بحكم الأغلبية والمنضافة<sup>٤</sup> إليه خالية عن النقط؛ لأنَّ النقط وضعت للتعريف، ونسبة هذه الحروف إلى الطبيعة والصور إنما كانت من وجه واحد واكتفي<sup>٥</sup> في التنبيه على مرتبتها بمجرد الصورة، وعلى حكمها بالإعراب، فحصل الاستغناء عن معرف آخر.

ثم إنَّ الحروف - التي هذا شأنها - في الاصطلاح أربعة عشر حرفاً وفي قاعدة التحقيق اثناعشر حرفاً فحسب؛ لأنَّ أحدها الألف وليس هو عند المحققين بحرف تام؛ فإنه عبارة عن امتداد النفس دون تعينه بمقطع خاص في مخرج من المخرج، فهو والهمزة عندهم حرف واحد، كما سنشير إليه.

ولام ألف أيضاً حرف مركب من اللام والألف، وله الدلالة على سر التركيب من حيث معقوليته وعدم ظهور حكمه في المركب، وله التعريف بسر الارتباط الواقع بين الحضرتين: الإلهية والكونية، والامتزاج الحاصل بين البسائط والمركبات، وله أيضاً أسرار غير ما ذكرنا لا يقتضي الحال ذكرها.

ثم نقول: فالحروف الخالية عن النقط إذاً اثناعشر حرفاً وتستند إلى البروج الاثني عشر المقدرة المفروضة في العرش الذي هو أول الأجسام البسيطة وأعظمها صورةً وحكماً وإحاطة وعلامات البروج هي المنازل المشهودة في الفلك الثامن والمرتب المذكورة آنفاً، السارية الحكم في الحروف جميعها.<sup>٦</sup>

والموجودات أيضاً اثناعشر: الخمسة الأصلية، والاعتباران اللازمان لها، والثلاثة التالية، والاعتباران التابعان لها، فصار المجموع اثني عشر.

١. الأسرى (١٧) الآية ١.

٢. ي. أومأنا.

٣. ق: التركيب.

٤. ب: المنضافة.

٥. ق: فاكثي.

٦. ق: جميعاً.

وصارت الحروف المنقوطة أربعة عشر؛ إشارةً وعلامةً على مراتب السماوات السبع، والعناصر الأربعة والمولدات الثلاث، والفلك الثامن هو البرزخ الجامع وهو الأعراف، فافهم.

ولما كانت مرتبة الإمكان بما تحويه من الممكنات غيباً ولها الظلمة، وكانت<sup>١</sup> الممكنات هي التي تتعين في النور الوجودي ويظهر أحكام بعضها للبعض بالحق وفيه، وهو سبحانه لا قيد له ولا تميز<sup>٢</sup>، كان المثال الواقع في الوجود مطابقاً للأصل.

فالمداد مع الدواة نظير مرتبة الإمكان وما حوته من الممكنات من حيث إحاطة الحق بها وجوداً وعلماً. وحقائق الممكنات كالحروف الكامنة في الدواة، كما نبّهت عليه في سرّ «كان الله ولا شيء معه» ونحوه<sup>٣</sup> عند قولي: «وليس شيء»<sup>٤</sup> في الغيب الذاتي الإلهي تعدّد ولا تعين وجودي». والورق وما يكتب فيه كانبساط النور الوجودي العام الذي تتعين فيه صور الموجودات، والكتابة سرّ الإيجاد والإظهار، والواسطة والآلة: القلم الإلهي. والكاتب: الحق من كونه موجداً وخالقاً وبارئاً ومصوراً، كما نبّهت عليه في سرّ التراكيب الستة والتميز<sup>٥</sup> والقدرة. ونظير الأنامل الثلاث الفردية الأولى التي وقع فيها وبها الإنتاج، وقد مرّ ذكرها. والقصد: الإرادة. واستحضار ما يراد كتابته التخصيص الإرادي، التابع للعلم المحيط بالمعلومات التي تظهر.

وكما أنّ استمداد العالم الكاتب هنا ما يريد كتابته يرجع إلى أصلين: أحدهما: العلم الأولي، والثاني: الحسي المستفاد من المحسوسات، كذلك الأمر هناك، فنظير الأولي<sup>٦</sup> علم الحق بذاته وعلمه بكل شيء من عين علمه بذاته، ونظير المستفاد من المحسوسات رؤيته سبحانه حقائق الممكنات<sup>٧</sup> في حضرة الإمكان، وتعلّق العلم بها أولاً تعلقاً ذاتياً، وإبرازها في الوجود على حدّ ما علّمت وبحسب ما كانت عليه، وهذا سرّ تبعيّة علم العالم للمعلوم.

١. ق: فكانت.

٢. ق: تميز.

٣. ب: نعم ذلك.

٤. ق: بشيء.

٥. ق: واليمين.

٦. ق: الأول.

٧. ق: للممكنات.

ومن النسبة الجامعة بين هذين الأصلين العلمين تُعلم أسرار كثيرة لا يقتضي الوقت والحال تفصيلها، أحدها سر ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ تَعْلَمَ﴾<sup>١</sup>، فاعلم ما نبّهت عليه، فلقد أدرجت لك في هذه القاعدة و تقاسيمها المتقدمة أسراراً إن فُك لك منها معناها، انفتحت لك بها أبواب من المعارف عظيمة الجدوى، عزيزة<sup>٢</sup> المنال، والله وليّ الهداية والإحسان.



## قاعدة كَلِّيَّة

تحتوي<sup>١</sup> على ذكر مراتب التميّز الثابت بين الحقّ و ما سواه، و ما يختصّ بتلك المراتب من أُمّهات الأسرار بطريق التبعية و الاستلزام.

اعلم، أنّ الحضرات الخمس الأصليّة التي سبقت الإشارة إليها - مع كونها الأُمّهات لساير المراتب و الحضرات - فإنّ بعضها أيضاً داخل تحت حيطة بعضها، كالحضرتين اللتين هما عن جنبتي المرتبة الوسطى، فإنّ إحداهما تدرج في مرتبة الاسم «الظاهر» المنعوت بالشهادة، والأخرى في مرتبة الغيب الأصلي الذي تقابله الشهادة، كما يندرج الوسط أيضاً في الطرفين إذا اعتبر كونه ليس بشيء زائد عليهما بل هو نسبة هي جمعيتهما الناتجة من بينهما.

ثم إذا اعتبر الوسط أيضاً أنّ حقيقته الاسم الظاهر والظهور و هما فرعان تفرّعا<sup>٢</sup> عن الغيب الباطن، الذي هو الأصل؛ فإنّ الظهور لا يكون إلّا عن بطون متقدّم، مفروض أو معلوم، اندرجت الأربعة في الغيب الأوّل، لكن معقوليّة<sup>٣</sup> هذا الاندراج على هذا النحو ترفع<sup>٤</sup> الأحكام والكثرة والكلام و الاعتبارات و التفاصيل الأسمائيّة الإلهية و الكونيّة و المراتب التي تنتهي إليها من هذه الخمسة الكلّيّة، و لا يصحّ الشهود و الكلام و الحكم و التفصيل إلّا بها، و باعتبار تعلّقها هي الحضرة الإلهيّة التي لها الغيب، و الحضرة الكونيّة التي تختصّ بالشهادة، و السرّ الجامع بينهما.

وإذا تقرّر هذا، فاعلم أنّ الأمر الكلّي ينقسم بحسب هذه الأصول المذكورة ثلاثة أقسام:

٢. ق: تفرّعا.

٤. ق: برفع.

١. ق: تحوي.

٣. ق: معقوليّة.

قسم يختص به الحق، وقسم ينفرد به الكون، وقسم يقع فيه الاشتراك في المقام النفسي العماني الذي هو السرّ الجامع المشار إليه.

فالمختص بالحق سبحانه أمور لا يُشارك فيها، وهي على نوعين: ثبوتية باعتبار، وسلبية باعتبار، فالثبوتية منها: إحاطته<sup>١</sup> الوجودية والعلمية، وتقدم وجوده على كلّ متّصف بالوجود، وأولية الإرادة والطلب، وقبوله في كلّ وقت وحال وموطن ومظهر ومرتبة كلّ حكم بحسب كلّ حاكم وما ذكر والجمع بين وجوب الوجود وجوب الثبوت على الدوام.

والسلبية منها: كونه سبحانه لا يتقيد، ولا يتميز، ولا ينحصر، ولا أولية لوجوده، ولا يحاط به، فهذه الأمور يستحقها بكل وجه وعلى كلّ حال، فإنها من مقتضيات ذاته ليس أنّ تلك الأمور لم تكن ذاته تقتضيها، بل عرضت في مرتبة المظاهر الكونية وبالنسبة إليها، وأضيفت إليه<sup>٢</sup> بسببها؛ إذ لو كان كذلك، لعاد إلى الحق من الأعيان والحقائق به أو بها جمعاً وفرادى ما لم تكن ذاته تقتضيه أولاً، فيكون سبحانه قد تجدد له من غيره أو بغيره قبول حكم أو وصف، وثبت<sup>٣</sup> ذلك له بثبوت الغير لكن لو فرض زوال ذلك الغير لزال ذلك الأمر؛ لأن ذاته لم تكن تقتضيه بدون هذا الغير، وهذا لا يصح؛ لأنّه يلزم منه قيام الحوادث بذات الحق وقبوله للتغير<sup>٤</sup>، وأن يعاد فيحكم على الثابت نفيه بأنّه واجب الثبوت أو مسكنه، وهذا من باب قلب الحقائق، وأنّه محال.

غير أنّ هنا سرّاً دقيقاً فيه - لعمر الله - تحقيق<sup>٥</sup>، وهو أنّ هذه الصفات بأسرها وسواها لا تُعلم<sup>٦</sup> ولا يظهر ثبوتها وتعيّنها إلا في العماء الذي هو البرزخ المذكور، الفاصل بين الغيب المطلق الذاتي والشهادة، كما ستعرفه - إن شاء الله تعالى - فالثابت الآن للحق في كلّ شأن - كائن ما كان - هو ما اقتضته ذاته أولاً، وكذلك الثابت لغيره من حيث حقيقته، والنابت نفيه أيضاً عنه وعن سواه، فالمتجدد إنّما هو ظهور تعيّن تلك الأمور ومعرفتها للأعيان وبها.

١. ق: إحاطية.

٢. في بعض النسخ: إليها.

٣. ب: مثبت.

٤. ب: للتغير.

٥. ق: تحقّق.

٦. ب: لم يعلم.

لا ثبوتها ونفيها لمن هي ثابتة له أو منفية عنه، والظهور لا يكون إلا في العماء المذكور وبه، فافهم.

وما يمتاز الكون به عن الحق ويخصه من الأقسام المذكورة هو عدم كل ما تعين ثبوته للحق فيما مر، ككونه<sup>١</sup> لا يتصف بإرادة أولى ولا بوجود قديم<sup>٢</sup> وغيرهما ممّا<sup>٣</sup> مر، وبانفراده بوجوب الثبوت دون وجوب الوجود، وبالحدوث، وبثقل الأحوال عليه، بخلاف الحق سبحانه؛ فإنه لا يتقلب في الأحوال وما سوا ما ذكر - من الصفات المشار إلى ثبوتها ونفيها - وأمور<sup>٤</sup> تبدو في البرزخ الأول المذكور وهي مشتركة ذات وجهين وحكمين يصح نسبتها إلى الحق من وجه، وإلى ما سواه من وجه. وثبوت هذه الأمور للحق في هذه المرتبة البرزخية بنسبة الاشتراك هو ممّا<sup>٥</sup> اقتضت ذاته قبولها بهذا الشرط في هذه المرتبة البرزخية نسبة الاشتراك على الوجه الواقع، وهي من أحكام إحدى صفات امتيازها المذكورة، وهي قبول كل حكم في كل حال ومرتبة وزمان وموطن ومظهر بحسب كل حاكم. وحكم الأعيان الكونية في هذه الأمور المشتركة الواقعة في هذا البرزخ على نحو ما ذكرنا في حق الحق من أن حقائقها اقتضت قبول كل ما ظهر قبولها له بالفعل بشرائطه، وأن المتجدد إنما هو ظهور تلك الأمور ومعرفتها لا ثبوتها ونفيها لمن أثبت له<sup>٦</sup> أو نفيت عنه.

ثم نقول: ولهذا البرزخ صفة الضياء. وما أمتاز به الحق عن الخلق، له مرتبة الغيب والنور المحض، ومن شأنه أن يدرك به ولا يدرك هو؛ ونظيره فيما نحن بصدد بيانه من المراتب الإلهية المتعينة - الأصل المنبئة على سره بالقسم الأول من الفاتحة؛ ومن ورثته والقائمين بحق مظهريته «السابق» ومن العبادات الواجبة<sup>٧</sup> النهارية وكل عبادة لها درجة الأوليّة<sup>٨</sup>. وللحضرة الكيانية الأخرى الظلمة المنبئة على مرتبة الإمكان والعدم المعقول؛ ومن شأنها أن تدرك ولا يدرك بها؛ ولها مرتبة القسم الأخير من الفاتحة والسؤال الذي متعلقه

١. ق: لكونه.

٢. ق: لم يرد.

٣. ق: فيما.

٤. ق: فأمر.

٥. ب: ما.

٦. هـ: هذه.

٧. ق: لم يرد.

٨. ق: المتعينة الإلهية.

٩. ق: الواجبات.

١٠. في بعض النسخ: درجة أولية.

الهداية الحاصلة للذين ذكر وصفهم إلى آخر السورة بصفتي الإثبات والنفي التنزيهي، وهو الانسلاخ من النسب الكونيّة والصفات العارضة، والبقاء على الأصل الذي هو الثبوت الإمكانى المقابل للنور مقابلة العبوديّة الكاملة للربوبية، وهو مقام الاستهلاك الثانى في الحق، كما سألوّح ببعض أسرارده من بعد عند الكلام على سرّ الهداية - إن شاء الله تعالى - مضافاً إلى ما سلف ذكره في سرّ الفتح والعلم.

ويختصّ بهذه المرتبة العبادات الليلية والتي لها الآخريّة؛ ومن القائمين بحق<sup>١</sup> مظهريّة هذه المقامات الكلّية «الظالم».

وأما البرزخ المنعوت بالضياء، والمسمّى بالعماء، فيستند<sup>٢</sup> إليه مقام ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>٣</sup> ومن شأنه أن يدرك ويدرك به، ويختصّ به العبادات البرزخيّة الجامعة، كالغروب والصبح وكلّ ما لا يتقيّد بأوليّة و<sup>٤</sup> آخريّة.

ومن الورثة القائمين بحجج الله وحقّ مظهريّة هذه المقامات الكبرى الإلهيّة «المقتصد» القائم في الوسط والمؤلفي كلّ ذي حقّ حقّه، كربه الذي أعطى كلّ شيء خلقه، فهذا مقام الفردية الأولى<sup>٥</sup>، الذي وقع فيه الإنتاج والتناسل بالتكاثر الغيبي والروحاني والطبيعي والعنصري والجامع بين جميعها.

ومن هذه تُعرف شرائع الإسلام الخمس، والصلاة<sup>٦</sup> وغير ذلك، وتُعرف هذه من الحضرات الخمس الأصلية، وسيرد في الكلام على الاسم «الرب» في قوله ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ من ذلك ما ييسّر الله ذكره - إن شاء الله تعالى -

ثم نقول<sup>٧</sup> بلسان هذا المقام البرزخي الجامع: فالأحكام الإلهيّة تبدو من الحق من حضرة غيبه وترجع إليه كما أخبر ولكن بالممكنات، وأحكام الممكنات يتصل من بعضها ببعض ولكن بالحق، فللممكنات من الحق الإظهار الإيجادي، والذي لحضرته منها القبول، وكونها شرطاً في رجوع أحكام الأسماء المتعيّنة بها وإظهار آثارها من الحق إلى الحق كما مرّ آنفاً

٢. هـ: يستند.

٤. ب. أ. د.

٦. ق: صلوات.

١. ق: الحق.

٣. الفاتحة (١) الآية ٥.

٥. ق: لا توجد.

٧. ب: فنقول.

وكما أشرنا<sup>١</sup> إليه في سرّ التصويرات من قبل. وأولى المرتبة في العلم للكون من حيث إن العلم إنما تعلّق بالعالم على حسب ما اقتضته حقيقته وحقائقه التعلّق والمتعلّق من كونه متعلّفاً؛ فإنّ التعلّق تابع لما تعلّق به ولحكمه غير أنّ الحقّ علم حقائق الأشياء من ذاته؛ لا تسامها فيه، فلم يكن له علم مستفاد من خارج، فهو تقدّم وتأخّر بالمرتبة والنسبة لا غير، فافهم. والأولى للوجود في الحقّ<sup>٢</sup> كما ذكر في أوّل القاعدة.

فلان التقدّم الوجودي قوله: ﴿اللّٰهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>٣</sup>، وقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ... وَالْبَاطِنُ﴾<sup>٤</sup>، وقوله ﷻ: «كان الله ولا شيء معه» ولسان الاسم «الآخر» المشار إليه ﴿إِنْ تَنْصَرُوا لِلّٰهِ يَنْصَرِكُمْ﴾<sup>٥</sup> و﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾<sup>٦</sup> ونحو ذلك وقوله ﷻ: «إِنَّ اللّٰهَ لَا يَمْلِكُ حَتَّى تَمْلَأُوا»<sup>٧</sup>، «وَمَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ»<sup>٨</sup>، «وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا»<sup>٩</sup> ونحو ذلك، فافهم ما دسست لك من الأسرار بلسان الإيماء في هذه القاعدة.

واعلم أنّ مجموع ما ذكر - من التقدّم والتأخّر والتعلّق والإظهار والقبول وغير ذلك - واقع في كلّ نفس، ولا ينفكّ مجموع الحكم عن مجموع ما تعلّق به، فكلّ موجود فحكمه مع الأسماء حكمها مع المسمّى. والانفكاك محال من كلّ<sup>١٠</sup> وجه وعلى كلّ حال وتقدير وفي كلّ مرتبة.

فالعالم بمجموعه مظهر الوجود البحت، وكلّ موجود على التعيّن مظهر له أيضاً، ولكن من حيث نسبة اسم خاصّ في مرتبة مخصوصة من المراتب، والوجود مظهر لأحكام الأعيان، وشرط في وصولها من بعض الممكنات إلى البعض، وفي العلم بنفس<sup>١١</sup> وبعضها بعضاً في البرزخ المذكور الذي هو المرآة الكلّية.

ولهذا السرّ والمقام تفاصيل لا يسع الوقت ذكرها، وإنما أوردت هذا القدر وفاء لما

١. ق. أشرت.

٢. ق. في الوجود للحق.

٣. الحديد (٥٧) الآية ٣.

٤. الأنعام (٦) الآية ١٣٩.

٥. محمد (٤٧) الآية ٧.

٦. الزمر (٣٩) الآية ٦٢.

٧. رك. المعجم الممهّد لأنماط أحاديث مستدرك الوسائل، ج ٧، ص ٥٣٩.

٨. كشف المحجوب، ص ٢٥٧.

٩. جامع المسانيد، ج ١٢، ص ٧١٥.

١٠. ق. بنفسها.

١١. ق. بكلّ.

الترتبة من تبيين الأتشاء المتكلم عليها من أصولها، والتعريف بحقائقها، وإلا فالتكلمون على الفروع والأصول و التفاصيل نقلاً وفهماً وذوقاً قد أكثروا من ذكر نتائج الحقائق والمقامات المتجلية في مرتبة الخواطر والأفكار والقلوب، ولكن قل من يعرف بحقيقة المرتبة والمقام تعرف عليم خبير بحيث يتشخص في نفس المخاطب كأنه يراها رأي عين. ثم يتكلم على نسبها وتفاصيلها وأحكامها بكلام يظهر فيه أطراد حكم الأصول التي أسس عليها البيان التفصيلي، بحيث لا تنقض الأصول عليه شيئاً من الأمور التفصيلية المسندة إليها، بخلاف الأكثرين؛ فإنهم لم يستشرفوا على أتمها الحقائق وأصول المقامات، بل يتكلمون على التفاصيل منتقلين من بعض الفروع إلى بعض آخر، ولذلك يقع الخلاف بينهم، ويرد النقض عليهم، ويبدو حكم الحيرة فيهم عند المحاورة. وفي الجملة، فالغرض من تقديم هذه الأصول هو ما ذكرنا.

و ليتنبه الواقف على هذا المسطور بما أوردنا، فيعرف كيفية بروز العالم من الغيب إلى الشهادة بالنفس الرحماني، ويعلم أولية مقام الوحدة وما يتبعها مما ذكر ويذكر سر الأسماء وأسماء الأسماء، وسر التسمية وسر التجلي الساري، وكون الموجودات كلمات الله التي لا تنفد، وكون الإنسان نسخة الحضرتين المذكورتين.

فانتشاء الحروف والكلمات من نفسه في مراتب المخرج نظير انتشاء الموجودات من النفس الرحماني، وتعيينها في المراتب الوجودية التي آخرها الشهادة، عند الخروج من الغيب بالإرادة الإلهية والقول الأمري.

و التباير الواقع هناك بحسب المراتب الأسماوية، وتنوعات توجهاتها، واختلاف الحقائق الكونية ومراتبها واستعداداتها، نظيره عندنا التباير الواقع في الحروف الإنسانية بحسب المقاطع<sup>١</sup> والانهاءات الحاصلة في المخرج، فالنفس وإن لم يكن متناهيًا فإنه لا يمكن أن يتعين<sup>٢</sup> منه في الوجود في كل زمان إلا أمر متناه؛ لنقيّد قبول القوابل والمراتب وتناهيها.

و من هنا يعلم سر «أكتب علمي في خلقي إلى يوم القيامة» فقيد ولم يطلق رعاية للتقابل، مع عدم تناهي الممكنات والعلم الإلهي المتعلق بها، ولأن ما لا يتناهي لا يمكن دخوله في



الوجود دفعةً واحدة، كما مرّ.

ثم نقول: فالنفس وإن كان حقيقة واحدة فإنه يكتسب في المخارج أسماءً مختلفة بحسب التميّز الحاصل بسبب المقاطع<sup>١</sup>، فامتداد<sup>٢</sup> زمانه دون تعيينه بمقطع من المقاطع يسمّى ألفاً، وأول تعيينه بأقرب المقاطع نسبةً إلى القلب - الذي هو ينبوع النفس - يسمّى همزةً، ثم يقال - مثلاً - باء وسين وميم<sup>٣</sup> ونحو ذلك كما قيل في الأصل: قلم ولوح وعرش وغير ذلك.

فكلّ حرف فإنه لا يغيّر النفس، ولا يمتاز عنه إلا بتعيينه، كذلك كلّ فرد من أفراد الأعيان الوجوديّة والحقائق الاسمائيّة، لا يمتاز عن الوجود البحت، المتعوتّ بالغيب والشهادة وغيرهما، إلا بالتعدّد والتعيين<sup>٤</sup> الواقع في مرتبة الغيب الإمكانية، بالنسبة إلى الحق لا إلى الأشياء. والواقع في مرتبة الشهادة التي أولها التعيّن الأول الاسمي المتميّز من الغيب الإلهي في الغيب الإضافي الذي هو الحدّ المذكور.

و نظيره في النفس الإنساني - كما قلنا - الهمزة، فالهمزة نفس التعيّن فحسب، فالمتعيّن<sup>٥</sup> بذلك التعيّن المذكور التجنّي الذاتي الظاهر من الغيب المطلق المضاف إليه النفس، ومن الموجودات الكونيّة القلم، والمتعيّن الأول في نفسنا بالهمزة.

والمعرف بأحديّته هو الألف، والمتعيّن به من الحروف التامة في الشهادة الباء؛ فإنّ الهمزة والألف ليسا بحرفين كما سنومئّ إليه - إن شاء الله تعالى - وبالجمع والتركيب والمراتب<sup>٦</sup> المختلفة على الأنحاء المختلفة، وسريان حكم الجمع الأحدي - كما بيّنا من قبل - ظهرت الموجودات جميعها، وظهرت صور الألفاظ والكلمات والحروف في المراتب الكلّيّة وفي المخارج، حاملةً للمعاني ودالّةً عليها حتّى الأعيان الكونيّة أحكام المراتب والأسماء، وسرّ المسمّى من حيث دلالتها عليه وعدم مغايرتها له من وجه، فاعلم ذلك والله المرشد.

١. ق: التضاغط.

٢. ق: امتداد.

٣. ق: جيم، ب: ميم.

٤. ق: بالتعيين والتعدد.

٥. ب: والمتعيّن.

٦. ق: في المراتب.

## قاعدة كليّة

تتضمّن سرّ الأسماء و أسماء الأسماء و مراتبها و كمالاتها و الطلب المنسوب إليها المتعلّق بتحصيل ما فيه كمالاتها، و فائدة التسمية، و الأسماء و ما بينهما من التفاوت، و غير ذلك من الأسرار التي ستعرفها حين التأمل، - إن شاء الله تعالى -

اعلم، أن الأسماء و الحقائق - كما يتّنا - بعضها أصلي متبوع، و بعضها تابع تفصيلي، كالأجزاء و الفروع و الصفات و اللوازم، و إن لم تكن في حضرة الأسماء تجزئة و لا انقسام. فالمتبوعة كأسماء الأعلام في العموم، نحو قولك: شمس، و نور، و كأسماء الصفات للصفات، مثل لفظ العلم لمعنى<sup>١</sup> العلم، دون إضافته إلى الموصوف به المسمّى عالمًا.

و التابعة كالصفات و الأفعال، فالصفات كالأحمر للمصوف بالحمرة<sup>٢</sup>، و الحي للموصوف بالحياة و نحو ذلك. و أسماء الأفعال كالباعث و الغافر و نحوهما.

ولمّا كان الفعل يدلّ على الفاعل، و النسبة و الإضافة على الأمرين اللذين بهما ظهر عين تلك النسبة و الإضافة، لذلك انقسمت الأسماء من وجه إلى هذه الثلاثة الأقسام، و قد سبق لنا فيها تنبيهات يكتفي بها اللبيب، أحدها عند الكلام على التراكيب الستّة، و قبل ذلك أيضاً، و آخرها عند الكلام على النّفس الرحماني و الحروف في القاعدة المتقدّمة على هذه القاعدة، و ستزيد في بيان أسرارها ما ييسّر الحقّ ذكره - إن شاء الله تعالى -

ثم نقول: فصار لكلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة دلالة على الحقّ من حيث إنّ الدالّ على الدالّ على الشيء دالّ عليه، و صارت الدلالة على نوعين: دلالة بوسط و دلالة بغير

وسط، فالتى بالوسط دلالة التزام و تبعية، والتي بغير وسط دلالة مطابقة، والاستدلال يحصل بالأسماء التابعة التي قدّمنا أنّها كالصفات والأجزاء على الحقائق الأصلية المتنوعة، بنحو ما انتهت عليه في سرّ الشكل والتشكّل والمتشكّل.

وبتلك الأسماء الأصلية ومنها تظهر أعيان التوابع التفصيلية، وللتابعة حكمان<sup>١</sup>؛ الدلالة، والتعريف بنفسها وأصلها ومراتبها<sup>٢</sup>، وتختصّ المتنوعة بكونها أصلاً في وجود التوابع وفي إظهار سرّ كونها دلالة<sup>٣</sup> ومعرفة كما مرّ.

فكلّ تميّز وتعدّد يُعقل - بحيث يُعلم منه حقيقة الأمر المتميّز بذلك التميّز من حيث ذلك التميّز، ولزوم التعدّد له، وكونه شرطاً في معرفة الأصل الذي هو منشأ التعدّد ومنبع التميّز<sup>٤</sup>، وأنّ ذلك الأصل له التقدّم بالمرتبة على التعدّد والتميّز<sup>٥</sup> فهو اسم؛ لأنّه علامة على الأصل الذي لا يمكن تعيّنه بدون المميّز والتميّز، والتعدّد والتميّز حكمان لازمان للاسم، واللفظ الدالّ على المعنى المميّز<sup>٦</sup> الدالّ على الأصل هو اسم الاسم.

وأما سبب تنوّعات الاسم فهو الكثرة الناشئة بسبب اختلاف الصفات والخواصّ والعوارض واللوازم والوجوه والاعتبارات الناتجة من تنوّعات الاجتماعات الواقعة في المراتب المختلفة للحقائق بحكم الكيفيات والتراكيب الظاهرة بالاستعدادات المتفاوتة، وسرّ الأمر الأحدي المختصّ بحضرة الجمع والوجود.

فكلّ ما ظهر في الوجود وامتاز من الغيب - على اختلاف أنواع الظهور والامتياز - فهو اسم، وفائدته - من كونه تابعاً لما تقدّمه بالمرتبة والوجود جمعاً وفرداً - الدلالة والتعريف كما بيّنا وكلّ ما بطن فله مرتبة الأصالة والشرطيّة بالنسبة إلى ما هو تابع له وفرع من فروع، وقد سبقّت الإشارة إلى ذلك.

ولما ظهر التعدّد والكثرة في الممتاز الأول من الغيب المطلق، المنعوت بالوحدة، السابق كلّ تعيّن وكثرة المميّزات<sup>٧</sup> لما قلنا، ظهر بسرّ الجمع والتركيب والشروط والأسباب الجزئية والكيفيات اللازمة لكلّ حقيقة معني ينفرده دون مشارك، وأفاد كلّ أمرٍ مميّزٍ

١. حكمة.

٢. مراتبها.

٣. دلالة.

٤. و ٥. التميّز.

٦. ب. المتميّز.

٧. المميّزات.

ومعَيَّن من الأسماء في الغيب الإلهي حكماً لم يشاركه فيه ممَيِّز آخر، مع اشتراك جميع الأشياء المميَّزة في الدلالة والتعريف.

وحصل بكل اسم فائدتان:

إحداهما: ما اشترك فيه مع باقي الأسماء وهو الدلالة على أصله، ومن هذا الوجه يكون الاسم عين المسمّى، فتذكر.

والثانية: تعريفه بحقيقته، وحقيقته<sup>١</sup> ما امتاز به من الصفات عن غيره، فثبت له السموّ المشار إليه بما قلنا، وبكونه مطلوباً للمرتبة الجامعة للأسماء لأن يظهر به هذا التميّز<sup>٢</sup> المختص به، الذي لو لاه لم يعقل، وذلك بطلب سابق على طلبه الاستعدادي، كما ذكر ويُذكر - إن شاء الله تعالى -

فإذا عرفت سرّ هذا، فاعلم أن لكل اسم من الأسماء الإلهية المتعلقة بالعالم كمالاً يخصّه ويرجع إليه، وإنما يحصل ذلك ويبدو ويتمّ بظهور أحكامه وآثاره في الأعيان الوجودية، التي هي مجاله ومعيناته، ومحالّ ظهور سلطته بحكمه وأثره وذلك بسؤال الاسم بلسان مرتبته<sup>٣</sup> من الاسم «الله» الذي هو حضرة الجمع والوجود إمداده لإظهار ما فيه كماله؛ إذ لكل اسم لسان يخصّه من حيث مرتبته، ولسان جمعيّة<sup>٤</sup> هذه الأسماء هو القابل للنسب التفصيليّة وأعيان صورها «فأحييت أن أعرف»<sup>٥</sup>، «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون»<sup>٦</sup> ونحو ذلك، وكل اسم يقول بلسان هذه الجمعيّة للنسبة التفصيليّة التي تحت حيطه مرتبته<sup>٧</sup> هذه المقالة المذكورة.

والأسماء طالبة من الاسم «الله» - كما قلنا - إظهار ما به يتمّ كمالها، ويظهر سلطانها، وذلك إنما يحصل بسريان حكم كل فرد فرد منها في مجموع الأمر كلّ، وعوده إلى الأصل منصباً بحكم المجموع مع بقائها من حيث الحقيقة في الغيب الإلهي على حالها، كما سبق التنبيه عليه عند الكلام على مراتب التصوّرات.

١. هـ: بدققة وحقيقة.

٢. في التمييز.

٣. هـ: مرتبة.

٤. هـ: جمعيته.

٥. ذلك رسائل ابن عربي، ص ٢١٣.

٦. الفاربات (٥١) الآية ٥٦.

٧. هـ: مرتبة.

ولكل عين من أعيان الموجودات أيضاً كمال لا يحصل لتلك العين إلا بالوجود المستفاد من الحق، فإما في بعض المراتب الوجودية وبحسب بعض المواطن، أو في جميع المراتب وبحسب جميع المواطن لكن مبدأ هذا السؤال و منشأه من مرتبة الأسماء؛ إذ الاسم عند المحققين من وجه هو المسمى، كما نتهت عليه آنفاً وفي سر الحروف مع النفس الذي نسبتها إليه نسبة الأسماء إلى المسمى والحكم هي كالحكم، والمسمى عالم بذاته ونوازمها أزلاً بخلاف أعيان الموجودات؛ فإن وجودها حادث، فلا يصح لها في العدم<sup>١</sup> علم؛ لانتفاء الشروط التي يتوقف حصول العلم عليها، كالوجود والحياة، فلا يكون لها الأوليّة إذا في مقام الطلب؛ إذ طلب المجهول لمن هو عنده مجهول حال جهله به ومن حيث ما يجهله لا يصح البتة.

و المتعین بالسؤال الغيبي - المشار إليه من حضرة الجمع بالنسبة إلى كل اسم - هو ما يقتضيه أحكام ذلك الاسم من نسب مرتبة الإمكان المرتبطة ببعض الأعيان الممكنة التي هي محل ظهور حكم ذلك الاسم.

و المتعین لكل جنس و صنف من أجناس العلم و أصنافه و أنواعه - من الأسماء التي هي تحت حيطة حضرة الجمع و أحكامها - هو ما يستدعيه استعداد ذلك النوع والصنف والجنس وما كان من نسب الحضرة المتعينة بسر الربوبية في مرتبة ذلك النوع أو تلك الحقيقة الكونية المستدعية والمعينة له، فيظهر بهذا التعيين والاستدعاء سلطنة الاسم «الله» و «الرحمن» على الحقيقة الكونية بنفوذ الحكم فيها، فيصح الربوبية لهذين الاسمين جمعاً وفرادى من حيث تلك النسبة على تلك الحقيقة، فيظهر بحسب الأثر المشهود في الحقيقة القابلة له اسم يضاف إلى الحق من حيث مرتبة أحد الاسمين: الاسم «الله» و «الرحمن» كما نبه سبحانه على ذلك بقوله: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>٢</sup> فافهم هذا السر؛ فإنه في غاية الشرف والعموض.

فالكل للكمال طائب، و مائتم عائق من خارج؛ فإنه مائمة<sup>٣</sup> إلا حضرة<sup>٤</sup> الأسماء

٢. الإسراء (١٧) الآية ٨٨.

١. في بعض النسخ: التّقدم.

٣. الحضرة.

والممكنات المذكور شأنهما؛ والسّرّ الجامع بينهما - وهو الإنسان وله حكم ينفرده - سنقّص عليك من حديثه ما شاء الله تعالى.

والذات من حيث نسبة الغنى وعدم التعلّق والمناسبة فلا كلام فيها، كما قد علمته فيما سلف، والمسمّى معوّقاً هو حكم بعض الأعيان في البعض، ظهر بالحقّ على نحو خاصّ فيه كماله أيضاً، ككمال غيره في سوى ذلك.

وهكذا الأمر في النقائص والحجب والآلام، فافهم. ونتيجة الكمالين ما ذكرنا، والغاية الكلّية ما ينتهي إليه كلّ موجود من الأمر والحال الذي يستقرّ عليه، ويدوم حكمه من الوجه الكلّي في أيّ مرتبة وموطن وصورة كان، لا التفصيليّ؛ إذ ليس للتفصيل غاية إلا بالنسبة والفرض، فاعلم ذلك وتدبر ما تضمّنّه هذه القاعدة، فلقد نبّهت فيها على أسرار شتى من أسرار الأسماء بألسنة مختلفة، بعضها أعلى من بعض، والسّرّ الأكبر لا تظفر به إلا مبثوثاً إن عملت بمقتضى ما وصّيت به في أوّل الكتاب والله وليّ الإرشاد.

## باب

يتضمّن سرّ البدء والإيجاد، وسرّ الوحدة والكثرة، والغيب والشهادة، والجمع والتفصيل ومقام الإنسان الكامل، وسرّ الحبّ وأحكامه، وسرّ بسم الله الرحمن الرحيم من بعض الوجوه، وغير ذلك ممّا ستقف عليه - إن شاء الله تعالى -

وإذ قد بيّنا من سرّ العلم والكلام ومراتبهما وأحكامهما وما يختصّ بهما من اللوازم كأدوات التفهيم والتوصيل، وسرّ الأسماء ومراتب التميّز، وغير ذلك ما يسرّ ذكره مع ما وقع في أثناء الكلام عليها وقبل ذلك من الأسرار التي قدّر الحقّ إبرازها وبيانها، فلنذكر النتائج، وثمرات الأصول، وما بقي من أمّهات العلوم والحقائق التي سبق الوعد بذكرها، مبتدئين بسرّ البدء والإيجاد، ومستعنيين بالله ربّ العباد.

## سرّ البدء والإيجاد

فنقول: اعلم، أنّ الحقّ علّم كلّ شيء، من عين علمه بذاته لم يتّصف بعلم مستفاد من غيره



ولا بغيره، ثم أوجد العالم على نحو ما علمه في نفسه أولاً، فالعالم صورة علمه ومظهره، ولم يزل سبحانه محيطاً بالأشياء علماً ووجوداً كما علم وأخبر وفهم. وكل ما ظهر فإنما ظهر منه؛ إذ لم يكن لغيره وجود مساوق لوجوده. كما أخبر الصادق المصدق عليه السلام بقوله: «كان الله ولم يكن معه شيء»<sup>١</sup>. وقد أخبر سبحانه عن نفسه ناعياً لها، فقال: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾<sup>٢</sup> ونبّه في موضع آخر من كلامه على صفات كماله، فقال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>٣</sup>.

فعلم المحققون من خاصته، والمعني<sup>٤</sup> بهم من أهل قربه وكرامته بما كشف لهم، وأطلعهم عليه من أسرار وجوده أولاً، وربما أخبر ثانياً: أن المراتب - وإن كثرت - فإنها ترجع إلى هاتين المرتبتين وهما: الغيب والشهادة والحقيقة الجامعة بينهما، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

فكل شيء فله ظاهر وهو صورته وشهادته، وباطن وهو روحه ومعناه وغيبه، فنسبة جميع الصور - على اختلاف أنواعها الخفية والجلية - إلى الاسم «الظاهر» المنعوت بالشهادة، ونسبة جميع المعاني والحقائق المجردة التي هي أصول لما ظهر من الصور الجزئية المتعينة، أو أسباب أو شروط كيف شئت<sup>٥</sup> قلت إلى الغيب والاسم «الباطن». وكل شيء موجود فهو من حيث معناه أو روحانيته، أوهما معاً متقدّم على صورته، تقدّماً بالمرتبة والشرف، وله درجة الأوليّة باعتبار. وللصورة من وجه آخر تقدّم على المعنى والروحانيّة ولو من حيث التقدّم العلمي؛ فإنّ العلم بالجزء متقدم على العلم بالكل، والعلم بالظاهر متقدّم على العلم بالباطن وشرط في معرفته، ومن حيث إنّ الأرواح الإنسانيّة إنّما تتعيّن بعد الإنشاء المزاجي وبحسبه أيضاً، فظهر أن كل واحد من الصور والحقائق الباطنة أوّل من وجه وباعتبار، وآخر أيضاً من وجه وباعتبار.

٢. العشر (٥٩) الآية ٢٣.

٤. ن: المعنى، ه: المعنى.

١. بطغات الشافعية، ج ٢، ص ٣٦٤.

٣. الحديد (٥٧) الآية ٣.

٥. ن: شئت و.

ولما صحَّ أنَّ الحقَّ وسع كلَّ شيءٍ، رحمةً وعلماً، والرحمة - كما قدَّمنا - هي الوجود الشامل؛ فإنَّ ما عداه لا شمول فيه ولا عموم، ظهرت إحاطة الاسم «الرَّحمن» بالأشياء. ولما كان لكلِّ شيءٍ خصوصيةٌ يمتاز بها، وخصّةٌ متعيّنة<sup>١</sup> من الوجود المطلق لا يشارك فيها، علّم عموم حكم اسم «الرَّحيم» أيضاً على كلِّ شيءٍ بالخصوص، فصحَّ أنَّ الحقَّ محيط بالأشياء كلّها علماً ووجوداً من حيث ذاته، ومن حيث أسمائه الكلّية المذكورة في هاتين الآيتين.

ثم نقول: وكلَّ ما ظهر وشوَّه من بطونٍ متقدِّم على الظهور تقدّم الغيب على الشهادة، سواء<sup>٢</sup> كان التقدّم والأوليّة - في جميع ما مرَّ ذكره في هذا الباب - عند القائل<sup>٣</sup> به بالوجود، أو بالمرتبة، أو بهما معاً.

فالاسم «الظاهر» وسائر ما ظهر به من الصور كانت غيباً في غيب الحقّ، وكانت مستهلكةً تحت قهر الوجدانية التي هي أقرب النعوت نسبةً إلى الغيب الإلهي المذكور، فمنعها حجاب الوجدانية والاستهلاك بالقرب المفرط من إدراكها ذاتها وربّها.

ثم أظهرها الحقّ بنور تجلّيه لما ميّزها حسب ما علمها، فاستنارت بنوره، وظهرت بظهوره، فصارت مشهودةً موجودةً بعد أن كانت باطنةً مفقودةً، وسمّيت المرتبة الجامعة لها من حيث نسبة ظهورها شهادةً. كما سمّيت المرتبة الباطنة المتقدّمة عليها الحاوية لكلِّ ما ظهر غيباً.

والغيب غيبان: إضافي، وحقيقي، فالإضافي: ما يرد تفصيل حكمه. والحقيقي هو حضرة ذات الحقّ وهويته.

### سرّ الوحدة والكثرة

ومن المتفق عليه أنَّ حقيقته لا يحيط بها علم أحدٍ سواه؛ لأنّه لا يستعين عليه حكمٌ مخصوص، ولا يتقيّد بوصف، ولا يتميّز، ولا يتعيّن، ولا يتناهى، وما لا يتميّز بوجه لا يمكن

٢ في الأصل: وسواء.

١. ق: معيّنة.

٢. ق: القائل.

تَعْلَهُ؛ إذ العقل لا يحيط بما<sup>١</sup> لا ينضبط ولا يتميز عنده، فإن تعيّن ولو بنسبةٍ ما، أو من وجهٍ ما علم بتعيّنه من حيث ما تعيّن به، وبحسبه لا مطلقاً.

وهذا القدر من المعرفة المتعلقة بهذا الغيب إنما هي معرفة إجمالية حاصلة بالكشف الأجلّي، والتعريف الإلهي الأعلى الذي لا واسطة فيه غير نفس التجلّي المتعيّن من هذه الحضرة الغيبية غير المتعيّنة، وقد سبق التنبيه عليها وعلى كيفية حصولها، ثم الاستدلال عليه ثانياً بما ظهر منه<sup>٢</sup>، وامتاز عنه من الأسماء والآثار الوجودية، والتجليات النورية المظهرية، ونحو ذلك، كما لو حثّ به في سرّ التشكّل والمتشكّل والشكل من قبل؛ فإنّ هذا الغيب هو أصل كلّ ما ظهر وعُلم وسواهما أعني ما انفرد الحقّ بمعرفته هو مقام الغنيّ عن العالمين والنسبة التي لا تعلق لها بالسوى؛ لارتفاع المناسبة، كما مرّ بيانه. فأما من حيث نسبة تعلقه بالعالم وتعلق العالم به من جهة الألوهية<sup>٣</sup> وحكمها، وسرّ المناسبات المذكورة في سرّ العلم والتأثير، فمحكوم عليه بما ظهر به وأظهره، وأخبر وعلم وجلّى لمن شاء من عباده من غيب ذاته مهما تجلّى.

وأقرب المراتب نسبةً إلى هذا الغيب العماء الذي هو النّفس الرحماني، وإليه تستند الأحديّة التي هي أوّل أحكام التعيّن الأوّل، وأقربها نسبةً إلى إطلاقه. وهو أعني حضرة العماء حضرة الأسماء كلّها والصفات، وصاحبة النعوت المذكورة من قبل، وهو أوّل مرتبة الشهادة بالنسبة إلى الغيب الإلهي المذكور. وإلا فهو غيب بالإضافة إلى ما تحته وهو آخر مرتبة الشهادة أيضاً من حيث انتهاء كلّ كثرة صورية أو معنوية عند التحليلين إليها.

والكثرة المشهودة في العالم منبئة من الأحديّة المذكورة، وظاهرة بها باعتبار، ولكن لا بمعنى أنّ الواحد من حيث هو واحد يكون منبعاً للكثرة من حيث هي كثرة؛ إذ لا يصحّ أن يظهر من شيء - كائناً ما كان - ما يضاؤه من حيث الحقيقة، كما مرّ، ولا خفاء في منافاة الوحدة للكثرة، والواحد للكثير، فتعذّر صدور أحدهما عن الآخر من الوجه المنافي.

١. ب: منه وعلى كيفية حصولها.

١. ق: إلا بما.

٢. ق: الألوهة.

لكن للواحد والوحدة نسب متعدّدة، وللكثرة أحديّة ثابتة، فمتى ارتبطت إحداهما بالأخرى. أو أثرت، فبالجامع المذكور.

وصورته فيما نروم بيانه: أنّ للواحد حكمين: أحدهما: كونه واحداً لنفسه فحسب من غير تعقّل أنّ الوحدة صفة له، أو اسم، أو نعت، أو حكم ثابت، أو عارض، أو لازم، بل بمعنى كونه هو لنفسه هو، وليس بين الغيب المطلق الذي هو الهوية وبين هذا التعيّن الاسمي الأحدي فرق غير نفس التعيّن، كما أنّه ليس لشيء في هذا الغيب تعيّن، ولا تعدّد وجودي فيكون الحقّ ظرفاً لغيره، تعالت أحديّته عن ذلك.

ثم نقول: والحكم الآخر من الحكمين المضافين إلى الواحد هو كونه يعلم نفسه بنفسه، ويعلم أنّه يعلم ذلك، ويعلم وحدته ومرتبته، وكون الوحدة نسبة<sup>١</sup> ثابتة له، أو حكماً، أو لازماً، أو صفة لا يشارك فيها، ولا تصحّ لسواه. وهذه النسبة هي حكم الواحد من حيث نسبته<sup>٢</sup>.

ومن هنا أيضاً يُعلم نسبة الغنى عن التعلّق بالعالم، ونسبة التعلّق به المذكور من قبل، ومن هذه النسبة انتشت<sup>٣</sup> الكثرة من الواحد بموجب هذا التعدّد النسبي الثابت، من حيث إنّ معقوليّة نسبة كونه يعلم نفسه بنفسه، وكونه واحداً لذاته<sup>٤</sup> لا شريك له في وجوده مغايرةً لحكم الوحدة الصرفة، فالتعدّد بالكثرة النسبيّة أظهر التعدّد العيني<sup>٥</sup>.

وهذان الحكمان اللازمان للواحد مسبوқан بالغيب الذاتي المجهول النعت الذي لا يصحّ عليه حكم مخصوص، ولا تتعيّن له - كما قلنا - صفة مميّزة من وحدة أو كثرة أو غيرهما. وحكم الوحدة بالنسبة إلى العدد هو كونها من شأنها أن يُعدّ بها، وأن تُظهر العدد، لا أنّها منه، والاثنيّية علّة للعدد أيضاً، ولكنّها كالعلّة<sup>٦</sup> الماديّة، والثلاثة أوّل العدد التام، وأوّل كثرته، وأوّل تركيباته، فافهم.

وإذ قد نبّهنا على مرتبة الوحدة بهذه الإشارة الوجيزة، فلننبّه أيضاً على مرتبة الكثرة

١. ه: نسبته.

٢. ه: نسبة.

٣. ب: بذاته.

٤. ب: كالعدد.

٥. في بعض النسخ: انشأت.

٦. ق: النسبي، ب: الغيبي.

ليتم التنبيه عليهما، فلا يخفى حكمهما بعد، فنقول: الكثرة على قسمين:

أحدهما: كثرة الأجزاء و المقوّمات التي تلتئم فيها<sup>١</sup> الذات كجزئي المادة والصورة، أو الجوهر والعرض بالنسبة إلى الجسم على اختلاف المذهبين، وكالأجناس والفصول بالنسبة إلى الأنواع الحاصلة منهما، وبالجملة، كثرة يُفتقر إليها أولاً؛ ليُتصوّر حصول الشيء منها ثانياً.

و القسم الثاني: كثرة لوازم الشيء وهو أن يكون للشيء<sup>٢</sup> الواحد في نفسه الوحدة الحقيقية، أو المركّب من أجزاء أو مقوّمات تلزمه بعد وجوده - كيف ما كان - معانٍ وأوصاف في ذاته، ولا تكون ذاته ملتزمة منها، سواء كان في نفسه ملتئماً من غيرها أو لم يكن بل تتبع ذاته ضرورة ووجوداً بحيث لا يتصوّر وجود ذلك الشيء أو تعقّله إلا وتلزمه تلك المعاني، كالسّنة - مثلاً - التي لا يتصوّر وجودها إلا أن تكون زوجاً، لأن الزوجيّة جزء من أجزاء السّنة، بل هي لازمة لها لزوم اضطرارٍ وتأخّر في الرتبة تتضمّن<sup>٣</sup> أيضاً معقوليّة النصف والثلث، والفردية التي في الثلاثة والخمسة وغير ذلك.

ومن هنا يتنبّه الفطن الذي لم يبلغ درج التحقيق لمعرفة سرّ الإحاطة مع كون المحيط ليس ظرفاً للمُحاط به ولا المُحاط به جزءاً من أجزاء المحيط، وكون الصفات اللازمة للواحد غير قاذحة في أحديته وغير ذلك.

### سرّ الغيب والشهادة

و حيث وضح ما رُمّت التنبيه عليه من سرّ الوحدة والكثرة؛ ليكون معرفتهما عوناً على فهم ما أذكره في سرّ بدء الأمر الذي هو مفتاح الكتاب الكبير المسمّى بالعالم، ليتدرّج منه إلى معرفة نسخته ونسخة النسخة، حتى يحصل الانتهاء إلى النسخة الأخيرة التي هي الفاتحة [التي يكون] المراد بيان بعض أسرارها كما سبق الوعد، فنقول:

اعلم، أن الحقّ سبحانه نظر بعلمه الذي هو نوره في حضرة غيب ذاته نظر تنزّه في الكمال

٢ ق: الشيء.

١ ق: بها.

٣ ق: أيضاً ونضمّن.

الوجودي الذاتي المطلق الذي لا يتوقَّف ثبوته له على أمر خارجي؛ إذ ما تُثَمَّ ما يخرج عنه، وبهذا<sup>١</sup> صحَّ الغنى<sup>٢</sup> المشار إليه، وليس هذا النظر عن حجاب متقدِّم، ولا أمر خارج متجدِّد لم يكن حاصلًا من قبل<sup>٣</sup> - تعالى الحقَّ عَمَّا لا يليق به - فلا تجدُّد هناك، ولا قبليَّة ولا بعديَّة إلا بالنسبة، ولكن لسان علم<sup>٤</sup> المشاهد في عالمنا الآن - بعد معرفة الأمور وما بينها من التفاوت في الحكم والنعت، والتقدُّم والتأخُّر، وإدراكه لها في الحضرة العلميَّة النوريَّة الغيبيَّة - يُعَرِّب عن أسرار الحقائق على مقدار ما تحتمله العبارة، ويقتضيه حال المخاطب والمخاطب حين الخطاب، ومراتبهما ومواطنهما؛ إذ لكلِّ ما ذكرنا فيما نروم بيانه حكمٌ يوجب أثرًا في الأمر<sup>٥</sup> المعبر عنه يخرجُه عَمَّا كان عليه من النزاهة، والإطلاق السابق للتقيُّد<sup>٦</sup> اللاحق له والعارض بسبب الموادِّ والكيفيَّات المختلفة حسب ما تقتضيه أدوات التوصل<sup>٧</sup> والقيود المذكورة، كما أومأت إني ذلك في سرِّ الكلام من قبل.

وبالجملة، فقوى نشأة الإنسان تضعف عن ضبط كلِّ ما تدركه نفس العارف حال المشاهدة والتجريد، وعن كمال محاكاته والتعبير عنه، وإبرازه على نحو ما تعلق به الشهود، ولذلك لا يستحضر حال الرجوع إلى عالم الشهادة إلا كَلِّيَّات ما شاهده، وبعضُ الجزئيَّات لا كَلِّيَّات لعدم مساعدة القوى الطبيعيَّة، وقصورها عن مدى مُدرك البصيرة، وضيق فلکها بالنسبة إلى فسيح مسرح النفس، وسعة دائرة مرئيتها في حضرة القدس.

وحال العارف فيما ذكرنا كحال الكاتب المُجيد ذي الارتعاش في كونه يعرف الكتابة معرفة تامَّة في نفسه<sup>٨</sup>، ولا يقدر على إظهارها على نحو ما يعلمها؛ لعدم مساعدة الآلة له على ما يريد، فَمَنْ<sup>٩</sup> لا يَعْرِف مراتب الوسائط والآلات، وحكمها، وقصورها بالنسبة إلى ما في نفس مستعملها ينسب القصور إلى المستعمل وليس كذلك، وإنما العيب من الآلة وقصور استعدادها الجزئي المجعول الوجودي أو الغيبي الكلِّي الخارج عن دائرة الوجود

٢. ب: للمعنى.

٤. ج: عالم.

٦. هـ: للتقييد.

٨. ب: نفسها.

١. ب: لهذا.

٣. ق: قبل للحق.

٥. في بعض النسخ: الأمور.

٧. ق: التفصيل.

٩. ق: ومن، ب: متن.



وألجعل عن حسن المؤاتاة التامة للفاعل على ما يريد إظهاره بها، وهنا سرٌ جليل إن بحثت عليه<sup>١</sup> وصلت إليه - إن شاء الله تعالى -

وإذا تقرّر هذا، فلنرجع إلى ما كنّا بسبيله من كشف بدء الأمر و تفصيله، فنقول: فشاهد الحقّ بالنظر المذكور على النحو المشار إليه كمالاً آخرَ مستجناً في غيب هويته غير الكمال الأول الوجودي الذاتي الوجودي، وإذا رقيقة متصلة بين الكماليين اتصال تعشّق تامّ، فكان ذلك الكمال المستجناً كمال الجلاء والاستجلاء الآتي حديثه، فاستدعت واستتبع تلك النظرة العلمية المقدسة عن أحكام الحدوث من حيث النسبة الشهودية التي لما ظهر بعينها عندنا فيما بعد وعُقلت، عبّر عنها بالاسم «البصير» - انبعاث تجلّ غيبي آخر، فستعّين ذلك التجلّي لنفسه - منصباً بصيغته<sup>٢</sup> حبة متعلّقة بما شاهدته العلم - يطلب<sup>٣</sup> ظهوره، وذلك لتقدّم مرتبة العلم على مرتبة المحبة؛ إذ المجهول مطلقاً لا تتعلّق به محبة أصلاً، كما أشرنا إليه في الطلب الأسمانّي والكوني<sup>٤</sup> في كتاب مفتاح غيب الجمع<sup>٥</sup>.

ولما لم يكن في الغيب إلّا ما هو معلوم للحقّ ومشهود له؛ لإحاطته بالأنبياء وارتسامها في ذاته كان ذلك تقدّماً بالنسبة، والمرتبة كتقدّم الإرادة على القدرة ونحو ذلك، فنظير العلم في ذلك نسبتاً<sup>٥</sup> حكمه وحكمته اللذين كانت الرؤيتان منّا - البصرية، والعقلية - مظهرين ونظيرتين لهما.

فعلّم أن حصول المطلوب يتوقّف على تركيب مقدّمتين؛ إذ الواحد من حيث وحدانيّته وفي مقام أحديّته لا ينتج غيره، ولا تظهر عنه كثرة، فلا يصحّ معه إلّا هو فقط، وعلم أن الكمال المطلوب لا يظهر بدون الكثرة، فعلم أن ما لا يحصل المطلوب إلّا به فهو مطلوب. ولم يتعيّن من مطلق الغيب حالته إلّا مقدّمة واحدة وهي التجلّي بالباعث الحبيّ، فلم ينفذ الحكم؛ لما ذكرنا من سرّ الوحدانيّة، وسرّ<sup>٦</sup> الغنى الذاتي الغيبي الوجودي أيضاً الذي له السلطنة حالته، والإحاطة بما ذكرنا من النسب.

٢. ق: صفة.

١. كذا في الأصل، والأنسب «نه».

٤. ق: والكومي و.

٣. ق: يطلب.

٥. المعتمد ود منه كتاب مناهج غوب الجمع والوجود الذي شرحه ابن الفارسي.

٦. د: لشر.

٥. في الأصل من سببي حكمه وحكمه.

وهذا من سرّ أحديّة التراكيب الستّة غير المفيدة والمنتجة وهو قولي: اتّصال أحكام التجلّيات بعضها ببعض دون أمرٍ آخر يكون مُظهراً لحكمها المسمّى فعلاً لا يفيد ولا ينتج، وعين الفعل هو التجلّي بنسبة التأثير الواصل من الحقّ - من كونه موجوداً وخالقاً - إلى المفعول فيه، أو به، أو معه، أو له على اختلاف المراتب.

ف«فيه» إذا كان هو المقصود أو من جملة المقصود. و«به» إذا كان الواسطة و<sup>١</sup> الشرط. و«معه» إذا كان جزء علة أو<sup>٢</sup> أحد الأسباب، أو مراداً باعتبار. و«له» إذا كانت فائدة ذلك الفعل تعود عليه، أو كانت<sup>٣</sup> غايته، وهو سرّ إيجاد الحقّ العالم للعالم<sup>٤</sup>، وسرّ الأمر بالعبادة لأجل العابد لا للمعبود؛ لأنّه يتعالى من حيث عزّه وغناه [عن] أن يكون فعله لغرض، بل رحمة ذاتيّة بالكون، وقس على ذلك باقي مراتب الفعل؛ فقد فتحت لك الباب.

ثم نقول<sup>٥</sup>؛ والموجب الآخر لتأخر حصول النتيجة ونفوذ الحكم بمجرد التجلّي الحبي هو: أنّه لو فرضنا وقوع الأمر بهذه المقدّمة الواحدة أو إمكانيه، لسبق<sup>٦</sup> إلى مدارك بعض من يتعيّن بذلك الحكم ويظهر عينه أنّ الأمر الإيجاديّ والإنشاء الكوني إنّما متعلّقه وغايته تحصيل ما يختصّ بحضرة الحقّ لا غير، فكان ذلك نوع نقص متوهم في مرتبة الغنى الكمال الوجودي الذاتي<sup>٧</sup>، وتعالى ذلك الجناح عما<sup>٨</sup> لا يليق به.

فلما لم ينفذ حكم التجلّي المذكور؛ لهذه الموانع وغيرها ممّا لا يمكن ذكره، عاد يطلب مستقرّه من الغيب المطلق، كما هو سنة سائر التجلّيات المتعيّنة بالمظاهر وفيها عند انقضاء حكمها في المتجلّي له، فإنّها بالذات هي تطلب الرجوع والتقلّص إلى أصلها عند انقضاء<sup>٩</sup> حكمها بالمظاهر وفيها؛ لعدم مناسبتها عالم الكثرة. وهذا هو سبب الانسلاخ الحاصل للتجلّيات التفصيليّة بعد التلبّس بأحكام المتجلّي له، وعودها إلى الغيب<sup>١٠</sup> الذي ذكرته في سرّ التجلّي والمتجلّي له، وفي مراتب التّصورات وسبب تجرّد الأرواح الإنسانيّة عن

٢. في بعض النسخ: و.

٤. ق: لعالم.

٦. ق: لسبق.

٨. ق: ما.

١٠. ق: النسب.

١. ب: أو.

٣. ق: كان.

٥. ق: أقول.

٧. ب: والذات.

٩. ب: انقضائها.

النشآت التي تتلبس بها، بعد الاستكمال بها واستصحابها زُبد أسرار كل نشأة، ولطائف خصائص كل صورة وموطن، وعودها إلى أصلها منصبةً بأحكام الكثرة، لا بصورتها القادحة في وحدتها، فتذكر.

ثم نقول: فحصلت بهذا العود المذكور حركة غيبية، ودورة مقدسة شوقية سرى حكمها فيما حواه الغيب من الحقائق الأسماوية والكونية، ومرّ ذلك التجلي في عوده على سائر التعيينات العلمية، فمخضها بتلك الحركة القدسية الغيبية الشوقية، فانتشت بتلك المخضة البواعث العشقية، والحركات المعنوية الحبية من سائر الحقائق تطلب من الحق - بحكم ما سرى فيها من أثر التجلي الحبي - ظهور أعيانها وما فيه كمالها، فصار ذلك مفتاح سائر الحركات الدورية الإحاطية، المظهرة للخفيات، والمخرجة ما في قوة الإمكان والغيب إلى الفعل من أعيان الكائنات، وكانت النسبة الجودية من جملة الحقائق المستهلكة تحت قهر الأحدىة الغيبية، فانبعث لسان مرتبتها - لحبّ ظهور عينها وكمالها المتوقف على نفوذ حكمها على نحو ما ذكر - يطلب إسعاف السائلين، فحصلت المقدمتان: إحداهما: الطلب الذي تضمّنه التجلي الحبي، والأخرى الطلب الاستعدادي الكوني بصفة القبول الذي بيّنا أنّه مظهر الفعل، فتعيّنت النسبة - المستناة عندنا الآن قدرة - تطلب متعلقاً تُعيّنه لها الإرادة، فتتمت الأركان؛ لأنّ التجلي الذي أوجب للعلم شهوداً ما ذكر هو تجلي الهوية منصّباً بحكم نسبة الحياة المظهر عين<sup>١</sup> النور الوجودي الغيبي، ثم أظهر التجلي الحبي بالعلم نسبة الإرادة التي هي عنوان السرّ الحبي، ثم تعيّنت القدرة كما بيّنا.

فتمت الأصول التي<sup>٢</sup> يتوقف عليها ظهور النتيجة المطلوبة، وهما<sup>٣</sup> المقدمتان كلّ مقدمة مركبة من مفردين، فصارت أربعة، وتردّد الواحد منها - وهو سرّ أحدىة الجمع - من حيث نسبة الإرادة الصابغة بحكمها الثلاثة الباقية حين خفائها في الثلاثة، لحصول الأثر وكمالها، فحصلت الفردية، ثم ظهر بتلك الحركة الغيبية الذي<sup>٤</sup> هو الترداد سرّ النكاح، فنبتتها<sup>٥</sup> النتيجة

٢. هذا الذي.

٤. كذا في الأصل.

١. ب: عن.

٣. كذا في الأصل.

٥. ق: تيمتها.

تبعيّة استلزام لا تبعيّة ظهور، وبقي تعيين المرتبة التي هي محلّ نفوذ الاقتدار بالحركة الحبيّة، ليظهر عين المراد بحسب أحكام الأصول المذكورة التي هي النّسب الأصليّة والأسماء الذاتيّة اللازمة حضرة الوحدانيّة الغيبيّة، حاملاً خواصّها ومُظهرًا أسرارها، وما عدا هذه الأسماء من الأسماء لهما<sup>١</sup>، فهي التّالية لها إن كانت كلّية، وإلا فهي الأسماء التفصيليّة المتعلّقة بعالم التدوين والتسطير، والمتعيّنة فيه، وقد كنّا بيّنا أنّه لا يمكن تأثير شيء في نفسه من حيث وحدته وبساطته، فاقضى الأمر تمييز مقام الوحدة عمّا يغيرها ممّا<sup>٢</sup> هو دونها في المرتبة، ليميّز منها ما يصلح أن يكون محلاً لنفوذ الاقتدار، فإنّ المتكافئين فيما هما<sup>٣</sup> فيه متكافئان - بنسبتين<sup>٤</sup> كانا<sup>٥</sup> أو أمرين وجوديين - لا يكون اختصاص أحدهما بالمؤثريّة في الآخر بأولى من صاحبه، فلا بدّ من موجب أو معنى كمالٍ يرجّح أحدهما على الآخر به، يصحّ له أن يكون مؤثراً، وينزل الآخر عند بالمرتبة لعود<sup>٦</sup> تلك الصفة الكماليّة أو الأمر المقتضي للترجيح فيكون محلاً لأثر هذا المؤثر المرجّح<sup>٧</sup>.

ولمّا لم يكن في الغيب الإلهي تعدّد وجودي لشيءٍ ما؛ لتقدّمه على كلّ شيء وكونه منبع التعدّد والمعدودات كان هذا تعدّداً معنويّاً من حيث النّسب، وترجيحاً واقعياً بين الأحوال الذاتيّة، فكانت الكثرة في مقام المقابلة من الوحدة، وعلى إحدى جنبتي الوحدة أحكامها ونسبها ناظرة إلى الكثرة، وعن الجانب الآخر نسبة الظهور تنظر إليها الكثرة، والجديد ناظر إلى مقام كمال الجلاء والاستجلاء وكلّ ذلك نظرٌ تودّد وتعشّق بعين المناسبة والارتباط الغيبي، فسرى الحكم الذاتي الأحدي الجمعي في النسبة العلميّة<sup>٨</sup> بالشروع في تحصيل المقصود وإظهار عينه، فانقسم الغيب الإلهي شطرين. ومع أنّ السرّ الحبيّ له السلطنة في الأمر فلم يخلُ من حكم قهري هو من لوازم المحبّة والغيرة التابعة للأحديّة، فتعلّق - أعني الحكم القهري الأحدي - بالكثرة من حيث ما ينافيها عزّاً وأنفةً من مجاورة الكثرة لها، بعد ظهور تعيّنهما؛ إذ قبل التعيّن لم يظهر للمنافاة والغيرة حكم ولا أمثالهما من النّسب.

١. كذا: ق؛ لا توجد.

٢. هـ: عفا.

٣. هـ: هو.

٤. ق؛ نسبتين.

٥. ن، هـ: كانا.

٦. ن؛ لمون، ب: نفوز.

٧. ق، هـ: المترجّع.

٨. في بعض النسخ: العامية.

ومن هنا يتنبّه اللبيب إلى سرّ منشاء التنزيه و مبداء و سرّ الرحمة والغضب، والسبق المشار إليه، والرضا والسخط، و<sup>١</sup> الجلال والجمال، و<sup>٢</sup> القهر واللطف، كيف قلت، فإنّ الجميع يرجع إلى هذين الأصلين، وأتمّ العبارات عنهما وأسدها مطابقة<sup>٣</sup> ما ورد به التعريف الإلهي، أعني الرحمة والغضب، فافهم، واللّه المرشد.

ثم نقول: فانفصلت في أحد الشطرين نسبة الوحدة التي تستند إليها الكثرة من حيث أحكامها المتعدّدة بسائر توابعها، فتعيّنت مرتبة الاسم الظاهر بالانفصال المذكور من حضرة الغيب فتعيّن التعيّن<sup>٤</sup> لنفسه وللمتعين به قبل أن يظهر التعدّد للمعدود في مقام الكمّ والكيف وأخواتهما، كمتى، وأين، وامتاز بالشهادة عن الغيب، فتعيّنت للباطن مرتبة جسمية بامتياز الظاهر عنه، وشوهد بغيب الظاهر من حيث ظهوره ما أظهر من الأحكام والصفات والصور واللوازم التابعة له فعلم [بالشهادة الظاهرة منه فعلم الشهادة بالغيب]<sup>٥</sup> المستبطن فيه، وجميع ما انفصل في الشطر المختصّ بالاسم الظاهر، فإنما هو في تبعيّة كمال الجلاء والاستجلاء وخدمته، وبقي الشطر الآخر على إطلاقه في مقام عزّه<sup>٦</sup> الأحمى، وكماله المنزه عن النعوت والقيود والأحكام وتعلّقات المدارك، ما عدا التعلّق الإجمالي المشار إليه. وتسميته شطراً ليس لتعيّنه وتقيّده، بل لمّا تعيّن منه شطر، صار<sup>٧</sup> دليلاً عليه؛ [لأنّه الأصل، فالمتعين منه دليل عليه]<sup>٨</sup> من حيث إنّهُ غير متعيّن، فكان هو الدليل والمدلول كما سبق التنبيه عليه في سرّ العلم، وكلّ دليل فإنّه حجاب على المدلول مع أنّه معرّف له من الجهة التي من حيث<sup>٩</sup> هي تدلّ عليه. فافهم.

ثم إنّهُ اخترع له، فظهر بحسب حكمه في كلّ ما تعيّن به، ومنه اسم يدلّ عليه دالتين: دلالة الحكم المختصّ بالأمر المتعيّن، ودلالة أخرى إجمالية تعرّف أنّه أصل كلّ ما تعيّن. وهذا هو سرّ التسمية، فافهم.

١. ب: أو.

٢. ق: أو.

٣. ن: مطاباً.

٤. في بعض النسخ: فتعيّن لنفسه.

٥. ما بين المعقوفين غير موجود في م.

٦. ب: عزّه.

٧. ب: صادر.

٨. ما بين المعقوفين ساقط من المطبوعة.

٩. ب: حيثها.

ثم إنه لم يكن بدّ من حافظ يحفظ الحدّ الفاصل بين الشطرين، ويمنع الشطر المنفصل من الامتزاج والاتحاد بما انفصل عنه بعد التعيّن والامتياز، ليبقى الاسم «الظاهر» وأحكامه على الدوام، ويستمرّ نفاذ حكم التجلّي الإيجادي والحكم التعيّنّي، فإنّه إن لم يكن ثمة حافظ<sup>١</sup> يمنع ممّا ذكرنا<sup>٢</sup> اختلّ النظام؛ لأنّ في الممتاز المنفصل ما يطلب الغيب الأول طلباً ذاتياً، فإنّه معدن الجميع، والأشياء تَجِنُّ إلى أصولها والجزئيات إلى كليّاتها، فكانت الأحديّة نمت ذلك الحدّ المشار إليه، فهو معقول غيبي لا يظهر له عين أصلاً وهكذا كلّ فاصل يحجب<sup>٣</sup> بين أمرين إنّما يظهر حكمه لا عينه، وكان الحافظ لهذا الحدّ هو الحقّ، ولكن من حيث باطن الاسم «الظاهر» وهي النسبة الباقية منه في الغيب الذي به صحّ بقاؤه ودلالته على المسمّى الذي هو الباطن أيضاً.

### سرّ الإنسان الكامل

وهذه النسبة الباطنة من الظاهر لا تقبل الانفصال من الغيب. فإنّها عبارة عن الأمر الجامع بين الظاهر والباطن المطلق، والفعل والانفعال، والطلب والمطلوبية، ولهذه النسبة وجه يلي الظاهر، ووجه يلي الباطن المطلق، فأحد وجهيه<sup>٤</sup> يلي الإطلاق الغيبي والآخر له التقيد والتعدد الشهادي. فأشبهت الهوية التي انفصل منها الشطر المذكور من حيث اتحاد الشطرين في الأصل وكون التغاير لم يكن إلّا بالامتياز وهو نسبة عدميّة، لأمر وجودي، فتلك الحقيقة الحافظة المذكورة هي مرتبة الإنسان الكامل الذي هو برزخ بين الغيب والشهادة، ومرآة تظهر فيها حقيقة العبوديّة والسيادة، واسم المرتبة بلسان الشريعة العماء ونعتها الأحديّة، والصفات المتعيّنة فيها بمجموعها هي الأسماء الذاتيّة، والصورة المعقولة -الحاصلة من مجموع تلك الأسماء المتقابلة، وأحكامها، والصفات، والخواصّ اللازمة لها من حيث بطونها -هي الصورة الإلهيّة<sup>٥</sup> المذكورة.

وهذه الأسماء وما يتلوها في المرتبة من الأسماء الكلّية لا ينفكّ بعضها عن بعض،

١. ق: حافظه.

٢. ق: وجهه.

٣. ق: يحجب.

٤. ق: الألوهية.

٥. ق: بعض النسخ: ذكر.



ولا يخلو أحدها عن حكم البواقي، مع أن الغلبة في كل مرتبة وكل شأن كل إن بالنسبة إلى ما هو مظهرها<sup>١</sup> لا تكون إلا لواحد منها، وتكون أحكام البواقي مقهورة تحت حكم ذلك الواحد، وتابعة له، ومن جهته يصل الأمر الذاتي الإلهي إلى ذلك المظهر المستند إلى الحق من حيث ذلك الاسم وتلك المرتبة من حيث وجوده ومن حيث عبوديته، فيقال<sup>٢</sup> له - مثلاً - «عبد القادر» و «عبد الجواد» إلى غير ذلك من الأسماء.

ومن لم يكن نسبته إلى أحد الأسماء أقوى من غيرها ولم ينجذب من الوسط إلى إحدى المراتب لمزيد مناسبة أو حكم أو تعشيق مع قبوله آثار جميعها والظهور بجميع أحكامها دون تخصيص غير ما يخصه الحق من حيث الوقت والحال والموطن، مع عدم استمرار حكم ذلك التخصيص والتقيّد به فهو عبد الجامع.

والمستوعب لما ذكرنا بالفعل دون تقيّده بالجمع، والظهور، والإظهار والتعري عنه، وغير ذلك مع التمكن ممّا شاء متى شاء، مع كونه مظهرًا للمرتبة والصورة بحقيقة العبودية، والسيادة اللتين هما نسبتا مرتبتي الحق والخلق<sup>٣</sup> - هو الإنسان الكامل ومن الأسماء<sup>٤</sup> القريبة النسبة إلى مرتبته «عبد<sup>٥</sup> الله»، وكمال الجلاء هو كمال ظهور الحق بهذا العبد الذي هو الإنسان المذكور. وكمال الاستجلاء هو عبارة عن جمع الحق بين شهوده نفسه بنفسه في نفسه وحضرة وحدانيّة، وبين شهوده نفسه فيما امتاز عنه، فيسمى<sup>٦</sup> بسبب الامتياز غيراً ولم يكن قبل الامتياز كذلك، وعبارة عن مشاهدة ذلك الغير أيضاً نفسه بنفسه من كونه غيراً ممتازاً، ومشاهدته من امتاز عنه أيضاً بعينه وعين من امتاز عنه أيضاً، فتتميّز الواحد عن ثناء بالفرقان البيني<sup>٧</sup> - الذي حصل بينهما وظهر بينهما<sup>٨</sup> - وانفرد كل بأحدثته وجمعيته.

ولما كانت أعيان الموجودات - التي هي نسب العلم ومظاهر<sup>٩</sup> أحكام الكثرة وأحدثتها -

١. ق: مظهر لها.

٢. ق: فعال.

٣. ق: أسماء.

٤. ق: فسمى.

٥. ب: بينهما.

٦. ق: مظهر لها.

٧. ق: بعض النسخ: الحق هو.

٨. ق: عند.

٩. ق: النسبي، ه: النبي.

١٠. ق: مظاهر.

مستجَنَّة في غيب الحق، وكانت من حيث التعدّد النسبي مغايرةً للأحدية التي هي أقرب  
 التعوت نسبةً إلى إطلاق الحقّ وسَعَتَه وغيبه<sup>١</sup>، كانت معقوليّة النسبة - الجامعة لتعَيّناتها  
 وأحكامها المتعددة المختصة بها، من حيث تساوي قبولها للظهور بالتعين واللاظهور بالنظر  
 إليها - مسمّاة بمرتبة الإمكان، والكثرة صفة لازمة لها لزوم الزوجية للأربعة، كما مرّ.  
 فظهر التباين بين مرتبتها وبين مرتبة الوجدانية من هذا الوجه، فتعلّقت المشيئة بتميّز<sup>٢</sup>  
 مقام الوجدانية عمّا لا يناسبها من الوجه المغاير، وهو أحد حكمي الوحدة التي هي منشأ  
 الكثرة المذكورة فإنّ المغايرة غير حاصلة من الوجه الآخر المختصّ بالحضرة العلميّة  
 الذاتية الغيبية؛ لعدم التعدد هناك، ولهذا ما برحت الأشياء من حيث حقائقها في الغيب،  
 ولم تفارق الحضرة العلميّة من الوجه الذي لا يتعدّد لنفسها ولا يتكثّر وجودها، وامتازت  
 باعتبار آخر للمغايرة المذكورة، فظهر بالإيجاد كمال مرتبة الوجدانية بانفصال ما قويت  
 نسبته من الكثرة عنها، وسرى حكم الوجدانية في كلّ نسبة من نسب الكثرة من الوجه الذي  
 تكثّرت به، وظهر سلطان الأحديّة على الكثرة<sup>٣</sup>، فعلم كلّ متكثّر أنّه من الوجه غير متكثّر،  
 وكثير، وأنّ لكلّ موصوف بالكثرة أحديّة تخصّه، وظهر لمجموع أجزاء الكثرة أحديّة  
 مساوية للأحدية المنفيّة<sup>٤</sup> عنها التعدّد، فاتّصل الأمر بعد بلوغ الكثرة إلى غايتها بالأصل  
 الذي منه انبعت الوحدة والكثرة، وما تعيّن وظهر بهما فهو<sup>٥</sup> الغيب الإلهي، معدن سائر  
 التعيّنات، منبع<sup>٦</sup> جميع التعدّدات الواقعة في الحسّ وفي العقول والأذهان، فافهم.

ثم نقول: فلمّا امتاز الاسم «الظاهر» من الغيب المطلق حاملاً صورة الكثرة المعبر عنها  
 بالإمكان، وتميّزت مرتبته في العماء الذي هو منزل التدليّ النكاحي الغيبي ومحلّ نفوذ  
 الاقتدار، انفصل مع الاسم «الظاهر» سائر التوابع واللوازم المنضّافة إليه، فشهد الحقّ نفسه  
 بنفسه في مرتبة ظاهريّته الأولى الممتازة من غيب باطنه وهويّته، فظهرت ذاته له بأسمائه  
 الذاتية ونسبها الأصلية الظاهر تعيّناتها بحكم المقام الأحدي الذاتي، والتعين الأوّل الذي هو  
 الحدّ المذكور، وذلك في حضرة أحديّة الجمع الذي هو العماء.

١. ق: غيبه و.

٢. ق: تميز.

٣. ق: كثره.

٤. في بعض النسخ: السامي.

٥. ق: وهو.

٦. ق: و منبع.

فأول المراتب والاعتبارات العرفانية المحققة لغيب الهوية الاعتبار المسقط لسائر الاعتبارات، و<sup>١</sup> هو الإطلاق الصرف عن الصيد والإطلاق، وعن الحصر في أمر من الأمور الثبوتية والسلبية كالأسماء والصفات، وكل ما يتصور ويُعقل ويُفرض بأي وجه تُصور، أو تُعقل أو تُفرض.

وليس لهذا المقام لسان، وغاية التنبيه عليه هذا ومثله، ثم اعتبار علمه بنفسه وكونه هو لنفسه هو، فحسب، من غير تعقلٍ تعلّق، أو اعتبار حكم، أو تعيين أمرٍ ثبوتي أو سلبى - كائناً ما كان - ممّا يعقله غيره بوجه من الوجوه ما عدا هذا الاعتبار الواحد المنفّى حكمه عن سواه. ومستندُ الغنى<sup>٢</sup> والكمال الوجودي الذاتي والوحدة الحقيقية الصرفة قوله<sup>٣</sup>: «كان الله ولا شيء معه» ونحو ذلك من الأمر الذي يضاف إليه، هذا الاعتبار الثاني. ويليه مرتبة شهوده سبحانه نفسه بنفسه في مرتبة ظاهريته الأولى بأسمائه الأصلية، وذلك أول مراتب الظهور بالنسبة إلى الغيب الذاتي المطلق. وقد أسرت إليه، وجميع ما مرّ ذكره من التعينات إلى هنا<sup>٤</sup> هي تعينات الظاهر بنفسه لنفسه على النحو المشار إليه قبل أن يظهر للغير عين أو يبدو لمرتبته حكم. فافهم.

واستخلص المقصود من الكلام غير متقيّد<sup>٥</sup> بالألفاظ كلّ التقيد؛ فإنّها أضيق ما يكون، وأضعف في مثل هذا المقام و<sup>٦</sup> الإفصاح عن كنهه على ما هو عليه، فمن خرق له حجابها، استكشف من هذا الباب على العجب العجائب. و<sup>٧</sup> الله المرشد بالصواب.

ثم نقول: ويلي ما ذكرنا مرتبة شهود الظاهر نفسه في مرتبة سواه من غير أن يدرك<sup>٨</sup> ذلك الغير نفسه، وما ظهر من الأمر به أوله؛ لقرب نسبته وعهده ممّن امتاز عنه، ولغلبه حكم الغيب المطلق، والتجلي الوجداني المذكور عليه، وهذا صفة المهيّمين في جلال جمال الحقّ وحالهم<sup>٩</sup>، ثم ظهر حكم تعلّق الإرادة بنسبتي التفصيل والتدبير، لإيجاد عالم التدوين

٢. ق: «الغنى و».

٤. ب: هي هنا.

٦. ق: لم يرد.

٨. ب: مذكّر.

١. في بعض النسخ: لم يرد.

٣. هـ: و قوله.

٥. ب: مفرد.

٧. في بعض النسخ: لم يرد.

٩. ب: حالهم.

والتسطير، وإبراز الكلمات الإلهية التي هي مظاهر نوره، وملايس نسب علمه، ومرائي أسمائه، ومعيناتها<sup>١</sup> في رَقٍّ مسطوره، فكان ثمرة هذا التعلق الإرادي شهود الظاهر نفسه في مرتبة الغير الممتاز عنه في الشهادة الأولى. ليظهر حكم الغيب بظهوره في كل نسبة ظهر تعينها في مرتبة الظهور بحسب تعينها الثبوتي في العلم، وبحسب التوجه الإرادي نحو تلك النسبة. وليشده أيضاً كما قدّمنا ما أمتاز به عنه في مرتبة الشهادة، وتعينت له نسبة ظاهرة سمي بها خلقاً وسوى، فيدرك بهذا التجلي عينه، ومن أمتاز عنه، وما<sup>٢</sup> أمتاز به عن غيره. وهنا سرّ عزيز، وضابط شريف أنبّه عليه، ثم أذكر<sup>٣</sup> من سرّ الترتيب الإيجادي ما يستدعي هذا الباب ذكره من كونه مبدأ لتفسير البسْمَلَةِ.

فنقول: كل موجود أو أمر يكون جامعاً لصفات شتى أو نسب متعددة، فإن وصول حكمه وأثره إلى كل قابل في كل شأن أو آن وشأن أيضاً إنما يتعين بحسب أولية الأمر الباعث له على هذا الحكم والتأثير، وبحسب الصفة الغالبة الحكم عليه بالنسبة إلى باقي صفاته حال التحكم والتأثير في القابل، وبحسب حال القابل واستعداداته، ولا يخلو كل توجه صادر من كل متوجه [إلى كل متوجه<sup>٤</sup>]، إليه من أن يتعين بحسب أحد هذه الأمور الثلاثة، ويبقى حكم الأمرين الآخرين.

وأحكام باقي النسب والصفات التي للقابل تابعة لغلبة أحد هذه الأصول، وكذلك صورة ثرة ذلك التوجه تكون تابعة لحكم الأغلبية المذكورة، وظاهرة هي بحسبها، وإن<sup>٥</sup> انعجن فيها حكم باقي النسب والصفات، ولكن يكون حكمها خافياً<sup>٦</sup> بالنسبة إلى حكم ذلك الأمر الواحد الغالب، وتبعاً له، ولا يثمر توجه متوجه إلى متوجه إليه قط إلا إذا كان متعلق التوجه أمراً<sup>٨</sup> واحداً، ومهما تعلق بأمرين فصاعداً فإنه لا يثمر ولا ينفذ له حكم أصلاً، وسببه أن الأثر من كل مؤثر [في كل مؤثر<sup>٩</sup>] فيه لا يصح إلا بالأحدية، والنتيجة تتبع الأصل.

١. في بعض النسخ: معيناتها

٢. ب: به ومن

٣. ب: ذكره

٤. ق: ذلك

٥. ما بين المقوفين ساقط من المطبوع.

٦. ب: أو إن

٧. ب: حكمها يكون خافياً

٨. ه: أو أمر

٩. ما بين المقوفين ساقط من المطبوع.

وبيانه أن مبدأ التوجه الإلهي للإيجاد صدر من ينبوع الوحدة بأحدية الجمع، وتعلق بكمال الجلاء والاستجلاء المعبر عن حكمه تارة بالعبادة، وتارة بالمعرفة، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ﴾<sup>١</sup> الآية. بالتفسيرين، والظاهر بهذا التوجه من غيب الحق هو الوجود المنبسط على الأعيان لا غير.

ولما كان العالم بما فيه ظلاً لحضرة الحق ومظهراً لعلمه، سري الحكم وأطرد فيما هو تابع للعلم وفرع عليه، فاعلم ذلك، وإذا تقرر هذا فلنعد إلى ما كنا فيه من بيان سر بدء الأمر لنستوفيه.

ف نقول: فانسحب<sup>٢</sup> حكم التوجه الإلهي الأحدي لإيجاد عالم التدوين والتسطير على الأعيان الثابتة بعد ظهور الأرواح المهيمنة<sup>٣</sup> التي مرّ حدبها منصفاً بحكم كل ما حواه الغيب مما تعين به، وامتاز عنه من وجه، فكان توجهها جمعياً وحدائياً الصفة:

فأما جمعيتها فلما حواه الغيب مما أحاط به العلم وتعلق بإبرازه. وأما أحديته فلأن الإرادة وحدائية، ومتعلقها من كل مرید في الحال الواحد لا يكون إلا أمراً واحداً، والمرید الحق سبحانه واحداً، وإرادته واحدة لا محالة، ومتعلقها لا يكون في كل شأن إلا أمراً واحداً هو غاية ذلك التوجه الإرادي ونتيجته، ومنزل التوجه الإلهي، ومحل نفوذ اقتداره ليس إلا أمراً واحداً وأنه العماء وقد مرّ حدبته، فانتج التوجه الإلهي المذكور - كما قلنا في مقام عالم التدوين والتسطير - نتيجة وجودية متوحدة حاملة كثرة غيبية نسبية، فسماها الحق قلماً وعقلاً.

فعقلاً من حيث الوجه الذي يلي ربّه، ويقبل به ما يهبه ويسدّه، ومن حيث إنه أول موجود متعين عقل نفسه، ومن تميّز عنه، وما تميّز به عن غيره بخلاف من تقدّمه بالمرتبة وهم المهيّمون.

وقلماً من حيث الوجه الذي يلي الكون، فيؤثر ويمدّ، ومن حيث إنه حامل للكثرة

١. الذاربات (٥١) الآية ٥٦.

٢. ق: فانسحب.

٣. ه: فواحد.

٢. في بعض النسخ: المهيمنة.

الغيبية الإجمالية المؤدعة في ذاته ليفصلها فيما يظهر منه بتوسط مرتبة<sup>١</sup> وبدونها، فلما كان هو ثمرة التوجه المقدم ذكره، ظهر مشتملاً على خاصيتي الجمع والأحادية، كما نبّهت عليهما<sup>٢</sup>، وظهر به سرّ التربيع من حيث اثنتية الظاهرة في وجوده، التالية للمقام الأحدي المذكور من حيث اثنتية المعقولة في التوجه المنبّه عليه، المنتج له، لكن لما كان الواحد من هذه الأربعة هو<sup>٣</sup> السرّ الذاتي الجمعي - وهو ساري الحكم في كلّ شيء من المراتب والموجودات، فلا يتعيّن له نسبة ولا مرتبة مخصوصة - كان الأمر في التحقق مثلثاً، وذلك سرّ الفردية الأولى<sup>٤</sup> المشار إليه من قبل، فلما انتهى حكم الإرادة بنفوذ حكمها من هذا الوجه، وظهر القلم الذي كان متعلّقها، تعيّن نسبة أخرى بتوجه ثانٍ من حيث التعيّن لا من حيث الحق؛ فإنّ أمره واحد، فظهر وتعيّن من الغيب تجلّ<sup>٥</sup> ذو حكيمين: أحدهما: الحكم الذاتي الأحدي الجمعي، والآخر من حيث انصباغ عين ذلك الحكم بما مرّ عليه وامتاز عنه وهو القلم، فتعّن بحكم التثليث المذكور في المرتبة التالية لمرتبة القلم وجوّد اللوح المحفوظ حاملاً سرّ التربيع؛ لأنّه انضاف إلى حكم التثليث المشار إليه حكم المرتبة اللوحية، فحصل تربيع تابع للتثليث فتعيّن المرتبة الجامعة لمراتب الصور والأشكال، أعني التثليث والتربيع.

و ظهر في اللوح تفصيل الكثرة التي حواها العماء، فكمّلت مظهرية الاسم «المفصل» كما كمّلت بالقلم - المذكور شأنه - مظهرية الاسم «المدير» من حيث اشتماله على خاصيتي الجمع والأحادية المنبّه عليهما.

ثم تعيّن مرتبة الطبيعة باعتبار ظهورها من حيث حكمها في الأجسام، وللطبيعة هنا ظاهرة الأسماء الأولى الأصلية التي سبق التنبيه عليها.

ثم تعيّن مرتبة الهيولى المنبّهة على الإمكان الذي هو مرتبة العالم.

وبه وبالجسم الكلّ الذي تعيّن به مرتبة بعد هذه المرتبة الهيولانية - ظهر سرّ التركيب

١. ق: مرتبة. ٢. في بعض النسخ: عليها.

٣. ق: و. ٤. ق: الأول.

٥. ه: تجلّي.



المعنوي المتوهم الحصول من ارتباط الممكنات بالحق وارتباطه من حيث ألوهية بها، فافهم. ثم ظهر العرش الذي هو مظهر الوجود المطلق الفائض، ونظير القلم وصوره الاسم «المحيط» ثم الكرسي الذي هو مظهر الموجودات المتعينة من حيث ماهي متعينة ونظير اللوح المحفوظ.

فللتثنية الأولى: الباء التي هي أول المراتب العددية.

وللتثليث الحامل للكثرة المذكورة: السين.

وللتربيع الجامع بين إجمال الكثرة وتفصيلها: الميم.

وللاسم «الله» من حيث جمعيته: ثم النفس الذي ظهرت به، ومنه الموجودات، ولا يتعين له في عالم الصور مرتبة ظاهرة.

ثم يلي ما ذكرنا مرتبة الاسم «الرحمن» المستوي على العرش، ثم الاسم «الرحيم» المستوي على الكرسي كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

## تفصيل لمجمل قوله

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الشرح بلسان المرتبة الذوقية المعربة بآثارها عن كنهها.

اعلم، أن التعيين الأول الاسمي الأحدي الذي سبقت الإشارة إليه هو أول ممتاز من الغيب الإلهي المطلق، وهو مفتاح حضرة الأسماء، والحد المذكور، ونظيره من عالم الحروف في النفس الإنساني: الهمزة، والألف هو مظهر صورة العماء الذي هو النفس الرحماني الواحداني النعت، الذي به وفيه بدت وتعينت صور سائر الموجودات التي هي الحروف والكلمات الإلهية، والأسماء وأسماء الأسماء، كما تتعين الحروف والكلمات الإنسانية بنفس الإنسان، فلا يظهر لشيء من الحروف عين إلا بالألف الذي هو مظهر الواحد كما مر، ولا يظهر للألف على سبيل الاستقلال التام عين في مرتبة الكلام؛ لأن مقامه الوحدة

والواحد في مرتبة وحدته التي لا يظهر فيها لغيره عين لا يدركه سواه؛ إذ لو أدركه الغير، لما صحّ كونه واحداً؛ فإن نسبة معقوليّة إدراك غيره له أمر زائد على حقيقته، ولا يمكن أن يتصل به أيضاً حكم من خارج؛ لأنّه ليس ثمة ما يخرج عنه، فلم يدرك إلا بنفسه، أو بما ظهر منه وامتاز عنه؛ لعدم مغايرته إياه من أكثر الوجوه.

ولما كان مبدأ انبعاث النّفس الإنساني - الذي انفتحت فيه صور الحروف - هو باطن القلب، وله الغيب الإضافي نظير الغيب المطلق، الذي له النّفس الرحماني، وهو مستند الأحديّة والتعيّن الأوّل المشار إليه وكان<sup>٢</sup> الشقّان آخر مراتب النّفس الإنساني والكلام، ولهما<sup>٣</sup> الشهادة والتثنية الظاهرة، في مقابلة التثنية الأولى المتعيّنة من الوحدة وبها، وكان الواحد من شأنه أن لا يتعيّن في مرتبة من المراتب بنفسه، بل يعيّن ولا يستعيّن، والألف - كما بيّنا - مظهره وكان أقرب الحروف نسبةً إلى الألف هو الباء، كما أن أقرب المراتب نسبةً إلى الوحدة هي<sup>٤</sup> التثنية الأولى المذكورة لمجاورة آخر نقطة الدائرة أولها، ولما علمت من حال الكثرة - التي هي في<sup>٥</sup> مقابلة الوحدة - من أنها تنتهي عند التحليل إلى الوحدة التي انتشت<sup>٦</sup> منها.

### النظريّة الدورية والحروف العاليات

وأحكام الوجود والحقائق والمراتب والموجودات دوريّة، والحركات المعقولة والمحسوسة من الأمور الكلّيّة والتالّية لها أيضاً دوريّة، وهذا من البين عند الألباء المستبصرين، فظهر - لما قلنا وكما بيّنا - [أن] حرف الباء في المرتبة الثانية من الألف، وقد أسلفنا أن كلّ ظاهر متعيّن فإنّه اسم دالّ على أصله الذي تعيّن منه وظهر به، فالحروف والكلمات اللفظيّة والرقميّة هي أسماء الأسماء، ندالاتها على حقائق الأسماء الغيبيّة.

١. في بعض النسخ: و.

٢. و. كانت.

٣. ن: لها.

٤. في بعض النسخ: من.

٥. في بعض النسخ: ثم يرد.

٦. في بعض النسخ: انشأت.

فكان الدالّ على الحقّ من حيث التعيّن الأوّل الاسم الأحدي الجمعي الذي هو مفتاح الأسماء والمسمّيات، وفي عالم الحروف الهمزة والألف من وجه و الباء من وجه، فنفس التعيّن له الهمزة والمتعيّن بذلك التعيّن [له] الألف، فالهمزة برزخ بين ما تعيّن من الحروف وبين النفس من حيث هو عينه<sup>١</sup> وإطلاقه، والنفس أيضاً - من حيث تعيّن في مرتبة الألف بالهمزة التي هي نفس التعيّن - برزخ بين ما تعيّن منه من الحروف كالباء وغيره، وبين نفسه من حيث إطلاقه وعدم تعيّن.

وهكذا الاسم المتميّز من غيب الذات، الذي هو مفتاح الأسماء برزخ بين الأسماء وبين الذات من حيث إطلاقه الغيبي، وعدم تعيّن في هذه المرتبة الأوليّة الأسمائيّة<sup>٢</sup> المذكورة، وقد سبق النبيه عليه في شرح الحدّ.

### الهمزة والألف

ثم نقول: فالهمزة والألف كلّ منهما ظاهر من وجه، وخفيّ من وجه، كسائر البرازخ، وهكذا الاسم الذي له التعيّن الأوّل المنعوت بالوحدة، وقد ذكر غير مرّة. فمن خفاء الهمزة عدم ظهورها في الحروف الرقيّة مثل أصلها الذي هو نفس التعيّن والحدّ المذكور؛ فإنّه لا يظهر إلّا في متعيّن، وبه. ومن ظهورها تمكّن النطق بها ووجدان أثرها. وحكم الألف بخلافها؛ فإنّ صورته تظهر في الرقم ولا تعيّن في اللفظ النفسي؛ لأنّه عبارة عن امتداد النفس دون تعيّن بمقطع خاص، في مخرج من مخارج الحروف، فمجموع الهمزة والألف حرف واحد، وفي هذا المقام يكون التعيّن جزءاً من المتعيّن، وهكذا حال الوحدة والتميّز التابعين للاسم الذي هو مفتاح الأسماء.

وكما أنّ أوّل موجود صدر من الحقّ بالنجليّ المتعيّن من الغيب المطلق المتوجّه لإيجاد عالم التدوين والتسطير هو القلم، كذلك أوّل الحروف الموجودة من النفس الإنساني من حيث تعيّن بالهمزة في مرتبة أحديته، الذي الألف مظهره هو حرف الباء، فالهمزة أقرب

المراتب نسبةً إلى الإطلاق الباطني النَّفْسي وأولُها، والباء أقرب الموجودات نسبةً إليه وهو آخر مراتب الغيب وأول مراتب الشهادة التامة.

## السين

ثم ظهر السين بعد الباء في الوسط، بين الظاهر والباطن، منصباً بحكم التثليث الأول المذكور، ولكن في مرتبة الكثرة؛ لأن مراتب التجريد التي لها بسائط الأعداد قد تمت بالمراتب السابقة، كما قد عرفت ذلك إن تأملت ما أسلفنا.

فكان للسين من الأعداد الستون الذي له درجة<sup>١</sup> التمامية في مراتب العشرات؛ إذ بالكثرة الظاهرة تم الأمر.

وخفي الألف - الذي هو مظهر الواحد - بين الباء والسين تعريفاً بسرّ المعية، وسريان حكم الجمع بالأحادية، وكذلك خفي في وسط الاسم «اللّه» والاسم «الرّحمن» اللذين هما الأصلان لباقي الأسماء، وقد عرفتكم بسرّ الوسط، فافهم. وخفي أيضاً هو باعتبار آخر في المراتب الثلاث المقابلة لهذه الثلاثة المذكورة المختصة بالعبودية التامة، وهي المقابلة للربوبية التامة، وهي الياء الساكنة في «السين» و«الميم» و«الجيم» ليُعلم سريان تجلّي الحق في كلّ حقيقة ومرتبة سريان الواحد في المراتب العددية، المُظهر للأعداد، مع عدم ظهور عينه من حيث هو وبحسبه كما مرّ، وليحصل الجمع بين السريان المذكور وبين الإطلاق والتنزّه عن التقيّد<sup>٢</sup> بالأحكام والنسب والتعلّقات، ولا يعرف ما<sup>٣</sup> أومأت إليه إلا من عرف سرّ تحكّم الحق، وإجابته.

ثم نقول: فالألف - كما علمت - للسريان الذاتي، والباء أول مراتب التعدّد والظهور الكوني، الناتج من المقام الجمعي الأحدي. والهمزة - التي هي نظير نفس التعيّن دون إضافته إلى من تعيّن به - لها فتح باب الإيجاد؛ لأن الحق من حيث ذاته لا يقتضي أمراً على التعيّن<sup>٤</sup> من إيجاد أو غيره، فالتعلّق والاقتضاء ونحوهما إنّما هو من حيث اعتبار نسبة الألوهية<sup>٥</sup>

١. ق: الدرجة.

٢. هـ: المنقيد.

٣. ق: بما.

٤. ق: التعيّن.

٥. ق: الألوهة.

المرتبطة بالمألوه والتي يرتبط بها<sup>١</sup> المألوه، ومن جهتها تضاف<sup>٢</sup> النسب والأسماء والاعتبارات إلى الحق.

ولمّا لم يكن الإيجاد أمراً زائداً على تعيين<sup>٣</sup> الوجود الواحد وتعدّده في مراتب الأعيان الممكنة وبحسبها، مع عدم تعيينه وتعدّده في نفسه من حيث هو كذلك، قلنا: إنّ الهمزة مظهر سرّ الإيجاد، فهي تختصّ بالقدرة التي هي أخرى النسب والصفات الباطنة، المتعلقة بإظهار ما تعلّقت المشيئة بإظهاره، والميم - الذي له التريع المذكور - هو مقام الملك، وتمّ حكم الفرديّة في هذه المرتبة أيضاً؛ فإنّ لها في كلّ مرتبة مظهراً وحكماً بحسب تلك المرتبة، فلذلك أكرّر ذكرها ليعلم حكمها في كلّ مرتبة ما هو، وليعلم حكم المراتب وتأثيرها فيما يمرّ عليها ويظهر فيها من الأمور.

فلمّا ظهر بعد الباء سرّ الألف الغيبي الساري في كلّ كلمة من كلمات البسملة حرف السين، وظهرت به صورة الكثرة، رجع التجلّي والأمر - بعد نفوذه وظهور حكمه في مرتبة الكثرة وإبراز أعيان نسبها - يطلب الرجوع إلى الأصل الذي هو مقام الأحديّة المشار إليه من قبل، فلم يمكن<sup>٤</sup> للسين الاتّصال المطلوب؛ لأنّه جزء من أجزاء ثوب الاسم الذي به يدوم ظهور كلّ ظاهر، والرجوع إلى الأحديّة ينافي ذلك، وحكم القيوميّة لا يقتضيه.

وأيضاً فالألف - الذي هو مظهر الواحد - ظهر في مقام الأوليّة، لتعيين مظهر الاسم «الله» الجامع، وليس قبل الألف ما يتّصل به كونه؛ لأنّه المجاور<sup>٥</sup> للغيب كما قد علمت، ولم يمكن للسين أن يسكن؛ فإنّ الإرادة الأصليّة بالتجلّي - الساري للوحداني المعقول بين الباء وبينه - تحكم عليه بالحركة لنفوذ الأمر، فدار في نفسه دورة تامة بسرّ التجلّي المذكور، فظهر عين الميم مشتملاً على ما تضمّنّه الدائرة الغيبيّة التي هي فلكه من المراتب البسيطة، في المقام العددي، ولكن بحسب مرتبته التي هي الكثرة المتوسطة، فصار ذا وجهين وحكمين مثل أصله المقدّم ذكره.

١. ب: ارتباطها.

٢. ق: انضاف.

٣. ه: تعيين.

٤. ب: يكن.

٥. ق: مجاور، ب: مجاوز.

## الميم

فمن حيث سريان حكم الإرادة وإتمام الدورة ظهر بجميع الأعداد البسيطة وهي التسعة؛ فإن الميم في الصورة الظاهرة ميمان لكل ميم أربعون. وللياء المتوسطة عشرة، فصارت الجملة تسعين. والتسعون هي التسعة بعينها لكن في مراتب العشرات، وكذلك حكم الميم مع السين والسين مع الباء باعتبار السابق والتثنية التي ذكرتها في حكم القلم واللوح. ثم نرجع إلى الميم ونقول: فظهرت الياء - التي لها العشرة - بين صورتَي الميم؛ لأنَّ الوسط مقام الجمع الذي منه تنشأ الأحكام. وسكونها إشارة إلى الخفاء الذي هو شرط في التأثير، فإنَّ الأثر فيما ظهر راجع إلى المراتب الغيبية، فكُلُّ أثر يُشهد من كلِّ ظاهر فإنَّما ذلك بأمرٍ باطن فيه أو منه. وهكذا خفي حكم الإرادة في المراتب المتقدمة عليها، ثم ظهر بظهور متعلِّقها الذي هو المراد، وقد أشرت إلى ذلك من قبل.

ولهذه الآخريَّة والجمع اختصَّ الميم بالإنسان، كما أخبر به سيِّدنا وشيخنا عليه السلام، فعلى هذا كان احتواء الميم على التسعة من وجه والتسعين من وجه إشارة إلى استيفائه أحكام أسماء الإحصاء، وحكمه في هذه الإحاطة والدور المذكور.

واختصاصها بالإنسان - الذي هو آخر الموجودات ظهوراً - من حيث صورته، نظير التجلِّي الحَبِّي الأوَّل، الذي دار في الغيب على نفسه الدورة الغيبية المذكورة حتى كان مفتاح سائر البواعث الحَبِّيَّة المستجِبة في حقائق الممكنات، ومفتاح الحركات الدورية العَشَقِيَّة المنبئة عليها عند الكلام على سرِّ بدء الإيجاد.

فمن أحكام الباء الدلالة على التثنية الأولى، المنبئة على الجمع وأوليَّة المرتبة الكونية الثالية للأحدية الإلهية، وعلى الألف الغيبي المختصَّ<sup>١</sup> بالأحدية المعقول بينه وبين السين. ومن أحكام السين الدلالة على ما دلَّ عليه حرف الباء، وعلى النسب التي تستند إليها الأرواح المهيمنة<sup>٢</sup> قبل الباء، كالأسماء الباطنة الأصلية وغيرها ممَّا سبق التنبيه عليه في سرِّ بدء الأمر وانفصال الشطر الغيبي، ونظير ذلك في النَّفس الإنساني مخارج الحروف التي

١. ق: المخصَّص.

٢. د: المهيمنة.



بين الهمزة التي لها التعيين الأول وبين الباء الذي هو آخر الغيب وأول الشهادة.  
ومن أحكام الميم الدلالة على سرّ حضرة الجمع الذي ظهرت صورته من بعد ظهور  
المدلول بعد الدليل وهو الاسم<sup>١</sup> «الله» لاختصاص الميم بالإنسان الذي هو أتم دليل على  
الحق وأشدّه<sup>٢</sup>. فظهر الاسم «الله» بألفين ولا ميم وهاء.  
فالألف الواحد لنسبة الاسم «الباطن» وهي الظاهرة في النطق لا في الخط كظهور الاسم  
«الباطن» بآثره لا بعينه، والألف الآخر الظاهر للاسم الظاهر الأول.  
وإحدى اللامين لنسبة ارتباط الحق بالعالم من كونه ظاهراً بحقائق العالم. والأخرى  
لنسبة ارتباط العالم بالحق من حيث ظهور العالم بعضه للبعض في غيب الحق، والحق  
المظهر والمرآة، كما قد أشرت إليه في سرّ العلم والوجود والتقدم والتأخر، عند الكلام على  
مراتب التمييز.

والهاء للهوية الغيبية الجامعة بين الأول والآخر، والباطن والظاهر.  
فاستخضر من الأسرار الخمسة، وتذكر الحضرات الخمس والأسماء الأصلية الأربعة،  
والسرّ الجامع بينهما<sup>٣</sup>، وكذلك النكاحات الخمسة، والحكم الخماسي الظاهر في الحروف  
والنقط والإعراب، وانظر جمعية الاسم «الله» لسائرهما<sup>٤</sup>.  
ثم انظر إلى سرّ الهاء الذي له جمع الجمع من حيث الأمر ومن حيث المرتبة، وكيف  
اختص من الأعداد بالخمسة، وتدبر أيضاً التثنية والتربيع المذكورين، وسريان حكمهما  
و تأمل كيف كان كل كلمة من كلمات البسملة جامعاً لهما من وجه، محلاً لحكمهما.  
والاسم «الله» إذا جمعت حروفه الظاهرة والباطنة كانت ستة على رأي شيخنا رحمه الله:  
الألف، واللامان، والألف الظاهرة في النطق لا في الخط، والهاء، والواو الظاهرة بإسباع  
الضمة. وإذا أضفت إلى هذه الستة الحقيقة التي يدل عليها هذا الاسم أعني الألوهية<sup>٥</sup> التي  
هي عبارة عن نسبة تعلق الحق من حيث ذاته بالأسماء المتعلقة بالكون، كانت سبعة، فافهم.

١. في: بن اسم.

٢. و: أشد وفي بعض النسخ: أشد وفي بعضها: أشد والصحيح ما أثبتناه.

٣. ب: بينها.

٤. ب: لسائرهما.

٥. في: الألوهة.

وانظر سرّيانَ حكم الحقائق التي نَبَّهْتُ على سرّها، وهكذا الاسم الكلّي «الرّحمن»  
التالي لهذا الاسم الجامع، والمشارك له في الجمع والحكم والإحاطة، كما أَخْبَرَنَا<sup>١</sup> سبحانه،  
وكما نَبَّهْتُ عليه في هذا الكتاب وفي مفتاح غيب الجمع؛ فإنّ حروفه ستّة، والسابع هو  
الألف الغيبي المعقول بين الميم والنون، الذي هو مظهر أحديّه الجمع، فتذكّر.

ولمّا كانت كلمة «بسم» من حيث الظاهر لم تَجْمع هذا سرّ السّباعي الذي هو التثليث  
والتربيع، تمّ ذلك بالإضمار<sup>٢</sup> الذي به صحّ «بسم» أن يكون كلمة، فتقديره: <sup>٣</sup>بدأت أو أبدأ<sup>٤</sup>  
مع لفظة «بسم» تَجْمع التثليث والتربيع المنبّه عليهما.

وهكذا ينبغي لك أن تستحضر سرّ الغيب الذاتي من حيث الإطلاق الرافع للاعبارات،  
ومن حيث التقيّد باعتبار واحد، ثم سرّيانَ ذلك في المقدّمتين الموجبتين انقسام الغيب  
بشطرين، ثم نسبتي الرحمة والغضب، اللتين نَبَّهْتُ عليهما، ونسبة الوحدة انصرفة باعتبار  
كونها وحدة فقط، ونسبتها من حيث استناد الكثرة إليها، وحكم الباء المستندة إلى هذه  
التثنية، والسين المنبّه على الكثرة التالية، وكاللوح مع القلم والكرسيّ - الذي هو محل  
التقسيم الظاهر في عالم الصور - بالنسبة إلى العرش الوجدانيّ الصّفه، والكلمة والأمر،  
والإحاطة والعموم لسرّ الاسم «الرّحمن» المستوي عليه، وسرّ الاسم «المديّر» المختصّ  
بالقلم، وكذلك سرّ الاسم «المفصّل» المختصّ باللوح<sup>٥</sup>، وظهور تخصّصه وتميّزه بالاسم  
«الرّحيم» في الكرسيّ الكريم.

وانظر عمومَ حكم الحق وإحاطته وجمعيّته، من حيث ذاته ومن حيث أسمائه الكلّيّة،  
ثم اندراج الجميع جملةً في الاسم «اللّه»، وتفصيلاً في الاسمين: «الرّحمن» و«الرّحيم» ثم  
اندراج الجميع في هاء الاسم «اللّه» الذي هو مظهر الغيب الذاتي.

وانظر حكم الحضرات الخمس مع النسبتين الأوليين<sup>٦</sup> المنبّه عليهما، اللتين بهما ظهر  
السّرّ السّباعي وتمّ.

١. ن: أخير.

٢. ب: بالإظهار.

٣. هـ: بدأ.

٤. هـ: الأولين.

٥. ق: فمدير.

٦. ق: اللوح.

وانظر حكم المرتبة الأولى<sup>١</sup> كيف سرى فيما تحتها من المراتب من غير انخرام ولا اختلال تعرف بعض الأمر مما تسمع و تستروح صحته لئلا تظن أنه اعتبار، أو تأويل، أو كلامٌ نتج<sup>٢</sup> عن حدس وتخمين، بل ذلك تنبيه عزيز على أسرار إلهية غامضة، وترتيب شريف رتبة رب لطيف عليهم خير.

ثم أقول: ولست أسلك هذا المسلك في تفسير هذه السورة وإنما ذكرت هذا القدر تعريفاً بما أودع الحق كتابه العزيز، وسيما هذه السورة التي هي أنموذج ونسخة لكتابه الكريم، بل لسانه كتبه من الأسرار الغريبة، والعلوم العجيبة ليعلم أنه رتب حروفه وكلماته وترتيب مدبر خبير، فما فيه حرف بين حرفين أو متقدماً، أو متأخراً إلا وهو موضوع بقصد خاص، وعلم كامل، وحكمة بالغة لا تهدى العقول إلى سرها.

### بطون القرآن و أسرار الحروف

ومن لا يكشف له هذا الطور لم يعرف سر بطون القرآن التي ذكرها رسول الله ﷺ بقوله «للقرآن ظهر وبطن إلى سبعة أبطن»<sup>٣</sup>، وفي رواية «إلى سبعين بطناً» ولا سر<sup>٤</sup> قوله: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾<sup>٥</sup> ولا سر<sup>٦</sup> قوله: ﴿يَذَّبِرُ الْأُمْرَ﴾<sup>٦</sup> ولا سر<sup>٧</sup> قوله ﷻ: «خُصِّصْتُ بِسِتٍّ»، وتعيينه في جملتها الفاتحة وخواتم البقرة الدالة على كمال ذوقه وجمعيته، ولا سر<sup>٨</sup> قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلَ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾<sup>٩</sup> ولا سر<sup>١٠</sup> قول علي عليه السلام: «لو أذن لي في تفسير الفاتحة، لحملت منها سبعين قرأ»، ولا سر<sup>١١</sup> قول الحسن عليه السلام: «أنزل الله مائة كتاب وأربعة كتب، فأودع المائة في الأربعة» وهي: التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان، وأودع الجميع في القرآن، وأودع جميع ما في القرآن في المفضل، وأودع ما في المفضل في الفاتحة. وقد نبهتكم الآن على اندراج الجميع في هذه الأسماء الثلاثة، ثم اندراج الاسمين، وما تحت محيطتهما في الاسم «الله» ثم اندراج كل شيء في حرف الهاء من الاسم «الله».

١. هـ: أولى.

٢. ق: ينتج.

٣. أحاديث مشوي، ص ٨٣.

٤. ف: لا توجد.

٥. طه (١٠) الآية ٥٠.

٦. الرعد (١٣) الآية ٢.

٧. فصلت (٤١) الآية ٤٢.

ولو لا أن همم الخلق وعقولهم تضعف وتعجز عن الترقّي<sup>١</sup> إلى ذروة هذا الذوق، وخزق حجبهِ والتنزّد في رياض نتائجهِ وكمالاتهِ، وطباعهم تُعجّهِ؛ ليعد المناسبة، لأظهرتْ - مع عجزِي وضعفِي - من أسرارهِ ما يبيّهر العقول والأذهان والبصائر والأفكار ولكن ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم﴾<sup>٢</sup> وقد حصل - بحمد الله - بهذا القدر تنبيه لكلّ نبيه، وموافقةً لشيخنا الإمام الأكمَل رحمته، حيث قرّن الكلامَ على سرّ البداية بالكلام على سرّ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ واستفتح به هذا اللسان، ثم بيّن بعد ذلك ما قدّر الله له بيانه.

ولعمرك الله لم أقصد ذلك، بل وقع هذا الكلام والموافقة والترتيب دون تعمّل، وإنما تنبّهت له فيما بعد، فشكرت الله سبحانه على ذلك.

وسببه أني ما تصدّيت لنقل كلام أحد في هذا الكتاب، لا الشيخ رحمته ولا غيره إلا كلمات يسيرة أخطرها الحقّ بأبال دون قصد و تعمّل في جملة ما ورد من نفحات جوده، وقد كان يقع ذلك لشيخنا رحمته، ويقع لكثير من أهل الأذواق، فيظنّ من لا يعرف أن ذلك نُقل عن قصد و تعمّل بمطالعة واستكشاف وجمع وليس كذلك. وفي الأذواق النبويّة من ذلك كثير، ولهذه الشبهة قالوا ﴿أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلاً﴾<sup>٣</sup>، فافهم. والله وليّ الفضل والإحسان والإرشاد.

وإذ قد ذكرنا في شرح كلمة «بسم» والاسم «الله» وحروفهما ما قدّر الحقّ ذكره، مع تنبيهات جُمليّة تتعلّق بالاسمين: «الرحمن» «الرحيم» فلنذكر في تفسيرهما من حيث ما يخصّهما ما يُملِيه الحقّ على القلب، ويجري به القلم. فنقول:

### الرحمن الرحيم

فلما انضاف إلى المراتب المتقدّمة - أعني التربيع التابع للتثليث - الأسرار الخمسة، التي تضمّنها ظاهر الاسم «الله» تمت اثنا عشرية المستوفية لمراتب الأسماء الكلّية، والتالية

٢. فاطر (٣٥) الآية ٢٠.

١. ق: الرقي.

٣. الفرقان (٢٥) الآية ٥.

لها في الحكم والمرتبة.

وقد أشرت إلى بعض أحكامها عند الكلام على سرّ الإعراب والنقطة، وتمت بها المراتب العددية أيضاً التي هي الآحاد المنتهية في التسعة، ثم العشرات، ثم المئوت، ثم الألوف. فلما تعيّنت مراتب الأسماء في الحضرة الجامعة لها بأحكامها، وتوجّهت لإظهار مظاهرها وما به يتم كمالها ويدوم، أعقب ذلك ظهور صورة الوجود بـ«الرّحمن» المضاف إليها الوجود الشامل العام، كما سبق التنبيه عليه.

وجاء بصيغة المبالغة؛ لعدم توقف شموله على شرط علمي أو شعبي<sup>١</sup> تعقلي، أو نحوهما، بخلاف غيره من الأسماء. وظهر مثاله ومظهره ومستواه - الذي هو العرش المحيط وأول الصور الظاهرة - مناسباً للمستوي عليه في الشمول والإحاطة وعدم التحيز تنبيهاً على أنّ مظهر الاسم «الرّحمن» - مع كونه صورة مجسّدة مركّبة من جوهر وعرض، أو هيولى وصوره على اختلاف المذهبين - ليس له مكان، فلأن يكون المستوي - الذي جعله مكاناً لما أحاط به - غنياً عن المكان، وأجلّ من أن يحصره مكان بطريق أولى، فحصل الاستواء على المقام الوجودي بالرحمة التي هي الوجود. وعلى مظهره الذي هو العرش بالاسم «الرّحمن»، فلم يظهر فيه تقسيم ولا تخصيص ولا اختلاف.

ثم ميزت القبضتان - الظاهرتان بحكم النسبتين المعبر عنهما بالرحمة والغضب، المنبّه عليهما من قبل - إن<sup>٢</sup> انسحب عليه حكم الرحمة، بحسب سرعة إجابة بعض الحقائق الكونية للنداء الإلهي الحامل للأمر التكويني وقبول ذلك التجلّي على وجه لا ينضاف إليه ما يشين جماله، وبحسب تثبّط<sup>٣</sup> بعض الحقائق أيضاً عن هذه<sup>٤</sup> الإجابة على هذا الوجه المذكور، وإلباسها ذلك التجلّي بسوء قبولها له أحكاماً وصفات لا يرتضيها جماله، وإن وسّعها كماله، إلى سعيد معتنئ به، وإلى شفي غير معتنئ به في أي مرتبة كانت غايته.

فظهر سرّ هذا التفصيل العلمي الغيبي المذكور في مقام الكرسي، المختص بالاسم «الرّحيم».

١. في بعض النسخ: وسعي.

٢. ب: الرحمة.

٣. التثبّط: التريّث والإبطاء.

فانقسم الحكم إلى أمر مؤدو مفضٍ بالتمثيل<sup>١</sup> له والعامل به إلى الانتظام في سلك السعداء أهل النعيم الدائم والراحة الخالصة في ذلك المقام بعينه، فإنه مقام أهل اليمين ومظهر الاسم «الرَّحِيم». وإلى نهْيٍ وتحذيرٍ عن الوقوع فيما يؤدي إلى الانخراط في سلك الأشقياء أهل المكروه، الذي لا يظهر للاسم «الرَّحِيم» فيه أثر غير نفس التخصيص في الحال؛ لغلبة حكم القبضة الأخرى، وتمت مراتب التثليث في المراتب التابعة للفردية الأولى.

فالاسم «اللَّه» من حيث أوليته لمرتبة الألوهية<sup>٢</sup>، التي يستند إليها المألوه، ويختص بها القسم الأول من الفاتحة. وللرحمن الوجود العام المشترك ووسط الفاتحة، وللرحيم التخصيص المذكور وآخر الفاتحة للإجابة الإلهية، والتخصيص المتضمن<sup>٣</sup> فيه بقوله: «هو لعبدي، ولعبدي ما سأل»<sup>٥</sup>.

فالرَّحِيم - كما يتَّنا - لأهل اليمين والجمال. والرَّحْمَن - الجامع بين اللطف والقهر - لأهل القبضة الأخرى والجلال. وأهل الاسم «اللَّه» من حيث الجمعية لهم البرزخ الجامع بين القبضتين ومقام القربة والسبق والوجه والكمال، فتدبر ما يقرع سمعك ويستجليه فهمك. فهذه تنبيهات إلهية يستفاد منها أسرار جليلة من جملتها معرفة سريان أحكام المراتب الكلية فيما تحت حيطتها من المراتب والمظاهر، فيتحقق الارتباط بين جميعها، فيصير ذلك سُلماً لِرُقَى الألباء - ذوي الهمم العالية والمدارك النورية الخارقة - إلى ما فوق ذلك بتوفيق الله وعنايته، والله ولي الإرشاد والهداية. ولنختم الآن الكلام على البَسْمَلَةِ بالإشارة النبوية المستندة إلى الحضرة الإلهية وهي قول الحق عند افتتاح عبده المناجاة ببسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في الجواب: «ذكرني عبدي».

### كيف يذكر العبد ربه؟

فنقول: الذكر إما أن يقترن معه علم به وبالمذكور، أو بأحدهما، أو لا يقترن. فإن اقترن فهو مظهر للحضور وسبب له، والحضور حقيقة متعلِّقها استجلاء المعلوم،

٢. ق: الألوهة.

٤. ق: هو لا.

١. ب: بالتمثيل.

٢. ق: المضمّن.

٥. روح الأرواح، ص ٦٩٠.



وله خمس مراتب:

أحداها الحضور مع الشيء من حيث عينه فحسب، أو من حيث وجوده، أو من حيث روحانيته، أو من حيث صورته. أو من حيث مرتبته الجامعة بين الأحكام الأربعة المذكورة. وأما الحضور مع الحق فإما أن يكون من حيث ذاته، أو من حيث أسمائه؛ والذي من حيث أسمائه فإما أن يكون متعلقه اسماً من أسماء الأفعال، أو من أسماء الصفات فالمختص بالأفعال يتعين بالفعل، وينقسم بحسب أنواعه. والذي من حيث الصفات فإما أن يكون متعلقه أمراً سلبياً أو ثبوتياً. والذي متعلقه الذات فإما أن يكون مرجعه إلى أمر تقرّر في الذهن من حيث الاعتقاد السمعي، أو البرهان النظري، أو الإخبار الإيماني النبوي، أو المشاهدة الذوقية، أو أمراً متركباً من المجموع، أو من بعضها مع بعض. وكل ذلك لابد وأن يكون بحسب أحد الأحكام الخمسة بالنسبة إلى صاحب الحضور أو بحسب جميعها. فأتّم مراتب الحضور مع الحق أن يحضر معه لا باعتبار معيّن من حيث تعلّق خاص، أو باعتبار حكم وجودي، أو نسبي، أو اسمائي بسلب أو إثبات بصورة جمع أو فرق أو تقيّد بشيء من ذلك أو كلّه بشرط الحصر.

وما ليس كذلك فهو إما حضور نسبي من حيث مرتبة خاصّة أو اسم معيّن إن كان صاحبه من أهل الصراط المستقيم، وإلا فهو حضور مع السيئ كيف كان. ثم نرجع إلى إتمام ما بدأناه. فنقول:

والعلم المقترن<sup>١</sup> بالذكر إما أن يتعدّى الذكر ويتعلّق بالمذكور، ويتبعه الحضور المنبئة على سرّه ويكون تعلّقه به تابعاً للأمور المذكورة في نتائج الأذكار من بعد وبحسب ما سبق التنبيه عليه، أو لا يتعدّى، فيكون متعلقه نفس الذكر، ويكون الحضور حينئذٍ معه فحسب، أو معه ومع المفهوم منه إن كان ممّا<sup>٢</sup> يدلّ على معنى زائد على نفس الذكر ودلالته على المذكور.

فإن اقترن<sup>٣</sup> مع ذلك حكم<sup>٤</sup> الخيال، استحضّر ما كان صورة الذكر سبباً لتشخصه في

٢. في بعض النسخ: ما.

٤. ق: بحكم.

١. ق: المفترق.

٣. ق: افترق.

الذهن فعلاً كان، أو حركة، أو كيفية، أو صورة وجودية، لفظاً كان أو غيره، أو أمراً متركباً<sup>١</sup> من ذلك كله أو بعضه.

وإن لم يقترن مع ذلك تخيُّل حاكم فهو - أعني المسمَّى ذكراً - عبارة عن نطقٍ بحروف نُظمت نظاماً خاصاً تصلح لأن يُجعل أو يفهم لها مدلولٌ ما، كائناً ما كان.

وأما نتائج الأذكار فإنها تظهر بحسب اعتقاد الذاكر وعلمه، وبحسب ما يتضمَّنه الذكر من المعاني التي يدلُّ عليها، وبحسب الخاصَّة اللازمة للهيئة التركيبية الحاصلة من اجتماع حروف الاسم الذي يتلفَّظ به الذاكر أو يستحضره في خياله أو يتعلَّقه<sup>٢</sup>، وبحسب الصفة الغالبة على الذاكر حين الذكر، وغلبة أحد<sup>٣</sup> الأحكام الخمسة المذكورة، أو بحسب حكم جمعية الأمور المستندة إلى الذاكر<sup>٤</sup> نفسه، واستيلاء أحدها أو كل ذلك بحسب الموطن والنشأة والوقت، وأولىَّة الأمر الباعث على التوجُّه، وروحانيَّة المحلِّ<sup>٥</sup> والاسم الإلهي، الذي له السلطنة إذ ذاك، فافهم وتدبّر وأمعن التأمل فيما بينك، فإنَّه إن فُكَّ لك معناه، شاهدتَ بعقلك النظري الآلي<sup>٦</sup> ما يهولك أمره، ويطيب لك خبره وأثره، والله وليُّ الإحسان، الهادي إلى الحقِّ وإلى صراط مستقيم.

٢. ب: يعتقد.

٤. ق: الذكر.

٦. ق: الأولى.

١. ب: متركباً.

٣. هـ: إحدى.

٥. ق: المحمل.

## بَابُ مَا يَتَضَمَّنُ ذَكَرَ الْفَوَاتِحِ الْكَلِّيَّاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْكِتَابِ الْكَبِيرِ وَالْكِتَابِ الصَّغِيرِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْكُتُبِ

وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا يَتَضَمَّنُ<sup>١</sup> التَّنْبِيْهَ عَلَى مَرَاتِبِ الْحَقَائِقِ وَالْفُصُولِ الَّتِي تَضُمُّهَا الْفَاتِحَةُ،  
وَبَيَانُ سِرِّ ارْتِبَاطِ بَعْضِهَا بِالْبَعْضِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ.

وَهَذَا الْبَابُ سَطْرٌ عَلَى نَحْوِ مَا وَرَدَ لَفْظاً وَمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ الْكَلٌّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى كَذَلِكَ  
- أَيْ هُوَ مُقَدَّسٌ عَنِ التَّعَقُّلِ وَالْفِكْرِ - وَلَكِنْ انْفَرَدَ هَذَا بِالْجَمْعِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَكَثِيراً مَا  
يَقَعُ هَذَا فِي الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ، فَافْهَمُ.

ثُمَّ اعْلَمْ، أَنَّهُ مَا ثَمَّةَ<sup>٢</sup> أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ يُفْرَضُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، أَوْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ بَدَايَةٌ وَغَايَةٌ إِلَّا  
وَلَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاتِحَةٌ هِيَ مَرْتَبَةٌ أَوَّلِيَّةٌ، وَخَاتِمَةٌ هِيَ مَرْتَبَةٌ آخِرِيَّةٌ، وَأَمْرٌ ثَالِثٌ يَكُونُ  
مَرْجِعُ الْحَكَمَيْنِ إِلَيْهِ يَجْمَعُهُمَا وَيَتَعَيَّنُ بِهِمَا، وَالْفَاتِحَةُ مِنْ جُمْلَةٍ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَشَارِإِلَيْهَا،  
وَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ وَالْعَالَمُ وَمَا تَفَرَّعَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَكَانَ تَبَعاً لَهُ.

### فَوَاتِحُ الْعَالَمِ الْكَبِيرِ

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَاعْلَمْ، أَنَّ الْحَقَّ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فَتَحَ خِزَانَةَ غَيْبِ ذَاتِهِ وَهُوِيَّتِهِ الَّتِي  
لَا يَعْلَمُهَا سِوَاهُ بِاسْمِهِ الْجَامِعِ بَيْنَ صِفَاتِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِقَةِ، وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ، وَالْأَوَّلِيَّةِ  
وَالْآخِرِيَّةِ، وَالظَّاهِرِيَّةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ، وَخَصَّهُ بِأَنْ جَعَلَهُ مِفْتَاحاً لِلْأَسْمَاءِ وَالْأَعْيَانِ وَهُوَ  
«الْحَمْدُ» الَّذِي نَبِّهْنَا عَلَيْهِ فِي سِرِّ بَدْءِ الْأَمْرِ.

باب ما يتضمّن ذكر الفوائع الكلّيات المختصّة ... / ١٣٥

وفتح بأحدية هذا الاسم التعدّد والاختلاف الظاهر في كلّ أمر من الأسماء وغيرها لدى البسط الأوّل والانتشار.

وفتح باب الصفات بالحياة وانجم بالتفصيل، والترجيح بالاختيار.  
وفتح الإجمال بالتفصيل، والتعيّن بالتمييز، والتخصيص بالاستدلال<sup>١</sup> والتذكّار.  
وفتح باب رحمته وسعّتها بالنجّاني الوجودي العام، والخصوص بالعموم، والعموم بالسعة، والسعة بالعلم، والإيجاد بالقول، والقول بالإرادة والاقتدار.  
وفتح أبواب المدارك والإدراك بالتلاقي والانطبّاع واقتران الأنوار، وفتح أبواب الكمالات بالإدراك المتعلّق بالغايات، والمحبة والخبرة والإشعار<sup>٢</sup>.  
وفتح أبواب التوجهات بالحركات الحيّة، وانبعاث الأحكام الشوقيّة، المتعلقة بنيل الأوطار.

وفتح باب الألفة برابط المناسبة وحكم الاتحاد والإبصار.  
وفتح بآدم باب الخلافة الكبرى؛ لتكميل مرتبّي الظهور والإظهار.  
وفتح به وبحواء باب التوالد والتناسل البشري، وأظهر بهما سرّ تفصيل الذرّيّة الكامل<sup>٣</sup> فيهما قبل الانتشار. وفتح باب الافتراق بإشهاد المبينة وإظهار حكم النفار.  
وفتح باب الكرم بالغنى وسدّل الأستار.  
وفتح باب الإكرام بالمعرفة.  
وفتح الفتح بالاصطفاء، والاصطفاء بالعناية، والعناية بالمحبة، والمحبة بالعلم، والعلم بالشهود والإخبار.

وفتح باب الحيرة والعجز عن معرفته بالتردّد والقصور عن تعقّل الجمع بين الأضداد في العين الواحدة، كالقيد والإطلاق، والتنزيه والتشبيه، والإبصار والبرار.  
وفتح أبواب السبل بالغايات، وبالتعريف بإحاطته لكلّ غاية، وبقوله: ﴿إِلَّا إِلَى اللَّهِ

٢. ب: بالإشعار.

١. ق: للاستدلال.

٣. هـ: الكامل.

تَصِيرُ الْأُمُورُ<sup>١</sup>، وبقوله: ﴿إِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾<sup>٢</sup> ليعلم تعميره بسعته جميع المراتب والنهايات والأقطار.

وفتح باب الاستقامة بمتعلقات المقاصد والأغراض التي هي غايات السبل بالنسبة إلى السائرين والأسفار، وعيّن منها ما شاء بشرائعه؛ رعاية لتقيّد السالك، و تنبيهاً له على تعيّن مرتبته ومصلحته، ليعلم أنّ الحكم هو المتعيّن في أوّل الأسفار.

وفتح باب المحاذاة الكلّية الأولى باعتبار الرحمة العامة الإيجادية الرحمانية التي وسعت كلّ شيء بمطلق حكم قابليّة الممكنات المخلوقة، وقيامها مقام المرائي لظهور الوجود. ومن جهة أنّها لما كانت شرطاً في ظهور آثار الأسماء وتعيّناتها، عوّضت بالتجلّي الوجودي الذي ظهر به لها عينها. ونفّذ حكم بعضها في بعض، فكان ذلك أيضاً ذلك مفتاح سرّ القضاء والأقدار.

وفتح باب الأحكام الإلهيّة بالأحوال، والموازنين بالانحراف والاعتدال معنى و صورة بحسب الآثار.

وفتح باب الاختصاص التقريبي والتحكيم العلمي والتدبير العليّ بالقلم الأعلى، المقدّس عن موادّ أمداد الأكوان والأغيار، وعيّن به حكم الإقبال ولوازمه المنتجة للقرب وكذلك الإدبار.

وفتح باب التفصيل الوجودي باللوح المحفوظ، المحفوظ عن التبديل والتحرّيف والتغيير، وعن ملاحظة الأفكار.

وفتح باب<sup>٣</sup> الزمان بالآن، والكيف<sup>٤</sup> بالشأن، ونبّه على عموم حكمهما أولى الأيدي والأبصار.

وفتح باب المظاهر الجسمانيّة التي هي مثل الحقائق العلّية<sup>٥</sup> الغيبية مثل الإحاطة والرجوع إلى البداية عند حصول البغية لدى النهاية، بالفلك الإحاطي الدوّار.

وفتح باب صورة الاسم «الدهر» بالحركة العرشية اليومية وما يتبعها من الأدوار.

٢. هود (١١) الآية ١٢٣.

٤. ق: اليكف.

١. الشورى (١٢) الآية ٥٢.

٣. ق: لا توجد.

٥. ق: الكلّية.

وفتح باب الأوقات بتقدير الحركات التي أودعها كل فلك وكوكب سيار.  
وفتح باب الحركات بباعثه الحبي المتعلق بكمال الظهور والإظهار.  
وفتح باب التفصيل الشخصي والتمييز الأمري بالكروسي العلي محل الورد والأصدار،  
ومنزلة المقرين ومستقر الأبرار.  
وفتح باب الأمر بالبقاء، والإبقاء بالاعتدال، ورفع أحكام الكثرة التركيبية بغلبة حكم  
الجمع الأحدي، ورعايته به<sup>١</sup> حكم الاختلاف الثابت بين الأضداد بحفظ المقدار.  
وفتح باب نشء<sup>٢</sup> السماوات العلى بالفلك الشمسي، وجعله أيضاً مفتاح الليل والنهار.  
وفتح باب العناصر بالاسم الحامل لعرشه الكريم، مقام الاستواء لا الاستقرار.  
وفتح أبواب التراكيب العنصرية بالمولدات، والمولدات بالمعادن والأحجار.  
وفتح باب أمره بالدعوة، والدعوة بجميل الوعد والترغيب والإنذار.  
وفتح باب الامتثال بالسماع، والسماع بالنداء، والنداء بالإعراض، والحجة بالإنكار.  
وفتح باب النسيان بالغفلة، والغفلة بالقصور عن الإحاطة، والجمع والذكر بالحضور  
والاستحضار.  
وفتح باب سلطنة الربوبية بالمربوب، والطلب والعبودية بمشاهدة الفقر  
والعجز<sup>٣</sup> والانكسار.  
وفتح باب العبادة بشهود الانفعال تحت حكم الاسم «المقتدر» و«القهار».  
وفتح باب المناجاة بصحة المواجهة المعقولة وحسن التلقي الأدبي والتسليم والابتدار.  
وفتح باب الثناء بالتعريف لما تضمنه مقام الربوبية من اللطف والرحمة في حق  
المربوب. مع ثبوت الملك والتمكّن من فعل ما شاء، كيف شاء على كل حال في كل دار.  
وفتح باب الشكر بالإحسان، وباب المزيد بالشكر، وأشهد نفوذ أحكام قهره فيمن أبى<sup>٤</sup> من  
حيث حقيقة قبول إحسانه ولطفه، تحذيراً من ازدياد النعم، وتذكراً لأهل الاعتبار.  
وفتح باب السؤال بالحاجة والترجي وحسن الظن والانتظار.

١. في: نشر.

٢. في: أنى.

٣. في: في.

٤. ب: بالمجز.



وفتح باب التمجيد و التعظيم بإشهاد ذلّ العبودية تحت عزّ الربوبية، لترك<sup>١</sup> الشطح و التعاضم و الافتخار.

وفتح باب الاستعانة بالقبول و التفويض و الاستظهار.

وفتح باب تميّز<sup>٢</sup> القبضتين بتخصيص حكم الإجابة و الإنابة الظاهرة الحكم في السعداء و الأشقياء الفجار.

وفتح باب الهدى و البيان بما أظهر من آياته في الآفاق و في الأنفس، و أبان حكمهما و حكمتهما<sup>٣</sup> بحقيقتي الفهم و النطق، و كملهما في ذوات تراجمة أمره المصطفين الأخيار.

وفتح باب العجمة بالإعراب، و الإيهام بالإفصاح، و الرمز بالشرح، و العقد بالحلّ، و القيد بالإطلاق. و الأشفاع بالأوتار.

وفتح باب الأمل بالإمكان و الاغترار.

وفتح<sup>٤</sup> باب الاغترار بالدعوى و الاختيار.

وفتح باب<sup>٥</sup> الاحتراز بالإمكان، و الشكّ بالفرض، و الطمأنينة بالمساهدة و الاستبصار.

وفتح باب الإرث بصحة النسبة و النسب، و المكاسب بالنشآت و الأوقات و الأعمار.

وفتح باب الركوز إلى الأسباب بالعوائد و التجربة و شبهة التكرار.

وفتح باب السلامة<sup>٦</sup> بالبقاء على الأصل و عدم التقيد بالعوارض العواري و التبرّي من الدعوى و اتباع الآثار.

وفتح باب الاجترأ بالحكم و الإمهال و الاحتمال و الجهل و الاغتفار.

وفتح باب القهر و النعمة بالشرك و المنازعة و الانتصار.

وفتح بإظهار الأمثال باب الدوام و الاستمرار.

وفتح باب العصمة بالدراية، و المسامحة بالإذعان و الاعتراف و الاعتذار.

وفتح كتابه العزيز بالنسبة إلى جمعية اسمه المتكلم بأمر الكتاب و فاتحة جامعة

١. ب: كترك.

٢. ق: ترك.

٣. ق: حكمها و حكمتها.

٤. ق: هـ و وجود سبط و منشور. و في بعض النسخ. و فتح بالدعوى باب الاختيار.

٥. ب: الاحتزان.

٦. ق: السلام.

## العلوم والأذكار.

وفتح الفاتحة بذكر أسمائه الكلية التالية الأصلية الأولى المذكورة في الدرجات والآثار.  
وفتح ذكر أسمائه بالباء التي لها المقدمة على الحروف التامة في أول النطق والإبصار.  
وفتح باب معرفة ذاته وحضرة جمعه وإشهادِهِ وتجليه الكمال المسملي على سائر  
الأسماء والصفات بمن أظهره آخر الوجودات، وقدره على صورته، وحباه بسرّه وسورته،  
وجعله خزانة حاوية على كل الخزائن والمفتاح الذي هو أصل المفاتيح، وينبوع الأنوار  
والمصابيح، لا يعرفه سوى مَنْ هو مفتاحه، ويعلم هو من المفاتيح - التي حوتها ذاته،  
واشتملت عليها عوالمه ونشأته، مفاتيح الغيب وأحاطت بها<sup>١</sup> مراتبه ومقاماته - ما شاء ربّه  
أن يُريّه منها ويكشف له عنها.

## مفاتيح الغيب

فأنّ منلق النفي الوارد في قوله سبحانه: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>٢</sup> إنّما  
هو نفي أن يعرف مجموعها غير الحق، وأن تُعرف من كونها مفاتيح الغيب، وأن تُعرف إلا<sup>٣</sup>  
بتعريفه سبحانه وتعليمه.

فأما كون المفاتيح لا تعلم نفسها، ولا يعرف بعضها بعضاً، ولا تُعرف مَنْ هي مفاتيحه،  
لا تُعرف بتعريفه دون كسب وقصد، فذلك لا نصّ فيه.

ومن اطلع على بعض أسرارها عرف أن المتعذر هو معرفتها من كونها مفاتيح أول مطلق  
الغيب، باعتبار فتحها الأول لا من حيث حقائقها؛ فإن المفتاحية نعت زائد على حقيقتها  
تُعرف بمشاهدة فتحها ومشاهدة كيفية الفتح الأول. لا يعلمه غير الحق؛ لتقدّمه بالذات على  
كل شيء، فإنّه كان ولا شيء معه، وإن شهد<sup>٤</sup> أحد. الآن سرّ ذلك الفتح الإيجادي، وكيفية،  
لكان كالأول لا عينه؛ إذ الفتح الأول قد مرّ حديثه.

وأيضاً فمعنى المفتاحية نسبة بين الحقيقة المنعوتة بها وبين الغيب الذي بفتحها تُثبت  
هذه النسبة والصفة للحقيقة المنعوتة بالمفتاحية، وتحقّق النسبة بين الأمرين يتوقف على

١. الأسماء (٦) الآية ٥٩.

٢. في الأصل: أشهد.

٣. في بعض النسخ: وأن تعرف لا بتعريفه.

٤. ب: مد.

معرفة ذينك الأمرين وأحد الأمرين هو الغيب الإلهي الذاتي، و<sup>١</sup> لا خلاف في استحالة معرفة ذاته سبحانه من حيث حقيقتها لا باعتبار اسم أو حكم أو نسبة أو مرتبة.

فتعذرت هذه المعرفة المشار إليها من هذا الوجه، وقد سبق في ذلك ما يغني عن التكرار والإعادة. والتحقيق الأتم أفاد أنه متى شَمَّ<sup>٢</sup> أحد من معرفتها رائحة، فذلك بعد فناء رسمه وانمحاء<sup>٣</sup> حكمه ونعته واسمه واستهلاكه تحت سطوات أنوار الحق وسُبُحات وجهه الكريم، كما سبقت الإشارة إليه في شرح حال السالك على السبيل الأقوم، إلى المقام الأقدم.

فيكون حينئذٍ العالم والمتعلم والعلم في حضرة وحدانية رفعت الاشتباه والأشباه،<sup>٤</sup> وحققت وأفادت معرفة سرّ قول: «لا إله إلا الله» مع انفراده سبحانه في غيب ذاته من حيث حجاب عزّته عن درك البصائر والأبصار، وعن إحاطة العقول والأفكار، وعن قيد الجهاد والاعتبارات والأفطار، فسبحانه لا إله إلا هو العزيز الغفار، كما قلنا ولما بيّنا ونَبّهنا على ما به أخبر وإليه أشار قوله تعالى: ﴿الحمد لله ربّ العالمين﴾. يتضمّن مسائل أربع: أولاها: سرّ الحمد، ثم سرّ الاسم «الله» ثم سرّ الاسم «الربّ»، ثم «العالمين».

#### مقدّمه

ولا بدّ قبل الشروع في هذا الكلام من تقديم أصل وجيز يكون مذكراً ببعض ما سلف ذكره في القواعد ممّا يتعلّق بهذا الأمر المتكلّم فيه، وعوناً على فهم ما يُذكر من بعد. ولهذا المعنى ونحوه قدّمتُ تلك القواعد الكلّية، وضمتُّها من كليّات العلوم والحقائق ما يستعين به<sup>٥</sup> اللبيب على معرفة ما يأتي بعدها من التفاصيل، ولاكتفي في المواضع الغامضة - التي لا يتمّ إيضاحها إلا بمعرفة أصلها - بالتنبيه على ما سلف من كليّات الأمور المعرّفة بسرّ ذلك الأصل وحكمه، فلا أحتاج إلى الإعادة والتكرار، فمما سلف - ممّا يُحتاج إلى استحضاره في هذا الموضع هو: أن كلّ موجود كائناً ما كان فله ذات ومرتبة،

١. ق: لم يرد.

٢. ق: يشمّ.

٣. ق: امتحاء.

٤. ق: الاشياء والاشتباه.

٥. ق: بها.

٦. ق: ممّا.

باب ما يتضمن ذكر الفرائع الكلّيات المختصة ... / ١٤١

ولمرتبه أحكام تظهر في وجوده المتعيّن بحقيقته الثابتة، فتسمّى آثار تلك الأحكام في ذات صاحبها أحوالاً. والمرتبة عبارة عن حقيقة كلّ شيء، لا من حيث تجرّدها، بل من حيث معقوليّة نسبتها الجامعة بينها وبين الوجود المظهر لها والحقائق التابعة لها؛ فإنّه قد بيّنّا أنّ بعض الحقائق تابع للبعض، وأنّ التابعة أحوال للمتبوعة وصفات ولوازم. وبيّنّا أيضاً أنّ الموجودات<sup>٢</sup> ليست بأمر زائد على حقائق مختلفة ظهرت بوجود واحد تعيّن وتعدّد في مراتبها وبحسبها، لأنّه<sup>٣</sup> إذا اعتُبر مجرداً عن الاقتران بهذه الحقائق يتعدّد في نفسه.

وللحق ذات ومرتبة، ومرتبه عبارة عن معقوليّة نسبة كونه إلهاً، وهذه النسبة من حيث هي هي مستمّاة بالألوهيّة، وللحق سبحانه من حيث هي آثار في المألوهين، وصفات لازمة تسمّى أحكام الألوهيّة. وذاته سبحانه من حيث تجرّدها عن جميع الاعتبارات المقيّدة، وعدم تعلّقها بشيء، وتعلّق شيء بها؛ لعدم المناسبة لكلام فيها، كما مرّ بيانه غير مرّة.

ومن حيث معقوليّة نسبة تعلّقها بالخلق، وتعلّقهم بها، وبحسب أحوالهم من كونهم مجالّيه ومظاهره، يضاف<sup>٤</sup> إليها أحوال، كالرضى والغضب، والإجابة والفرح، وغير ذلك عبّر عنها بالشؤون. وتضاف<sup>٥</sup> إليها من حيث آثار مرتبتها التي هي الألوهيّة في كلّ مؤثّر فيه، صفات تسمّى أحكام المرتبة، كالقبض والبسط، والإحياء والإماتة، والقهر واللفظ، ونحو ذلك فاعلم واستحضر هذه المقدّمة الكلّيّة لتنتفع بها - إن شاء الله تعالى - وبعد أن تقرّر هذا، فلنشرع في شرح الحمد بلسان التنبيه.

معنى الحمد:

فنقول قوله تعالى: ﴿الحمد لله﴾ الحمد من مقام التفصيل والجمع لا الأحديّة، ولا يصحّ بين متماثلين، بل لا بدّ من علق المحمود على الحامد من حيث هو محمود بالنسبة إلى الحامد من حيث هو حامد، حال الحمد وعلى أيّ وجه ظهر الحمد؛ فإنّه من حيث صورته لسان من ألسنة الكمال، فهو في البداية إشارة إلى كمال قصد الحامد في نفسه، وإلى كمال

١. ق: لا توجد.

٢. ق: الموجودات.

٣. ق: لأنّه.

٤. ق: د: يضاف.

٥. ق: د: يضاف.

مبدئية ظهور حكم القصد، من كون الحامد متوجهاً لإظهار ما شرع فيه بالحمد.  
وهو أيضاً تنبيه على معرفة المثني بالمحمود من الوجه الذي بعثه على الحمد، وبالحال  
الموجب له ذلك.

وهو - أعني الحمد - في الآخر تعريف بكمال ما شرع فيه، وبحصول ما كان مطلوباً مع  
أنه يسري في ذلك حكمٌ طلبى متعلقه دوام التحقق بذلك الكمال، وبقاء حكمه بعد نفوذه  
على الوجه الأتم وإيناع<sup>١</sup> الشراب العظيمة الجدوى. ولأول الحمد الغيبُ المفتوح به،  
ولآخره الشهادة المقتضية له وإن انتهى إلى الغيب.

وأما السرّ الجامع بينهما فراجع إلى المقام الذي تساوى<sup>٢</sup> نسبة الأطراف والمحامد  
[بالنسبة] إليه، ويختص بحمد الحمد الذي له الشمول والإحاطة، ومن السنة<sup>٣</sup> «الحمد لله  
على كل حال» فافهم.

ثم اعلم، أن أول ما يستفاد من إخبار كل مخبر عن أمرٍ ما، أو تعريفه له بلسان الثناء  
أو غيره كونه حاكماً على نفسه بأنه عارف بما أخبر عنه وأثنى عليه وعرفه من حيث ما هو  
مخبر ومثنٍ ومعرف.

ثم تقع الفائدة من تفصيل إخباره وتعريفه وثنائه أن ما ادّعاء وحكم به على نفسه وعلى  
من عرفه وأخبر عنه وأثنى عليه هل هو صحيح أم لا؟ ويظهر ذلك بالإصابة<sup>٤</sup> والصدق  
وعدمهما، فهو في أول أمره<sup>٥</sup> مدّع معرفة نفسه من حيث حكمه عليها، ومعرفة المخبر عنه  
والمثنى عليه والمعرف، وفي الحال الثاني مبرهن على دعواه، ومُعرّب عما يوضح صحة  
ما ادّعاء لنفسه ولغيره.

وإذا تقرر هذا، فنقول: الحمد من حيث هو مطلق وكلّي لالان له ولا حكم يظهر عنه  
أو يضاف إليه، وهكذا شأن جميع الصفات والأسماء والحقائق المجردة الكلية. المنسوبة  
إلى الحق وإلى الخلق على سبيل الاختصاص أو الاشتراك النسبي. وقد تقدّمت في بيان  
ذلك تنبيهات شتى.

١. في: إيناعه. وفي بعض النسخ: إيناعه والصحيح ما أثبتناه.

٢. أي: تساوى. وفي ق: يساوى.

٣. في بعض النسخ: السنة.

٤. ب: بالإضافة.

٥. في: مره.

باب ما يتضمن ذكر الفرائح الكليات المختصة ... / ١٤٣

ثم ليُعلم أن الحمد هو الثناء كما مرّ، وكل ثناء من كل مُثنٍ على كل مُثنى عليه فهو تعريف كما بيّنا. وهذا التعريف من المثني قد يكون بذاته أو بأحوالها أو بمرتبه أو بأحكامها أو بالمجموع. وقد سبقت في تعرّف<sup>١</sup> الذوات وأحوالها والمراتب وأحكامها تلويحات كافية، ومع ذلك فنزيده<sup>٢</sup> هنا إيضاحاً بمثال نذكره في الإنسان؛ لكونه الأنموذج الأكمل والمراد بالقصد الأول. وإذا عُرِفَت كَيْفِيَّةُ الأمر فيه، وبالنسبة إليه، عُرِفَ أَطْرَادُهُ فيما سواه من الموجودات بحسب<sup>٣</sup> نسبته منه؛ إذ ليس شيء خارجاً عنه فأقول:

حقيقة الإنسان عينه الثابتة، التي قلنا: إنها عبارة عن نسبة معلوميته<sup>٤</sup> للحقّ وتميّزه في حضرته أزلاً حسب مرتبته وعلم ربه.

وأحوال هذه الحقيقة ما يتقلب فيه الإنسان وينضاف إليه ويوصف به من الصور والنشآت والتطوّرات وغير ذلك من الأمور التي ظهرت بالوجود المستفاد من الحقّ. ومرتبه عبارة عن عبوديته ومألوهيته.

وأحكام هذه المرتبة<sup>٥</sup> الأمور والصفات المنضاقة إليه من كونه عبداً ممكناً ومألوهاً، ومن كونها<sup>٦</sup> أيضاً مرآة للحضرتين: الإلهية والكونية، ونسخة جامعة لما اشتملتا عليه ظاهراً بصورة الحضرة والخلافة.

ولمّا كان جميع ما يظهر بالإنسان والعالم وفيهما، ويوصفان به على سبيل الاشتراك وعلى سبيل التخصيص ليس بأمر زائد على سرّ التجلي الإلهي الجمعي الأحدي وظهور حكمه فيهما بحسب الأسماء والصفات وبموجب<sup>٧</sup> أحكام النسب العلمية المتعدّدة بقبول القابل، كان ثناء كل منهما - أعني الإنسان والعالم جمعاً وفرادي - على الحقّ من حيث كلّ اعتبار وقسم من الأقسام والاعتبارات المذكورة هو نفس دلالته على أصل ذلك الأمر ونسبه<sup>٨</sup> في الجناح الإلهي وإعرابه عنه.

فتارة من حيث التفصيل، وتارة من حيث أحديّة الجمع، مرّة في مقام المضاهاة من حيث

١. ق: تعريف.

٢. ق: فنزيده.

٣. ق: كونه.

٤. ق: منبه.

٥. ق: المرتبة هي.

٦. ق: بموجب نسب.

٧. ق: بموجب نسب.

٨. ق: بموجب نسب.



المثلية للظهور بالصورة، وأخرى في مقام المقابلة بالنقائص، لما يستاز به الكون عن موجدِه ومولاه، ولما ينفرد به الحق في مقام المقابلة ممّا لا يشاركه فيه سواه. فتناؤه من جهة التفصيل أن كلّ فرد فرد من الحقائق والأجزاء العَرَضِيَّة والجوهرِيَّة التي اشتملت عليه<sup>١</sup> ذات الإنسان والعالم - يشي على الاسم والصفة الإلهية الناطرة إليه والمرتبطة بالحق من حيث هي بالألسن الأربعة المذكورة: لسان الذات، والحال، والمرتبة، والحكم.

ومتعلّق الثناء من حيث الجملة بلسان أحديّة الجمع الحضرة الذاتية انجامة المحيطة بجميع الأسماء والصفات والعوالم والحضرات والنسب والإضافات. وحكم هذه النسبة الجامعة يظهر في كلّ قسم من الأقسام المذكورة، من حيث النسبة إلى الجنب الإلهي ذاتاً<sup>٢</sup> وصفة وفعلاً وإلى المقام الكوني، ويعبّر عن هذا<sup>٣</sup> الحكم الجمعي الأحدي في مقام الحمد بـ«حمد الحمد» فإنّ له في كلّ مقام اسماً بحسبه.

وموجب هذا الحمد أنّ النعمة الذاتية الإلهية الكبرى - التي بها وجود الأشياء وبقاؤها وظهور<sup>٤</sup> أحكام الحقائق والأسماء والصفات وآثارها - لما كانت واصلة إلى الإنسان والعالم وما اشتملا عليه، تارة من جهة الأسماء والصفات والمراتب، وتارة لا من حيثيته بعينها،<sup>٥</sup> اقتضت الحكمة العادلة وحكم الحضرة الكاملة ومُقابِلَة ذلك بحمد وشكر جامع وحدانيّ النعت، كامل الوصف، مستوعب جميع أنواع الحمد، يظهر بالكُفْل من حيث حمدهم ربّهم به ومن حيث حمده سبحانه نفسه بهم بصورة جامعة بين الحمدين في حالة واحدة لاحتلتين، حمداً يعلو على حكم الحضرتين: الإلهية والكونية، وما اختص بهما من اسم ووصف وعين، فافهم والله المرشد.

واعلم، أنّ قولنا: إنّهُ لا يمكن أن يصدر ثناء من كلّ<sup>٦</sup> مثنٍ على كلّ مثنى عليه دون معرفة المثنى عليه من حيث<sup>٧</sup> هو مثنى عليه لهذا المثنى، وإنّ الثناء في الحقيقة تعريف والتعريف

٢. ب: هـ ذاتاً واسماً.

٤. ق: ظهورها.

٦. ق: لا توجد.

١. ق: هـ: عليها.

٣. ق: ذلك.

٥. ق: بعينها.

٧. ب: حيث ما.

بأن ما يتضمن ذكر الفواتح الكليات المختصة ... / ١٤٥

لا يصح بدون معرفة المعرف، إنما ذلك فيما عدا التعريف الذاتي؛ فالتعريف الذاتي أمر وجداني والوجدانيات والأُمور الذاتية<sup>١</sup> من أوضح مراتب العلم وأجلى أقسامه، فالشيء<sup>٢</sup> بهذا الاعتبار هو المثني على نفسه، والدال عليه من وجهين باعتبارين، كما أشرنا إلى ذلك في سر العلم، فافهم.

وأيضاً فلما كانت الموجودات بأسرها كلمات الله، كان ثناؤها على الحق - كما أو مأت إليه - هو بما<sup>٣</sup> استفادته منه وانطبع في مراني أعيانها من تجليته، فالمقترن بها من نور الحق وسر صفاته وأسمائه بما استفادته هو المثني فيهم ومنهم على الحق، فإذن الحق هو المثني على نفسه من حيث مراتب خلقه وبخلقه، لا هم.

وهكذا الشأن في الأمور كلها غير الحمد، فرجع الأمر كله إليه، وعادت عاقبة كل ثناء عليه، وكان الحمد صفته ونسبة من نسبه لا تفايره إلا باعتبار تسميتها حمداً، فكان الحامد من هذا الوجه وهذا الاعتبار هو الحمد والمحمود ولتذكر ما نبهت عليه في حمد الحمد فهذا من سره.

وأعلم، أنه قد بقيت تنمة لطيفة من أقسام الحمد وهي - مع اندراجها في الأقسام والأصول المذكورة - تفيد مزيداً إيضاح؛ فإن لسان مرتبتها أقرب نسبة من المدارك مما تقدم ذكره.

فإذا عرفت هذا، فنقول: الحمد ينقسم من وجه إلى حمد المحمود نفسه، وإلى حمد غيره له. ثم إن الحمد بما يحمد الشيء نفسه أو بما يحمده<sup>٤</sup> غيره على أنواع ثلاثة؛ لأنه إما أن يحمده بصفة فعل أو بصفة تنزيه أو بصفة ثبوتية قائمة بالمحمود يستحسنها الحامد، فيثني على المحمود من حيث هي، أو عليها من حيث ظهور حكمها بالمحمود وفيه، بما بيته وبينها من المناسبة الثابتة؛ بما فيه منها، كما بيّنّا. وهذا القسم من وجه يندرج في قسم صفة الفعل؛ فإن الاستحسان ونحوه لا يخلو عن نوع انفعال.

و حمد الحمد يسري ويظهر في كل الأقسام بذاته ولو لم يكن لما صح حمد؛ لما عرفت

١. ب: الثابتة.

٢. ق: فالمثني.

٣. ق: ما.

٤. ق: يحمد.

من أن الحكم في كل موجود ومرتبة للسّر الجمعي، فتذكر.<sup>١</sup>

ثم الحمد نوعان: أحدهما - وهو العلم - الحمد بما عليه المحمود. والثاني أخص منه، وهو الحمد بما يكون منه، ويستى شكراً. وتعيين<sup>٢</sup> الكلمات والصور والصفات والأحوال والكيفيات الظاهرة والمعقولة من حيث دلالتها على ما ذكر لا يتناهى، وليس للحمد والمحمودين والحامدين قسم ولا مرتبة تخرج عن هذه الأصول التي ذكرناها.

وخاتمة الضوابط في هذا الباب هو أن تعلم أن كل ما ينسب إلى الجناح الإلهي بلسان الحمد<sup>٣</sup> والثناء لا يخلو إما أن يفيد أمراً ثبوتياً أو سلبياً، فالسلب راجع إلى التسييح، والإثبات مندرج في الحمد، فافهم. ومع أي مرتبة من مراتب الحمد المذكورة حضر معها الحامد حال الحمد؛ فإن النتيجة والجزاء من جهة الحق تكون لذلك الحامد من حيث تلك المرتبة وبحسبها، ومن حضر مع حمد الحمد وسرّ الجمعية دون التقيد بمرتبة ما أو صفة أو موجب على التعيين، كان<sup>٤</sup> ثمرة حمده الحق سبحانه وتعالى إذ ليس لصاحب هذا الحمد همّة متعلقة بكون ولا متقيّدة بمرتبة ولا صفة ولا اسم ولا غير ذلك، والثمرات بحسب الأصول، فافهم وتدبر سرّ هذا الفصل وحصره وإيجازه؛ فإنك إن خرقت بعون الله حجب جملة، تنزهت في رياض تفاصيله، والله وليّ الإحسان والإرشاد.

## الحمد لله

قوله تعالى: ﴿لله﴾.

اعلم، أنه قد نبهنا على كليّات أسرار النسمية والأسماء ومتعلقاتها وأحكامها بأصول حاصرة<sup>٥</sup> شاملة الحكم، عزيزة المنال، لا تخرج عن<sup>٦</sup> حیطة الذوق المختصّة بمقامها<sup>٧</sup> ذوق إلا بنسبة جزئية تفصيليّة شاهدة باندراجها تحت حیطة الذوق والأصول المذكورة، وقد سبق في شرح هذا الاسم عند الكلام على البسملة ما يسّر الحق ذكره، ونحن نذكرها هنا

١. ب: فتذكر.

٢. ب: تعيين.

٣. ق: المندرج.

٤. أي كان ذلك الحضور.

٥. و: حاضرة.

٦. ق: عن دائرة.

٧. ق: لمقامها.

باب ما يتضمّن ذكر الفرائح الكلّيات المختصّة ... / ١٤٧

أيضاً ما يستدعيه هذا الموضع حسبّ تيسير الله و مشيئته، فنقول:

قوله تعالى: ﴿الحمد لله﴾ إضافة الحمد إلى الحقّ من حيث هذا الاسم إخبار، وهذا الاسم اسم جامع كليّ، لا يتعيّن له - من حيث هو - حمد ولا حكم، ولا يصحّ إليه إسناد أمر أصلاً، كما أشرت إلى ذلك في الحمد المطلق وسائر الحقائق المجردة.

وكلّ توجه و سؤال و التجاء ينضاف إلى هذا الاسم، فإنّه إنّما ينضاف إليه بنسبة جزئية مقيدة بحسب حال المتوجّه والسائل والمتلجّي، فلا يُذكر ولا يرد مطلقاً إلاّ من حيث اللفظ فحسب لا من حيث الحقيقة؛ فإنّه إذا قال المريض - مثلاً: يا الله، فإنّما يلتجّي إلى هذا الاسم من كونه شافياً ومن كونه واهباً للعافية، وكذا الغريق إذا قال: يا الله، فإنّما يتوجّه إلى هذا الاسم الجامع للأسماء من كونه مُغيثاً ومنجياً ونحو ذلك.

وهكذا الأمر في الحمد لا بدّ من أن يتعيّن بحسب أحد الأمور التي سلف ذكرها [بحيث] يكون هو الباعث على الحمد والموجب له.

وهذا الاسم كثر القول فيه والخلاف في أنّه هل هو جامد اسم علم، أو مشتقّ؟ ولهم في هذا كلام كثير لستُ مسمّن يشغل بنقله وقلبه، وإنّما أذكر ما تقتضيه قاعدة التحقيق بحسب ذوقي ومعرفتي، وأوفق بينه وبين ما يقتضيه حكم اللسان - إن شاء الله تعالى -، فأقول:

لا يصحّ أن يكون للحقّ اسم علم يدلّ عليه دلالة مطابقة بحيث لا يفهم منه معنى آخر، وسأوضح لك سرّ ذلك بلسان الذوق والنظر والاصطلاح اللغوي، الذي به نزل القرآن العزيز، وهو ظرف المعاني والأوامر والإخبارات الشرعية.

فأمّا ذوقاً فإنّ الحقّ من حيث ذاته وتجرده<sup>٢</sup> عن سائر التعلّقات لا يقتضي أمراً ولا يناسبه شيء، ولا يتقيّد بحكم ولا اعتبار، ولا يتعلّق به معرفة، ولا ينضبط بوجه، وكلّ ما سمّي أو تعلّق بواسطة اعتبار أو اسم أو غيرهما فقد تقيّد من وجه، وانحصر باعتبار، وانضبط بحكم، والحقّ من حيث إطلاقه وتجرده و غناه الذاتي لا يجوز عليه شيء.

مما ذكرنا. ولا يصحّ عليه حكم سلبي أو إيجابي أو جمّع بينهما أو تنزّه عنهما، بل لا لسان لهذا المقام ولا حكم عليه، كما تقرّر ذلك من قبل وتكرّر.

وقد بيّنا أيضاً فيما مرّ أنّ إدراك حقائق الأشياء من حيث بساطتها و وحدتها متعذّر؛ لأنّ الواحد والبسيط لا يدركه إلّا واحداً وبسيطاً، ويتعذّر إدراكنا شيئاً من حيث أحديتنا؛ لما سلف، ولا خلاف في أحديّة الحقّ وتجرّده من حيث ذاته وعدم تعلّقه بشيء تجرّداً يعلو على<sup>٢</sup> كلّ تجرّد وبساطة.

فإذا عجزنا عن إدراك حقائق الأشياء في مقام تجرّدها - والمناسبة ثابتة بيننا من عدّة وجوه مع عدم خلّوها عن التعلّق والقيود - فلأنّ نعجز عن إدراك حقيقة الحقّ وضبطها أولى وإذا ثبت عجزنا عن التحقّق بمعرفتها، - وإن شهدناها - فتسميتنا<sup>٣</sup> لها باسم يدلّ عليها بالمطابقة دون استلزامه معنى زائداً على كنه الحقيقة متعذّرة ضرورة.

فإن قيل: هبّ أنّه يستحيل أن نضع لذات الحقّ اسماً علماً مطابقاً كما ذكرت ولكن لم لا يجوز أن يسمّي الحقّ نفسه باسم يدلّ على ذاته بالمطابقة، ثم يعرفنا بذلك، فنعرف ذلك الاسم وحكمه بتعريفه كون هو المسمّي نفسه على ما يعلمها لا نحن؟

فنقول: الجواب عن هذا من وجهين. أحدهما الاستقراء<sup>٤</sup>، فإنّ هذا النوع لم نجده في الأسماء، ولا نقل إلينا عن الرسل الذين<sup>٥</sup> هم أعلم الخلق باللّه، وسيما نبينا محمداً ﷺ الذي نعتقد أنّه أكمل الرسل وأعلمهم ﷺ، ولو كان لنقل إلينا، وكيف لا؟ ومثل هذا من أهمّ ما يُخبر به، وأعزّه وأنفعه، سيما فيما يرجع إلى الالتجاء إلى اللّه والتضرّع في المهمات إليه، وخصوصاً والنبي ﷺ يقول في دعائه: «اللهم إني أسألك بكلّ اسم سمّيت به نفسك أو أنزلته في كتابك، أو علّمته أحداً من عبادك، أو استأثرت به في علم غيبك»<sup>٦</sup>.

فهذا ممّا يستروح منه أن السؤال من الحقّ بأعزّ أسمائه وأحقّها<sup>٧</sup> نسبة إليه أنفع للسائل وأكدّ في أسباب الإجابة ونيل المراد، وأحقّ الأسماء نسبة إليه سبحانه ما كملت دلالاته

٢. ق: عن ب: على.

٤. ب: الاسفرار.

٦. ر. ك: معجم مستدرك الوسائل، ج ٩، ص ٢٦.

١. ب: أو.

٣. ق: فسيها.

٥. ق: أندي.

٧. ق: أحبها.

عليه و توحد معناه دون مشاركة في المفهوم منه و حيث لم نجد ذلك مع من الحاجة إليه و الاسترواح الحاصل من مفهوم الدعاء النبوي دل على عدم ظهور هذا الاسم من الحق. فهو إما أمر متعذر في نفسه، أو هو مما استأثر به الحق في علم غيبه، كما أخبر ﷺ.

ولو أمكن حصوله لأحد من الخلق لحصل لنبيتنا ﷺ؛ فإنه أكرم الخلق على الله، و أتقهم استعداداً في قبول فيضه و التلقي منه، و لهذا منحه علم الأولين و الآخرين، فلو حصل له هذا الاسم - مع ما تقرر أن مثل هذا يكون أجلاً الأسماء و أشرفها و أكملها؛ لكمال مطابقة الذات و اختصاصه بكمال الدلالة عليها، دون تضمنه معنى آخر يوهم اشتراكاً، أو يفهم تعدداً أو كثرة أو غير ذلك - لم يحتج أن يقول ﷺ في دعائه: «أو علمته أحداً من عبادك، أو استأثرت به في علم غيبك»؛ فإن من ظفر بأجل ما يتوسل به إلى الحق و يرغب به إليه، استغنى عن التوسل بغيره، سيما على سبيل الإجمال و الإبهام، لعلو هذا الاسم على ما سواه من الأسماء؛

فلما استعمل ﷺ في دعائه التقاسيم المذكورة عملاً بالأحوط، و أخذاً بالأولى و الأحق،<sup>١</sup> علم أنه لم يكن متعيناً عنده.

فإن قيل: قد رأينا من عباد الله - و سمعنا أيضاً عن جماعة - أنهم عرفوا اسماً، أو أسماءً للحق، فتصرفوا بها في كثير من الأمور، و كانوا يدعون الحق بذلك فيما يعني لهم، فلم تتأخر إجابته إياهم فيما سألوا، و هذا مستفيض و صحيح عند المحققين من أهل الله، و من هذا القبيل مسألة بلعام في دعوته على موسى ﷺ و قومه بالاسم، حتى ماتوا في التيه بعد أن بقوا فيه حيارى ماشاء الله من السنين، و قد ذكر ذلك جماعة من المفسرين في<sup>٢</sup> معنى قوله تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا﴾<sup>٣</sup> هذا، مع أن بلعام من الغاوين كما أخبر الله. و مع ذلك نفذت دعوته في موسى ﷺ و قومه؛ لخاصية الاسم.

فنقول في جواب ذلك: نحن لم نمنع أن يكون للحق اسم أو أسماء يتصرف بها في الوجود من مكنه الحق منها و عرفه بشيء منها، بل نتحقق ذلك و نتيقنه، وإنما منعنا عموم نفوذ حكم



الاسم، وأن يكون دلالة على ذات الحق بالمطابقة التامة، دون تضمّنه معنى آخر غير الذات، كالصفات والأفعال ونحوهما. وما ذكرتم لا ينافي ما قرّرناه، فاعلم ذلك.

والجواب الآخر: أن التعريف الواصل إلينا من الحق بهذا الاسم لا يمكن أن يكون بدون واسطة أصلاً، ونحن نبين ذلك ونقرّره باللسان الشرعي والذوقي.

أمّا الشرعي فقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾<sup>١</sup> الآية.

وأمّا الذوقي فإنّ أقلّ ما يتوقّف عليه الخطاب حجاب واحد، وهو نسبة المخاطبة، الحاصلة بين المخاطب والمخاطب، والخطاب من أحكام التجلي ولوازمه، والتجلي لا يكون إلّا في مظهر، وأحكام التجلي تابعة للمظاهر وأحوالها فإنّه قد بيّنا أن تجلي الحق وخطابه وإن كان واحداً، فإنّه ينصبغ بحكم ما يصل إليه ويمرّ عليه، والمخاطب مقيد باستعداد خاص ومرتبة وروحانيّة وحال وصورّة وموطن وغير ذلك. ولكلّ ممّا ذكرنا أثر فيما يرد من الحق.

فإذا ما يرد علينا ويصل إلينا، لم يبق على ما كان عليه، ولم يصح إدراكنا له بحسبه، بل بحسبنا.

ثم لو فرضنا أنّه لم يلحق ذلك الخطاب بتغير من حيث القابل ونسبته،<sup>٢</sup> كما صحّ و ثبت، لكان مجرّد تقيده<sup>٥</sup> بالنسبة الخطابية اختصاصها بمخاطب واحد أو مخاطبين مخرجاً له عمّا كان عليه من الإطلاق والتجريد التام، الذي يقتضيه الحق لذاته. فكيف؟

والأمر لا ينفك عن أحكام القيود المنبّه عليها وإذا كان الأمر على ذلك، فلا مطابقة؛ لأنّ المقيد بعدّة اعتبارات وقيود لا يطابق المطلق التام الإطلاق والتجريد، العاري عن كلّ نعت وصفة وحكم وقيد واعتبار وغير ذلك.

فإن ادّعى معرفة هذا الاسم بطريق الشهود من حيث أحديّة التجلي والخطاب، فنقول:

١. ق: ما.

٢. ب: لكن.

٣. الشورى (٤٢) الآية ٥١.

٤. ق: بسببه.

٥. ق: تقيده.

الذوق الصحيح التام أفاد أنّ مشاهدة الحقّ تفتضي الفناء الذي لا يبقى معه للمشاهد فضلة يضبط بها ما أدرك.

وفي التحقيق الأتمّ أنّه متى شهد أحد الحقّ فإنّما يشهد بما فيه من الحقّ، وما فيه من الحقّ عبارة عن تجلّيه الغيبي الذي قبله المتجلّي له بأحدية عينه الثابتة المتعيّنة في العلم، التي يمتاز بها عن غيره من الوجه الخاصّ دون واسطة، فاستعدّ به لقبول ما يبدو له من التجليات الظاهرة فيما بعد<sup>١</sup> بواسطة المظاهر الصفاتيّة والأسمائيّة.

وبهذا حصل الجمع بين قولهم: «ما يعرف الله إلا الله» وقولنا «لا يمكن إدراك شيء بما ينافيه» وبين دعوى العارف أنّه قد عرف الله معرفة ذوق وشهود<sup>٢</sup>، ومن عرف سرّ قرب الفرائض والنوافل وما بيّنا في ذلك، تنبّه لما أومأنا إليه.

وعلى كلّ حال، فنحن مقيّدون من حيث استعدادنا ومراتبنا<sup>٣</sup> وأحوالنا وغير ذلك، فلا نقبل إلا مقيّداً مثلنا وبحسبنا كما مرّ، والتجليّات الواردة علينا ذاتيّة كانت أو أسمائيّة و صفاتيّة - فلا تخلو عن أحكام القيود المذكورة، ومن التقط ما قدّمنا من التنبيهات، وجمع النكت الماثوثة مستحضراً لها، استغنى عن مزيد الببان والتقرير، فإنّه قد سبق ذكر ما يُستنتج منه مثل هذا وغيره من الأسرار الجليّة.

ثم نقول: وأمّا التقرير<sup>٤</sup> العقلي فهو أن يقال: المراد من وضع الاسم الإشارة بذكره إلى المسمّى، فلو كان لله بحسب ذاته اسم، لكان المراد من ذلك الاسم ذكره مع غيره لتعريف ذلك المسمّى، فإذا ثبت بالاتّفاق أنّ أحداً لا يعرف ذات الحقّ ألبيّة، لم يبق في وضع الاسم لتلك الحقيقة فائدة فثبت أنّ هذا النوع من الاسم مفقود.

وأيضاً فالاسم الموضوع إنّما يحتاج إليه في الشيء الذي يدرك بالحسّ ويُتصوّر في الوهم وينضبط في العقل، حتى يمتاز بذلك الاسم الموضوع إلى ذاته المخصوصة، والحقّ سبحانه يمتنع إدراكه بالحواسّ<sup>٥</sup>، وكذا تصوّره في الأوهام، وانضباطه بمدارك العقول،

٢. ق: لم يرد

١. ب: دون.

٤. هذا قسم التقرير الذوقي الذي مرّ في ص ١٥٠.

٣. ق: مراتبنا.

٥. ق: الحواس.

فيمتنع وضع الاسم العَلَم له.

إنما الممكن في حقّه سبحانه أن يُذكر بالألفاظ الدالّة على صفاته، كقولنا: «خالق» و «بارئ» و «محسن» ونحو ذلك.

ثم المقصود من وضع الاسم العَلَم له هو أن يتميز ذلك المسمّى عمّا يشاركه في نوعه أو جنسه أو ما كان، والحقّ منزّه عن أن يكون تحت جنس أو نوع، أو يشاركه أحد، فيمتنع وضع اسم عَلَم له.

ثم إن الاسم العَلَم لا يوضع إلّا لما كان معلوماً، والخلق لا يعلمون الحقّ من حيث ذاته، فكان وضع الاسم العَلَم له محالاً.

وأيضاً فالألفاظ إنّما تدلّ على ما تشخّص في الأذهان، لا على ما في الأعيان، ولهذا قيل: الألفاظ تدلّ على المعاني، والمعاني هي التي عنها العاني، وهي أمور ذهنيّة، والدليل عليه أنّه إذا رئي جسم من بعيد، وظنّ أنّه صخرة، قيل: أنّه صخرة، فإذا قرب وشوهدت حركته، قيل: طير، فإذا قرب جداً<sup>١</sup>، قيل: إنسان، فاختلف الأسماء لاختلاف التصورات الذهنيّة يدلّ على أنّ مدلول الألفاظ هو الصور الذهنيّة، لا الأعيان الخارجيّة.

ومما يؤيد ما ذكرنا أنّ اللفظ لو دلّ على الوجود الخارجي لكان إذا قال إنسان: العالم قديم، وقال غيره: العالم حادث، لزم كون العالم قديماً حادثاً معاً. أمّا إذا قلنا: الألفاظ دالّة على المعاني الذهنيّة، كان هذان القولان دالّين على حصول هذين الحكمين من هذين الإنسانين بحسب تصوّرهما الذهني، ولا تناقض في ذلك.

وإذا صحّ أنّ مدلول الألفاظ هو ما في الأذهان، لا ما في الأعيان، والذي في الأذهان أمور متشخّصة متقيّدة<sup>٢</sup> متميّزة عن باقي المتشخّصات الذهنيّة، والحقّ من حيث ذاته مُعْتَلٍ عن سائر التخصّصات والتصورات الخارجيّة والذهنيّة والعقليّة، فكيف تكون الألفاظ الييرة المركّبة - تركيباً جزئياً - دالّة على ذاته المطلقة دلالة تامّة على سبيل المطابقة، دون اشتراك بحكم وضعي،<sup>٣</sup> أو مفهوم مقيد بقيد وضعي أو اصطلاحى؟! هذا تعذّره بيّن جداً.

١. ب: جسدأ.

٢. في بعض النسخ: مقيدة.

٣. ق: وصفي.

وبعد أن قرّرنا حكم ما قصدنا تقيّزه باللسانين: الذوقي والعقلي، فلننتّم ذلك بذكر ما يقتضيه حكم اللسان في هذا الاسم ليحصل الجمع والتطبيق الذي التزمته في أول الكتاب، والتوفيق بين الحكم الذوقي والاصطلاح اللغوي العربي، والله الموفق.

قال بعض أهل العربية في الاسم «الله»: إنه قد خُصّ بسبع خواصّ لا توجد<sup>١</sup> في غيره من الأسماء:

إحداها: أن جميع أسماء الحقّ تُنسب إلى هذا الاسم، ولا يُنسب هو إلى شيء منها. واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾<sup>٢</sup> فتُسب جميع أسمائه إليه، ولم يفعل ذلك بغيره<sup>٣</sup> تنبيهاً على جلالته.

ومنها: كونه لم يسمّ به أحد من الخلق، بخلاف باقي الأسماء. واستدلوا بقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾<sup>٤</sup> أي هل تعلم شيئاً يسمّى بالله غيره؟

ومنها: أنّهم حذفوا «يا» من أوله وزادوا ميماً مشدّدة في آخره، فقالوا «اللهم» ولم يفعل ذلك بغيره.<sup>٥</sup>

ومنها: أنّهم ألزموه الألف واللام عوضاً عن همزته، ولم يفعل ذلك بغيره.

ومنها: أنّهم قالوا: يا الله، فقطعوا همزته، ولم يفعل ذلك بغيره، وجمعوا بين «يا» التي هي للنداء والألف واللام. ولم يفعل ذلك بغيره إلّا في ضرورة الشعر، كقوله:

من أجلك يا التي هيّمت<sup>٦</sup> قلبي      وأنت بخيلة بالود<sup>٧</sup> عني

وأنشد الفراء:

مبارك همو ومن سمّا      على اسمك اللهم يا الله

وقال آخر:

يا غلامان<sup>٨</sup> اللذان فزا      إياكما أن تكسباني<sup>٩</sup> شراً

٢. الأعراف (٧) الآية ١٨٠.

٤. مريم (١٩) الآية ٦٥.

٦. ق: تيمت. ه: هيّت.

٨. ق: والغلامان. ب: فالغلامان.

١. ه: توجد.

٣. ق: لغيره.

٥. ق: لغيره.

٧. ق: بالوصل.

٩. ق: تكسبانا.

ومنها: تخصيصهم إياه في القسم بحالة لا تكون لغيره وهو إدخالهم التاء عليه في قولهم: «تالله لا أفعل» وقولهم: «وأيمن الله لأفعلن».

فتذكر بهذه الخواص السبع الحكم السباعي الذي نبهت عليه عند الكلام على حروفه، مرتقياً إلى الفرديّة الأولى والتربيع التابع له، ثم إلى التثنية التي لها الأوليّة والحكم الخماسي التالي<sup>١</sup> له والمقترن به، واعتبر التطابق الذي بين الحقائق، وتبعيّة ما ظهر من الجزئيات لما بطن من أصولها الكلّية، يفتح لك أبواب شتى من المعارف العزيرة<sup>٢</sup>. والله المرشد.

### اشتقاق لفظ الجلالة

وأما اشتقاق<sup>٣</sup> هذا الاسم الكريم فأحدها مأخوذ من أله<sup>٤</sup> الرجل إلى الرجل ياله إلهاً: فرع إليه فآله، أي أجاره وآمنه.

والاشتقاق الثاني مأخوذ من وله يوله، وأصله<sup>٥</sup> «ولاه» فأبدلت الواو همزة، كما قالوا: وساد وإساد وإشاح وإشاح. والوله عبارة عن المحبة الشديدة، وكان يجب أن يقال: مألوه كمعبود، لكن خالفوا البناء ليكون اسم علم، فقالوا: إلاه. كما قيل للمحسوب والمكتوب: حساب وكتاب.

الاشتقاق الآخر مأخوذ من لاه يلوه. إذا احتجب.

والآخر «لاه يلوه» إذا ارتفع.

والآخر اشتقاقه من ألّه بالسكان إذا أقمت به.

والآخر اشتقاقه من الإلهيّة، وهي القدرة على الاختراع.

والوجه الآخر في اشتقاقه قالوا: الأصل في قولنا: الله الهاء التي هي كناية عن الغائب.

وذلك أنهم أثبتوا موجوداً في نظر عقولهم، وأشاروا إليه بحرف الكناية، ثم زيد فيه لام الملك، لما علموا أنه خالق الأشياء ومالكها، فصار «له»، ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيماً، وفخموا توكيداً لهذا المعنى، فصار بعد هذه التصرفات على صورة قولنا: «الله» والآخر: أله

١. ق: بالتالي.

٢. ق: العزيرة.

٣. في الأصل. وأما اشتقاق.

٤. ب: تاله.

٥. ه: أصلها.

الرجل ياله، إذا تحير في الشيء ولم يهتد إليه والوله ذهاب العقل.  
والآخر وله الفصيل إذ ولع بأثمه، والمعنى أن العباد مولعون ومولعون في التضرع إلى الله  
في كل الأحوال.

والآخر اشتقاقه من أله ياله إلهه، كعبد يعبد عبادة، وقرأ ابن عباس - رضي الله عنهما -  
﴿ويذكر وإلهتك﴾ أي عبادتك.

وقيل أيضاً. أصل هذا الاسم «إله» ثم أدخلت عليه الألف واللام، فصار الإله، ثم خففت  
الهمزة بأن أُلقيت حركتها على اللام الساكنة قبلها، وحذفت؛ فصار الاله، ثم أُجريت الحركة  
العارضة مجرى الحركة اللازمة، فأدغمت اللام الأولى في الثانية بعد أن سكنت حركتها،  
فقل «الله».

فهذا قد بيّنا ما يختص بهذا الاسم الجامع من الشرح من حيث الذوق ومن حيث البحث  
النظري، ومن حيث الاصطلاح اللغوي.

### تطابق معاني الاسم ظاهراً وباطناً

فأنت إذا اعتبرت وجوه اشتقاقاته وما فيها من المعاني، وأسقطت ما هو كالمكرّر منها  
من حيث اندراج بعضها في البعض - اندراجاً معنوياً - علمت أيضاً صورة المطابقة بين  
معاني هذا الاسم من حيث ظاهره، وبين الأسرار الباطنة المنسوبة إليه فيما مرّ.  
ولولا التطويل لعينتها لك، ولكن فيما ذكر غنية للبيب المتبصر.

ولما لم يصحّ استناد العالم إلى الحق من حيث ذاته؛ لما بيّنا، بل من حيث معقوليّة نسبة  
كونه إلهاً، وتعقّل الحق من كونه إلهاً اعتبار زائد على ذاته، وتعلّق العالم بالحق والحق  
بالعالم إنما يصحّ بهذه النسبة، فلا جرم صار مرجع سائر الأسماء والمراتب والنسب إلى هذه  
النسبة الواحدة الجامعة لسائر ما ذكر؛ فإنها أصل كلّ حكم واسم ووصف ونعت ونسبة  
وغير ذلك ممّا يُسند إلى الحق سبحانه، ويضاف إليه، فافهم والله المرشد.

ربّ

وإذا وضّحنا سرّ الحمد، ومراتبه وأقسامه، وسرّ الاسم «الله» المضاف إليه الحمد في



هذه السورة، فلنبين سرَّ الاسم «الربَّ» التالي له، فنقول:  
 هذا الاسم لا يعقل ولا يرد إلا مضافاً، وله من حيث الاصطلاح اللغوي خمسة أحكام  
 تستلزم خمس صفات.  
 فأما الأحكام فالثبات، والسيادة،<sup>١</sup> والإصلاح، والملك، والتربية؛ لأنَّ الربَّ هو المصلح،  
 والسيد، والمالك، والثابت والمربي.

### صلاحه تعالى

فأما سرُّ كونه مصلحاً فلأنَّ الممكنات من حيث هي وبالنظر إليها ليس نسبتها إلى  
 الوجود وقبوله والظهور به بأولى من بقائها في مرتبة إمكانها من حيث نسبة اللاحول  
 واللاظهور، فترجيح الحق جانب إيجادها على بقائها في حجاب إمكانها - مع ثبوت أنَّ  
 الخير في الوجود والشرُّ في العدم، وكونه سبحانه يزيد العبد إلى نعمة الإيجاد من كونه  
 إيجاداً فحسب نعماً أخر لا تحصى ولا<sup>٢</sup> يقدر أحد<sup>٣</sup> على أداء شكر اليسير منها، كالصلاح  
 التام ونحوه - دليل على رعاية ما هو الأنفع في حق العبد والأولى والأصلح.

### حكم السيادة

وأما السيادة<sup>٤</sup> فثابتة للحق من حيث افتقار غيره إليه في استفادة الوجود منه وغنائه بذاته  
 عن استفادة الوجود من الغير؛ لأنَّه عين الوجود ومنبعه، والغنى حقيقة إضافية سلبية تدلُّ  
 على عدم احتياج الغني إلى غيره فيما ثبت له الاستغناء عنه، فقد يكون أمراً واحداً،  
 وقد يكون أكثر من واحد، مع تعذر ظهور حكمه على الإطلاق، كما بيَّنا في سرِّ الحمد  
 وغيره من الحقائق.

وله - أعني الغنى<sup>٥</sup> - أربع مراتب: مرتبة ظاهرة محلَّ حكمها الأوَّل عالم الدنيا، ومادته

٢. ب: فلا.

٤. ق: السيادة.

١. ق: السيادة.

٣. ق: أحد.

٥. ق: للغنى.

متاع الدنيا. ومرتبة باطنة، وهي على قسمين: قسم لا تتعدى فائدته موطن الدنيا، وهو الغنى النفسي الحاصل للقانعين من أهل النفوس الآبية<sup>١</sup> والتمكّنين من التصرف في الموجودات بأسرار الأسماء والحروف والتوجهات الباطنة، والعلم بالكيماويات والتسخيرات. وقسم لا تتقيد فائدته بموطن دون موطن، وبحال دون حال، كحال الواثقين بالله والمتوكّلين عليه والتمكّنين من التصرف مع تركه؛ إيثاراً لما عند الله وتادباً معه. وقسم<sup>٢</sup> جامع بين سائر الأقسام المذكورة.

ومراتب الفقر في مقابلة هذه المراتب المذكورة، فكل نسبة عدمية تُعقل في مقابلة كل مرتبة من مراتب الغنى هي مرتبة من مراتب الفقر، والإطلاق محال كما مرّ، والفقر الجامع المقابل للغنى الجامع لا يصحّ إلا للإنسان الكامل، فافهم.

### حكم الثبات

وأما حكم الثبات - وهو الحكم الثالث من الخمسة التي للاسم «الرب» - فهو ثبات الحق من حيث ذاته، ومن حيث امتيازها عمّا سواه بالأمور الثابتة له بكل وجه وعلى كل حال، وفي كل مرتبة دون مشارك، وقد ذكرتها على سبيل الحصر في مراتب التمييز من قبل، فلا حاجة إلى إعادتها، ومن وقف عليها، علم سرّ ما أشرنا إليه.

### حكم الملك

وأما حكم الملك فظاهر في الكون من حيث إحاطة الحق به علماً ووجوداً وقدرة، وكون مشيئة الكون تابعة للمشيئة الإلهية كما أخبر وأظهر وعلم، فهو يفعل أبداً ما يشاء كيف شاء، ومتى شاء، وبما شاء، وفيما شاء.

### حكم التربية

وأما حكم التربية فيختص بالإمداد الحاصل لكل موجود ممكن من الحق،

ليدوم وجوده و يبقى؛ فإنَّ الوجود لما لم يكن ذاتياً له، بل مستفاداً، افتقر إلى الإمداد بما به بقاءه، وإلا فالحكم العدمي الإمكانى يطلبه في الزمن الثاني من زمان وجوده وهو قابل له، فدوام حكم الترجيح الحاصل بالإبقاء، وشروطه مما لا يستغني عنه ممكن في وجوده.

### لوازم الأحكام

وأما الصفات الخمس اللازمة للأحكام فهو التلوين المقابل للثبات، والعبودية المقابلة للسيادة، والإعدام والإهلاك في مقابلة الإصلاح والإبقاء والإيجاد ونحو ذلك، والمملوكية المقابلة لنسبة المالكية، وعدم قبول التريية والظهور بحكمها في مقابلة التريية. وبعض هذا يندرج في البعض؛ فالتلوين مندرج في الثبات؛ لأنه عبارة عن التغير، وحكم التغير ثابت لنفس التغير والمتغير، والمحو ثابت في الإثبات، وكذلك المحو<sup>١</sup> ثابت له أنه محو، وأنه ممتاز بهذا الحكم عن سواه من حيث ما يغيره، فحكم الثبات شامل كل شيء؛ لأن كل حكم يقتضيه أمر لذاته - كائناً ما كان - فهو ثابت له، وثابت اختصاصه به أو مشاركة غيره له فيه.

وأما اندراج العبودية<sup>٢</sup> في السيادة فهو أن العبودية<sup>٣</sup> عبارة عن نسبة جامعة بين نسبتى الفقر والانفعال والمتضايفان لما توقف معرفة كل منهما وظهوره، على الآخر، علم أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر، هذا سر الأمر<sup>٤</sup> من حيث الحاجة.<sup>٥</sup>

وأما سره من حيث الانفعال فإن الذوق الصحيح والكشف التام الصريح أفاد أنه لا يؤثر مؤثر حتى يتأثر، فأول ما يظهر حكم الانفعال في الفاعل، ثم يسري منه إلى من يكون محلاً لآثره وظهور فعله.

وأما المالكية والمملوكية فمندرجة<sup>٦</sup> في مرتبتي الفعل والانفعال؛ لأن روح المالك هو

١. ق: محو، ب: محو.

٢. ه: العبود.

٣. ه: العبود.

٤. في بعض النسخ: الأمور.

٥. أي نسبة الفقر في ق: المجامعة.

٦. ق: مندرجة.

القدرة والتمكن من التصرف والتصرف، دون قيد و تحجير بحال دون حال، وعلى وجه دون وجه، وفي أمر دون أمر، والسر في ذلك ما أسلفناه.

### سر التربية

وأما التربية فهي حقيقة كلية تتضمن معظم أسرار التدبير الوجودي والحكم الكوني والرباني، وهي وإن<sup>١</sup> اندرجت من بعض الوجوه فيما مر ذكره، فلها<sup>٢</sup> امتياز من وجوه شتى، منها أن الإبقاء قد يحصل بمنع ما ينافي البقاء<sup>٣</sup> عن أن يغلب الشيء الذي يراد بقاؤه ويقهره بحيث يذهب عينه<sup>٤</sup> أو يخفى ويضعف حكمه، وقد يكون بإمداد ما يوجب غلبة الضد المقتضي للفناء، وعلى كل حال فأنا أبين سر التربية وأدرج فيه جملاً من الأسرار الربانية<sup>٥</sup> والكونية المتعلقة بهذا الباب مما يعظم نفعه وتجلّ جدواه، والله الهادي، فأقول: التربية مخصوصة بالأغذية التي يدوم بها الحياة والبقاء، والغذاء عبارة عما به قوام الصورة الوجودية والحياة القائمة بها، وله ظاهر وباطن،

فلمطلق الصورة الوجودية الأعيان وأحكامها، وللصورة المتشخصة من حيث الظاهر المشابه لما منه تركيب الصورة الظاهرة، ومن حيث الباطن ما لا تعرف تلك الحقيقة إلا به ولا تظهر ذاتها أو حكمها بدونه، وما عدا هذين الأصلين فتبع لهما وفرع عنهما.

ونسبة كل صورة كونية معينة إلى مطلق الصورة الوجودية نسبة الأعضاء، ولكل واحد منها ارتباط بمرتبة روحانية من مراتب الأرواح، ولكل روح اسناد إلى حقيقة إلهية من الأسماء، وللحقائق نسب مختلفة توجب في الأرواح قوى مختلفة، يظهر سر ذلك وأثره في مظاهر الأرواح من الصورة العلوية وغيرها، بواسطة الحركات والتشكلات والامتزاجات المعنوية والروحانية والصورية، الفلكية والكوكبية وسواها، وبين الجمع<sup>٦</sup> تناسب من وجه، وتنافر من وجه آخر.

٢. ب: فلتا.

٤. ن: عنه

٦. ق: الصور.

١. ق: لم يرد.

٣. ن: النقاء.

٥. ق: لم يرد.

٧. ق: الجميع.

ومحلّ سلطنة الاسم، «الرب» وحكمه في كلّ وقت من ذلك كلّه الغالبُ ظهوراً ومناسبةً وقوّةً وهكذا الأمر في الصور الإنسانيّة، بمعنى أن لكلّ عضو من أعضاء الإنسان قوّة، ولكلّ قوّة ارتباطٌ بحقيقةٍ روحانيّةٍ وأسمائيّةٍ وكونيّةٍ صوريّةٍ ماديّةٍ، وكلّ أخذٌ من الكلّ، معطى لكلّ، كلّ فردٍ آخر يناسبه، والنسب والرقائق والإضافات تنشأ فيما بين ذلك، ويظهر حكمها، وهكذا الأمر في مطلق الصورة الوجوديّة مع الحقائق الغيبيّة التي هي الصورة المعنوية التي طابقتها هذه الصورة الظاهرة العامّة الكونيّة.

ويمتاز الإنسان من بين سائر الصور الوجوديّة بعدة أمور، منها أن لكلّ ما عداه غذاءٌ خاصّاً من حيث مرتبةٍ خاصّةٍ على وجه خاص لا يتعداه ولا يتأتّى له التَغْذْيُ بسواه، والإنسان بجمعيّته<sup>١</sup> وإطلاقه يتغذى بجميع أنواع الأغذية، هذا له من حيث صورته، وغذاؤه من حيث معناه وباطنه قبوله جميع أحكام الحقائق وآثار الأسماء والنسب، وظهوره بها، وإظهاره كلّها والاتّصاف بجميعها.

واعلم، أنّ الغذاء - على اختلاف ضروبه وأنواعه - مظهر صفة البقاء، وهو من سدنة الاسم «القيوم» ولا يتغذى شيء بمنافيه<sup>٢</sup> من الوجه المنافي، والمراد من التغذي حبّ دوام ظهور الاسم «الظاهر» وأحكامه.

وسرّ التفصيل في عين الجمع بنجليّ الاسم النوري الذي هو الوجود والتنزّه عنه إشارة إلى عود التجليات عند انسلاخها من ملابس أحكام المتجلّى له، وانتهاء حكمها فيه إلى معدنها الذي هو الغيب الذاتيّ والمرتبة المتسار إليها بقوله: «كنت كنزاً مخفياً لم أعرف»<sup>٣</sup> الحديث، ومقام: «كان الله ولا شيء معه» و«الله غنيّ عن العالمين» ونحو ذلك، وقد سبق في ذلك تنبيهات كافية.

فمتى كاد الاسم «الظاهر» أن يميل من مقام اعتداله ميلاً يوجب انصباع الباطن بحكمه؛ لكونه صاحب الوقت والغاية، أظهر الاسم «الباطن» قوّته وغناه الذاتيّ.

ومتى بالغ «الباطن» في ترجيح مرتبة بنسبة غناه ونزاهته، أظهر «الظاهر» سرّ توقّف

١. بمانافيه.

٢. لعميمه.

٣. أحاديث مثوي، ص ٢٩.

باب ما يتضمن ذكر الفوائد الكليات المختصة ... / ١٦١

معرفة عليه، وكون الظاهر مطلوباً للباطن والظاهر مستغن، فلا تزال المجاذبة والمقارعة واقعة بين المرتبتين.

والحافظ للحد - أعني الإنسان الكامل - برزخ بين الحضرتين، جامع لهما، بيده الميزان في قبة أرين<sup>١</sup>. دائم النظر إلى عين الميزان، الذي هو مقام الاعتدال ونقطة وسط الدائرة، فتراه حارساً واقياً<sup>٢</sup> حافظاً بأحدية الجمع صورة الخلاف، مظهراً ناظماً فاصلاً يطلب من ربه أن يجوع يوماً ويشبع يوماً، تأسيماً بصورة الأصل، وتطبيقاً تناسيماً بين حكم الحقائق الغيبية المجردة الباطنة والمواد الصورية التركيبية الظاهرة؛ فإن العصمة من لوازم الاعتدال وأحكامه على اختلاف مراتب الاعتدال المعنوية والروحانية والطبيعية بالنسبة إلى الصور البسيطة و<sup>٣</sup> المركبة، وضد الاعتدال - حيث كان - يلزمه الفناء والاختلال والتحليل وظهور الأحكام الشيطانية ونحو ذلك، فاعتبر ما ذكرته لك كلياً عاماً وجزئياً في كل مرتبة وصورة معينة، وعضو ظاهر وباطن، وأمر طبيعي أوروحاني، تستشرف على أسرار غريبة عزيزة، عظيمة الجدوى.

### غذاء الروح و غذاء الجسد

ثم اعلم، أنه كما اختص كل مزاج صوري باعتدال يخصه ويناسبه وبحفظه تنحفظ صحة ذلك المزاج، ويدوم بقاء صاحبه، ويظهر أحكام القوى البدنية في ذلك المزاج، على الوجه الموافق والميزان المناسب بالمزج المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، فيتأثي لجميع القوى أن تتصرف في أفانين أفعالها، وتتعلق المدارك بحسب مراتبها بمدركاتها ونحو ذلك، كذلك للروح الإنساني قوى وصفات واختلاف<sup>٤</sup> يحصل بينها امتزاج روحاني ومعنوي يقوم منها نشأة نورانية، ولذلك المزاج أيضاً اعتدال يخصه، وميزان يناسبه، بحفظه تنحفظ تلك النشأة، ويتأثي لقواها التصرف فيما أتيح له التصرف فيه، على نحو ما سبق التنبيه عليه في المزاج الصوري.

١. الأرين: النشاط، واسم موضع. وكلاهما صحيح هنا. ٢. واقياً.

٣. ق: أخلاق.

٤. ق: لم يرد.



فمتى انفتحت عين البصيرة لإدراك تلك النشأة وخواصها وقواها وصفاتها وأغذيتها وأحكامها، سري حكم النشأة الباطنة وقواها في النشأة الظاهرة سرّيان حكم صورة الاسم «الباطن» والاسم «الظاهر» فيها عند تمام المحاذاة وارتفاع الحجب المانعة من الإدراك، فإنها الجامعة بين الصورتين، والفائزة بالحسنين وهي المخلوقة على الصورة، والصورة الظاهرة الإنسانية جزء منها، فإن الصورة الظاهرة نسخة الاسم «الظاهر» والأحوال الإنسانية - من حيث تبعيتها لعينه الثابتة وحال كونها بأسرها ثابتة - هي نسخة صورة الاسم «الباطن».

وهذه الصورة المنتسية و<sup>١</sup> الناتجة بينهما من الصفات والعلوم الإلهية والأخلاق بالامتزاج المذكور، التالي للامتزاج المختص بالنشأة الظاهرة، هي نسخة صورة الحق من حيث حضرة الجمع والوجود وقد مرّ حديثها.

وإن شئت قلت: من حيث الاسم «الله» الجامع - كيف ما أردت - بشرط معرفة المقصود وخرق حجب العبارات. وهذه هي الولادة الثانية، التي يشير إليها المحققون، ولها البقاء السرمدي والمقام العليّ، وأهل الأذواق فيها على مراتب وخصص نسر إليها فيه بعد، إن شاء الله. ومن هذا المقام يعرف سرّ الاسم «الرب» وكنونته في العماء، كما أخبر ﷺ لما سئل: أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه قال: «كان في عماء ما فوقه هواء، وما تحته هواء» الحديث، ويعرف العماء أيضاً وما يختص به من الأسرار، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، ولتحصيل معرفته فليعمل العاملون.

### حكمة العارفين

ثم نقول: فإذا انفتحت عين البصيرة - كما قلنا - واتحد نورها بنور البصر، وهكذا كل قوة من قوى النشأة المذكورة تتحد<sup>٢</sup> بآلات النشأة الظاهرة ويتصل حكم بعضها ببعض، عرف صاحبها حينئذ سرّ تقويم الصحة وحفظها على النفس، وتصريف كل قوة فيما خلقت له<sup>٣</sup>

٢. ب: ينحل.

١. ق: لم يرد.

٣. في بعض النسخ: له لم ينجاوز.

باب ما يتضمن ذكر الفرائع الكلّيات المختصة ... / ١٦٣

ولم يتجاوز بها حدّها، ولم يمزج بين الصفات، ولم يخلط بين المراتب وأحكامها، وأقام العدل في نفسه وخاصّة<sup>١</sup> رعاياه، وتحقّق بالاسمين: «الحكّم» «العدل» وغيرهما، وصار صحيح الكشف، صحيح المزاج الروحاني. كنبيّنا ﷺ والكمّل قبله وبعده من ورثته. فما كان كمال كشفه<sup>٢</sup> إدراكه في مرتبة المثل، كشفه ممثلاً، وما كان كمال كشفه أن يدرك في الحسن، أدركه في الحسن، وما كان كمال كشفه أن يدرك في عالم المعاني المسجّدة والحضرات الروحانيّة، أدركه في مرتبته حيث كان على ما هو عليه. أخبرني شيعي وإمامي الإمام الأكمل ﷺ: أنّه منذ تحقّق بهذا الأمر ما استعمل قوّة من قواه إلّا فيما خلقت له، وأنّ قواه شكّرتّه عند الحقّ؛ لإقامة العدل فيها وتصريفه إياها فيما خلقت له، وهذا من أعلى صفات مرتبة الكمال عند من عرف ما الكمال، فكن يا أخي متّناً عرف - إن شاء الله -

#### تخطيط المحجوبين

ثم نقول: وفي مقابلة صاحب هذا الذوق المحجوبون عن عالم الكشف، وهم الذين بعدت نسبة أمزجتهم الروحانيّة عن الاعتدال المذكور، بطمس قواهم النفسانيّة، واستيلاء حكم بعض الصفات الطبيعيّة<sup>٣</sup> بقهرها لباقي الصفات، وانصباع ما عدا الغالب بحكم تلك الصفة الغالبة انصباعاً أوجب اضمحلال خاصيّته واستهلاكه، كما أشرنا إلى ذلك في التجلّي الذاتي بالنسبة إلى المتجلّي له التام التوجّه والاستعداد. فالمزاج الروحاني - الذي للجاهل القدم،<sup>٤</sup> الغليظ، الأحرق، الجافي، البعيد الفطنة جداً - في مقابلة المزاج الروحاني المختصّ بصاحب الكمال المذكور، الذي يبصر بالحقّ ويسمع به، ويبصر أيضاً به الحقّ ويسمع به، كما ورد في الحديث الثابت. ونظير هذا الذي ذكرناه - من الصور المركبة بالنسبة إلى الاعتدال الطبيعي في الأمزجة - مزاج المعدن بالنسبة إلى مزاج الإنسان، الذي هو أقرب الأمزجة نسبة إلى الاعتدال التام.

٢. ق: عرفت.

١. ه: خاصّته.

٤. القدم: القبي عن الكلام. الأحرق. الغليظ الدم. وفي ب: القدم.

٣. ق: الطبيعيّة.

وبين مرتبة الكامل<sup>١</sup> وحاله، ومرتبة الجاهل المحجوب المذكور وحاله مراتب ودرجات.

فَمَنْ كانت نسبته إلى المرتبة الكمالية أقرب، كان حظّه من الكشف والصورة الإلهية والعلم بالحق وغير ذلك من صفات الكمال بمقدار ذلك القرب وتلك<sup>٢</sup> النسبة؛ وَمَنْ كانت نسبته إلى المرتبة التي في مقابلة الكمال أقرب<sup>٣</sup>، كانت حجبته أكثر، وحظّه من الصورة والكشف وغيرهما ممّا ذكرناه أقلّ.

والميزان الإلهي في كلّ زمان هو كامل ذلك الزمان وحاله وكشفه، ومنه يُعلم حكم الاعتدال والانحراف في مطلق الصورة الوجودية والصور المتعيّنة الإنسانية، وفي باقي مراتب الاعتدال، كالاعتدال المعنوي والروحاني وغيرهما، ولكلّ ما يغتذي به من صور الأغذية خواصّ وقوى روحانية غير القوى والخواصّ المشهودة والمدركة من حيث صورته وأثره في الأجسام، ولتلك الخواصّ أحكام مختلفة على نحو ما ذكر في الإنسان وغيره، وبين الأغذية وَمَنْ يغتذي بها - من حيث المزاج الصوري والمزاج الروحاني والمعنوي - مناسبات من وجه ومنافرات من وجه، والحكم في كلّ وقت للاسم «الرب» إنّما يظهر بالغالب منها، وأكثرها خفية تعسر معرفتها إلا بتعريف إلهي.

فعلى قدر المناسبة وصعّة المزاج الروحاني المذكور يقوى الكشف، ويصح ويكثر، وتعلو مرتبته، وتُشرف نتائجه من العلوم والأذواق والتجليات بشرط اقتران حكم الاسم «الأول» ومساعدته، كما نبّهنا على ذلك غير مرّة، وعلى قدر المباينة وقلة المناسبة وضعف الامتزاج والمزاج الروحانيّين يكثر الحجب، ويقلّ الكشف والعلم والإدراك الذوقي ولوازم ذلك كلّ.

ولهذا المقام من حيث ما يتكلّم فيه الآن تنمّات أخر لكن ذكرها في شرح إياك نعيد أولى، فأخّرتها لذلك، والله العيّر.

ثم اعلم، أنّ للطبيعة - من حيث هي - أحكاماً ولها من حيث تعيّن حكمها في مزاج مزاج

١. هـ: الكمال.

٢. هـ: لم يرد.

٣. ق: أبعد.

٤. ق: ذكر.

أحكام، وللأرواح أيضاً صفات وأحكام، وللأمر الجامع لهما<sup>١</sup> أحكام، ولمرتبة الاجتماع من حيث هي - أحكام، وللوازم التابعة للاجتماع بها والأمر الجامع أحكام.

فالتدريب والرياضة والتهديب والسياسة يُنتفع بها في خروج ما في القوة إلى الفعل ورسوخ بعض الأحكام المعارضة المحمودة لتصير ذاتية أو كالداتية، وفي إزالة بعض الصفات ورفع أحكامها المذمومة لئلا ترسخ فيتعدّر الانسلاخ عنها، ويبقى في المحلّ أحكام<sup>٢</sup> ثابتة مضرّة وكلّ ذلك ليتدرّج الإنسان، فيصل إلى ما يناسبه من الاعتدال المعنوي والروحاني والصوري المثالي وغير المثالي، ويستمرّ حكمه المؤجّل إلى الأجل المعلوم المقدّر وغير المؤجّل.

فمن عرف ما ذكرناه،<sup>٣</sup> عرف سرّ الصورة والظهور بها، وسرّ الكشف والحجاب وما للأغذية في ذلك من الحكم، ويعرف سرّ الحلال من الأطعمة والحرام، وسرّ المجاهدة والرياضة وغير ذلك من الأسرار العظيمة المصونة عن الأغيار.<sup>٤</sup>

### المزاج يغلب قوّة الغذاء

واعلم، أنّه كما أنّ الغذاء إذا ورد على محلّ قد غلب<sup>٥</sup> عليه كيفية ما، فإنّه يستحيل إلى تلك الكيفية، وكون المزاج - إذا كان قوياً - أبطل قوّة الغذاء وحكمه بغلبة قوّته عليه، فلم يظهر أثر للخواصّ المودّعة في ذلك الغذاء، التي لو لم تصادف هذا المقام والقاهر، لبدا أثرها؛ فكذا حكم الخواصّ والقوى الروحانية المودّعة في كلّ غذاء مع المزاج الروحاني الذي للمتناول<sup>٦</sup>، الحاصل<sup>٧</sup> - كما قلنا - من اجتماعات القوى الروحانية والصفات النفسانية العلمية منها والعملية؛ فإنّ هذا المزاج ينتهي في القوّة<sup>٨</sup> إلى حدّ يقلب<sup>٩</sup> أعيان الصفات الروحانية إلى الصفة المحمودة الكاملة، الغالب حكمها على صاحب هذا الحال والمزاج الروحاني المشار إليه، ويضمحلّ قواها وخواصّها في جنب قوّة هذا الشخص وروحه.

١. ق: لها.

٢. ق: أحكاماً.

٣. ق: الأعيان.

٤. ق: للمشارك.

٥. ق: القوي للمتن.

٦. ق: لها.

٧. ق: ذكرنا.

٨. ق: قلبت.

٩. ق: في بعض النسخ: الخاص.

١٠. ق: يقلب.

وهكذا الأمر في الطرف المذموم ومقام النقائص بالنسبة إلى من هو في مقابلة أهل الكمال؛ فإن الفيض الإلهي وآثار القوى العالية<sup>١</sup> والتوجهات الملكية تصل إليهم في غاية التقديس والطهارة متميزاً<sup>٢</sup> بعضها عن بعض، فإذا اتصلت بهم انصبغت بحسب أحوالهم والصفة الناقصة المذمومة المستولية عليهم، فانقهرت الآثار الأسماوية والتوجهات الروحانية تحت حكم طبيعتهم وأمزجتهم المنحرفة الناقصة، وظهر عليها سلطان صفاتهم المذمومة، فحجبتهما وأخفت حكمهما، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في سر التجليات، فافهم. ومن تفاصيل هذا السر والمقام تستشرف على سر الحِلّ والحرمة أيضاً، كما نبّهت عليه، فتعلم أن ثمة أموراً هي بالنسبة إلى بعض الخلق نافعة وبالنسبة إلى غيرهم غير نافعة، ونظير هذا في المرتبة الطبيعية الظاهرة أشياء شتى كالغسل - مثلاً - بالنسبة إلى المحرور المحترق المزاج، وبالنسبة إلى المبرود والمرطوب الغالب على مزاجه البلغم.

والضابط لك في هذا الباب أنه مهما ظهر لك حكم من هذه الأحكام في الطبيعيات فاعتبر مثله في المراتب الروحانية والصفات المعنوية النفسانية، واستحضر ما أسلفت لك في النكاحات الخمسة وأسرارها من أن الأحكام الطبيعية ناتجة<sup>٣</sup> متحصلة عن الأحكام الروحانية، والروحانية ناتجة عن الحقائق الغيبية فإن كنت من أهل الكشف والشهود، فتذكر بهذا الكلام وتنزه، وإلا فسلم واطلب؛ فإن الرزاق ذو القوة المتين، ما هو على الغيب بضنين ولتعتبر<sup>٤</sup> أيضاً بعد اعتبارك لتبعية الطبيعيات للروحانيات تولد الأرواح الجزئية عن الأمزجة الطبيعية، وما للمزاج فيها وفيما يختص بها من الأحكام والآثار من حيث إنها متعينة بقدر<sup>٥</sup> الأبدان، وبحسب المزاج، وإزق<sup>٦</sup> به بعد ذلك إلى حكم الأعيان مع الأسماء والوجود الواحد المطلق، على ما نبّهتك عليه أولاً، وانظر ما يبدو لك من المجموع، تر العجب العجائب، وتنزه في عموم حكم الغذاء في كل مرتبة، فغذاء الأسماء أحكامها بشرط المظاهر التي هي محل الحكم، وهذا هو عالم المعاني والحقائق الغيبية، وغذاء الأعيان

١. ق: العلية.

٢. ق: في بعض النسخ: متميزة.

٣. ق: لا توجد.

٤. ق: لتعتبر.

٥. ق: بعد.

٦. ق: لم يرد.

الوجود، و غذاء الوجود أحكام الأعيان، و غذاء الجواهر الأعراض، و غذاء الأرواح علومها و صفاتها، و غذاء الصور العلويّة حركاتها و ما به دوام حركتها انّذي هو شرط لدوام استمدادها من أرواحها المستمدّة من الحقائق الأسمايّة، و غذاء العناصر ما به بقاء صورها المانع لها من الاستحالة إلى المخالف والمضادّ، و غذاء الصور الطبيعيّة الكيفيّات التي منها تركبت تلك الصورة والمزاج. فالحرارة لا تبقى إلّا بالحرارة، وكذا البرودة وغيرهما<sup>١</sup> من الكيفيّات الروحانيّة، والرطوبة الأصليّة التي هي مظهر الحياة<sup>٢</sup> لا تبقى إلّا بالرطوبة المستمدّة من الأغذية لكن لا يتأتّى قيام المعنى بالمعنى وانتقاله إليه حقيقة وحكماً إلّا بواسطة الموادّ والأعراض اللازمة وهي شروط يتوقّف الأمر عليها، وليست مقصودة لذاتها ولا مرادة بالقصد الأوّل الأصلي، فوظيفتها أنّها توصل المقصود وتنفصل، فيعقبها المثل، وهكذا الأمر في كلّ غذاء ومغتذٍ على اختلاف مراتب الأغذية و المغتذّين الذين سبق ذكر مراتبهم.

ولما كان الوجود واحداً ولا مثل له كانت تعيّناته الحاصلة والظاهرة بالأعيان هي التي يخلف بعضها بعضاً مع أحديّة الوجود، فافهم.

وهنا أسرار لا يمكن كشفها، لكن من تدبّر ما أو مأت إليه واطّلع على مقامه وأصله، عرف سرّ ظهور صور العالم بأسرها، وسرّ أرواحه والنشآت الدنيويّة والأخرويّة والبرزخيّة وغيرها، وعرف ما تنتمي من الحركات والأفعال والأحوال، من كلّ متحرّك وفاعل ذي حال، ومن كلّ كون وفساد واقع في العالم، وما [هو] المراد بالقصد الأوّل من المجموع وفيه، وما [هو] المراد بالتبعيّة والقصد الثاني. وما هو شرط فحسب من وجه واحد، مراد باعتبار واحد، وما هو شرط في مرتبة، وتبع وهو بعينه مراد ومتبوع في مرتبة أخرى، وحكم الوقت والحال والمرتبة والموطن في مجموع ما ذكر من حيث التقيد بالموطن والوقت وغيرهما، وكيف تكون هذه الأمور أيضاً تارة في مرتبة المتبوعيّة والمسروطيّة، وأخرى في مرتبة الشرطيّة والتبعيّة، وحكم الوقت والحال. وما ذكرنا بالنسبة إلى من يتعيّن بها وبحسبها وبالنسبة إلى من تتعيّن به، وليس شيء مراداً في كلّ مرتبة بالقصد الأوّل غير الإنسان الكامل في دوره وعصره. ومن الأشياء ما هي مرادة بقصدٍ أوّل وثانٍ في



زمان واحد باعتبارين، وما المرتبة التي تتضمن هذه التفاصيل قبل ظهور الإنسان الكامل، وهل يصح ذلك أم لا؟ ويعرف سرّ الدوام والحياة والبقاء والإبقاء، وسرّ الزوال والموت والفناء والإفناء، وغير ذلك من العلوم التي يتعذر تفصيلها، وتفصيل ترجمتها مع تعذر تسمية<sup>١</sup> بعضها بأحقّ أسمائها؛ لما في ذلك من الأخطار، وفيما ذكرنا غنيّة للمستبصرين<sup>٢</sup> وتذكّرة للمشاركين وعبرة للمعتبرين ﴿والله يقول الحق﴾<sup>٣</sup> ﴿و» يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾<sup>٤</sup>.

### لسان الظاهر

﴿العالمين﴾ التفسير: العالمين جمع عالم<sup>٥</sup>، والعالم مأخوذ من العلامة، وهو عبارة عن كلّ ما سوى الله.

ولما وردت هذه السورة من حضرة الجمع ومتضمنة سرّه<sup>٦</sup> وذكر الاسم «الرب» فيها ذكرًا مضافاً إلى كلّ ما سوى الله؛ تنبيهاً على عموم حكمه الذي كشفت لك بعض أسرارّه؛ فإنّ إضافات هذا الاسم كثيرة وهذا أعمّها، وأخصّ إضافاته المتضمن لهذا العموم إضافته إلى الإنسان الجامع الكامل سيّدنا محمد ﷺ، كقوله تعالى: ﴿فوربك لنحشرنهم﴾ وكقوله أيضاً: ﴿وربك الغنى ذو الرحمة﴾<sup>٧</sup> وكقوله: ﴿وإنّ إلى ربك المنتهى﴾<sup>٨</sup> فإنّه لما كان ﷺ عبداً لله كما سمّاه الله لكماله وجمعيّته وكذا كلّ كامل كانت إضافته إلى الاسم «الرب» بعد ذلك محمولة على أعمّ أحكام الربويّة وأكملها وأجمعها، وما سوى هاتين الإضافتين فمراتب تفصيليّة جزئية تتعيّن فيما بينهما.

### لسان الباطن

وإذا عرفت هذه، فنقول في شرح العالم بلسان الباطن ثم بما بعده: اعلم أنّ الحق سبحانه

١. ق: تسميته.

٢. ق: للمستفصّلين.

٣. الأحزاب (٣٣) الآية ٤.

٤. ق: وهو،

٥. يونس (١٠) الآية ٢٥.

٦. كذا في الأصل. والأولى: العالم.

٧. كذا في الأصل. والظاهر زيادة الواو وكون «ذكر» جواباً لها.

٨. النجم (٥٣) الآية ٤٢.

٨. الانعام (٦) الآية ١٢٣.

باب ما يتضمن ذكر الفواتح الكلّيات المختصة ... / ١٦٩

قد جعل كلّ فرد من أفراد العالم علامةً ودليلاً على أمرٍ خاصٍّ مثله، فمن حيث وجوده المتعيّن هو علامة على نسبة من نسب الألوهيّة المسماة اسماً الذي<sup>١</sup> هذا الشيء الدالّ مظهر له، ومن حيث عينه الثابتة فهو دليل على عين ثابتة مثله، ومن حيث كونه عيناً ثابتة متّصفة بوجود متعيّن هو علامة على مثله من الأعيان المتّصفة بالوجود.

فالأجزاء من حيث هي أجزاء علامة على أجزاء مثلها، ومن حيث مجموعها وما يتضمنه كلّ جزء من المعنى الكلّي هي علامة على الأمر الكلّي الجامع لها والوجود المطلق الذي يتعيّن منه وجودها.

وجعل أيضاً مجموع العالم الكبير من حيث ظاهره علامةً ودليلاً على روحه ومعناه، وجعل جملة صور العالم وأرواحه علامة على الألوهيّة الجامعة للأسماء والنسب، وعلى مجموع العالم.

وجعل الإنسان الكامل بمجموعه من حيث صورته وروحه ومعناه ومرتبته علامة تامّة ودليلاً دالاً عليه سبحانه وتعالى دلالةً كاملة.

وكلّ ما عدا الحقّ والإنسان الكامل فليس كونه علامة على ما دلّ عليه شرطاً ضرورياً مطرّد الحكم، لا يمكن معرفة ذلك الشيء بدونه، بل ذلك بالنسبة إلى أكثر العالم والحكم الغالب، بخلاف الحقّ والإنسان الكامل؛ فإنّه قد يُعلم بكلّ منهما كلّ شيء، ولا يُعلم أحدهما إلا بالآخر، أو بنفسه.

وموجب ما ذكرنا وسرّه هو أنّ الإنسان نسخة من كلّ شيء، ففي قوّته ومرتبته أن يدلّ على كلّ شيء بما فيه من ذلك الشيء، فقد يغني في الدلالة على كلّ شيء عن كلّ شيء، وهكذا الأمر في الجناح الإلهي؛ فإنّ الحقّ محيط بكلّ شيء، فمن عرفه معرفةً تامّة فقد<sup>٢</sup> يعرف حقيقة كلّ شيء بطريق التضمّن أو الالتزام.

والأمر في سوى الحقّ والإنسان الكامل كما بيّنا؛ فإنّ من عباد الله من يكون مبدأ فتحه الحقّ، فيعرف الحقّ بالحقّ، فإذا تحقّق بمعرفته وشهوده، سرى حكم تلك المعرفة وذلك الشهود في مراتب وجوده، فيعلم كلّ شيء بالحقّ، حتى نفسه التي هي أقرب الأشياء

نسبة إليه، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل.

وإذا سبق العلم بشرطية بعض الأشياء، وأنه يكون سبباً في معرفة أمرٍ ما لا محالة، تجلّي الحق سبحانه للعبد الذي حاله ما ذكرنا و أمثاله في مرتبة ذلك الشيء، وعينه، فعرفوه من تلك الحيشية في تلك المرتبة، ثم عرفوا به ما توقّف معرفته على هذا الشرط، ولكن من حيث النسبة الإلهية المشار إليها، وارتفاع حكم النسب الكونية، وسريان حكم الوجه الخاص، فلم يعرفوه<sup>١</sup> إذاً إلا بالحق كما بيّنا ذلك في سرّ الطرق، فبعض التجليات علامة له على تجلياتٍ أُخرى أنزل منها مرتبة من حيث إنّ المعرف يجب أن يكون أجلى من المعروف ومتقدماً<sup>٢</sup> عليه، ولا خلاف في تفاوت التجليات عند المحقّقين من حيث القوابل، وبحسب تفاوت الأسماء والحضرات التي منها يكون التجلي وفيها يظهر، وبعض مظاهر التجليات من كونه مظاهر يكون علامة على مظاهر أخرى، كما أنّ بعض التجليات والمظاهر يكون حجاباً على تجليات ومظاهر وغيرها، مع أحدية المتجلي في الجميع، فافهم.

فالتفاوت بالمراتب، والاطّلاع على المراتب بحسب العلم،<sup>٣</sup> ولحصول العلم أسباب كثيرة من العلامات والطرق وغيرها<sup>٤</sup> يطول ذكرها.

ثم أقول: وقد تحصل لبعض النفوس في بعض الأحيان عند هبوب النفحات الجودية الإلهية أحوال توجب لها الإعراض عمّا سوى الحق، والإقبال بوجوه قلوبها - بعد التفريغ التام - إلى حضرة غيب الذات، في أسرع من لمح البصر، فتدرك من الأسرار الإلهية والكونية ما شاء الحق، وقد تعرف تلك النفس هذه المراتب والتفاصيل، وقد لا تعرف، مع تحقيقها بما حصل لها من العلم المتعلّق بالحق أو بالكون، ممّا لم يكن له دليل ولا علامة غير الحق، بل كان الحق عين العلامة، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، والعوالم كثيرة جداً، وأمّهااتها هي الحضرات الوجودية التي عرفتك ما هي.

وأولّ العوالم المتعيّنة من العماء عالم المثال المطلق، ثم عالم التهيم،<sup>٥</sup> ثم عالم القلم

١. ن: لم يعرفوا.

٢. ب: مقدماً.

٣. ن: العالم.

٤. ب: غيرها.

٥. ن: التهيم.

باب ما يتضمّن ذكر الفوائد الكليّات المختصّة ... / ١٧١

واللوح، ثم عالم الطبيعة من حيث ظهور حكمها في الأجسام بحقيقتي الهيولى والجسم الكلّ ثم العرش هكذا على الترتيب إلى أن ينتهي الأمر إلى الإنسان في عالم الدنيا، ثم عالم البرزخ، ثم عالم الحشر، ثم عالم جهنّم، ثم عالم الجنان، ثم عالم الكيّب، ثم حضرة أحديّة الجمع والوجود، الذي هو ينبوع جميع العوالم، فافهم والله الهادي.

قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، التفسير: لَمَّا تَكَلَّمْتُ عَلَى مَفْرَدَاتِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَبَيَّنْتُ مَا يَخْتَصُّ بِكُلِّ كَلِمَةٍ مِنْهَا مِنَ الْأَسْرَارِ الْكَلِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ الْجَمْلِيَّةِ الْإِلَازِمَةِ لَهَا، احْتَجَجْتُ [إِلَى] أَنَّ أَتَكَلَّمُ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ مَرَّةً أُخْرَى بِتَنْبِيهِ وَجِيزٍ جُمْلِيٍّ، لَتَفْهَمَ مِنْ حَيْثُ جَمَلَتِهَا وَتَرْكِييْهَا، كَمَا عَلِمْتُ مِنْ حَيْثُ مَفْرَدَاتِهَا، وَهَكَذَا أَفْعَلُ فِي بَاقِي السُّورَةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - ثُمَّ أُضِيفُ إِلَى مَا سَبَقَ ذَكَرَهُ مِنَ التَّنْبِيهِ الْجَمْلِيِّ الْمَذْكُورِ الْكَلَامَ عَلَى الْأَسْمِينَ: «الرَّحْمَنُ»، «الرَّحِيمُ» حَسَبَ مَا يَسْتَدْعِيهِ هَذَا الْمَوْضِعُ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا سَلَفٌ غُنِيَّةٌ وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى حَكْمَهُمَا هُنَا مَعَ تَقَدُّمِ ذِكْرِهِمَا فِي الْبَسْمَلَةِ، فَنَقُولُ:

اعلم، أنّه لَمَّا كَانَ ظُهُورُ الْحَمْدِ مِنَ الْحَامِدِينَ لِلْمَحْمُودِينَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْغَالِبِ بَعْدَ الْإِنْعَامِ وَفِي مَقَابِلَةِ الْإِحْسَانِ، وَأَنْتَهَى مِنْ<sup>١</sup> ذَلِكَ الْحَمْدُ الصَّادِرُ مِنَ الْعَارِفِينَ الْمَخْلُصِينَ لَا فِي مَعْرُضِ أَمْرٍ مَخْصُوصٍ؛ فَإِنَّ نَفْسَ مَعْرِفَتِهِمْ - الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْحَقِّ بِأَنَّهُ سَبْحَانَهُ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ لِدَاوَاهِ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَمَالِ - مِنْ أَجْلِ النِّعَمِ وَأَسْنَاهَا، وَلَمْ<sup>٢</sup> يَخْلُ أَحَدٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِحْدَى حَالَتَيْنِ: الرَّاحَةِ أَوْ<sup>٣</sup> النُّكْدِ، وَصَحَّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الْحَقَّ أَعْرَفُ بِمَصَالِحِ عِبَادِهِ وَأَرْعَاهَا لَهُمْ مِنْهُمْ، لَا جَرَمَ جَمْعِ سَيِّدِ الْعَارِفِينَ وَالْمُحَقِّقِينَ ﷺ حَكَمَ الْحَمْدَ فِي قَوْلِهِ فِي السَّرَاءِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنْعَمِ الْمَفْضَلِ» وَفِي قَوْلِهِ فِي الضَّرَاءِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»<sup>٤</sup> تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْحَالَ الَّذِي لَا يُوَافِقُ أَغْرَاضَنَا وَطِبَاعَنَا لَا يَخْلُو عَنْ مَصْلَحَةٍ أَوْ مَصَالِحَ لَا نَدْرِكُهَا، يَعُودُ نَفْعُهَا<sup>٥</sup> عَلَيْنَا،

فَتِلْكَ<sup>٦</sup> الْأَحْوَالُ وَإِنْ كَرِهْنَاهَا فَلِلَّهِ فِيهَا رَحْمَةٌ خَفِيَّةٌ، وَحِكْمَةٌ عَلِيَّةٌ يَسْتَحِقُّ مِنَّا الْحَمْدَ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ الْكَرَاهَةِ هُوَ حَكْمُ بَعْضِ أَحْوَالِنَا عَادَ عَلَيْنَا مَعَ التَّجَاوُزِ الْإِلَهِيِّ عَنَّا فِي

٢. ق: ولعالم.

١. ه: عن.

٤. جامع المسانيد، ج ٢٩، ص ٢٦٢.

٣. ق: و.

٦. ق: ونلك.

٥. في بعض النسخ: نفعه.

أُمور كثيرة، كما أخبر بقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾<sup>١</sup> ويقول نبيّه ﷺ في آخر حديث أبي ذرّ روايةً عن ربّه<sup>٢</sup>: «فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنّ إلا نفسه».

فما من حال يكون فيه أحد من العباد حتى المكروهة إلا والحقّ يستحقّ منه الحمد على ذلك من حيث ما في ضمنه من المصالح التي يشعر بها كلّ أحد، كمسألة عمر رضي الله عنه ومن تنبّه لما أدركه<sup>٣</sup> وهذا من شمول النعمة وعموم الرحمة، فافهم.

ثم اعلم، أنّ الحمد يتولّد بين إحسان المحسن وبين مَنْ هو محلّ لإحسانه وهكذا الأمر في سائر الأوصاف الكمالية المضافة إلى الحقّ إنّما يظهر بين هاتين المرتبتين: الإلهية والكونية. ولما كان أقوى موجبات الحمد ومنتجاته<sup>٤</sup> الإحسان، وكان قول القائل: «الحمد لله»، تعريفاً بأنّ الحقّ مالك الحمد ومستحقّه والمختصّ به دون غيره، على اختلاف مراتبه التي سبق بيانها وتفصيل أحكامها الكلية، وكان الحمد حقيقةً كليةً مطلقة، وكذا<sup>٥</sup> الاسم «الله» المضاف إليه هذا الحمد المطلق، كما بيّنا ولم يمكن أن يتعيّن للمطلق حكم من حيث هو مطلق؛ لما أسلفنا، جاء التعريف بعدهما بالاسم «الربّ» الذي قلنا: إنّه لا يردّ إلا مضافاً، وأضافه إلى «العالمين»؛ تعريفاً لمسمّى الاسم «الله» في هذه المرتبة ومن هذا الوجه، وأضاف الربّ إلى العالمين؛ بياناً لعموم سلطنة ربوبيّته وشمول حكم ألوهيّته<sup>٦</sup> وإثبات نفوذ أمره في العالم وقدرته من جهة الملك والتربية والتصرف وغير ذلك، ممّا مرّ بيانه.

فلما عُرِفَ الإِنعام وتعيّنت مرتبة المنعم المحمود على الإِنعام،<sup>٧</sup> احتيج<sup>٨</sup> بعد ذلك إلى أن يُعرف أن وصول الإِنعام المتمرّ للحمد والمبيّن علوّ المحمود على الحامدين وربوبيّته وشمول حكمهما إلى العالمين، الذين هم مَحالُّ هذه الأحكام، ومظاهر هذه النسب والصفات، بأيّ طريق هو؟ وكم هي أقسامه؟ فإنّ ذلك ممّا يستفيد المنعم عليه منه معرفة بالمنعم والإِنعام، فيكمل حضوره في الحمد، ويعلو ويتّسع، فلا جرّم ذكر سبحانه بعد ذلك،

٢. ب: الله سبحانه وتعالى.

٤. ق: مشرّاته.

٦. ب: الألوهية.

٨. ب: احتجّ.

١. الشورى (٤٢) الآية ٣٠.

٢. ق: أدرك.

٥. ق: كذلك.

٧. ق: الإِنعام بالإِنعام.

باب ما يتضمّن ذكر الفرائح الكلّيات المختصة ... / ١٧٣

الاسمين؛ «الرّحمن»، «الرّحيم» دون غيرهما، إشارة إلى أنّ الإنعام والإحسان المشرّين للحمد والشكر هما من توابع هذين الاسمين؛ فإنّه لو لا الرحمة وسبقها الغضب لم يكن وجود الكون، ولا ظهر للاسم «المنعم» و«المحسن» وأخواتهما عين، ولهذا كان الاسم «الرّحمن» تلوّاً في الحيلة والحكم والتعلّق والجمعيّة للاسم «الله».

فعرّف سبحانه بهذين الاسمين هنا أنّ لوصول إنعامه طريقين، وأنّ إنعامه على قسمين، فأحدى الطريقين سلسلة الترتيب ومرتبة الأسباب والوسائط والشروط، والطريق الأخرى مرتبة رفع الوسائط، وما ذكروا<sup>١</sup> الإنعام من الوجه الخاصّ الذي ليس للأسباب والأكوان فيه حكم ولا مشاركة. وقد نبّهت على ذلك غير مرّة.

وأما القسمان فالعموم والخصوص، فالعموم للوجود المختصّ بالرحمن؛ فإنّ الرحمة كما بيّنا نفس الوجود، والغضب يتعيّن بالحكم العدمي اللازم للكثرة<sup>٢</sup> الإمكانية، والسبق هو الترجيح الإيجادي. والرحمن اسم للحقّ<sup>٣</sup> من كونه عين الوجود؛ فإنّ أسماء الحقّ إنّما تنضاف إليه بحسب الاعتبار المتعيّنة بالآثار والقوالب، ولهذا كثرت مع أحديّة المسمّى. ولما كان التخصيص حكماً من أحكام العموم وفرعاً عليه، اندرج الاسم «الرّحيم» في «الرّحمن» ولما كانت الألوهيّة - من حيث هي - مرتبة معقولة لا وجود لها، وكانت من حيث الحقّ المنعوت بها والمسمّى لا تغايره؛ لما بيّنا أنّ الاسم من وجه هو المسمّى، كان الاسم «الله» جامعاً للمراتب والموجودات، وكان «الرّحمن» أخصّ منه؛ لدلالته على الوجود فحسب، واختصّ الاسم «الرّحيم» بتفصيل<sup>٤</sup> حكم الوجود وإظهار تعيّناته في الموجودات. فإن فهمت ما بيّنته لك، وتذكرت ما أسلفته في شرح هذين الاسمين وسرّ الاستواء وسرّ العرش والكرسي، تحقّقت بمعرفة هذه الأسماء، واستشرفت على كثير من أسرارها.

ثم نقول: وكلّ شيء فلا بدّ وأن يكون استناده إلى الحقّ من حيث المرتبة أو<sup>٥</sup> الوجود جمعاً وفرادى، فلهذا عبّر<sup>٦</sup> سبحانه بهذين الاسمين في مرتبة التقدم والرئاسة على باقي

١. ق. ٥: وما ذكروا.

٢. ق. ٢: لكثرة.

٣. ق. ٣: الحق.

٤. ب. بتخصيص.

٥. ب. و.

٦. ق. عين.



الأسماء، فقال عز وجل: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>١</sup>.

ثم اعلم، أن الرحمة حقيقة واحدة كليّة، والتعدّد المنسوب إليها، المشار إليه في الحديث «بأنّ لله مائة رحمة» راجع إلى مراتبها، واختصاصها بالمائة إشارة إلى الأسماء الكليّة المحرّض على إحصائها، وهكذا الأمر في الدرجات الجنائيّة، فما من اسم من أسماء الإحصاء إلّا وللرحمة فيه حكم؛ فإنّ الأسماء - كما بيّنا - من وجد عين المسمّى، والمسمّى هو الرحمن الذي له الوجود المطلق، وقد عرفت ممّا أسلفنا أنّ الأسماء لا يظهر حكمها إلّا بمظاهرها، ومظاهرها إذا لم تُعتبر من حيث وجودها كانت نسباً عدميّة أيضاً، ولا اعتبار للنسب إلّا بالوجود، فحكم الأسماء والأعيان التي هي المظاهر تابع للوجود، وهذا من سرّ عموم حكم الاسم «الرحمن» الذي نبتّها عليه.

فالرحمة الواحدة المرسلة إلى الدنيا هي النسبة الجامعة من نسب الرحمة ظهرت في موطن الجامع؛ لما بيّنا من أنّ تجلّي الحقّ وحكم أسمائه يتعيّن في كلّ حال ووقت وموطن بحسب القوابل والأحكام المختصّة بها.

والتسعة والتسعون رحمة هي عبارة عن مراتب الرحمة وأحكامها في أسماء الإحصاء فالنسبة الجامعة تُظهر حكم الرحمة من الوجه الكلّي، وبالأسماء المذكورة تُظهر أحكامها التفصيليّة، وبأحدية جمعها يُظهر في آخر الأمر سرّ سبقها للغضب.

وقد بيّنا غير مرّة أنّ الآخر نظير الأوّل، بل هو عينه خفي بين الطرفين، لتداخل أحكام النسب المتعيّنة بين البداية والنهاية، ثم تكمل حكم الأوليّة في آخر الأمر، فتظهر له الغلبة في النهاية، فإنّ الحكم في كلّ أمر هو للأوليّات، ولكن بسرّ الجمع كما أشرت إلى ذلك مراراً، فإذا كان يوم القيامة، وانضافت هذه النسبة الجامعة إلى التسعة والتسعين المتفرّعة في الأسماء، وانتهى حكم الاسم «المنتقم» و«القهار» وأخواتهما، ظهر سرّ سبق الرحمة للغضب في أوّل الإنشاء<sup>٢</sup>، فافهم.

ولمّا كانت الموجودات مظاهر الأسماء والحقائق، وكان الإنسان أجمعها وأكملها،

اقتضى الأمر الإلهي أن يكون في عباد الله من هو مظهر هذا الحكم الكلّي والتفصيلي المختصّين بالرحمة، فكان ذلك العبد صاحب السجّلات، الذي وردت قصّته في الحديث، وكانت بطاقته الحاملة سرّاً أحديّة الجمع هي التي فيها لا إله إلا الله، ولها الأوليّة والجمعيّة والأحديّة، فغلبت لذلك أحكام الأسماء كلّها.

وفي التحقيق الأتمّ أنّ الرحمة لمّا كانت سارية الحكم في مراتب الأسماء، بنسبة التفصيل والكنزة في <sup>١</sup> مرتبة <sup>٢</sup> جمعيّتها وأوليّتها بأحديّة الجمع، كانت الغلبة والمغلوبيّة حكّمين راجعين إليها، فهي - من حيث أحديّتها وجمعيّتها للنسب التفصيليّة - غالبة، وهي بعينها - من حيث تفاريعها ونسبها الجزئيّة المتعيّنة في مرتبة كلّ اسم بحسبه - مغلوبة، فهي الغالبة المغلوبة، والحاكمة المحكومة، وهكذا سرّ الحكم في المظهر المشار إليه؛ فإنّ التسعة والتسعين سجّلاً هي نسخ حاملة ما قبح من أفعال ذلك العبد، والبطاقة المتضمّنة لا إله إلا الله هي نسخة ما حسن من فعله، فغلب الفعل الحسن المضاف إليه تلك الأفعال السيئة <sup>٣</sup>، فهو من حيث فعله الحسن غالب، ومن حيث فعله القبيح مغلوب.

ومن ارتقى فوق هذا المقام، رأى أنّ الفعل بالفاعل غلب نفسه، فإنّ كمل ذوق المرتقي في هذا المقام، رأى أنّ جميع <sup>٤</sup> الصفات والأفعال المنسوبة إلى الكون صادرة من الحقّ وعائدة إليه ولكن بالممكنات، وهي شروط فحسب كالموادّ الغذائية الحاملة للمعاني التي بها يحصل التغيّذ، فيصل المطلوب بها إلى الطالب ويتحدّ به مع عدم المغايرة، وتتفصل هي من البين، فيرتفع البين، فافهم. وقد بقيت تنمّة تختصّ بالاسم «الرّحمن الرّحيم» <sup>٥</sup> نذكرها ونختم الكلام بها عليهما إن شاء الله <sup>٦</sup>، فنقول:

### حضرات الرحمة

اعلم، أنّ الحضرات الكلّيّة المختصّة بالرحمة ثلاث: حضرة الظهور، وحضرة البطون، وحضرة الجمع. وقد سبق التنبيه عليها في شرح مراتب التمييز، وفي مواضع أخر أيضاً.

١. هـ: وفي.

٢. ب: مرتبة و.

٣. ب: سائر.

٤. ب: الله تعالى.

٥. ق: السببية.

٦. ق: والرحيم.

وكلّ موجود فله هذه المراتب ولا يخلو عن حكمها، وعلى هذه المراتب الثلاث تنقسم أحكام الرحمة في السعداء والأشقياء، والمتنعمين بنفوسهم دون أبدانهم، كالأرواح المجردة وبالعكس، والجامعين بين الأمرين والسعداء في الجنة أيضاً من حيث نفوسهم بعلومهم دون صورهم؛ لكونهم لم يُقدّموا في جنة الأعمال ما يستوجبون به النعيم الصوري، وإن كان، فنزّر يسير بالنسبة إلى سواهم، وعكس ذلك كالزهاد والعباد الذين لا علم لهم بالله، فإن أرواحهم قليلة الحظّ من النعيم الروحاني، لعدم المناسبة بينهم وبين الحضرات الإلهية العلمية، ولهذا - أي لعدم المناسبة - لم يتعلّق همهم زمان العمل بما وراء العمل وثمرته، بل ظنّوه الغاية، فوقفوا عنده واقتصروا عليه، رغبة فيما وعدوا به أو رهبة ممّا حذروا منه.

وأما الجامعون بين النعيمين تماماً فهم الفائزون بالحظّ الكامل في العلم والعمل كالرسل - صلوات الله عليهم - ومن كملت وراثته منهم أعني الكمّل من الأولياء.

ولمّا كانت الرحمة عين الوجود، والوجود هو النور، والحكم العدمي له الظلمة، كما نيهتك عليه، كان كلّ من ظهر فيه حكم النور<sup>١</sup> أتمّ وأشمل، فهو أحقّ العباد نسبةً إلى الحقّ وأكمل، ولهذا سأل رسول الله ﷺ ربه أن ينور ظاهره، وعدّد الأعضاء الظاهرة كالشعر والجلد واللحم وغير ذلك، ثمّ عدّد القوى الباطنة كالقلب والسمع والبصر، فلمّا فرغ من التفصيل، نطق بلسان أحديّة جمعه، فقال: «اجعل لي نوراً واجعلني نوراً»<sup>٢</sup>. وهذا هو عموم حكم الرحمة ظاهراً وباطناً، وإجمالاً وتفصيلاً من جميع الوجوه.

و صاحب هذا المقام لا يبقى فيه من الحكم الإمكانية الذي له وجه إلى العدم إلا نسبة واحدة من وجه واحد، بها تثبت عبوديته، وبها يمتاز عمن هو على صورته، وتذكّر تعريف الحقّ سبحانه نبيّه ﷺ بأنّه أرسل رحمةً للعالمين، وأنّه بالمؤمنين رؤوف رحيم، وتضرّع إلى الله في أن ترث من هذا السيد الأكمل هذا المقام الأشرف الأفضل، و صاحبه هو الإنسان الكامل، والحال المذكور هو من أكبر<sup>٣</sup> أجزاء حدّ الكمال، ومن أتمّ الأوصاف المختصة به،

١. في: النور فيه.

٢. ر.ك: معجم مستدرك الوسائل، ج ٥، ص ٧٨.

٣. ب: الأكمل.

فاعلم ذلك، ثم نرجع إلى ما كنّا بسبيله، فنقول:

وهكذا الأمر في جهنّم: فإنّ المؤمن لا تؤثر النار في باطنه، والمنافق لا يعذب في الدرك الأعلى المتعلّق بالظاهر، بل في الدرك الأسفل المختصّ بالباطن. والمشرّك يعذب في الدرك الأعلى والأسفل، في مقابلة السعيد التامّ السعادة.

وهنا أمور لا يمكن ذكرها يعرفها اللبيب ممّا سبقت الإشارة إليه من قبل. ولهذه الأقسام تفاصيل وأحكام يُفضي ذكرها إلى بسط كثير، فأضربتُ عن ذكرها لذلك، واقتصرت على هذا القدر، وسأذكر عند الكلام على قوله: ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾<sup>١</sup> ما يبقى من جمل أسرار هذا المقام حسب ما تستدعيه الآية ويقدره<sup>٢</sup> الحقّ - إن شاء الله تعالى - ثم لتعلم<sup>٣</sup> أنّ التخصيص الذي هو حكم الاسم «الرّحيم» على نوعين تابعين للقبضتين كما مرّ بيانه:

أحدهما: تخصيص أسباب النعيم لأهل السعادة برفع الشوائب، كما أخبر به الحقّ بقوله: ﴿قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده والطّيبات من الرّزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدّنيا خالصة يوم القيامة﴾<sup>٤</sup>، فإنّ الدنيا دار جمع ومزج، فهي للمؤمنين في الدنيا ممزوجة بالأنكاد والأحكام الموطنيّة، وهي لهم في الآخرة خالصة. فالاسم «الرّحيم» هو المصفّي أسباب النعيم وسوايغ الإحسان عن شوائب الأكدار والأنكاد.

والنوع الآخر من التخصيص هو مطلق تمييز السعداء من الأشقياء و<sup>٥</sup> التخليص من حكم التشابه الحاصل في الدنيا، بسبب عموم حكم الاسم «الرّحمن» وما للأشقياء في الدنيا من النعيم والراحة ونحوهما من أحكام الرحمة، وبضدّ ذلك لسعداء المؤمنين من الآلام والأنكاد.

وأيضاً فالرحمن عامّ المعنى، خاصّ اللفظ، والرحيم عامّ اللفظ، خاصّ المعنى، على

٢. في بعض النسخ: يقدّر.

٤. الاعراف (٧) الآية ٣٢.

١. الفاتحة (١) الآية ٧.

٣. ق: ليعلم.

٥. ق: لم يرد.

رأي جماعة من أكابر علماء الرسوم، وهذا القول من وجه موافق لبعض ما أشرنا إليه بلسان التحقيق وإن لم يكن من مشرب أهل الظاهر، فافهم.

وانظر إلى كمال معرفة الرسل - صلوات الله عليهم - بالأُمور وقول الخليل - على نبينا وعليه أفضل الصلاة - الذي حكاه الحق لنا عنه في كتابه العزيز لأبيه: ﴿يا أبت إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن﴾<sup>١</sup> فراعى - صلوات الله عليه - من له الحكم من الأسماء على أبيه يومئذٍ وهو الاسم «الرحمن» فإنه كان في سلامة وراحة، فنبهه على أن الاسم «الرحمن» اسم جامع وتحت<sup>٢</sup> حيطته أسماء لها أحكام غير الرحمة تظهر بحكم التخليص<sup>٣</sup> الرحمي<sup>٤</sup> في دار الفصل فتمتاز حصة الرحمة الخالصة عن<sup>٥</sup> كل ما ينافيها وتظهر خاصية كل اسم بحسبه، فكأنه قال له: لا تغتر بما أنت عليه من الأمن والدعة فإن الاسم «المنتقم» إذا انفصل عنه حكم الاسم «الرحمن» بالتمييز والتخليص المذكور، ظهرت لك أمور شديدة تخالف ما أنت عليه الآن، فاستدرك ما دام الأمر والوقت موافقين<sup>٦</sup>، فحجب الله إدراكه عن معرفة ما أشار الخليل إليه ليفضي الله أمراً كان مفعولاً.

وهنا سرّ عزيز أنبه عليه ونختم به الكلام على هذه الآية، وهو أن التخصيص المضاف إلى الاسم «الرحيم» هو حكم الإرادة؛ فإن الإرادة - كما بينّا - من الأسماء الأصلية الأولى، والرحيم وإن عُدَّ من الكليات باعتبار ما تحت حيطته، فهو من الأسماء التالية للأسماء الأولى المذكورة.

ثم التخصيص المنسوب إلى الإرادة هو في التحقيق الأتم من حكم العلم؛ إذ لو توقف كل تخصيص على الإرادة، لكان نفس تخصيصها بكونها إرادة إما أن يتوقف عليها، فيفضي إلى توقف الشيء على نفسه وكونه سبباً<sup>٧</sup> لنفسه، وهذا لا يصح أو يتوقف على إرادة أخرى، متقدمة على هذه الإرادة، والكلام في تلك الكلام في هذه، فيفضي الأمر إلى الدور أو التسلسل، وكلاهما محال في هذه الصورة، ولكان تخصيص العلم والحياة أيضاً متوقفاً

١. مريم (١٩) الآية ٤٥.

٢. ق: في.

٣. ق: التخليص.

٤. ق: الرحيم.

٥. ق: من.

٦. ق: موافقين.

٧. ق: مبنياً.

باب ما يتضمّن ذكر الفوائع الكلّيات المختصة ... / ١٧٩

على الإرادة، مع ثبوت تبعيتها لهما وتأخر مرتبتها عن مرتبتهما، ولا يصحّ ذلك، فالإرادة، في التحقيق تعلق خاصّ للذات، يتعيّن بالعلم وتظهر التخصيصات الثابتة في العلم، لأنّها تخصّص ما لم يثبت تخصّصه في العلم، والعلم من كونه علماً تعلق خاصّ من الذات، يتعيّن حكمه في المعلوم والمراد بحسبهما، فمعقوليّة القبول من الممكن لنسبة الترجيح الإيجادي ولوازمه تعيّن الحكم العلمي المعيّن لنسبة الإرادة والاختيار وأحكامهما<sup>١</sup>، فافهم.

ولهذا المقام أسرار يحظى بها الأمناء، الذين رَقُوا بقدمي الصدق والعناية إلى ذروته، فإن كنت من أهل الهمم العالية والاستعدادات التامة، فتوجّه إلى الحقّ في أن يُطلعك على مخزن هذه الأسرار، وينبوع هذه الأنوار، فإن مُنِحت الإجابة فازق وانظر وتنزه ولا تنطق ﴿والله لطيف بعباده يرزق من يشاء وهو القوى العزيز﴾<sup>٢</sup>.

قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾ يتضمّن عدّة مسائل: إحداها سرّ الملك، وسرّ<sup>٣</sup> اليوم<sup>٤</sup>، وسرّ الدين، من كونه يدلّ على العبادة<sup>٥</sup>، وعلى الجزاء، وعلى الانقياد وعلى غير ذلك ممّا ننبّه عليه - إن شاء الله تعالى - فلنبداً أولاً - بعون الله - بالكلام على هذه الأمور من حيث الانفراد، ثم من حيث الجمع كما فعلت ذلك فيما مرّ، فنقول:

### سرّ الملك

المُلك: القوّة والشدة، ويطلق على القدرة أيضاً، والتصرّف. ومُلْك الطريق في اللغة: وسطه، ومُلْك الدابة - بضم الميم واللام -: قوائمها وهاذيها أيضاً. والملكوت مبالغة؛ لكونه يشمل الظاهر والباطن.

وهذه المعاني التي تتضمّنها هذه الكلمة كلّها صادقة في حقّ الحقّ سبحانه وتعالى؛ فإنّ الحقّ ذو القوّة المتين، والهادي القيوم، والقادر على كلّ شيء، والفاعل ما يشاء، ومن بيده ملكوت كلّ شيء. وفي الملكوت سرّ لطيف، وهو أنّه مبالغة في الملك. والملك يستلّ

٢. التورى (٤٢) الآية ١٩.

٥. ق، العادة.

١. ن: أحكامها.

٣ و ٣. لا توجد.



بالظاهر دون الباطن؛ لأنَّ العَلِكَ و المَالِكَ من الخلق لا يمكنهما ملك القلوب و البواطن، بخلاف الحق سبحانه؛ فإنه يملكهما جميعاً. أمّا باطناً فلأنَّ «القلب بين إصبعين من أصابعه يقلبه كيف يشاء» وكلّ ظاهر في باب الفعل و التصرف فتبع للباطن، فملك الباطن يستلزم ملك الظاهر دون العكس.

ولهذا نجد من الناس مَنْ إذا أحبَّ أحداً، انفعَلَ<sup>١</sup> له بباطنه و ظاهره، وإن لم يكن المحبوب ملكه و سلطانه، ولا سيّده و مالكة بالاصطلاح المتقرّر.

على أن التحقيق الكشفي أفاد أن كلّ محبٍّ فإنما أحبَّ في الحقيقة نفسه، ولكن قامت له صورة المعشوق كالمرآة لمشاهدة نفسه من حيث المناسبة التامة و المحاذاة الروحانيّة، فكان المسمّى معشوقاً شرطاً في حبِّ المحبِّ نفسه، وفي تأثيره في نفسه.

ومن أسرار ذلك أن الإنسان نسخة جامعة مختصرة من الحضرة الإلهيّة والكونيّة، وكلّ شيء فيه كلّ شيء، وإن لم يتأتَّ إدراكه على التعيين لكلّ أحد؛ للقرب المفرط و الإدماج الذي توجبه غلبة حكم الوحدة على الكثرة، فإذا قام شيء بشيء<sup>٢</sup> في مقام المحاذاة المعنويّة و الروحانيّة كالسرّاة إمّا منه أو ممّا يناسبه، صار ذلك القدر من الامتياز و البعد المتوسط مع المسامحة سبباً لظهور صورة الشيء فيما امتاز به عنه، أو عن مثله فأدرك نفسه في الممتاز عنه، وتأتّى له شهودها؛ لزوال حجاب القرب و الأحديّة، فأحبَّ نفسه في ذلك الأمر الذي صار مجلّاه، فافهم.

ولهذا المقام أسرار آخر شريفة جداً لا يقتضي هذا الموضع ذكرها، وإنّما هذا تنبيه و تلويح.

ثم نقول: وقد قرئ - كما علمت - ﴿ملك يوم الدين﴾ و ﴿مالك يوم الدين﴾ ولكلّ منهما من حيث اللغة معانٍ ينفرد بها لا يشاركه فيها غيره.

وأهل الظاهر قد ذكروا بينهما فروقاً شتى، ورجّح بعضهم قراءة «ملك» ورجّح آخرون قراءة «مالك» بالألف، واستدلّ كلّ منهم على صحّة ما اختاره بوجود تقتضيها اللسان، ولست ممّن ينقل هنا تفاصيل مقالاتهم غير أنّي أذكر من ذلك ما يفهم منه الفرق بين

باب ما يتضمّن ذكر الفواتح الكلّيات المختصّة ... / ١٨١

الكلمتين، ليتّضح بذلك حكم اللسان، ثم أتكلّم بما فتح الحقّ به عليّ في ذلك وما يقتضيه ذوقي، ولو لا قصد تطبيق الأمور الذوقية على ما يقتضيه المفهوم من حيث الاصطلاح اللغوي، لم أورد شيئاً من كلام أهل النقل، ولكن قد استثنيت في أول التزامي المذكور في مقدّمة الكتاب هذا القدر لهذه الحكمة التي نبّهت عليها. فأقول:

من جملة ما ذكروا في الفرق بين الملك والمالك أنّ المالك مالك العبد، والمَلِك مَلِك الرعيّة، والعبد أدون حالاً من الرعيّة، فوجب أن يكون القهر في المالكية أكثر منه في الملكيّة، فالمالك إذاً أعلى حالاً من المَلِك، والمَلِك يملك من بعض الوجوه مع قهر وسياسة، والمالك يملك على كلّ حال، وبعد الموت له الولاء.

وقالوا أيضاً: الحقّ تُمدّح بكونه مالك المَلِك - بضمّ الميم - ولم يُتمدّح بكونه مَلِك المَلِك - بكسر الميم - وذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمَلِكِ﴾<sup>٢</sup>؛ فثبت أنّ المالك أشرف من المَلِك.

وقالوا أيضاً: المَلِك قد يكون مالِكاً وقد لا يكون مالِكاً. كما أنّ المالك قد يكون مَلِكاً وقد لا يكون، فالمَلِكِيّة والمالكِيّة قد تنفكّ كلّ واحدة منهما عن الأخرى إلا أن المالكِيّة سبب لإطلاق التصرف، والمَلِكِيّة ليست كذلك، فكان المالك أولى.

اعلم، أنّه لتماكان سائر المفهومات التي تتضمّن هذه الكلمة من صفات الكمال - بالألف وبدونه - كلّها ثابتة للحقّ، لهذا وردت القراءة بالروايتين، فإنّ الجمع أولى وأكمل، والثّالث<sup>٣</sup> كان أمر الحقّ واحداً، والترجيح في كلّ مرتبة من مراتب الأسماء والصفات لا يصحّ إلّا لشيء واحد من نسبة واحدة، فبذلك الأمر الراجح يصل الأمر الإلهي الواحداني إلى غيره من الأشياء المرجوحة، في ذلك المقام وتلك المرتبة، وهو مظهر الحقّ، وحامل سرّ الربوبية والتحكّم على ما تحت حيطته حالته، كما ذكر من قبل، ويذكر أيضاً عن قريب - إن شاء الله - اقتضى الأمر الذوقي ترجيح إحدى<sup>٥</sup> القراءتين مع جواز القراءة بهما.

٢. آل عمران (٣١) الآية ٢٦

٤. ق: ولكن.

١. ق: مالك.

٣. مدّ لم يرد.

٥. ق: أحد.

و متعلق<sup>١</sup> ذلك الترجيح<sup>٢</sup> القراءة بـ «ملك يوم الدين» دون «مالك»؛ لأسرار تقتضيها قواعد التحقيق:

أحدها: أن المالك مندرج في الاسم «الرب» فإن أحد معاني الاسم «الرب» في اللسان المالك، والقرآن العزيز ورد بسر الإعجاز والإيجاز. فلو ترجحت القراءة بمالك، لكان ذلك نوع تكرار ينافي الإيجاز، والكشف التام أفاد أن لا تكرار<sup>٣</sup> في الوجود، فوجب ترجيح القراءة إذاً بـ «ملك» دون «المالك».

والسر الآخر فيما ذكرنا يظهر بعد التنبيه على مقدمتين:

إحدهما: استحضار ما ذكرت أن الآخر نظير الأول، بل هو عينه؛ فإن الخواتم عين السوابق. والمقدمة الأخرى: أن جميع الأمور الحاصلة في الوجود لم تقع عن اتفاق، بل بترتيب إلهي مقصود للحق، وإن جهلته الوسائط والمظاهر.

وليس في قوة الممكنات المتصفة بالوجود في كل وقت قبول ما هو أسرف من ذلك ولا أكمل، فإن لم تهتد العقول إلى سر ذلك الترتيب وسر الحكم الإلهية المودعة فيه، فذلك للعجز الكوني والقصور الإمكانى، وقد لوحت بشيء من ذلك على سبيل التنبيه والتذكير عند الكلام على أسرار حروف البسملة.

وإذا تقرر هذا، فأقول: آخر سور القرآن في الترتيب الإلهي الواقع المستمر الحكم - سواء<sup>٤</sup> عُرف ذلك حال الترتيب أو لم يُعرف - هو ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾<sup>٥</sup> وهذا الاسم ورد في هذه السورة بلفظ «المَلِك» دون «المالك» وذكر عقب الاسم «الرب» مع عدم جواز القراءة فيها بـ «مالك»، فدلّ على أن القراءة بـ «ملك» أرجح.

وأيضاً فإن الحق يقول في آخر الأمر عند ظهور غلبة الأحديّة على الكثرة في القيامة الكبرى، والقيامة الصغرى الحاصلة للمسالكين عند التحقيق بالوصول، عقيب انتهاء السير وحال الانسلاخ: ﴿نَمُنُ الْمَلِكِ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾<sup>٦</sup> والحاكم على الملك هو الملك، فدلّ على أنه أرجح.

١. و. و. ب. متعلق.

٢. في الترجيح.

٣. في تكرار.

٤. في الأصل وسواء.

٥. البقرة (١١٢) الآية ١

٦. غافر (٤٠) الآية ١٦

بب ما يتضمن ذكر الفوائد الكلمات المختصة ... / ١٨٣

و أيضاً فالأسماء المستقلة، لها تقدم على الأسماء المضافة، و الاسم «الملك» ورد مستقلاً بخلاف «المالك» و مما يؤيد ذلك أن الأسماء المضافة لم تنقل في أسماء الإحصاء الثابتة بالنقل، مثل قوله عز وجل: ﴿فَالِقَ الْاَصْبَاحِ وَ جَاعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾<sup>١</sup> و ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ و شبههما.

و أيضاً فالأحاديث النبوية مبينات لأسرار القرآن، و منبّهات عليها، و قد ورد في الحديث في بعض الأدعية النبوية «لك الحمد لا إله إلا أنت رب كل شيء و مملكه»<sup>٢</sup> و لم يرد و «مالكه» و هذا السياق مناسب لسياق الأسماء المذكورة في أول الفاتحة.

و أيضاً ما<sup>٣</sup> ذكره في ترجيح المالك على الملك - من أن المالك مالك العبد، و أنه مطلق التصرف فيه، بخلاف الملك فإنه إنما يملك بقهر و سياسة و من بعض الوجوه - فقياس لا يصح و لا يطرد إلا في المخلوقين لا في الحق؛ فإنه من البين أنه مطلق التصرف، و أنه يملك من جميع الوجوه، فلا تقاس ملكية غيره عليه، و لا تضاف النعوت و الأسماء إليه إلا من حيث أكمل مفهوماتها، و سيما مما سبق و ضوحه بالشرع و البرهان، فاعلم، فدل ذلك على ترجيح القراءة ﴿ملك يوم الدين﴾.

و أما سر المالك من حيث الباطن فقد اندرج فيما ذكرته في شرح الاسم «الرب» فأغنى ذلك عن الإعادة، فافهم و تذكر، والله المرشد.

### سر اليوم

لا بد قبل الشروع في الكلام على أسرار هذه الكلمة من تقديم مقدمة تكون مذكّرة ببعض ما سلف من الأصول المنبّهة على حقيقة الزمان و ما يختص به و ما [هو] مستنده في الآلهيات، فأقول:

قد علمت مما مر أن الغيب الإلهي المطلق لا يحكم عليه بالتناهي و لا التعيين<sup>٤</sup> و لا التقييد و لا غير ذلك، و أن الممكنات غير متناهية، لكن الداخل في الوجود من الممكنات و الظاهر

١. و: ملكه.

١. الأسماء (٦١) الآية ٩٦

٤. و: التعيين.

٣. و: فما وفي بعض النسخ: ما و نصيح ما نباء

من الغيب الذاتي - في كل وقت ومرتبة و حال و موطن، و بالنسبة إلى كل اسم - لا يكون إلا أمراً متعيّناً ذا بداية و غاية مقدّرة.

و الحقائق الكلّية و الأسماء الإلهيّة الحاكمة في الأكوان متناهية الأحكام، لكن بعضها ينتهي حكمه جملة واحدة، و بعضها ينتهي حكمه من الوجه الكلّي لا الجزئي التفصيلي. و بيّنت أيضاً أن الإنسان متعيّن متميّز متقيّد بعدّة أمور و صفات لا يمكنه الانفكاك عن كلّها لكن عن بعضها، فكلّ ما يصل إليه من غيب الحقّ من تجلّ و خطاب و حكم فإنّه يرد بحسبه، و ينصّب بحكم حاله و مرتبته، و مبدأ الحكم الإلهي و منشأه هو من التعيّن الأوّل، و له النفوذ و الاستمرار على نحو ما بيّن من قبل.

و إذا وضح هذا، فنقول: أصل الزمان الاسم «الدهر» و هو نسبة معقولة كائر النسب الأسمائيّة و الحقائق الكلّية، و هو من أمّهات الأسماء، و يتعيّن أحكامه في كلّ عالم بحسب التقديرات المفروضة، المتعيّنة بأحوال الأعيان الممكنة و أحكامها و آثار الأسماء و مظاهرها السماوية و الكوكبيّة.

ولمّا امتاز كلّ اسم - من حيث تقيّده بمرتبة معيّنة - بأحكام مخصوصة ينفرد بها مع اشتراكه مع غيره من الأسماء في أمور أخر، اقتضى الأمر أن يكون محلّ نفوذ أحكام كلّ اسم و معيّنات تلك الأحكام أعياناً مخصوصة من الممكنات هي مظاهر أحكامه و محلّ ربوبيّته فإذا انتهت أحكامه المختصّة به في الأعيان القابلة لتلك الأحكام من الوجه الذي يقتضي لها الانتهاء، كانت السلطنة لاسم آخر في أعيان أخر، و تبقى أحكام ذلك الاسم إمّا خفيّة في حكم التبعيّة لمن له السلطنة من الأسماء، و إمّا أن ترتفع أحكامه، و يندرج هو في الغيب، أو في اسم آخر أتمّ حيطة منه و أدوم حكماً، و أقوى سلطاناً؛ هكذا الأمر على الدوام في كلّ عالم و دار و موطن، و لهذا اختلفت الشرائع و الإلقاءات و التجليات الإلهيّة، و قهر و نسخ بعضها بعضاً مع صحّة جميع ذلك و أحديّة الأصل و حكمه من حيث هو و أمره، فافهم.

و لا تكون السلطنة و الغلبة في كلّ وقت بالنسبة إلى كلّ مرتبة و موطن و جنس و نوع و عالم إلا لاسم واحد، و يبقى حكم باقي الأسماء في حكم التبعيّة كما أشرت إلى ذلك غير مرّة؛ لأنّ السلطان لله وحده، و الألوهيّة الحاكمة الجامعة للأسماء واحدة و أمرها واحد،

فمظهر<sup>١</sup> ذلك الأمر في كل وقت و حال لا يكون إلا واحداً؛ إذ بالوحدة الإلهية يحصل النظام، و يدوم حكمه في الموجودات جميعها وإليه الإشارة بقوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>٢</sup> وهذا من اليقين عند المحققين،

وإلى هذا الأصل يستند القائلون بالطوالع في أحكام المواليد و غيرها، فيجعلون الحكم مضافاً إلى أول ظاهر من الأفق حين الولادة و الشروع في الأمر و الانتهاء إليه، و ما سوى الأول الذي له السلطنة حينئذٍ فتبع له، و منصب بحكمه، فافهم.

و قد عرفت أن الحق هو الأول و الظاهر، و قد نبهت في هذا الكتاب على كثير من أسرار الأوليّة في غير موضع<sup>٣</sup> منه، فتذكر ترشّداً - إن شاء الله تعالى -

ثم نقول: فتعيين الأوقات و الأيام و الشهور و الأعوام و الأدوار العظام، كلّها تابعة لأحكام الأسماء و الحقائق المذكورة، و العرش و الكرسي و الأفلاك و الكواكب مظاهر الحقائق و الأسماء الحاكمة المشار إليها و معيّنات لأحكامها؛ فبالأدوار تظهر أحكامها الكلّية الشاملة المحيطة، و بالآتات تظهر أحكامها الذاتية من حيث دلالتها على المسمى و عدم مغايرتها له، كما بيّنا ذلك من قبل، و ما بين هاتين المرتبتين من الأيام و الساعات و الشهور و السنين فيتعين باعتبار ما يحصل بين هذين الأصلين من الأحكام المتداخلة، و ما يتعين بينهما من النسب و الرقائق، كالأمر في الوحدة التي هي نعت الوجود البحت، و الكثرة التي هي من لوازم الإمكان، و الموجودات الظاهرة بينهما و الناتجة عنهما، فافهم.

وانظر اندراج جميع<sup>٤</sup> الصور الفلكيّة و غيرها في العرش مع أنّه أسرعها حركة، و كيف يُتقدّر بحركته الأيام؟! و ارقّ منه إلى الاسم «الدهر» من حيث دلالته على الذات و عدم المغايرة كما بيّنا، و اعتبر الآن الذي هو الزمن غير المنقسم، فإنّه الوجود الحقيقي و ما عداه فأمر معدوم سواء فرض ماضياً أو مستقبلاً، فللوجود الآن، و للدور حكم الكثرة و الإمكان، و لمعقوليّة الحركة التعلّق الذي بين الوجود الحقّ و بين الأعيان، فبين الآن و الدوران المدرك مظهره في العيان، و بين الوجود و الإمكان المدرك بالكشف و المعقول في

١. ق: فظهر.

٢. الأنبياء (٢١) الآية ٢٢.

٤. ق: جمع.

٣. في الأصل: غير ما وضع.



الأذهان تظهر الأكوان والألوان، وتتفصل أحكام الدهر والزمان، فمستند الأدوار «أكتب علمي في خلقي إلى يوم القيامة» ومستند الآن ومَحْتَدُهُ «كان الله ولا شيء معه» وقوله: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾<sup>١</sup> فافهم.

فبالآن تتقدّر الدقائق، وبالدقائق تتقدّر الدرج، وبالدرج تتقدّر الساعات، وبالساعات يتقدّر اليوم، وتمّ الأمر بهذا الحكم الرباعي والسرّ الجامع بينهما. فإن انبسطت سمّيت أسابيع وشهوراً وفصولاً وسنين، وإلا كان الزائد على اليوم تكراراً، كما أن ما زاد على السنة في مقام الانبساط تكرار.

ومن تحقّق بالشهود الذاتي، وفاز بنيل مقام الجمع الأحدي لم يحكم بتكرار ولم ينتقل من حكم الآن إلى الأدوار؛ فإنّ ربّه أخبره أنّه ﴿كلّ يوم هو في شأن﴾<sup>٢</sup> فلمّا أضاف اليوم إلى الهو، عرف شهوداً وإخباراً أنّه الآن الذي لا ينقسم؛ لأنّ يوم كلّ مرتبة واسم بحسبه وللهو الذات الوحدة التي تستند إليها المرتبة الجامعة للأسماء والصفات، ومن هذا المقام يستشرف هذا العبد وأمثاله على سرّ قوله عزّ وجلّ: ﴿وما أمرنا إلاّ واحدة كلمح بالبصر أو هو أقرب﴾<sup>٣</sup> فيعلم الأقرب أيضاً ويشهده<sup>٤</sup> وإن لم يكنه، فاعلم، والله المعلم الهادي.

### سرّ الدين

هذه الكلمة لها أسرار كثيرة لا تشخص في الأذهان، ولا تنجلي لأكثر المدارك والأفهام، إلا بعد استحضار عدّة مقدّمات عرفانيّة ذوقيّة يجب تقديمها قبل الكلام عليها بلسان التفصيل، وحينئذٍ نذكر ما تشتمل عليه من المعاني - إن شاء الله تعالى - وليست فائدة هذه المقدّمات مقصورة على فهم ما تتضمنه هذه الكلمة من الأسرار المنبّهة عليها، بل هي عامّة الفائدة يُنتفع بها فيما سبق من الكلام وما يُذكر من بعد وفيما سوى ذلك.

وإذا عرفت هذا، فنقول: اعلم، أنّ الصفات والنعوت ونحوهما تابعة للموصوف والمنعوت بها بمعنى أنّ إضافة كلّ صفة إلى موصوفها إنّما تكون بحسب الموصوف،

٢. الرحمن (٥٥) الآية ٢٩.

٤. ق: شهد.

١. الحديد (٥٧) الآية ٤.

٣. القمر (٥٤) الآية ٥٠.

باب ما يتضمن ذكر الفوائح الكليات المختصة ... / ١٨٧

و بحسب قبول ذاته إضافة تلك الصفة إليها، والحق سبحانه وإن لم يدرك كنه حقيقته، فإنه قد علم بما علم وأخبر وفهم أن إضافة ما تصح نسبته إليه من النعوت والصفات لا تكون على نحو نسبتها إلى غيره؛ لأن ما سواه ممكن، وكل ممكن فمنسحب عليه حكم الإمكان ولو أزمه، كالافتقار والقيد والنقص ونحو ذلك وهو سبحانه من حيث حقيقته مغاير لكل الممكنات ﴿وليس كمثله شيء﴾<sup>١</sup> فإضافة النعوت والصفات إليه إنما تكون على الوجه المطلق الكلي الإحاطي الكامل.

ولاشك أن العلم من أجل النسب والصفات، فإضافته ونسبته إلى الحق إنما تكون على أتم وجه وأكمل وأعلى، فلا جرم شهدت الفطر بنور الإيمان، والعقول السليمة بنور البرهان، والقلوب والأرواح بأنوار المشاهدة والعيان بأنه لا يعزب عن علمه علم عالم، ولا تأويل متأول، ولا فهم فاهم؛ لإحاطة علمه بكل شيء كما أخبر وعلم.

وكلامه أيضاً صفة من صفاته أو نسبة من نسب علمه على الخلاف المعلوم في ذلك بين أهل الأفكار، لا بين المحققين من أهل الأذواق. والقرآن العزيز هو صورة تلك الصفة، أو النسبة العلمية - كيف قلت - فله الإحاطة أيضاً كما تبّه على ذلك بقوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾<sup>٢</sup> وبقوله أيضاً: ﴿ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾<sup>٣</sup> فما من كلمة من كلمات القرآن مما يكون لها في اللسان عدة معاني إلا وكلها مقصودة للحق، ولا يتكلم متكلم في كلام الحق بأمر يقتضيه اللسان الذي نزل به، ولا تقدح فيه الأصول الشرعية المحققة، إلا وذلك الأمر حق ومراد لله،

فإما بالنسبة إلى الشخص المتكلم، وإما بالنسبة إليه وإلى من يشاركه في المقام والذوق والفهم.

ثم كون<sup>٤</sup> بعض معاني الكلمات في بعض الآيات والسور يكون أليق بذلك الموضع وأنسب لأمر مشروحة من قرائن الأحوال كأسباب النزول وسياق الآية والقصة أو الحكم، أو رعاية الأعم والأغلب من المخاطبين وأوائلهم، ونحو ذلك، فهذا لا ينافي

١. الشورى (٤٢) الآية ١١.

٢. الأنعام (٦) الآية ٣٨.

٣. الأنعام (٦) الآية ٥٩.

٤. كذا في الأصل. والظاهر زيادة «كون».

ما ذكرناه؛ لما سبق التنبيه عليه في سرّ القرآن، وأنّ له ظهراً وبطناً وهداً ومطلعاً، ولبطنه بطن إلى سبعة أبطن وإلى سبعين.

وإذا تقرّر هذا، فلتعلم أنّ للفظ «الدين» في اللسان عدّة معانٍ، منها الجزاء، والعادة، والطاعة، والشأن، و«دانه» في اللغة: أدله واستعبده وساسه ومملكه. والديان: المالك، والدين: الإسلام أيضاً، فهذه المعاني كلّها تتضمّن لفظ «الدين» وهي بأسرها مقصودة للحقّ، لكمال كلامه وإطلاقه وحيطته، وتنزّهه عن التقيّد بمفهوم خاصّ، أو معنى معيّن، كما مرّ بيانه.

وأنا أومئ - إن شاء الله - إلى ما يبسرّ الحقّ ذكره من معاني هذه الكلمات<sup>١</sup> بإشارات وجيزة كما فعلت ذلك فيما مرّ، ثمّ أُبين معاً أحكام هذه الآية من حيث الترتيب، وسرّ انتهاء القسم الأوّل من أقسام الفاتحة بانتهاء هذه الآية، ثمّ أنتقل إلى الآية الأخرى المشتملة على القسم الثاني - إن شاء الله تعالى - فلنبداً أولاً بشرح الجزاء الذي هو المفهوم الأوّل القريب من هذه الكلمة في هذا الموضع، مع أنّي أدرج فيه نكتاً شريفة تُنبّه على جمل من أسرار أحوال الآخرة وغيرها، فمن أمعن النظر فيما نذكره بنور الفطرة الإلهيّة، استشرف على أمور جليّة، عظيمة الجدوى، والله الهادي.

اعلم، أنّ الحقّ سبحانه ربط العوالم والموجودات - جليّاتها وحقيرها، كبيرها وصغيرها - بعضها ببعض،<sup>٢</sup> وأوقف ظهور بعضها على البعض، وجعل بعضها مرآتي ومظاهر للبعض، فالعالم السفلي بما فيه مرآة للعالم العلوي مظهر لآثاره، وكذلك العالم العلوي أيضاً مرآة تتعيّن وتنطبع فيه أرواح أفعال العالم السفلي تارة، وصورها تارة، والمجموع تارة أخرى، وعالم المثال الكلّي من حيث تقيّده في بعض المراتب، ومن حيث عموم حكمه وإطلاقه أيضاً مرآة لكلّ فعل وموجود ومرتبة، وانفرد الحقّ سبحانه بإظهار كلّ شيء على حدّ علمه به، لا غير، وجعل ذلك الإظهار تابعاً لأحكام النكاحات الخمسة، التابعة للحضرات الخمس، وقد سبق التنبيه على كلّ ذلك، فظهور الموجودات - على اختلاف أنواعها وأشخاصها - متوقّف على سرّ الجمع النكاحي، على اختلاف مراتبه المذكورة، وأحكامها

المشار إليها من قبل.

وإذا عرفت هذا، فأقول: الجزء المراد بيان سرّه، عبارة عن نتيجة ظاهرة بين فعل فاعل، وبين مفعول لأجله بشيء<sup>١</sup> [وفي شيء] والباعث على الفعل هو الحركة الغيبية الإرادية، التابعة لعلم المنبعث على الفعل. وتلك الحركة بحسب علم المريد حكم يسري في الفعل الصادر منه، حتى ينتهي إلى الغاية التي تعلّق بها العلم، وعُلّق بها الإرادة، فكلّ فعل يصدر من فاعل فإنّ مبدأه ما أشرت إليه، ولا بدّ له أيضاً من أمر به تتعيّن الغاية وتظهر صورة الفعل، وإليه الإشارة بقولي: «مفعول لأجله بشيء وفي شيء»، ولا بدّ له أيضاً من نتيجة وأثر يكون متعلّقه غاية ذلك الفعل، وكما له.

وهذه الأمور تختلف باختلاف الفاعلين وقواهم وعلومهم ومقاصدهم؛ وحضورهم ومواطنهم ونشأتهم، إن كانوا من أهل النشآت المقيّدة، والفاعل المطلق في الحقيقة لكلّ شيء وبكلّ شيء وفي كلّ شيء هو الحقّ، ولا يتصوّر صدور الفعل من فاعل ويكون خالياً عن أحكام هذه القيود النسبية المذكورة إلاّ النشآت المقيّدة؛ فإنّ أفعال الحقّ من حيث الأسماء والوجه الخاصّ وآثار الحقائق الكلّية والأرواح، لا تتوقّف على النشآت المقيّدة، ولكن تتوقّف على المظهر ولا بدّ إلاّ أنّه ليس من شرط المظهر.

وأقرب من ينضاف إليه ذلك الفعل أن يكون عارفاً بما ذكرنا أو حاضراً معه؛ فإنّ من الأفعال ما إذا اعتُبر بالنظر إلى أقرب من ينسب إليه سُمّي لغواً وعبثاً بمعنى أن فاعله ظاهراً لم يقصد به مصلحة ما، ولا كان له فيه غرض، والشأن في الحقيقة ليس كذلك؛ فإنّ فاعل ذلك الفعل في الحقيقة الذي لافعل لسواه هو الحقّ عزّ وجلّ، ويتعالى أن ينسب إليه العبث؛ فإنّه كما أخبر وفهم ﴿ما خلقناكم عبثاً﴾<sup>٢</sup> ﴿وما خلقنا السّموات والأرض وما بينهما باطلاً﴾<sup>٣</sup> بل له سبحانه في كلّ تسكينه وتحريكه حكم عجيبة، وأسرار غريبة، لا تهتدي أكثر الأفهام إليها، ولا تحيط العقول دون تعريفه بكنهها، ولا تستشرف النفوس عليها.

فلا بدّ لكلّ فعل من ثمرة وبداية وغاية، ولا بدّ أن يصحبه حكم القصد الأوّل والحضور

١. كذا في الأصل. ولعلّه سقط «وفي شيء» كما سيأتي. ٢. المؤمنون (٢٣) الآية ١١٥.

٣. ص (٣٨) الآية ٢٧.

التابعين للعلم المتعلق<sup>١</sup> بالغاية كما مر، لكن للفعل ولمن ينسب إليه مراتب، فربما نُعت الفعل في بعض المراتب بنعوت عَرَضَتْ له من حيث النسبة والإضافة في مرتبة معيّنة أو حالة مخصوصة أو بحسب مراتب وأحوال، فَيُظَنُّ مَنْ لَا يَعْرِفُ السِّرَّ أَنَّ الفعل يستند إلى فاعلين أو أَنَّ ذلك النعت ذاتي للفعل واجب الحكم عليه به على كلِّ حال وفي كلِّ مرتبة ظهر منها، وليس كذلك بل الأمر كما قلنا.

ثم اعلم، أَنَّ الأفعال على أقسام: ذاتية، وإرادية، وطبيعية، وأمرية. والأمرية على قسمين: قسم يتحد بالأفعال الإرادية ولا يغيرها، كفعال الملائكة والأرواح النورية، وقسم يخالف الإرادية من بعض الوجوه كالتسخير المنسوب إلى الشمس والقمر وبعض الملائكة. والطبيعية في التقسيم كالأمرية، وتتحد في بعض الصور بالنسبة إلى بعض الموجودات بالإرادية كاتحاد الأمرية بالإرادية.

وَتَمَّ قسم جامع لهذه الأقسام الستة، وصدور هذه الأقسام الفعلية من الموجودات على أنواع؛ فإن من الموجودات ما يختص بقسم واحد من هذه الأقسام المذكورة، ومنها ما يختص بقسمين وثلاثة على الانفراد والتركيب، بمعنى أَنَّ أفعاله تصدر مركبة من هذه الأقسام. أو يكون في قوته أن يصدر منه بحسب كلِّ قسم فعل أو أفعال شتى، ومنها ما يجمع سائرهما بالتفسير المذكور. ومظاهرها هذه الأقسام الأرواح النورية والنارية والصور العلوية والعناصر وما تولد عنها، وخصوصاً الإنسان وما تولد عنه في كلِّ نشأة وحال وموطن ومقام.

وقد بقي من هذا الأصل أمر واحد وهو إسناد<sup>٢</sup> كلِّ قسم من أقسام الأفعال إلى مَنْ<sup>٣</sup> يختص به من الموجودات على التعيين، والكلام عليه يستدعي بسطاً وكشف أسرار لا يجوز إفشاؤها، وَمَنْ عرف من ذوي الاستبصار ما أومأت إليه، تنبه لبعض ما سكّته عنه ولما تركت ذكره، ثم نرجع إلى تميم ما يختص بالإنسان من هذا الأصل، فإنه العين

المقصودة و المثال الأتمّ و النسخة الجامعة. فنقول:

الإنسان جامع لسائر أقسام الفعل و أحكامها، وله من حيث مجموع صورته و روحه في الحياة الدنيا أفعال كثيرة، وله من حيث روحانيّته حال الانسلاخ بالمعراج الروحاني أفعال و آثار شتى، تقتضي أموراً شتى و نتائج جمّة، مع بقاء العلاقة البدنيّة و التقيد من بعض الوجود بحكم هذه الدار، و هذه النشأة العنصريّة، وله أيضاً بعد مفارقة النشأة العنصريّة بالكلّيّة في نشأته البرزخيّة و الحشريّة و الجنائيّة و غيرها أفعال و أحوال مختلفة، ولكن كلّها تابعة للنشأة العنصريّة و ناتجة عنها، و بتوسطها تتعدّى أفعال الإنسان من الدنيا إلى البرزخ، ثم إلى الآخرة، و تتشخص في الحضرات العلويّة، و يثبت و يدوم حكمها كيف كان الإنسان، و حيث كان من المراتب و العوالم و المواطن، فإنه لا يغرّى عن أحكام المزاج العنصري و لوائمه و نتائجها التي يظهر بها و فيها نفسه؛ إذ لا غنى له عن مظهر. و مظاهر الإنسان لا تغرّى عن حكم الطبيعة أبداً، فافهم.



## وصل من هذا الأصل

اعلم، أن أهم ما يجب ذكره وبيانه من هذه التقاسيم كلها هو أفعال المكلفين، المضمون لهم عليها الجزاء وهم الثقلان؛ وللحيوانات في ذلك مشاركة من جهة القصاص لا غير، وليس لها - على ما ورد - جزاء آخر ثابت مستمر الحكم. وأما الجن فنحن وإن كنا لا نشك في أنهم يُجازون على أفعالهم، لكن لا نتحقق أنهم يدخلون الجنة، وأن المؤمنين منهم يجازى على ما عمل من خير في الآخرة؛ فإنه لم يرد في ذلك نص، ولا يُعرف من جهة الذوق في هذه المسألة ما يوجب الجزم، فقد يجنون ثمرة خيرهم في غير الجنة، حيث شاء الله. وأما الإنسان فعليه مدار الأمر وهو محل تفصيل الحكم.

فنقول: فعنه لا يخلو إما أن لا يُقصد به مصلحة ما، فهو المسمى عبثاً، وقد سبق التنبيه عليه وعلى أنه غير مقصود للحق في نفس الأمر، وإما أن يكون مقصوداً و متعلقاً بأمر هو غايته، وذلك الأمر إما أن يكون الحق أو ما منه.

فما متعلقه الحق، فإن مجازاته سبحانه عليه تكون بحسب عنايته بالعبد الذي هذا شأنه، وبحسب علم العبد بربه، الذي لا يطلب بما يفعله شيئاً سواه، وبحسب اعتقاده فيه، وحضوره معه حين الفعل من حيث العلم والاعتقاد، ولهذا المقام أسرار يحرم كشفها. وما من الحق يتعلق تفصيله بأربع مقامات: مقام الخوف، ومقام التقوى، ومقام الرجاء، ومقام حسن الظن.

وهذه المقامات تابعة لمقامات المحبة؛ فإن الباعث على الفعل هو الحكم الحسبي،

و متعلّقه باعتبار ما من الحق.

إمّا طلب ما يوافق الطالب، أو دفع ما لا يوافق عنه، أو الاحتراز من وقوع غير الموافق، أو ترجّي جلب الموافق بالفعل، أو به وبحسن الظن بمن يرجو من فضله نيل ما يروم حصوله من كون المرجو جواداً محسناً ونحو ذلك، أو العصمة ممّا يحذر وقوعه منه من كونه قاهراً شديداً العقاب، فيخشى أن يصل إليه منه ألم و ضرر.

ثم كلّ ذلك إمّا أن يتقيّد بوقت معيّن و حالة مخصوصة و دارٍ دون دار، كالدينا والآخرة و ما بينهما من المواطن، وإمّا أن لا يتقيّد بشيء ممّا ذكرنا، بل يكون مراد الفاعل أحد أمرين: إمّا جلب المنافع، أو دفع المضارّ على كلّ حال وفي كلّ وقت و دار بما تأتّى له من الطرق، أو يكون الباعث له على فعل الخير هو نفس معرفته بأنّه حسن، واحترازه من الشرّ هو نفس معرفته بأنّه قبيح مضرّ.

ونتيجة كلّ قسم من أقسام الأفعال تابعة لحكم الأمر الأوّل، الموجب للتوجّه نحو ذلك الفعل و الباعث عليه مع مشاركة من حكم الاسم «الدهر» و «الشأن» الإلهيّين. و حكم المواطن والنشأة والنقص والإتمام و ما سوى هذا فقد سبق التشبيه عليه.

و ظهور كلّ فعل من حيث صورته في مقام المجازاة والإنتاج تابع لحكم الصفة الغالبة على الفاعل حال التوجّه نحوه. و منتهى<sup>١</sup> الفعل حيث مرتبة الفاعل من الوجه الذي يرتبط بتلك الصفة الغالبة، وبحسب متعلّق همّته، لكن الغلبة المنسوبة إلى الصفات الجزئية من حيث أوليّتها تابعة للغلبة الكلّية الأولى، المشتملة على تلك الجزئيات، كالأمر فيما سبق به القلم من السعادة والشقاء بالنسبة إلى محاسن الأفعال الجزئية ومقابحها الظاهرة بين السابقة والخاتمة، و قد سبقت الإشارة إلى ذلك كلّ غير مرّة، وبيّنت أنّ الحكم في الأشياء هو لأحدية الجمع و يظهر بالأوليات، فتذكر.

ثم اعلم. أنّ كلّ فعل يصدر من الإنسان فإنّ له في كلّ سماء صورة تشخص حين تعيّن ذلك الفعل في هذا العالم و روح تلك الصورة هو علم الفاعل و حضوره بحسب قصده حال الفعل، وبقاؤها هو بإمداد الحقّ - من حيث اسمه الذي له الربوبية - على الفاعل حين الفعل،

١. «منتهى» مبدأ و «حيث» خيره و «بحسب» عطف على «حيث».

وكلّ فعل فلا يتعدّى مرتبة الصفة الغالبة، الظاهرة الحكم فيه حين تعيينه من فاعله. والشرط في تعدّي الأفعال الحسنة وحكمها من الدنيا إلى الآخرة أمران هما الأصلان في باب المجازاة ودوام صور الأفعال من حيث نتائجها، أحدهما: التوحيد، والآخر: الإقرار بيوم الجزاء، وأنّ الربّ الموجد<sup>١</sup> هو المجازي، فإن لم يكن الباعث على الفعل أمراً إلهياً كلياً، أو معيّناً تابعاً للأصلين ونتاجاً عنهما، فإن الصورة المتشخّصة في العالم العلوي، المتكوّنة<sup>٢</sup> من فعل الإنسان لا تتعدّى السدرة، ولا يظهر لها حكم إلا فيما دون السدرة خارج الجنة، في المقام الذي يستقرّ فيه فاعله آخر الأمر، هذا إن كان فعلاً حسناً.

وإن كان سيئاً، فإنه - لعدم صعوده وخزّقه عالم العناصر - يعود، فتظهر نتيجته للفاعل سريعاً، وتضمحل وتفنى أو تبقى في السدرة؛ لما يعطيه سرّ الجمع الكامن في النشء الإنساني وما تقتضيه دار الدنيا، الجامعة لأحكام المواطن كلّها، فإذا كان يوم الحشر، ميّز الله الخبيث من الطيّب، كما أخبر: ﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>٣</sup> الآية. وهذه صفة أفعال الأشقياء الذين لا يصعد لهم عمل حسن على اختلاف مراتبهم. والسرّ في ذلك أمران: أحدهما: أن للكثرة<sup>٤</sup> حكم الإمكان كما يتّنا ولا بقاء لها ولا وجود إلا بالتجلي الوجودي الأحدي والحكم الجمعي، فأيّ موجود لم يعقل استناده إلى أحديّة المرتبة الإلهيّة، تلاشت أحكام كثرته وآثارها، ولم تبق؛ لعدم الاستناد إلى المرتبة التي بها يحفظ الحق ما يريد حفظه، ولولا انسحاب حكم ميثاق «ألسّت» ونفوذه بالسرّ الأول، لتلاشى هو بالكلّيّة.

والأمر الآخر فيما ذكرنا يتضمّن<sup>٥</sup> أسراراً غامضة جداً، يجب كتّمها، فأبقيناها في خزائن غيبها، يُظهرها الحق لمن شاء كيف شاء.

وأما الموحّدون ومن يكون فعله تابعاً للأمر الإلهي الكلّي والجزئي المعين، فإن صور أفعاله تنصبغ - كما قلنا - بصفة علمه، ويسري فيها روح قصده، ويحفظها الحق عليه من حيث رحمته وإحصائه بموجب حكم ربوبيته.

١. ق: المنكوبة.

١. في بعض النسخ: الموحّد.

٢. ق: ه. الكثرة.

٣. الأنفال (٨) الآية ٣٧.

٤. ه: تتضمّن.

فإن غلب على الفعل حكمُ العناصر و صورة النشأة العنصرية، انحفظت في سدره المنتهى، منبع الأوامر الشرعية الباعثة على الفعل؛ فإنها غاية العالم العنصري ومَحْتَدُ الطبيعة من حيث ظهورها بالصور العنصرية، فجعلها الحق غايةً مرتقى الآثار العنصرية؛ فإن أفعال المكلفين بالنسبة الغالبة نتيجة الصور والأمزجة المتولدة من العناصر والمترتبة منها، فلهذا لم<sup>١</sup> يمكن أن يتعدى الشيء أصله، فما من العناصر لا يتعدى عالم العناصر، فإن تعدى فبتبعية حقيقة أخرى تكون لها الغلبة إذ ذاك والحكم، فافهم.

فإن خرقت همّة الفاعل وروحانيته عالم العناصر بالغلبة المذكورة - لاقتضاء مرتبته ذلك وحاله - تعدى إلى الكرسي وإلى العرش وإلى اللوح وإلى العماء بالقوة والمناسبة التي بينه وبين هذه العوالم، وكونه نتيجة من سائرهما، فانحفظ في أم الكتاب إلى يوم الحساب. فإذا كان يوم الفصل، انقسمت أفعال العباد إلى أقسام:

فمنها: ما تصير هباء منثوراً، وهو الاضمحلال الذي أشرت إليه.

ومنها: ما يقلبها إكسير العناية والعلم بالتوحيد أوبه وبالتوبة، فيتجعل قبيحها حسناً، والحسن أحسن، فتصير<sup>٢</sup> التمرة كأحد، ويوجر من أتى معصية جزاء من أتى مثلها من الحسنات بالموازنة، فالقتل بالإحياء، و<sup>٣</sup> الغصب بالصدقة والإحسان ونحو ذلك.

ومنها: ما يعفو الحق عنه ويمحو حكمه وأثره.

ومنها: ما إذا قدم الفاعل عليه، وفاء له مثلاً بمثل خيراً كان أو ضده.

ونموّ الجميل من الفعل و غلبته<sup>٤</sup> الظاهرة بصورة الترجيع تارة، وبالحكم الماحي تارة أخرى راجع إلى العناية والعلم الشهودي التام مع الحضور وسبق الرحمة والنفاعة المختصة بالتوحيد والإيمان، المتفرعة في الملائكة والرسل والأنبياء والأولياء والمؤمنين، والآخرة للعناية السابقة المضافة إلى الحق آخراً من كونه أرحم الراحمين.

ومن الأفعال ما يكون حكمها في الآخرة هو كسر سورة العذاب الحاصل من نتائج

١. ب: يتعد سدره المنتهى التي منبع الأوامر الشرعية الباعثة على الفعل؛ لأن الشيء لا يتعدى أصله. توجد إضافة.

٢. ق، هـ: لم يرد.

٣. هـ: فخصير.

٤. في بعض النسخ: غلبة.

الذنوب، وقبائح الأفعال.

ومن الأفعال ما يختص بأحوال الكُمَّل، ونتائجها خارجة عن هذه التقاسيم كُلِّها، ولا يعرف حكمها على التعيين إلا أربابها، والواصل من الحق في مقابلتها إلى من ظهرت به لا يستمى جزاء ولا معاوضة.

وتسمية المحقق مثل هذا جزاءً وأجرًا إنما هي من حيث إنَّ العمل المشروع يستلزم الأجر؛ لكونه ناتجاً عنه وظاهراً به، كما أنَّ الإنسان شرط في ظهور عين العمل في الوجود، وتلك سنة إلهية في هذا ونحوه، لأنَّ هذا النوع من الجزاء يطلب من ظهر منه العمل أو به غير أنَّه لما لم يكن العمل يقتضي لذاته قبول الأجر والانتفاع به؛ لأنَّه نسبة لا أمر وجودي، أعاده الحق بفضله على من أضيف إليه ذلك الفعل ظاهراً من أجل ظهوره به وتوقُّف وجوده عليه، ولاستحالة عوده من هذا الوجه على الحق، فإنَّه كامل الغنى يتنزَّه ويَجَلُّ أن يعود من خلقه إليه وصف لم تكن ذاته من حيث هي مقتضية لذلك، وسرَّ الأمر أنَّ المطلوب من كلِّ مرتبة من مراتب الوجود وبها وفيها ليس غير الكمال المختص بتلك المرتبة ومظاهرها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وللأفعال والأعمال مرتبة، ولها بداية وكمال، فمبدؤها الحركة الحبيَّة والتوجُّه الإرادي الكلِّي، المتعلِّق بظهور الكمال الذي سبق التنبيه عليه عند الكلام على سرِّ الإيجاد وبدنه. وكمالها هو ظهور نتائجها التي هي غاية كلِّ فعل وعمل.

فكمال الأعمال ونتائجها إنما يتمَّ حصوله بصدورها عن الحضرة الذاتية الغيبيَّة، وبروزها إلى مرتبة الشهادة التي هي محلُّ سلطنة الاسم «الظاهر» الذي هو مرآة الاسم «الباطن» ومجلاه ومقام نفوذ حكمه، فإذا كملت في مرتبة الشهادة بظهور امتياز نتائجها عنها وتبعيَّتها لها، عاد الأمر كُلُّه إلى الحق مفصَّلاً على نحو امتيازِه عنده في حضرة علمه أزلاً، مع أنَّ لا فاعل سواه، لكن توقُّف ظهور الأفعال على العباد وإن كانوا من جملة الأفعال، فالأفعال إنما تُنسب إليهم في الحقيقة من حيث ظهورها بهم، لأنَّهم الفاعلون لها.

وهكذا حكم الصفات التي توهم الاشتراك بين الحق والخلق، على اختلاف أحكامها

وصل من هذا الأصل / ١٩٧

ومراتبها، فافهم وتذكر ما سبق ذكره في سرّ الغذاء وصوره وكونه شرطاً في التوصيل وظهور التفصيل لاغيره. وكذلك ما نبّهت عليه من النكت المبنوثة الكاشفة لهذا السرّ؛ فإنك تستشرف على أسرار جليلة، عظيمة الجْدوى، واللّه المرشد.



## وصل من هذا الأصل

اعلم، أن كلَّ فعل يصدر من الإنسان من أفعال البرِّ، ويقصد<sup>١</sup> به أمراً غير الحقِّ - كائناً ما كان - فهو فيه يُعدُّ من الأجراء لا من العبيد.

ومتى صدر منه الفعل المستمى برّاً أو<sup>٢</sup> عملاً صالحاً، ولا يقصد به أمراً بعينه، بل يفعله لكونه خيراً فقط، كما سبقت الإشارة إليه، أو لكونه مأموراً بفعله ويكون مطمح نظره في العمل الأمر ولكن ليس لكونه أمراً مطلقاً، بل من حيث الحضور فيه مع الأمر، فهو الرجل، فإن ارتقى بحيث أن لا يقصد بما يعمل غير الحقِّ كان تاماً في الرجوليّة، فإن تعدّى هذا المقام بحيث يتحقّق أنّه لا يفعل شيئاً إلا بالحقِّ. كما ورد في الحديث «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يسعى» كان تاماً في المعرفة والرجوليّة.

فإن انضمَّ إلى ما ذكرنا حضوره مع الحقِّ من حيث صدور أفعاله من العبد و بالعبد، ويتحقّق ذلك ويشهده بعين الحقِّ لا بنفسه، من حيث إضافة الشهود والفعل والإضافة إلى الحقِّ لا إلى نفسه، فهو العبد المخلص المخلص.

فإن ظهرت عليه أحكام هذا المقام والمقام الذي - وهو مقام «فبي يسمع، وبي يبصر» - وغيرهما من المقامات غير متقيّد بهما ولا بمجموعهما، مع سريان حكم شهوده الأحدي على النحو المشار إليه في كلّ مرتبة ونسبة، دون الثبات على أمر بعينه، بل يكون ثابتاً في سعته وقبوله كلّ وصف وحكم، مع عدم تقيّده بمرتبة دون غيرها، عن علم صحيح منه

وصل من هذا الأصل / ١٩٩

بما اتّصف به وما انسلخ عنه في كلّ وقت و حال، دون غفلة ولا حجاب، فهو الكامل في العبوديّة والخلافة والإحاطة والإطلاق. حقّقنا الله وسائر الإخوان بهذا المقام المطلق، والحال المحقّق بمنّه وفضله.

## وصل من هذا الأصل

اعلم، أن الأحكام الأصلية المشروعة - أعني الوجوب و الندب و التحريم و الكراهة و الإباحة - منسحبة على سائر أفعال المكلفين، فلا يمكن أن يصدر من المكلف فعل من الأفعال - كائناً ما كان - ولا أن يكون في حال من الأحوال إلا و للشرع فيه حكم من إحدى هذه المراتب الخمس<sup>١</sup> و سواء كان الفعل ممّا تعيّن له صورة في الأوامر و النواهي المشروعة، كقوله تعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>٢</sup> و كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>٣</sup> و غيرهما من الأمور المعيّنة بالذكر و المقيّدة بالشرط، كالحال و الوقت و نحوهما من الشروط. أو كانت مندرجة الذكر في ضمن أصل كلي شامل الحكم، مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾<sup>٤</sup> إلى آخر السورة، و كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سِوَأُ يُجْزَ بِهِ﴾<sup>٥</sup> و كقوله ﷺ: «فِي كُلِّ ذِي كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ» و نحو ذلك ممّا أجمل ذكره في الكتاب العزيز و الأحاديث النبوية.

ومبدأ ظهور جميع الأفعال، الإنسانية من حيث نشأتها الطبيعية العنصرية و هو باطن القلب، لكن شروع الفاعل في فعل أيّ أمر كان، متوقّف على داعية تشخّص في قلبه، تبعثه على بعض الأفعال، و ترجّحه على غيره من الأفعال و على الترك.

و تشخّص هذه الداعية في القلب، و تعيّن البواعث الموجبة لصدور الأفعال من الفاعلين.

٢. البقرة (٢) الآية ٤٣.

٤. الزلزلة (٩٩) الآية ٧.

١. كان في الأصل: وسواء.

٣. الإسراء (١٧) الآية ٢٣.

٥. النساء (٤) الآية ١٢٣.

إنما تخرج من القلب، و تتفرع أحكامها و تنفذ في الجوارح، ثم إلى غيرها بحسب وجوه القلب الآتي ذكرها، وبحسب ما اتصف به القلب حال الشروع من الصفات المتعينة فيه من غيب الذات، والظاهرة الغلبة عليه بواسطة إصبعي الرحمن أو اللطيفين أو ما نزل عنهما من الأحكام الروحانية والنفسانية والطبيعية، جهل تعين<sup>١</sup> حكم كل من ذلك أو عُرف.

والبواعث والأحكام للوجوه<sup>٢</sup> القلبية بأجمعها - على اختلاف مراتبها ما عدا الوجه الخاص - غايتها أحد أمرين: إما جلب المنافع، أو دفع المضار عاجلاً و<sup>٣</sup> آجلاً، صورة ومعنى. جمعاً أو فرادى، بتعمل أو بدونه، كما سبق التنبيه عليه، لكن تحت ما ذكرنا أقسام دقيقة لا يعرفها إلا الأكابر، من جملتها أن بعض الأعمال قد يكون حجاباً على أحد الأصلين المذكورين، ويقصد من العامل و بدونه، بمعنى أنه قد يصدر من بعض الناس عملٌ ما، فيصير حجاباً مانعاً من وصول بعض الشرور إليه، أو وصول خير لو لا ذلك الحجاب، لحصل لصاحب العمل، وقد يعلم العامل ذلك، وقد لا يعلمه، وقد يعلم فيما بعد.

وللجزاء أيضاً رتبتان كلّيتان: إحداهما: تقتضي سرعة المجازاة في الدنيا، وعدم تخلف الجزاء عن الفعل خيراً كان أو ضدّه. والرتبة الأخرى: قد تقتضي تخلف<sup>٤</sup> الجزاء وتأخير<sup>٥</sup>ه إلى أجل معلوم عند الله في الآخرة، كما نبّه عليه من قبل وعلى بعض ما يختص به من الأحكام والأسرار.

فمن الجزاء الخاص في الخير المنبّه عليه في الإخبارات النبوية هو أن اتفاق الكلمة والجمعية قرّن بينهما<sup>٦</sup> دَرُّ الرزق واستقامة الحال في الدنيا، وإن كان القوم الذين هذا شأنهم أهل فسوق. وفي رواية أخرى «صلة الرحم»<sup>٧</sup> وفي<sup>٨</sup> أخرى «الدوام على الطهارة». وفي أخرى جَمَعَ فقال - عليه الصلاة والسلام -: «إن الله لا يظلم المؤمن حسنة يثاب عليها الرزق في الدنيا ويجزي بها في الآخرة». وأما الكافر فيطعم بحسناته في الدنيا، فإذا أفضي

٢. ق: أحكام الوجوه

٤. ق: د: بتخلف.

٦. ق: بهما.

٨. ق: أيضاً وفي.

١. ق: تعين.

٣. ق: أو.

٥. ق: تأخر.

٧. جامع الصغير، ج ٢، ص ٤٤.

إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيراً، وعَيْنُ بَيِّنَةٍ أيضاً في باب السيئات وعدم تأخير<sup>١</sup> الجزاء عليها بالعقوبة، قطيعة الرحم، والبغى وترك النهي عن المنكر مع التمكن من ذلك.

والجزاء العام السريع في الخير تهيئة واستقامة تحصل للقوى القلبية والصفات الروحانية والطبيعية، فيعقبها انكشاف بعض الحجب وذهاب بعض الموانع الحائلة بين الإنسان وبين إدراك بعض مافي إدراكه، له خير وراحة في عاجل أو آجل، معنوياً كان الخير أو محسوساً، فيحظى من ذلك الخير بمقدار تهيئته وقبوله وما كتب له منه، دون بطلان ولا تأخير بطلان والجزاء العام السريع في باب المكروه الحرمان الذي يوجب إتمام حجاب وارد، أو عدم ارتفاع حجاب حاصل في المحل حاكم عليه، لو لا ذلك الفعل السيئ. لانتهى حكمه وخلا الإنسان منه، أو لعدم<sup>٢</sup> حراسة تقي ضرر ما اجتلبه الإنسان إلى نفسه بواسطة الفعل السيئ وتعرض له بقبوح العمل.

فهذه الأقسام من نوع الجزاء لا تتأخر عن الفعل، بل تترتب عليه عقوب صدوره من العامل.

ويشتمل هذا المقام على أسرار إلهية وكونية شريفة جداً لا يشهد بها إلا الأكابر من أهل الحضور والشهود والمعرفة التامة، ويعلمون من تفاصيلها بمقدار معرفتهم التي يتبعها حضورهم.

ومن هذا المقام يشهد من يكشفه على التمام سر الأمر الأحدي الجمعي الإلهي، ثم الرحماني الذي تفرع منه حكم الإصبعين في إقامة القلب وإزاعته، ثم حكم الإصبعين من كونهما إصبعين، ثم اللتين، والأفعال النفسانية الطبيعية المباحة، التي لا أجر فيها ولا وزر، إلا إذا ظهرت من الكمئل والأفراد ومن شاء الله من المحققين الحاضرين مع الأمر حين المباشرة من حيث الأمر، بمعنى أنه لو لم يبح له مباشرة ذلك الفعل، ما باشره، مع ما أضاف إلى الإباحة بقوله تعالى: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾<sup>٣</sup> و﴿لا تحرموا طيبات

٢. ق: عدم.

١. ق: تأخر.

٣. البقرة (٢) الآية ٥٧.

وصل من هذا الأصل / ٢٠٣

ما أحلّ الله لكم<sup>١</sup> وغير ذلك، وقوله ﷺ أيضاً «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ»<sup>٢</sup> ونحو هذا؛ فإنّ المباشر للمباح، الحاضر مع الأمر أو مع الأمر من كونه أمراً يوجّر على كلّ مباح، ويكتب في ارتكابه إياه من الطائعين الممتثلين أوامر سيدهم، وقد ورد ما يؤيد ما ذكرناه في الحديث الثابت لمّا نبيّه ﷺ<sup>٣</sup> بعض الصحابة عيل هذا السرّ، وأخبره أنّه له في إتيان أهله أجر، فتعجّب الصحابي من ذلك، فقال ما معناه: ألي في وضع شهوتي أجر؟ فقال ﷺ: «نعم، أرايت لو وضعتها في حرام أكان عليك فيها وزر؟» فقال: نعم، قال: «فكذلك إذا وضعتها في حلال كان لك أجر» أو كما قال ﷺ. ويمتاز الكُتْل والأفراد فيما ذكرنا عمّن سواهم بحال وحضور<sup>٤</sup> وظهور علم زائد على ما نتبها عليه يختصّون به، ربما نلوح<sup>٥</sup> بطرف منه فيما بعد، إن شاء الله تعالى.

٢. جامع المسانيد، ج ٢٩، ص ٢٢.

٤. ق: بحضور.

١. المائدة (٥) الآية ٨٧.

٣. ق: (ص).

٥. ق: فلوح.



تتمّة

## متضمّنة كشف سرّ سائر الأوامر والنواهي التي قرن بها العذاب الأخرى والنعيم

اعلم، أن حاصل سائر الأوامر والنواهي الشرعيّة الواصلة من الحقّ إلى الخلق في كلّ عصر بواسطة رسول<sup>٢</sup> ذلك العصر هو التعريف بما تتضمّنه الأحوال والأقوال والصفات والأفعال الإنسانيّة الظاهرة والباطنة، من الخواصّ والثمرات الناتجة عنها، والمتعيّنة صورها في طبقات السماوات والبرزخ والحشر والجنة والنار حيث شاء الله، إثباتاً ومحواً، وضرراً<sup>٣</sup> ومنفعة، وغلبة ومغلوبة، بواسطة اشتراك حكم الرحمة والغضب الإلهيّين موقّت حسناً<sup>٤</sup> وخيلاً، وروحاً ومثلاً. فافهم هذا؛ فإنّه من أعزّ الأسرار الإلهيّة السخّصة بالمقام المتكلّم فيه والمترجم عنه.

ولما اطلّعت عليه، عرفت الأسباب المعيّنة للغضب والرحمة، وصورة ظهور حكميهما لها، وانطبأعهما فيها انطباع الصور في المرآة.

وعاينت سرّاً ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾<sup>٥</sup> وسرّاً ﴿إنّ الله يُحبّ التّوابين ويحبّ المتطهرين﴾<sup>٦</sup> و«المحسنين» و«المتقين» وغير ذلك.

١. هـ: للآخر أو النعم.

٢. هـ: رسول الله.

٣. كذا.

٤. هـ: حسناً.

٥. الزخرف (٤٢) الآية ٥٥.

٦. البقرة (٢) الآية ٢٢٢.

وعرفت سرَّ النعيم والعذاب المعجل والمتطاول المدَّة وسريع الزوال، وسرَّ تبديل السيئات الحسنات، وسرَّ «إنما هي أعمالكم ترد عليكم» وسرَّ قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾<sup>١</sup> وسرَّ ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>٢</sup>.

ورأيت الأفعال - إذا تعيَّنت صورها في باطن الإنسان أو ظاهره - صارت مرآة لغضب الحق أو رحمته كما قلنا، لكن من غير تغير وتجدد حال في الجنب الأقدس، مع حدوث ظهور التعيَّن والأثر بما يلائم وما لا يلائم.

ورأيت أيضاً سرَّ الجِلِّ والحرمة في كلِّ عصر وأمة وبالنسبة إلى كلِّ شخص أيضاً في وقت واحد، وحال مخصوص، أو في حالين ووقتين مختلفين.

ورأيت صورة<sup>٣</sup> انبعاث الشرائع وتعيَّن أحكامها بحسب أحوال الأمم والأعصار.

ورأيت الأوامر والنواهي المقصورة الحكم على هذه الدار وهذه النشأة، والمختصة بمصالحهما الكلية والجزئية ولوازمهما.

ورأيت المتعدية الحكم إلى الآخرة تنقسم إلى أربعة أقسام: قسم ينتهي حكمه في أثناء زمان المكث البرزخي، أو ينتهي بانتهاء البرزخ؛ وقسم ينتهي حكمه في أثناء زمان الحشر،<sup>٤</sup> أو ينتهي بانتهاء يومه؛ وقسم ينتهي في أثناء زمان سلطنة جهنم على من دخلها، أو ينتهي بانتهاء حكمها في غير المخلدين؛ وقسم يختص بأهل الجنة وبمن قيل فيهم: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾<sup>٥</sup>.

وهنا بحار زاخرة، وأسرار باهرة، لو خلِّي كشفها، لظهر ما يحير الأبواب، ويبدى العجب<sup>٦</sup> العجائب.

ويُعلم من هذا المقام أيضاً الجزاء الأبدي المستمر الحكم في الشر والخير، والثابت إلى أجل متناه، وسرُّ المجازاة على الخير والشر والموازنة بالمثل في الشر والتضعيف في الخير إلى عشرة أمثاله وإلى سبعمائة ضعف وما ساء الله من الزيادة بحساب،<sup>٧</sup> وسرُّ المجازاة على

١. الأنعام (٦) الآية ١٤٩.

٢. الإسراء (١٧) الآية ٨٥.

٣. لم ترد في بعض النسخ.

٤. الحشر (١٥) الآية ٤٨.

٥. عجب.

٦. ق: بغير حساب.

بعض الأعمال لبعض العاملين في الدنيا والآخرة، وفي الآخرة دون الدنيا، وبالعكس، والمجعول هباءً منثوراً، حتى لا يبقى لعين العمل صورة تترتب<sup>١</sup> عليها مكافأة بالخير.

ويعلم أيضاً من كمل له التحقق<sup>٢</sup> بهذا المقام المشار إليه سرّاً<sup>٣</sup> المرتفع عن مراتب المجازات والموازنات المتعينة، المنبئة عليها وتبائه<sup>٤</sup> ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾<sup>٥</sup> ومثله مما ورد وثبت، فإن هذا الصنف من الأعمال لا يتعين له جزاء معلوم لغير من ظهر به، فإنه إلهي باقٍ على أصله لا تعلق له بسوى الحق، ولسان حكمه من باب الإشارة لا التفسير ﴿من وجد في رحله فهو جزاؤه﴾<sup>٦</sup>.

وقد لوحظ بطرف من هذا فيما مرّ في باب الحمد وتنزّل الجزاء على الحامدين بحسب علومهم ومعتقداتهم في المحمود ومراتبهم وحظوظهم عنده؛ فإنها متعلقات هممهم وقبلّة مقاصدهم منه، وبيّنت<sup>٧</sup> أن ثمة من ليس لقصده وهمته والأفعال المنسوبة إليه والظاهرة به من حمد وغيره غاية ولا تستهدف سوى الحق المطلق، فجزاء مثل هذا خارج عن المراتب والأقسام المعروفة، فليُلمح من هناك على أنه سنزيد لذلك<sup>٨</sup> بياناً عن قريب، - إن شاء الله تعالى -

ويعلم أيضاً من هذا المقام سبب اختلاف الأعمال - من حيث هي أعمال للمسئّين عاملين - والمقامات التي يستقر فيها الأعمال في آخر مدى ارتفاعها ورفعها، وما أول تلك المقامات منها، وأيّها<sup>٩</sup> أغلب حكماً بالنسبة إلى الأعمال الظاهرة وبالنسبة إلى الأعمال الباطنة أيضاً، وما أعلاها وآخرها، وما المقام الذي ينزل منه الجزاء الكلّي الأحدي المتنوّع والمنقسم بحسب مراتب الأعمال المختلفة الظاهرة في الأوقات المختلفة بالعاملين المختلفي المقاصد والعلوم والعقائد والتوجهات والأحوال والمواطن والمقامات والأزمان والنشآت.

١. هـ: يترتب. ٢. في بعض النسخ: التحقق.

٣. ق: سرّ العمل.

٤. ق: تابه.

٥. يوسف (١٢) الآية ٧٥.

٦. يوسف (١٢) الآية ١٧.

٧. ق: يثبت.

٨. ق: ذلك.

٩. ق: إنها.

وهذا المقام - المترجم عن بعض أحكامه وخصائصه - يحتوي على نحو ثلاثة آلاف مقام أو أكثر، وله أسرار شريفة نزيهة تعز معرفتها، ويقل وجدان الواقف عليها، ولو لأن الخوض في تفصيل أمهاتها يحتاج إلى فضل بسيط<sup>١</sup>، ويُفضي<sup>٢</sup> إلى إيضاح ما يحرم كشفه من أسرار الربوبية، لظهر ما يدهش العقول والبصائر، ويشرح الصدور والسرائر. ولكن لا مظهر لما شاء الحق إخفائه<sup>٣</sup> من أسرار المستورة ولا كاتم لما أحب بروزه وظهوره.

ثم نعود إلى إتمام ما وقع الشروع في إيضاحه أولاً. فنقول: وأما وجوه القلب، المشار إليها آنفاً فخمسة على عدد الحضرات الأصلية المذكورة، ولا يمكن أن يصدر من أحد فعل ما من الأفعال إلا ولا بد أن يكون ذلك الفعل منصبغاً بحكم أحد هذه الوجوه أو كلها.

فالوجه الواحد منها يقابل غيب الحق وهويته وهو المسمى بالوجه الخاص عند المحققين الذين ليس للوسائط - من الصفات والأسماء وغيرهما مما نزل عنهما - فيه حكم ولا مدخل، ولا يعرفه ولا [لا] يتحقق به إلا الكمل والأفراد وبعض المحققين، ولهذا الأمر - من حيث الوجه الذي يقابله من قلب الإنسان وغيره - في الوجود الظاهر مراتب ومظاهر وآيات من جملتها الأوليات: كالحركة الأولى، والنظرة، والخاطر، والسماع، وكل ظاهر أول مما لا يخفى على أهل الحضور. ولا يترتب شرعاً ولا تحقيقاً في جميع العالم<sup>٤</sup> على هذا الوجه وما يخصه حكم، ولا يدخل تحت قيد؛ فإنه إلهي باقٍ على حكم التقديس الأصلي، ولا يتطرق إليه شك ولا غلط ولا كذب أصلاً.

والمتحقق بهذا الوجه متى راقب قلبه مراقبة لا تتخللها فترة بعد معرفته سر التجدد والخلق الجديد في كل نفس، حكم بكل ما يخطر له، وأصاب ولا بد؛ فإنه لا تكرر عنده، كما لا تكرر في حضرة الحق. وصاحب هذا، المشهد والمقام كل خواطره وإدراكاته واقعة بالحق في مرتبته<sup>٥</sup> الأولى، فالأفعال الصادرة منه من حيث جميع مشاعره وحوائثه تترتب وتبني على هذا الأساس الإلهي، فلا يصدر منه إلا جميل حسن وما يوجب رفع الدرجة ومزيد القرب في عين القرب، لكن من باب المحنة والإحسان لا المجازاة؛ فإن أعمال

١. ن: بسيط.

٢. ق: بقضي.

٣. ق: الموالم.

٤. ن: العالم.

٥. ن: مرتبة.

صاحب هذا المقام الصادرة على هذا الوجه قد ارتفعت - كما ذكرنا من قبل - عن مراتب الجزاء. وقد أُشير إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَجْزُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١ إلا عباد الله المخلصين ٢. وبقوله ﴿وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ ٣ وبالتنبية المضمنة في قصة كتب الفجار والأبرار - التي هي جرائد أعمالهم - وكون الواحد في سجين، والآخر في عليين، ولم يذكر للمقربين كتاباً، ولم ينسب إليهم غير الشهود واختصاصهم بالعين التي يطيب ويُسرف بها مشرب الأبرار، فافهم.

ومن هذا المقام قيل لرسول الله ﷺ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ ٤ الآية. وهذه الحالة المذكورة لصاحب هذا المقام إحدى علامات من كان الحق سمعه وبصره، وإحدى علامات صاحب قرب الفرائض أيضاً باعتبار آخر يعسر شهوده وتصوره إلا للندّر.

والوجه الثاني من وجوه القلب يحاذي عالم الأرواح، ويأخذ به صاحبه عنها، وتتقش فيه منها بحسب المناسبة الثابتة بينه وبينها، وبحسب طهارة الوجه وصقاله، الذي ٥ بهما تظهر صحة النسبة وتحيا رقيقة الارتباط، التي هي كالأنبوب والمِرْزَاب الذي يمر عليه الفيض، ويسري فيه، ويصل به إلى مستقره من القابل. وزكاته وصقاله ٥ بالتحلّي بالأخلاق المحمودة واجتناب المذمومة وعدم تمكين القوى الطبيعية من الاستيلاء على القوى الروحانية وإطفائها بظلمتها وتكديرها أشعة أنوارها، حتى تضحل أحكامها وآثارها بقهر الأحكام الطبيعية المضادة لها.

وهذا الشرط - أعني حفظ صحة أحكام كل وجه وحالة ٦ والصفات المختصة به من الغلبة المحذورة من الضد ومن الانحراف عن اعتداله الوسطي إلى طرف الإفراط ٧ والتفريط - معتبر في كل وجه من هذه الوجوه، فزكاة الوجه الأول المقابل لغيب الحق بصحة المسامحة وخلوه عن كل قيد وحكم كوني ورقيقة إطلاقه عن القيود وطُلُسته ٨، وعزوه عن النقوش، وحياة تلك الرقيقة بدوام الافتقار المحقق والتوجه الذاتي العاري عن

١. الصافات (٣٧) الآية ٢٩، ٤٠.

٢. سبأ (٣٤) الآية ١٧.

٣. الفتح (٤٨) الآية ٢.

٤. كذا في الأصل. والصحيح بقرينة «بهما»: اللذين.

٥. ق: صفاته.

٦. ه: حاله.

٧. ق: أو.

٨. الطُّنَّة: غيرة في سواد، السحابة الرقيقة.

## التعمُّل والتكَلُّف.

والوجه الثالث يقابل به صاحبه العالم العلوي، وقبوله لما يريد الحق إلقاءه إليه من حيث هو يكون بحسب صور هذا الإنسان التي له في كلِّ سماء، كما نبَّه على ذلك السيّد الخبر<sup>١</sup> ابن عباس عليه السلام ووافقه عليه المحققون من أهل الله وخاصته قاطبة.

وزكاة هذا الوجه وإحياء رقيقته هو بما مرَّ ذكره في وجه الأرواح، وبحفظ الاستقامة في الأوصاف الظاهرة الحفظ المتوسط المانع من التفريط والإفراط. ولن يتحقّق أحد بذلك ما لم يعرف نسبته من كلّ عالم، ويراعي<sup>٢</sup> حكم الموازنة والمناسبة في ذلك، ويتفصّل<sup>٣</sup> له - ذوقاً - ما أجملت الشريعة الإلهية الحقّة<sup>٤</sup> ذكره، وتكفّلت السيرة النبوية المحمدية الكمالية ببيانها<sup>٥</sup> بالفعل والحال بعد الإفصاح عنه مجملاً، فحينئذٍ متى<sup>٦</sup> حكم، أصاب، وعرف كيف يتحرّى طريق الجزم والصواب، والله المرشد.

والوجه الآخر يقابل به عالم العناصر، وتزكيته وإحياء رقيقته<sup>٧</sup> أيضاً معلوم بالموازن الربانية المشروعة والمعقولة، وعمدته أمران:

أحدهما: استعمال الحواس والقوى فيما تتعيّن المصلحة فيه حسب الاستطاعة والإمكان وتقديم الأهم فالأهم والمبادرة إلى ذلك.

والآخر: كفّها عن كلّ ما ليس بهمهم، فضلاً عن استعمالها في الفضول وما لا ينبغي استعمالها فيه، أو يجب الاحتراز عنه.

والوجه الآخر يقابل عالم المثال، وله نسبتان:

نسبة مقيّدة، وتختصّ بعالم الخيال<sup>٨</sup> الإنساني،<sup>٩</sup> وطهارته تابعة لطهارة الوجه المتقدّم. المختصّ بعالم الحسّ والشهادة، فينضمّ<sup>١٠</sup> إلى ذلك تحسين المقاصد حال تصوّرها وامتثالها في الحسّ المشترك، والحضور مع الخواطر، ومحو ما لا يستحسن منها؛ فإنّ هذه

١. هـ: الخبر.

٢. ق: يفصل.

٣. هـ: بيان.

٤. هـ: رقيقة.

٥. ق: الإنسان.

٦. كذا في الأصل. والصحيح: لم يُراعَ (أو) براع.

٧. هـ: الحققة.

٨. ق: هي.

٩. ق، هـ: خيال.

١٠. ق: فنضم.

أُمور يسري حكمها فيما يصدر عن الإنسان من الأعمال والأنفاس وغيرهما.  
وهكذا الأمر في الحسّ الظاهر، وقد نَبَّهنا على ذلك بقوله ﷺ: «أصدقكم رؤياً، أصدقكم حديثاً»؛ فإنَّ الخيال لا يُنتقش فيه إلَّا ما انتقل إليه من عالم الحسّ، فإن اختلف فمن حيث تغَيَّر التركيب وتجدَّده. وأمَّا المفردات فمستفادة من الحسّ لا محالة، فمن صحَّ<sup>١</sup> وجهُ حسِّه وقواه الحسِّيَّة، صحَّ له وجهُ خياله.  
والنسبة الأخرى تختصُّ<sup>٢</sup> بعالم المثال المطلق، وكمالُ استقامتها - من حيث حصَّة<sup>٣</sup> الإنسان منها - ناتج عن استقامة الوجوه الثلاثة المذكورة بعد الوجه الغيبي وصحَّتِها، فاعلم ذلك.



## فصل

يتضمّن الكلام على ما تبقى من أسرار معاني لفظة  
«الدين» و بيان سرّ التكليف و حكمته، و أصل منشئه  
و ما يتعلّق بذلك من الأمور الكلّية<sup>١</sup> و اللوازم المهمّة  
بلسان مقام المطلع و أحديّة الجمع

### مقدّمه

ونقدّم قبل الشروع في الكلام على ما ترجّشنا عليه مقدّمه تُنبّه على نُكّت مفيدة مهمّة  
يجب التنبيه عليها، فنقول:

اعلم، أن سرّ كلّ شيء هو ما خفي من شأنه، أو بطن منه، سواء كان الباطن أمراً وجودياً  
يمكن أن يدرك ببعض الحواسّ أو كلّها، كتجويف باطن قلب الإنسان مثلاً وما فيه من البخار  
بالنسبة إلى ظاهر جلدة بدنه، وكدهن اللوز ونحوه مثلاً بالنسبة إلى صورة اللوز، أو كان أمراً  
معنوياً كالقوى و الخواصّ التي أودعها الحقّ سبحانه و تعالى في الأرواح و غيرها، بالنسبة  
إلى المظاهر و الصور الجزئية، التي بها تظهر تلك الخواصّ، و يكمل الحقّ بها أفعال تلك  
القوى، كالقوة المسهلة التي في السقمونيا و القوة الجاذبة للحديد في المغناطيس.  
وقد يكون الأمر المضاف إليه السرّ معنى مجرداً لا ظهور له في الأعيان، بل يُتعلّق في

الأذهان لا غير، كالنبوة والرسالة والدين والتقوى والإيمان ونحو ذلك؛ فإن نسبة<sup>١</sup> السر إلى<sup>٢</sup> هذه الأمور ليست على نحو نسبته إلى الأمور المتحققة الوجود في الأعيان، فإذا قيل: ما سر النبوة؟ وما سر الشريعة؟ وما سر الدين؟ فالمراد بالسر هنا عند المحققين هو أصل الشيء المستوول عنه، أو ما خفي من أمره الذي من عرفه عرف علّة ذلك الشيء، وخاصيته، وأصل منشئه وسبب حكمه وظهوره، ولوازمه البيّنة والخفيّة.

وللدين سرٌّ يعرفه من يعرف حقيقة الجزاء وأحكامه، وللجزاء سرٌّ أيضاً تتوقّف معرفته على معرفة الأفعال التي يترتب عليها الجزاء، وللأفعال أيضاً - من حيث ما يجازى عليها - من نسبت إليه وظهرت منه - سرٌّ تتوقّف معرفته على معرفة التكليف، فإنه ما لم يكن تكليف لم يتقرّر أمر ونهي يوجبان تركاً أو فعلاً، ومتى لم يتقرّر الأفعال المشروعة المتفرّعة عن الأوامر والنواهي، لا يتعلّق الجزاء المجمعول في مقابلة الأفعال التي هي متعلّقات الأوامر والنواهي، فالتكليف إذاً أصل هذه الأمور المذكورة، وله أيضاً سرٌّ وحكمة، سنشير إليه - إن شاء الله تعالى -؛ فإنه قد ذكرنا من سرّ الأفعال والمجازاة وما يختصّ بهما ما قدّر الحقّ ذكره، ونبّهنا على كثير من الأفعال من الأسرار الإلهيّة، المتعلّقة بهذا الباب، وما إذا تأمله اللبيب وفهمه<sup>٣</sup> ثم استحضره، لم يعزب عنه شيء من كليّات أسرار الدين وأحكامه ولوازمه الأصليّة.

وقد شاء الله أن أختتم الكلام على هذه اللفظة من هذه الآية بذكر ما تبقى من أمّهات أسرار الدين، وأنبّه على أصل التكليف وسرّه وحكمته المعرّفة بمرتبته وثمرته وجُلّ جذواه؛ وفاء بما التزمته في أوّل الكتاب من التنبيه على أصول ما يقع الكلام<sup>٤</sup> عليه في هذا التفسير، ممّا تتضمّنه الفاتحة، فأقول:

### أصل التكليف وحكمته

كلّ نسبة تُعقل بين أمرين، فإنّ تحقّقها وثبوتها يتوقّف على ذينك الأمرين لا محالة،

٢. في بعض النسخ: على.

٤. في الكلام.

١. ه: نسبته.

٣. ق: فهم.

والتكليف نسبة لا تُتعقل إلا بين مكلف قادر قاهر عليم، وبين مكلف له صلاحية أن يكون محلاً لنفوذ اقتدار المكلف، وقابلاً لحكم تكليفه.

ولما عَلِمْنَا بالله - أو قل - بما نُوِّر به سبحانه عقولنا وبصائرنا أن له تعالى الكمال المطلق الأتم، بل هو ينبوع كل كمال، ثم عَرَفْنَا بواسطة نبيه ﷺ حين قال له في كتابه العزيز ﴿قل كلَّ يعمل على شاكلته﴾<sup>١</sup> تحقُّقنا بما نُور أولاً وبما أخبر ثانياً أن الأحكام والأفعال الصادرة منه سبحانه تصدر منصبةً بالوصف الكمال، فليس منها حكم ولا فعل إلا وهو كامل، مشتمل على فوائد وأسرار وحكم شتى، لا يحيط بها علم أحد سواه، وإنما غاية الخلق وقصاراتهم أن يعرفوا اليسير منها بوهب منه سبحانه أيضاً، لا بتسلط كسبي، ولا على سبيل الإحاطة بذلك اليسير.

لكن مع هذا لا نشك أن أفعاله وإن كانت من حيث صدورها منه ونسبتها إليه - كما قلنا - خيراً محضاً، وكمالاً صرفاً، فإنها متفاوتة في نفسها بحسب مراتب الأسماء والصفات والمواطن والحضرات، فبعض تلك الأفعال يكون لما ذكرنا أعظم جَدْوًى من البعض، وأجل قدراً، وأتم إحاطةً، وأشمل حكماً، وأكثر استيعاباً للحكم والأسرار.

والحكم التكليفي من أجل الأفعال والأحكام وأتمها حيطةً، وأشملها حكماً؛ فإنَّه عنوان العبودية المنسحبة الحكم على كل شيء، بسوط ﴿إن كلَّ من فى السموات والأرض إلا أتى الرحمن عبداً﴾<sup>٢</sup> وقوله ﴿الله خالق كلِّ شىء﴾<sup>٣</sup> ﴿وإن من شىء إلا يسبح بحمده﴾<sup>٤</sup> ولا شك أن كلَّ مسبح لله مقرُّ بعبوديته له، بل نفس تسبيحه بحمده إقرار منه بالعبودية لله تعالى إقرار علم، كما أخبر سبحانه بقوله: ﴿كلَّ قد علم صلاته وتسبيحه﴾<sup>٥</sup>. فكلَّ ما يطلق عليه اسم «شيء» فهو داخل في حيطة هذا الحكم والإخبار الإلهي. وقد أسلفنا من قبل أن لكلَّ حقيقة أو صفة تنضاف إلى الكون بطريق الخصوصية التي هي من خصائص الممكنات، أو بطريق الاشتراك، بمعنى أنه تصحَّ نسبتها إلى الحق من وجه وباعتبار، وإلى الكون أيضاً كذلك فإنَّ لها - أي لتلك الحقيقة - أصلاً في الجنب الإلهي، إلى

١. مريم (١٩) الآية ٩٣.

٢. الإسراء (١٧) الآية ٤٤.

٣. الزمر (٣٩) الآية ٦٢.

٤. النور (٢٤) الآية ٤١.

ذلك الأصل ترجع وإلى الحق من حيث ذلك الأصل تستند.

والتكليف من جملة الحقائق وأنه ظهر بين أصليين، هما<sup>١</sup> له كالمقدمتين أو كالأبوين، كيف قلت، وهكذا كل أمر يظهر في مراتب التفصيل فإنه لا بد وأن يكون ظاهراً بين أصليين في إحدى حضرات النكاحات الخمسة المذكورة من قبل.

فالأصلان الأولان: حضرة الوجوب والإمكان أو قل: حضرة الأسماء والأعيان كيف شئت، والنكاحات قد مرّ حديثها.

وأنت متى رجعت<sup>٢</sup> إلى<sup>٣</sup> ما أسلفناه في بدء الإيجاد وسرّه وسرّ الوحدة<sup>٤</sup>، تذكرت<sup>٥</sup> ما بيننا من أن الأحديّة لا تقتضي إظهار شيء ولا إيجاده، وأن الحق من حيث ذاته وأحديته غني عن العالمين، لا يناسب شيئاً، ولا يرتبط به، ولا يناسبه أيضاً شيء، ولا يتعلق به، فإنّ التعلق والمناسبة إنما ثبتا من جهة المراتب بحكم التضاييف الثابت بين الإله والمألوه، والخالق والمخلوق، وغير ذلك ممّا هو واقع بين كلّ متضايفين وكلّ مرتبتين هذا شأنهما، وقد مرّ أن الأثر لا يصحّ بدون الارتباط، والارتباط لا يكون إلا للمناسبة، فتذكر تفصيل ما ذكر في ذلك، ففيه غنيّة عن التكرار، والله المرشد.

ثم نرجع ونقول: فالأصل الواحد الذي يستند إليه التكليف هو الإيجاب الإلهي. المختصّ بذلك الجنب، وهو إيجاب ذاتي منه عليه قبل أن يظهر للغير عين، أو يبدو لمرتبته<sup>٦</sup> حكم.

ولسان مقام هذا الأصل هو الناطق في الكتاب العزيز بقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾<sup>٧</sup> وبقوله ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾<sup>٨</sup> وبقوله ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾<sup>٩</sup> و﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾<sup>١٠</sup> و﴿وَمَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدِيَّ﴾<sup>١١</sup> ونحو ذلك. في الأخبار النبويّة

١. ق: فيما. ٢. ق: راجعت.

٣. ق: لا توجد. ٤. ه: الواحدة.

٥. ه: تذكّر. ٦. ه: لمرتبته.

٧. الأنعام (٦) الآية ٥٤. ٨. غافر (٤٠) الآية ٦.

٩. السجدة (٣٢) الآية ١٣. ١٠. مريم (١٩) الآية ٧١.

١١. ق: (٥٠) الآية ٢٩.

«وجبت محبتني للمتحابين في»<sup>١</sup> الحديث «وإن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من هذه الدنيا إلا ووضعه» ونحوه ممّا يطول ذكره.

والأصل الآخر - الذي منه نشأ التكليف، وبه ظهر سرّ المُجازاة بما لا يوافق من بعض الوجوه - هو أن التجلّي الوجودي المقتضي إيجاد العالم - وإن شئت قل: الوجود الفاتض من ذات الحقّ على حقائق الممكنات - له الإطلاق التامّ عن سائر القيود الحُكميّة والصفات التعيّنيّة<sup>٢</sup> المتكثّرة الإمكانيّة، ومن حيث انطباعه في أعيان الممكنات - أو قل: اقترانه أو انبساطه عليها، وظهوره بحسب مراتبها الذاتية واستعداداتها، كما بيّن لك من قبل - أُضيفت إليه - أي إلى الوجود المنبسط المذكور - الأوصاف المتعدّدة المختلفة، وتقيّد بالأحكام والأسماء والنعوت تقيّداً غير منفكّ عنه، بحيث استحال تعقّله وإدراكه مجرداً عنها جميعها، بل قُصارى الأمر التجرّد عن أكثرها. وأمّا عن جميعها بالكلّيّة فمحال إلا بالفرض، وأنهى الأمر الانتهاء إلى قيد واحد إضافي، هذا في أعلى مراتب الإطلاق.

فلا جرم اقتضت الحكمة العادلة وحكم الحضرة الجامعة الكاملة ظهور سرّ المُجازاة، ووضّعه بسرّ المناسبة والموازنة المحقّقة، فظهر التكليف الإلهي للعباد كلّهم، وكلّ ما سواه عبد، فتعيّنت القيود الأمرية والأحكام الشرعيّة، في مقابلة ما عرض للوجود من التقيّدات العينيّة وأحكام المراتب الكونيّة الإمكانيّة والعبادات المقرّرة على نمط خاصّ في مقابلة ما يختصّ كلّ موطن وعالم وزمان ونشأة وحال به من الأحكام، وتقتضيه بحيث لا يمكن تعيّن الوجود فيه، ولا ظهور الحقّ ونصرّفه إلا بحسبه، فتقرّرت العبادات - كما قلنا - في أهل كلّ عالم أيضاً ودور ووقت خاصّ وموطن ونشأة وحال ومزاج ومرتبة بحسب ما يقتضيه حكم الحال والزمان وما ذكر، وبحسب الصفات اللازمة لكلّ ذلك أيضاً، وثبت ذلك جميعه في الكائنات، كشبوت الحكم المذكور<sup>٣</sup> آنفاً هناك لاجرم لو انتهى الإنسان - الذي هو الأنموذج لجميع الممكنات والنسخة الجامعة لخصائصها وحقائقها - في أمره وحاله وترقيّه إلى أقصى مراتب الإطلاق، علماً وشهوداً، وحالاً ومقاماً، وتجريداً

٢. في بعض النسخ: العينية.

١. جامع المسانيد، ج ١٠، ص ١٣ - ١٤.

٢. في بعض النسخ: لمذكور.

وتوحدًا، فإنه لا يتّصف بالحرّية التامة الرافعة لجميع الاعتبارات والنسب والإضافات وأحكام القيود أصلاً، بل ولو ارتقى ما عسى أن يرتقي بحيث تسقط عنه الأحكام التقييدية الإمكانية والصفاتية الأسماوية أيضاً بعد سقوط التكليفات الأمرية عنه وخروجه عن حصر الأحوال والنشآت والمواطن والمقامات، فلم يحصره عالم ولا حضرة ولا غيرهما ممّا ذكرنا<sup>١</sup> لا بدّ وأن يبقى معه حكمٌ قيدٍ واحدٍ إمكاني في مقابلة القيد الاعتباري الثابت في أنهى مراتب الإطلاق للوجود المطلق.

وهذا القيد الباقي للإنسان هو محطّ المتعيّن من غيب الذات، الذي قلنا غير مرّة: إنه لا يتعيّن لنفسه من حيث هو إلاّ بامر، ولا يتعيّن فيه لنفسه شيء، فتعيّنه - أي تعيّن الغيب المذكور - هو بحسب ما به ظهر متعيّناً وهو حاله المستمى فيما بعد بالممكن، فافهم.

وبهذا التعيّن يظهر سرّ ارتباط الحقّ بالإنسان وارتباط الإنسان به، من حيث يدري الإنسان ومن حيث لا يدري. ولما ذكرنا توقّف تعقّل الوجود المطلق على نسبة أو مظهر يفيد التمييز ولو غيباً لا عيناً، كتوقّف ظهور العين - التي هي شرط في التعقّل - على الوجود. وأمّا عدم شعور قوم من أهل الشهود الحالي هذا التمييز فلا ينافي ثبوته في نفسه؛ فإنّ الكمل والمحقّقين من أهل الصّخو - المخلّصين من ورطة السكر والمشاهدات المقيّدة عند استقرارهم من وجه في مركز مقام الكمال الإحاطي الجمعي الأحدي الوسطي، المُعابنين من أطراف المحيط وأهلها ما خفى عن المنحرفين - يحكمون بما ذكرنا.

ثم نقول: ولكلّ واحد من هذين القيدين: قيد الوجود، وقيد الإنسان حكم نافذ ثابت يعطي آثاراً جمّة يعرفها الأكابر، ويشهدونها من أنفسهم ومن سواهم وفي أحوالهم، فيعرفون من الناس - بل ومن الأشياء كلّها - ما لا يعرفه شيء من نفسه، فضلاً عن أن<sup>٢</sup> يعرفه من سواه.

وأما أحكام<sup>٣</sup> التكاليّف والقيود اللازمة لها فتتفاوت في الخلق بالقلّة والكثرة، والدوام وعدم الدوام، بحسب القيود المضافة إلى الوجود من جهة كلّ فرد من أفراد الخلق. فمن كانت

٢. ق: أنّه.

١. ق: ذكر.

٣. ه: حكم.

مرآة عينه الثابتة في ضرب المثل أقرب إلى الاعتدال والاستدارة وصحة الهيئة والشكل، متناسبة الأحوال والصفات، والقوى والأحكام، بحيث لا تظهر في الأمر المنطبع فيها، والظاهر بها حكماً مخالفاً لما يقتضيه الأمر في نفسه لذاته من حيث هو، كان أقلّ المجالي تكليفاً، وأتمها استحقاقاً للمغفرة الكبرى، التي لا يعرفها أكثر المحققين، وأقربها نسبة إلى الإطلاق، وأسرعها انسلاخاً عن الأحكام الإمكانية والصفات التقييدية، ما عدا القيد الواحد المنبئة عليه، كنبينا محمد ﷺ، ثم الكمل من عباد الله من الأنبياء والأولياء.

ولهذا وغيره قيل له: ﴿ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر﴾<sup>١</sup> وأبيح له وللمن شاء الله ما حُجر على الغير.

وصاحب<sup>٢</sup> هذه المرآة التامة هو العبد المحقق ذو القدم القديم، والفضيلة الذاتية الأزلية، الذي لم يؤثر - بنقص القبول - في صورة كل ما تجلّى فيه خداجاً ولا نقصاً وتغيّراً، ولا أكسب الأمر المنطبع فيه وصفاً متجدداً لم يكن ثابتاً له أزلاً سوى نفس التعيين بحسب القيد الواحد، الذي لا مندوحة عنه، بخلاف غيره، فهو - أعني هذا العبد - يحاذي ويقابل كل شيء بالطهارة الصرفة، ليظهر كل من شاء بما هو عليه في نفسه، وكل من هذا شأنه فإنه يحفظ على كل شيء صورته الذاتية الأصلية على نحو ما كانت مرتسمة في ذات الحق، ومتعينة في علمه أزلاً مادام محاذياً له، فإن انحرف عن كمال المسامحة - لاقتضاء حكم حقيقة الانحراف - فلا يلوم من إلا نفسه «من وجد خيراً، فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلوم من إلا نفسه».

انظر ما الذي أخبرك ﷺ عن ربه أنه قال لك، وافهم عنه، وقد أخبرتك أنك من وجه مرآة وجوده، وهو مرآة أحوالك، وقد كررت<sup>٣</sup> وربما زعمت أنني طوّلت، فاذكر فوالله لقد أوجزت واختصرت، لو<sup>٤</sup> عرفت ما ذكرت لك، لطار قلبك ودهش لبك، ولكن والله ما أراك تفهم مقصودي وأنت معذور، كما أنني في التلويح بهذا القدر من هذا المقام مجبور ومأمور،<sup>٥</sup>

١. الفتح (٤٨) الآية ٢.

٢. ق: فصاحب.

٣. ق: فكررت.

٤. ق: هـ: ولو.

٥. ق: لا توجد.



وأما حكم من نزل عن هذه الدرجة و السقام من الخلق - كائناً من كان - فبحسب قربه وبعده من المقام وزناً بوزن، لا ينخرم ولا يختل؛ فإن ذلك من سنة الله ﷻ ولن تجد لسنة الله تبديلاً<sup>١</sup>.

فإذا عرفت هذا، فاعلم، أن الأحكام التقييدية إن انضافت إلى الوجود من جهة<sup>٢</sup> مرتبة موجود ما من أربعة أوجه مثلاً أو خمسة، حتى اقتضى كل وجه منها حكماً و تعيين وصف و حال خاص، لم تكن تنضاف إلى الوجود بدونه؛ فإن حكم التكليف يظهر فيه و ينفذ من حيث تلك الوجوه الخمسة و بحسبها، و تقل الأحكام التكليفية و تكثر بحسب الوجوه التي للممكن و ما تعطى من الآثار المضافة إلى الوجود، و سبب كثرة الوجوه هو تضاعف أحكام الإمكان، لكن بالنسبة إلى كل ممكن كثرت الوسائط بينه و بين موجدته؛ لنقص<sup>٣</sup> القبول و قصور الاستعداد الذاتي، لا للجمع و الاستيعاب؛ فإن الإنسان من حيث صورته أكثر الموجودات وسائط من حيث سلسله الترتيب، و آخرها ظهوراً، لكن إنما كان ذلك ليجمع سر كل واسطة، و يحيط بحكم ما اشتملت عليه الدائرة، و ينختم به من حيث إنه آخر مستمد مع أنه عن<sup>٤</sup> مرتبة يحصل المدد للقلم الأعلى، الذي هو أول مدد من الوسائط بعد الحق، فافهم. و هنا تفصيل يطول ذكره.

ولما كانت مراتب الموجودات من الوجه الكلي تنحصر في خمس مراتب كل مرتبة منها تقتضي أحكاماً شتى - كما أسلفنا - لذلك كانت أصول التكاليف خمسة، فالخمس التي تختص<sup>٥</sup> بالمكلف هو: حكم عينه الثابتة من حيث تميزها في علم الحق أزلاً، و حكمه من حيث روحانيته<sup>٦</sup>، و حكمه من حيث صورته و نشأته الطبيعية و ما يختص بها، و حكمه من حيث العماء باعتبار سريانه في المراتب المذكورة، و الحكم الخامس من حيث معنوية الأمر الجامع بين هذه الأربعة باعتبار الهيئة المعنوية، الحاصلة من الاجتماع المذكور و ذلك هو حكم مقام أحدية الجمع، فافهم.

١. الأعراب (٣٣) الآية ٦٢.

٢. هـ: حمة.

٣. ق: لينقص.

٤. هـ: من.

٥. هـ: يختص.

٦. هـ: روحانيته.

و يستلزم ما ذكرنا حكم الاسم «الدهر» و «الشأن» و «الموطن» و «المقام» و السرّ الجامع بين سائرهما، واستلزمّت هذه خمسة أخرى، هي الشروط التابعة للخمسة المذكورة، و المنشعبة منها: أحدها سلامة عقل المكلف، و سنّ التكليف، و الاستطاعة من صحّة و نحوها، العلم المتوقّف على بلوغ الدعوة، و الدخول تحت حيلة أمر الوقت، الإلهي من حيث تعيّنه كمواقيت الصلوات و صوم رمضان، و أداء الزكاة في رأس الحول، و الحجّ في ذي الحجة و نحو ذلك، فكانت لما ذكرنا أركان الإسلام خمسة، وكذلك الإيمان، و كذا الأحكام الخمسة، و العبادات الكلّية.

و حبة المجازاة و بذرة شجرتها و منبع أنهارها هو ما سلف في باب الفواتح من أن الأعيان الكونية لما كانت شرطاً في تعيين<sup>١</sup> أحكام الأسماء و الصفات و ظهور نية أكمليتها في الوجود العيني بنفوذ أحكامها في القوابل، و رجوع تلك الأحكام - بعد الظهور التفصيلي المشهود - إلى الحقّ على مقتضى معلوميتها و معقوليتها باطناً في حضرة الحقّ، اقتضى العدل و الجود المحتوي أن عوّضت بالتجلّي الوجودي، فظهرت به أعيانها لها، و نفذ حكم بعضها في البعض بالحقّ، جزاء تاماً و فضلاً و عدلاً شاملاً عاماً، فافهم هذا الأصل الشريف؛ فإنّ جميع أنواع المجازاة الإجمالية و التفصيلية متفرّعة عنه و عن الأصل المتقدّم الذي بيّنت أنّه سبب التكليف، و أنّ التكليف مجازاة أوجبها تقيّد الوجود بالأعيان على نحو ما مرّ ذكره، فاذا كرر، تُرشد، - إن شاء الله تعالى -

## لسان جمع هذا القسم و خاتمته<sup>١</sup>

لَمَّا كَانَتِ الْفَاتِحَةُ مَنْقُسِمَةً بِالتَّقْسِيمِ الْإِلَهِيِّ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ، وَقَدْ انْتَهَى مَا يَسُرُّ اللَّهَ ذِكْرُهُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْهَا، وَكَانَ الْوَعْدُ الْإِلَهِيُّ قَدْ سَبَقَ أَنْ يَكُونَ خَاتِمَةَ الْكَلَامِ عَلَى كُلِّ آيَةٍ قِسْمًا<sup>٢</sup> بِلِسَانِ مَقَامِ الْجَمْعِ وَالْمُطْلَعِ، حَانَ لَنَا أَنْ نَقْبِضَ عَنَانَ الْعِبَارَةِ عَنِ الْخَوْضِ فِي هَذَا النَّمْطِ بِلِسَانِ الْبَسْطِ، وَنُشْرَعَ<sup>٣</sup> فِيمَا سَبَقَ الْوَعْدُ بِذِكْرِهِ، فَنَقُولَ بِاللِّسَانِ الْجَمْعِيِّ، وَنَبْدَأُ بِ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾:

اعْلَمْ، أَنَّ التَّسْمِيَةَ مِنْ كُلِّ مُسَمٍّ لِكُلِّ مَسْتَمًى تَنْبِيْهِ عَلَيْهِ لِمَنْ هُوَ مَجْهُولٌ عِنْدَهُ، أَوْ تَذْكِيرٌ بِهِ إِنْ كَانَ مَعًا قَدْ عِلِمَ<sup>٤</sup> الْمَذْكُورُ لَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ، أَوْ إِظْهَارٌ لَهُ مِنْ حَيْثُ صِفَةٌ خَاصَّةٌ أَوْ حَالَةٌ أَوْ مَرْتَبَةٌ أَوْ زَمَانٌ أَوْ مَوْطِنٌ أَوْ الْمَجْمُوعُ.

وَتَسْمِيَةُ الشَّيْءِ نَفْسَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِهَا تَنْبِيْهٌُ لِلغَيْرِ، أَوْ تَرْهِيْبٌ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِمِثَابَةِ أَنْ يُخْشَى وَيُحْذَرُ، أَوْ تَرْغِيْبٌ لِلْمُنْبَهَةِ فِيمَا عِنْدَ ذِي الْأَسْمِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَسْتَعْذَرُ نَسِيلُهَا<sup>٥</sup> أَوْ مَعْرِفَتُهَا<sup>٦</sup> ابْتِدَاءً دُونَ ذَلِكَ التَّنْبِيْهِ أَوْ مَا يَقُولُ مَقَامَهُ مِنَ الْمُنْبَهَةِ.

فَمَتَى نَبَّهَ الشَّخْصُ شَعْرًا، فَرِغَبًا وَسَعْيًا وَطَلَبًا لِيَغْنَمَ، أَوْ اتَّقَى وَحْذَرَ لِيَسْلَمَ، سِوَاءَ<sup>٧</sup> كَانَ ذَلِكَ مُقَيَّدًا بِوَقْتٍ أَوْ حَالٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ الشَّرُوطِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَافْهَمْ.

وَأَمَّا اسْمُ<sup>٨</sup> «اللَّهِ» فَإِنَّهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ بِمَا شَاءَ الْحَقُّ ذِكْرُهُ فَلَا يَبْدُ مِنْ تَتَمَّةٍ يَسْتَدْعِيهَا

١. أ. خاتمة.

٢. ق. وقسم. ه. قسم.

٣. ق. والشرع.

٤. كذا في الأصل. والنسخ: علمه.

٥. ق. عليها.

٦. ق. يعتبر فيها.

٧. في الأصل: وسواء.

٨. ق. الاسم.

هذا اللسان الجمعي، فنقول:

الاشتقاق المنسوب إلى هذا الاسم راجع إلى المعنى المتشخص منه في أذهان المتصورين، لا إلى حقيقته؛ لأنَّ أحد شروط الاشتقاق أن يكون المعنى المشتق منه سابقاً على المشتق وهذا لا يصح في حق<sup>١</sup> شيء من الحقائق؛ فإنَّ للحقائق - وخصوصاً لهذا الاسم - التقدمة على سائر المفهوم والمفاهيم المتصورة، وقد كان ثابتاً لمستأه<sup>٢</sup> قبل وجود التصور والمتصورين لمعنى الألوهية<sup>٣</sup> مطلقاً ومقيّداً، فكيف يصح فيه الاشتقاق المعلوم؟

وأما اختصاصه بهذه الحروف دون غيرها فذلك لسرِّ يعرفه من يعرف أسرار الحروف، ومراتب روحانيّتها، فيعلم سعة دائرة حروف هذا الاسم، وحكم بساطتها وعظم أفلاكها، ومناسبتها لما وضعت بإزائه، وأنَّ هذا اللفظ أتم تأدية للمعنى الذي وضع له، وأقرب مطابقة من غيره من الأسماء اللفظية المركبة من غير هذه الحروف عند من أدرك مدلول هذا الاسم وتصوره في أنهى مراتب الإدراك وأعلى مراتب التصور.

واعلم، أنَّ الأتم شهوداً وعلماً بكلِّ منادى ومدعوٍّ ومذكورٍ ومسَمَّى هو أصحَّ الموجودات تصوراً له، والأصحَّ تصوراً أصحَّ استحضاراً، والأصحَّ استحضاراً - بعد صحة التصور - أتم احتذاءً بإجابة المدعوِّ والمنادي عند ذكره أو التوجّه إليه أو الطلب له أو منه. وأما ما غاب من حروف هذا الاسم في مرتبتي التلفظ والكتابة فإشارة إلى ما بطن من المسمّى به وما لا يقبل التعيّن منه في عالم الشهادة والغيب المقابل له، فافهم.

وأما ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ فهو في ذوق هذا المقام المتكلّم فيه اسم مركّب، فلا يخلو كلّ منهما عما تضمّنه الآخر، فبعموم الحكم الرحماني - الذي هو الوجود - ظهر التخصيص العلمي، ثم الإرادي المنسوب إلى الرحيم، فيه تعيّن الحصاص الغيبية صوراً وجودية، كما أنّه بالرحيم ظهر الوجود الواحد متعدّداً بالموجودات العينية.

﴿الحمد لله ربّ العالمين﴾ تعريف بأطلاق مراتب الثناء وأوسعها، وبأولّ تعيّنات مطلق

١. ق: وهذا لا يصح في حقّ هذا الاسم ولا في حقّ شيء من الحقائق.

٢. ق: مستأه.

٣. ق: الألوهة.

الاسم «الله» بحسب الاسم «الرب»، وبأوسع أفلاك الاسم «الرب» المحيط بالعالمين والدائر<sup>١</sup> عليهم بسرّ التربية، والسيادة، والملك، والثبات، والإصلاح، وبإظهار سرّ ارتباط العالم بالرب من كونه عالماً.

وأما سرّ الحمد فمن أغرب أحكامه التي لم يتقدّم ذكرها هو حمد الحقّ الحمد والموجودات أيضاً بنفس شهادته سبحانه للثناء؛ فإنّ علم الحقّ بأنّ الثناء ثناء هو المقتضي للشهادة؛ إذ لا شهادة في الحقيقة إلا بعد العلم، ولا أمرٌ يثبت، ولا حكم يتفد لغير الحقّ إلا بعد شهادة الحقّ بأنه مستحقّ لما شهد له به وأضيف إليه، ولما أضاف الحقّ الحمد لنفسه بحكم كماله، ثبت له ذلك<sup>٢</sup> وتعيّنت مكانته.

وأما حمد الحقّ انكائات فهو بذواتها - أي بما يقتضيه كلّ شيء لذاته من الأمور المحمودّة<sup>٣</sup> - فيظهر أعيانها ويعرّف البعض للبعض، حتى يعمّ التعريف والإشهاد، فيشمل الحمد - الذي هو الثناء - كلّ شيء من الحقّ بكلّ شيء، فمجموع العالم محمود بجملة ما يشتمل عليه من الصفات والأحوال المرصّة بالسُنّ شئى وغير المرضيّة بلسان الإرادة والجمال المطلق والتوحيد الفعلي والذاتي والحكمة الباطنة، من حيث إنّه ما من شيء إلا وهو شرط في ظهور كمال القدرة وغيرها من الصفات، وإنّ كمال مرتبة العلم والوجود المتوقّفن على ظهور التفصيل الكوني متوقّف على كلّ فرد فرد من أفراد الموجودات، فكلّ ما توقّف عليه حصول المقصود، فهو مطلوب ومشكور من حيث إنّه به ظهر ما أريد ظهوره، فافهم واقنع: فهذا اللسان لا يحتمل الإطناب.

ويحمد الحقّ الخلق بالحمد أيضاً، وذلك بإظهاره عين الحمد حيث شاء من العوالم، وجعله صفة من أراد من أهل ذلك العالم،<sup>٤</sup> فيظهر حكم الحمد بالحقّ فيمن قام به وصار صفة له، فإنّ المعاني توجب أحكامها لمن قامت به.

وأما حمد الحمد الحقّ أو نفسه أو الكون فهو بظهور حكمه وقيامه بالمحمود أو فيه وقد مرّ حديثه من قبل.

٢. ق: لم يرد.

٤. ق: العلم.

١. ق: الدائر.

٣. ه: إلى المحمودّة.

لسان جمع هذا القسم وخاتمه / ٢٢٣

قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ليس تكرر<sup>١</sup> لما في البسملة، بل للواحد تخصيص حكم التعميم، وللآخر تعميم حكم التخصيص. ومتعلق أحدهما الحكم الدائم بمقتضى حكم معنى الأمر باطناً مطلقاً، وللآخر الحكم المقدّر<sup>٢</sup> المشروط ظاهراً وباطناً.

وسرّ ذلك وتفصيله أن الرحمة رحمتان: رحمة ذاتية مطلقة امتنانية، هي التي وسعت كل شيء، ومن حكمها الساري في الذوات رحمة الشيء بنفسه وفيها، تقع من كل رحيم بنفسه بالإحسان أو الإساءة بصورة الانتقام والقهر؛ فإن كل ذلك من المحسن والمنقّم رحمة بنفسه، فافهم. ومن حيث هذه الرحمة وصف الحق نفسه بالحبّ وشدة الشوق إلى لقاء أحبائه، وهذه المحبة بهذه الرحمة لا سبب لها ولا موجب، وليست في مقابلة شيء من الصفات والأفعال وغيرهما وإليها أشارت رابعة - رضى الله عنها - بقولها:

أحبّك حبيّن: حبّ الهوى	وحبّاً لأنك أهل لذاكا
فأما الذي هو حبّ الهوى	فذكرك في السرّ حتى أراكا
فأما الذي أنت أهل له	فشغلي بذكرك عمّن سواكا
ولا الحسمد في ذا ولا ذاك لي	ولكن لك الحمد في ذا وذاكا <sup>٣</sup>

فحبّ الهوى تناسبه ذاتية غير معلّلة بشيء غير الذات. وأما حبّ أنك أهل لذاكا فسيبه المتمرّ له هو العلم بالأهنية. ولهذه الرحمة من صور الإحسان كلّ عطاء يقع لا عن سؤال أو حاجة ولا لسابقة حقّ أو استحقاقٍ لو صف ثابت للمعطى له أو حالٍ مرضيٍّ يكون عليه هذا مطلقاً.

ومن تخصيصاته الدرجات والخيرات الحاصلة في الجنة لقوم بالسرّ المسمّى في الجمهور عناية، لا لعمل عملوه أو خيرٍ قدّموه.

ولهذا ثبت كشافاً أن الجنّات ثلاث: جنّة الأعمال، وجنّة الميراث، وجنّة الاختصاص. وقد نبّه على جميع ذلك في الكتاب والسنة، وورد في المعنى: أنّه يبقى في الجنة مواضع خالية يملأها الله بخلقٍ يخلقهم لم يعملوا خيراً قطّ، إمضاءً لسابق حكمه وقوله تعالى:

٢. ق: المتبّد.

١. ق: تكرر رأ.

٣. ق: الأبيات الثلاثة الأخيرة غير موجودة.

«لكل واحد منكما ملؤها».

والرحمة الأخرى هي الرحمة الفائضة عن الرحمة الذاتية، والمنفصلة عنها بالقيود التي من جعلتها الكتابة المشار إليها بقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾<sup>٢</sup> فهي مقيدة موجبة بشروط من أعمال وأحوال وغيرهما. ومتعلق طمع إبليس الرحمة الامتنانية التي لا تتوقف على شرط ولا قيد حكمي ولا زماني، فالحكمي قيد القضاء والقدر اللذين أول مظاهرها من الموجودات القلم الأعلى واللوح المحفوظ. والزماني إلى يوم الدين وإلى يوم القيامة، وخالدين فيها مادامت السماوات والأرض.

فرحمنا البشمة للتعميم والتخصيص، ورحمتنا الفاتحة لما ذكرنا من الرحمة الذاتية الامتنانية والتقيدية الشرطية.

ومن هذا المقام ﴿مالك يوم الدين﴾؛ فإن المجازاة ذاتية وغير ذاتية، فالوقت لغير الذاتية، والذاتية لا وقت لها؛ لإطلاقها.

ولما كان للحق سبحانه الأمران وفي العالم ما يقتضي قبول الحكمين، ذكر اليوم المشتمل على الليل والنهار اللذين هما مظهر الغيب المطلق المحو آيته، والشهادة المبصرة علاماته.

والمجازاة الذاتية الواقعة بين الوجود والأعيان باعتبار القبول الأول والعطاء الأول. وقد مر ذكرهما عن قريب.

والمجازاة الصفاتية<sup>٣</sup> والفعلية مثل قوله ﴿أَنِ اعْبُدُونِي﴾<sup>٤</sup> ﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾<sup>٥</sup> في مقابلة ما أسدى إلى عباده من النعم الظاهرة والباطنة «وأنا عند ظن عبدي بي»، وسيجزئهم وصفهم» والدعاء والإجابة ونحو ذلك لمرتبة الأفعال.

وأما متعلق قوله سبحانه بلسان النبوة عند قول العبد: ﴿ملك يوم الدين﴾: «مجدني عبدي» فهو ما يستدعيه مقام العبودية العامة، كنسبة الرعية مع الملك بخلاف قوله تعالى في

١. ق: واحد.

٢. الأنعام (٦) الآية ٥٤.

٣. ق: تصناعية.

٤. يس (٣٦) الآية ٦١.

٥. البقرة (٢) الآية ١٥٢.

٦. جامع السائيد، ج ١٢، ص ٣٢٤.



لسان جمع هذا القسم و خاتمته / ٢٢٥

ذلك أيضاً: «فَوَضِيَ إِلَيَّ عَبْدِي» عند قوله تعالى: ﴿مَالِكٌ﴾ بالألف، فإنَّ متعلَّقه ما يقتضيه خصوص العبودية<sup>١</sup> من حيث الملك بالنسبة الى المالك<sup>٢</sup> من كمال التفويض والاستسلام و صرافة الطاعة والإذعان، فافهم.

وما يتبع الجزاء - كالحال والطاعة والعادة وما سبق ذكره من معاني لفظة «الدين» - فكلُّها أحوال العبودية والطهارة الحاصلة للعبد المحض، الذي لا يعامل معاملة الأجير تحصل له بأمرٍ منها ومن آياتها رُفِعَ المجازاة الصفاتية والفعليّة، ويبقى في مقامه من حكم المجازاة الذاتية ما يقتضيه الأمر الذي يمتاز به العبد عن الحقّ من حيث الفروق التي سلفت،<sup>٣</sup> لكن بين الكامل وغيره في ذلك تفاوت كثير قد سبق التنبيه عليه أيضاً في ذكر مراتب التمييز.

وللحال<sup>٤</sup> والطاعة وغيرهما من المعاني المذكورة تمخّضات<sup>٥</sup> وامتزاجات بين رتبة العبد وربّه، وزبدة مخيضتها<sup>٦</sup> ما سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق عند الكلام على مراتب الأعمال ونتائجها، فأمعن التأمل فيه وفيما يليه وما يُذكر في سرّ الشكر في آخر الكتاب، تَرُ الغرائب.

:

١. ن: ه: العبودية.

٢. ن: مالك.

٣. ن: سبقت.

٤. ن: والحال.

٥. ن: محضات.

٦. ن: بخصها.

## وصل

في الظهر و البطن و الحدّ و المطلع

اعلم، أنا بيّنا في غير موضع<sup>١</sup> من هذا الكتاب أن العالم من حيث حقيقته مرآة لأحكام الحضرات الخمس، وأن صور العالم ظاهرة بحسبها، وما من موجود عيني ولا أمر غيبي إلا وحكم هذه الحضرات سار فيه، كما تبّهت عليه غير مرّة. وجميع الخواص والأوصاف واللوازم المضافة<sup>٢</sup> إلى الكون إنما تظهر بحكم مقام الجمع الأحدي. الذي تستند<sup>٣</sup> إليه الأسماء والصفات والعوالم والحضرات، فإنّها منفعة ومتفرّعة عنه وتابعة له، وإن كانت في هذا المقام الأنزه الأنوه الذاتي لا تعدّد<sup>٤</sup>، بل يظهر عنها وفيها التّعين والتفصيل بحسب مراتب العالمين وأحوالهم ومدركاتهم وتطوّراتهم.

وإذا تقرّر هذا، فنقول: الكلام الإلهي من أجل النّسب والصفات الكلّية المستوعبة مراتب الإيضاح والإفصاح وقد صدر من حضرة الحقّ ووصل إلينا منصّباً بحكم الحضرات الخمس الأصلية المذكورة وما اشتملت عليه.

وله - كما أخبر الله - ظهر وهو الجلي والنصّ المنتهي إلى أقصى مراتب البيان والظهور نظير الصور المحسوسة. وله أيضاً بطن خفيّ نظير الأرواح القدسيّة المحجوبة عن أكثر المدارك.

وله حدّ مميّز بين الظاهرة والباطنة<sup>٥</sup> به يُرتقى من [الظاهر إلى الباطن] و<sup>٦</sup> هو البرزخ

١. في الأصل: غير ما موضح.

٢. في المضافة.

٣. تستند

٤. لا تعدّد.

٥. تباطنه و الظاهرة. هـ: الظاهر و الباطنه

٦. ما بين المعقوفين لم يرد في ق.

الجامع بينهما بذاته، والفاصل أيضاً بين الباطن والمطلع. ونظيره عالم المثال الجامع بين الغيب المحقق والشهادة.

وله مطلع وهو ما يفيدك الاستشراق على الحقيقة التي إليها يستند ما ظهر وما بطن وما جمعها وميز بينهما. فإريك ما وراء ذلك كله وهو أول منزل من منازل الغيب الذاتي الإلهي، وباب حضرة الأسماء والحقائق المجردة الغيبية، ومنه يستشرف المكاشف على سر الكلام الأحدي الغيبي، فيعلم أن الظهور والباطن والحد والمطلع منصات لهذا التجلي الكلامي ولغيره، ومنازل لتعينات أحكام الاسم «المتكلم» من حيث امتياز رتبة خامسة تعرف من سر النفس الرحماني، وقد مر حديثه سيما من هذا الوجه، فتذكر.

وقد انتهى القول في القسم الأول من أقسام الفاتحة جمعاً وتفصيلاً، ويشير الله الوفاء بما التزمته، وإني وإن بسطت القول فيما مر بالنسبة لمن لا يعرف قدر هذا الإيجاز، فإنما كان ذلك من أجل أن تحرير الكلام في القواعد وفي أمهات المسائل يفتح ما يأتي بعد. ومن الأمور المتفرعة على تلك الأمهات والتفاصيل التابعة لأصولها ولا سيما والسورة المتكلم فيها أصل أصول الكلام، ومفتاح جوامع الأسرار والحكم، فجدير بمن قصد تفسيرها أن ينبئه على مشارع أنهار أسرارها، ومطلع شمس أنوارها، ومجتمع كنوزها ومفتاح خزائنها وحاصل مخزونها ﴿والله يقول الحق﴾<sup>١</sup>، ﴿ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم﴾<sup>٢</sup>.

فاتحة القسم الثاني قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. ولنبدأ أولاً بعون الله ومشيتته بذكر ما يقتضيه ظاهر اللسان ومرتبته، ثم نرقي منه وفيه بالتدريج إلى الباطن، ثم الحد والمطلع والأمر المحيط الحاكم على الجميع، كما يشير<sup>٣</sup> الله ذلك فيما مر. فنقول:

«إِيَّا» ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه<sup>٤</sup> من الكاف والهاء والياء في «إِيَّاكَ» و«إِيَّاه» و«إِيَّاي» لبيان<sup>٥</sup> حكم المتكلم والغائب والمخاطب، ولا محل لها عند

٢. يونس (١٠) الآية ٢٥

٤. هـ: تلحقه

١. الأحزاب (٣٣) الآية ٤

٣. ق. هـ: يرى

٥. و: لان.

المحققين من أرباب اللسان من الإعراب، كما لا محلّ للكاف في «أرايتك» وليست بأسماء مضمرة مقصودة. وما حكاة الخليل عن بعضهم أنّه «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» فشاذاً لا يعول عليه.

و «العبادة» في اللغة: أقصى<sup>١</sup> غايات الخضوع والتذلل، ومنه ثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصفاقة وقوة النسيج. كأنه إشارة إلى قبوله الانفعال والتأثير القوي. وأرض معبدة: مذلة.

وأما سرّ باطن ظاهر ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ الآية، هو أنّه لما ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه صفات العظمة والجلال، ونعته بنعوت الكمال، تعلّق العلم أو الذهن بمتصوّر عظيم الشأن، جدير بالتناء وغاية الخضوع والاستعانة به في المهمّات، فخطب ذلك المعلوم أو المتصوّر المتميّز، بتلك الصفات حين تعيّن مرتبته وصورة عظمته في ذهن المناجي، بحسب معتقده فيه الذي عليه يترتب إسناد تلك الصفات إليه.

وقيام المناجي حالته في مقام العبوديّة المقابلة للربوبيّة المستحضرة له عقيب ذلك بإيّاك نعبد يا من هذه صفاته، إشارة إلى تخصيصه بالعبادة وطلب الاستعانة منه، أي لا نعبد غيرك ولا نستعينه اقتصاراً عليه وانفراداً له وليكون الخطاب أدلّ على أنّ العبادة لذلك المتميّز<sup>٢</sup> بذلك المتميّز الذي لا تتحقّق العبادة إلّا به وإقران العبادة بالاستعانة للجمع بين ما يتقرّب به العباد إلى ربّهم وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته. وتقديم العبادة على الاستعانة كتقديم الوسيلة على طلب الحاجة؛ رجاء الإجابة<sup>٣</sup>، كما نبّه سبحانه على ذلك بقوله: ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾<sup>٤</sup> الآية وإطلاق الاستعانة لتناول كلّ مستعان به.

وبعد أن ذكرنا في هذه الآية ما استدعاه ظاهر مقامها من إلماع بطرف من الباطن، فلنترقّ منه إلى ما فوقه، ولنذكر أولاً أيّها المتأمل بما أسلفناه قبل في حقيقة الذكر والحضور، في بيان سرّ جواب الحقّ عبده التالي المصلّي حين قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾: «ذكرني

١. ه: أقضى.

٢. ق: التميّز.

٣. ق: للإجابة.

٤. المجادلة (٥٨) الآية ١٢.

عبدى» الحديث؛ لمسييس الحاجة إليه هاهنا. ثم نقول:

اعلم، أن الله سبحانه قد نبّه الألباء على بعض أسرار ما نحن بصدد بيانه تنبيهاً خفياً بقوله: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾<sup>١</sup> وكلّ عابد لشيء فإنه مستوجه إلى معبوده لامحالة، وتوجهه إليه مسبوق بما بعثه على ذلك التوجه، وباعثه على التوجه يتعين بحسب ما استقرّ عنده من المتوجه إليه، والمستقرّ عنده صورة علمية منتشية من دلائل ومقدمات تفيد الجزم اليقيني في زعمه، أو صورة ذهنية متحصلة من أقاويل مسموعة، أو آيات و آثار مشهودة دالة على أمور يزعم أنها كمالات، وأنها حاصلة لمن تضاف<sup>٢</sup> إليه تلك الآثار. وتستند إليه تلك الكمالات، فحالما تصوّر تلك الصفات قائمة بموصوفٍ ما منفرد بها دون غيره حكم بأنه مستحق للعبادة، فرغب في اللجأ إليه والتعبد له؛ خوفاً وطمعاً، أو<sup>٣</sup> استحساناً.

هذا، مع أنه قد يكون ما حكم به لمن نسبت إليه تلك الصفات ودلت عليه الآثار والآيات المسموعة والمدرّكة صحيحاً ثابتاً لذلك الموصوف، وقد لا يكون كذلك إلا في زعم المعتقد لافي نفس الأمر، أو تكون تلك الصفات والآثار ونحوهما ثابتة لغير من أضيفت إليه، وتلك الأقاويل دالة على تشخيص متعيّنة في أذهان القائلين بحسب آرائهم وحدسهم وتصوراتهم، فهي - أعني تلك الصور الذهنية الاعتقادية - من حيث أوّل حادس ومستحضر ما أنشأ تصوّره منفعة عنه، ومن حيث السامع الأوّل القائل المستعبد نفسه من حيث هي بحسب ما ثبت في نفسه وتصوّره منها لقول القائلين منفعة مرة أخرى، وهلمّ جراً.

فالشخص إذاً مستعبد نفسه لما انتشى في ذهنه، وكان ناشئاً أيضاً عن صورة أخرى منفعة عن تصوّر آخر بتصوّر هو بالأصالة منفعل، هكذا ذاهباً إلى أوّل فاعلٍ منفعلٍ وكون الأمر كما تصوّر فإنه يمكن أن يكون المتوجه إليه بالعبادة فاعلاً من حيث هو، ومنفعلاً من حيث تعيّن في تصورات العقول والأذهان والظنون والأوهام، أو ليس كذلك.

فيه: نظر. أمّا في طور العقل فلا شك في فساده وبطلانه؛ لما يستلزم ذلك من المحالات

٢. هـ بضاف، ق: انضاف.

١. البقرة (٢) الآية ١٤٨.

٣. ق: و.

التي لا حاجة بنا إلى الخوض فيها، كتجويز انضباط الحق وتعيينه في تصور أحد على ما هو عليه في نفسه، مع استحالة ذلك في نفس الأمر، فافهم.

ثم نقول: وقد يكون الحاصل في نفس العابد المتوجه أمراً متركباً من مواد عقلية ومدركات حسية، ومن مسموعات ومظنونيات، فالإدراك - على اختلاف ضروبه المعنوية والحسية - تابع للمدرك، فتوجه كل من شأنه ما ذكر ليس إلا إلى صور منشآت في الأذهان شخصتها نفوس المتوجهين من مواد ظنونها وآرائها، أو مما انتقل إليها من شخصيات أذهان من حكى لها، أو نقل إليها أو هي متزعة من صفات وآثار وآيات قرّر المتزعر إضافتها وثبوتها لموصوف بها ومنسوب إليه جميعها، وأن ذلك كمال في زعمه، بمعنى أن من هو بهذه المثابة فجدير أن يُعبد.

هذا، مع اعتراف كل منصف هذا شأنه أنه حال حكمه بمثل هذا الحكم وتصوّره هو في نفسه ناقص، وتصوّره وغير ذلك من صفاته تابع له؛ لأن الصفة تتبع الموصوف كما قلنا في الإدراك. فالحاصل في ذهنه من صورة الكمال - الذي يجب أن يكون حاصلاً للمعبود - صورة ناقصة، والمنسوب إليه ذلك الكمال - الثابت نقصه بما ذكرنا وغيره - مجهول عنده، فأين المطابقة المشاهدة بصحة التصور الذي يتبعه الحكم التصديقي؟ وقد ثبت أن حاصل ما أشرنا إليه كونه إنشاء في حال نقصه صورة ناقصة في الكمال، متحصلة من أجزاء وهمية وخيالية، أو استجلالات نظرية ضعيفة غير مطابقة لما قصد تصوّره، ثم جعلها قبله توجهه وتوقع منها السعادة والمغفرة وقضاء الحوائج، أليس الله يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>١</sup> أليس تعلم أن الذي أنشأته في ذهنك متفعل مثلك، بل أنزل درجة منك، من حيث إنك منشئه<sup>٢</sup>.

فيا من هذا شأنه، بالله عليك راجع نفسك، وانظر: هل يمكن أن يكون لمثل هذا الحال والاعتقاد ثمرة، أو يرضى بها عاقل ذو همة عالية في معتقده، أو عباداته وتوجهه في صلاة، أو غيرها من العبادات؟ وأين المقصود من قوله تعالى: ﴿فاستبقوا الخيرات﴾<sup>٣</sup> الآية؟

٢. ق: منشئه.

١. الأعراف (٧) الآية ١٩٤.

٣. البقرة (٢) الآية ١٤٨.

فأين المسابقة؟ وأين التوجه الصحيح المصدق قول المتوجه إلى الحق في زعمه:  
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾! وهو كاذب؟

فإنه لم يخاطب بهذا إلا الصورة الذهنية التي خلقها بعقله السخيف، أو وهمه وخياله ورأيه الضعيف. وأنى تُرجى ثمرة عبادة أو صلاة هذا أساسها؟ وأن «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي» وذكره سبحانه الفاتحة وأقسامها كـ «مجدني عبدي» و «فوض إلي» و «هذه بيني وبين عبدي» و «هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل»؟

فبالله عليك، هذه الصورة المنتشبة في ذهنك تقول شيئاً من هذا، أو تقدر على شيء، هيهات. المنشئون لتلك الصور ﴿لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ نَفْعاً وَلَا ضَرّاً﴾<sup>١</sup>، فما الظن ببعض ما انتشأ فيهم على النحو المذكور.

واعلم، أن قوله ﷺ<sup>٢</sup> في حديث الفاتحة والصلاة «يقبل من الصلاة ربعها ونصفها» وتعدد الأقسام حتى انتهى إلى التسع، ثم قال: «وآخر تؤخذ صلاته كالشوب الخلق، فيضرب بها وجهه»، إشارة إلى ما ذكرنا من تفاوت حظوظ المتعبدين، وقله جدوى الكثير منهم، وحرمان آخرين بالكلية، وليس ذلك إلا لما ذكرنا من تأسيس الأمر على<sup>٣</sup> غير أصل صحيح، ونعوذ بالله من ذلك ومثله.

ولنعُد الآن إلى بيان الوجهة التي هي قبلة قلوب المتوجهين وأرواحهم وعقولهم ونفوسهم وطباعهم، من حيث أحكام الصفات والأحوال الغالبة عليهم، بحكم هذه الأمور المذكورة؛ فإنَّ وجهه كل متوجه هدف سهم إشارته حال توجهه.

وقوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فنقول في إيضاح سر ذلك: لأصل شجرة الحضرة الإلهية فروع يسري في كل فرع منها سر الألوهية،<sup>٤</sup> بالسراية الذاتية من الذات المقدسة قسماً بمقدار ما يحتمله ذلك الفرع من أصله ألا وإنَّ تلك الفروع هي الأسماء الإلهية، ألا وإنَّ تلك السراية الذاتية الأصلية عبارة عن سريان التجلي الذاتي في مراتب أسمائه، بحسب ما تقتضيه مرتبة كل اسم منها، ولذلك قلنا غير مرة: إنَّ كل اسم من وجه عين المسمى، ومن وجه غيره،

٢. هـ: في قوله.

٤. ق، هـ: الألوهية.

١. الرعد (١٣) الآية ١٦.

٣. ق: عليه.



وفصلنا في ذلك ما يغني عن إعادة الخوض فيه والإطناب.

ولما كان كل اسم من أسماء الحق سبباً لظهور صنفٍ ما من العالم، كان قبلةً له، فاسم ظهرت عنه الأرواح، وآخرُ ظهرت عنه الصور البسيطة بالنسبة، وآخرُ ظهرت عنه الطباع والمركبات، وكل واحد من المولدات أيضاً ظهر باسمٍ مخصوص عيّنته مرتبة الظاهر به، بل حال المظهر واستعدادُه الذاتي غير المجعول، ثم صار بعدُ قبلةً له في توجّهه وعبادته لا يعرف الحق إلا من تلك الحيثية ولا يستند إليه إلا من تلك الحضرة، وحظّه من مطلق صورة الحضرة بمقدار نسبة ذلك الاسم من الأمر الجامع لمراتب الأسماء كلّها والصفات.

وأما الإنسان فلما توقّف ظهور صورته على توجّه الحق بالكلية إليه حال إيجاده، وباليدين، كما أخبر سبحانه وإلحدى يديه الغيب، وللأخرى الشهادة، وعن الواحدة<sup>١</sup> ظهرت الأرواح القدسية، وعن الأخرى ظهرت الطبيعة والأجسام والصور، ولهذا كان الإنسان جامعاً لعلم الأسماء كلّها ومنصباً بحكم حضراتها أجمع، ما اختصّ منها بالصور وكل ما يوصف بالظهور، وما اختصّ منها بكل ما بطن من الأرواح وغيرها، ممّا يوصف بالغيب والخفاء، فلم يتقيّد بمقام يحصره حضرة الملائكة، كما أشارت بقولها: ﴿وَمَا مَنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾<sup>٢</sup>. ولا حضرة الأجسام الطبيعية، وبذا وردت الإخبارات الإلهية بلسان الشرائع وغيرها فتوجّه الإنسان الحقيقي - إن تحرّر من رقّ المقامات، وارتقى وخلص بالاعتدال الكمال الوسطي عن أحكام جذبات الأطراف والانحرافات - إلى حضرة الهوية التي لها أحدية جمع الجمع، المنعوتة بالظهور والبطون، والأولية والآخرية والجمع والتفصيل، وقد مرّ للمتأمل في الحديث عنها ما قدّر ذكره وبيانه، وسنزيد ذلك تفصيلاً، - إن شاء الله تعالى - وإن مال - أعني الإنسان - عن الوسط المشار إليه إلى طرفٍ لمناسبة جاذبة قاهرة، وغلب عليه حكم بعض الأسماء والمراتب فانحرف، استقرّ في دائرة ذلك الاسم الغالب، وارتبط به وانتسب إليه، وعبد<sup>٣</sup> الحق من حيث مرتبته، واعتمد عليه، وصار ذلك الاسم منتهى مرّماه وغاية مُبتغاه ووجهه<sup>٤</sup> من حيث حاله ومقامه، حتى يتعدّاه.

٢. الصافات (٣٧) الآية ١٦٤.

١. هذا الواحد.

٤. هذا وجهه، ق: وجهته.

٣. ق: عند.

ولما كانت مراتب الأسماء مرتبطاً بعضها ببعض، وأحكامها مشتبكة متداخلة بالتوافق والتباين الموضحين حكمتي الإبرام والنقض، صارت أحوال الخلق - من حيث هم تحت حكم هذه المراتب، ومحل آثارها - متفاوتة مختلفة؛ لأن اجتماعات تلك الأحكام الأسماوية تقع في المراتب الوجودية على ضروب، فتحصل بينهما كيفيات معنوية، مقرونة بتقليلات<sup>١</sup> روحية، فيحدث في البين ما يشبه المزاج في كونه متحصلاً عن تفاعل كيفيات ناشئة عن امتزاج واقع بين الطبائع المختلفة وقواها. ونظيرها هناك التقابل والتباين اللذين<sup>٢</sup> بين الأسماء، فتظهر الغلبة لبعض المراتب الوجودية والأسماوية، كغلبة بعض الطبائع هنا على البعض، حتى يقال: هذا مزاج صفراوي ودموي وغير ذلك. ويقال: هناك زيد عبد العزيز، وآخر عبد الظاهر، وآخر عبد الباطن، وآخر عبد الجامع، وآدم في السماء الأولى، وعيسى في الثانية، وإبراهيم في السابعة ونحو ذلك.

ثم إنه يحصل بين تلك الأمزجة المعنوية والروحانية وبين هذه الأمزجة الطبيعية اجتماع آخر، تظهر له أحكام مختلفة تنحصر<sup>٣</sup> في ثلاثة أقسام: قسم يختص بمن غلبت عليه أحكام روحانيته<sup>٤</sup> على أحكام طبيعته<sup>٥</sup>، حتى صارت قواه الطبيعية تابعة لقواه الروحانية وكالمستهلكة فيها، وقسم يختص بجمهور الخلق وهو عكس ما ذكرنا؛ فإن قواهم وصفاتهم الروحانية مستهلكة تحت حكم قوى طبائعهم، وقسم ثالث يختص بالكمل ومن شاء الله من الأفراد، وآيتهم ﴿أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾<sup>٦</sup> فافهم؛ فهذا مقام لا يحتمل البسط.

ثم نقول: فيظهر لما قلنا بحسب الغلبة المذكورة حكم ما يقتضيه وصف الأمر الغالب من المراتب والأسماء والطبائع، وإن لم يخلُ المحل عن حكم الجميع، لكن إنما ينتسب لمن ظهرت له السلطنة عليه، فمنزلة، ومشبه، وجامع بين التنزيه والتشبيه، ومشارك، وموحد، وغير ذلك.

١. في بعض النسخ: متقليلات.

٢. ق. ه: الذي.

٣. ه: نخسر.

٤. ق. ه: روحانية.

٥. ه: طبيعية.

٦. طه (٢٠) الآية ٥٠.

فتفرّعت لما ذكرنا الآراء المتباينة، والأحوال المختلفة<sup>١</sup>، والمنازل المتفاوتة، والمقاصد والتوجهات، فمن عرف مراتب الوجود وحقائق الأسماء عرف سرّ العقائد والشرائع والأديان والآراء على اختلاف ضروبها وكيفيّة تركيبها وانتشائها، وسنلمع لك بيسير من هذا الباب، فاتّخذهُ أنموذجاً ومفتاحاً، تعرف سرّاً ما أشرنا إليه - إن شاء الله -

## وصل

### في قبلة العقول والنفوس والإنسان

اعلم، أن قبلة العقول مطلقاً أحديّة معنى الأمر، لكن من حيث استنادها إليه، لا من حيث هو.

وقبلة النفوس التجليّ الكثيبيّ، وله آخر درجات الظهور، وأوّل درجات باطن الظاهر. وللمشبهة أحد وجهيّ هذه<sup>١</sup> الدرجة، وما اتصل بها من التجليّ البرزخيّ المشار إليه، ويختصّ بإنسانيّة روح الأمر. وقبلة أهل السنّة والجماعة ومن شاء الله من أهل الشرائع الماضية روح الأمر ومرتبتّه معاً، وله تنزيه ﴿ليس كمثله شيء﴾<sup>٢</sup> وتشبيه «اعبد الله كأنك تراه»<sup>٣</sup> وأعلى مراتبه ظاهر العماء.

وقبلة العارفين وجود مطلق الصورة الربّانيّة، وظاهر الحقّ. وقبلة المحقّقين وجود الحقّ، ومرتبتّه الجامعة بين الوجود والمراتب من غير تفرقة وتعدد.

وقبلة الراسخين مرتبة<sup>٤</sup> الحقّ من حيث عدم مغايرتها له وانضياق صورته سبحانه - التي حذى آدم عليها - إليها، ولها حضرة أحديّة الجمع، فافهم. وأما قبلة الإنسان - الحقيقي، الذي هو العبد الأخلص الأكمل - فقد مرّ ذكرها آنفاً عند الكلام في الوجهة والتوجّه، لكنني تركت من أسرارده ما يجلّ وصفه، ويحرم كشفه، مع أنّي

٢. الشورى (٤٢) الآية ١١٠.

٤. هـ: مرنيته.

١. هـ: هذا.

٣. جامع السائيد، ج ٢٨، ص ٤٢٨.

قد ألمعت بطرف منه في آخر ما ذكرته في مُجازاة العبد المخلص، وقبل ذلك في سرّ الحضور مع الحق. على الوجه الأتم، وبيّنت<sup>١</sup> منه نُكتاً نفيسة في مواضع متفرقة من هذا الكتاب، يتفطن<sup>٢</sup> لها اللبيب - إن شاء الله -

## وصل

### العبادة الذاتية، والصفاتية

لتعلم بعد استحضارك ما مرَّ أنَّ للإنسان عبادتين: عبادة ذاتية مطلقة، وعبادة صفاتية مقيدة.

فالذاتية: قبول شئنيته الثابتة المتميزة في علم الحقّ أزلاً للوجود<sup>١</sup> الأول من موجدته، وإجابته لندائه، وامتناله للأمر التكويني المتعين بـ«كن» وهذه العبادة مستمرة الحكم من حال القبول الأول والإجابة والنداء المشار إليه لا إلى أمد متناهٍ، فإنه من حيث عينه ومن حيث كلّ حال من أحوالها مفتقر إلى الموجد دائماً، لانتهاء مدّة الوجود المقبول في النفس الثاني من زمان تعينه وظهوره، والحقّ مُمدّه دائماً بالوجود<sup>٢</sup> المطلق المتعين والمتخصّص بقبول الإنسان من الأسماء وغيره من الممدودين به، والحركات والأفعال التي لا تعمل للإنسان فيها والأنفاس أيضاً من لوازم هذا القبول ومن جملة صور هذه العبادة.

والعبادة المقيدة الصفاتية تختصّ بكلّ ما يظهر عن ذات العابد من حيث حكم صفاته أو خواصه أو لوازمه من حال أو زمان معيّن ذي بداية ونهاية وغيرهما.

وتختصّ بهذه العبادة أيضاً عبودية الأسباب الكونية، وتفاوت الخلق فيها، بحسب غلبة أحكام الصفات على حكم الذات وحكم ما يناسبها - أعني الصفات - من الأمور المؤثرة في الإنسان الذي هو منفعل لها، ومنجذب بالقهر - الذي هو الاستعباد في الحقيقة - إليها، فإنّك عبد ما انفعلت له وظهر عليك سلطانه، ولهذا قال النبي ﷺ: «نَعَسَ عبد الدينار، نَعَسَ عبد

الدرهم، يعس عبد الخميصة».

والضابط في هذا المعنى: أن التأثير مطلقاً - حيث كان - لسرّ الربوبية، والانفعال مطلقاً لمعنى العبودية، وقد أسلفنا أن الكامل لا يؤثر أصلاً، إنما هو مرآة تامة صحيحة الهيئة، يظهر كل منطبع فيها بحسب ما هو عليه في نفسه، فاذا ذكر، تعرف سرّ ما سبقت الإشارة إليه.

وهاتان العبادتان هما في مقابلة رحمة الوجوب، ورحمة الامتنان المذكورتين من قبل، وكما أن في رحمة الوجوب راحة التكليف، ورحمة الامتنان مطلقة لا إيجاب فيها ولا التزام، كذلك العبادة الذاتية التي لا تكليف فيها، وليست من نتائج الأمر، وإنما متعلق الأمر والتكليف العبادة المقيّدة الصفاتية، المشار إليها رافةً من الله ورحمةً، واحتياطاً وتحذيراً من ميل الإنسان بجاذب إحدى صفاته إليها، فيحصل<sup>١</sup> بذلك الميل الذاتي لتلك الصفة الغلبة على غيرها من الصفات، بحيث تستهلك أحكام باقي الصفات التي بظهور سلطنتها يحصل الاستكمال المتوقّف على حفظ الصحة والاعتدال الروحاني والمعنوي، المختصّ بالمزاجين المتحصّلين من الاجتماعات الواقعة بين الأرواح وقواها الباطنة، وبين الصفات وغيرها من المعاني المجردة، وقد سبق التنبيه على ذلك في تفسير اسم «الرب» منذ<sup>٢</sup> قريب، فاذا ذكر.

### العمل والعبادة

ثم نقول: اعلم، أن العمل جسد وروحه العبادة، فالعمل يطلب الثواب من جنّة وغيرها، لكن لا مطلقاً، بل من حيث يستند إلى أصل وحدانيّ المرتبة، شامل الحكم. والعبادة تطلب المعبود. والعبادات من أحوال الروح، والأعمال تختصّ<sup>٣</sup> بالبدن، أو بما تنضاف إلى الروح باعتبار تعلّقه بالبدن وتلبّسه بأحكامه الطبيعية، وظهوره بحسب أحكام أصباغها، وحضور العبد بصفة الدلّ بين يدي عزّ ربّه في كلّ فعله من طاعة وغيرها من أحوال العارفين الذين يُصدرون الأعمال مصحوبةً بالحياة الرفيعة، التي أوجبها علمهم وحضورهم مع مشهودهم،

١. هـ: فتحصل.

٢. هـ: منذ.

٣. مختصّ.



فيعملو العمل إلى منتهى مِرْقَاة من المرتبة التي تستند إليها معرفتهم وشهودهم وتوجههم، كما نبّهت على ذلك في تفسير ﴿مالك يوم الدين﴾ عند الكلام على مراتب العُمّال ومجازاتهم، فاكتف واستبصر.

قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾

اعلم، أنّه قد ذكرنا في لفظة «إِيَّاكَ» ما يقتضيه حكم اللسان وما لا حاجة إلى إعادته، أو ذكر مثله، كما لا حاجة أيضاً إلى ذكر كَلَيَّات أسرار بقية السورة؛ لأنّا إنّما الكتاب بالكلام على الأصول الكلية، وأمّهات الحكم والعلوم والأسرار العلية، ليكتفي بها السبب حيثما أحيل عليها، فإن المقصود الإلماع والإيجاز، لا التصريح والإطناب، فهذه أصول ومفاتيح كَلِيَّة مَنْ فهمها وعرف كيف يطرد حكمها فيما هو فرعٌ عليها وتبع لها، عرف معظم أسرار القرآن العزيز، بل وسائر الكتب، فلا تشكّل بعدُ على البسط للكلام<sup>١</sup> مني، فقد اتكلت على مزيد فهم وتأمل منك - إن شاء الله تعالى - وإنّا أذكر فيما بعدُ عقيب الفراغ من وظيفة الظاهر ما تتضمنه بقية السورة مما يختص بكلّ آية آية منها من الحكم والأسرار الباطنة، وما بعد الباطن كما سبق به الوعد - إن شاء الله تعالى - ولنشرع - بعد هذا التقرير والاكتفاء في ظاهر «وَإِيَّاكَ» الثاني بما مرّ في «إِيَّاكَ» الأوّل - في الكلام بلسان الباطن، فنقول:

اعلم، أنّ متعلّق الإشارة من ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ليس هو متعلّق الإشارة من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لأنّ الأوّل إشارة إلى الأمر الذي ثبت استحقاقه للعبادة عند العابد<sup>٢</sup>، وصار منتهى مدى مقصده ووجهته، بحسب علمه أو شهوده، أو اعتقاده المتحصّل من موادّ الظنون والتخيّلات المنبّه عليها من قبل.

ومتعلّق الإشارة من ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ليس مطلق ذلك المعبود من كونه معبوداً فقط، بل من حيث إنّ له صلاحية أن يُعين مَنْ يعبدّه فيما لا يستقلّ به العابد إذا طلب الإعانة منه، وفي طلب الاستعانة من العبد دعوى ضرب من الاستطاعة، بصورة تعريف بحالة في العبادة، وعلمه بمكانة المعبود، وما يعامل به، مع اعترافٍ خفيّ بعدم الاستقلال، وكأنّه يقول: أجد

عندي قوّة على تحصيل مطالبي، لكنني غير متيقن<sup>١</sup> ولا جازم أنّها وافية بتحصيل الغرض، فلا مندوحة عن معاونة منك لما عندي من التمكن؛ لأنّ المعاونة منك إذا اتّحدت بما عندي من القوّة، رجوت الفوز بالبُغية<sup>٢</sup>، والوفاء بحقّ العبادة، وإني شاكر على ما منحتني من القوّة، وجذت بها عليّ ابتداءً دون سؤال مني، وبها تمكّنت من طلب العون منك، رجاء القيام بحقّك، والانفراد لك دون تردّد فيك، و<sup>٣</sup> تعرّض إلى غيرك، هذا لسان مرتبة العبد.

وأما لسان الربوبية المستبطنة في ذلك من كون الحقّ أنزل هذا على عباده، وأمرهم بعبادته على هذا الوجه، فهو أنّه سبحانه لما علم أنّ القلوب وإن كانت مقطورة على معرفته والعبادة له واللجأ إليه، فإنّ الشواغل والغفلات التي هي من خصائص هذه النشأة تُذهل الإنسان في بعض الأوقات عن تذكّر ما يجب تذكّره واستحضاره، فاحتاج إلى التذكير وتعيين ما الأولى له الدؤوب عليه؛ لأنّ ما لا يتعيّن لا يُثمر ولا يؤثر، لا جرّم أمره تعالى أن يقول بعد تقديم الشاء عليه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ تذكيراً له أنّ الذي تجده من العلم والقوّة وغيرهما، لا تظنّ أنّك فيه مستقلّ، أولئك بشيء من الكمالات اختصاص، بل ذلك كلّهُ مني ولي، كما قال الكامل المكمّل ﷺ: «إنّما نحن به وله»، فالمرتبة الربانيّة تعرف العبد بتعذّر الاستقلال في الطرفين، وهذا من غاية العدل حيث ينهك الحقّ ذو الجود والفضل والإحسان والنعم التي لا تحصى، على مالك من المدخل في تكميل صورة إحسانه، ويعتدّ لك بذلك، ويعتبره ولا يهمله؛ كما قال سبحانه معرّفاً منبّهاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَّضَاعِفْهَا﴾<sup>٤</sup> وهذا من التضعيف، ثم قال ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْراً عَظِيماً﴾<sup>٥</sup>، فافهم، تُرشد، - إن شاء الله تعالى -

٢. ق: بالبغيّة.

٤. النساء (٤) الآية ٤٠.

١. ق: مستغن.

٢. ق: ه: أو.

٥. النساء (٤) الآية ٤٠.

وصل

## من لسان الجمع و المطلع و به نختم الكلام على هذا القسم الثاني بعون الله و مشيئته

اعلم، أن الله لما خلق الخلق لعبادته - كما أخبر - وهبهم من وجوده و صفاته ما قدر لهم قبوله، فعبدوه به؛ إذ لا يصح أن يعبدوه بهم على جهة الاستقلال، لأنهم من حيث هم لا وجود لهم، ولا يتأتى منهم عبادة، ولهذا شرع لهم أن يقولوا بعد قولهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ قولهم: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لعدم الاستقلال. فانبعثوا عند هذا التنبيه طالبين منه المعونة على عبادته، كما كان القبول منهم لوجوده حالة الإيجاد معونة لاقتداره سبحانه و تعالى. فإنه لو لا مناسبة ذاتية غيبية أزلية يشهد بها الكُمل المقربون، ما صح ارتباط بين الرب و المربوب، ولا أمكن إيجاد؛

فالإيجاد خدمة و عبادة بصورة إحسان، و العبادة إيجاد لصور أعيان أعمال، و تسوية إنشاء، و إحياء لنشآت العبادة، ليرجع إلى المنشئ مظاهر و انتمشا به كمال لم يكن ظاهراً من قبل، كظهوره بعد الإنشاء، فذلك الأمر في الطرف الآخر؛ فإنه لو لا ظهور آثار الأسماء، ما عُرف كمالها، ولو لا المرائي المتعينة في المرأة الجامعة - التي هي مجلى<sup>١</sup> - ما امتاز من غيب الذات، و [لولا] التي ظهر فيها كوامن التعددات<sup>٢</sup> الحالية، المستجنة في غيب الذات

ما ظهرت أعيان الأسماء.

فنحن العابدون وهو المعبود، وهو الموجد ونحن الموجودون، فلام العلة المنبئة على أحد حكميها بقوله: ﴿وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون﴾<sup>١</sup> ذاتية في الجانبين، فأظهر أحد حكمي هذا السر بهذه<sup>٢</sup> اللام المذكورة في «ليعبدون» حكمة ظاهرة، وأخفى حكمها الآخر في قوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ حكمة باطنة؛ لأن له سبحانه في كل شيء - ولا سيما في شرائعه وأوامره وإخباراته - حكماً ظاهراً وباطناً يشهدا ويتحقق بمعرفتها الكُمل والمتمكنون من أهل الكشف والوجود، ويشعر أهل العلوم الرسمية من ظاهر تلك الحكم بالأقل من القليل منها في بعض الصور التكليفية بطريق التعليل.

وأما سرّ قوله: ﴿نعبد ونستعين﴾ بضمير الجمع، فليسرتين كلتین كبيرين:

أحدهما: ما سبقت الإشارة إليه من أن ظهور عين العبادة والأعمال مطلقاً لا يحصل في الوجود العيني إلا بين الرتبة المشتملة على أحكام الربوبية وبين المجلى المذكور المشتمل على أحكام المربوبية، فمتعلق ضمير الجمع بلسان الحق والكون حيث ورد، مثل «نحن» و«أنا» و«نعبد» و«نستعين» وغير ذلك هو لسان جملة ما يشتمل عليه كل واحدة من الرتبتين المذكورتين، فافهم.

وأما السر الآخر المتضمن تحقيق ما أجمل، وبيانه، فهو أن لكل من هاتين المرتبتين: الربانية والكونية المشار إليهما نشأة معنوية غيبية، ذات أحوال وحقائق متناسبة متباينة، ولأحكامها فيما بينهما امتزاج وتداخل بائتلاف واختلاف وهي من جانب الحق عبارة عن الصورة التي حذيت عليها الصورة الآدمية، وتعيّنتها من غيب الحق الذاتي هو من حيث المرتبة الإنسانية الكمالية، المسماة هنا بحضرة أحدية الجمع، المظهرة أعيان الأشياء وأحكام الأسماء والصفات والشؤون الإلهية المتقابلة من جهة الأثر، والمتفاوتة في الحيلة والحكم، كـ«القابض» و«الباسط» و«المانع» و«المعطي» و«المميت» و«المحيي» و«العليم» و«القدير» و«المريد» و«السخط» و«الرضا» و«الفرح» و«الحياء»، و«الغضب» و«الرأفة» و«الرحمة» و«القهر» و«اللطف»، ونحو ذلك ممّا ورد؛ فإن لهذا كلها

في حضرة أحديّة الجمع - التي هي البرزخ بين مطلق الغيب الذاتي وبين الحضرة التي امتازت عن الغيب من وجه،<sup>١</sup> وكانت محلّ نفوذ الاقتدار، وهدف أسهم التوجّهات الغيبية والآثار - تعيّنات وانتظاماً بهيئة غيبية علمية، يضاهيها نظم النشأة الإنسانية بقواها الطبيعية وأخلاقها الروحانية وخصائصها المعنوية الغيبية، والحقيقة الإلهية التي تنضاف إليها الصورة المذكورة في مقابلتها العين النابتة التي للإنسان، وأنها عبارة عن صورة علم ربه به أزلاً وأبداً في نفسه سبحانه، كما أن صورة ربه عبارة عن صورة علمه سبحانه بذاته وشؤونها وصور عبارة عن صور نسب علمه؛ ونسب علمه في ذوق المقام المتكلم فيه<sup>٢</sup> عبارة عن تعيّنات وجوده التي قلنا: إنها من حيث تعدّدها أحواله ومن حيث توحيدها عينه، وأحواله تتعيّن في هذا البرزخ المسمّى بحضرة أحديّة الجمع وتظهر متعدّدة في الحضرة<sup>٣</sup> الكونية التي هي عبارة عن أحد وجهي حضرة أحديّة الجمع المشتمل على صورة الكثرة<sup>٤</sup>؛ فإنّ هذه الحضرة هي مقام الكمال الظاهر الحكم بالإنسان الكامل المرأة<sup>٥</sup> لغيب الذات ولما تعيّن منه - أي من الغيب المذكور - فيه<sup>٦</sup> وبها أيضاً.

وهذا البرزخ أيضاً عبارة عن مبدأ تعيّن سببانه بنفسه لنفسه بصفة<sup>٧</sup> ظاهريته ومظهريته، وجمعه برزخية المذكورة بين الطرفين من حيث الإنسان الكامل، وهذا التعيّن البرزخي الوسطي أيضاً هو أصل كلّ تعيّن، والمنبع لكلّ ما يسمّى شيئاً سواء<sup>٨</sup> نسب ذلك التعيّن - أيّ تعيّن كان - إلى الحق، بمعنى أنّه اسم له أو صفة أو مرتبة، أو نسب إلى الكون أيضاً بهذا الاعتبار الاسمي أو الصفاتي أو المرتبي، أو اعتبر أمراً ثالثاً<sup>٩</sup> وهو ظهور الحق من حيث عينه ثانياً بالنسبة إلى مقام منه مجلّي لسائر تعيّناته أولاً كما مرّ، وثالثاً ورابعاً، وهلمّ جرّاً إلى ما لا نهاية له، فيما تعيّن لنفسه منه من كونه غير متعّين، ثم فيما تعيّن ممّا تعيّن منه وبه، غيباً وشهادة، ممّا يسمّى عيناً أو غيراً بالنسبة، فاعلم ذلك.

١. ق: من وجه عن الغيب.

٢. ق: ه: منه.

٣. ق: حضرة.

٤. ه: الكثيرة.

٥. ق: والمرأة.

٦. ه: فيها.

٧. ق: بصفتي.

٨. ق: في الأصل: وسواء.

٩. ق: ه: أمر ثالث.

وإذا تقرّر هذا، فاعلم، أنّ العبارات اختلفت في تعريف حضرة أحدىّة الجمع، وكلّها صحيحة.

فإن قلت: إنّها الحقيقة الإنسانيّة الإلهيّة الكماليّة، التي<sup>١</sup> كان كلّ إنسان كامل من حيث صورته الظاهرة مظهرًا لتلك الحقيقة ولوازمها، صدقت، وإن سمّيتها برزخ الحضرتين: الإلهيّة والكونيّة؛ لكونها مشتملة على جميع الأحكام الإلهيّة والإمكانيّة، مع أنّها ليست بشيء زائد على معقوليّة أحدىّة جمعها كسائر البرازخ، صدقت أيضاً.

وإن سمّيتها مرآة الحضرتين، أو أنّها مرتبة صورة الحقّ والإنسان الكامل من غير تعديد، والحدّ الفاصل بين ما تعيّن من الحقّ، وكان مجلي لما لم يتعيّن منه ولم يتعدّد، صدقت، فكلّ ذلك ذاتي لها دائماً أزلاً وأبداً. وتقيّد الكمّل الذين هم أصحاب هذه المرتبة، من حيث بعض النشآت التي يظهرون بها بالزمان، لا يقدح فيما أضلنا، ولا ينافي ما ذكرنا وقرّنا.

ثم نقول: الإنسان الكامل في كلّ عصر من حيث أحد وجهي هذه المرتبة - أعني الوجه الذي يلي غيب ذات الحقّ ولا يغيّره ولا يمتاز عنه - يترجم، عن غيب الذات وشؤونها التي هي حقائق الأسماء بـ«نحن» و«إنّا» و«لدينا» ونحو ذلك، ومن حيث الوجه الآخر الذي ينطبع فيه الأعيان وأحوالها يترجم عنها وعنه من حيث هي وبلسانها، ومن حيث هو أيضاً بلسان جمعيّة خصوصيّة وما حوّته ذاته من الأجزاء والخصائص والصفات والقوى الروحانيّة والجسمانيّة الطبيعيّة بـ«نعبد» و«نستعين» و«أهدنا» ونحو ذلك، لإحاطة مرتبته<sup>٢</sup> الكماليّة هذه، الطرفين وما اشتملا عليه غيباً وشهادة، روحاً وجسماً، عموماً وخصوصاً، قوّة وفعلًا، إجمالاً وتفصيلاً، فافهم، وأمعن التأمل، وراجع ربّك بالتضرّع والافتقار؛ فإنّه إن فكّ لك ختم هذا الكلام، عرفت سرّ الربوبيّة والعبوديّة في كلّ شيء، وسرّ العبادة والتوجّه والطلب والفوز والحرمان، وتحقّقت أنّ كلّ عابد متوجّه من حيث فرعيّة وخلقّيّة، إلى أصله الإلهي المتعيّن به من مطلق غيب الذات في المرآة المذكورة الكماليّة الإنسانيّة الإلهيّة، بانعكاسٍ حكميّ راجع من عرصة الإمكان، إلى المرآة المذكورة، فإيّاه يعبد، وإليه يتوجّه، ومنه بدأ، وإليه يعود.



هذا، مع أنه ما عبد أحد إلا الله، ولا توجه إلا إليه، من حيث إن تلك المرآة الكمالية الإلهية قبله كل موجود كان ويكون، ومن حيث مواجهة كل شيء من هذه المرآة وفيها أصله المحاذي والمتعين له به من غيب الذات، فكل أحد له قسط من الحق أخذه من مشكاة هذه المرتبة الكمالية المسماة هنا بالمرآة، وذلك القسط عبارة عن تعين الحق من حيث شأن من شؤونه، وذو القسط صورة ذلك الشأن، فافهم.

فوالله ما أظنك تعرف مقصودي إلا أن أمدك الله بأيده ونوره، وما فاز بالحق إلا الكامل، فإنه يواجه غيب الذات بأحد وجهيه المنبئ عليه مواجهة ذاتية، لا يمتاز المتوجه فيها عن المتوجه إليه إلا بالجمع بين الوجهين المشتملين على أحكام الحضرتين: فهو المطلق المقيّد، والبسيط المركّب، والواحد الكثير، والحادث الأزلي، له وجد الكون، وبه ظهر كل وصل وبين، فتنبه وانظر بما يتنا صحة حكم قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>١</sup> وقوله الآخر: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾<sup>٢</sup> وقضاؤه حكمه بلا شك، وأمره الحقيقي نافذ دون ريب، كما قال سبحانه: ﴿لَا رَادَّ لَأَمْرِهِ﴾<sup>٣</sup> و﴿لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ﴾<sup>٤</sup>.

فلو لم يكن سرّ العبادة كما ذكر، لزم أن تصيح<sup>٥</sup> عبادة غير الله والتوجه إليه، ولزم تعقيب حكمه وردّ أمره، ويتعالى الله عن ذلك وعن كل ما لا يليق بجلاله علواً كبيراً.

فالتخطئة والمؤاخذه وقعتا من أجل الحصر والتعيين<sup>٥</sup> والإضافة؛ لأن إضافة استحقاق العبادة لشيء واعتقاد أنه الرب المطلق التصرف<sup>٦</sup>، ذوالألوهية الشاملة الحكم على سبيل حصر هذه الأمور فيه والتعيين<sup>٧</sup> جهل وخلاف الواقع، فصحت المؤاخذه مع نفاذ الحكم الأول والأمر المؤصل.

٢. يوسف (١٢) الآية ٤٠.

٤. ه: يصح.

٦. ق: الصرف.

١. الإسراء (١٧) الآية ٢٣.

٣. الرعد (١٣) الآية ٤٦.

٥. ق: التعيين.

٧. ق، ه: التعيين.



## وصل من هذا الأصل

ولمّا كان كلّ واحدة<sup>١</sup> من المرتبتين المذكورتين - اللتين كانت حضرة أحديّة الجمع مرآة لهما وجامعة بالذات بينهما - أصلاً من وجه، فرعاً من آخر كما سبق التنبيه عليه في غير موضع<sup>٢</sup> من هذا الكتاب، من جملة ذلك قولنا: إنّ الحقّ من حيث باطنه<sup>٣</sup> مظهر لأحوال العالمين و مرآة من حيث حضرة أحديّة الجمع لأعيانها، فيه يرى البعض منها البعض، ويتصل حكم البعض البعض، ويظهر أثر المتبوع المتقدم بالشرف المرتبي<sup>٤</sup> والوجود والزمان على المتأخر التابع، وبالعكس أيضاً من حيث إنّ التابع المتأخر<sup>٥</sup> من وجه آخر متقدّم متبوع و شرط كما بيّن من قبل في أوّليّة الحقّ من حيث الوجود، و آخريّة من حيث الصفات، كما أخبر سبحانه وأبان بقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ و بقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ وفي<sup>٦</sup> بيان مرتبة آخريّة من حيث الصفات بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ و بقوله ﷺ: «(من عرف نفسه عرف ربه)» و بقوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تُقَلُّوا» و بقوله: «كنت كنزاً لم أعرف فأحببت أن أعرف»<sup>٧</sup> الحديث، فافهم، واذكر، ومن حيث إنّ الحقّ مسمّى بالظاهر، كان العالم من حيث حقائقه مظاهر لوجوده و مجاليّ تعيينات شؤونه، وكلّ مظهر فغير مرئيّ وإن كان الأثر له، وكلّ منطبع فظاهر ولا ينسب إليه أثر من حيث هو

٢. في الأصل: غير ما موضع.

٤. ي: المرتبتي.

٦. ي: لا توجد.

١. ق: واحد.

٣. ه: باطنة.

٥. ق: المؤخر.

٧. احاديث مشوي، ص ٢٩.

وصل من هذا الأصل / ٢٤٧

كذلك، فلهذا<sup>١</sup> وغيره قلنا: إنَّ كلَّ فرعٍ متوجهٌ إلى أصله وعايدٌ<sup>٢</sup> له، ولهذا الموجب وسواه سرت أحكام العبودية و الربوبية في كلِّ شيء بحسب ما يليق به، فظهر سرُّ المعية الإلهية الذاتية في كلِّ شيء بالإحاطة الوجودية والعلمية والحكمية، فكلُّ حاكم فبصفة الربوبية، وكلُّ مجيب وتابع فبالصفة الأخرى، وقد عرَّفْتَكَ مراتبَ ظهور هذه الأمور في الأشياء كيف تكون<sup>٣</sup>، ومتى تصح، ومتى تمتنع، وفي الشيء الواحد أيضاً بحسب شؤونته المختلفة والمحال والمراتب والمحالي المتباينة والمؤتلفة، فتذكر واكتف، والله الهادي.

### فاتحة القسم الثالث من أقسام أم الكتاب

بموجب التقسيم الإلهي، والتصرف النبوي، وهو آخر أقسامها والخصيص بالعبد، كما كان الأول خصيصاً بالحق، والمتوسط مشتركاً بين الطرفين.

قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾:

اعلم، أنَّ هذه الآية تشتمل على أمور تتعلق بظاهرها، وأُمُورٍ تختصُّ بما بعد الظاهر وفوقه، ونحن نبدأ بالظاهر، ثم نشرع فيما بعد. فنقول:

هذه الآية منتظمة من ثلاث كلمات: لفظة «اهدنا» ولفظة «الصراط» و[لفظة] «المستقيم»، ولكل واحدة من هذه الثلاث ثلاث مراتب ظاهرة، وثلاث مراتب باطنة، سننبِّه عليها كلها - إن شاء الله تعالى - فتذكر تثليث الفاتحة، وافحص عن سرِّه، فإنَّ أشهدته شاهدت العجب:

و «اهدنا»، أمر في صورة دعاء وسؤال، وهو مأخوذ من الهداية وهي: البيان، وأصل هذه اللفظة بالياء<sup>٤</sup> وانحذفت للأمر. وورودها بصيغة الجمع هو إرداف لما سلف في قوله: ﴿نعبد﴾ و﴿نستعين﴾ فكان<sup>٥</sup> كل من العباد يترجم عن الجميع بلسان النسب الجامع

١. هذا جواب «لنا» في أول البحث. ق: لهذا.

٢. عائد.

٤. أي: إلهي.

٣. ه: يكون.

٥. ق: وكان.

والحكم المشترك بين الكل.

والحكمة الأولى في ذلك أن الخلق لا يخلو فيهم من عبد يستجاب له في عين ما سأل، فيسري حكم دعائه وبركة عبادته تلك في الجميع، ولهذا ورد: «الجماعة رحمة» وحرّضنا على الصلاة والذكر في الجماعة بأنواع من التحريض رجاء البركتين: الواحدة ما ذكرنا من سراية بركة مَنْ أُجيب دعاؤه وقُبِلت صلاته كلّها فيمن لم تقبل صلاته ولم يُستجَبْ له في عين ما سأل وبحسب ما أراد.

والبركة الأخرى هي أنّه لو قدر أن لا يكون في الجمع مَنْ أتمّ نشأة تلاوته أو صلاته على نحو ما ينبغي، فإنّه قد يتحصّل من بين الجمع - باعتبار قبول المعبود من كلّ واحد من التالين أو المصلّين بعض ما أتى به - صورةٌ تامّةٌ عمليّة، منتشبة من أجزاء صالحة مقبولة، كلّ جزء وقسط يختصّ بواحد من تلك الجماعة، فتعود تلك الصورة التامّة - بحكم كمالها - تشفع فيما بقي من الأجزاء والحصص التي لم تستحقّ القبول، وتسري بركة المقبولة في غير المقبولة سراية الإكسير بقوّته في الرصاص والقزدير، فيقلب عينه، ويوصل بينه، ويرقيه إلى درجة الكمال الذي أهّل له، فافهم.

لفظة ﴿الصَّراط﴾: الصراط هو ما يمشى عليه، ولا يتعيّن إلا بين بداية وغاية، وفي هذه اللفظة ثلاث لغات: الصاد، والسين، والزاي. واختصاصها بالألف واللام هو للعهد والتعريف، وهو أحد أقسام التعريف؛ لأنّ التعريف بالألف واللام على ثلاث أقسام: أحدها: تعريف الجنس نفسه لا باعتبار ثبوته لما تحته من الأفراد، بل باعتبار ذاته فقط. والثاني: التعريف باعتبار ثبوت الحقيقة لأحد الأفراد التي تحتها.

والثالث: تعريف الحقيقة من حيث استغراقها وهو اعتبار ثبوتها لما تحتها من الأفراد، ويسمّى الأوّل تعريف الذات، والثاني تعريف العهد، والثالث استغراق الجنس.

وفي التحقيق القسم الثاني من هذه الثلاثة الذي هو تعريف العهد هو أتمّ الأقسام؛ فإنّ له وجهاً إلى التعريف الذاتي، وكأنّه لا يغيّره من ذلك الوجه، وهكذا حكمه أيضاً مع القسم الثالث؛ فإنّه ما لم تسبق للمخاطب معرفة مقصود المخاطب من الأدوات التي يعرف بها

لم يعلم مراده، فكلّ تعريف إذاً لا يخلو عن حكم العهد بالاعتبار المذكور.  
ولا شك أن الألف واللام هاهنا لتعريف العهد، فإنه قد تكرر التنبيه على ذلك عند ذكر  
الكُمَل من الأنبياء، حيث قال سبحانه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ اِقْتَدِهِ﴾<sup>١</sup> وذكر  
التأسي<sup>٢</sup> أيضاً بالجمع والإفراد في غير موضع وهو الاقتداء، وبعد تعريفه سبحانه عباده أن  
نبيّه ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم، تبهم وأخبرهم أنهم إن كانوا صادقين في دعواهم محبة  
ربهم، فليتبّعوه يحبهم الله، وهذا من الاقتداء أيضاً الذي هو المشي على الصراط.  
قوله: ﴿المستقيم﴾ نعت للصراط، والمراد بالمستقيم هنا استقامة خاصة نذكر سرّها  
وسرّ أربابها، وأقسامهم فيما بعد، وإلا فما ثمة صراط إلا والحق غايته، كما ستعرفه  
- إن شاء الله -

ولنشرع بعد في الكلام على أسرار هذه الآية على جاري السنّة الملتزمة، فنقول أولاً:  
اعلم، أن للهداية والإيمان والتقوى وأمثالها من الصفات ثلاث مراتب: أولى، ووسطى،  
ونهاية، قد نبّه عليها سبحانه في مواضع من كتابه العزيز، وعابنها<sup>٣</sup>، وتحقّق بها أهل الكشف  
والوجود، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا  
طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ  
الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>٤</sup>، وقوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴾<sup>٥</sup>، فنبّه بذلك  
كلّه الألباء ليتفطنوا أن بعد الإيمان بالله والإقرار بوحدانيته درجات في نفس الإيمان  
والهداية والتقوى ونحو ذلك، وإلى تلك الدرجات الإشارة بالزيادة، كقوله: ﴿لِيَزِدْكُمْ إِيْمَاناً  
مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾<sup>٦</sup> وكقوله<sup>٧</sup> في أهل الكهف: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾<sup>٨</sup>.  
ولمّا لم يعلم أهل الظاهر من العلم هذه الدرجات ولم يعاينوها ولم يتحقّقوا بها، اختبطوا  
في هذه الأمور، وقالوا: الصفات معانٍ مجردة لا تقبل النقص والزيادة، فشرعوا في التأويل،  
وهاموا في كلّ واد من أوديته.

٢. في: الناس.

١. الأنعام (٦) الآية ٩٠.

٤. المائدة (٥) الآية ٩٣.

٣. غايته.

٦. الفتح (٤٨) الآية ٤.

٥. طه (٢٠) الآية ٨٢.

٨. الكهف (١٨) الآية ١٣.

٧. فكقوله.

والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا<sup>١</sup> وما يذكر بعد هذا الإيمان بجليّة الأمر ويستشرف<sup>٢</sup> على كنه السرّ إلا أُولو الألباب الذين لم تحجبهم القشور وتعدّوها، فعرفوا كنه حقائق الأمور.

ومن غرائب ما في هذه التنبيهات الربانيّة ذكر<sup>٣</sup> «ثم» المفيدة<sup>٤</sup> للتراخي والمؤذنة بامتياز ما بعدها عمّا تقدّمها، لتلايربك<sup>٥</sup> المحجوب؛ فأين الاهتداء المشار إليه بعد التوبة الإيمانيّة، ثم الإيمان اللازم لتلك التوبة والأعمال الصالحة بتعريف الله من الاهتداء إلى أن ديسن الإسلام هو الدين الحقّ بعد بعثة محمّد، وأنّ ما جاء به ﷺ حقّ، وما سواه منسوخ أو باطل؟ وأين الإيمان والتقى المذكوران في أوّل الآية - التي أوردناها تأنيساً للمحجوب الضعيف - من الإيمان والتقى المذكورين في وسطها، والمذكورين في آخرها، فتذكر.

وللهداية<sup>٥</sup> ثلاث مراتب يقابلها ثلاث درجات من الحيرة التي هي الضلالة مقابلة الدرجات النارية الدرجات الجنائيّة ستعيّن لك فيما بعد عند الكلام بلسان الجمع والمطلع - إن شاء الله -

٢. عطف على «يذكر».

٤. ق: مريبك.

١. إشارة إلى الآية ٧ من آل عمران (٣).

٣. ه: المفيد، ن: لا توجد.

٥. ق: والهداية.

## وصل من هذا الأصل

### لاشرف في التجلي المطلق

اعلم، أن في التخصيص المتعلق بالصراط المستقيم أسراراً منها: أن الحق لما كان محيطاً بكل شيء وجوداً وعلماً، ومصاحباً كل شيء بمعيتة ذاتية مقدسة عن المزج والحلول والانقسام وكل ما لا يليق بجلاله، كان سبحانه منتهى كل صراط، وغاية كل سالك، كما أخبر سبحانه بقوله - بعد قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ -: ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾<sup>١</sup>، فنبه أن مصير كل شيء إليه: وكل من الأشياء يمضي على صراط، إما معنوي أو محسوس بحسب سالكه، والحق غايته كما قال: ﴿وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾<sup>٢</sup> فعرف سبحانه نبيه ﷺ ليعرفنا، فقال له: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>٣</sup> منها بالنسبة إلى غيرها، فهو تعالى غاية السائرين، كما أنه دلالة الحائرين، لكن لاشرف في مطلقاته التي يرتفع فيها التفاوت، كمطلق خطابه ومطلق معيته ومصاحبه، ومطلق الانتهاء إليه من حيث إحاطته، ومطلق توجهه الذاتي والصفات معاً للإيجاد؛ فإنه لا فرق بين توجهه إلى إيجاد العرش والقلم الأعلى وبين توجهه إلى إيجاد النملة من حيث أحدية ذاته ومن حيث توجهه.

ومن صار حديد البصر؛ لاتحاد بصره ببصيرته وانصباغهما بالنور الذاتي الإلهي<sup>٤</sup> ﴿مَاتَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَافُوتٍ﴾<sup>٥</sup>، وهكذا الأمر في معيته الذاتية وصحبته؛ فإنه مع

١. الشورى (٤٢) الآية ٥٢ و ٥٣.

٢. آل عمران (٣) الآية ٢٨.

٣. الشورى (٤٢) الآية ٥٢.

٤. في بعض النسخ: الذاتي بدون «الإلهي».

٥. الملك (٦٧) الآية ٣.

أدنى مكوناته كهو مع أشرفها وأعلاها بمعية ذاتية قدسية لا تقة. وحكم مطلق خطابه أيضاً كذلك، هو المخاطب موسى ومن شاء. وشرّفهم بخطابه وبما شاء، والمخاطب أهل النار ﴿أخسوا فيها ولا تكلمون﴾<sup>١</sup> وباقي الآيات ولا شرف لهم من تلك المخاطبة، ولا فضيلة، بل يزيدهم ذلك عذاباً إلى عذابهم، وهكذا الأمر في إحاطته؛ فإنه بكل شيء محيط رحمة وعلماً، ورحمته هنا وجوده؛ إذ ليس ثم ما تشترك فيه الأشياء على ما بينها من التفاوت والاختلاف إلا الوجود، كما بين من قبل.

فهو سبحانه من حيث الإحاطية<sup>٢</sup> والوجودية<sup>٣</sup> والعلمية غاية كل شيء، وقد نبهتكم أن علمه سبحانه في حضرة أحدية ذاته لا يغير ذاته، ولا يمتاز عنها؛ إذ لا تعدد هناك بوجه أصلاً، ومع ثبوت أنه غاية كل شيء، ومع كل شيء، ومحيط بظاهر كل ذرة وجزء منقسم أو غير منقسم، وبظاهر كل بسيط من روح ونسبة، ومحيط بباطن الجميع، فإن الفائدة لا تعدم، والسعادة لا تشمل.

وإنما تظهر الفوائد بتميز<sup>٤</sup> الرتب، واختلاف الجهات والنسب، وتفاوت ما به يخاطبك، وبأي صفة من صفاته يصحبك، وإلى أي مقام من حضراته العلى يدعوك ويجذبك، وفي أي صورة من صور شؤونه ولأي أمر من أموره ينشئك ويركبك، وفي أي حال ومقام يقيمك<sup>٥</sup> ويثبتك، ومن أيها ينقلك ويقلبك، ففي ذلك فليتنافس المتنافسون.

أليس قد عرفتكم أن كل اسم من أسمائه سبحانه وإن توقف تعيينه على عين من أعيان الموجودات، فإنه غاية ذلك الوجود، ومرتبة ذلك الاسم قبلته، والاسم هو المعبود.

والأسماء وإن جمعها فلك واحد فهي من حيث الحقائق مختلفة، من حيث إن كل اسم من وجه عين المسمى، والمسمى واحد يقال: إنها متحدة وإلا فأين الضار من النافع، والمعطي من المانع؟ وأين المنتقم من الغافر، والمنعم اللطيف من القاهر؟ وأين الرحمة والغضب، والغلبة والسبق وما يقابلها<sup>٦</sup> من النسب بأحدية الجمع؟ حفظت

٢. ق. هـ: الإحاطة.

١. المؤمنون (٢٣) الآية ١٠٨.

٤. ق. هـ: بتميز.

٣. ق: لا يوجد.

٦. ق: يقابلها.

٥. ق: يفك.



وصل من هذا الأصل / ٢٥٣

على الأشياء صورة الخلاف الذي وصفت به، وبسرّ الإحاطة والمعينة الذاتية الأحديّة حصل بين الأضداد الائتلاف، فانتبه، وإليه يرجع الأمر كلّ، وما حرم كشفه، فلا أبديه ولا أحله.

ومما نبّه الحقّ سبحانه الألباء على أنّه في البداية الغاية والطريق المتعين بينهما بحسب كلّ منهما قوله بلسان هود - على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام -: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾<sup>١</sup>، فأشار إلى أنّه هو الذي يمشي بها، ثم قال: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>٢</sup> فهم على صراط مستقيم، من حيث إنّهم تابعون بالقهر لمن يمشي بهم، وهذه هي الاستقامة المطلقة، التي لا تفاوت فيها، ولا فائدة من حيث مطلق الأخذ بالتواصي ومطلق المشي، كما مرّ.

ونبّه في الذوق المحمّدي على سرّ هذا المقام بنمط آخر أتمّ. فقال: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>٣</sup>، نبيه منه أنّ الدعوة إلى الله ممّا هو المدعوّ حاصل فيه وعليه إيهام من وجه بأنّ الحقّ متعين في الغاية، مفقود في الأمر الحاضر.

ولما كان حرف «إلى» المذكور في قوله: ﴿أدعوا إلى الله﴾ حرفاً يدلّ على الغاية ويوهم التحديد، أمره أن ينبّه أهل اليقظة واليقين على سرّ ذلك، فكأنّه يقول لهم: إنّني وإن دعوتكم إلى الله بصورة إعراض وإقبال، فليس ذلك لعدم معرفتي أنّ الحقّ مع كلّ ما أعرض<sup>٤</sup> عنه المعرض كهو مع ما أقبل عليه، لم يعدم من البداية فيطلب في الغاية، بل أنا ومن اتبعني في دعوة الخلق إلى الحقّ على بصيرة من الأمر، وما أنا من المشركين، أي: لو اعتقدت شيئاً من هذا، كنت محدداً للحق، ومحجوباً عنه، فكنت إذاً مشركاً، وسبحان الله أن يكون محدوداً متعيّناً في جهة دون جهة أو منقسماً، أو أن أكون من المشركين الظانين بالله ظنّ سوء.

وإنما موجب الدعوة إلى الله اختلاف مراتب أسمائه بحسب اختلاف أحوال من

٣. يوسف (١٢) الآية ١٠٨.

١ و ٢. هود (١١) الآية ٥٦.

٤. ق: عرض.

يُدْعَى إِلَيْهِ، فَيَعْرِضُونَ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَا يَتَّقَى وَيَحْذَرُ، وَيُتَوَقَّعُ مِنَ الْبُقَايَا مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ  
الْوَجْهِ الضَّرَرُّ، وَيُقْبَلُ بِهِ عَلَيْهِ بِمَا هَدَى وَبَصُرَ، لَهَا يَرْجَى مِنَ الْفُوزِ بِهِ وَبِفَضْلِهِ وَيُذَكَّرُ،  
فَافْهَمُ وَتَذَكَّرُ.

## فصل في وصل

### في مراتب الهداية

اعلم، أن الصراط المستقيم له ثلاث مراتب: مرتبة عامة شاملة وهي الاستقامة المطلقة، التي سبق التنبيه عليها ولا سعادة تتعين بها.

ومرتبة وسطى، وهي مرتبة الشرائع الحقّة الربانيّة المختصّة بالأئمّ السالفة من لدن آدم إلى بعثة محمد ﷺ.

والمرتبة الثالثة مرتبة شريعتنا المحمّديّة الجامعة المستوعبة، وهي على قسمين: القسم الواحد ما انفرد به واختصّ دون الأنبياء، والقسم الآخر ما قرّر في شرعه من أحكام الشرائع الغابرة.

والاستقامة فيما ذكرنا الاعتدال، ثم الثبات عليه، كما قال ﷺ في جواب سؤال الصحابي منه الوصيّة: «قل آمنت بالله ثم استقم»<sup>١</sup> وهذه حالة ضعبة عزيزة جداً، أعني التلبّس بالحالة الاعتداليّة الحقّة، ثم الثبات عليها، ولهذا قال ﷺ: «تسبّطني سورة هود وأخواتها»<sup>٢</sup>. وأشار إلى قول الحقّ له حيث ورد: ﴿فاستقم كما أمرت﴾<sup>٣</sup> فإنّ الإنسان من حيث نشأته وقواه الظاهرة والباطنة يشتمل على صفات وأخلاق وأحوال وكيفيّات طبيعيّة<sup>٤</sup> وروحانيّة، ولكلّ منها طرفاً إفراطاً وتفريطاً والواجب معرفة الوسط من كلّ ذلك، ثم البقاء عليه، وبذلك وردت الأوامر الإلهيّة، وشهدت بصحّته الآيات الظاهرة والموجودات العينيّة،

٢. كشف المحجوب، ص ٥١٥.

٤. ق: طبيعة.

١. جامع المسانيد، ج ٥، ص ٣٢١.

٣. هود (١١) الآية ١١٢.

وصحّ للأكابر من بركات مباشرة الأخلاق والأعمال المشروعة ما صحّ ونبّهت على ذلك الإشارات الربانيّة، كقوله في مدح نبيّه ﷺ: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾<sup>١</sup>، وكقوله في مدح آخرين في باب الكرم: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>٢</sup>، وكوصيّته سبحانه لنبيّه أيضاً بقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾<sup>٣</sup>، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾<sup>٤</sup>، فحرّضه على السلوك على الأمر الوسط بين البخل والإسراف، وكجوابه لمن سأله مستسيراً في الترهّب وصيام الدهر وقيام الليل كلّهُ بعد زجره إياه،<sup>٥</sup> «أَلَا إِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، لِزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأَفْطِرْ وَقُمْ وَنَمْ». ثم قال لآخرين في هذا الباب: «أَمَّا أَنَا فَأَصُومُ وَأَفْطِرُ وَأُفُومُ وَأَنَامُ وَأَتِي النَّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»<sup>٦</sup> فنهى عن تغليب القوى الروحانيّة على القوى الطبيعيّة بالكلّيّة، كما نهى عن الانهماك في الشهوات الطبيعيّة.

وهكذا فعل في الأحوال وغيرها، فمن ذلك لما رأى عمر رضي الله عنه وهو يقرأ رافعاً صوته، فسأله عن ذلك، فقال: أَوْقِظَ الْوُسْطَانِ وَأَطْرَدَ الشَّيْطَانَ. فقال له: «اخْفُضْ مِنْ صَوْتِكَ قَلِيلًا»، وأتى أبا بكر رضي الله عنه فوجده يقرأ أيضاً خافضاً صوته، فسأله كذلك، فقال: «قَدْ أَسْمَعْتُ مَنْ نَاجَيْتُ» فقال له: «ارْفَعْ مِنْ صَوْتِكَ قَلِيلًا»؛ فأمرهما رضي الله عنهما بلزوم الاعتدال الذي هو صفة الصراط المستقيم وهكذا الأمر في باقي الأخلاق؛ فإنّ الشجاعة صفة متوسطة بين التهور والنجبن، والبلاغة صفة متوسطة بين الإيجاز والاختصار المُجحف، وبين الإطناب المفرط، وشريعتنا قد تكفّلت ببيان ذلك كلّهُ وراعته وعيّنت الميزان الاعتدالي في كلّ حال وحكم ومقام وترغيب وترهيب، وفي الصفات والأحوال الطبيعيّة، والروحانيّة والأخلاق المحمودّة والمذمومة، حتى أنّه عبّن للمذمومة مصارف إذا استعملت فيها كانت محمودّة وراعى هذا المعنى أيضاً في الإخبارات الإلهيّة والإنبياء عن الحقائق؛ فإنّه سلك في ذلك

٢. الفرقان (٢٥) الآية ٦٧.

٤. الإسراء (١٧) الآية ٢٩.

٦. ق، هـ: أمر ثالث.

١. النجم (٥٣) الآية ١٧.

٣. الإسراء (١٧) الآية ١١٠.

٥. دوح الأذواح، ص ٦٧٧.

طريقاً جامعاً بين الإفصاح والإشارة، وبسنته نقتدي، وبالله نهتدي، فاكتفِ بالتلويح؛ فإن التفصيل يطول.

وجملة الحال فيما أضلنا أولاً أن الإنسان لما كان نسخة من جميع العالم، كانت له مع كلِّ عالم ومرتبة وأمر وحال، بل مع كلِّ شيء نسبة ثابتة لا جرم فيه ما يقتضي الانجذاب من نقطة وسطه الذي هو أحسن تقويم، إلى كلِّ طرف، والإجابة لكلِّ داع.

وليس كلُّ جذب وانجذاب وإجابة ودعاء بمفيد ولا مثمر للسعادة. هذا وإن كان الحق - كما بيّنّا - غاية الجميع ومنتهاه ومعه ومبتغاه، وإنما المقصود إجابة وسير وانجذاب خاص إلى معدن السعادات، و<sup>١</sup> إلى ما يثمر سعادة مرضية ملائمة خالصة غير ممترجة، مؤبّدة لا موقّته، فما لم يتعيّن للإنسان من بين الجهات المعنوية وغير المعنوية الجهة التي هي المظنة لنيل ما يبتغي، أو المتكفلة بحصوله، ومن الطرق الموصلة إلى تلك الجهة، و<sup>٢</sup> ذلك الأمر أسدّها وأقربها وأسلمها من الشواغب والعوائق، فإنّه - بعد وجدان الباعث الكلّي إلى الطلب أو مسيس الحاجة إلى دفع ما يضرّ وجذب ما ينفع، أو ما هو الأنفع ظاهراً وباطناً أو عاجلاً وآجلاً - لا يعلم كيف طلب، ولا ما يقصد على التعيين؟ ولا كيف يقصده؟ ولا بأيّ طريق يحصله؟ فيكون ضالاً حائراً حتى يتعيّن له الأمر والحال، ويتضح له وجه الصواب بالنسبة إلى الوقت الحاضر والمآل، فافهم ﴿والله يقول الحق وهو يهدي السبيل﴾<sup>٣</sup>.

## وصل

وإذ قد يَسِّر الله في ذكر أسرار ظاهر هذه الآية وباطنها بعد ثم حدّها الذي فرغنا منه الآن ما يَسِّر، فلنشرع في الكلام عليها بما يقتضيه سرّ المطلع، ولسانُه، ثم لسانُ الجمع على سبيل الإلماع حسب التيسير، والله المرشد.

### مراتب الهداية والضلال

اعلم، أنّ الهداية ضدّ الضلال، ولكلّ منهما ثلاث مراتب، وصفة الضلال - الذي هو الحيرة - اللاتعيّن، والتعيّن للهداية، والسرّ في تقديم<sup>١</sup> حكم ضلالة الإنسان على هدايته هو تقدّم حكم الشأن المطلق الإلهي الذاتي، من حيث غيب هويّته، على نفس التعيّن، كتقدّم الوحدة والإجمال والإيهام والعجمة، على<sup>٢</sup> الكثرة والتفصيل والإيضاح والإعراب. وتذكّر ما بيّن لك في صدر الكتاب عند الكلام على سرّ الإيجاد وبدئه، وتقدّم مقام كان الله ولا شيء معه ولا اسم ولا صفة ولا حال ولا حكم، على التعيّن الأوّل المختصّ بحضرة أحديّة الجمع - المنبّه عليه في صدر الكتاب ومنذ قريب أيضاً - المعيّن لمفتاح<sup>٣</sup> الغيب. وكذا فلتتذكّر تقدّم حضرة أحديّة الجمع، على الكينونة العمائيّة الثابتة في الشرع والتحقيق والمقول<sup>٤</sup> بلسانها «كنت كنزاً لم أعرف، فأحببت أن أعرف<sup>٥</sup>، وتقدّم السرّ النوني على الأمر

١. ق: تقدّم.

٢. ق: على لسان الكثرة.

٣. ه: لمفتاح.

٤. ق: والقول.

٥. أحاديث متروية، ص ٢٨.

القلمي، و تقدّم القلم على اللوح، و تقدّم الكلمة والحكم والأمر العرشي الوجداني الوصف، على الأمر التفصيلي الأول الصوري الظاهر بحكم القدمين في الكرسي.

ثم انظر انتهاء الأمر بالترتيب - المعلوم في العموم، و المدرك في الخصوص - إلى آدم الذي هو آخر صورة السلسلة وأول معناها، واجتماع الذرية واندماجها في صورة وحدته كالذر ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾<sup>١</sup> فبرزوا بعد الكمون والاندماج في الغيب الإضافي الآدمي الجُملي، بإبانة الحق سبحانه لهم وبثه إياهم، حتى شهد كل منهم من نفسه وغيره ما كان عنه<sup>٢</sup> الاندماج محجوباً، واتصلت أحكام بعضهم البعض بالإبرام والنقض غالباً ومغلوباً، فافهم وأمعن التأمل فيما لوحت به، تعرف أن الهدى في الحقيقة عين الإبانة والإظهار بالتمييز والتعيين.

فللوحدة والإجمال وما نعت آنفاً بالتقدم: البطون، و للكثرة: الظهور والإبانة والفصل والإفصاح، ولما قدر الإنسان على الصورة، وظهر نسخة وظلاً، جاءت نسخته على صورة الأصول التابعة لأصله، لا جرم كانت ضلّالته متقدمة على هدايته كما أخبر سبحانه عن أكمل النسخ وأتم الناس تحقّقاً وظهوراً بالكمال الإلهي والإنساني، بقوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾<sup>٣</sup> أي كنت بحال من لم يتعين له وجه الصواب والألوية فيما ذا، فعينه لك وميزه<sup>٤</sup> وعلمك ما لم تكن تعلم فكملت في مرتبة الهداية وغيرها، وامتلات حتى فضت، فهديت وكملت، وانبسط منك الفيض على غيرك، فتعدى بك خيري إلى الكون، وبي خيرك، فسبحان الذي خلق الإنسان وهداه النجدين، ثم اختار له الصراط السوي الاعتدالي، وعلمه ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيماً.

فالجواذب - يا أخي - من كلّ ناحية و طرف تجذب، والدعاة بلسان المحبة - من حيث إن الإنسان معشوق الكل، و<sup>٥</sup> حيث حكم الربوبية الذي انصبع به الجميع - يدعون، والدواعي بحسب الجواذب والمناسبات للإجابة والانجذاب تنبعث، وأنت عبد ما أحببت

٢. كذا في الأصل. والصحيح: عند.

٤. ه: ميزه من غيره.

١. النساء (١) الآية ١.

٣. الضحى (٩٣) الآية ٧.

٥. ق: و من حيث.



وما إليه انجذبت، والاعتدال في كلِّ مقام وحال وغيرهما وسط، ومن مال عنه انحرف، ولا ينحرف إلا منجذب بكُلِّه أو أكثره إلى الأقل.<sup>١</sup>

ومن تساوت في حقِّه أطراف دائرة كلِّ مقام ينزل فيه أو يمرّ عليه ويثبت في مركزه هيولاني الوصف، حرّاً من قيود الأحكام والرسوم، معطياً كلَّ جاذب وداع حقِّه وقسطه<sup>٢</sup> منه فقط، وهو - من حيث ما عدا ما تعيّن منه بالإقسط - باقٍ على أصل إطلاقه وسداجة<sup>٣</sup> طُلُسه<sup>٤</sup>، دون وصف ولا حالٍ معيّن ولا حكم ولا اسم، فهو الرجل التابع ربّه في شؤونه، حيث ﴿أعطى كلَّ شيء خلقه ثم هدى﴾؛<sup>٥</sup> أي بيّن وأوضح كما قال الشيخ الكامل<sup>٦</sup>:

أُصْلِي إِذَا صَلَّيْتُ وَأَشْدُو<sup>٧</sup> إِذَا شَدْتُ وَيَتَّبِعُهَا قَلْبِي إِذَا هِيَ وَلَّتْ<sup>٨</sup>

فافهم وتذكّر ما مرّ في هذا الباب عند الكلام في سرّ الوجهة، وسرّ «إيّاك نعبد» بلسان الجمع الكمال، وما سبق ذكره قبل ذلك أيضاً، عساك تعرف ما أُشير إليه.

### مراتب الاعتدال

ثم نقول: اعلم، أنّ للاعتدال مرتبةً غيبيةً إلهية؛ هي عبارة عن الصورة المعنوية، والهيئة الغيبية، والمتعلّقة والمتحصّلة من الاجتماع الأزلي الواقع بحكم الجمع الأحدي بين الأسماء الذاتية الأصلية في العماء - الذي هو حضرة النكاح الأوّل، الذي ظهر به القلم الأعلى - والأرواح المهيّمة وهي أم الكتاب.

فمن تعيّنت مرتبة عينه فيها، بحيث تكون توجهات أحكام الأسماء والأعيان إليه توجهاً متناسباً، وينتظم في حقِّه انتظاماً معتدلاً، مع عدم استهلاك حكم شيء منها في غيره، وبقاء اختلافها بحاله على صورة الأصل، وإن ظهرت الغلبة لبعضها على البعض كالأمر في المزاج العنصريّ، كان<sup>٩</sup> مقامه الروحاني من حيث الصفات والأفعال والأحوال الروحانية

١. ق: للأقل.

٢. ق: قسط.

٣. ه: سداجة.

٤. ه: طُلُسته.

٥. طه (٢٠) الآية ٥٠.

٦. ق: لا توجد.

٧. ه: أشدو إذا شدت.

٨. ق: دلت.

٩. ق: كان في.

الخصيصة بروحه معتدلاً، وكان اجتماع أسطقساته هنا حال انتشاء بدنه واقعاً على هيئة متناسبة في الاعتدال، فجمع بالاعتدال الغيبي الأصلي المذكور، بين الاعتدال الروحاني والطبيعي المثالي والحسي، كانت<sup>١</sup> أحواله وأفعاله وتصوراته واقعةً جارية على سنن الاعتدال والاستقامة. سواء كانت تلك الأفعال والآثار من الأمور الزائلة أو الثابتة إلى أجل أو دائماً.

وكل شيء يصدر منه صدوراً معتدلاً فهو في سيره من ربه آتياً وعائداً يمشي مشياً مستقيماً على الصراط السوي، بسيرة مرضية، وتطورات معتدلة رضية في نفس الأمر عند الله.

ومن انحراف عن هذه النقطة الوسطية المركزية، التي هي نقطة الكمال في حضرة أحدية الجمع، فالحكم له وعليه بحسب قرب مرتبته من هذه وبُعدها فقريب وأقرب وبعيد وأبعد، وما بين الانحراف التام المختص بالشيطنة وهذا الاعتدال الإلهي الأسماوي الكمالي يتعين مراتب أهل السعادة والشقاء، فللاعتدال الطبيعي السعادة الظاهرة - على اختلاف مراتبها - والنعيم المحسوس، ويختص بالمرتبة الأولى من مراتب الهداية وبجمهور أهل الجنة. وللاعتدال الروحاني باطن الهداية في الرتبة<sup>٢</sup> من ربها، ويختص بالأبرار.

ومن غلبت عليه الأحكام الروحانية من الأولياء، كقضيبي البان<sup>٣</sup> وأمثاله، فيعلين<sup>٤</sup>. وأصحاب الاعتدال الأسماوي الغيبي الإلهي هم الكُفُل المقربون، أهل التسليم، وخزنة مفاتيح الغيب، ويختص بهم المرتبة الثالثة من مراتب الهداية الكاملة الآتي ذكرها عن قريب.

وينقسم أهل الهداية الظاهرة والباطنة المذكورين<sup>٥</sup> على أقسام عددها على عدد الأولياء الذين هم على عدد مراتب الاعتدال الطبيعي والروحاني، وهي تزيد على الثلاثمائة بمقدار قليل، من حيث أصول هذه الأقسام. وأما من حيث أمتهات الأصول

٢. ه: الرتبة الثانية.

١. جواب «من».

٢. هو عبدالله بن محمد، حجازي كان حسن الخط. قتل (١٦٨٤) له «نظم الأشباه المفهية» و«حلل المقال». المنجد قسم

٤. كان في الأصل: رطلين.

الأعلام.

٥. كذا في الأصل، والصحيح: المذكورون - صفة للأهل - أو المذكورتين - للهاديتين -.

فلاتجاوز<sup>١</sup> التسعة:

فمنهم: المهتدي بكلام الحق - من حيث رسله المَلَكِيِّين<sup>٢</sup>، أو البشريين<sup>٣</sup> - في نفسه فقط، أوفيه وفي غيره، ولا يتعدى أمر هؤلاء المسجد الأقصى عند سدره المنتهى، مع تفاوتٍ عظيم بينهم؛ فإن فيهم مَنْ لا يتعدى أمره السماء الأولى، ولا الخطاب الإلهي الوارد عليه، ولا الرسول المَلَكِي الآتي إليه.

وفيهمْ<sup>٤</sup> مَنْ يختص بالسماء الثانية، وآخر بالثالثة، هكذا إلى المسجد المذكور، عند سدره المنتهى، وليس فوق هذا المسجد تشريع تكليفي، ولا إلزام بصراط معيّن يتعبد به أحد هنا بالقهر.

ومنهم: المهتدي بكلام كل قدوة آخذ عن الله، مأمور بالإرشاد، وداعٍ على بصيرة.

ومنهم: المهتدي بصور أفعال الحق التي هي آيات الآفاق والأنفس.

ومنهم: المهتدي بما فعل<sup>٥</sup> الرسل وكل متبوع مُحَقٍّ. أو واضح شريعة سياسية عقلية مصادفة ما قررتها الرسل، لكن واضعها ابتدعها وتبعه فيها غيره<sup>٦</sup> تقليداً أو استحساناً.

ومنهم: المهتدي بإذنه على اختلاف صور الإذن، وقد نبّه سبحانه على هذا المقام بقوله:

﴿فَهْدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾<sup>٧</sup>.

ومنهم: من اهتدى بإيمانه كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ

رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾<sup>٨</sup>.

ومنهم: من اهتدى بأمر متحصّل من مجموع ما ذكر أو بعضه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ

لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى﴾<sup>٩</sup> هذا، مع أن كل قسم مقاديرنا ينقسم أهله إلى أقسام، فافهم.

ومنهم: من اهتدى به سبحانه من حيث بعض أسمائه.

٢. ق: الملكيون.

٤. في بعض النسخ: ومنهم.

٦. في بعض النسخ: غير.

٨. يونس (١٠) الآية ٩.

١. ه: بجاوز.

٣. ق: البشريون.

٥. ق: بأفعال.

٧. البقرة (٢) الآية ٢١٣.

٩. طه (٢٠) الآية ٨٢.

و منهم: من اهتدى به من حيث جملتها.

و منهم: من اهتدى به من حيث خصوصية المرتبة الجامعة بين سائر الأسماء والصفات.

و منهم: من اهتدى به لا من حيث قيد خاص، ولا نسبة متعينة من اسم أو صفة أو شأن

أو تجلٍّ في مظهر، أو خطاب منضبط بحرف و صوت، أو عمل مقنن، أو سعي متعثل، أو علم

موهوب أو مكتسب وبالأسباب أو الوسائل محصل، وإنما عليم الحق أن من مقتضى

حقيقته<sup>١</sup> التكيف بصورة كل شيء، والتلبس بكل حال، والانصباع بحكم كل مرتبة وكل

حاكم في كل وقت وزمان.

فلما رآها مضاهية لصورة حضرته، اختارها مجلّي لحضرة ذاته المطلقة، التي إليها تستند

الألوهة الجامعة للأسماء والصفات، فتجلّى فيها تجلياً تستدعيه هذه الحقيقة، فعلم كل

شيء من حيث تعينه في علم ربه أزلاً بذلك العلم عينه، وهدى كل شيء لكل شيء، وحكم

على كل شيء بنفس ذلك الشيء، فأنحفظت به صور الحقائق من حيث عدم تغيرها في

مرآته، على ما كانت عليه حال ارتسامها في نفس موجدتها. ولولا هذا المجلّي ما ظهر عن

الحق بتجليه فيه صور الأشياء بين المجلّي والمتجلّي، فافهم.

## وصل

### في مراتب الاستقامة

وإذ قد ذكرنا نبذاً من أقسام الناس في مراتب الهداية والاهتداء، فلنذكر ما يختص بالاستقامة.

اعلم، أن الناس في الاستقامة على سبعة أقسام: مستقيم بقوله وفعله وقلبه، ومستقيم بقلبه وفعله دون قوله، ولهذين الفوز، والأول أعلى، ومستقيم بفعله وقوله دون قلبه، وهذا يُرجى له النفع بغيره، ومستقيم بقوله وقلبه دون فعله، ومستقيم بقوله وفعله وقلبه، ومستقيم بقلبه وفعله وقوله، ومستقيم بفعله دون قلبه وقوله، وهؤلاء عليهم لا لهم وإن كان بعضهم فوق بعض.

وليس المراد بالاستقامة في القول هنا ترك الغيبة والنميمة وشبههما؛ فإن الفعل يشمل ذلك، وإنما المراد بالاستقامة في القول إرشاد الغير بقوله إلى الصراط المستقيم، وقد يكون غريباً مما يرشد إليه، وسنجمع الأمر<sup>١</sup> لك في مثال واحد موضح، فنقول:

مثاله: رجل تفقه في أمر صلاته وحققها، ثم علمها غيره، فهذا مستقيم في قوله، ثم حضر وقتها فأداها على نحو ما علمها، محافظاً على أركانها الظاهرة، فهذا مستقيم في فعله، ثم علم أن مراد الله منه من تلك الصلاة حضور قلبه معه فيها، فأحضره، فهذا مستقيم بقلبه. وقس على ذلك بقية الأقسام، تُصَبّ - إن شاء الله -

## وصل منه

وإذا عرفت هذا، فنقول: إنَّ أسدَّ صراط خصوصي في مطلق الصراطات المشروعة ما كان عليه نبيُّنا ﷺ، قولاً وفعلاً وحالاً على نحو ما نُقل من سيرته. والفائزُ بها الكاملُ في الاتِّباع تقليداً، أو عن معرفة وشهود وهي الحالة الوُسطى الاعتدالية، والناس فيها على مراتبٍ لكلِّ ذي مرتبة منها آية، أو آيات تدلُّ على صحَّة تبعيته ونسبته منه ﷺ، بموجب القرابة الدينية الشرعية، أو<sup>١</sup> القرابة الروحانية من حيث وزنه في الحال أو في العلم - ذوقاً وماخذاً - أو في المرتبة الكمالية التي تقتضي الجمع والاستيعاب.

وهذه الآيات تكون في حقِّ المحجوبين وفي حقِّ أهل الاطلاع. فأيتها في الإلهيات بالنسبة إلى من هو دون الكُمل والأفراد شهود الحقِّ الأحد في عين الكثرة مع انتفاء الكثرة الوجودية وبقاء أحكامها المختلفة. هذا، مع المعرفة اللازمة لهذا الشهود وهي معرفة سبب تفرُّع النسب والإضافات ورجوعها حكماً إلى الوجود الواحد الحقِّ، الذي لا كثرة فيه أصلاً.

وأهل هذا الحال فيه على درجات في الشهود والمعرفة والولاية، وفي معرفة سرِّ الاتِّباع وحكمه موافقةً واقتداءً، وفي نتائج الأعمال الموقَّعة وغير الموقَّعة، الصادرة بالنسبة إلى التابع، وبالنسبة إلى الموافق.

والاستقامة الوُسطية بالنسبة إلى غير أهل الكشف والمعرفة من المؤمنين والمسلمين أيضاً على مراتب ودرجات، فأتَمُّهم إيماناً بهذا الذوق المذكور، وأشدُّهم تحريراً للمتابعة،

وأصحبهم تصوّراً لما يُذكر من هذه الشأن أُنثهم قريباً من الطبقة الأولى، ولهم الجمع بين التنزيه المنبّه عليه في سورة الإخلاص، وفي ﴿ليس كمثله شيء﴾ وبين تشبيهه: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا كل ليلة»<sup>١</sup> و«يسكن جنة عدن في دار له فيها» ويتحوّل في الصور يوم القيامة، وينزل مع ملائكة السماء السابعة فيستوي على عرش الفصل والقضاء، ويراه السعداء، ويسمعون كلامه كفاحاً، ليس بينه وبينهم ترجمان فيثبت كل ذلك للحق كما أخبر به عن نفسه، وبحسب ما ينبغي لجلاله، في مرتبة ظاهرته، لأن كل هذا من شؤون الاسم «الظاهر» كما أن التنزيه متعلّقه الاسم «الباطن».

ولحقيقة سبحانه المسماة بالهويّة النجم بين الظاهر والباطن كما نبّه على ذلك بقوله: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن﴾<sup>٢</sup>، فعين مقام الهويّة<sup>٣</sup> في الوسط بين الأوليّة والآخرية، والظاهريّة والباطنيّة، وكذلك نبّهنا سبحانه فيما شرع لنا من التوجّه إلى الكعبة بعد التوجّه إلى بيت المقدس على سرّ ما أشرنا إليه بقوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>٤</sup>؛ أي بين المشرق والمغرب؛ لأنّه أردف ذلك بقوله: ﴿وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً﴾<sup>٥</sup>، أي كما جعلنا قبلكم متوسطة بين المشرق والمغرب.

ولما كان المشرق للظهور والمغرب للبطون والوسط للهو<sup>٦</sup> كما بينّا، كان صاحب الوسط له العدل والاستقامة المحقّقة، وأمّا قوله: ﴿فأينما تولّوا فثمّ وجه الله﴾<sup>٧</sup>، فهو تنبيه منه سبحانه على سرّ الحيطّة والمعيّة الذاتية والإطلاق، ويظهر حكم ذلك في الحائر الذي لم يتحقّق جهة القبلة، وفيمن يتوجّه إلى القبلة من جهة المغرب أو المشرق كأن أحدهما متوجّه إلى المغرب - وإن كان قصده استقبال القبلة من جهة المغرب - والآخر بالعكس كأنّه متوجّه إلى المشرق، وفيمن ينتقل على راحلته؛ فإنّه يصلي حيث توجّهت به راحلته كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ، وفي المصلي في نفس الكعبة لا يتعيّن بجهة معيّنة هكذا<sup>٨</sup> حال من عاين محتد الجهات وارتقى عنها إلى حيث لا «أين» ولا «حيث» ولا «إلى»؛ لأنّه حصل

١. طبقات الشافعية، ج ٩، ص ٨١.

٢. الحديد (٥٧) الآية ٣.

٣. ق: الهو.

٤. البقرة (٢) الآية ١٤٣.

٥. البقرة (٢) الآية ١٤٣.

٦. ق: للوسط الهو.

٧. البقرة (٢) الآية ١١٥.

٨. في بعض النسخ: هكذا من.



في العين و تحرّر من رقّ كلّ جهة و كون و مقام و حال و أين، فصار قبلة كلّ قبلة، و جهة<sup>١</sup> أهل كلّ نحلة و ملة، لا يسلك و لا يسير، بل منه أبرز ما أبرز، وإليه يسلك به، وإليه المصير. ثم نرجع و نقول: و دون هذه الطائفة المذكورة من قبل التامّين في التبعيّة والإيمان الطائفة المنزهة التي لا تعطلّ و لا تجزم بما<sup>٢</sup> تتأوّل، و دون أولئك الظاهرية التي لا تشبه و لا تتحكّم. و كلّ طائفة من هؤلاء، ينقسم إلى أقسام؛ و بين كلّ طائفتين منهم درجات في الاعتقادات، لكلّ منها أهل، فمن عرف ما ذكرنا، ثم استقرأ حال الفرق الإسلامية، عرف حالهم و عرف أبعدهم نسبةً من أقربهم، المنبّه على حاله و عرف ما بين الطرفين و نسبة قريبهم و بُعدهم من الطبقة العليا، و لولا التطويل، لذكرتهم على سبيل الحصر، و عيّنت طرقهم و سيرهم ولكن الغرض الاختصار والإيجاز، و<sup>٣</sup> فيما ذكرنا غنيّة للألباء، والله المرشد.

٢. في بعض النسخ: لما.

١. ق: ووجهه.

٣. ه: أن.

## وصل

### في مراتب السير والسلوك

اعلم، أن السير الذاتي الأصلي بالنسبة إلى الحقائق الكونية والأسماء الإلهية والأرواح العلية والأجرام الفلكية والاستحالات الطبيعية والأحوال التكوينية وجميع التطورات الوجودية كلها دورى؛ فسير الأسماء بظهور آثارها وأحكامها في القوابل. وسير الحقائق بتنوعات ظهوراتها في المظاهر المتنوعة، وسير الأرواح بنفثتها استمداداً من الحق بلفتة وإمداداً بلفتة أخرى، وبالمواظبة على ما يخصها من العبادة الذاتية مع دوام التعظيم والشوق، وسير الطبيعة بإكساب كل ما يظهر عنها صفة، صفة الجملة وحكمه، فافهم.

والسير الخصوصي من الوسط وإليه خطان<sup>١</sup>، والخط المستقيم أقصر الخطوط، فهو أقربها فأقرب الطرق إلى الحق - المعرف في الشريعة، الذي قرنت السعادة بالتوجه إليه - هو الصراط المستقيم الذي نبّهت عليه، وقد ذكرت لك صورة العدل والاعتدال في المراتب الكلية والأحوال والأخلاق العلية السنية، ونبّهتك على أحكامها وآثارها ونتائجها الموقّنة وغير الموقّنة والظاهرة منها والباطنة، وأوضحت لك مراتب الهداية وأهلها العالين والمتوسّطين والنازلين، وحال الناس في الاستقامة أيضاً من حيث الفعل والقول والقلب.

وأنا الآن أجمع لك ذلك جمعاً موجزاً من أول مرتبة الرشد الذي هو الإسلام، ثم الإيمان، ثم التوبة التي هي أول مقامات السالكين، وهكذا إلى آخر مقام، لينتظم الأمر<sup>٢</sup> وترتبط السلسلة المتعينة بين بداية الأمور وغايتها وأوائلها وأواخرها، ثم أنتبهك على سرّ

النبوة الآتية بصورة الهدايات، والدالة على غايات الكمالات، وأطلعك على سر الاستقامة والإعوجاج والمبادئ والغايات وما يختص بجميع ذلك - إن شاء الله تعالى - فأقول:

أول مرتبة الرشاد في الصراط الخصوصي المشروع للإسلام وله التنبيه الإجمالي على حكم التوحيد الكلّي المرتبي والانقياد لله الموجد، الذي لا يجهل أحد الاستناد إليه ولا الانقياد له، وله فروع من الأحكام والأحوال، وتلبس الإنسان بتلك الأحوال وانقياده لتلك الأحكام هو سيره في مراتب الإسلام ودرجاته، حتى ينفذ منه إلى دائرة الإيمان، وهكذا حاله في دائرة الإيمان بالأحكام والأحوال المختصة به، حتى ينتهي إلى حال الطائفة التي ذكرناها آنفاً وقلنا: إنها تلي طائفة العرفان والكشف والشهود.

ومبدأ الشروع في درجات الكمال الإيماني من مقام التوبة، فالصراط المستقيم العدل الوسط في التوبة عبارة عن التلبس بالحالة الخالصة من الشوائب المنافية للصدق، والجزم عند قصد الإنابة بحيث تكون التوبة طاهرة من كل ما يئسبها مقبولة ثابتة الحكم، ثم التصديق الخاص بأن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما يفعل عبادّه.

وفي قوله سبحانه في هذه الآية: ﴿ويعلم ما تفعلون﴾<sup>٢</sup>، تنبيه على هذا الإيمان المشار إليه: فإنّ الإيمان - كما علمت - التصديق، فمن صدّق الله في إخباره أنه يعلم ما يفعلون<sup>٣</sup>، لم يقدم متجاسراً على ما يكره؛ لأنّه من الضعف بمثابة أنه لونهاه مخلوق مثله - ممّن له عليه تسلّط - عن أمر ما، وعرف أنه كاره لذلك الأمر، ثم تأتى له فعل ذلك الأمر مع وفور الرغبة وجدان الاستطاعة لكنّه برأى من ذلك المتسلّط الناهي ومسمع، فإنّه لا يقدم على ارتكاب ذلك الفعل أبداً وإن توفّرت رغبته<sup>٤</sup> إلى أقصى الغاية، بل مجرد الحياء من معابنته له مع تقدير الأمن من غائلته يصدّه عن ذلك، فكيف به إذا لم يتحقّق الأمن، فهذا النحو من الإيمان ليس هو نفس الإيمان بالله وكتبه ورسله على سبيل الإجمال، بل هذا إيمان خاص.

٢. للشورى (٤٢) الآية ٢٥.

٤. هـ: فصل.

١. ق: الانفصال.

٣. ق: بفعل.

٥. هـ: رغبة.

ومن أكبر فوائد إخبار الحق ورسله والكُمل من خاصته<sup>١</sup> عن أحكام القَدَر تنبيه النفوس والهمم وتشويقها للتحلي<sup>٢</sup> بعلم القَدَر أو التحقق بالإيمان به بعد الإيمان بما ذكرنا، كقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِى الْأَرْضِ وَلَا فِى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾<sup>٣</sup> وكقوله ﷺ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِى رُوعِى أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِى الْغُلُبِ»<sup>٤</sup> وكقوله: «لَا يَسْتَكْمِلُ إِيْمَانُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ حَتَّى يَكُونَ فِيمَا فِى يَدِ اللَّهِ أَوْثَقَ مِنْهُ مِمَّا فِى أَيْدِى النَّاسِ»<sup>٥</sup>. وفي الحديث الآخر الصحيح أيضاً: «حَتَّى يَحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ»<sup>٦</sup> و«حَتَّى يَخَافَ اللَّهَ فِى مَزَاجِهِ»<sup>٧</sup> ونحو هذا في هذا المعنى وغيره مما يطول ذكره ويجرب العبد بميزانه ﷺ وميزان ربه إيمانه، فيعلم ما حصل وما بقي عليه ولم يحصله. ثم الصراط السمتقيم العدل الوسط بعد التحقق بالتوبة المقبولة المنية على حكمها هو الثبات على العمل الصالح بصفة الإخلاص الذي هو شأن أهل الإنابة، ثم الترقى بالعمل الصالح في الدرجات العلى كما قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾<sup>٨</sup> يعني الأرواح الطاهرة ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾<sup>٩</sup> فلا يزال الإنسان - مع إيمانه وتوبته وملازمته الأعمال الصالحة - يتحرى الأسدَّ فالأسدَّ، والأولى فالأولى من كلام<sup>١٠</sup> وعمل، فيتقي ويرتقي من حق الإيمان إلى حقيقته، كما نبه الرسول ﷺ على ذلك الحارثة وقد سأله: كيف أصبحت يا حارثة؟ قال: أصبحت مؤمناً حقاً فقال: «إِنَّ لِكُلِّ حَقٍّ حَقِيْقَةً، فَمَا حَقِيْقَةُ إِيْمَانِكَ؟» فقال: عَزَفْتُ نَفْسِي عَنْ<sup>١١</sup> الدُّنْيَا فَتَسَاوَى عِنْدِي ذَهَبُهَا وَحَجَرُهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى عَرْشِ رَبِّي بَارِزاً وَكَأَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ فِى الْجَنَّةِ يُنْعَمُونَ وَأَهْلُ النَّارِ فِى النَّارِ يَسْعَدُونَ.

٢. ق: للتحلي.

١. ق: خاصيته.

٤. جامع المسانيد، ج ١٢، ص ٨٩.

٣. الحديد (٥٧) الآية ٢٢.

٦. جامع المسانيد، ج ١٤، ص ٥٤١.

٥. ه: أبد.

٨. ق: مزاجه.

٧. طبقات الشافعية، ج ٤، ص ١٢٤.

١١. ق: كل أمر.

٩ و ١٠. فاطر (٢٥١) الآية ١٠.

١٢. عَزَفْتُ نَفْسِي «عن الشيء: زهدت فيه» وملئه. وعَزَفَ نَفْسَهُ «عن الشيء»: منعها عنه؛ فيمكن قراءة «عزفت» بصفة التكلم

أيضاً: وفي لا توجد.

فقال ﷺ: «عرفت فالزم»<sup>١</sup>. فهذا آخر درجات الإيمان، وأول درجات الإحسان<sup>٢</sup>.  
ثم إن العبد يرقى ويزداد من النوافل بعد إحكام الفرائض وإتقانها وجمع اللهم على الله وإحضار قلبه فيما يرتكبه لله، مع مشاهدة التقصير بالنسبة إلى ما يجب وينبغي، ثم الإكثار<sup>٣</sup> من النوافل ما كان أحب إلى رسول الله ﷺ، لكونه كان أحب إلى الله، فيدأب عليه ويلزمه؛ لحب الله فيه ورسوله، ولأنه أشد جلاء للقلب الذي عليه مدار كل ما ذكرنا. ومنتهى جميع ذلك ما أخبر الحق به على لسان رسوله بقوله: «ولا يزال العبد يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه وبصره» الحديث. وهذا مقام الولاية، وبعده خصوصيات الولاية التي لانهاية لها؛ إذ لانهاية للأكمليّة، بل بين مرتبة «كنت سمعه وبصره»<sup>٤</sup> ومرتبة الكمال المختص بصاحب أحدىّة الجمع - المذكور غير مرة والمنبّه عليه أيضاً منذ قريب - مراتب، فما ظنك بدرجات الأكملية التي هي وراء الكمال، فمن جملة ما بين مرتبة «كنت سمعه وبصره» وبين مرتبة الكمال. مرتبة النبوة، ثم مرتبة الرسالة، ثم مرتبة الخلافة المقيّدة بالنسبة إلى أمة خاصّة. ثم الرسالة العامّة، ثم الخلافة<sup>٥</sup> العامّة، ثم الكمال في الجمع، ثم الكمال المتضمن للاستخلاف والتوكيل الأتم من الخليفة الكامل لربه<sup>٦</sup> سبحانه في كل ما كان الحق سبحانه قد استخلفه فيه، مع زيادة ما يختص بذات العبد وأحواله؛ فكلّ نسبي وليّ ولا ينعكس، وكلّ رسول نبّي ولا ينعكس، وكلّ من قرن برسالة السيّد فخليفة، وليس كلّ من يرسل هذا شأنه، وكلّ من عمّت رسالته، عمّت خلافته [إذا منحها بعد الرسالة، وكلّ من تحقّق بالكمال، علا على جميع المقامات والأحوال والسلام]<sup>٧</sup> وما بعد استخلاف الحق والاستهلاك فيه عيناً والبقاء حكماً مع الجمع بين صفتي التمخّض والتشكيك مرمئ لرام.

ومن أراد أن يتفهّم شيئاً من أحوال الكامل وسيرته وعلاماته، فليطالع كتاب مفاتيح غيب الجمع وتفصيله الذي ضمّنته التنبية على هذا وغيره، وقد فرّقت في هذا الكتاب

٢. ق: الإحسان الأول.

٤. ق: وبين.

٦. ق: بربه.

١. جامع السائيد، ج ٦، ص ٢٣.

٣. ق: الاختيار.

٥. ق: ثم الخلافة العامّة، لا توجد.

٧. ما بين المعقوفين غير موجود في ق.

جُمُلاً من هذه الأسرار، فإن أردت الاطلاع على مثل هذه الجواهر، فأمعن التأمل في هذا الكتاب، وألحق آخر الكلام بأوله، واجمع النُكت المبتوثة فيه وما قصد تفريقه من غامضات الأسرار، تَر العجب العُجاب. وما يتوهمه المتأمل تكراراً فليس كذلك، وإنما كل ما لا يمكنني التصريح به دفعة واحدة قد أُعيد ذكره بتعريف آخر ولقب غير اللقب الأول لأكشف بذلك قناعاً من حجبهِ غير ما كُشف من قبل، اقتداءً بربي وسنن الكُمل من قبلي، فاجمع وتذكر واقنع واستبصر، والله الهادي والمبصّر.

## فصل

### في بيان سرّ النبوة وصور إرشادها و غاية سبلها و ثمراتها

اعلم، أنّ للنبوة صورة وروحاً، ولكلّ واحدة منهما حكم و ثمرة، فصورة النبوة التشريع وهو على ثلاثة أقسام: قسم لازم يختصّ بكلّ من تعبده الله في نفسه بشريعة عيّنها له يسلك عليها ويعبد ربّه من حيثها. و الشريعة: الطريقة. فافهم، وقسم يختصّ بكلّ مرسل للإرشاد إلى طائفة خاصّة، فحكم نبوته متعدّد؛ لأنّه و من أرسل إليه من الطوائف شركاء فيما عيّن له، لكن أمر شريعته لا يعمّ.

و القسم الثالث رسالة نبيّنا ﷺ فإنّها رسالة مشتملة على جميع ضروب الوحي وجميع صور الشرائع، وأمرها محيط عام مستمرّ لم يعبث لها انتهاء، وإنّما ينقضي حكمها بانخرام نظم نشأتها صورة الكون والزمان الذي من جملته طلوع الشمس من مغربها، وكفى بذلك عبرة وآية.

### أحكام النبوة

ثم نقول: وللنبوة من حيث أصلها الظاهر الأثر تماماً في شريعتنا حكم كلّ يظهر بتفاريحها الخمسة التي هي: الوجوب، والتدب، والحظر، والكراهة، والإباحة باعتبار ترتبها وانسحابها على سائر المكلفين بحسب أحوالهم وأفعالهم وفهمهم. وأوقاتهم ونشأتهم، وما تواطؤوا عليه وأنسسته عقولهم وألفته طباعهم ألفة يتعدّرون



عليهم الانفكاك عنها.

وحكم صورة النبوة حفظ نظام العالم، ورعاية مصالح الكون؛ للسلوك والترقي من حيث الصور إلى حيث سعادة السالك المرتقي، كما مرّ بيانه؛ ولإقامة العدل بين الأوصاف الطبيعية واستعمال القوى والآلات البدنية فيما يجب وينبغي استعماله، مع اجتناب طرفي الإفراط والتفريط في الاستعمال والتصرف بمراقبة الميزان الإلهي الاعتدالي في ذلك والعمل بمقتضاه والفوز أيضاً بالنعيم المحسوس الطبيعي في الدار الآخرة أبداً الآباد، وتحصيل الاستعداد الجزئي الوجودي، لإذعان البدن بجملة قواه للروح القدسي الإلهي والانصباع بصفته وحكمه<sup>١</sup> وما يستلزمان من الأمور الإلهية والفوائد الروحانية.

وروح النبوة: القربة، وثمرتها: الصفاء والتخلية التامة، ثم صحة المحاذاة، المستلزمة لمعرفة الحق، وشهوده، والأخذ منه، والإخبار عنه، وإحياء المناسبة الغيبية الثابتة بين روح السالك المتشرع وبين روح النبي أيضاً، والأرواح الآتية إليه، والمُلقية الوحي الإلهي والتنزلات العلوية الظاهرة الحكم والأثر عليه عند تقوية الروح وطهارته ومشاركته ملائكة الوحي، والإلقاء، في الدخول تحت دائرة المقام الذي منه ينزل<sup>٢</sup> الوحي المطلق، المنقسم على ملائكة الوحي والواصل<sup>٣</sup> إلى مَنْ وصل [إليه] بواسطة الملك، والمشاركة أيضاً في الدخول تحت حكم الاسم الإلهي الذي له السلطنة على الأمة المرسل إليها الرسول، وعلى الملك والرسول أيضاً، من حيث ما هو رسول تلك الأمة.

فإن كان الرسول هو كامل عصره كنبينا ﷺ، فله شرط آخر وهو أن يصير مرآة لحضرة الوجوب، والإمكان في مرتبة أحدية الجمع، وقد مرّ حديثها.

وإن كانت رسالة الرسول جزئية، فإن رسالته ناتجة وظاهرة عن اسمين: أحدهما الاسم «الهادي» والاسم الآخر يتعين بحاله وعلمه وشريعته ومنهاجه، وليس في الرسل من صدرت رسالته عن الاسم «الله» الجامع لسائر مراتب الأسماء والصفات، المستوعب لأحكامها إلا رسالة نبينا ﷺ؛ فهو عبد الله ورسوله، كما أشار إليه ﷺ.

١. هـ: بصفة وحكمة.

٢. ق: ينزل.

٣. ق: الوصل.

وحكم النبوة من حيث روحها تنبيه للاستعدادات بالإخبار عن الله وعن أسمائه وصفاته، والتشويق إليه وإلى ما عنده، والتعريف بأحوال النفوس والسعادات الروحانية والذات المعنوية، وإمداد الهمم للترقي إلى ما لم تستقل عقول الأمة بإدراكه دون التعريف الإلهي من طريق الكشف المحقق والوحي، لتسمو همم النفوس إلى طلبه، وتهتم في تحصيله من مظنته، وتحصيل معرفة كيفية التوجه إلى الحق بالقلوب والقوال أيضاً من حيث تبعيتها لأحكام القلوب حين انصباغها بوصفها، ومعرفة عبادة الحق الذاتية والحكمية الوقتية والموطنية الحالية<sup>١</sup>، والتوجه الجمعي بالسلوك نحوه على الصراط الأسد الأقوم الأقرب، والوجه الأحسن وفهم ما أخبر عنه سقراؤه والكمل من صفوته من العلوم والحقائق والأسرار والحكم التي لا تستقل عقول الخلق بإدراكها، والاستشراف عليها، ومعرفة إرشاد الخلق، للتوجه إلى الحق التوجه المستلزم لتحصيل الكمال على الوجه الأسد والطريق الأقصد الأصوب، وهو الطريق الجامع بين معرفة القواطع المجهولة الخفية الضرر، والأسباب المعينة الخفية المنفعة أيضاً، ليتأتى طلب كل معين محمود يحتاج إليه ويستعان به على تحصيل السعادات، والتحقيق بالكمال على الوجه الأحسن الأسر، ويتمكن من الأعراض عن العوائق، وإزالة ضرر ما اتصل من أحكامها بالإنسان، ومعرفة النتائج - التابعة للمضار والمنافع - المنبئة عليها. وما هو منها مؤجل ومتناه. وما لا يتقيد بأجل، ولا يحكم عليه بالتناهي، وإصلاح الأخلاق بتحسين السيرة والزهد فيما سوى المطلوب الحق.

و غاية كل ذلك، القوز بكمال معرفة الحق، وشهوده الذاتي، والأخذ عنه، والتهيؤ على الدوام لقبول ما يلقيه ويأمر به ويريه، دون اعتراض، ولا تثبط، ولا إهمال، ولا تفقه ولا تأويل يقضي بالتقاعد.

وليراع الأولى فالأولى، والأجدر فالأجدر من كل أمر، بالقصد أولاً،<sup>٢</sup> بأن تصفو مرآة قلبه وحقيقته ثانياً صفاء يستلزم ظهور هذه الأمور كلها - بل ظهور كل شيء - فيها، وبروزها به - أي بالإنسان - في الوجود على ما كانت عليه في علم الحق من الحُسن التام

المطلق، الذاتى الأزلي دون تعويقٍ منافٍ للترتيب الذاتى الإلهي يوجبهُ صدىً محلّ القابل، أو خِداجٌ حاصل بسبب نقص الاستعداد، واختلالٌ في الهيئة المعنوية التي لمرآته يقضي بسوء<sup>١</sup> القول، الذي هو عبارة عن تغيير صورة كل ما ينطبع فيها عما كان عليه في نفس الحق، صفةً كان من صفاته أو خلقاً أو علماً أو حالاً أو اسماً إلهياً أو صفة من صفاته سبحانه أو فعلاً أو كوناً ما من الأكوان.

و منتهى كل ذلك بعد التحقق بهذا الكمال التوغل في درجات الأكمليّة توغلاً يستلزم الاستهلاك في الله استهلاكاً يوجب غيبوبة العبد في غيب ذات ربّه، وظهور الحق عنه في كلّ مرتبة من المراتب الإلهيّة والكونيّة، بكل وصف وحال وأمر وفعل، ممّا كان يُنسب إلى هذا الإنسان من حيث إنسانيّته وكمال الإلهي، ويُنسب إلى ربّه من حيث هذا العبد، ظهوراً وقياماً يوهّم عند أكثر أهل الاستبصار أنّه عنوان الخلافة وحكمها وحالتها<sup>٢</sup> والأمر بعكس ذلك في نفس الأمر عند الله وعند أهل هذا الشهود العزيز النّال.

ومن<sup>٣</sup> حصلت له هذه الحالة، وشاهد اللحمة النسبيّة التي بينه وبين كلّ شيء، وانتهى إلى أن علم أن نسبة الكون كلّها إليه نسبة الأعضاء الآلية والقوى إلى صورته، ونسبة القرائب الأذنيّة وتعدّي مقام السفر إلى الله ومنه إلى خلقه، وبقي سفره في الله لا إلى غاية ولا أمد، ثم اتخذ الحقّ وكياً مطلقاً به عن أمره، يقول حالئذٍ: اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، وأنت حَسْبِي في سفري فيك، والعوض عَنِّي وعن كلّ شيء، ونعم الوكيل أنت على ما خلقتُ ممّا كان مضافاً إليّ على سبيل الخصوص من ذات وصفة وفعل ولوازم، كلّ ذلك، وما أضفته إليّ أيضاً من حيث استخلافك لي على الكون إضافةً شاملة عامّة محيطيّة، فقم عَنّا بما شئتَ منّا، كيف ما شئتَ، وفي كلّ ما شئتَ، فكفانا أنت عوضاً عَنّا، وعن سوانا، والحمد لله رب العالمين.

٢. ق: لا توجد.

١. ق: سوء.

٣. ق: منى.

## خاتمة وهداية جامعة

اعلم، أنَّ الاستقامة والاعوجاج في الطرق هما بحسب الغايات المقصودة، والغايات أعلام المبالغ والكمالات النسبية المسماة مقاماتٍ أو منازلٍ ودرجاتٍ. وهي - أعني الغايات - تتعَيَّن بالبدايات، وبين البدايات والغايات تتعَيَّن الطرق التي هي في التحقيق أحكام مرتبة البداية التي منها يقع الشروع في السير الذي هو عبارة عن تلبس السائر بتلك الأحكام والأحوال المختصة بالبداية والغاية، جذباً ودفعاً، وأخذاً وتركاً، فانصباغه بحكم بعد حكم، وانتقاله من حالة إلى حالة - مع توحد عزيمته وجمع همه على مطلوبه الذي هو قبلة توجهه وغاية مبتغاه، واتصال حكم قصده وطليه بوجهته دون فترة ولا انقطاع - هو سلوكه ومشية هكذا، حتى يتلبس بكل ما يناسبه من الأحوال والأحكام، ويستوفيها، فإذا انتهى إلى الغاية التي هي وجهة مقصده، فقد استوفى تلك الأحوال والأحكام من حيث تلبسه بها وتكيفه بحسبها، ثم يستأنف أمراً آخر هكذا، حتى ينتهي إلى الكمال الحقيقي الذي أهّل له ذلك السائر كائناً من كان.

ثم نقول: البدايات<sup>١</sup> تتعَيَّن بأوليات التوجهات، والتوجهات تُعَيَّن بالبواعث المحركة للطلب والسلوك في الطرق، والطرق إلى معرفة كل شيء بحسب وجوه التعرف المُثيرة للبواعث، والبواعث تتعَيَّن بحسب إرادة المنبعث؛ فإنَّ بواعث كل أحد أحكام إرادته، وشأن الإرادة إظهار التخصيص السابق تعيّن صورته ومرتبه في العلم، والعلم في نفس الأمر هو نور الحق الذاتي. وعلم الكُفُل بالنسبة إلى الكتل ومن شاء الله من الأفراد حصّة

من علمه سبحانه؛ فإن من عرف الأشياء بالله وحده، فله نصيب من علم الله؛ لأنه علم الأشياء - التي شاء الحق أن يعلمها - بما علمها به الله. والتنبية على ذلك في الكتاب العزيز قوله: ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء﴾<sup>١</sup> وفي الحديث «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يعقل» فافهم واستحضر ما نبهنا عليه منذ قريب في سرّ الاهتداء، وتذكره كلياً أولياً إلثاً أزلثاً، وألخط<sup>٢</sup> مُبدئثة<sup>٣</sup> الأشياء من الحق باعتبار تعينها في علمه، ثم بروزها بالإرادة، وقوله أخيراً: ﴿والى الله عاقبة الأمور﴾<sup>٤</sup>، وارق وانظر وتنزه ولا تنطق، وأمعن التأمل في قوله: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم﴾<sup>٥</sup> تعلم ما نريد - إن شاء الله تعالى -

ثم نرجع إلى<sup>٦</sup> إتمام هذه القاعدة الكلثة الدورثة. فنقول:  
والبواعث وإن كانت تتعین بالعلم إلى منتهى الدائرة كما بيثنا فقد تتعین أيضاً بالنسبة إلى البعض بحسب فهمه أو شعوره أو تذكره أو حضوره عن استحضار أو دون استحضار.  
والحضور كئفما كان عبارة عن استجلاء المعلوم الذي هو عبارة عن صور تعقلات العالم نفسه في علمه، بحسب كل حالة من أحواله الذاتثة، واستجلانه ذاته من حيث هي، أعني من حيث أحواله.

والتذكر والشعور والحضور والفهم سبب للانجذاب إلى ماعدت إليه ألسن الدعاة، ومحدث صفة الإجابة، وقوة الجذب، وأثر الدعاء بحسب مامن الداعي في المدعو والجاذب من المجذوب، وبالعكس أيضاً.  
والإجابة والانجذاب مثن هما صفتا بحسب قوة المناسبة والشعور، وغلبة حكم مابه الاتحاد والاشتراك على مابه الامتياز.

وحاصل جميع ذلك تكميل كل بجزء، وإلحاق فرع بأصل، ليظهر ويتحقق كل فرد من أفراد مجموع الأمر كله بصورة الجمع وحكمه وصفه، والمُنتهى - بعد صيرورة الفروع

٢. هـ: والخط.

٤. لقمان (٣٦) الآية ٢٢.

٦. هـ: على.

١. البقرة (٢١) الآية ٢٥٥.

٣. مُبدئثة أي مخلوقية.

٥. الحديد (٥٧) الآية ٣.

أصولاً بالتفسير المذكور، وظهور الواحد في تنوعات أحوال ذاته أشخاصاً وأنواعاً وأجناساً وفصولاً - زوال عين الأغيار، مع بقاء التمييز والاختلاف على الدوام والاستمرار، وهذا سر لا إله إلا الله المشروع، فافهم وأظن<sup>١</sup> أنك لا تكاد تفهم.

ثم أقول: والحضور المذكور المعرف المعين بالعلم صور البواعث، وحكمه استجلاء المعلوم لا يتأخر عنه الاستجلاء، سواء تعلق العلم بالمعلوم حال الاستحضار أو كان معلوماً من قبل، لكن منع من دوام ملاحظته غفلة أو ذهول عنه غيره؛ لأن حكم كل واحد من الحضور والغيبة لا يعم، بل لا بد للإنسان في كل حال من حضور مع كذا، أو غفلة عن كذا، ولا يظهر حكمهما إلا بالنسبة والإضافة وهكذا الأمر في المبادئ والغايات إنما تتعينان - كما قلنا - بحسب قصد القاصدين، وأوليات بواعث السائرين، وإلا فكل غاية بداية لغاية أخرى هذه بدايتها، فأقوم الصراطات بالنسبة إلى كل قاصد غاية ما يتوخاها ويقصد التوجه إليها هو الصراط الأسد، الأسلم من الشواغب والآفات، الأقرب إلى تلك الغاية المقصودة له، أية غاية كانت، وكل صراط لا يكون كذلك، فهو عنده بالإضافة إلى الصراط المذكور معوج غير مستقيم.

فظهر أن الاستقامة والاعوجاج أيضاً، يتعينان بالمقاصد، فالأمر فيهما - كما في سواهما - راجع إلى النسب والإضافات فافهم. فقد أبنت<sup>٢</sup> لك الحقائق الأصلية، والأسرار العلية الإلهية<sup>٣</sup> منتظمة محصورة في أوجز عبارة، وألفاظ إيماء وإشارة، والله المرشد.

١. ظني، ه: ظن.

٢. ظني، ه: و.

٣. أبنت، ه: أبنت.

٤. في بعض النسخ: الآلية.

## فصل في الهداية الموعودة

ومضمونها التنبيه على سرّ الدعاء المُدرَج في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا﴾ وعلى أشرف الأحوال التي ينبغي أن يكون الإنسان عليها سلوكاً ووقوفاً وسكوناً وظهوراً وبطوناً، ما عدا الكُمَل.

### سرّ الدعاء والإجابة

فلنبداً بسرّ الدعاء فنقول: «اهدنا» سؤال من العبد و دعاء، والسؤال و الدعاء قد يكون بلسان الظاهر - أعني الصورة - وقد يكون بلسان الروح و بلسان الحال و بلسان المقام و لسان الاستعداد الكلي الذاتي الغيبي العيني الساري الحكم من حيث الاستعدادات الجزئية الوجودية التي هي تفاصيله.

والإجابة أيضاً على ضروب: إجابة في عين المسؤول، وبذلك على التعيين دون تأخير، أو بعد مدة، وإجابة بمعاوضة في الوقت أيضاً. أو بعد مدة، وإجابة ثمرتها التكفير، وقد نبّهت الشريعة على ذلك، وإجابة بليّك أو ما يقوم مقامه.

وكلّ دعاء وسؤال يصدر من الداعي بلسان من الألسنة المذكورة في مقابلته من أصل المرتبة التي يستند إليها ذلك اللسان حسب علم الداعي به، أو اعتقاده فيه إجابة يستدعيها الداعي من حيث ذلك اللسان، ويتعيّن بالوصف والحال الغالبيّ عليه وقت الدعاء.

ولصحة التصوّر وجوّد الاستحضار في ذلك أثر عظيم<sup>٢</sup> اعتبره النبي ﷺ، وحرّض عليه



عليّاً عليه السلام لما علّمه الدعاء، وفيه: «اللهم اهدني وسدّدي» فقال له: «واذكر بهدايتك هداية الطريق، وبالسداد سداد أنفسهم»<sup>١</sup> فأمره باستحضار هذين الأمرين حال الدعاء، فافهم هذا، تلمح كثيراً من أسرار إجابة الحقّ دعاء الرسل والكُمل والأمثّل فالأمثّل من صفوته، وأنّ صحة تصوّر، واستقامة التوجّه حال الطلب والنداء عند اندعاء شرط قوي في الإجابة.

ومما ورد ما يؤيد ما ذكرنا قوله - عليه الصلاة والسلام - في حديث طويل: «ولو عرفتم الله حق معرفته، لزالّت بدعائكم الجبال»<sup>٢</sup> فنّبّه على ما ذكرنا. الآن الأتمّ معرفة بالشّيء أصحّ تصوّراً له، كما تبيّنت عليه قبل هذا.

وبيانه: أنّ من تصوّر المنادى المسؤول منه تصوّراً صحيحاً عن علم وروية سابقين أو حاضر بن حال الدعاء، ثمّ كلمه ودعاه، وسيّما بعد أمره له بالدعاء والتزامه بالإجابة، فإنّه يجيبه لا محالة. ومن زعم أنّه يقصد مُناداة زيد والطلب منه وهو يستحضر غيره ويتوجّه إلى سواه، ثم لم يجد الإجابة لا يلوم من إلا نفسه؛ فإنّه مانادي الأمر بالدعاء القادر على الإجابة والإسعاف، وإنّما توجّه إلى ما استحضره في ذهنه وأنشأ من صفات تصوّراته بالحالة الغالبة عليه، إذ ذاك لا جرّم أنّ سؤاله لا يثمر، وإن أثمر فشفاعة حسن ظنّه برّبّه وشفاعة المعية الإلهية وحيطته سبحانه؛ لأنّه - تعالى شأنه - مع كلّ تصوّر ومتصوّر ومتصوّر.

فالمتوجّه المحكوم عليه بالخطأ مصيب من وجه، فهو كالمجتهد المخطئ مأجور غير محروم بالكليّة، فاعلم ذلك وتذكّر ما أسلفناه في هذا الباب، تُصِبّ - إن شاء الله -

## تتمّة الكلام على هذه الآية بمقتضى الوعد السابق

لاشكّ أنّ لك مستنداً في وجودك، ولا شكّ أنّه أشرف منك، وسيما من حيث استنادك إليه؛ فإنّ الرتبة الأولى لها الفعل والغنى، وللثانية الفقر والانفعال، فأشرف توجهاتك نحو مستندك وأشرف أحوالك - من حيث سيرك إليه وقصدك له للقرب منه، والاحتذاء به، معرفة وشهوداً ومكانةً وتمكيناً - أن تقصده بقلبك الذي هو أشرف ما فيك، فإنّه المتبوع لجملتك بتوجّه مطلقٍ جُملي، لا من حيث نسبةٍ أو اعتبارٍ معيّنٍ علمي أو شهودي أو اعتقادي يستلزم حكماً بنفي أو إثبات بصورة جمع أو فرقيّ وسواءهما من الاعتبارات المتفرّعة على النفي والإثبات، كالتنزيه والتشبيه وغيرهما ممّا هو تابع لهما، ما عدا النسبة الواحدة التي لا يصحّ سير ولا توجّه ولا رجاء ولا طلب بدونها، وهي نسبة تعلّقك به وتعلّقه بك. أو قل: تعلّقه لك وتعلّقك له من حيث تعيّن في علمك أو اعتقادك<sup>٢</sup> ولو ارتفعت هذه النسبة كباقي الاعتبارات، لم يصحّ السلوك، ولا الاستناد ولا غيرهما، ولا تظنّ أنّ هذا الحال إنّما هو بالنسبة إلى المحجوب فقط، بل ذلك ثابت في حقّ العارف المشاهد أيضاً؛ فإنّه - ولو بلغ أقصى درجات المعرفة والشهود - لا بدّ وأن يبقى معه اعتبارٌ مُبقيٌ للتعدّد علماً لا عيناً، ولولا ذلك الاعتبار، لم تثبت مرتبة شاهدٍ ولا مشهود ولا شهود، ولا كان سير ولا طلب، ولا بداية ولا غاية ولا طريق، ولا فقر ولا تحصيل، ولا توقّع ولا وصول ولا لسان ولا بيان، ولا رشد ولا رشاد، ولا ضالّ ولا هادي<sup>٣</sup> ولا غير ذلك ولا «من هنا» ولا «إلى هنالك»، فافهم.

٢. ق: اعتقادك.

١. ق: و.

٣. في بعض النسخ: ولا هادي.

تتمّة الكلام على هذه الآية بمقتضى الوعد السابق / ٢٨٣

ثم إنَّ العارف قد يرى هذه النسبة الباقية، بعين الحقِّ ومن حيث هو سبحانه، لا من حيث نفسه، ولا بعينه وبحسب مرتبته، فيحكم بأنَّ مشاهدة تلك النسبة الباقية لا تقدح في تجريد التوحيد، وربما ذهل عنها - لقوّة سلطنة الشهود - أو حجبته سطوة التجلّي عن إدراكها، لكن عدم إدراكه لها لا ينافي بقاءها في نفس الأمر؛ لأنَّ عدم الوجدان لا يفيد عدم الوجود. وإذا تقرّر هذا وعرفت أنّه لا مندوحة من<sup>١</sup> بقاء نسبة قاضية بامتيازك عنه واحتياجك إليه - ولو فرضت أنّها نسبة تعقل امتيازك عنه بنفس التعيّن فقط - فاجمع همّك عليه، وخلص توجّهك إليه من أصباغ الظنون والاعتقادات والعلوم والمشاهدات وكلّ ما تعيّن منه لك أو لسواك،<sup>٢</sup> أو كان ممّا منعه غيرك وخصّك به دون الخلق وحبّاك وقابل حضرته - بعد تخلص توجّهك على النحو المذكور - بالإعراض في باطنك عن تعقل سائر الاعتبارات الوجوديّة والمرتبّية الإلهيّة الأساميّة، والكونيّة الإمكانيّة إعراض سائل<sup>٣</sup> [أو حرّاً عن الانتقار بحكم شيء منها والتعشّق به، ما عدا تلك النسبة المعيّنة<sup>٥</sup> بينك وبينه، من حيث عينك لا عينه، فتكون متوجّهاً إليه من حيث ثبوت شرفه عليك وإحاطته بك وبما لديك توجّهاً هيولانيّ الوصف، معتلياً على الصفات والأسماء على ما يعلم نفسه في أكمل مراتب علمه بنفسه وأعلاها وأولّها نسبةً إليها وأولاها دون حصر في قيد أو إطلاق أو تنزيه أو تشبيه، كما قلنا أو نفههما، أو الحصر في الجمع بينهما، بقلب ظاهرٍ أخلص من هذا التوجّه، قابل لأعظم التجلّيات ولتفني وحدة توجّهك الخالص المحرّض على التجلّي به سائر متعلّقات علمك وإرادتك، فلا يتعيّن لك معلوم، ولا مراد ولا حال ولا صفة إلّا توجّهك الذاتي الكلّي المذكور المنزّه عن كلّ تعيّن. ومتى تعيّن لك أمراً - إلهياً كان أو كونياً - كنت - بحسبه وتبعاً له من حيث هو، لا من حيث أنت - بحيث إنّ متى أعرضت عنه عُذّت إلى حالك الأوّل من الفراغ التام بالصفة الهيولانيّة المطلقة المذكورة، بل وزمان تبعيتك<sup>٦</sup> لما تعيّن لك، إنّما

٢. ق: لسواك.

١. ق: عن.

٣. ق: ه: سال.

٤. كذا في الأصل. ولعله جذ من حاد يعيد أي مال يعيل. أو حرّ من حار يحور أي رجع. والله عالم. هذا إذا كانت الكلمة أمراً وسقط الواو. وأما إذا كانت ما يضاف إليه «سائل» فهي شيء آخر.

٦. ه: تبعيتك.

٥. المعيّنة.

تعيّن له من نفسك الأمر المقابل والمماثل له من نسخة وجودك، فنسبة ذلك الأمر إلى ما تعيّنت نسبة منك نسبة التعيّن إلى المتعيّن، فإذا قابلت التعيّن بتعيّن مثله - كما بيّن لك - ظهر الجزاء الوفاق، والعدل التام، وما سوى ما تعيّن منك من ذاتك فباقي على إطلاقه، لا صفة له ولا اسم ولا كَيْفِيَّة ولا وسم ولا تعيّن ولا رسم، كما هو الحق سبحانه؛ فإنه ما تعيّن من ذاته بالنسبة إلى عرصة الألوهة - التي هي مرتبته - إلا ما استدعته استعدادات الأعيان المتّصفة بالوجود المنبسط منه وهو - من حيث ما عدا ما استدعته وتعيّن بها وبحسبها - باقي على الطُّلُسة الغيبية الذاتية، منزّه عن التقييد بصفة أو اسم أو حكم أو حال أو مرتبة أو رسم، فافهم، وسل ربك أن تتحقّق بذلك لتكون على صورته، وظاهراً بسُورته.

وكلّ حال - ينتقل فيها السائرون إلى الله، الماشون على الصراط المستقيم بنفس تنقلهم في تلك الأحوال من حال إلى حال، ومن حكم إلى حكم، تائراً وتأثراً - هو حكم حالك المطلق المذكور، كما أنّ مرجع الألوان المختلفة التفصيلية إلى مطلق اللون الكلّي الذي هو أصلها، فسير<sup>١</sup> هذا اللون المطلق الذي هو المثال نحو الكمال الخصيص<sup>٢</sup> بحقيقته هو بالألوان تنويعاً وتفصيلاً، وإتياناً وتوصيلاً، وكمالاً جميعها في عودها إليه توحّداً وتضوّلاً<sup>٣</sup> فالمدح ما أشرت إليه، وأضفه إلى ما سلف من أمثاله تعرف غاية الغايات، وكيفية المشي على الصراط المستقيم الخصوصي، المتصل بأعلى رُتب النهايات،<sup>٤</sup> حيث منبع السعادات ومشرع الأسماء الإلهية والصفات ﴿والله يقول الحق﴾<sup>٥</sup> ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم<sup>٦</sup>.

قوله تعالى: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالّين﴾ في هذه الآية ممّا يتعيّن بيانه: معنى النعمة العامة والخاصّة، ومعنى الغضب والضلال، ومراتب أرباب هذه الصفات، فلنبداً أولاً بذكر ما يستدعيه ظاهر هذه الآية، ثم نعدّي من

١. ق: فسير.

٢. ق: الحضيض.

٣. كذا في الأصل.

٤. ق: الانتهايات.

٥. يونس (١٠) الآية ٢٥.

٦. ق: فسير.

٣. كذا في الأصل.

٥. الأحزاب (٣٣) الآية ٤.

الظاهر إلى الباطن و ما وراءه، كجاري العادة - إن شاء الله تعالى -

اعلم، أن قوله: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ تعريف للصراف<sup>١</sup> المستقيم المذكور من باب ردّ الأعجاز على الصدور. ولفظة «الصراف» قد سبق الكلام عليها بمقتضى اللسان، فلا حاجة إلى التكرار. وأما ﴿الذين﴾ فنذكر فيه ما تيسر، فنقول:

الجملة من قسم النكرات، ولا توصف بها المعارف إلا بواسطة «الذي» ونحوه من الموصولات المتفرعة منها، و«الذي» أصله الذي ولكثرة التداول والاستعمال أفضي فيه الأمر إلى أن حذفت ياؤه المشددة<sup>٢</sup>، ثم تدرجوا فحذفوا الياء الأخرى، فقالوا: «الذي» ثم حذفوا الكسرة، فقالوا: «الذ» وحذف بعضهم الذال أيضاً، فلم يبق إلا اللام المشددة، التي هي عين<sup>٣</sup> الفعل؛ فإن اللام الأخرى لام التعريف، فإذا قلت: زيد الذي قام، أو قلت: القائم، كان المعنى واحداً. فلام «القائم» ناب مناب قولك «الذي»، و الياء والنون في «الذين» ليس للجمع، بل لزيادة الدلالة؛ لما تقرّر أن الموصولات لفظ الجمع والواحد فيهنّ سواء؛ ولأنّه لو كان الياء والنون في «الذين» للجمع، لأعيد إليه حين الجمع الياء الأصلية المحذوفة على جاري العادة في مثل ذلك، ولم يكن أيضاً مبنياً بل معرباً و «الذين» مبني بلا شك، فدلّ ذلك على صحّة ما ذكر، فاعلم.

وأما فصول هذه الآية فهي كالأجوبة لأسئلة ربانيّة معنويّة، فكأنّ لسان الربوبيّة يقول عند قول العبد: «اهدنا الصراط»: أيّ صراط تعني، فالصرافات كثيرة وكلّها لي؟ فيقول لسان العبوديّة: أريد منها المستقيم، فيقول لسان الربوبيّة: كلّها مستقيمة من حيث إنّي غايتها كلّها، وإليّ مصير من يمشي عليها جميعها، فأنيّ استقامة تقصد في سؤالك؟ فيقول لسان العبوديّة: أريد من بين الجميع صراط الذين أنعمت عليهم، فيقول لسان الربوبيّة: ومن الذي لم أنعم عليه؟ وهل في الوجود شيء لم تسعّه رحمتي، ولم تشمله نعمتي؟ فيقول لسان العبوديّة: قد علمت أنّ رحمتك واسعة كاملة، ونعمتك سابعة شاملة، لكنني لست أبغي إلا صراط الذين أنعمت عليهم النعم الظاهرة والباطنة، الصافية من كدر الغضب ومزجته،

٢. المراد الياء الثانية.

١. ق: الصراط.

٣. كذا في الأصل، لعلّ التصحيح: فاء الفعل، فإنّ مادته لي ذي.

٤. ه: فتقول.

و شائبة الضلال و محننه؛ فإنَّ انسلامة من قوارع الغضب لا تُفنعني<sup>١</sup> إذا لم تكن النعم المُسددةُ إليَّ مطرزةً بعَلَم الهداية المُخلصة من محنة الحيرة و بيداء التيه، و ورطات الشبهة و الشك و التمويه، و إلا فآية فائدة في تنعم ظاهري بأنواع النعم مع تألم باطني بهواجم<sup>٢</sup> التلبسات<sup>٣</sup> المانعة من السكون، و رواجم الزيب و الظنون، هذا في الوقت الحاضر، فدع ما يتوقعه الحائر من اليوم الآخر، فحينئذ يترتب ما ذكره ﷺ عن ربه أنه يقول: «هؤلاء لعبيدي، و لعبيدي ما سأل» فاعرف كيف نسأل، تتل من فضل الله ما تؤمل.

### صورة النعمة و روحها و سرّها

ثم اعلم، أن لأصل النعمة المشار إليه صورةً و روحاً و سرّاً، فصورتها: الإسلام و الإذعان، و روحها: الإيمان و الإحسان، و سرّها: التوحيد و الإيقان، فحكم الإسلام متعلّقه ظاهر الدنيا، و الإيمان لباطن الدنيا و باطن النشأة الظاهرة، و الإحسان للحكم البرزخي و نشأته، و إليه الإشارة في جواب [سؤال] جبرئيل [عن] النبي ﷺ ما الإحسان؟ قال: «أن تعبد الله كأنك تراه»،<sup>٤</sup> و هذا هو الشهود و الاستحضار البرزخي، فافهم.

و سرّ التوحيد<sup>٥</sup> و اليقين يختص بالآخرة، فألمح ما أدرجت لك من أسرار الشريعة، في هذه الكلمات الوجيزة الشريفة، تعلم أن كل شيء فيه كل شيء، و الله المرشد.

ثم إن الحق سبحانه قد نبّه على الذين أنعم عليهم النعمة المطلوبة منه في هذه الآية بقوله: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قُلْتُكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ ثم قال: ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيماً﴾<sup>٦</sup> فهذه المراتب الأربع كالأجناس و الأنواع لما تحتها من مراتب السعداء، و الصلاح هو النوع الأخير.

ثم فصل ما أجمله هنا في موضع آخر، فقال محرّضاً نبيّه ﷺ على موافقة الكُمل من هؤلاء الطوائف لما عدّدهم مبتدئاً بخليله - على نبينا و عليه السلام - فقال بعد ذكره:

١. ٢: هـ: بهواجم.

١. ق: لا تنفي.

٢. كذا في الأصل و الأنس: تأمل.

٢. و: التلبسات.

٦. هـ: التوحيد.

٥. جامع التيسير، ج ٢٨، ص ٢٨٨.

٧. النساء (٤) الآية ٦٩ - ٧٠.

﴿ووهبنا له اسحق ويعقوب كلا هدينا ونوحاً هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين﴾، ثم قال: ﴿وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس كل من الصالحين﴾، ثم قال: ﴿واسماعيل واليسع ويونس ولوطاً وكلاً فضلنا على العالمين﴾، ثم ذكر قسماً جامعاً مستوعباً فقال: ﴿ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم واجتبيناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم﴾، ثم قال: ﴿ذلك هدى الله يهدي به من يشاء من عباده ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون﴾، [ثم قال: ﴿أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة﴾ الآية] <sup>١</sup> ثم قال: ﴿أولئك الذين هدى الله فيهداهم اقتده﴾ <sup>٢</sup>.

فما قسم سبحانه هؤلاء الأنبياء المذكورين هنا في ثلاث آيات، ونعت الطائفة الأولى بالإحسان، والثانية بالصلاح، والثالثة <sup>٣</sup> بالوصف العام الذي اشترك فيه الجميع، إلا للتنبيه على <sup>٤</sup> أنهم - مع اشتراكهم في النبوة - على طبقات، ثم جعل حالة الطبقة الرابعة ممتزجة من أحكام هذه الطبقات الثلاث ومن غيرها، فاجمع بالك، وتذكر ما نبهت عليه من قبل، واستحضر ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾ <sup>٥</sup> مع اشتراكهم في نفس الرسالة التي لا تفريق فيها ﴿لا نفرق بين أحد من رسله﴾ <sup>٦</sup>، وتنبئة للمراتب الأربع المذكورة وهي: النبوة، والصدقية، والشهادة، والصلاح، تعرف كثيراً من لطائف إشارات القرآن العزيز - إن شاء الله - فهذه الآيات شارحة من وجه المراد من قوله: ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم﴾ إلى آخر السورة.

وأما ﴿المغضوب عليهم﴾ فورد في السريعة أنهم اليهود، [أن] و﴿الضالين﴾ هم النصارى، وإذا عيّن الرسول - عليه الصلاة والسلام - بعض احتمالات ألفاظ الكتاب العزيز، فلا عدول عنه إلى محتمل آخر أصلاً، فاعلم ذلك.

وإذ قد يشر الله ذكر ما شاء ذكره في ظاهر هذه الآية من السباحة النحوية واللطائف الشرعية القرآنية مع نبذ عزيزة من غامضات الأسرار جاءت فجأة، فلم يمكن منعها وكتمها.

٢. الأنعام (٦) الآية ٨٢ - ٩٠.

٤. لا توجد.

٦. البقرة (٢) الآية ٢٨٥.

١. ما بين المقولين غير موجود في ق.

٣. ق: والثالث.

٥. البقرة (٢) الآية ٢٥٣.



فلنشرع بعدُ في الكلام عليها - أعني الآية - بلسان الباطن، فنقول - بعد الاكتفاء في الكلام على الصراط بما مرّ - : اعلم أنّ النعم الواصلة من الحقّ إلى عباده على قسمين: نِعَم ذاتيّة، ونعم أسمائيّة، فالنعم الذاتيّة هي: كلّ ما نطلبه الأسياء من الحقّ من حيث حقانيتها بالسنة استعداداتها الكلّيّة الغيبيّة، وهذه السنه الذوات ولا تتأخّر عنها الأجابة، ولا تعويق<sup>١</sup> في حقّها ولا تكفير، بل هي إجابة ذاتيّة كالسؤال في عين المسؤول، وهذه النعم من حيث الأصل نعمة واحدة، وتعدّها إنّما هو من حيث تكيّفها وتنوعها في مرتبة كلّ حقيقة وبحسبها.

والنعم الأسمائيّة على أقسام: فمنها نعم تثمر نعماً، كالأعضاء والقوى والآلات البدنيّة، وكالصفات والأحوال الوجوديّة والمعنويّة، وهي بأجمعها صور الاستعدادات الوجوديّة الجزئيّة، فكلّ فرد فرد من هذا المجموع بالنظر إلى فقر الإنسان واحتياجه إلى الاستكمال والأسباب المُعيّنة على تحصيله نعمة تثمر نعمة أو نعماً، والمجموعُ بالعناية الذاتيّة والاستعداد الكلّي الغيبي يثمر بالنسبة إلى الكمّل التحقّق<sup>٢</sup> بالكمال، وبالنسبة إلى سواهم الكمال اللائق به، المؤهّل له، ومن اكدها بالنسبة إلى الأمر والمقام اللذين أتكلّم فيهما نعمة التوفيق الواصلة من الحقّ من حيث اسمه «الهادي» وهي على قسمين: قسم يختصّ بالعلم وله باطن الإنسان وروحُه والأعمال الروحانيّة، وقسم يختصّ بالعمل وله ظاهر الإنسان ولوازم ظاهريّته.

فالمختصّ بالعلم والعبادة الباطنة ينمّر المشاهدات القدسيّة والأحوال الشهيّة النديّة والذات الروحانيّة والملاحظات الإحسانيّة والأنوار الإيمانيّة والرئاسات الربانيّة ولذة الخلاص والسلامة من الشكوك المعضلة والشبه المضلّة؛ فإنّ الطالب سبيل الرشاد إذا اعتورته الشكوك، واجتذبت الآراء المختلفة والأهواء والاعتقادات المتشعبة<sup>٣</sup> المشنّة<sup>٤</sup> عزائم<sup>٥</sup> المتوجّهين المُجذّبين والمقرّحة<sup>٦</sup> أفئدة المفكرين المتردّدين يكون في أشدّ العذاب

٢. المحقق

٤. المشنّة

٦. المقرّحة.

١. فوبص.

٣. المنشعب.

٥. عزائم.

تتمت الكلام على هذه الآية بمقتضى الوعد السابق / ٢٨٩

الروحاني، ومنقهرًا تحت سلطنة النزعات والتسويات الخيالية الشيطانية، فلا نعمة في حقه وبالنسبة إليه أعظم وأتم من نعمة النور العلمي اليقيني الكاشف له عن جلية الأمر، والمخلص له من ورطة ذلك الشر، فتلك عافية روحانية لاتضاهيها عافية؛ لأن العافية الجسمانية - وسيمًا عقيب المرض - يجد الإنسان لها حلاوة لا يقدر قدرها، فما الظن بالعافية الروحانية، التي هي أشرف وأدوم وأثبت وأقرب إلى الاعتدال الحقيقي الأصلي وأقوم، وبها نيطت السعادة في عالم الغيب والشهادة؟ فافهم.

وأما القسم الآخر من النعم المختص بالعمل وظاهر الإنسان فإنه يشر المنازل الجنانية والذات الجسمانية والراحات والفوائد الطبيعية النفسانية عاجلاً غير مصفى، وآجلاً خالصاً مصفى، كما نبه الحق سبحانه على ذلك بقوله: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة﴾<sup>١</sup> يعني هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا ممزوجة بالغصص والعلل والأنكاد، وهي لهم في الآخرة طاهرة طيبة مخلصه من الشوائب، ولهذا أرشد الحق سبحانه عباده وعلمهم أن يطلبوا منه الهداية إلى الصراط المستقيم، الذي هو صراط من أتم عليه الإنعام الخالص من شوب الغضب ومحنة الضلالة<sup>٢</sup>. قلان مقامهم يقول: يا ربنا رحمتك الأولى العامة الساملة قضت بإيجادنا، ورحمتك الأولى - يعنون اللين في البسمة - خصصتنا بهذه الحصص الوجودية، المختصة بكل واحد منا، كل ذلك من حيث نعمتك الذاتية ورحمتك الامتنانية، ورحمتك الثانية - التي أوجبتها على نفسك بكرمك من حيث عموم حكم اسمك «الهادي» عممتنا معشر المؤمنين، كما أشرت إلى ذلك بقولك: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة﴾، فلما شملنا بنعمة الإيمان والانقياد لأمرك والاستسلام لحكمك والإقرار بتوحيده إنبرى كل منا يذكرك ويتني عليك، ويمجدك ويفوض إليك، ويفردك بالعبادة بعد إقراره لك بالسيادة، ويطلب منك العون بصورة الإبانة عن صفة العجز ونقص الكون، ثم إنه لما خصصتنا برحمتك الثانية بالحكم الخاص من أحكام اسمك «الهادي» المقتضي طلب

أشرف صور الهداية والسلوك على أقوم السبل وأقصدها وأسلمها. طلبنا ذلك منك؛ لاستلزامه<sup>١</sup> الفوز والاحتذاء بالنعمة التي جُذت<sup>٢</sup> بها على الكُمَّل من أحبائك، حيث سلكت بهم على أسد صراط وأقومه وأقربه وأسلمه، حتى ألقوا عصي تسيارهم بفنائك، وحفظوا - بعد التحقيق بمعرفتكم وشهودك<sup>٣</sup> - بسابع إحسانك وأشرف نعمائك وأخلص حبانك المقدس عن شوب المزج وشين النفاذ، المقروئين بالنعمة المبدولة لأهل الفساد، المغضوب عليهم ظاهراً والضالين باطناً عن سبل<sup>٤</sup> الرشاد، فاستجب لنا يا رب و آتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد<sup>٥</sup>.

١. ق: حدث.

٢. ق: سبيل.

١. ق: لا استلزام.

٣. ه: شهودتك.

٥. آل عمران (٣) الآية ١٩٤.

## وصل بلسان الحدّ والمطلع

### توحيد الوجود

اعلم أن<sup>١</sup> التمييز للعلم، والتوحيد للوجود، لا بمعنى أن العلم يُكسِب المعلومَ التميّزَ بعد أن لم يكن متميّزاً، بل بمعنى أنه يُظهر تميّزه المستورَ عن المدارك، لأنّه نور والنور له الكشف، فهو يكشف التميّزات الثابتة في نفس الأمر.

و توحيد الوجود هنا عبارة عن انبساطه على الحقائق المتميّزة في علم الموحد أزلاً<sup>٢</sup>، فيوحّد كثرتها؛ لأنّه القدر المشترك بين سائرهما فيناسب<sup>٣</sup> كلّاً منها بذاته الواحدة البسيطة. وإذا تقرّر هذا، فاعلم، أن الهداية حكم من أحكام العلم؛ فإنّه ليس لها إلا تعيين المستقيم من المُعْوَجِّ، والصواب من الخطأ، والضارّ من النافع، والأسدّ والأولى من كلّ أمرين مرادين لجلب منفعة أو دفع مَضَرَّة، أو وسيلتين ترجّح<sup>٤</sup> إحداهما بالنسبة إلى الغايات المقصودة والمطالب المتعيّنة عند الطالب والمفقودة الغائبة عنه حال الطلب.

وهذا التعيين - المشار إليه المنسوب إلى الهداية - ضرب من التمييز، كما بيّن لك، فالنعمة المقرون ذكرها، ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ والتعريف التابع من بعد ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ هي: نعمة العدل والإصابة وثمراتهما، كما بيّن لك من قبل، ونتمّ<sup>٥</sup> لك بيانه - إن شاء الله تعالى -

والإصابة ثمرة العلم؛ لأنّ الخطأ - على اختلاف مراتبه - ثمرة الجهل، فالأصل فيه العلم

١. هـ: أن.

٢. هـ: أذلاً.

٣. هـ: يترجّح.

٤. هـ: فتناوب.

٥. هـ: يتم.

لكن العلم - من حيث هو علم - مجرد مطلق عن قيد إضافته إلى شيء لا حكم له، ومن حيث إضافته - مطلق الإضافة - له أحكام شتى تنحصر في حكمين:

أحدهما: هو من حيث إضافته إلى الحق، وله أوصاف كثيرة، كالقدم والحيطه وغيرهما. والثاني: من حيث إضافته إلى الممكنات، فالنعمه الكلية المختصة بالممكنات من جهة علم الحق هي مطلق اختياره سبحانه لعبده ما فيه الخير، والخيرة له في كل حال يتلبس به، أو مقام يحلّه أو يمرّ عليه، أو نشأة تظهر بها نفسه وموطن يتعين فيه النشأة، وزمان يحويه من حيث تقيده به ودخوله في دائرته، ومكان يستقرّ فيه من حيث ما هو متحير، وأول كل ذلك ومبدؤه هو من حال تعلق الإرادة الإلهية بإظهار تخصيصه الثابت أزلاً في علم الحق، ثم اتصال حكم القدرة به لإبرازه في التطورات الوجودية، وإمراره على المراتب الإلهية والكونية، وله في كل عالم وحضرة يمرّ عليه صورة تناسبه من حيث ذلك العالم والحضرة، وحال تخصّه بحسب ما ذكرنا أيضاً، ووديعة يأخذها هي من جملة النعم.

وحظّه من النعم الذاتية والأسمائية يتفاوت بحسب استعداده وحظّه من نعمة حسن الخلق والتسوية والتعديل والتهمم به بموجب المحبة الذاتية التي لا سبب لها أيضاً حال التصوير. فكم [فرق] بين من باشر الحقّ تسويته وتعديله، وجمع له بين يديه المقدّستين، ثم نفخ بنفسه فيه من روحه نفخاً استلزم معرفته<sup>١</sup> الأسماء كلّها وسجود الملائكة له أجمعين، وإجلالته على مرتبة النيابة عنه في الكون، وبين من خلقه بيده الواحدة أو بواسطة ما شاء، ولم يقبل من حكمي التسوية والتعديل ما قبله من اختيار للنياية.

وكون الملك هو الذي ينفخ فيه الروح بالإذن - كما ورد في الشريعة عنه ﷺ أنه قال: «يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم أربعين يوماً علقه، ثم أربعين يوماً مضغة، ثم يؤمر الملك، فينفخ فيه الروح ويقول: يا ربّ أذكر أم أنثى؟ أشتي أم سعيد؟ ما رزقه؟ ما أجله؟ ما عمله؟<sup>٢</sup> فالحق يملي والملك يكتب أو كما قال ﷺ: «فأين هذا من قوله: ﴿فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين﴾»<sup>٣</sup> شتان بينهما: هنا أضاف

٢. جامع المسانيد، ج ٢٧، ص ١٠٥.

١. ق، ه: معرفة.

٣. المعجم (١٥) الآية ٢٩.

المباشرة إلى نفسه بضمير الأفراد الرافع للاحتمال، ولهذا قرع بذلك المستكبر المتأبّي عن السجود له، ولعنه وأخزاه، وقال له: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾.<sup>١</sup> وأكد ذلك ﷺ بأمر كثيرة منها قوله: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» و«عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَانِ»<sup>٢</sup>. ويقول في الصحيح أيضاً الرافع للاحتمال الذي ركن إليه أرباب العقول السخيفة، الجاهلون بأسرار الشريعة والحقيقة، في وصيته بعض أصحابه في الغزو: «إِذَا ذُبَحْتَ، فَأَحْسِنِ الذَّبْحَةَ وَإِذَا قُتِلْتَ، فَأَحْسِنِ الْقِتْلَةَ، واجتنب الوجه؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ».

### الخلق بيد وبيدين

وقال أيضاً ﷺ في المعنى: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ خَلْقًا لِلْخَلْقَةِ، مَسَحَ بِيَمِينِهِ عَلَى نَاصِيَتِهِ» فنبّه على مزيد التهمم والخصوصية. وأنار أيضاً في حديث آخر ثابت أيضاً «إِنَّ الَّذِي بَاشَرَ الْحَقَّ سَبْعَانَهُ إِيجَادَهُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ»، ثم سردها، فقال: «خَلَقَ جَنَّةَ عَدْنَ بِيَدِهِ وَكُتِبَ التَّوْرَةُ بِيَدِهِ، وَغُرِسَ شَجَرَةُ طُوبَى بِيَدِهِ، وَخَلَقَ آدَمَ بِيَدَيْهِ» وقال أيضاً: «الْإِنْسَانُ أَعْجَبُ مَوْجُودٍ خُلِقَ» فافهم.

### كيف ينحرف الإنسان

فلا يزال الإنسان مباشراً - في سائر مراتب الاستبداع من حين إفراز الإرادة له من عرصة العلم، باعتبار نسبة ظاهريته<sup>٣</sup> لانسية ثبوته<sup>٤</sup> وتسليمها إياه إلى القدرة، ثم تعيينه<sup>٥</sup> في مقام القلم الأعلى، الذي هو العقل الأول، ثم في المقام اللوحي النفسي، ثم في مرتبة الطبيعة باعتبار ظهور حكمها في الأجسام، ثم في العرش المحدّد للجهات، ثم في الكرسي الكريم مستوى الاسم «الرحيم» ثم في السماوات السبع، ثم في العناصر، ثم المولدات<sup>٦</sup> الثلاث

٢. ر.ك: مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٤٤.

٤. ق: ثبوتية.

٦. ق: المولدات.

١. ص (٣٨) الآية ٧٥.

٣. ه: ظاهريّة.

٥. ق: تعيينه.

إلى حين استقراره بصفة صورة الجمع. بعد استيفاء أحكام مراتب الاستبداد - مباشرة تابعة للمشيئة والعناية التابعتين للمحبة الذاتية بالإيجاب العلمي، فمهتم به اهتماماً تاماً. ومتساهل في حقه. كما نبّه على الأمرين تعالى بقوله في جنازة سعد: «اهترّ عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ» وقال في طائفة أخرى: لما ذكر: «إن الموت ينتفي<sup>١</sup> خيـاز الناس الأمثل فالأمثل حتى لا تبقي إلا حشالة كحشالة التمر أو الشعير لا يبالي الله بهم»<sup>٢</sup> فأين من يهترّ لموته عرش الرحمن ممن لا يبالي الله بهم أصلاً؟ فكما هو<sup>٣</sup> الأمر آخراً، كذا هو أولاً، بل الخاتمة عين السابقة، فافهم.

ثم نرجع ونقول متممين لما وقع الشروع في بيانه: ومكّن الإنسان في كل عالم وحضرة يمرّ عليها<sup>٤</sup> ويهتم<sup>٥</sup> أهل ذلك العالم والمرتبة به وبخدمته وإمداده وحسن تلقّيه أولاً ومشايعته ثانياً، هو بحسب ما يدركونه فيه من سمة<sup>٦</sup> العناية وأثر الاختصاص، وما من عالم من العوالم العلوية يمرّ عليه إلا وهو بصدد التعويق أو الانحراف المعنوي؛ لغلبة صفة بعض الأرواح - الذي يتصل حكمه به - عليه، والأفلاك بالنسبة إلى البواقي، فيتعوق أو ينحرف عما يقتضيه حكم الاعتدال الحالي الجمعي الوسطي الربّاني، الذي هو شأن من يختار للنياة، ثم الأمثل فالأمثل.

وإذا دخل عالم المولودات،<sup>٧</sup> - وسيّما من حين تعدي مرتبة المعدن إلى مرتبة النبات وعالمه - إن لم تصحبه العناية ولم يصحبه الحقّ بحسن المعونة والمرافقة والحراسة والرعاية، وإلا<sup>٨</sup> خيف عليه، فإنه بصدد آفات كثيرة؛ لأنه بعد دخوله عالم النبات إن لم يكن محروساً معتنى به وإلا<sup>٩</sup> فقد ينجذب ببعض المناسبات التي تشتمل عليها جمعيته إلى نبات رديء لا يأكله حيوان، أو لا يمكن أكل الأبوين أو أحدهما له، ويفسد ذلك النبات الرديء فيخرج منه إلى عالم العناصر ويبقى فيه حائراً عاجزاً حتى يُعان ويؤذن له في الدخول مرّة أخرى.

١. هـ: يتعي

٢. هـ: هو هو.

٣. هـ: في بعض النسخ: تهتم.

٤. هـ: المولودات.

٥. جامع المسانيد، ج ٥، ص ١٦٩

٦. هـ: عليهما

٧. هـ: منه

٨ و ٩. كذا في الأصل. والظاهر زياده مواتاه في الموردین.



ثم بعد دخوله واتصاله<sup>١</sup> بنبات صالح مغذٍّ ربما عرضت له آفة من العناصر من برد شديد، أو حرٍّ مفرط، أو رطوبة زائدة، أو يُبَسِّ بالنع<sup>٢</sup>، فيتلف ويخرج ليستأنف دخولاً آخر، هكذا مراراً شتّى حسب ما شاء الله وفدّره.

ثم على تقدير سلامته أيضاً فيما ذكرنا بنعمة الحراسة ونعمة الرعاية وباقي النعم التي يستند عليها فقره، ربما تمّ في صورة نباتٍ ما، لكن تناوَله حيوان ولم يقدر للأبوين أكل ذلك الحيوان لمانع من الموانع، أو منَع مانع عن أخذ ذلك النبات و تناوله؛ لما لم يكن رزق اللذين سبق في علم الله أن يكونا أبويه.

وإذا قدر مؤاتاة كلِّ ما ذكرنا و تناوَله الشخصان المتعيّنان في العلم أن يكونا أبويه أو أحدهما، وصار ذلك النبات كيلوساً، ثم دماً، ثم منياً، فإنّه قد يخرج على غير الوجه الذي يقتضي تكوينه منه، فهو مفترق بعد الاتصال بالأبوين إلى نعمة الحراسة و الرعاية و غيرهما. فإذا تعيّن في الرحم، فقد تعدّى مراتب الاستيداع و صار مستقرّاً في الرحم متطوّراً فيه على الوجه المعلوم عند الجمهور من حيث الشرع، و من حيث ظاهر الحكمة، فيحتاج إلى حراسة أخرى و معونة و رعاية لحسن الغذاء و اعتدال حركات الوالدة و سلامتها من الأمراض والآفات، وأن يكون انفصاله عنها في وقت صالح سعيد مناسب، فإنّ لحكم الزمان و المكان حالَ مسقط النطفة و حالَ الانفصال عن الوالدة مدخلاً كبيراً<sup>٣</sup> في أمر الإنسان من حيث ظاهره و باطنه.

فالمختصّ<sup>٤</sup> بمسقط<sup>٥</sup> النطفة من حكمي المكان و الزمان شاهدان على كثير من أحواله الباطنة، والمختصّان بحال الولادة شاهدان على معظم أحواله الظاهرة و سرُّ الابتداء في السلوك إلى جناب الحقّ سبحانه أو إلى ما يرغب الإنسان فيه و يطلب الاستكمال به يستبّه على الأمر الجامع بين الظاهر و الباطن.

و جملة الحال أنّه ما من مرتبة من هذه المراتب التي ذكرناها إلّا و الإنسان من حيث الخلق التقديري - المنبّه عليه بقوله ﷻ: «خلق الله الأرواح قبل الأجساد بألفي ألف عام»<sup>٦</sup>.

١. ق: إيصاله.

٢. ق: غائب.

٣. و: كثيراً.

٤. كذا في الأصل و الظاهر - بمرئته للخبر - فالْمُخْتَصَّانِ.

٥. ق: يسقط.

٦. كشف المحجوب، ص ٢٣٧

و بقوله: «إِنَّ اللَّهَ مَسَحَ عَلَى ظَهْرِ آدَمَ فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّتَهُ كَأَمْثَالِ الذَّرِّ»<sup>١</sup> الحديث، وبما أخبرنا أن تعيين صور الأشياء في اللوح المحفوظ بالكتابة الإلهية القلمية سابق على التعينات الروحانية والجسمانية - معرض للآفات التي أجملنا ذكرها مما لا تستقل<sup>٢</sup> العقول بإدراكه. فأين من يكون أحدي السير من حين صدوره من غيب الحق إلى عرصة الوجود العيني<sup>٣</sup>، لم يتعوق من حيث حقيقته وروحانيته في عالم من العوالم، ولا حضرة من الحضرات متذكراً حين كشف الغطاء عنه هنا ما مرّ عليه، يسأل عن ميثاق «ألسنت» فيقول: كأنه الآن في أذني وغيره يخبر بما هو أكثر من ذلك، معن يتعوق ويتكرر ولوجهه وجه المقتضيان كثافة حجبه وكثرتها، وتقلبه في المحن والآفات، نعوذ بالله منها.

ثم نقول: وأما الآفات والمحن التي للإنسان معرض لها من حين الولادة، بل من حيث الاستقرار في الرحم إلى حين تحققه بمعرفة ربه وشهوده وتيقنه بالفوز بتحصيل أسباب الرشد والسعادة بل إلى حين تحقق حسن الخاتمة بالبشرى الإلهية، أو بما شاء الله بالنسبة إلى البعض، فغير خافية على العقلاء، وبالنسبة إلى البعض إلى حين دخول الجنة، كما ورد: «لا تأمن مكري حتى تجوز الصراط»، فما من مقام ولا حال ولا زمان ولا مكان ولا نشأة من النشآت الاستيداعية، والتطورات الاستقرارية، التي ذكرها الله في خلق الإنسان من تراب وماء مهين، ونطفة، ثم علقه، ثم مضغه، ثم عظم ولحم، إلى تمام النشأة الدنياوية، ثم البرزخية، ثم الحشرية، ثم الجنائية إلا والله فيها على الإنسان نعم كثيرة - كما بينا - موقته ومستصحبه.

فالموقته منها كل نعمة هي من لوازم كل نشأة وحالة يتلبس الإنسان بها، ثم ينسلخ عنها في العوالم والمراتب والأطوار التي يمر عليها.

وغير الموقته والمستصحبه نعمة الحراسة، ونعمة العناية، ونعمة الرعاية، ونعمة قبول الأعمال الذاتية، ونعمة صحة المعرفة اللازمة للشهود<sup>٤</sup> الذاتي، ونعمة الارتضاء والقبول الذاتي، ونعمة حسن التعويض والتبديل والإنشاء، ونعمة التخلي للتجلي، ونعمة إسهاد

٢. ه: يستقل.

١. جامع المسانيد، ج ١٨، ص ٢٤٩.

٤. ق: بالشهود.

٢. ق: الفيبي.

الخلق الجديد في كلّ آن، ونعمة حسن المرافقة<sup>١</sup> في كلّ ذلك وسواه، ونعمة الإمداد بما يحتاج إليه في ذاته وخواصّها ولوازمها، وما يحتاج إليه في الوصول إلى مرتبة الكمال الذي أهلّ له، ونعمة التوفيق والهداية المقرّبين للمدّى، المنافيين<sup>٢</sup> لما عليه العبدى، ونعمة العافية، ونعمة تهيئة الأسباب الملائمة في كلّ الأمور.

والأعلى والأشرف نعمة المشاهدة الذاتية، التي لاحجاب بعدها - مع كمال المعرفة والحضور معه سبحانه، على أتمّ وجه يرضاه للكُمل - منه ومنهم له دنياً وبرزخاً وآخرة، فقلّبه تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بالنسبة لمن يعرف ما بيّنا هو ما أشرنا إليه. وأوّل موجود تحقّق بالنعم الإلهيّة القلم الأعلى الذي هو أوّل عالم التدوين والتسطير، فإنّ المهيمين<sup>٣</sup> وإن كانوا أعلى<sup>٤</sup> في المكانة، لكنّهم لا شعور لهم من حيث هم بأنفسهم، فضلاً أن يكون لهم شعور بنعيم ولذة.

وآخر الموجودات تحقّقاً بهذه النعم عيسى بن مريم - على نيّتنا وعليه أفضل الصلاة والسلام - لأنّه لا خليفة لله بعده إلى يوم القيامة، بل لا يبقى بعد انتقاله وانتقال من معه مؤمن على وجه الأرض، فضلاً عن وليّ وكامل، كذا أخبر نيّتنا<sup>٥</sup> ثم قال: «لا تقوم الساعة وفي الأرض من يقول: الله الله، ولا تقوم الساعة إلّا على شرار الناس»<sup>٥</sup>.

فينبغي لمن فهم ما ذكرنا أن يستحضر عند قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، القلم الأعلى وعيسى ومن بينهما، ممّن مُنِحَ النعم الإلهيّة التي عدّناها والتي أومأنا إليها إشارة وتلويحاً على سبيل الإجمال؛ فإنّه لا يفوته نعمة من النعم الإلهيّة أصلاً؛ لأنّ أهلها محصورون في المذكورين ومن بينهما، وسيّما إذا استحضر قوله تعالى على لسان نيّته: «هؤلاء لعبدى، ولعبدى ما سألت»، وصدّق ربّه بإيمانه التام فيما أخبر عن نفسه، وفي وعده بالإجابة وأنّه سبحانه عند ظنّ عبده به، فإنّ الله تعالى يعامله بكرمه<sup>٦</sup> الخاصّ واعتقاده فيه لا محالة كما أخبر، وهو الصادق الوعد والحديث، الجواد المحسّن<sup>٧</sup>.

١. ق: الموافقة.

٢. ق: ٥: المهيمين. والقاهر - بفرينة الأحكام المرتبة عليهم -: «المهيمين».

٣. جامع المسانيد، ج ٢١، ص ١٦٢.

٤. أي كثير الإحسان.

٥. كذا في الأصل. والأولى: أغلّون.

٦. ق: بكونه.

## وصل منه

اعلم، أنَّ النعيم والعذاب ثمرة الرضا والغضب، ولكلٍّ منهما ثلاثُ مراتبٍ، كما لباقي الصفات على ما عرفت به من قبل عند بيان سرِّ الهداية والإيمان والتقوى وغير ذلك.

### مراتب الغضب

فأول درجات الغضب يقضي بالحرمان وقطع الإمداد العلمي، المستلزم لتسلط الجهل والهوى والنفس والشيطان والأحوال والأخلاق الذميمة الحاكمة، لكن كل ذلك موقت إلى أجل معلوم عند الله في الدنيا إلى النفس الذي قبل آخر الأنفاس في حق مَنْ يُختم له بالسعادة كما ثبت شرعاً وتحقيقاً<sup>١</sup> سواء كانت سلطنة ما ذكرنا<sup>٢</sup> باطناً أو ظاهراً أو هما معاً. والرتبة الثانية تقضي<sup>٣</sup> بانسحاب الحكم المذكور باطناً هنا، وظاهراً في الآخرة برهة من زمان الآخرة، أو يتصل الحكم إلى حين دخول جهنم وفتح باب الشفاعة، وأخر مدة الحكم حال ظهور حكم أرحم الراحمين بعد انتهاء حكم شفاعة الشافعين.

وفي هذه الرتبة حالة أخرى تقضي<sup>٤</sup> بانسحاب حكم ظاهر الغضب ظاهراً هنا فقط منها بتعيين<sup>٥</sup> المحن على الأنبياء وأهل الله، وينتهي الأمر بانتهاء حكم هذه النشأة، كما قال ﷺ لفاطمة ؓ حين وفاته: «لا كرب على أبيك بعد اليوم». وهذا الحكم باطنه فيه الرحمة

١. كان في الأصل: وسواء.

٢. ق: ما ذكر.

٣. ه: يقضي.

٤. ه: يقضي.

٥. ه: بتعيين.

و ظاهرة من قبله العذاب، وله التطهير و مزيد الترقّي في الأمور<sup>١</sup> التي سبق العلم أنّها لا تُنال تماماً إلا بهذه المحن المنبّه على أصلها. و فوق هذا سرّ عزيز جداً لا أعرف له ذائقاً، أذكره - إن شاء الله تعالى -

و ذلك أنّ الكُمل من أهل الله من الأنبياء والأولياء و من شاركهم في بعض صفات الكمال إنّما امتازوا عن سواهم أولاً بسعة الدائرة و صفاء جوهرية الروح و الاستيعاب الذي هو من لوازم الجمعية، كما نبّهتكم عليه في سرّ مرتبة أحديّة الجمع و اختصاصها بالإنسان الذي هو برزخ الحضرتين و مرآتهما. و حضرة الحقّ مشتملة على جميع الأسماء و الصفات، بل هي منبع لسائر النسب و الإضافات و الغضب من أمّهاتها<sup>٢</sup> و المجازاة<sup>٣</sup> الشريفة الصفاتية الأولى إنّما كانت بين<sup>٤</sup> الغضب و الرحمة، فمن ظهر بصورة الحضرة تماماً و كانت ذاته مرآة كاملة لها، لا بدّ و أن يظهر فيها كلّ ما اشتملت عليه الحضرة، و ما اشتمل عليه الإمكان على الوجه الأتم، و من أمّهات ما فيها ما ذكرنا<sup>٥</sup> فلا جرّم وقع الأمر كما علمت، و لولا سبق الرحمة الغضب، كان الأمر أشدّ، فكما أنّ حظّهم من الرحمة و النعيم و العظمة و الجلال أعظم من حظوظ سواهم بما لانسبة، فكذلك كان الأمر في الطرف الآخر لكن في الدنيا؛ لأنّ هذه النشأة هي الظاهرة بأحكام حضرة الإمكان المقتضية التقاض و الآلام و نحو ذلك.

و عند الانتقال منها بعد التحقق بالكمال يظهر حكم غلبة الرحمة الغضب و سبقها، و ثمرة الاستكمال المستفاد بواسطة هذه النشأة الجامعة المحيطة، و حكم من دون الكُمل بالنسبة إليهم بحسب قرب نسبتهم منهم و بعدها، و كذا نبّه عليه فقال: «نحن معاشر الأنبياء أشدّ الناس بلاء في الدنيا»<sup>٥</sup> و فيه - أي في الحديث - : «ثم الأمثل فالأمثل»، و ورد في طريق آخر في المعنى: «أشدّ الناس بلاء في الدنيا الأنبياء، ثم الأولياء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل» و هكذا الأمر في طرف النعيم و السعادة، و من بُعث رحمة للعالمين فدى بنفسه في الأوقات الشديدة المقتضية عموم العقوبة لسلطنة الغضب ضعفاء الخلق، و كذا نبّه على هذا السرّ عليه

١. هـ: الأمر.

٢. ق: المجازاة.

٣. ق: من.

٤. أي الغضب.

٥. جامع المسانيد، ج ١٥، ص ١١٢.

أهل هذا الذوق الأشرف لما رأى جهنم وهو في صلاة الكسوف، وجعل يتقي حرّها عن وجهه<sup>١</sup> بيده وثوبه ويتأخّر عن مكانه ويتضرّع ويقول: «ألم تُعَذِّبني يا ربّ أُنك لا تُعَذِّبهم وأنا فيهم؟»<sup>٢</sup> «ألم، ألم» حتى حُجِبَتْ<sup>٣</sup> عنه. يريد قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾<sup>٤</sup>، فافهم.

وأما الرتبة الثالثة من رُتَب الغضب بالنسبة إلى طائفة خاصّة فتقتضي التّأبيد وكمال حكمها يوم القيامة، كما تُخبر الرسل عن ذلك قاطبة بقولها الذي حكاه لنا نبينا ﷺ، وهو أنّها تقول: «إنّ الله قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»، فشهدت بكماله شهادة تستلم بشاردة لو عُرِفَتْ لم ييأس أحد من رحمة الله،

ولو جاز إفشاء ذلك وكشف سرّ تردّد الناس إلى الأنبياء، وانتهائهم إلى نبينا ﷺ، وسرّ فتحه باب الشفاعة، وسرّ حثّيات ربّنا، وسرّ «فيضع الجبار فيها - يعني في جهنم - قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول<sup>٥</sup>: قطّ قطّ» أي حسيبي حسيبي، وسرّ السجّادات الأربع، وما يخرج من النار<sup>٦</sup> في كلّ دفعة، وما تلك المعاودة والمراودة، وسرّ قول مالك خازن النار لنبينا ﷺ في آخر مرّة يأتيه لإخراج آخر من يخرج بشفاعته: يا محمّد! ما تركت لغضب ربك شيئاً، وسرّ قوله تعالى: «شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلاّ أرحم الراحمين» وسرّ قوله سبحانه لنبينا ﷺ عند شفاعته في أهل لا إله إلاّ الله: «ليس ذلك لك» الذي يقول في إثره: «شفعت الملائكة»، الحديث، وغير ذلك من الأسرار التي رمزها لنا وأجمل ذكرها لظهر<sup>٧</sup> ما يبهر العقول ويحير الألباب، ولكن الأمر كما قال بعض التراجمة - قدّس الله روحه -:

وماكلّ معلوم يباح مصونه ولاكلّ ما أملت عيون الظبا يُروى  
ثم اعلم، أنّ حكم الغضب الإلهي هو تكميل مرتبة قبضة الشمال؛ فإنّه وإن كانت كلتا يديه المقدّستين يميناً مباركة، لكن حكم كلّ واحدة منهما يخالف [حكم] الأخرى،

١. ما بين المعقوفين، غير موجود في ق.

٢. الأنفال (٨) الآية ٣٣.

٣. ق: جهنم.

٤. ه: وجه.

٥. أي حجب جهنم عنه.

٦. ه: يقول.

٧. جواب «لوجاز».

﴿والأرض جميعاً قبضته يوم<sup>١</sup> القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾<sup>٢</sup> فافهم.  
فليلد الواحدة المضاف إليها عموم السعداء الرحمة والحنان<sup>٣</sup> كما ورد، وللأخرى القهر  
والغضب ولوازمهما، ولكل منهما دولة وسلطنة يظهر حكمها في السعداء القائمين بشروط  
العبودية وحقوق الربوبية حسب الإمكان، وفي الأشقياء المعتدين الجائرين المنحرفين  
عن سنن الاعتدال الذي نبهناك عليه، المفرطين في حقوق الألوهة<sup>٤</sup> والمُضيفين إلى أنفسهم  
ما لا يستحقونه على الوجه الذي يتوهمونه.

و غاية حظهم من تلك الأحكام ما اتصل بهم بشفاعه ظاهر الصورة الإنسانية المحاكية  
بصورة الإنسان الحقيقي الكامل، وشفاعة نسبة الجمعية، والقدر المشترك الظاهر بعموم  
الرحمة الظاهرة الحكم في هذه الدار، وقد عرفتكم بأسرارها، فتذكر.

فلما جهلوا كنه الأمر، اغترؤوا وادَّعَوْا واجترؤوا وأشركوا وأخطؤوا في إضافة الألوهة  
حقيقة إلى صورة متشخصة لم يظهر عليها من أحكام الألوهة إلا البعض، فلا جرَم استعدوا  
بذلك لاتصال أحكام الغضب بهم، ولأن يكونوا هدفاً لسهامها<sup>٥</sup>، فالحق سبحانه من حيث  
اسميه: «الحَكَم» «العدل» يطالبهم بحق ألوهته<sup>٦</sup>، ويحكم بينها<sup>٧</sup> وبينهم، ويغضب لها على  
من بخسها حقها، و جار و جهل سرها، ولم يقدرها قدرها.

ولولا سبق الرحمة الغضب وغلبيتها بالرحمة الذاتية الامتنانية التي هي للوجه الجامع  
بين اليمين، ما تأخرت عقوبة من شأنه ما ذكر.

هذا، مع أنه ما تم من سلم من الجور بالكلية ولو لم يكن إلا جورنا في ضمن أبينا آدم ﷺ  
حين مخالفته؛ فإننا إذا لم نكن غيره فبنا أذن وسلب، كما أنه<sup>٨</sup> ما سلب، كما أنه بتلقيه  
الكلمات من ربه، وكمال جوهريته وجمعيته، رجع إلى مقامه الكريم، فلكل من ذلك نصيب  
يجني ثمرته عاجلاً بالمحن والأنكاد إن اعثنى به، وأجلاً بحكم ﴿وإن منكم إلا واردة﴾<sup>٩</sup>

٢. طُور (٣٩) الآية ٦٧.

٤. ق: هـ: الألوهية.

٦. ق: الرهبة.

٨. كذا في الأصل. والظاهر زيادة «كما أنه» وفي ق: عند.

١. ق: «يوم القيامة» لا توجد.

٣. هـ: الجنان.

٥. في بعض النسخ: ناسها.

٧. ق: بينهما.

٩. مريم (١٩) الآية ٧١.



وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُعْتَنَ<sup>١</sup> بِهِ، فشأنه كما أخبرنا، فافهم.

وإلى عموم الجور والظلم أشار الحق سبحانه بقوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾<sup>٢</sup> ولكن استواء الرحمة العامة من حيث الاسم «الرحمن» على العرش المحيط بصور العالم، وشفاعة الصورة وأحدية الفعل، من حيث الأصل والفاعل من ذلك، فتأخرت سلطنة «الحكم العدل» إلى يوم القيامة الذي هو يوم الكشف ويوم الفصل والقضاء الظاهر الشامل.

فهناك يظهر الأمر تماماً للجمهور، ولهذا قال سبحانه: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وهو يوم المجازاة، والسر في ذلك العالم<sup>٣</sup> هو أنه لو ظهرت سلطنة «الحكم العدل» هنا، ما جار أحد على أحد، ولا تجاسر على ظلمه، ولا افتري على الله وعلى عباده، ولكان الناس أمة واحدة، ولم تكمل إذا مرتبة القبضتين، ولا ظهر سر المجازاة الواقعة بين الغضب والرحمة، والأسماء والصفات اللازمة لهما، ولا كان حلم ولا عفو ولا صبر ولا تبديل سيئة بحسنة ولا غير ذلك، فأين إذاً ﴿كُلًّا نُعْطِي هَوْلًا وَهَوْلًا مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾<sup>٤</sup> أي ممنوعاً؟ فالرحمة العامة تستلزم العطاء الشامل كل شيء، لا جرم وقع الأمر هكذا، فحقت الكلمة، وحلت<sup>٥</sup> النعمة، وظهر حكم الغضب، ثم غلبت الرحمة، فافهم.

ثم لتعلم أن حكم الغضب الظاهر على الكمل هو من هذا القبيل، إنما يظهر بسبب التقصير في أداء حقوق الألوهة وحصرها في صورة معينة بإضافة تنافي حيطتها وسعتها، فهم ينتصرون لها ببعض مظاهرها العادلة المعتدلة، من مظاهرها المنحرفة المُخدجة بسوء قبولها حُسن اعتدال الألوهة ولطائف كمالاتها، لأنهم يغضبون لأنفسهم من حيث هم عبید، كما ورد عن النبي ﷺ أنه كان لا يغضب لنفسه، وإذا غضب لله لم يقم لغضبه شيء.

ومطلق غضبهم في الحقيقة هو ما قلنا من قبل عبارة عن تعيين غضب الحق فيهم من كونهم مجاليه ومجالي أسمائه وصفاته، لأنهم يغضبون كغضب الجمهور وقد شهدت

٢. فاطر (٣٥) الآية ٤٥.

٤. الإسراء (١٧) الآية ٢٠.

١. يعتني.

٣. ق. هـ: العام.

٥. ق. حكمت، هـ: حكمة.

الشريعة أيضاً بذلك في قصة<sup>١</sup> أبي بكر لما نهى صُهيياً وبلالاً وسلماناً وبقية الستة عن الوقوع في أبي سفيان لما مرّ بهم وقالوا له: بعد ما أخذت سيوف الله من عنق عدوّ الله، فقال لهم أبو بكر: تقولون هذا لشيخ قريش وكبيرها؟ أو نحو ذلك، فلما بلغ ذلك الخبر إلى النبي ﷺ<sup>٢</sup> قال: «لعلك أغضبتهم يا أبا بكر، إن أغضبتهم أغضبت ربك» فرجع إليهم وقال: استغفروا لي يا إخواني، فقالوا: غفر الله لك [يا أخي. فقال: أغضبتكم؟ فقالوا: لا، يا أخي] أو<sup>٣</sup>.

فافهم أن ثمة من يغضب الحق لغضبه، ويرضى لرضاه، بل ثمة من نفس غضبه هو غضب الحق، وعين رضاه رضا الحق.

وغضب الخلق حالة ناتجة عن أثر طبيعي وفعل غير موافق لمزاج الغاضب ومراده، وهكذا حكم أهل الله مع باقي الصفات ليس حالهم معها حال الجمهور، ولا نسبتها إليهم نسبتها إلى سواهم، وبين صفات الرحمة وصفات الغضب بالنسبة إلى الحق وإلى الكُمل ومن دونهم فروق دقيقة لا يعرفها إلا من عرف سرَّ أحديّة الفعل والفاعل، وسرَّ سبق الرحمة وسببها وما الغضب المبوق المغلوب، وسألمع لك نبذة من أسرارهِ تحت أستار الأمثلة والعبارات، فارصد فهمك، واجمع همك، تعرّض على المقصودات<sup>٤</sup> - إن شاء الله -

اعلم، أن باطن الغضب رحمة متعلّقة بالغضب والمغضوب عليه، فأما الغضب فإنه ينفث بغضيه وإمضاء حكمه في المغضوب عليه ما يجده من الضيق بسبب عدم ظهور سلطنة<sup>٥</sup> نفسه تماماً، التي بها نعيمه،<sup>٦</sup> وفيها لذّاته وذلك التعذّر إمّا لوجدان المنازع، أو اعتياص<sup>٧</sup> الأمر المتوقع منه أن يكون محلاً لنفوذ الاقتدار تماماً، أو آله مؤاتية<sup>٨</sup> لما يراى من النصرَف بها وفيها<sup>٩</sup> عن حسن المؤاتاة، وعن تنفيذ الأوامر بها أيضاً وفيها.

وأنفس الغضب مثلاً موازين وسنن مع القدرة على حزمها لا يمكن أن تُحرّم؛ إذ لو حرّمت لنيل مراد جزئي أو تكميل أمر خاص غير الأمر المراد لعينه دون غيره، استلزم ذلك

١. ق: قضية.

٢. ق: رسول الله.

٣. ما بين المعقولين غير موجود في ق.

٤. جامع المسانيد، ج ٧، ص ٥٩.

٥. ق: المقصد.

٦. ق: سلطنته.

٧. ه: نعيم.

٨. ق: الاعياض.

٩. ق: متواتيه.

١٠. ق: منها.

الحزم فساد أصل كلي، أو فساد الأمر الأصلي المراد لعينه، والمراد ما سواه لأجله، فوجب رعاية الأصلح، وترجيح الأهم. وبهذا قام الوجود، وانتظم أمر كل موجود، وتفصيل هذا السر يطول، وفي هذا الإلماع كفاية للألباء وغنية.

وأما سر الأمر من جهة المغضوب عليه فهو على أنواع ثلاثة: تطهير ووقاية، وتكميل. أما الوقاية فكصاحب الأكلة - نال الله العفو والعافية منها ومن كل داء - إذا ظهرت في عضو أحد وقدر أن يكون الطبيب والدّه أو صديقه أو شقيقه، فإنه مع فرط محبته فيه يبادر لقطع العضو المعتل؛ لما لم يكن فيه قابلية الصلاح أو المعالجة، فتراه يباشر الإيذاء الظاهر وهو شريك المتأذي بذلك الأذى، ولا مندوحة؛ لتعذر الجمع بين جلب العافية وترك القطع؛ لما لم يساعد استعداد العضو على ذلك، فافهم.

وتذكر: «ما ترددت في شيء ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته»<sup>١</sup> ولا بدّ له من ذلك» والوالد يظهر الغضب لولده رعاية لمصلحته<sup>٢</sup> وهو في ذاته غير غاضب، وإنما يظهر بصفة الغضب بحيث يظنّ الولد أنّه متّصف بالغضب حقيقة وليس كذلك، وإنما موجب<sup>٣</sup> ظنّه في أبيه ما يشاهده من الأثر الدالّ على الغضب عادة، والأمر بخلافه في نفس الأمر، وإنما ذلك لقصور نظر الولد، ولعدم استقلاله بالمصالح دون تعليم وزجر وتأديب وتقويم، فلو وفي استعدادة بالتحقق بالكمال المطلوب للوالد<sup>٤</sup>، ما ظهر ما ظهر، ولا ظنّ ما ظنّ، بل علم مراد أبيه ممّا ظهر به من حكم الغضب، مع عزّوه عنه.

وأما الأمر من حيث التطهير فمثاله: لو أنّ ذهباً مُزج برصاص ونحاس وغيرهما لمصلحة لا يمكن حصولها إلا بالمجموع كما هو مجرّب في بعض الطلسمات الروحانية المشترط<sup>٥</sup> فيها مجموع المعادن، بحيث لو نقص شيء منها لم يحصل المقصود، ثم إنّه إذا فرضنا انقضاء الوقت المراد لأجله ذلك الجمع وحصل المطلوب أو انتهت مدة حكمه وقُصد تمييز الذهب ممّا مازجه من غير جنسه، لا بدّ وأن يجعل في النار الشديدة، لينفرد

١. ق: لا توجد.

٢. ق: مسانده.

٣. ه: لمصلحة.

٤. ق: يوجب.

٥. ق: للولد.

٦. ق: الشروط.

الذهب ويظهر كماله الذاتي، ويذهب ما جاوره مما لم يطلب لنفسه، وإنما أريد لمعنى فيه يتصل بالذهب وقد اتصل. كماء الوزد كان أصله ماء، وعاد إلى أصله، لكن بمزيد عطرية وكيفيات مؤثرة مطلوبة استفادها لمجاورة غير الجنس، لم تكن موجودة في مجرد الماء أولاً وهكذا الأمر في الغذاء يوصله الإنسان ويضمه إليه، فإذا استخلصت الطبيعة منه المراد رمت بالثقل؛ إذ لا غرض فيه. وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿لَيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعاً فَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾<sup>١</sup>. وقال في هذا المعنى بيان<sup>٢</sup> آخر أوضح وأتم تفصيلاً: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةً بِقُدَرِهَا فَاخْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَى وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ﴾<sup>٣</sup> الآيات. فتدبرها؛ ففيها تنبيهات شريفة على أحوال أهل قبضة الغضب، وأهل قبضة الرحمة والرضا.

وأما التكميل فمشار إليه في تبديل السيئات حسنات في قوله: «أسلمت على ما أسلفت من خير». وفي الجمع بين حكم اليمين، وفي استجلاء الرحمة المستبطنة في الغضب والقهر وفي استطعام حلاوة الحلم مع القدرة، واستجلاء كمال الصبر مع أن لا مكره من خارج، فافهم. وارق؛ فإنك إن علوت عن هذا النمط وقت الرواح لا وقت العود استجلبت سرَّ القدر المتحكم في العلم والعالم والمعلوم.

ومن رقى فوق ذلك رأى غلط الإضافات السابقة في الأفعال والأسماء والصفات والأحوال، فإن رقى فوق ذلك رأى الجمال المطلق لا قبج عنده، ولا تشريف ولا غلط ولا نقص ولا تحريف.

فإن رقى فوق ذلك رأى الجور والعدل والظلم والحلم والحقوق المؤداة والتقصير والبخس والإذهانة وانجد والتعظيم والكتمان والإبانة كلها محترقة بنور السُّبُحات

الوجهية، مستهلكة في عرصة الحضرة الذاتية الأحدية.

فإن رقى فوق ذلك سكت فلم يُفصح وخرس، فلم يوضح وغمي، فلم ينظر وذهب، فلم يظهر.

فإن أُعيد ظهر بكل وصف، وكان المعنى المحيط بكل حرف لم يعتص عليه أمر، ولم يُستغرب في حقه عرفان ولا نكر.

### مراتب الرضا

ولنعُد الآن إلى إتمام ما كنّا قد شرعنا فيه من تقسيم مراتب الرضا المثمر للتنعم بالنعم.<sup>١</sup> بعد تعدّينا بفضل الله مراتب الغضب والفراغ من السنة أحكامه، فنختم الكلام على الرضا؛ لأنّه آخر الأحوال الإلهية حكماً في السعداء، كما سننبّه عليه.

فنقول: مراتب الرضا المثمر للنعم كلّها والتنعم بها ثلاث:

حكم أولها رضا الحق عن الموجودات من حيث استصلاحها لأن يتوجّه إليها بالإيجاد وبقسط ما من الإحسان؛

وحكم الثانية الرضا عن كافة المؤمنين؛

وحكم الثالثة الرضا عن خواصّهم، وعن الأنبياء والأولياء، كما ورد وثبت.

وهذا القسم ينقسم إلى قسمين: قسم خاص، وقسم أخصّ، فالخاص ما يتعلق بالأنبياء والأولياء، والأخص هو الذي عيّنه سبحانه بقوله: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾<sup>٢</sup> فعرفنا أنّ هذا رضا<sup>٣</sup> مخصوص ليس لكل الرسل والأنبياء؛ لعدم عموم حكم العلامة<sup>٤</sup> المذكورة، في الجميع مع رضاه عن سائرهم، ولأنّه أخبرنا أنّه قد رضي عن المؤمنين، فعن الأولياء أولى، فعن الأنبياء أكدّ، فما الظنّ بالرسل؟ فحيث خصّص هنا بـ«من» وبالعلامة، عرفنا أنّه رضا خاص، وهو ثابت لامحالة لآخر الرسل ﷺ؛ فإنّه بعينه آخر الصفات الإلهية حكماً في الآخرة في السعداء، فكان العطاء

١. ق: للتنعم.

٢. الجن (٧٢) الآية ٢٧.

٣. ه: رضى.

٤. وهي السلوك من بين يديه وغيره وفي، ق: الملافة.

الآخِرُ بِالْآخِرِ مُحَبَّةً وَكَمَالاً أَنْسَبَ.

وَأَمَّا أَنَّ الرِّضَا آخِرُ الْمِنَحِ الْكُلِّيَّةِ الْحَاصِلَةِ مِنَ الْحَقِّ لِلْسَعْدَاءِ فَالْحِجَّةُ فِيهِ ظَاهِرٌ مَا<sup>١</sup> وَرَدَ:  
أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ إِذَا تَجَلَّى لِعِبَادِهِ فِي الْجَنَّةِ وَخَاطَبَهُمْ وَمَنَّاهُمْ وَلَا طَفْهَمَ وَحَيَّاهُمْ عَدَّدَ عَلَيْهِمْ  
نِعَمَهُ، ثُمَّ سَأَلَهُمْ مَاذَا تَرِيدُونَ؟ فَلَا يَجِدُونَ لِلتَّمَنِّي مَسَاغاً، فَيَقُولُ: قَدْ بَقِيَ لَكُمْ عِنْدِي،  
فَيَتَعَجَّبُونَ وَيَسْأَلُونَ، فَيَقُولُونَ: فِي آخِرِ الْأَمْرِ: «رِضَايَ عَنْكُمْ، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ أَبَداً»  
فَيَجِدُونَ لَذَّةً مِنَ اللَّذَّةِ وَالرَّاحَةِ مَا لَا يَقْدَرُ قَدْرَهُ أَحَدٌ، فَصَحَّ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ يَخْتِمُ أَمْرَ  
السَّعْدَاءِ بِالرِّضَا الَّذِي بِهِ كَمَالُ نَعِيمِهِمْ، كَمَا أَنَّ شُهُودَهُ رُوحَ كُلِّ نَعِيمٍ.

#### مراتب النعيم

واعلم، أَنَّ مراتب النعيم أربع: مرتبة حسية، وأخرى خيالية، وثالثة روحانية، والرابعة  
السرّ الجامع بينها، الخصيص بالإنسان وهو الابتهاج الإلهي بالكمال الذاتي، يسري حكمه  
في الظاهر والباطن وما ذكر.

ومراتب الآلام أيضاً الثلاث<sup>٢</sup> المذكورة، وهي في مقابلة الاعتدال الحسي والروحاني  
والمثالي. والمقابل للابتهاج الرابع هو صفة الغضب. المحدث كل ألم وتعب وانحراف في  
المراتب الثلاث، وفي الأجسام الطبيعية هو الانحراف على اختلاف مراتبه، فافهم.

وَأَتَمَّ مَرَاتِبِ النِّعَمِ رُؤْيَا الْحَقِّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أُتْبِهَكَ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّائِي  
خَلْقاً، وَالْمُرْتِي حَقّاً، وَالَّذِي يَرَى بِهِ<sup>٣</sup> حَقّاً أَيْضاً، فَهَذِهِ، الرُّؤْيَا اللَّذِيذَةُ الَّتِي لَا لَذَّةَ فَوْقَهَا أَصْلاً  
وَمَا سِوَى هَذِهِ مِنَ الْمَشَاهِدَاتِ، فَإِمَّا دُونَ هَذِهِ، وَإِمَّا الَّتِي تَفْنَى وَلَا لَذَّةَ مَعَهَا. وَإِلَى هَذِهِ<sup>٤</sup>  
أَشَارَ ﷺ بِقَوْلِهِ فِي دَعَائِهِ رَبَّهُ: «وَارْزُقْنِي لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ الْكَرِيمِ أَبَداً دَائِماً سَرْمَداً»  
وَلَمْ يَقُلْ: ارْزُقْنِي النَّظَرَ إِلَى وَجْهِكَ الْكَرِيمِ، فَافْهَمْ، فَالشَّرَفُ وَالنِّعَمُ فِي الْعِلْمِ، وَإِلَّا فَمَجْرَدُ  
الرُّؤْيَا دُونَ الْعِلْمِ لَا يُجْدِي.

رُبَّ امْرِئٍ نَحْوَ الْحَقِيقَةِ نَاطِرٌ      بَرَزَتْ لَهُ، فَيَرَى وَيَجْهَلُ مَا يَرَى

٢. أي: حسية وخيالية وروحانية وفي بعض النسخ: الثلاثة.

٤. ق: هذا.

١. ق: ه: أنا

٣. ربّه.



و تذكر قول العلماء: اللذة والنعيم عبارة عن إدراك الملاثم من حيث هو ملاثم، فحيث لا إدراك لنعيم ولا نعمة إذا؛ فإن المال والجاه والمطعم الشهية<sup>١</sup> والمنظر البهي وغير ذلك إنما يعد نعمة ويتنعم به من حيث إدراك ما في كل واحد منها من أحكام الكمال بالنسبة إلى المدرك.

فحصول اللذة والتنعم وتفاوته هو بحسب ذلك القرب الكمال و صحة الإدراك، فبمقدار قوة إدراك الكمال من حيث أحكامه المناسبة للمدرك تقع اللذة ويصدق اسم النعمة على ذلك الأمر عند المدرك.

ومن تحقق بالكمال حتى صار منبعاً لأحكامه، صار هو ينبوع النعم، وسبباً لنعيم المتنعمين من كونه عين النعم<sup>٢</sup> ونفس اللذة؛ لأنه أصل كل شيء، فيظهر بحكمه متى شاء فيما أراد من الصفات والأحوال التي هو جامعها بالذات.

وأما هو فيلتذ بكل ما يلتذ به الملتذون، مع اختصاصه بأمر لا يشارك فيه وهو تنعمه باستجلائه حسن كماله وما تشتمل<sup>٣</sup> عليه مرتبته من الجهة التي تلائم حاله حين الاستجلاء، فافهم، فهذا عزيز جداً.

ودون صاحب هذا الحال في النعيم في الدنيا من وافقت مراداته الطبيعية والنفسانية مراد الحق منه وعلمه فيه، مع ملاحظة ذلك في كثير من الأوقات، وإنما قلت: في كثير من الأوقات؛ لاستحالة دوام ذلك في كل حال.

ومثله أو دونه ببسیر من تمكن<sup>٤</sup> من الإبراز إلى الحس بكل<sup>٥</sup> ما تنشئه<sup>٦</sup> إرادته في ذهنه، وهذا التمكن شرط في الكمال لا الظهور به، وإنما جعلت هذه الرتبة بعد الرتبة الأولى؛ لأن صاحب هذا التمكن لابد وأن يكون متعوباً<sup>٧</sup> من جهات أخرى، هي من لوازم هذا التمكن دون انفكاك، فاعلم ذلك.

وأكثر الناس تألماً في الدنيا من كثرت فيه الأمانى الشهية التي لم يقدر الحق ظهورها في

١. ه: النعيم.

٢. ق: مكن.

٣. ه: تشنه.

٤. الشهية.

٥. ه: يشتمل.

٦. ق، ه: كل.

٧. ق: منعوتاً.



الخارج، مع نقص<sup>١</sup> عزائمه في أكثر ما يتوخاه، وشطف<sup>٢</sup> العيش، أعاذنا الله من ذلك.

### مراتب الرضا الإنساني

ثم نرجع ونقول: واعلم، أن للرضا<sup>٣</sup> المثمر للنعم والتنعم بها في عرصة أحوال الإنسان أيضاً ثلاث مراتب، كما هو الأمر في جانب الحق.

فأول درجاته فيه رضاه من حيث الباطن عن عقله، وما زين له من الأحوال والأعمال التي يباشرها، هذا عموماً وأخص منه ما ورد من ذكر المؤمن له: رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً، ومن حيث الظاهر رضاه عن ربه بما تعين له منه من صور الأعمال والأحوال الظاهرة، التي يتقلب فيها في حياته الدنيا ومعاشه، دون قلق مزعج<sup>٤</sup> يتمرّ به العيش، لا أنه يطمئن ويسكن دون تمنٍّ وتشهٍّ<sup>٥</sup>؛ فإن ذلك من أحكام المرتبة الثانية، وإنما أعني ما عليه أكثر الناس من أهل الحرف والصنائع وأمثالهما.

وأما الرتبة الثانية من الرضا المقرون<sup>٦</sup> بقوة الإيمان وارتفاع التهمة من جانب الحق فيما وعد وأخبر عاجلاً في أمر الرزق، وباقي المقدورات التي للإنسان<sup>٧</sup> بصدد التلبس بها، المتكرّر بيانها<sup>٨</sup> في الكتاب والسنة، والمجمل في قوله تعالى: ﴿ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم﴾<sup>٩</sup> فإنه من عرف أن الله أRAF به من نفسه، وأعرف بمصالحه، وأشدّ رعاية لها منه، ويرى دقائق لطافه، وحسن معاملته معه، وماله عليه من النعم التي لا تحصى مما حرّمها غيره، فإنه يرضى عنه وعمّا يفعله معه وإن تألم طبعه، فذلك لا يقدح، وإنما المعتبر في هذا نفسه القدسيّة؛ فإن الرضا ليس من صفات الطبع.

وأتمّ حال يكون عليه أحد من أهل هذه المرتبة الثانية أن يقرّر في نفسه - إذ لا يخلو في

٢. أي: ضيقه.

٤. مرجع.

٦. مفرون.

٨. بيانه.

١. نقص.

٣. ق: الرضا.

٥. تشه.

٧. ق: للإنسان.

٩. العديد (٥٧) الآية ٢٢.

كلّ حال يكون فيه من إرادةٍ تقوم به، سواء كان مختاراً في تلبّسه بذلك الحال أو مكرّهاً عليه - أن يجعل إرادته تبعاً لحكم الشرع في ذلك الحال، أو ذلك الأمر كائناً ما كان، فما أَراده الشرع ورضي به، رضي لنفسه في نفسه وفي غيره ومن غيره؛ لا تصافه بالإرادة لما أَراده الشرع خاصّةً<sup>١</sup> دون غرضٍ باقٍ له على التعيين في أمرٍ ما غير ما عيّنه الشرع وسوّغه، هذا يعرفه أهل مقام الرضا، فإنّ له أهلاً من أكابر الصوفيّة<sup>٢</sup> ذائقين لحكمه، عارفين بأسراره، منصّبين<sup>٣</sup> بأحواله. والأدلة والشواهد في هذا الباب<sup>٤</sup> بحسب الموازين المشروعة العامّة، والموازين الخاصّة والمتعارفة بين أهل هذا الشأن كثيرةٌ لسنا نحتاج إلى ذكرها؛ إذ القصد الإيجاز والإلماع لا البسط.

واعلم، أنّ كلّ مرتبة هاتين المرتبتين تشتمل على درجات لكلّ درجة أهل، وبين المرتبتين أيضاً درجات كثيرة لها أرباب، وهكذا الأمر في كلّ ما ذكرناه من هذا القبيل في هذا الكتاب وغيره، إنّما نكتفي بذكر الأصول الحاصرة التي لا يخرج شيء عنها من جنسها، وأمّا التفاصيل المتشعبة فقد أضربنا عنها صفحاً، لرغبتنا في الإيجاز، ولولا<sup>٥</sup> قصور المدارك ما احتجّت إلى هذه التنبيهات في أثناء الكلام؛ لأنّها كالعلاوة الخارجة عن المقصود.

ثم نرجع ونقول: وأعلى مراتب الرضا في مرتبة العبوديّة أن يصحب العبد الحقّ لا بغرض ولا تشوّفٍ ولا توقّعٍ مطلبٍ معيّن ولا أن يكون علّة صحبته له ما يعلمه من كماله، أو بلغه عنه، أو عاينه منه، بل صحبة ذاتيّة لا يتعيّن لها سبب أصلاً، وكلّ أمر وقع في العالم أو في نفسه يراه ويجعله كالمراد له، فيلتذّ به ويتلقّاه بالقبول والبشر والرضا، فلا يزال من هذا حاله في نعمة دائمة ونعيم مقيم، لا يتّصف بالذلّة ولا بأنّه مقهور أو مغضوب عليه، فتدركه الآلام لذلك، وعزيزٌ صاحب هذا المقام، قلّ أن يوجد ذائقه<sup>٦</sup>. وسبب قلّة ذائقه أمران:

٢. ق. هـ: الصفوة.

٤. هـ: لباب.

٦. هـ: ذائقة.

١. هـ: خاصته.

٣. ق: المنصّبين.

٥. ق: فلو.

أحدهما: عزّة المقام في نفسه؛ لأنّه من النادر وجدان من يناسب الحقّ في شؤونه، بحيث يسره كلّ ما يفعله الحقّ وكأنّه هو فاعله والمختار له بقصدٍ معيّن. وغير ذلك ممّا لا يمكن التصريح به.

والأمر الآخر: كون<sup>١</sup> الطريق إلى تحصيل هذا المقام مجهولاً<sup>٢</sup>، ولما كان الإنسان لا يخلو نفساً واحداً عن طلبٍ يقوم به لأمرٍ ما، والطلب وصف لازم لحقيقته لا ينفك عنه، فليجعل متعلّق طلبه مجهولاً غير معيّن إلا من جهة واحدة، وهو أن يكون متعلّق طلبه ما شاء الحقّ إحداً في العالم وفي نفسه أو<sup>٣</sup> غيره، فما رآه أو سمعه أو وجدّه في نفسه أو عامله به أحد، فليكن ذلك عين مطلوبه المجهول قد عيّنه له الوقوع، فيكون قد وفي حقيقة كونه طالباً، ويحصل له اللذة بكلّ واقع منه أو فيه أو في غيره أو من غيره.

فإن اقتضى ذلك الواقع التغيّر تغيّراً؛ لطلب الحقّ منه التغيّر، فهو طالب الواقع، والتغيّر<sup>٤</sup> هو الواقع، ليس<sup>٥</sup> بمقهور فيه ولا مضروب عليه، بل ملتذّ في تغيّره، كما هو ملتذّ في الموجد<sup>٦</sup> للتغيّر، وما تمّ طريق إلى تحصيل هذا المقام إلا ما ذكر، فافهم.

وما رأيت بعد الشيخ<sup>رحمته</sup> من قارب هذا إلا شيخاً<sup>٧</sup> واحداً اجتمع به في المسجد الأقصى، ثم في موضع آخر، هو من أكبر من لقيت، أعرف له من العجائب ما لا يقبله أكثر العقول. صحبته وشاهدت من بركاته في نفسي وفي ذوقي غرائب<sup>رحمته</sup>.

٢. ق. هـ: مجهول.

٤. هـ: التغيّر.

٦. هـ: الموجب.

١. ق: يكون.

٣. ق: أو لمي.

٥. هـ: ونس.

٧. ق: شخصاً.

## وصل في قوله: ﴿ولا الضَّالِّينَ﴾

قد سبق في تفسير هذه الكلمة نُكِّتَ نقيصة بلسان الظاهر والباطن وغيرهما، تُنبِّه على جملة من الأسرار، وسنذكر الآن تعامها<sup>١</sup> - إن شاء الله تعالى -، فنقول:

أما بيان ما بقي من ظاهرها فهو أن هذه الكلمة معطوفة على قوله: ﴿غير المفضوب عليهم﴾، فهو استثناء تابع لاستثناء لا غير.

وأما الواجب بيانه هنا فتعيين مراتب الضلالة، وأهلها وأحكامها. ولنقدِّم مقدِّمة كلية نافعة قريبة من الأفهام، ثم نشرع في التفصيل.

اعلم، أن إضلال الحق عبده<sup>٢</sup> هو [عدم عصمته إيَّاه عما نهاه عنه]<sup>٣</sup>، وعدم معاونته وإمداده بما يتمكن به من الإتيان بما أمره به، أو الانتهاء عما نهاه عنه.

وسر الإضلال والاستهزاء والمكر والخداع ونحو ذلك - ممَّا أضافه الحق إلى نفسه، وتحيّر أكثر العقول عن نسبته إلى الحق تنزيهاً له - هو من باب تسمية الفرع باسم الأصل؛ إذ مكر العبد - مثلاً - واستهزاؤه هو الأصل المتقدم الجالب ما ذكر، والمسمى مكرًا واستهزاءً وغير ذلك من هذه الأوصاف التي لا يعرف الأكثرون كمالها إنما يظهر ويتعين بهذا الحكم من سر ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾ فافهم، والله المرشد.

### مراتب الضلال

ثم اعلم، أنه قد كنّا نبهناك على أن الضلال الحيرة، وأن<sup>٤</sup> لها ثلاث مراتب.

١. ق: بنعامها، ه: نعامها.

٢. ق: عنده.

٣. ما بين المعطوفين غير موجود في ق.

٤. ق: «إن» لا توجد.

كما لباقي<sup>١</sup> الصفات المنبّه عليها:

فالمرتبة الأولى: تختص<sup>٢</sup> بحيرة أهل البدايات من جمهور الناس. وحكم الثانية يظهر في المتوسطين من أهل الكشف والحجاب. وحكم الثالثة مختص بأكابر المحققين. أما سبب الحيرة الأولى العامة فهو كون الإنسان فقيراً طالباً بالذات، فلا يمرّ عليه نفس يخلو فيه من الطلب؛ لما<sup>٣</sup> ذكرنا من فقره الذاتي، وذلك الطلب متعلّقه في نفس الأمر الكمال الذي هو غاية الطالب، ولنفس ذلك الطلب فروع متعلّقة بمطالب<sup>٤</sup> ليست مرادةً لأنفسها، كالطلب المتعلّق بالمأكل والمشرب ونحوهما ممّا يعيّنه الوقت؛ لجلب منفعة جزئية، أو دفع مضرة مثلاً، والغايات تتعيّن بالهمم والمقاصد والمناسبات الداعية الجاذبة وغير ذلك ممّا سبق ذكره مستوفى.

فما لم يتعيّن للإنسان وجهة يرجّحها، أو غاية يتوخّاها، أو مذهب أو اعتقاد يتقيّد به بقي حائراً قلقاً؛ لأنّه مقيد من حيث النشأة والحال وأكثر ما هو فيه، فلا غنى له عن الركون إلى أمر يستند إليه ويربط نفسه به ويعوّل عليه.

وهكذا أمرد فيما يعاينه<sup>٥</sup> من الأشغال<sup>٦</sup> والحرف أو الصنائع، فإذا جذبته المناسبة بواسطة بعض الأحكام المرتبّية رؤية أو سماعاً انجذب إلى ما يناسبه من المراتب.

وهكذا الأمر بالنسبة إلى بواعث الإنسان المتعيّنة من نفسه؛ فإنّ البواعث مخاطبات نفسانية داعية للمخاطب بها إلى الأصل الذي يستند إليه ذلك الباعث، وهذا هو السبب الأوّل<sup>٧</sup> في انتشار الملل<sup>٨</sup> والنحل والمذاهب المتفرّعة على ما عيّنه الحقّ بواسطة ضروب وحيه وإرشاد الرسل والأنبياء وكلّ مقتدئٍ مُحقّق، فالحيرة سابقة شاملة الحكم لما ذكرناه من قبل في سرّ الهداية ولما نذكره عن قريب - إن شاء الله تعالى -.

وأوّل مزيلٍ لها - أعني هذه الحيرة الأولى - تعيّن المطلب المرجّح، ثم معرفة الطريق الموصل، ثم السبب المحصّل، ثم ما يمكن الاستعانة به في تحصيل الغرض، ثم معرفة

١. ق: كلباقي.

٢. ق: مختص.

٣. في بعض النسخ: ما.

٤. ق: بطلب.

٥. ق: ه: يعاينه.

٦. ق: الاشتغال.

٧. ق: الأولى.

٨. ق: النحل والملل.

العوائق و كَيْفِيَّةُ<sup>١</sup> إزالتها، فإذا تَعَيَّنَتْ هذه الأمور نزول<sup>٢</sup> هذه الحيرة.

ثم إنَّ حال الإنسان - بعد أن يتعيَّن له ما ذكرنا و يشرع في الطلب و يرجح أمراً ما يراه الغاية و الصواب - على ضربين: إمَّا أن يستحوشه ذلك الأمر بحيث أن لا يبقى فيه فضلة يطلب بها المزيد - كما هو حال أهل الاعتقادات و النحل غالباً - أو يبقى فيه فضلة من صحو، فتراه - مع ركونه إلى حال معيَّن و أمرٍ مخصوص - كأكثر من يرى يفحص أحياناً و يتلمَّح عساه يجد ما هو أتمُّ ممَّا أدرك و أكثرُ جدوى ممَّا يتوخى<sup>٣</sup> تحصيله، أو حصَّله، فإن وجد ما أقلقه و نبَّهه انتقل إلى دائرة المقام الثاني. و حاله في هذا المقام كالحال المذكور في المقام الأول من أنَّه لا يخلو من أمرين: إمَّا أن يكون في كلِّ ما يحصل له و يركن إليه مطمئناً، مرتوباً<sup>٤</sup>، فاتراً عن طلب المزيد، أو قد بقيت<sup>٥</sup> فيه أيضاً فضلة تمنعه من الاستقرار، و سيَّما إذا رأى المتوسطين من الناس أهل هذا المقام قد تفرَّقوا شيعاً، و تحزَّبوا أحزاباً، و كلَّ منهم يرى أنَّه المصيب و من وافقه، و أنَّ الغير في ضلالة، و يرى مأخذ كلِّ طائفة و متمسكها فلا يجدها<sup>٦</sup> تقوم على ساق، و يرى الاحتمال متطرقاً، و النقوض واردة، و يرى أنَّ الحكم بالخطأ و الإصابة، و الحقُّ و الباطل، و الضلال و الهداية، و الحسن و القبح، و الضرر و النفع في هذه الأمور و غيرها من المتقابلات إنما هو بالنسبة و الإضافة، فإنَّه يحار و لا يدري أيُّ المعتقدات أصوب في نفس الأمر؟ و أيُّ النحل و الأحوال و الأعمال أوفق و أنفع؟ فلا يزال حائراً حتى يغلب عليه آخِر الأمر حكمٌ مقام ما من المقامات - التي يستند إليها بعض أهل العقائد و المذاهب - فينجذب إليه؛ لما<sup>٧</sup> فيه من سرِّه و يطمئن و يسكن أو يُفتق له بالعناية أو بها و يصدِّقه في طلبه و جدِّه في عزيمته و بذله المجهود حال طلبه الحجاب، فيصير من أهل الكشف.

و حاله في أوَّل هذا المقام كحالهِ فيما تقدم من أنَّه إذا سمع المخاطبات العليَّة، و عاين المشاهدات السنيَّة، و رأى حسن معاملة الحقِّ معه، و ما فاز<sup>٨</sup> به ممَّا فات أكثر العالمين، هل

٢. ق: حينئذ نزول، ه: نزول.

٤. أي نابئاً.

٦. ق: نجد.

٨. ق: ما قاربه.

١. كَيْفِيَّة.

٣. ق: توخا.

٥. ق: وقد بقيت.

٧. ق: بما.

يستعبده بعض ذلك أو كله، أو يبقى فيه بقية من غلة الطالب<sup>١</sup> والصحو فيثبت وينظر في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ﴾<sup>٢</sup> وفي أمثاله من الإشارات الربانية والتسنيهاات النبوية والكمالية، فيتنبه إلى أن كل ما اتصل بالحجاب، أو تعين بالواسطة، فللحجاب والواسطة فيه حكم لا محالة، فلم يبق على طهارته الأصلية ولا صرافته العلية، فيتطرق إليه الاحتمال، وسيما إذا عرف سر الوقت والموطن والمقام الذي هو فيه، والحال والوصف الغالب عليه، أن لكل مما ذكر أثرا فيما يبدو<sup>٣</sup> له ويصل إليه، فلا يطمئن، وخصوصا إن تذكر قوله ﷺ حال رؤية الريح كل وقت، وتغير لونه، ودخوله وخروجه وقلقه، وقوله لمن سأله عن ذلك: «ولعله كما قال قوم عاد: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالَوا هَذَا عَارِضٌ مُفْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ﴾»<sup>٤</sup> وفي قوله ﷺ في غزاته ليلة بدر: «اللهم إن تهلك هذه العصابة لن تعبد في الأرض»<sup>٥</sup> وكقوله لما جاءه جبريل في المنام بصورة عائشة رضى الله عنها في سرقة حرير، وقال له: هذه زوجتك - ثلاث مرات - بعد الثالثة: «إن يكن من عند الله يُمضيه»<sup>٦</sup> ولم يجزم ونحو ذلك مما يطول ذكره، مع قوله ﷺ: «زويت لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وسيلغ ملك أمتي ما زوي لي منها»<sup>٧</sup>. وقوله عن العشر الفوارس من طلائع المهدي ﷺ الآتي في آخر الزمان، ويمينه ﷺ: «والله إنني لأعرف أسماءهم وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم وألوان خيولهم»، فيطلع على لون فرس وصورة شخص واسمه ونسبه قبل أن يخلق بستمائة سنة وكسر، ولا يجزم، بل يخاف أن يقطع بأمنه<sup>٨</sup> دون ذلك، لعلمه بأن الله يحو ما يشاء ويثبت، وأن حكم حضرة الذات - التي لا يعلم<sup>٩</sup> ما تقتضيه ولا ما الذي يتعين من كنه غيبها فتبديه، ويقتضي على إخباراته تعالى، وسيما الواصلة بواسطة مظاهر رسالاته، والحاملة أصباغ أحكام حضرات أسمائه وصفاته ﴿قُلْ مَا كُنْتُ

١. ق: الطلب.

٢. ق: يبدو.

٣. ق: به ريح.

٤. ه: يمضيه.

٥. ق: باسمه، ه: بامنه.

٦. الشورى (٤٢) الآية ٥١.

٧. ه: راه.

٨. جامع المسانيد، ج ٩، ص ١٩٤.

٩. جامع المسانيد، ج ٦، ص ٢٠٧.

١٠. ه: لا تعلم.



يَدْعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ<sup>١</sup> - تنبيه و تأديب إلهي مانع من حصر الحق فيما أظهر وأخبر: «أدبني ربي فحسن أدبي»<sup>٢</sup> لا جرم كان ﷺ كما ذكر عنه.

نعم، ولنَعُدْ الآنَ إلى إتمام حال السائر المتوسّط، وبيان سرّ حيرته، فنقول: فالإنسان المشار إليه - بعد تعدّيه ما ذكرنا من المراتب والأحوال وأحكام الحيرة - إذا تأمّل ما بيّناه الآن فإنّه مع كشفه و جلالة وصفه يحار؛ لأنّه يرى من فوقه كما ذكرنا، ويعرف أنّ الحاصل له هو من فضلات تلك العطايا الأقدسيّة الحاصلة للكامل، فيقول: لو كان ما حصل لي ولعثلي يقتضي الطمأنينة لذاته، لكان الأعلى منّا بهذا الحال أجدر وأولى.

فحيث لم تقنعه<sup>٣</sup> ما رأى ما حصل، دلّ على أنّ الذي هو فيه أوجب وأرجح وأفضل، فتراه إذا - مع معرفة جلالة ما حصل له - لا يقف عنده ولا يركن إليه. وسيّما إذا رأى مشاركيه، ومن وافقه في مطلق الذوق والكشف يزيّف بعضهم ذوق البعض، ويرد بعضهم على بعض، كموسى مع الخضر وغيرهما.

وكلّ يحتاج بالله وبما علّمه الله، والعدالة ثابتة والحق صدوق، ولكلّ منه سبحانه قسط، ولكن ﴿فوق كلّ ذي علم عليم﴾<sup>٤</sup>؛ ﴿وكلّا آتيناه حكماً وعلماً﴾<sup>٥</sup> فما من طامة إلا وفوقها طامة، ولا تقف وسرّ؛ فالطريق وراء الحاصل، والأمر كما ترى و«عند الصباح يحمّد القوم السرى»<sup>٦</sup> والسلام.

واعلم، أنّ السرّ فيما ذكرنا هو أنّ الخلق كلّهم مظاهر الأسماء والصفات، ولكلّ اسم وصفة تجلّيات، وعلوم أحكام وآثار تظهر في كلّ من هو في دائرته وتحت حكمه وتصريفه كما بيّنا أنّ كلّ صنف من الموجودات إنّما يستند إلى الحقّ، يأخذ منه من حيثيّة اسم خاصّ هو سلطانه.

ولمّا كانت الأسماء متقابلة ومختلفة، وكانت أحكامها وأذواقها وآثارها وأحوالها أيضاً كذلك ظهر للبيب<sup>٧</sup> - وإن لم يكمل كشفه بعد - أنّ سبب الاختلاف هنا هو سبب

٢. كشف المحجوب، ص ٤٢٢.

٤. يوسف (١٢) الآية ٧٦.

٦. معجم مستدرک الوسائل، ج ٣، ص ٢٧٢.

١. الأحقاف (٤٦) الآية ٩.

٣. تنقيد.

٥. الأنبياء (٢١) الآية ٧٩.

٧. ق: للبيب.

وصل في قوله: «ولا الضالين» / ٣١٧

الاختلاف في الأصل، فهي<sup>١</sup> في التعيين تابعة للخلق، والخلق في الحكم والحال تابعون لها. ولما كان كل اسم من وجه عين المسمى، ومن وجه غيره - كما بين من قبل - كان حكمها أيضاً ذا وجهين: فالمحجوبون من أهل العقائد غلب عليهم حكم الوجه الذي به يغير الاسم المسمى، وأهل الأذواق المقيّدة غلب عليهم حكم الوجه الذي يتحد به الاسم والمسمى، مع بقاء التمييز والتخصيص الذي تقتضيه<sup>٢</sup> مرتبة ذلك الاسم، والأكابر لهم الجمع والإحاطة بالتجلي الذاتي، وحكم حضرة أحديّة الجمع، فلا يتقيدون بذوق ولا معتقد، ويقرّرون ذوق كل ذائق، واعتقاد كل معتقد، ويعرفون وجه الصواب في الجميع والخطأ النسبي، وذلك من حيث التجلي الذاتي، الذي هو من وجه عين كل معتقد، والظاهر بحكم كل موافق ومخالف منتقد، فحكم علمهم وشهودهم يسري في كل حال ومقام، ولهم أصل الأمر المشترك بين الأنام، والسلام.

## وصل في بيان سرّ الحيرة الأخيرة و درجاتها و أسبابها

اعلم، أنّ الإنسان إذا تعدّى كلّ ما ذكرناه، واستخلصه الحقّ لنفسه، واستصلحه لحضرة  
أحدية جمعه و قدسه من جملة ما يُطلعه عليه كليات أحكام الأسماء و الصفات المضافة إلى  
الكون و المضافة إليه سبحانه، و القابلة للحكمين، فمن جملة ما يشاهده في هذا الإطلاع  
المشار إليه الكمال الإلهي المستوعب كلّ اسم و صفة و حال، كما أشرت إليه الآن، و على  
ما ستعرفه أو تفهم<sup>١</sup> عن قريب - إن شاء الله تعالى -، فيرى أنّ الصفات - الظاهرة الحسن  
و الخفيّ حسنها - كلّها له و إليه مرجعها، وأنّها - من حيث هي له - حسنة كلّها عامّة الحكم،  
لا يخرج عن محيطها أحد، فإنّه سبحانه كما أنّه محيط بذاته، كذلك هو محيط بصفاته.  
و هذا الوصف المتكلم فيه - أعني الحيرة - من جملة الصفات، و قد نبتت الحقيقة بلسان  
النبوة على أصلها في الجنب الإلهي بقوله «ما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض  
نسمة عبدي المؤمن» الحديث، و قد ذكرته من قبل، فعرفنا أنّ نعمة تردّدات كثيرة هذا أقواها،  
فافهم.

و لهذا نسب الإضلال سبحانه إليه بقوله: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>٢</sup>،  
و تسمّى به.

و الفاتح لسرّ عموم حكمه، و أمثاله ما ذكرناه من أنّ الهداية و الضلال<sup>٣</sup> و أمثالهما من  
الصفات المتقابلة إنّما تثبت بالنسبة و الإضافة، فكلّ فرقة ضالّة بالنسبة إلى الفرقة المخالفة

٢. المذتر (٧٤) الآية ٣١.

٤. ه: لم يرد.

١. ق: تفهم.

٣. ق: الضلالة.

وصل في بيان سرّ الحيرة الأخيرة ودرجاتها وأسبابها / ٣١٩

لها، فحكم الضلال إذا منسحب على الجميع من<sup>١</sup> هذا الوجه، ومن حيث إنّ ترتب حكم الناس على أكثر الأشياء هو بحسب ظنونهم وتصوّراتهم، مع اليقين الحاصل بالإخبار الإلهي وغيره ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾<sup>٢</sup> وسيما في الله، فإن الإحاطة لقا كانت متعذرة، كانت منتهى حكم كلّ حاكم فيه إنّما هو بمقتضى ما تعيّن له منه بحسبه، لا بحسب الحق من حيث هو لنفسه، وما لم يتعيّن منه أعظم وأجلّ ممّا تعيّن؛ لأنّ نسبة المطلق إلى المقيّد نسبة ما لا يتناهى إلى المتناهي، بل لانسبة بين ما تعيّن لمداركنا منه سبحانه وبين ما هو عليه في نفسه من السعة والعزة والعظمة والإطلاق.

ثم إنّ المتعيّن أيضاً منه ممّا لم يتعيّن إلّا بحسب حال القابل المعيّن وحكم استعداداته ومرتبه<sup>٣</sup> علم أنّ القدر الذي عُرف من سرّه لم يُعلم على ما هو عليه في نفسه، وبالنسبة إلى علمه نفسه بنفسه، بل بالنسبة إلى استعداد العالم به وبحسبه.

وحيث ليس ثمّ استعداد يفي<sup>٥</sup> بالفرض، ويقضى بظهور<sup>٦</sup> الأمر عند المستعدّ بهذا الاستعداد<sup>٧</sup> - كما هو الأمر في نفسه - فلا علم إذا، وإذ لا علم فلا هداية، وإن قبل بها. فليس إلّا بالنسبة والإضافة.

وقد قال أكمل الخلق - لما سئل عن رؤيته ربّه -: «نورٌ أنى أراه؟»، فأشار إلى العجز والقصور، وقال أيضاً في دعائه: «لا أحصي ثناء عليك»<sup>٨</sup> [أي] لا أبلغ كلّ ما فيك وأعترف بالعجز عن الاطلاع على كلّ أمره، وقال سبحانه منبهاً على ذلك ﴿وَيُخَذَّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾<sup>٩</sup>، ﴿وَمَا أَوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾<sup>١٠</sup> والقليل هذا شأنه، فما ظنّك بما ليس بعلم عند العقلاء كلّهم، ولهذا نهى الناس عن الخوض في ذات الله، وحُرّضوا<sup>١١</sup> على حسن الظنّ به وسيما في أواخر الأنفاس.

١. ق: على الوجه.

٢. يونس (١٠) الآية ٣.

٣. ه: مرتبه.

٤. و: ثمّه.

٥. ق: نفى.

٦. ق: بظهر.

٧. ق: المستعدّ.

٨. جامع المسانيد، ج ٣٧، ص ١٨.

٩. آل عمران (٣) الآية ٣٠.

١٠. الإسراء (١٧) الآية ٨٥.

١١. ق: خوضوا.

ولما صحَّ أن أقرب الأشياء نسبةً إلى حقيقة الشيء روحه، وكان عيسى - على نبينا وعليه أفضل الصلاة والتسليم<sup>١</sup> - روح الله ومن المقرَّبين أيضاً بإخبار الله وإخبار كلِّ رسوله عنه، ومع ذلك قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾<sup>٢</sup> علمنا بهذا وسواه من الدلائل - التي لا تحصى كثرة<sup>٣</sup> - ما أومأنا إليه وسكتنا عنه؛ لوضوح الأمر وكونه بيّناً بنفسه - أن الاطلاع على ما في نفس الحق متعذر.

فالحاصل عندنا من المعرفة به الاستفادة من إخباره سبحانه لنا عن نفسه هو بتقليد ما له، وكذا ما نشهده وندركه بقوة من قوانا الظاهرة أو الباطنة، أو بالمجموع، إنما نحن مقلِّدون في ذلك لقوانا ومشاعرنا.

وقصارى الأمر أن يكون الحق سَمْعًا وبصرًا وعقلًا، فإن ذلك أيضاً لا يقضي بحصول المقصود؛ لأنَّ كينونته<sup>٤</sup> معنا وقيامه بنا بدلاً من<sup>٥</sup> أوصافنا إنما ذلك بحسبنا لا بحسبه كما بيّنا، ولو لم يكن الأمر كذلك، لزم أن يكون كينونة الحق سَمْعَ عبده وبصره وعقله حاصلاً وظاهراً على نحو ما هو الحق عليه في نفسه، فيرى العبد إذاً<sup>٦</sup> كلَّ مبصر ويسمع كلَّ مسموع سمعه الحق وبصره. ولزم أيضاً أن يعقل كلَّ ما عقله الحق، وعلى نحو ما عقله.

ومن جملة ذلك - بل الأجل من كل ذلك - عقله سبحانه ذاته على ما هي عليه، ورؤيته لها كذلك، وسماعه كلامها وكلام سواها أيضاً كذلك، وهذا غير واقع لمن صحَّ له ما ذكرنا، ولمن تحقَّق بأعلى المراتب وأشرف الدرجات، فما الظنُّ بمن دونه؟

فإذاً<sup>٧</sup> لكل من الحيرة في الله وفيما شاء نصيب، وتذكُّر قوله: «في خمس من الغيب لا يعلمهنَّ إلا الله»<sup>٨</sup> وقوله: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>٩</sup> وقوله: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾<sup>١٠</sup> وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى

١. ق: والسلام.

٢. المائدة (٥) الآية ١١٦.

٣. ه: كثير.

٤. ق: كينونية.

٥. ق: من.

٦. ه: إذن.

٧. ه: فإذا.

٨. جامع المسانيد، ج ٢٨، ص ٧٧.

٩. النمل (٢٧) الآية ٦٥.

١٠. الأعراف (٧) الآية ١٨٨.

وصل في بيان سر الحيرة الأخيرة ودرجاتها وأسبابها / ٣٢١

الهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿١﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ ٢ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ، فَافْهَم ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾ ٣ ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ٤.

٢. الأحقاف (٤٦) الآية ٩.

٤. الأحزاب (٣٣) الآية ٤.

١. الأنعام (٦) الآية ٣٥.

٣. يونس (١٠) الآية ٢٥.

## وصل آخر

### في بيان أقوى أسباب الحيرة الأخيرة التي للأكابر و أسرارها بلسان ما بعد المطلع

اعلم، أنه قد ذكر لك أن الإنسان فقير بالذات، وأنه دائماً طالب ومتوجه إلى ربه من حيث يدري ومن حيث لا يدري، وخصوصاً أهل طريق الله، فإنهم طالبون بالذات والفعل والحال.

فمن تعيّن له منهم وجهة ظاهرة مقيّدة بجهة<sup>١</sup> من الجهات، أو باطنة في أمرٍ ما من المعقولات، أو تقيّد طلبه<sup>٢</sup> للحقّ إن زعم أنه من طالبيه بحسب علم عالم، أو اعتقاد معتقد، أو شهود مشاهد، أو من حيث اعتبارٍ مميز، أو أمرٍ ما معيّن كأننا ما كان، فهو ممّن استشعرت نفسه بغايته، وممّن يكون له الرأي<sup>٣</sup> عند الفتح، وممّن يضعف حكم الحيرة المنبّه عليها فيه، أو تكاد تزول ممّن يأخذ أو يترك، ويُقبل ويُعرض، ويختار ويرجّح.

ومن لم يبق له في العالم - من كونه عالماً - رغبة، بل ولا في حضرة الحق؛ لأجل أنها مصدر للخيرات، وسبب لتحصيل المرادات، وتعدي مراتب الأسماء والصفات، وممّا ينضاف إليها من الأحكام والآثار والتجليات واللوازم التابعة لها من النسب والإضافات، فلم يتعيّن له الحق في جهة معنويّة أو محسوسة من حيث الظاهر أو الباطن بحسب العلوم

١. ق: لجهة.

٢. ق: طالبه.

٣. الري.

٤. كذا في الأصل. والظاهر «وما».



والمدارك والعقائد والمشاهد والأخبار والأوصاف وغير ذلك ممّا ذكر؛ ولشعوره أيضاً بعزّة الحق وإطلاقه وعدم انحصاره في كلّ ذلك أو في شيء منه، ولعدم امتلائه، ووقوف همّته عند غاية من الغايات التي وقف فيها أهل المواقف المذكورة آنفاً، وإن كانوا على حقّ، وقفوا بالحقّ له وفيه، بل أدرك بالفطرة الأصليّة الآليّة دون تردّد أنّ له مستنداً في وجوده، وتحقّق أنّ ليس هو، وأقبل بقلبه وقالبه عليه مواجهةً منه ومقابلّةً لمستنده بأجلّ ما فيه، بل بكلّيّته، وجعل حضوره في توجّهه إلى ربّه هو على نحو ما يعلم سبحانه نفسه في نفسه بنفسه، لا على نحو ما يعلم نفسه في غيره، أو يعلمه غيره، فإنّه يصير حاله حينئذٍ حالاً جامعاً بين السفر إلى الله ومنه وقية؛ لأنّه غير مسافر لنفسه ولا بنفسه، ولا في نفسه، ولا بحسب علومه الموهوبة أو المكتسبة بالوسائط المركّبة أو البسائط.

وهذه الحالة أوّل أحوال أهل الحيرة الأخيرة، التي يتمناها الأكابر ولا يتعدّونها<sup>١</sup>، بل يرقّون<sup>٢</sup> فيها أبد الآباد دنياً وبرزخاً وآخرة، ليست لهم وجهة معيّنة في الظاهر أو الباطن؛ لأنّه لم يتعيّن للحقّ عندهم رتبة يُتقيّد بها في بواطنهم وظواهرهم، فيتميّز عن مطلوب آخر، بل قد أشهدهم إحاطته بهم سبحانه من جميع جهاته الخفيّة والجليّة، وتجلّى لهم منه<sup>٣</sup> لا في شيء ولا جهة، ولا اسم ولا مرتبة، فحصلوا من شهوده في بقاء التّيه، فكانت حيرتهم منه وبه وفيه.

١. في بعض النسخ: لا يتعدّونها.

٢. في بعض النسخ: يرقّون.

٣. ق: بينهم.

## وصل أعلى منه وأجلى وأكشف للسّرّ فرعاً وأصلاً

اعلم، أنّ الوجود المحض من حيث هو لا يكون مرئياً ولا متعيّناً ولا منضبطاً، وأعيان الممكنات - سواء قيل فيها: إنّها عين الأسماء، أو حكم بأنها غيرها - فإنّها - من حيث هي أعيان مجردة - لا يتعلّق بها إدراك أصلاً، ولا تنضبط إلّا من حيث التّصوّر الذهني، وتعيّنها في الذهن عارض؛ إذ ليس هو نفس تعيّنها الأزلي في علم الحقّ، فإنّ ذلك ثابت أزلاً وأبداً ثبوت الحقّ، وهذا التعيّن عارض للذهن المتصوّر. وغاية هذا التعيّن أن يشبه ذلك من حيث المحاكاة، والمحاكاة<sup>١</sup> إنّما تكون بحسب تصوّر المحاكّي، وقوّته وذهنه ليس بحسب ما هي الحقائق المتصورة في نفسها بالنسبة إلى تعيّنها في نفس الحقّ، فليس أحد من الخلق بمدرك لها من حيث هي كما هي، ولا للوجود والذات الحقّ من حيث إطلاقها عن أحكام النسب والإضافات.

ولا نشكّ<sup>٢</sup> أنّ ثَمّة إدراكاً أو إدراكاتٍ لمدرّك أو مدرّكين يتعلّق بمدرك أو مدرّكات، فما الذي أدرك؟ ومن المدرّك له؟ وليس ثَمّة إلّا ما ذكرنا وبيّنا أنّه يتعدّر إدراكه كما هو. إن كان متعلّق الإدراك بالنسب مع أنّها أمور عدميّة يلزم أن يكون المدرّك لها وما أدرك به مثلاً؛ لأنّ الشيء لا يدرك بغيره من حيث ما يغيّره، ولا يؤثر فيه ما يباينه من الوجه المبين هذا ما لا تردّد فيه عند الكلّ ولا دفاع له، ولا ثَمّة<sup>٣</sup> - كما مرّ - إلّا وجود واحد تفرّع منه ما أُضيف إليه ممّا يسمّى صفاتٍ وأحوالاً ولوازم.

٢. ق: يشكّ.

١. ه: والمحاكاة.

٣. ق: وما ثمّ.

وصل أعلى منه وأجلى وأكشفت للسرفراً وأصلاً / ٣٢٥

وكلها معانٍ بسيطة لا تقوم بنفسها، ولا يظهر حكمها إلا بالوجود، والوجود شرط لا مؤثر ومع كونه كذلك فلا يتعين بنفسه قيدرَك، ولو تعيّن من كان مدركه إذا كان ما سواه لا وجود له إلا به وهو غير متعين بنفسه، بل لا بدّ له من أمر يظهر به ويكون مرآته، ووظيفته - أعني الوجود - الإظهار لا غير، والإظهار له هو من كونه نوراً، والنور [يدرك به ولا] <sup>١</sup> يدرك هو، فلا يستقلّ بالظهور، فكيف بالإظهار؛ لأنّ الإظهار موقوف على اجتماع واقع بين النور وما يقبله، ويظهر بظهوره إمّا لمعنى يعبر عنه بالاشتغال، أو المحاذاة والانطباع، فهو حينئذٍ موقوف على نسبة الجمع، والجمع أيضاً نسبة أو حال كيف قلت، فكيف يتحصّل من مجموع ما لا يقوم بنفسه ولا يستقلّ ولا يثبت ما يقوم بنفسه ويحكم بثبوته <sup>٢</sup>؟!

وكيف ينقسم ما لا يقوم بنفسه [لذاته أولاً في ثاني الحال إلى ما يقوم بنفسه ويكون مرئياً، وإلى ما يقوم بنفسه وبغيره ويسمى رائيّاً، وإلى ما لا يقوم بنفسه] <sup>٣</sup>، كالأمر في الأول، وهو بعينه عين كلّ قسم من الأقسام المذكورة، فيرى لا يرى، ويرى لا يرى، وينقسم لا ينقسم، ويستقلّ لا يستقلّ، ويجتمع مع أنّه لا يتعدّد ولا يتغيّر، ويظهر بالجمع الذي لا وجود لعينه مع استحالة ظهوره بنفسه، ومع كون الجمع صفته الذاتية فالجمع حالة واحدة، والاجتماعات بحكم الجمع أحوال لعين واحدة، والوحدة لا تتصور إلا بمقابلها وهو معنى الكثرة ولا كثرة؛ إذ ليس ثمة إلا أمر واحد متنوع، فأين الجمع، والوحدة ليست ثمة أيضاً إلا بالتقدير؛ فإنّ المدرك هو الكثير، والمميّز عن الكثرة حال طلب التميّز والحكم به غير متميّز، بل مقدّر له التميّز بالفرض، وبالنسبة إلى تشخصه في بعض الأذهان، وأمّا هل هو في نفسه مع قطع النظر عن هذا الفرض وهذا التشخص على نحو ما قدّر له وحكم به عليه أولاً؟ حديث آخر، بل الأمر في نفسه جزماً ليس كذلك؛ لأنّ هذه الأحكام كلّها طارئة، والذي يقتضيه المحكوم عليه لذاته ثابت له أزلاً من نفسه لا لموجب <sup>٤</sup>.

ثم إنّ هذه الأحكام كلّها والأحوال تابعة لإثبات كلّ مدرك من المدركين بالنسبة إلى مداركه ومشاعره، فالشيء لم يدرك على ما هو عليه أصلاً ولا اهتدى إليه.

١. ما بين المعنويين غير موجود في ق.

٢. هـ: ثبوته.

٣. ما بين المعنويين غير موجود في ق.

٤. ق: بموجب.

ثم نقول: والمسمى عالماً لم يكن مظروفاً للحق؛ لاستحالة ذلك، ولا ظرفاً له «لأن الله كان ولا شيء معه»، ولا كان عدماً محضاً فصار وجوداً؛ لأنه لو كان كذلك لزم انقلاب الحقائق، وأنه محال، فمن المدرك منّا؟ ومن المدرك؟ ومن العالم من مجموع ما ذكرنا؟ ومن الحق؟ ومن العالم والعلم والمعلوم؟

والنسب كما بينّا أمور عدميّة لا وجود لها إلا في الأذهان، والأذهان وأصحابها لم يكونوا ثم كانوا، وكيونة الجميع إن كانت من النسب كما مرّ فقد ظهر الوجود من المعدوم، وإن كانت ظاهرة عن الوجود، فالوجود لا يظهر عنه ما لا وجود له ولا أثر له كما مرّ من حيث هو وجود صرف؛ لأنه واحد، والواحد البحت لا ينتج شيئاً ولا يناسب ضده، فيرتبط به، وما لا وجود له مضاد للوجود، فكيف الأمر؟

ولا يظهر عن الوجود أيضاً عينه؛ لأنه يكون تحصيلاً للحاصل، وإن ظهر عنه عينه لا على النحو الحاصل لا بدّ له من موجب غير نفس الوجود؛ لأنه لو كان موجب نفسه الوجود لزم مساوقته له أزلاً وأبداً، ولا جائز أن يكون موجب وجوداً آخر؛ لما يلزم من المقاسد البيّنة الفساد لو كان كذلك، ولا جائز أيضاً أن يكون الموجب نسبة عدميّة؛ لأنه يلزم حينئذٍ تأثير المعدوم في الوجود.

واستناد كلّ ما ظهر إمّا إلى ما لا وجود له، وإمّا لوجود ونسبة معاً بشرط اجتماعهما، واجتماعهما إن كان طارئاً لزم منه مفسد لا تكاد تنحصر؛ لأنّ مقتضى الاجتماع إمّا كلّ منهما أو أحدهما أو ثالث، فإن كان الوجود، لزم أن يكون فيه جهة تقتضي الاقتران بالنسبة المعدومة ثانياً، مع عدم اقتضاها ذلك أولاً، وفيه ما فيه من المحالات التي لا حاجة إلى تعديدها.

وإن كانت النسبة هي المقتضية للجمع، لزم أن يكون ما لا وجود له يوجب حكماً وأثراً في الوجود، وأن يكون سبباً لظهور كلّ موجود، وغير ذلك من المحالات مع أن الجمع في نفسه لا وجود له، بل هو نسبة كما مرّ.

وإن كان أمراً ثالثاً عاد السؤال؛ لأنّ ذلك الثالث لا يخلو، إما أن يكون وجوداً أو نسبة

وصل أعلى منه وأجلى وأكشف للسر فرعاً وأصلاً / ٣٢٧

ويلزم ما مرّ ذكره، والأمر غير خارج عن هذه الضروب المذكورة، فكيف الأمر؟ فيثبت الحيرة.

وإن استندنا إلى الإخبارات الإلهية، فالكلام فيها كالكلام فيما مر؛ لأنها لا بدّ وأن تكون<sup>١</sup> تابعة للمدارك، والمدارك أوصاف تابعة للموصوف، والموصوف لم يثبت بعد ما هو؟ فما الظن بما هو تبع له ومتفرّع عنه؟ ومع هذه كلّها فالإدراكات حاكمة ومتعلّقة بمدارك متعدّدة من حيث تنوّع ظهوراته، أو بمدركات شتى، وثمّ لذة هي عبارة عن إدراك الملائم، والم يعبر عنه بأنّه إدراك غير الملائم، وثمّة ظلمة ونور، وحزن وسرور، فالكُلّ ثمّة وما ثمّة كلّ ولا جزء ولا ثمّة، فما العمل؟<sup>٢</sup> وما من وكيف؟

ولا تظنّ أنّ هذه الحيرة سببها قصور في الإدراك، أو نقص مانع من كمال الجلاء هنا والاستجلاء لما هناك، بل هذه حيرة إنّما يظهر حكمها بعد كمال التحقق بالمعرفة والشهود، ومعاينة سرّ كلّ موجود، والاطّلاع التام على أحديّة الوجود، لكن من تقيّد، وقف؛ لضيقه وما سار وانقهر لحكم<sup>٣</sup> ما عاين، فأنحرف ومار<sup>٤</sup>، ومن اتّسع، جمع وكشف، فأحاط فدار ومار<sup>٥</sup> وما إن حار<sup>٦</sup>، بل جرى وانطلق فمار ومار واستوطن غيب ذات ربّه متنوعاً بشؤونه سبحانه وبحسبه بعد كمال الاستهلاك فيه به ﴿فنعم عقبى الدار﴾<sup>٧</sup>. هذا مقام السار.

٢. ق: لعمل.

٤. ق: ومارى.

٦. ه: حاذ.

١. ه: يكون.

٣. ق: بحكم.

٥. ه: حاذ.

٧. الرعد (١٣) الآية ٢٤.

## تنزل إلى الأفهام و تأنيس و إيضاح مبهم بتمثيل نفيس

ربما استنكرت أيها المتأمل ما أشرت إليه آنفاً في سر الحيرة: لأن فهمك ينبو عن درك سره، وأنت المعذور لا أنا حيث أذكر لك مثل هذا وأتوقع منك ومن الناس فهمه واستخلاص المقصود من مشتيهه، وعلّمه.

اللهم إلا من حيث إني محلّ لتصرف ربي و مرآة له، فهو يظهر بي ويظهر ما يشاء من شأنه، ويوضح ما اختاره<sup>١</sup> من برهانه، فإني أيضاً مقهور<sup>٢</sup>، لامختار و لا مجبور، وها أنا أتزل من ذلك الترقى الجليل إليك وإلى غيرك بالتمثيل، للتفهم وهدى السبيل، فارغني سمعك، وارصد لي لبك وفهمك، والله المرشد.

اعلم، أنه سواء كان المتأمل لهذا<sup>٣</sup> الكلام من المرجّحين لمذهب المتكلمين، أو النظار المتفلسفين، فإنه لا يشك أن ما يدركه من عالم الأجسام الذي هو فيه مركّب من جوهر و عرض، أو هيولى و صورة، فالجواهر لا يظهر إلا بالعرض، والعرض لا يكون إلا بالجواهر، كما أن الهيولى لا يوجد إلا بالصورة، والصورة لا تظهر إلا بالهيولى، و معقوليّة الجسم المتعيّن في البين عبارة عن معنى ما يمكن أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة: الطول، والعرض، والعمق. ثم إن الهيولى المجرد عند أهل النظر لا يقبل القسمة عقلاً، وكذلك الصورة، مع أنه بحلول الصورة في الهيولى صارتاً جسماً، وقبلنا القسمة، فانقسم ما كان لذاته غير قابل للقسمة، مع أنه لم يحدث إلا الاجتماع، وهو نسبة كسائر النسب، فافهم.

٢. ق: معذور.

١. ق: ما اختار.

٣. ه: بهذا.

تنزل إلى الأفهام و تأنيس و إيضاح مبهم بتمثيل نفيس / ٣٢٩

ثم إن الطبيعة - التي تولد عنها ما تولد - عبارة أيضاً عن معنى مجردٍ مشتمل على أربع حقائق تسمى: حرارة، وبرودة، ورطوبة، ويبوسة.<sup>١</sup> وذلك المعنى يناسب كلاً من هذه الأربعة بذاته، بل هو عين كلٍّ<sup>٢</sup> واحدة منها مع تضادّها، ومع كونها - أعني الطبيعة - من حيث هي معنى جامعاً للأربعة المذكورة. وهذه وجميع ما تقدّم ذكره عبارة عن معاني مجردة لا يمكن ظهور شيء منها وإدراكه بمفرده، ولا بدون الوجود؛ فإن وجود الجميع أيضاً من كونه وجوداً بحتاً لا يتعين بنفسه، ولا يظهر من حيث هو فيدرك، فإذا اجتمع هذه المعاني هو المستلزم لظهورها، وإدراكها، والاجتماع نسبة أو حالة لا وجود لها في عينها، ومائتة أمر آخر يتعلّق به الإدراك، وقد تعلّق فما هو؟ وكيف هو؟ وهذه صورتك التي من حيث هي أمكنك إدراك ما تدرك ناتجة عن الأصول المذكور شأنها، وأجلّها الطبيعة، فالصور ظهرت عن الطبيعة.

وإذا أمعنت النظر فيما ظهر عنها لم تُلفِ شيئاً زائداً عليها، ومع أن الذي ظهر ليس غيرّها، فليست من حيث معقوليّة كليّتها عين ما ظهر، ولم تزد بما ظهر عنها ولم تستقص ولم تتميز؛ إذ ليس ثمة غيرٌ فتميّز عنه؛ لأن الذي ظهر عنها جزماً ليس غيرّها، وهذا ما لا خفاء فيه، فافهم.

وأما روحك الذي تزعم أنّه مدبّرٌ لصورتك وكلّ ما يسمّى روحاً فالحديث فيه أبسط وأطول، وسرّه أخفى وأشكّل، وعن كنه ربك فلا تسأل، فقد مُنعت الخوض فيه وأويست فلا تُطلّ فيسر بعدُ وألق عصا التّسيار «فما بعد العشيّة من عرار»، ولعمر الله إن جمعت بالك ممّا نبّهتك عليه، واستحضرت ما مرّ ذكره، وأضفت هذا الفصل والذي يليه إليه، رأيت المجيب العجّاب، وعرفت السرّ الذي حير أولي الأبواب.



## فصل في خواتم الفواتح الكلّية و جوامع الحكم و الأسرار الإلهية القرآنية و الفرقانية

وهو آخر فصول الكتاب والله متمّ نوره، فمن ذلك خاتمة تكون لمعظم أسرار الحق  
و أسمائه و أسرار الفاتحة مَوْضحة و فاتحة، فنقول - مبتدئين من بسم الله إلى آخر السورة  
إن شاء الله :-

اعلم، أنّ الأسماء - على اختلاف ضروبها و مفهوماتها في الحقيقة - هي أسماء للأحوال،  
ولذي الحال - من حيث هو ذو حال<sup>١</sup>، و من حيث هو مدرك نفسه و ما فيها في كلّ حال  
بحسبه - مبدأ تعيّن الجمع<sup>٢</sup> و هو مقام أحديّة الجمع الذي نبهتك عليه غير مرّة، و أخبرتك أنّه  
ليس وراءه اسم و لا رسم، و لا تعيّن و لا صفة و لا حكم، لكن تعيّن الأسماء من هذا المقام  
على نحوين:

النحو الواحد هو بحسب أحكام الكثرة التي يشتمل<sup>٣</sup> عليها هذا المقام و هي الأسماء  
المنسوبة إلى الكون، و لهذا نقول وقتاً: الكثرة و صف العالم من كونه عالماً و سوى، و في  
تجلّي الكثرة و أحكامها تتلاشى العقول النظرية و تفشّ<sup>٤</sup> عن درك سرّ الوحدة و الحسن  
المستجّن فيها، فتجبن عن إضافة شيء من أحكام إلى الحق المتعّن عندها، و ترد بأحكام  
الكثرة عليها و لا تدري.

و سبب ذلك كونها لم تشهد الوحدة الحقيقية التي لا تُضادّها الكثرة و لا تقابلها، بل هي

١. ق: أو ذو أحوال.

٢. ق: الجميع.

٣. ه: تشتمل.

٤. يحتمل: تطيش و في ق: معش.

فصل في خواتم الفواتح الكليّة و جوامع الحكم ... / ٣٣١

نسبة الوحدة المعلومة عندهم و عند غيرهم من المحجوبين و أكثر العارفين و الكثرة أيضاً إلى هذه الوحدة المشار إليها على السواء، لأنّها منبع لهما و لأحكامهما، مع عدم التقيّد بالمنبعيّة و غيره.

ثم نرجع و نقول: و معقوليّة النسبة الجامعة لأحكام الكثرة من حيث وحدتها عبارة عن حقيقة العالم، و تعيّن الحقّ من حيثها عبارة عن وجود العالم.

ثم إنّ هذا الوجود بعد ظهوره بشؤونّه انقسم بالقسمة الأولى من حيث التعيّن إلى ثلاثة أقسام: إلى ما غلب عليه طرف الوحدة و البطون كالأرواح على اختلاف مراتبها بحسب درجات هذا القسم، و إلى ما ظهر و غلب عليه أحكام الكثرة كالأجسام المركّبة على اختلاف مراتبها أيضاً بحسب الدرجات، و إلى ما توسّط بينهما.

ثم إنّ المتوسّط انقسم إلى ما غلب عليه حكم الروحانيّة و حكم مجمل الظهور الأوّل كالعرش و الكرسي، و إلى ما غلب عليه نسبة الجمع بكمال الظهور التفصيلي آخراً كالمواليد<sup>١</sup> الثلاث على ما بينها من التفاوت في الدرجات، مع دخولها تحت قسم واحد يسمّى «بعالم الشهادة»، فإنّه هو المقابل لعالم الأرواح و عالم الغيب على ما ذكر في أوّل الكتاب عند الكلام على الحضرات الخمس. و بقي الوسط الذي تفرّع منه ما تفرّع مشتملاً على درجات لكلّ منها أهل، كالسماوات السبع، و الأسطقيّسات الأربع.

و ظهر الإنسان آخراً بصورة الكلّ مقام الجمع الأحدي، الذي لا يتعيّن قبله أوليّة و لا غيرها، وله العماء، و قد مرّ حديثه في صدر الكتاب فاذا ذكر.

و الخلافة للإنسان بهذه الصورة هي من حيث صحّة المحاذاة و المحاكاة و المطابقة لما<sup>٢</sup> ظهر من صورته في الحكم و الجمع و المحاكاة لما عداهما و غيرهما لما بطن منه، و الاستخلاف لما بطن هو من حيث السببيّة الأولى في تعيّن صورة نفسه الجامعة لما اشتملت عليه ذاته، و الاستعلاء بعد اتّحقّق بالكمال على الخلافة و الخروج عنها بردها إلى الأصل أو إلى المثل بمزيد من الحسن و البهاء، كما مثّل لك في ماء الورد و غيره من قبل،

واستحضار قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾<sup>١</sup>، هو بخصوصية حكم مقام أحدية الجمع المتنزه عن التقييدات<sup>٢</sup> بوصف و حال معين من خلافة و نيابة و غيرهما، لاستيعابه كل حال و مقام و وصف، و اشتماله و قبوله كل حكم و اسم و فعل<sup>٣</sup> و حرف، ألا كل شيء ما خلا الله باطل.

### ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>٤</sup>

ثم نقول: المسميات موجودات هي - كما ذكر لك - تعينات شؤونه سبحانه وهو ذو الشؤون، فحقائق الأسماء، والأعيان عين شؤونه التي لم تتميز<sup>٥</sup> عنه إلا بمجرد تعيينها منه، من حيث هو غير متعين. والوجود المنسوب إليها عبارة عن تلبس شؤونه بوجوده، وتعددها واختلافها عبارة عن خصوصياته المستجبة في غيب هويته، ولا موجب لتلك الخصوصيات؛ لأنها غير مجعولة، ولا يظهر تعددها إلا بتنوعات ظهوره، لأن<sup>٦</sup> تنوعات ظهور ذاته في كل منها هو المظهر لأعيانها؛ ليعرف البعض منها من حيث تميزه البعض ومن أي وجه يتحد<sup>٧</sup> فلا يغيره<sup>٨</sup>، ومن أيه يتميز<sup>٩</sup> فيسمى غيراً وسوى، وإن شئت فقل: كان ذلك لبشده هو خصوصيات ذاته في كل شأن من شؤونه.

ومثال هذا القلب في الشؤون - والله المثل الأعلى -: تقلب الواحد في مراتب الأعداد؛ لإظهار أعيانها، وإظهار عينه من حيثها، فأوجد الواحد العدد، وفصل العدد الواحد، بمعنى أن ظهوره في كل مرتبة - مما نسّميه في حق الحق شأناً - كما أخبر عن نفسه سبحانه - يخالف ظهوره في المرتبة الأخرى، ويتبع كل ظهور من حيثية كل شأن من الأسماء والأوصاف والأحوال والأحكام بمقدار سعة دائرة ذلك الشأن و تقدّمه على غيره من الشؤون، وكل ما يرى ويدرك - بأي نوع كان من أنواع الإدراك - فهو حق ظاهر بحسب شأن من

١. النساء (١) الآية ٥٨.

٢. في: التقييد.

٣. في: و حرف و فعل.

٤. القصص (٢٨) الآية ٨٨.

٥. في: تميز.

٦. في بعض النسخ: لا تنوعات ظهور ذاته أو ظهوراته.

٧. يتحد.

٨. لا يغيره.

٩. لا يغير.

شؤونه القاضية بتنوّعه و تعدّده ظاهراً، من حيث المدارك التي هي أحكام تلك الشؤون مع كمال أحديته في نفسه، أعني الأحديّة التي هي منبع لكلّ وحدة وكثرة، بساطة وتركيب، وظهور و بطون، فافهم.

وانظر إلى أحديّة الصورة الجسميّة التي يدركها<sup>١</sup> بصرک، وكون الفواصل المتعدّدة لمطلق الصورة الجسميّة أموراً غيبيّة غير مدركة، كالمعنى الفاصل بين الظلّ والشمس، والسواد والبياض، واللطيف والكثيف<sup>٢</sup>، والصلب والرخو، وكلّ برزخ بين أمرين مميّز<sup>٣</sup> بينهما يرى حكمه ظاهراً، وهو غيب لا يظهر.

ألا وإن الفواصل البرزخيّة هي الشؤون الإلهيّة، وهي<sup>٤</sup> على قسمين: تابعة، و متبوعة. و المتبوعة على قسمين: متبوعة تامّة الحیطة، و غير تامّة.

فالتابعة أعيان العالم. و المتبوعة - التي ليست تامّة الإحاطة - هي أجناس العالم وأصوله وأركانه، وإن شئت فسّمها الأسماء التالية التفصيليّة وأنت صادق. و المتبوعة التامّة الحیطة والحكم أسماء الحقّ و صفاته، وفي التحقيق الأوضح فالجميع شؤونه وأسماء شؤونه وأسماءه من حيث هو ذو شأن أو ذو شؤون كما مرّ، فلا تغلط واذكر.

فتسميته واحداً هي باعتبار معقوليّة تعيّنه الأوّل بالحال الوجودي بالنسبة إليه إذ ذاك، لا بالنسبة إليه من حيث تعيّن ظهوره في شأن من شؤونه وبحسبه.

و تسميته<sup>٥</sup> ذاتاً هي باعتبار ظهوره في حالة<sup>٦</sup> من الأحوال<sup>٧</sup> التي تستلزم تبعيّة الأحوال الباقية لها، وأحواله وإن كان - كما قلنا - بعضها تابعاً وبعضها متبوعاً، و حاكماً و محكوماً. فإنّ كلّاً منها من وجه له الكلّ<sup>٨</sup>، بل هو عينه.

[و تسميته<sup>٩</sup> «الله» هي باعتبار تعيّنه في شأنه الحاكم فيه على شؤونه<sup>١٠</sup> القابلة به منه أحكامه وآثاره.

١. هـ: الكشف.

١. ق: مدركها.

٢. هـ: هو.

٢. منقّر.

٣. ق: حال.

٥. هـ: سببه.

٤. ق: له الكلّ من وجه.

٧. ق: أحواله، هـ: أحوال.

١٠. ما بين الله - هو من لم يرد في ق

٩. من «وتسميته» إلى «شؤونه» غير موجود في ق

و تسميته «الرحمن» عبارة عن انبساط وجوده المطلق على شؤونه الظاهرة بظهوره؛ فإن الرحمة نفس الوجود. والرحمن الحق من كونه وجوداً منبسطاً على كل ما ظهر به ومن حيث كونه أيضاً باعتبار وجوده له كمال القبول لكل حكم في كل وقت بحسب كل مرتبة وحاكم على كل حال.

و تسميته رحيماً هي من كونه مخصصاً ومخصصاً؛ لأنه خصص بالرحمة العامة كل موجود، فعم تخصيصه وظهوره سبحانه.

ومن حيث الحالة المستلزمة الاستشراق على الأحكام المتصلة من بعضها ببعض تبعية ومتبوعة، وتأثيراً وتأثراً كما قلنا، واجتماعاً وافتراقاً، بتناسب وتباين، واتحاد واشتراك سمي علماً. وهو من تلك الحيثية وباعتبار كونه مدركاً نفسه وما انطوت عليه في كل حال وبحسبه سمي نفسه عالماً.

والسريان الذاتي الشرطي من حيث التنزه عن الغيبة والحجبة، ودوام الإدراك المتعدي حكمه إلى سائر الشؤون يسمى حياة، وهو الحي بهذا الاعتبار.

والميل المتصل من بعض الشؤون بسائر الارتباط بشؤون أخر بموجب حكم المناسبة الثابتة في البين المرجحة تغليب حكم بعض الشؤون على البعض، وإظهار التخصيص الثابت في الحالة المسماة علماً لتقدم ظهور بعض الشؤون على البعض يسمى إرادة، وهو من حيثها يكون مريداً.

و الحالة التي من حيثها يظهر أثره في أحواله بترتيب يقتضيه التخصيص المذكور والنسب المتفرعة عن كل حال منها تسمى قدرة، وهو من حيثها قادر.

و<sup>١</sup> انتظم أمر الوجود وارتبط، وزهق الباطل وسقط. وها أنا قد فتحت لك باباً لا يلجّه ولا يطرقه إلا النذر من أهل العناية الكبرى، فإن كنت ممن يستحق مثل هذا، فليج واجتنب بهذا المجل مفضله، وكن بكلّيتك لله «فمن كان لله كان الله له».

## وصل منه بلسان جمع الجمع

اعلم، أنَّ تقديم الشيء على سواه، و تصدير الأمور به يؤذن بتهمم المُقدِّم لذلك الأمر، المُصدِّر له به، فتقديم الحقِّ ثناءً في صدر كلامه دليل على أمور منها: التَّهَمُّمُ به والتعريفُ بمزِيَّتِه؛ فإنَّه المفتاح المشير إلى المقصد الغائي، الذي هو عبارة عن الحال الكلي الأخير، الذي يستقرُّ عليه أمر الكلِّ من حيث الجملة، وإنَّه ناتج من بين معرفتهم التامة بالحقِّ وبكلِّ ما يستقَى «سوى» و بين شهودهم الذاتي الخصوصي، المتفرَّعين عن الهداية الخاصَّة، المحرَّض على طلبها والمتكفل بإنالتها طالبيها، لكن بعد حسن التوسُّل بجزيل الذكر وجميل الثناء و تجريد التوحيد حال التوجَّه بالعبادة، وكمال الاعتراف بالعجز والقصور والاستناد مع الإذعان. كلُّ ذلك بمعرفة<sup>١</sup> الاستحقاق و تعيُّن موجبات الرغبة المنبئة عليها في ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ و موجبات الرهبة المندرجة في ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ والتنبية أيضاً على أنَّ من لم يتَّسم بسمة الهداية المعنوية بحيث يسري حكمها في أحوال المهتدي وأفعاله، و عاجل أمره و آجله و مآله، حتى ينتهي به الأمر إلى الاحتذاء بما حظيَّ به الكُمَّل من ربِّهم قبله، أو السعداء مثله، وإلاَّ فهو بصدد الانصباع بحكم الغضب، والوقوع في مهواة الحيرة و بيداء التيه.

و الغاية القصوى ما سبق الإشارة إليه من حال الكُمَّل؛ لأنَّ<sup>٢</sup> السبب الأوَّل في إيجاد العالم هو حبُّ الحقِّ أن يُعرف و<sup>٣</sup> يُعبد كما أخبر، ويُشهد كماله بظهوره ووجوده.

٢. ق: أن.

١. ق: لمرفة.

٣. ه: أو.

والمراتب الوجودية والعلمية إنما تقوم وتُدوم في كل زمان بالكامل المستناب والمستندب لتكميل ذلك وحفظ نظامه في ذلك الزمان. فلا جرم وقع الأمر كما هو عند من يعرفه. وقد تكررت التنبهات الإلهية على ذلك في الكتب المنزلة، وبلسان الكُمَّل. فمن ذلك قوله سبحانه في التوراة: «يا ابن آدم خلقت الأشياء من أجلك، وخلقتك من أجلي»<sup>١</sup> ومثله قوله لموسى - على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام -: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾<sup>٢</sup> وقوله لمجموع الكُمَّل: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ﴾<sup>٣</sup>. بعد التعديد والتفصيل غير مرة، ونحو هذا ممّا يطول ذكره، ولم يختلف فيه أحد من أهل الاستبصار.

ولمّا كان الثناء من كل مثنٍ على كل مثنى عليه تعريفاً للمثنى عليه، ومتضمناً دعوى المثنى أنّه عارف بمن يُثنى عليه من حيث هو مثنى عليه، وكانت الحجّة البالغة لله، أراد سبحانه أن يظهر كمال الحجّة - التي بها كمال المعرفة المطلوبة - كتعلّق إرادته بإظهار كمال باقي شؤونه، فإنّ ثبوت معرفته بنفسه وبكل شيء عند نفسه يكون حجّة من حيث كمال العلم، وزوال التهمة، لكن لا تكون بالغة إلا إذا تمّ ظهورها في كل مرتبة، وعند جميع من كان من أهل تلك المرتبة، أو ظهر بها وفيها، كظهورها ووضوحها في نفس المبرهن<sup>٤</sup> الحقّ المحقّ. وتذكر قوله تعالى ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾<sup>٥</sup>، وما ورد عنه ﷺ من «أنّ الله لا يؤاخذ أحداً يوم القيامة حتى يعذر من نفسه» يعني<sup>٦</sup>: حتى تتركب حجّة الله عليه ويفلج<sup>٧</sup>. ومن ذلك قوله أيضاً ﷺ: «ليس أحد أحبّ إليه العذر من الله، ومن أجل ذلك أرسل الرسل، وأنزل الكتب»<sup>٨، ٩</sup>. فافهم.

فقد عرّفتك في هذه الخاتمة أشرف أسرار البسملة من حيث أصل الأسماء، ثم عرّفتك سرّ «الحمد لله» وتصدير الكلام العزيز بها.

٢. طه (٢٠) الآية ٤١.

٤. ق: المرتبه.

٦. ق: حتى يعنى.

٨. ق: الكتاب.

١. راب: احاديث منوي، ص ١٨١.

٢. الباقية (٤٥) الآية ١٣.

٥. النساء (٤) الآية ١٦٥.

٧. ه: نلج.

٩. جامع المسانيد، ج ١١، ص ٧٩٠.



وصل منه بلسان جمع الجمع / ٣٣٧

وأما سرّ إضافة «الحمد» إلى «اللّه» فهو من حيث إنه أوّل التعيّنات المرتبّة الجامعة، وقد نبّهت عليه منذ قريب.

وسرّ إضافة الربوبية إلى الاسم «اللّه» هو تأنيس المخاطبين لما تعطيه حضرة الألوهية<sup>١</sup> من الأحكام المتضادة الظاهرة والمغيبية، وما يلازمها<sup>٢</sup> من فرط جلال الهيبة<sup>٣</sup> والعظمة بخلاف الربوبية المستلزمة للشفقة، وحسن الاشتغال على المربوبين بالتغذية، والتربية، والإصلاح ونحو ذلك.

وسرّ الشمول بالإضافة هو لفتح باب مطامع الكلّ فيه إذا أطاعوا، وليرهبوا أيضاً بأجمعهم إذا أفرطوا<sup>٤</sup> أو قصّروا، للمعنى المدرج في ﴿مالك يوم الدين﴾ وهو المجازاة. وسرّ إيتاك كما مر، هو: أنّ المتعيّن من<sup>٥</sup> علمك فيك أولاً هو في ثاني حال هدف أسهم إشارتك، ومقصّد تتعيّن عنده مراداتك، وتستجلي فيه شؤونك كلّها، وتفاصيل أحكام إرادتك، فظهر الفرع بصورة الأصل، وهذا أمر إن عرفته عرفت الكلّ.

وسرّ ﴿إيتاك نستعين﴾ هو عطف على الإشارة المتقدمة بوجه يخالف الوجه الأوّل، كما مرّ بيانه، وتصريح بما أجمل في باء البسملة من حكم الفقر، وعدم الاستقلال<sup>٦</sup>، والإقرار بالانقياد، والتوجّه إليه، والتعويل في المهامّ عليه. و﴿اهدنا﴾ إلى آخر السورة هو طلب أدرج فيه سرّ المحاكاة من الفرع للأصل<sup>٧</sup>، وسيما في المقصود الأوّل من الإيجاد، الذي حاصله التعريف والتمييز المشار إليه: «بأحببت أن أعرف»، فافهم؛ فإنّه لولا الإيجاد، لم يظهر تمييز مرتبة الحدوث من القدم، ولا مرتبة الوحدة - من حيث اشتغالها على الأحكام المتعدّدة الكثيرة - من الوحدة الصرفة التي لاحكم يقيدّها، ولا وصف يعيّنّها، ولا لسان يوضّحها ويبينّها، وقد مرّ بيان ذلك في صدر الكتاب.

وأما سرّ المغضوبية فهو نفس الانحرافات الظاهرة الصوريّة، والباطنة الروحانيّة والمعنويّة، المتعيّنة بين بداية أمر الوجود وغايته بسبب تداخل الأحكام والأحوال

٢. ق: لا يلازمها.

٤. ق: فرطوا.

٦. ق: الاستهلاك.

١. ق: الألوهة.

٢. ق: «فرى» وردت قبل «العظمة».

٥. ق: في.

٧. ق: الأصلي.

المضافة إلى الأسماء والأعيان، وغلبة بعض تلك الأحكام للبعض غلبةً تخرج جمعيتها عن نقطة الاعتدال الخصيص بتلك الجمعية أي جمعية كانت، فافهم.

وقد عرفت سر البدايات والغايات، وأن الحق هو الأول والآخر، وأن شؤونه هي المتعينة في البين فلا تنس.

ولما كانت الفاتحة أم الكتاب - أي أصله - وقد عرفت في أول الكتاب مرتبتها، وأنها الأنموذج الشريف الأخير، وكان غيب الذات من حيث اللاتعيين - حال لا حكم ولا صفة ولا اسم - متقدماً على جميع التعينات الظاهرة والباطنة، العلمية والوجودية، وكان مصير الأمور كلها ومنتهاها إلى ما تعينت منه أولاً، والحق هو الأول، اقتضى الأمر السر العدلي الكمالي العيني<sup>١</sup> ختم الفاتحة بلفظ يدل على الحيرة التي كان آخر مراتبها من حيث حال المتصفين بها متصلاً بغيب الذات، ولهذا كان منتهى الأكابر<sup>٢</sup>؛ فإن حيرتهم في الله هي في أعلى خصوصيات ذاته من ذاته، بعد تعدّي سائر مراتب أسمائه وصفاته.

وكما كان أول الحضرات الوجودية المتعينة من غيب الذات هي حضرة التهيم<sup>٣</sup>، وفيه تعين المهيمون المستغرقون بما هم فيه عن الشعور بأنفسهم، وبمن هيمهم شهوده وفرط قربه، وبالسوى كان الآخر نظير الأول، كما بينّا، فإن الخاتمة عين السابقة، فختم سبحانه أحوال الصفوة من عبادته بما بدأ به، وإن كان بين أهل الحيرة الأخيرة هنا وبين من هناك فرقاً عزيز لا يعرفه إلا النذر من الأكابر وقد نبهتك عليه تعريضاً وتمثيلاً فتذكر.

وكذلك ختم سبحانه شؤونه مع خلقه من الوجه الكلّي بالحال الذي بدأهم بحكمه وهو الرضا؛ فإنه لما كانت الرحمة نفس الوجود - كما بينّا -، كان وصفه الذاتي هو الرضا، ولهذا قابله الغضب، وقعت بينهما المجارة<sup>٤</sup> الشريفة التي ذكرها سبحانه، ثم سبقت الرحمة الغضب، وغلبته بالرضا الذي هو وصفها الذاتي؛ لأنه سبحانه لو لم يرض لنفسه من نفسه الإيجاد، و<sup>٥</sup> لأعيان الممكنات الاتصاف<sup>٦</sup> بالوجود الذي سمح به ورضيه لهم، ما وجد

١. في: الغيبي.

٢. في: للأكابر.

٣. في: الهيم.

٤. ه: المحاذاة.

٥. لم يرد في ق.

٦. ه: الانصاف.

ما وجد. وكون الرضا له مراتب كثيرة لا ينافي ما ذكرنا، فصورة<sup>١</sup> الرضا العامة نفس الإيجاد وبذل الوجود لكل موجود، ثم تعيّن خصوصياته بحسب أحكامه، وعددها مائة عدد، عدد الرحمت، فافهم.

فلا جرّم كان آخر أحكامه الكلّية في السعداء من خلقه - كما أخبر - رضاه عنهم، فلا يسخط عليهم أبداً، فختم تعريفه لهم من الوجه الكلّي بما تعيّن<sup>٢</sup> لهم منه آخراً، وهو المتعيّن أولاً، والسلام.

وختم آخر أحوالهم - من حيث هم - بالدعاء الذي هو السؤال، وهو كان أوّل أحوالهم؛ لأنّ أوّل أمر انصبغوا به حكم سؤال الحقّ نفسه بنفسه، وتعلّق طلبه بكمالي<sup>٣</sup> الظهور والإظهار، فسرى حكم ذلك السؤال في حقائقهم؛ لكونهم إذ ذاك في عين القرب الذي هو عبارة من<sup>٤</sup> ارتسامهم في نفسه سبحانه، فسألوا الإيجاد بالسنة الاستعدادات من حيث حقائقهم. فكانت إجابة الحقّ لهم إيجاباً لهم، كما نبهتك عليه في صدر الكتاب عند الكلام على سرّ البدء، فختمت أحوالهم آخراً بالسؤال، وكان ذلك بصيغة ﴿الحمد لله ربّ العالمين﴾، كما أخبر سبحانه بقوله: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين﴾؛ لأنّ المقصود من السؤال الأوّل المذكور إنّما ظهر كماله حينئذٍ، لاجرم تعيّن الحمد، كالأكمل والشارب ونحوهما إنّما شرع له التحميد إذا قضى وطره ممّا يباشره، فافهم.

وختم سبحانه القرآن - العزيز<sup>٥</sup> المنزل - بآية الميراث؛ لأنّ آخر الأسماء حكماً - وخصوصاً في الدنيا - الاسم الوارث ﴿إنّا نحن نرث الأرض ومن عليها وإلينا يرجعون﴾<sup>٦</sup>.

وسأمثل لك في سرّ الميراث مثلاً إن أمعنت النظر فيه أشرفت على علم كبير عزيز جداً، وذلك أنّ أشعة الشمس وكلّ صورة نيّرة لا تنبسط إلّا إذا قابلها جسم كثيف، وفي التحقيق الأوضح لو لم يكن ثمة<sup>٧</sup> جسم كثيف لم يظهر للشمس نور منبسط، فالشعاع تعيّن بين

٢. ق: يتعيّن، ه: تعيّن.

٤. ق: لم يرد.

٦. مريم (١٩) الآية ٤٠.

١. ه: قصورة.

٣. ق: بكمال.

٥. ق: لم يرد.

٧. ق: ثم.

الشمس وبين الصورة<sup>١</sup> الكثيفة، فكلما كثرت ظهر انتشار الشعاع وانبسط<sup>٢</sup>، وكلما قلّت تقلّص ذلك الشعاع في الأمر الذي انتشر منه، فتقلّصه بالوصف المتحصل له من كل ما انبسط عليه هو عودة الوِزْث، فوزث نوره المنبسط عنه أولاً متزايداً الحسن مما استفاده من كل ما اقترن به، فانطبع فيه، كما مرّ في ماء الوِزْد، وذهب ما لم يكن ثابتاً لذاته، ولا مراداً لعينه، بل كان ثباته بالنور المنبسط عليه، والأمر الساري فيه الثابت آخر<sup>٣</sup> ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>٤</sup>.

وقد عرّفتك في صدر الكتاب: أن الكمال الذاتي وإن لم يزل فأكمليته إنما ظهرت بالكمال الأسماوي، والأسماء إنما تعيّن بالأعيان علماً ووجوداً، فلولا الأعيان لم يكن الكمال الأسماوي المرتبي، كما أنه لو لا الحق، لم يحصل للأعيان الكمال الوجودي، فكل وارث، وهذان<sup>٥</sup> الحالان هما الموروثان آخر<sup>٦</sup>، والمتماثلان أولاً<sup>٧</sup> ﴿وإلى الله عاقبة الأمور﴾<sup>٨</sup>.

والأمر في أحد الجانبين قد استبان بما ذكرنا، وفي الجانب الآخر عبارة عن الشأن الذي أعقبه الاستخلاف بعد كمال الحضور والمباشرة للتصرف والإيجاد والاستخلاف، فمع البطون لامحالة، ومدار الورث وما ذكرنا على البطون والظهور، والغيبة الأخيرة التي هي من لوازم الأكملية بالاستهلاك الأتم في الحق تقضي باستخلاف الخليفة ربّه المستخلف له، وتوكيله التوكيل الأتم، وقد مرّ حديثهما من قبل، فتذكر.

وأما حكم ما عدا الكمل من الخلفاء في الورث فبمقدار حظهم في الخلافة، وبحسب نسبتهم إليها وكل ذو حظ منها ونصيب وإن قلّ، فاستخضّر ما أسلفت في ذلك، وافهم، ومن الغرائب أن تفهم ما نريد، والسلام.

واعلم، أن البحر يرث الأنهار، والأرض ترث ما انفصل منها بوجه، وكذا الهواء والنار مع الأوليين<sup>٩</sup> يرثون ما تولّد عنهم، والعلويات ترث القوى المنبثّة منها في القوابل، وورث

٢. ق: انبساطه.

١. ق: الصور.

٣. القصص (٢٨) الآية ٨٨.

٤. ق: وهذا المثالان هما الموروثان آخر<sup>٦</sup> والمثالان بدل الحالان هما أولاً.

٦. ق: الأولين.

٥. لقمان (٣١) الآية ٢٢.

وصل منه بلسان جمع الجمع / ٣٤١

كل وارث، فبحسب أصله وكلية بالنسبة إلى ما تفرّع منه، والله - من حيث إنه الجامع والأصل - خير الوارثين بالنسبة إلى الموارد والإرث الأسماوي، فتنبه.

ثم نقول: إن الله ختم العبادة الصفاتية بالسجود الواقع في الحشر<sup>١</sup> من النبي ﷺ حال فتح باب الشفاعة، ومَن شاء من الشفعاء، والذين يؤذَن لهم في السجود، كما ثبت في الشريعة، وليس بعد تلك السجدة إلا العبادة الذاتية التي لا يقترن معها أمر ولا تكليف.

وختم إتيانه بصفة ظاهريته من حضرة غيبه الذاتي، وتوجهه إلى كافة خلقه بإتيانه في ظلل<sup>٢</sup> من الغمام يوم القيامة للفصل والقضاء، فإنه كإتيانه الأول من غيب هويته في العماء<sup>٣</sup> للظهور والإظهار، وفصل الأعيان القابلة للوجود بالرحمة الشاملة من الأعيان الباقية في حضرة الثبوت، والحكم على كل منها بما يستحقه لذاتها بموجب استعداداتها وعلمه بها ﴿كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً﴾<sup>٤</sup> فافهم، فقد كُشف لك ما لا ينكشف إلا للندّر.

وختم القرآن العزيز من حيث الإنزال بسورة «براءة» المميزة بين المقبولين والمردودين؛ لأن آخر حكم يتنزل هو التمييز، ولهذا كان يوم القيامة يوم الفصل، فيميز الله فيه الخبيث من الطيب، ويجعل الخبيث بعضه على بعض، فيركمه جميعاً، فيجعله في جهنم ﴿أولئك هم الخاسرون﴾<sup>٥</sup> وختم أحكام الشرائع بشريعتنا كما ختم الأنبياء بنبيّنا ﷺ.

وختم حكم شريعتنا بطلوع الشمس من مغربها، نظير طلوع الروح الحيواني وتقلص نور الروح الإلهي من مغرب البدن، فإن نسبة الشمس إلى الصورة العامة<sup>٦</sup> الكونية نسبة الروح الحيواني إلى أبداننا، ونسبة القلم الأعلى من حيث الإنسان الكامل نسبة الروح الإلهي المدبّر<sup>٧</sup> لنشأتنا<sup>٨</sup>، فكما أنه لا اعتبار لإيمان أحد بعد طلوع الشمس من مغربها، ولا لعلمه، كما قال سبحانه: ﴿لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً﴾<sup>٩</sup> وفسّر ذلك نبيّه ﷺ بهذا، كذلك لا اعتبار لعملٍ حال إعراض روح الإنسان

١. ق: المحشر.

٢. ق: ظليل.

٣. ه: الغمام.

٤. الاسراء (١٧) الآية ١٤.

٥. البقرة (٢) الآية ٢٧.

٦. ق: العامة.

٧. ه: المدبر.

٨. ق: نشأتها.

٩. الأنعام (٦) الآية ١٥٨.

عن تدبير بدنه، ومفارقة روحه الحيواني، كما قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ مَا لَمْ يُغْرِغْ»<sup>١</sup>، فافهم.

وختم الخلافة الظاهرة في هذه الأمة عن النبي ﷺ بالمهدي ﷺ.

وختم مطلق الخلافة عن الله تعالى بعيسى بن مريم على نبينا وعليه السلام.

وختم الولاية المحمدية بمن تحقق بالبرزخية الثابتة بين الذات والألوهية؛ لأن ختمية النبوة تختص بحضرة الألوهية، ولها السيادة في عين العبودية، ولختمية الولاية العامة سرُّ باطن ربوبية العالمين بالملك والتربية والإصلاح وغير ذلك، ونسبته إلى الصورة الوجودية نسبة النفس، فافهم. فكل ممن<sup>٢</sup> ذكرنا - صورة مرتبة الإلهية من أمهات المراتب.

وختم الكَمَل من عبید الاختصاص الوارثين بعبد له جمعُ الجمع، لاجتماع بعده مثله ولا حائز<sup>٣</sup> لكل الموارد غيرُه. وله كمال الآخرة المستوعبة كل حكم دون سواه، فلهذا لا يعرفه غير مولاه.

وختم التجليات<sup>٤</sup> - الحاصلة للسائرين - بالتجلي الذاتي الذي انختم بظهوره أيضاً سير السائرين إلى الله.

وختم الحج - الذي هو نظيره - بالطواف حول المقام الذي كان وجهة السائرين. ولكل مقام من المقامات الكلية ختم يخصه الله، وسر يكمله<sup>٥</sup> به ويبدیه وينصه، ولولا التطويل، لميئت لك أمهات المقامات، وبمن خُتمت أو تُختم، ولكن قد أوردت أنموذجاً من ذلك للتنبيه والتذكير<sup>٦</sup> وفيه غنية للأبناء من أكابر المشاركين وما شاء الله كشمه، فلا حيلة في إظهاره ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾<sup>٧</sup>، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل<sup>٨</sup>.

١. جامع المسانيد، ج ٢٦، ص ٣٠.

٢. ق: من.

٣. جائر.

٤. المنجليات.

٥. يكمله.

٦. التذكرة.

٧. الإسراء (١٧) الآية ٨٥.

٨. الأحزاب (٣٣) الآية ٤.

## وصل في وصل يتضمن نبذاً من الأسرار الشرعية الأصلية و القرآنية

اعلم، أن خطاب الحق عباده بألسنة الشرائع - وسيما الخطاب المختص بشريعتنا - ينقسم بنحو من القسمة إلى سبعة أقسام كلّية تحت كل قسم منها أقسام. فالقسم الأول من السبعة يتضمن الإنباء عن الحقائق، ويبيّن<sup>١</sup> المضارّ الجليّة والخفيّة والمنافع، وينقسم إلى قسمين؛ قسم تستقلّ العقول بإدراكه ابتداءً، أو بعد تنبيهه وتذكيره، وقسم لا تستقلّ<sup>٢</sup> العقول<sup>٣</sup> بإدراكه، بل تفتقر في إدراكه إلى نور إلهي كاشف. والمراد من ذكر ما هذا شأنه تنبيه النفوس المستعدّة وإمداد الهمم للتشوّق إلى نيّله، والسعي في تحصيله، كيلا تنفع بالحاصل لها في أوّل وهلة، فتظنّه الغاية، وأن ليس وراءه أمر آخر، فتفتقر وتتقاعد عن طلب المزيد.

وربما وقع الإخبار عن بعض ما يتضمنه هذا القسم بألفاظ توهم بعداً وعظمة مفرطة، مع أن المخبر عنه قد يكون مشهوداً حاضراً ولا يُشعرُ به، ولا يُعرف أنّه المسمّى بذلك الاسم، أو الموصوف بتلك العظمة.

والسرّ فيه إبقاء حرمة الأسرار لتوقّر الرغبات إلى التحقق بمعرفتها، ولا تفتّر عن الجدّ في الطلب الذي ربما أفاد بعون الله الاطلاع عليها وعلى غيرها، بل على الأصل الذي قرنت السعادة بمعرفته.

٢. هـ: يستقلّ.

١. ق: يتبين، هـ: تبين.

٣. هـ: العقل.



فإن من جملة فقه النفوس أنه متى عرِفَتْ شيئاً من هذا النوع من حيث فرعِيته قبل التحقُّق بمعرفة أصله، سقطت عظمة ذلك الأمر عندها، وازدرته بعد ذلك، وربما قاست بقيَّة ما سمعته من أسرار الحق بصفة التعظيم على ما تنبَّهت<sup>١</sup> له، فتفتت بالكلِّيَّة وتهلك، بل ربما تقف عند الفترة، وربما عادت مستحقرة شعائر الله سبحانه، مستخفة بحرمانه، بخلاف من<sup>٢</sup> سمعها بسمع الإيمان الظاهر، واستحضرها بصفة التعظيم إلى أن يُطلعه الحق عليها، فيعرفها من أصلها، فيعظِّمها أكثر من تعظيم المؤمن المحجوب بما لانسبة<sup>٣</sup>، فإن هذا التعظيم نتيجة العلم الذي لا يزول، والتعظيم الأوَّل تعظيم وهمي بصدد الزوال، فكان الشارع ومن تحقق بتبعيته<sup>٤</sup>، وشاركه في أصل مأخذه لو صرح بمثل هذا كان سبباً في شقاء المستحق المزدري، وحاشا من بُعث رحمة للعالمين أن يكون كذلك.

وأصحاب الآفة المذكورة هم أصحاب الفطرة<sup>٥</sup> البتراء، واللوائح الأولى الذين لم يبقوا<sup>٦</sup> على طهارة الإيمان الصحيح، ولا فازوا بحقيقة الشهود الذاتي والكشف الصريح، فإن أهل الكشف المحقَّق والشهود يعظِّمون الأشياء، ويرونها شعائر الحق ومظاهره وصور أسمائه، والمضطربين<sup>٧</sup> وقفوا عند أسماء الأسماء لم يعرفوا حقائق الأسماء ولا المسمَّى بها، فتعظيمهم<sup>٨</sup> وسمي وهمي يزيله الحس وفقه النفس فاعتبر الشارع ﷺ ما ذكرنا امداداً للهمم، وتحريضاً على طلب المزيد بالتشويق المدرج فيما ذكرنا، وليعلم الألباء كمال قوته في التبليغ حيث لم يكتف ولم يوضع، بل عبَّر عن الأسرار بعبارات تامة مؤدية للمقصود بيانه بالنسبة إلى الفطن البيب والتسمية<sup>٩</sup> المطابقة مع السلامة من بشاعة التصريح، وآفاته وعدم تفتُّن الغيبي المراد، فجمع بين الكشف والكتْم؛ ليرتقي الضعيف النفس بالتشويق إلى حضرة القدس، ويزداد اللبيب استبصاراً، فجزاه الله وإخوانه عنا وعن سائر المسترشدين أفضل الجزاء، آمين.

٢. هـ: ما.

١. ق: تنبَّهت.

٤. هـ: تبعيته.

٣. ل: هنا سقطا.

٦. ق: لم يبقوا.

٥. ق: الفطنة.

٨. ق: تعظيمهم.

٧. عطف على اسم إن.

٩. عطف على «عبارة».

وصل في وصل يتضمن نبدأ من الأسرار الشرعية الأصلية و القرآنية / ٣٤٥

و القسم الآخر ما هو ضربٌ مثالٍ لأمرٍ<sup>١</sup> آخر يعلمه بالإرشاد الإلهي أهل النهي وهو على ضربين أيضاً:

الضرب الواحد هو ما كان المثال نفسه فيه مراداً بالقصد الأول أيضاً كالأمر الذي لأجله وقع التمثيل، وذلك لشرف المثال و تضمنه الفوائد العزيزة.

والضرب الآخر هو أن يكون المراد بالقصد الأول ما لأجله ضربٌ المثال وقصد به التنبيه عليه. وأما ما يتضمن المثال من الفوائد فيقع مراداً بالقصد الثاني لا بالقصد الأول.

ولولا الخوف من العقول الضعيفة، ورعاية الحكمة التي راعاها الشارع و يلزمنا الوقوف عندها، لذكرنا من كل قسم مسألة شرعية، ونبتهنا على أصلها في الجنب الإلهي، لكن نذكر أنموذجاً يكتفي به اللبيب، وهو أن المراد بالقصد الأول ينقسم إلى قسمين: مطلق، ومقتد؛ فالمطلق الكمال المتحصّل من تكميل مرتبة العلم والوجود، وقد نبهت عليه غير مرّة، ومنذ قريب أيضاً.

والمقتد في كل زمان وعصر كامل ذلك العصر، وما سواه مراد له و واقع بالقصد الثاني من تلك الحيشية وإن كان واقعاً باعتبار آخر بالقصد الأول؛ لما أشرنا إليه، ويتلو هذا - أعني المراد بالقصد الأول - فيما ذكرنا<sup>٢</sup> أوائل المخاطبين؛ فإنهم أوّل هدف تعيّن لسهام الأحكام الشرعية و خصوصاً من كان سبباً لنزول حكم مشروع لم يقصد الشارع تقريره ابتداءً، فافهم ترشد إن شاء الله تعالى.

و القسم الآخر ما قصدت به مصلحة العالم من حفظه، و صلاح حال أهله آجلاً كالعلوم، والأعمال النافعة في الدنيا والآخرة، وعند الله و من شاء من عباده تفعلهم صور المنتفعين وأرواحهم، وعاجلاً كقوله تعالى: ﴿ولكم في القصص حياة﴾<sup>٣</sup>، وكأخذ الزكاة من الأغنياء وردّها على<sup>٤</sup> الفقراء، وترك قتال الرهبان لما لم يتعلق بذلك مصلحة، وأخذ الجزية وغير ذلك ممّا ذكر في سرّ النبوة والسبل والفوائد المتعيّنة منها<sup>٥</sup>.

١. ق: الأمر.

٢. ق: ذكر.

٣. ق: في.

٤. البقرة (٢) الآية ١٧٩.

٥. كذا في الأصل - ولا يخفى أن الأقسام سبعة وإلى هنا تمت ثلاثة أقسام فالظاهر أن الثلاثة الأخرى سقطت. وكذا سقطت الثلاثة الأخرى في نسخة الهند.

والقسم السابع هو ما أريد من الجميع بالقصد المطلق الأول<sup>١</sup> الذي ذكرته آنفاً، وله سراية في جميع الأقسام، ومن تحقق بميرات المصطفى ﷺ، وذاق سر التنزل القرآني من أم الكتاب الأكبر بالذوق الاختصاصي عرف أسرار الكتاب العزيز، وانحصار أقسامه الكلية فيما ذكرناه، ورأى أن فيه التحقق<sup>٢</sup> التام، وفيه ما قصد<sup>٣</sup> به رعاية حال المخاطبين وفهومهم، وما تواطؤوا عليه، وفيه أيضاً ما روعيت به حكمة<sup>٤</sup> الموطن والزمان والمكان، وحال المخاطبين الأول، لحرمة المرتبة الأولية ﴿كالسدر المخضود، والطلع المنضود، والماء المسكوب، والظل الممدود﴾ وغير ذلك مما تكرر ذكره في الكتاب والسنة، ولاحظ لأكثر الأمة من ظاهر ذلك في الترغيب وغيره، ومثله وأساور من فضة للرجال، وأنه تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الضوء<sup>٥</sup>، فافهم وتذكر.

ولنذكر الآن أمهات الأحكام الشرعية الكلية فنقول: الحلال على قسمين: مطلق، ومقيّد. فالحلال المطلق هو الوجود؛ لأنه لم يحجر<sup>٦</sup> على قابل له أصلاً، والمقيّد من وجه هو كل أمر يباشره الإنسان المكلف، أو يتقلب فيه بصفة الفعل أو القول أو الحال، مما لم يحجر عليه هنا، ولم يتوجه عليه المطالبة فيما بعد أو العقوبة عاجلاً وآجلاً.

والحرام حرامان: مطلق وهو الإحاطة بكنه الحق بحيث أن يشهد ويعرف كشهود<sup>٧</sup> نفسه بنفسه وكمعرفته بها. والحرام المقيّد من وجه كل ما لم يتغير حكم الحق فيه لتغير حال المكلف، ولازمه<sup>٨</sup> المطالبة<sup>٩</sup> والمواخذه كالشرك وكنكاح الوالدة والولد ونحو ذلك؛ فإن هذا النوع ليس كتحریم الميتة ومثلها؛ فإنه متى انصبغ المكلف بالحالة الاضطرارية عادة حلال فهذا النوع من الحكم يتنوع بتنوع حال المكلف، فهو يعينه أولاً بحالة وينسخه ثانياً بحالة<sup>١٠</sup> أخرى،<sup>١١</sup> وأكثر الأحكام المشروعة هذا شأنها ولا حاجة إلى التعديد والتطويل، وما سوى ما ذكره فجزئيات بالنسبة إلى هذه، فافهم.

١. ق: الأول المطلق.

٢. ق: التحقيق.

٣. ق: يقصد.

٤. في بعض النسخ: حكمه.

٥. ه: الضوء.

٦. ق: يحجره.

٧. ق: كشهوده.

٨. ق: ولازمته المطالبة.

٩. ه: أو.

١٠. ق: بحالته.

١١. ق: بحالته.

وصل في وصل يتضمنُ بُدْأ من الأسرار الشرعية الأصلية والقرآنية / ٣٤٧

والمباح أيضاً مطلق ومقيّد، فالمطلق كالتنفّس والتحيّز والحركة من حيث الجملة، والمقيّد كشرب الماء والتغذي بما لا يستغني البدن عنه، وكذلك ضرورة التدبّر والاستكثان وغيرهما مما يحرس به الإنسان نفسه ضرورة.

والمكروه هو عبارة عن التغليب في ذكر<sup>١</sup> كلّ أمر ممتزج من خير وشرّ وكلّ متشابه لأحد الجانبين ميلاً<sup>٢</sup> بهوى، أو عادة أو استحسان عقلي غير مستند إلى نصّ صريح مشروع. فإنّ الحزم والاحتياط المرعيّ في التقوى يقضي بالاحتراز منه لما يتوقّع من حصول ضرر خفي بالنسبة إلى الأكثرين بسببه، وسلامة البعض نادراً من ضرره للعناية أو لخاصيّة الإكسير العلمي والحالي<sup>٣</sup> لا يُحتجّ بها كحال أهل الأمزجة والنفوس القوية مع الأغذية الرديّة المضرة من السمومات وغيرها، وكالطبيب المتدارك ضرر الأغذية الرديّة وغيرها بما يردع ضررها من معجون وترياق وغير ذلك، ولسان هذا المقام فيما نحن بصدد قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾<sup>٤</sup> وقوله ﷺ: «أتبع السيئة بالحسنة<sup>٥</sup> تمحها»<sup>٦</sup> فاعلم ذلك.

والمندوب أصله كلّ أمر هو مظنة للنفع من وجهٍ ضعيف أو خفي؛ لكونه ممتزجاً ممّا لا ضرر فيه، وما يُرجى نفعه غالباً وممّا<sup>٧</sup> عساه يكون بليغ النفع أحياناً بالنسبة إلى البعض، وكأنّه عكس المكروه. وقد نبّه رسول الله ﷺ على قاعدة جامعة بين الأمرين فقال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ فِيهِوَي<sup>٨</sup> بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفاً، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ، فَيَكْتُبُ بِهَا فِي عِلِّيَّينَ - وَفِي أُخْرَى - فَيَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا رِضَاءً إِلَى يَوْمٍ يَلْقَاهُ»<sup>٩</sup>.

وأما سرّ الناسخ والمنسوخ: فالناسخ هو حكم الاسم الثابت الدولة الذي إذا تعيّن سلطنته<sup>١٠</sup> في شريعة، دامت الشريعة دوام سلطنة ذلك الاسم ويستمرّ ترجمتها عن أحوال الأعيان التي تحويها دائرته.

١. ق: لا توجد.

٢. ق: مثلاً.

٣. في بعض النسخ: الحال.

٤. هود (١١) الآية ١١٤.

٥. ق: الحسنة.

٦. معجم مستدرک الوسائل، ج ٨، ص ٢٠٨.

٧. ق: ه: ما.

٨. ق: ه: بهوى.

٩. جامع المسانيد، ج ٢٧، ص ١٥٨.

١٠. ه: سلطنة.

و المنسوخ كل لسان و حكم متعين من الحق لطائفة خاصة من حيث سلطنة اسم يكون  
 فلكه أصغر من فلك الشريعة<sup>١</sup> يظهر حكمه فيها، وقد قدر الحق انتهاء حكم ذلك الاسم قبل  
 انتهاء دولة الشريعة التي تعين<sup>٢</sup> فيها ذلك الحكم و الزمان، فإذا ظهر سلطان ذلك<sup>٣</sup> الاسم  
 المقابل للاسم الحاكم في الأمر المقابل للنسخ مع اندراجهما في حيلة الاسم الذي تستند<sup>٤</sup>  
 إليه تلك الشريعة، اندرج حكم الاسم المتقدم من الاسمين المخاطبين في الاسم الآخر  
 المتأخر، و ظهرت سلطنة المتأخر و دامت دوام دولته كما نبه الحق على أصالة ذلك على  
 لسان الرسول ﷺ بقوله «إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي»<sup>٥</sup>.

و المحكم هو البين بنفسه و ما يقتضيه الحق لكونه إلهاً، و ما يقتضيه الكون، لكونه  
 مألوهاً.

و المتشابه ما يصح إضافته إلى الحق من وجه وإلى الكون من وجه آخر، و يختلف  
 الحكم باختلاف النسب و الإضافات، فافهم، فقد نبهتك على أصول الأحكام المشروعة في  
 الحضرات الإلهية و عرفتك بسر خطاب الحق عباده بالسنة الشرائع و بلسان شريعتنا  
 المهيمنة<sup>٦</sup> على كل شريعة، و ذوق كل نبي، فاعرف قدر ما نبهت عليه، و قدر النبي الذي  
 انتسب إليه، و قم بحقوق شريعته، فإنه من قام بحقوق الشريعة المحمدية القيام التام،  
 و استعمله الحق في<sup>٧</sup> وفاء آدابها و رعاية ما جاءت به على ما ينبغي، جلّى له الحق  
 ما استبطنه من الأسرار في جميع الشرائع المتقدمة، و تحقق بها و بسر أمر الله فيها،  
 فحكم بها، و ظهر بأي حالة و وصف شاء من أوصافها مع عدم خروجه من حكم<sup>٨</sup> الشريعة  
 المحمدية المستوعبة<sup>٩</sup> المحيطة، فإن ارتقى من آدابه و آداب شريعته الظاهرة إلى آدابه  
 و آدابها الباطنة، و التحم بروحانيته، و التحق بالصفوة من عترته و الكمل من إخوانه، استطعم  
 ما استطعموا، و حكم في الأشياء، و بها بما به حكموا، و بذلك فضل الله يؤتیه من يشاء والله  
 ذو الفضل العظيم»<sup>١٠</sup>.

١. ق: النبي (فيه إضافة)

٢. ق: بتعين.

٣. ق: لا توجد.

٤. ه: يستند.

٥. كنوز الدقائق، ج ١، ص ٢٩.

٦. ق: المهيمنة.

٧. م: لا توجد.

٨. ق: لا توجد.

٩. المنيوعة.

١٠. الحديد (٥٧) الآية ٢٦؛ الجمعة (٦٢) الآية ٤.

## وصل من جوامع الحكم المناسبة لأن تكون<sup>١</sup> في خاتمة الكتاب

اعلم، أن من الأشياء ما يُحصى علماً من حيث أحكامه ومراتبه و صفاته، ولا يُشهد ولا يُرى. ومن الأشياء ما يُشهد ويُرى من حيث هو قابل للشهود، ومن حيث تعلّقه وتقيدته بشؤونه المسماة باعتبار صفاتٍ وباعتبار أسماءٍ ومراتبٍ، ونحو ذلك. هذا مع تعذر الإحاطة به، والحكم بالحصر عليه، وحظنا من الحق هذا القسم، ولقد أحسن بعض التراجم بقوله:

وجد العيان ساك<sup>٢</sup> تحقيقاً ولم تَحْظَ العقول بكنهه تصحيحاً  
واعلم، أن كلّ ماله عدّة وجوه باعتبار شؤونه المختلفة و<sup>٣</sup> غير ذلك، فإنّ التفاضل في معرفته إنّما يكون بحسب شرف الوجوه وعلوّها أو نزولها بالنسبة عن الدرجة التي يثبت بها الشرف، أو بكثرة الوجوه والنسب والأحكام التفصيلية<sup>٥</sup> بمعنى أن علم زيد - مثلاً - ينعلّق بخمسة أوجه، وعلم بكر بعشرة، وأمّا في معرفة الحقيقة من حيث هي في نفس الأمر فلا يقع فيها تفاضل ولا تفاوت بين العارفين بها أصلاً إلا إذا كان من معرفة الحق، فإنه ليس كذلك؛ إذ المدرك من الحق علماً وشهوداً ليس إلا ما تعيّن منه، وتقتّد بحسب الأعيان، أو قلّ بحسب شؤونه الظاهر بعضها للبعض، أو التي هو بها أو بحسبها، وأدرك منها البعض البعض.

١. في. هناك.

٢. في. أو.

٣. في. ما.

٤. ه. يكون.

٥. كذا في الأصل ولعله هناك.

٥. في. التفصيلية

وأدركته<sup>١</sup> من حيثها، وهذا القدر هو المتعين من الغيب<sup>٢</sup> الذي لا يتعين لنفسه، ولا يتعين فيه لنفسه شيء، والتعين دائم البروز من الغيب غير المتعين؛ لأنه لانهاية للممكنات القابلة لتجليه، والمعيّنة له، أو قل: لشؤونه التي يتعين ويتنوع ظهوره فيها، والحق تابع للمجلى وصفته ومرتبه كما تقرّر، فافهم وأمعن التأمل، وانظر مادسست لك في هذه الكلمات، ثرّ العجب.

٢. ق: غيب الذات، هذا غيب.

١. كذا في الأصل، والظاهر: أدركه.



## وصل

اعلم، أنه لما يشر الله تكميل هذا الكتاب - المؤدع فيه من جوامع الحكم و لطائف الكلم ما لا يستخلص المقصود منه إلا من انتظم في سلك أكابر المحققين، فضلاً عن الاطلاع على معدنه و منبعه و مكتنزه و مشرعه -، تعين للعبد أن يشكر ربه بلسان عبوديته<sup>١</sup>.

و أعلى مراتب الشكر معرفة حقيقته و كون الحق هو المولى المنعم لا سواه، فأنا أنبه على سر الشكر و موجباته بتنبيه عام الحكم في جميع الصفات؛ مشيراً إلى الذوق الكمال، ثم أضرع إلى ربي بما أظهر بي و علم و أوضح و فهم، فنقول<sup>٢</sup>:

الشكر: هو من نعوت الحق سبحانه؛ فإنه الشكور، و يتعين به - أي بالشكر - التعريف و الثناء المقيّد، وله موجبان: أحدهما: النعمة الواصلة من عين المنّة ابتداءً، و من حيث ملاحظة سر ﴿و ما بكم من نعمة فمن الله﴾<sup>٣</sup> و الآخر الإحسان الوارد في مقابلة الصبر الظاهر و الواصل لامتحان العبد، و استخلاص زبد نشأته بمخضات<sup>٤</sup> الشؤون التي تقلّب فيها، و هذا الإحسان هو ثمرة شكر الحق عبده يشرف في العبد شكراً آخر يستوجب به العبد<sup>٥</sup> المزيد، فلا يزال الأمر دائراً أبداً بين المرتبة الإلهية و العبدية، حتى تكمل حقيقة الشكر بظهور أحكامها كلّها في مقام العبد بهذا التردّد، و المخض<sup>٦</sup> الواقع على النحو المذكور، فيظهر حال الكمال العبدى و الوصفى بصورة الكمال الإلهي.

١. ه: عبودية.

٢. ق: فاقول.

٣. نحل (١٦) الآية ٥٣.

٤. ق: لمخضات. ه: بمخضات. والظاهر: بمخضات.

٥. ق: العبد به.

٦. ق: المخض. ه: المخض.

وهكذا الأمر في كل وصف وحال يُضاف إلى الحق وإلى العبد على الوجه الذي يسمى اشتراكاً في مقام الجمع والسوى، وفي مقام الحجاب بالنسبة إلى الكون، فإن الصفة تتردد بين الرتبة الربوبية، والكونية تبدأ من حضرة الحق وجوداً، ومن حضرة الكون تعيناً، وهي طاهرة مقدسة مطلقة القبول<sup>١</sup> وقد تعينت أولاً بحكم العين في الكون، وليس<sup>٢</sup> إذ ذاك من العين إلا نفس التعين.

فإذا دخلت الوجود الكوني وقعت في دائرة المغالبة بين حكم طهارتها الأصلية وبين الانصباع<sup>٣</sup> الذي تقتضيها<sup>٤</sup> الأحكام الكونية، من حيث حقائقها المختلفة أخذاً ورداً، وتأثيراً وتأثراً، وقيداً وإطلاقاً ببطون وظهور، فلا تزال<sup>٥</sup> كذلك إلى أن تكمل تلك الصفة الإلهية بظهور أثرها في الطور والمقام الإنساني الذي هو المجلى المقصود<sup>٦</sup>، ويستفيد الإنسان أيضاً من حيث تلك الصفة كمالاً حالياً وصفتياً يتحد به ويرقى إلى الطور الإلهي، الذي هو حضرة أحدية الجمع، فإذا ظهر سر الكمال من حيث كل اسم وصفة وحال ومظهر ومرتبة وزمان وموطن في المقامين: الإلهي، والكوني، وتحقق العبد بحكم الطورين: الإطلاق من حيث حضرة الحق، والتعينات من حيث الرتبة العبدية، فانطلق العبد في قيد، وتقيّد الحق في إطلاق، فقد ظهر الكامل الجامع المقصود، ونعم الرفد المرفود، والمقام المحمود.

١. كذا في الأصل - ولعله - من التمود - ح. كذا في نسخة الهند ونسخة دار الكتب الرضوية.

٢. ق: ليس بها ٣. ق: الإصباح النسي.

٤. د: يقتضيها. ٥. د: يزال.

٦. ق: بالمقصود.

## و الثناء الذي به الختام

اللهم إني قد عَلِمْتُ وَعَلِمْتُ أَنَّ الثناء من كُلِّ شَيْءٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ تَعْرِيفٌ لِلْمَشْنَى عَلَيْهِ، فَإِمَّا مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ أَوِ الصِّفَاتُ أَوِ الْأَحْوَالُ أَوِ الْمَجْمُوعُ، وَظَهْوَرُ كُلِّ ذَلِكَ أَوْ بَعْضُهُ بِحَسَبِ مَا يَلِيقُ بِجَلَالِكَ مِنَّا مُتَعَذِّرٌ إِلَّا بِكَ؛ لِأَنَّكَ غَيْرُ مَعْلُومٍ لغيرِكَ كَمَا تَعْلَمُ نَفْسُكَ، فَإِنْ أَصَبْنَا فِي أَمْرٍ مِنْ تَعْرِيفٍ أَوْ غَيْرِهِ فَأَنْتَ الْمَصِيبُ فِيمَا أَبَدَيْتَهُ لَنَا<sup>١</sup> مِنْ صُورٍ مَدْحِكَ وَحَقَائِقٍ ثَنَائِكَ وَأَحْكَامٍ شُؤْنِكَ وَأَسْمَانِكَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْمُظْهَرُ مَا اخْتَرْتَ ظَهْوَرَهُ مِنْ أَحْوَالِ ذَاتِكَ وَمَلَابِسِ بَقَائِكَ. وَإِنْ أَخْطَأْنَا أَوْ قَصُرْنَا فَلَسْنَا الْمَلُومِينَ حَيْثُ رَشَّخْنَا بِمَا انْطَوَيْنَا عَلَيْهِ. وَمَا أَدْعَ فِينَا بِمَوْجِبِ اسْتِعْدَادِنَا وَمُبْلَغِ عِلْمِنَا وَبِحَسَبِ زَعْمِنَا: إِنَّمَا نَشَبْتَهُ لَكَ أَوْ نَنْفِيهِ عَنْكَ هُوَ كَمَالٌ لَا تَقْ بِكَ، أَوْ أَمْرٌ صَالِحٌ نَسَبْتَهُ إِلَيْكَ.

اللهم فلك الحمد الجامع لكمال المحامد كلها، المطلق عن قيود<sup>٢</sup> النعوت والأحكام والتصورات، حَسَبَ مَا تَرْضَاهُ لِنَفْسِكَ مِنْكَ وَمَقَّنَ اخْتَرْتَ ظَهْوَرِ ثَنَائِكَ بِهِ، أَوْ تَكْمِيلِهِ بِمَا أَظْهَرْتَ بِهِ وَلَهُ، عَلَى مَا أَصَبْنَا مِنَ الْأَحْكَامِ وَالتَّعْرِيفَاتِ الْمُضَافَةِ فِي ظَاهِرِ الْمَدَارِكِ مِنَّا وَبَنَّا إِلَيْكَ.

و لك الحمد أيضاً على ما قَبِلْنَا مِنْكَ مِنْ حَيْثُ إِقَامَتِكَ لَنَا فِي مَقَامِ الْقَبُولِ مِنْكَ وَلَكَ الْعَقَبَى، وَمِنْكَ نَرْجُو الْعَفْوَ فِي مَقَامِ الْأَدَبِ التَّامِّ وَبِلِسَانِهِ عَمَّا أَخْلَلْنَا مِنْ وَاجِبِ حَقِّ عِزِّكَ وَجَلَالِكَ عِزْزاً وَقُصُوراً عَنِ الْإِحَاطَةِ بِكَتْمِكَ، وَالْإِطْلَاعِ عَلَى سِرِّكَ، وَالْإِسْتِشْرَافِ عَلَى<sup>٣</sup>

أمرك؛ إذ لا نعلم من حيث إضافة العلم وغيره من الأوصاف إلينا، ولا نستطيع حالة التعريف الحمد والثناء - الذي هذا لسانه - أكثر مما ظهر بنا.

فإن ازددنا سعةً وحيطةً واستشرافاً (ظهرت مِنَّا وبنَّا؛ إذ ما من كوامن الزيادات إلا ما شئتَ ظهورَه)،<sup>١</sup> ولك<sup>٢</sup> أول الأمر وآخره، وباطنه المجمل وظاهره، وإن اتصفنا بعد بالحصر ووقفنا، فلنا النهاية لالك، إلا<sup>٣</sup> من حيث نحن، ولا غرو؛ إذ<sup>٤</sup> جملة<sup>٥</sup> ما أطلعنا عليه أنه ما من معلوم تعيَّنت صورته تماماً في علمك إلا ولا بد أن يظهر حكمه بك وفي حضرتك، ومن جملة ذلك ظهور معنى النهاية وثبوتها لموصوفٍ ما بها، وحيث لم تجسر العقول على نسبته<sup>٦</sup> إليك لجلالك، فنحن له أهل؛ إذ لا ثالث، فلا عتب، ولنا العذر أيضاً إن نحن ظهرنا بما لا يصح نسبته لغيرنا، وهذا عذرنا وحالنا، مع كل ما يجزي عليه لسان ذمٍّ، ويوسم بالنقص من حيث الاسم<sup>٧</sup> والوصف، ومع ذلك كله فمنا الإقرار بالسنة المراتب والأحوال والأسرار، بل لنا العلم بما علمتنا<sup>٨</sup>، والحكم أن الحجة البالغة لك على من جعلته سواك في كل موطن ومقام؛ إذ<sup>٩</sup> لا شيء لشيء منك إلا ما أضفته لتكميل مراتب ظهوراتك، وبسط أنوار تجلياتك، بتعيينات مراداتك، لأن أحداً منا يستحق دونك إضافة شيء إليه إضافة حقيقية بنسبة جزئية أو كليّة.

وكيف يصح ذلك والأمر كله لك؟ بل أنت هو الظاهر في صور أحوالك التي هي تفصيل شأنك، ونشرُ بساط سعة علمك الذاتي، وحيطتك بالأشياء التي جعلتها مكنوناتك<sup>١٠</sup>، فافتضى كمالك الحاكم على جلالك وجمالك تخصيص كل حال واسم، وإضافة كل متعين بحكم خصوصيته المميّزة له من مطلق شأنك، ونعته وتعريفه<sup>١١</sup> برسم، ليظهر التعدّد، ويكمل ظهور السعة المستجبة في غيب الذات بدوام تنوعات ظهورك والتجدّد. فمن غلب عليه حكم حصّة من شأنك، على حكم أحديّة ذاتك؛ لانحرافه - وإن عدّ من

١. ما بين الفوسين لا توجد.

٢. ق: ذلك.

٣. ن: لا توجد.

٤. ق: إذ من، ه: إذن.

٥. ه: جملة.

٦. ه: نسبة.

٧. ق: الوصف والاسم.

٨. ن: أعلمنا.

٩. ق: وإن، ه: إن.

١٠. ه: مكنوناتك.

١١. ه: تعريفه.

العلماء - نُسب ما أدرك إلى التَّان، بل إلى خاصَّة<sup>١</sup> و توهُم من اسمه ورسمه غير الحقيقة لحد عن الطريق<sup>٢</sup>، فعاد حكم ذلك في مَلابس ابتلاءاتك المرضيَّة و غير المرضيَّة عليه، حيث كان و كيف كما أخبرت في كتابك المَجد بقولك: ﴿و نبلوكم بالشرِّ و الخير فتنة و إلينا ترجعون﴾<sup>٣</sup> و من بهي بحكم ذاتك و لم تستهلكه و تقهره أصباعَ ظهوراتك، ثبت شهوده و معرفته من حيث هما لك حالة اختلاف أحكام شؤونك التي هي عند مَنْ شئت أسماؤك و صفاتك، فلم ينحرف إلى طرف من الوسط، و كان مَمَّن استوطن بالذات مركز الدائرة الوجوديَّة و أقسط.

اللهم و أنت المسؤول من حيث مبلغ العلم الحالي - أن لا تنظمننا في سلك، و لا تقرننا بأهل صدق و لا إفك، بل إن اخترت تعيَّننا و لا بدَّ بأمر أو أمور، فليكن تعيَّنك لنا بحسب تعيَّنك إذ ذاك، و على نحو ما تختاره لنفسك من نفسك، و ممن شئت من المتعيَّنين<sup>٤</sup> باعتبار نسبة التعيَّن إليك، أو إليه لك.

و إذ قد أهلتنا لهذا الأمر، و أطلعتنا على هذا السرِّ، فلا تُقمنا بعدُ في حال و لا مقام يقتضي نبوتنا، و ثبوت شيء ما لنا، أو طلبه منا إلَّا و كن الكفيل بالقيام بحقك في ذلك، و المنسوب إليه ما هنالك، لتحصل السلامة من كلِّ شوب، و الطهارة و الخلاص من كلِّ ريب، و خذنا منا و كن لنا عوضاً عن كلِّ شيء، و أعنا<sup>٥</sup> على ما تحبُّه و ترضاه لك منا، و لنا منك، كلَّ الحبِّ و الرضا، في أكمل مراتب محبَّتكَ، و أعلى درجات رضاك، آمين.

تمَّ الكتاب ﴿و الله يقول الحق﴾<sup>٦</sup> و ﴿يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم﴾<sup>٧</sup> و الأمر كله لله. هو الأوَّل و الآخر، و الظاهر و الباطن.

تمَّت

و قد وقع الفراغ من تسطير هذه النسخة الشريفة المسمَّاة بإعجاز البيان في تفسير

١. ق: «طريقة».

٢. ق: «حاجته».

٣. ه: «فترنا».

٤. الأنبياء (٢١) الآية ٣٥.

٥. ق: «ه»، و «نا».

٥. ق: «المعنيين».

٨. الفرد (٢)، لآل - ١٢١ و ٢١٣؛ البور (١٤) الآية ١٦.

٧. الأحزاب (٣٣) الآية ٤.

أم القرآن من مصنفات شيخ المحققين و زبدة الأكملين برهان المدققين و أبي الأولاد  
الإلهيين صدر الملة و الحق و الدين و أبي المعالي محمد بن إسحاق القونوي الرومي تلميذ  
الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي ؒ و نور ضريحهما، آمين.

#### خاتمة التحقيق

بعد حمد الله تبارك و تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل، يجب علينا أن نلفت نظر  
القارئ الكريم إلى أنه لم يكن عندنا في تصحيح هذا الكتاب أية نسخة خطية، فاعتمدنا  
على النسخة المطبوعة بمصر بتحقيق الأستاذ عبدالقادر أحمد عطا و نسخة الأستاذ العلامة  
السيد جلال الدين الآسياني المصححة والتي قبولت باهتمام الأستاذ دام ظله على  
نسختين مخطوتين، و ما أدى إليه النظر و فكري الفاتر.

والحمد لله أولاً و آخراً.

# الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الاصطلاحات

فهرس المواضع





## فهرس الآيات

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الفاتحة (١)		فاستبقوا الخيرات	١٢٨
بسم الله الرحمن الرحيم	١	فهدي الله الذين آمنوا...	٢١٣
اياك نعبد...	٥	قل لله المشرق والمغرب...	١٢٢
الحمد لله رب العالمين	٢	كذلك جعلناكم امة وسطاً	١٢٣
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم		فابنما تولوا فثم وجه الله	١١٥
	٧	ولا يحيطون بشيء من علمه...	٢٥٥
مالك يوم الدين	٢	تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض	
اهدنا الصراط المستقيم	٢٧٦، ٤٧، ٢٤٧		٢٥٣
صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب...		لانفرق بين احيد من رسله	٢٨٥
	٧	اولئك هم الحاسرون	٢٧
البقرة (٢)		ولكم في القصاص حياة	١٧٩
هل ينظرون الا ان ياتيهم الله...	٢١٠	آل عمران (٣)	
ولا يحيطون بشيء من علمه	٢٥٥	قل اللهم مالك الملك...	٢٤
ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم		والراسخون في العلم يقولون	٧
	٢١٣	والى الله المصير	٢٨
اقيموا الصلوة	٢٣	واتنا ما وعدتنا على رسلك	١٩٢
كلوا من طيبات ما رزقناكم	٥٧	ويحذرکم الله نفسه	٣٠
ان الله يحب التوابين	٢٢٢	النساء (٤)	
واشكروا الى	١٥٢	من يعمل سوءً يحربه	١٢٣
ولكل وجهة هو موليها	١٢٨	ان الله لا يظلم مثقال ذرة...	٢٠

٢٨٧	٨٥	و زخربا و بحبي	٢٤٠	٢٠	و يؤت من لدنه اجرا عظيما
٢٨٧	٨٧	و من ابانهم و ذربانهم و...	٢٥٩	١	خلقكم من نقيس واحدة
٢٨٧	٨٨	ذلك هدى الله يهدي به...	٢٨٦	٤٩	و من يطع الله و رسوله
٢٨٧	٨٩	اولئك الذين اتيناهم الكتاب	٢٨٦	٧٠	ذلك الفضل من الله...
٢٨٧	٩٠	اولئك الذين هدى الله...			ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهليها
		و لو شاء الله لجمعهم على الهدى...	٣٣٢	٨٥	
٣٢٠	٣٥				لئلا يكون للناس على الله حجة...
٣٤١	١٤٨	لا ينفع نفسا ايمانها...	٣٣٦	١٤٥	
		الاعراف (٧)			المائدة (٥)
١٥٣	١٨٠	ولله الاسماء الحسنى			ولا تعرموا طيبات ما احل الله لها
١٧٧	٣٢	قل من حرم زينة الله	٢٠٢	٨٧	
٢٣٠	١٩٢	ان الذين تدعون من دون الله	٢٤٩	٩٣	ليس على الذين آمنوا...
٢٨٩	٣٢	قل من حرم زينة الله			تعلم ما فى نفسى و لا اعلم ما فى نفسك
		و لو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير	٣٢٠	١١٤	
٣٢٠	١٨٨				الانعام (٦)
		الانفال (٨)			الذين يدعون ربهم...
		و يجعل الخبيث بعضه على بعض	٢٢٤, ٩٤	١٣٩	و سيجزيهم و صفهم
١٩٤	٣٧		١٣٩	٥٩	وعنده مفاتيح الغيب
٢٠٦	١٧	و ما رميت اذ رميت...	١٦٨	١٣٢	و ربك الغنى ذو الرحمة
		و ما كان الله ليعذبهم و انت فيهم...	١٨٣	٩٤	فائق الاصباح
٣٠٠	٣٣		١٨٧	٥٩	ما فرطنا فى الكتاب من شيء
٣٠٥	٣٧	ليميز الله الخبيث من الطيب	١٨٧	٣٨	ولا رطب ولا يابس
		يونس (١٠)	٢٠٥	١٢٩	قلله الحجة البالغة
١٢٨	٣١	يدبر الامر	٢٢٤, ٢١٤	٥٤	كتب ربكم على نفسه الرحمة
		ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات	٢٨٩		
٢٦٢	٩		٢٤٩	٩٠	اولئك الذين هدى الله...
٣١٩	٣٦	ان الظن لا يعنى من الحق شيئا	٢٨٧	٨٤	و وهبنا له اسحق و يعقوب

فهرس الآيات / ٣٦١

٣٥١	٥٣	و ما بكم من نعمة فمن الله...	هود (١١)	
		الاسراء (١٧)	١٢٣	اليه يرجع الامر كله
٨٧	٣١	سبحان الذي اسرى بعبده	٢٥٣	اننى توكلت على الله ربي
١٧٤, ١٠٠	١١٠	قل ادعوا الله .	٢٥٥	فاستقم كما امرت
٢٠٠	٣٣	ولا تفتلوا النفس النى...	٣٤٧	ان الحسنات يذهبن السيئات
٢٠٥	١٥	وما كنا معذبين حتى...		يوسف (١٢)
٢١٣	٨٤	قل كل يعمل على شاكلته	١٦	و فوق كل ذي علم عليم
٢١٣	٤٢	وان من شئ الا يسبح بحمده	٥١	والله غالب على امره
٢٤٥	٢٣	وقصى ربك الا تعبدوا...	٢٠٦	من وجد فى رحله فهو جزاءه
٢٥٦	١١٠	ولا تجهر بصلاتك	٢٤٥	ان الحكم الا لله...
٢٥٦	٢٩	ولا تجعل يدك مغلولة	٢٥٦	قل هذه سبيلى...
		كلاً نمد هولاء و هولاء من عطاء ربك	٣١٦	فوق كل ذي علم عليم
٣٠٢	٢٠			الرعد (١٣)
				لا يملكون لانفسهم نفعا ولا ضررا
٣٤٢, ٣١٩	٨٥	وما اوتيتم من العلم الا قليلاً	٢٣١	١٤
٣٤١	١٠	كفى بنفك اليوم عليك حياء	٢٤٥	٢١
		الكهف (١٨)	٣٠٥	انزل من السماء ماء فسالت...
١٩	٢٩	قل الحق من ربكم...	٣٢٧	٢٤
٢٤٩	١٣	انهم فنية آمنوا بربيهم	١٢٨	٢
		مريم (١٩)	٢١٣, ٩٤	١٤
١٥٣	٤٥	هل تعلم له سمياً	٢٤٦	
١٦٨	٣٠٥, ٢٦٩, ٢٢٥, ٤٨	فوربك لنحشرنهم		الحجر (١٥)
١٧٨	٢٥	يا ايت انى اخاف .	٢٠٥	٢٨
٢١٣	٩٣	ان كل من فى السموات...		فاذا سويته ونفخت فيه من روحتى
٢١٤	٧١	و كان على ربك حتماً مقصياً	٢٩٢	٢٩
٣٠١	٧١	وان منكم الا واردها		نحل (١٦)
٣٣٩	٢٠	ان من يرد الارض ومن عليها	١١	٢٤

## طه (٢٠)

الله لا اله الا هو له الاسماء الحسنی

اعطى كل شيء خلقه

اعطى كل شيء خلقه ثم هدى

وانى لغفار لمن تاب...

واصطنعتك لنفسى

## الانبياء (٢١)

لو كان فيهما انه الا الله...

و كلا اتيناه حكماً و علماً

ونبلوكم بالشر و الخير...

## المؤمنون (٢٣)

ثم انشأنه خلقاً آخر

[ما] خلقناكم عبداً

## النور (٢٤)

نور السموات و الارض...

كل قد علم صلاته و تسبيحه

نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء

نور

## الفرقان (٢٥)

وقد ما الى ما عملوا

فجعلناه هباء منثورا

يومئذ خير مستقراً...

يوم تنشق السماء بالغمام

الملك يومئذ الحق للرحمن

اساطير الاولين

والذين اذا اتفقوا لم يسرفوا

## النمل (٢٧)

قل لا يعلم من السموات و الارض الغيب

٣٢٠ ٤٥

## القصص (٢٨)

و كل شيء خالق الا وجهه

العنكبوت (٢٩)

و ما كنت تتلوا من قبله

## لقمان (٣١)

و الى الله عاقبة الامور

و الى الله عاقبة الامور

## السجدة (٣٢)

يدبر الامر

## الاحزاب (٣٣)

و الله يقول الحق

و لن تجد لسنة الله تبديلاً

## سبا (٣٤)

و هل نجازى الا الكفور

## الفاطر (٣٥)

ما يفتح الله للناس من رحمة

اليه يصعد الكلم الطيب

و العمل الصالح برفعه

ولو يواخذ الله الناس...

## يس (٣٦)

اعبدونى

## صافات (٣٧)

و ما تجزون الا ما كنتم تعملون

و ما ما الا له مقام معلوم

٢٦٩	٢٥	ويعلم ما تعملون	ص (٣٨)
		وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً	٢٧
٣١٥	٥١	ما سمعت أن نسجد لما خلقت بيدي	٢٥
		الزخرف (٤٣)	٢٩٢
١٨	٥٨	ما ضربوه لك إلا جدلاً	فإذا سويته ونفخت فيه من روحي
٢٠٤	٥٥	فلما أسفونا انقمنا...	٢٩
		الجمانية (٤٥)	الزمر (٣٩)
		وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض	يستمعون القول .
٢٣٦	١٣	الاحقاف (٤٦)	و السموات مطويات بيمينه
		قل ما كنت بدعاً من الرسول...	الله خالق كل شيء...
٣١٥	٩	فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم...	٢٤٦
		الغافر (٤٠)	لمن الملك اليوم...
٣١٥	٢٢٠	محمّد (٤٧)	وسع كل شيء رحمة وعلماً
٨٩	٣١	وتنبئوكم حتى نعلم	وحقت كلمة ربك
٢٤٦، ٩٤	٧٠٠	ان تنصروا الله ينصركم	فصلت (٤١)
		الفتح (٤٨)	انه بكل شيء محيط
٢١٧، ٢٠٨	٢	ليغفر لك الله	تزييل من حكيم حميد
٢٤٩	٢	ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم	الشورى (٤٢)
		ق (٥٠)	ما كنت تدري ما الكتاب
٢١٤	٢٩	وما يبدل القول لدى	ليس كمثله شيء
		الذاريات (٥١)	الا انى الله يصير الامور
٢٤٣، ١١٨، ٩٩	٥٤	وما خلقت الجن والانس...	وما كان لبشر ان يكلمه الله
		نجم (٥٣)	ما اصابكم من مصيبة
١٦٨	٢٢	وان الي ربك المستهى	الله لطيف بعباده
٢٥٦	١٧	ما راغ البصر وما طعى	انك لتهدى الى صراط مستقيم
٣١٩	٢٨	ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً	

الملك (٦٧)		القمر (٥٤)	
٢٥١	٣	٥٠	و ما أمرنا إلا واحدة...
			الرحمن (٥٥)
		٢٩	كل يوم هو في شأن
٣٠٦	٢٧		الحديد (٥٧)
		٣	هو الأول والآخر...
		٤	و هو معكم أينما كنتم
٣١٨	٣١		ما أصابكم من مصيبة في الأرض...
		٢٢	الضحى (٩٣)
٢٥٩	٧		و وجدك ضالاً فهدى
		٢٢	الزلزلة (٩٩)
٢٠٠	٧		فمن يعمل مثقال...
		١٢	الناس (١١٤)
١٨٢	١		قل اعوذ برب الناس
		١٠٢	الحشر (٥٩)
		٢٣	هو الله الذي لا اله إلا هو
			الطلاق (٦٥)
		١٢	احاط بكل شيء علماً
		٥٣	



## فهرس الاصطلاحات

«آ»

الأحاديث ٤٠، ٤٤، ٥١

- أشار الأسماء ٢٤١؛ - الأسمائية ١٦٦، ١٨٤؛  
 ~ العنصريه ١٩٥؛ - المضافة الى الوجود ٢١٨  
 آخر درجات الإيمان ٢٧١؛ - الغيب ١٢٦؛  
 ~ مراتب الغيب ١٢٣؛ ~ مرتبة الشهادة ١٠٤؛  
 ~ مرتبة الغيب ٤٨؛ - الموجودات (= الذي  
 تحقق بالنعم الالهيه و هو عيسى بن مريم) ٢٩٧  
 الآفاق ٢٦٢

آيات الآفاق و الأنفس ٢٦٢

«أ»

ابتهاج الالهيه بالكمال الذاتى: ٣٠٧

الإنحاد ٤٣، ٥١، ١١٣، ١٣٥

إحاطة الوجوديه ٢٤٧، ٢٧٤؛ - الوجودية و

الغنمية ٩١

الأحدي ١٤، ١٥، ٦٤، ٩٦، ٩٨، ١٠٥، ١١١، ١١٥،

١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٤٤، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٨، ٢١٦،

٢٢٦، ٢٦٠؛ - الأمر ٩٨، ٢٠٢؛ ~ تجلى ٣٨،

٤٠، ٤٤؛ ~ تجلى الوجودي ١٩٤؛ - تجلى

الالهيه الجمعي ١٤٣؛ - المجمع ٣٢، ٨٦، ٩٦،

١٣٧، ١٤٤؛ - حكم الذاتى ١١١؛ - الذوق

الجمعي ~ ٥٥؛ الكلام الغيبي ١٤

أحدية: ٧، ٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٥٠، ٥٢، ٥٨، ٥٩،

٦٣، ٦٥، ٦٦، ٩٦، ١٠٤، ١٠٥، ١١٥، ١١٧، ١١٩،

١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٥، ١٤١، ١٥١، ١٧٤، ١٧٥،

١٨٠، ١٨٤، ٢١٤، ٢٣٣، ٢٣٥. الأحدية (= نعت

مرتبة إنسان الكامل) ١١٣؛ - الإلهية الأولى

٢٦٤؛ - التجلي ٥٥، ١٥٠؛ - التجلي الأول ٣٩؛

- الجمع ٦٢، ٦٦، ٧٦، ٨٢، ١١٠، ١١٥، ١١٨،

١٢٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٣، ٢١١،

٢١٩، ٢٣٥، ٢٤٢ - ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٨،

٢٦١، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٩٩، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٣٢.

- الجمع الإلهي ٤٢، ٤٤، ٨٤، ٨٦. الجمع الذاتى ٤١؛

- الجمع و الوجود ٤٨، ١٧١؛ - جمع الجمع

٢٣٢؛ - الحق ١٤٨.

- الذات - ٢٥١ - ٢٥٣، ٣٥٤؛ - الغيبي ١١٠؛

- المنجلي ١٧٠؛ - المرتبة الالهيه ١٩٤؛

- الوجود: ١٦٧، ٣٢٧

الاحسان (= مقام) ٢٧١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٦؛ إيمان

و ~ (= روح النعمة) ٢٨٦؛ - أول درجات ٢٧١؛

ملاحظات الاحسانيه ١٨٨

احكام الاسماء ١٨٥، ٢١٩، ٢٦٠؛ - الاسماء

- المتعبد ٩٣ - الاسمائيه ٢٢٣ - الاسماء و الصفات ٣١٨ - الاعيان ٩٤ - الالهيه ٩٣ - الامكانيه ٢١٧ - التجلي ١٥٠ - التجليات ١٠٩
- التقيديه ٢١٨ - التقيديه الامكانيه ٢١٦ - الحضرات الخمس ٢٢٦ - الخمسه ٢١٩ - الدهر و الزمان ١٨٦ - الشوقه ١٢٥ - الربوبيه ١٦٨ - العبودية و الربوبيه ٢٤٧ - القيود: ٢١٦ - الكثره: ١١٠، ٣٣٠، ٣٣١ - الكثره التركيبيه: ١٣٧ - الكونيه: (المظهرة حكم الكثره من حيث ظهورها بالانسان) ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٧ - النكاحات الخمسه ١٨٨ احوال الامكانيه: ١٨١ - الشهيه النديسيه: ٢٨٨ - الوجوديه المعنويه: ٢٨٨ - التكوينيّه: ٢٦٨
- الأخبارات الالهيه: ٣٢٧ الأدلة النظرية ٢٢، ٢٣، ٢٤ - الذوقيه ١٨ أذواق التامة الجليه: ١٧ - الصحيحه ١٩ الاذعان: ٢٨٦ - الاسلام و - (= صورة النعمه) ٢٨٦
- الاسماء: ٧، ٩، ١٥، ١٩، ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٤، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٧٧، ٨٤، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٠، ١٨٣، ٢١٣، ٢٢١، ٢٥٢، ٢٨٣، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٥ - الاسماء: ١٥، ٩٥، ٩٧، ١٢١، ٣٤٤ - الاصليه الاول ١٧٨ - الالهيه: ١٨٤، ٢٣١، ٢٦٨، ٢٨٤ - الأول:
- استحضار البرزخي: ٢٨٦ استعداد الكلّي الغيبي: ٢٨٨ الاستقامه: ٢٧٧، ٢٧٩ - الوسطيه: ٢٦٥ - سن الاعتدال و - ٢٦١ - المطلقه (= مرتبه عامه شامله من مراتب الهدايه) ٢٥٥ اسرار الاسماء: ١٥٧ - الالهيه ٢٠٤ الالهيه القرانيه والفرقانيه: ٣٣٠ - الالهيه والكونيه: ١٧٠، ٢٠٢ - الحق: ٣٣٠ - الربانيه و الكونيه: ١٥٩ - الربوبيه: ٢٠٧ - الشريعه: ٢٨٦ - الشريعه و الحقيقه: ٢٩٣ - القرآن: ٢٣٩ الاسلام: (= اول مرتبه الرشاد) ٢٨٦ - و الاذعان (= صورة النعمه) ٢٨٦ - الاستواء: ٤١، ١٧٣ - الالهيه ٤١ - الالهيه الجمعي الكمالي: ٤١ - الرحماني: ٤١
- الاسم: ٤٢، ٤٩، ٦٨، ١٢٢، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ٣٤٥، ١٥٢، ٢٥٢، ٢٧٦، ٣٤٨ - الالهيه ٢٧٤ - الجامع للاسماء (= الله) ١٤٧
- أسماء: ٧، ٩، ١٥، ١٩، ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٤، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٧٧، ٨٤، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٠، ١٨٣، ٢١٣، ٢٢١، ٢٥٢، ٢٨٣، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٥ - الاسماء: ١٥، ٩٥، ٩٧، ١٢١، ٣٤٤ - الاصليه الاول ١٧٨ - الالهيه: ١٨٤، ٢٣١، ٢٦٨، ٢٨٤ - الأول:
- الارث الاسمائي: ٣٤١ ارشاد الالهيه: ٣٤٥
- الأرواح: ٢٣٢ - العلويه: ٥٥ - النوريه: ٧٥ - الأنسانيه: ١٠٢، ١٠٩ - المهيمه: ١١٨ - المجرده: ١٧٦ - النوريه: ١٩٠ - النوريه و الناريه: ١٩٠ - القدسيه: ٢٢٦ - ٢٣٢ - العليه: ٢٦٨ - الطاهره: ٢٧٠
- اسباب الكونيه: ٢٣٧

- ١١٩، ٢٣١: - الحق:
- ٢٣٢، ٢٣٤، ٣٠٢: - الحق و صفاته: ٣٣٣؛
- الذاتية: ١١١، ١١٣، ٢٦٠
- الصفات: ٩٧، ١٣٢، - الكسليه: ١٢٩، ١٧٤؛
- المنعينه: ٩٣؛ - المنسوبة الى الكون: ٣٣٠،
- مراتب - ٢٣٣؛ النسب الاسمائية العلميه: ١٠،
- احكام الاسمائه ٢٣٣
- اشارات الربانيه: ٢٥٦، ٣١٥
- الاشكال المعنوية الكلية المجردة: ٧٨؛ - الكلية
- الغيبه: ٧٨
- اصحاب الاعتدال الاسمائي الغيبي الالهي
- (= الكمل المقربون) ٢٦١؛ - المكاشفات
- الظاهره: ٤٧؛ الاظهار: ٩٤؛ - الایجادى: ٩٣
- اطلاق الغيبي ١٢٢، - التام ٢١٥ الاعتبارات
- العرفانيه: ١١٦ - الوجوديه ٢٨٣؛ الاعتدال:
- ٨١، ١٦١، ١٦٤، ٢١٧، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٩٥،
- ٣٣٨؛ - الالهي الاسمائي الكمالي ٢٦١؛ التام:
- ٨٦، ١٦٣؛ - الحقيقى: ٢٨٩؛ - الحسي و
- الروحاني و المثالي ٣٠٧، - الحالي الجمعي
- الوسطي الرباني ٢٩٤؛ - الروحاني: ٢٣٨،
- ٢٦١؛ - الغيبي: ٢٦١؛ - المعنوي: ١٦٤، ١٦٥؛
- الوجودى: ٨٦ اصحاب - الاسمائي الغيبي
- الالهي (= الكمل المقربون) ٢٦١؛ سنن -
- ٢٦١؛ ميزان الاعتدالى: الالهي ٢٥٦؛ ٢٧٤، حالة
- الاعتداليه الحقه: ٢٥٥؛ حاله الوسطى
- الاعتداليه: ٢٦٥
- اعلى مراتب الشكر: ٣٥١
- اعمال الروحانيه: ٢٨٨
- الاعيان: ٩٩، ١٠١، ١٣٥، ١٧٤، ٣٤٠
- الاسماء: ٢٤٢، - الثابته: ٥٠، ١١٨؛
- الخارجيه ١٥٢ - العالم: ٣٣٣؛ - الكائنات:
- ١١٠؛ الكونيه: ١٥، ٢٨، ٩٢؛ - الكونيه المجردة
- ٧٠؛ - المتصفه بالوجود ١٦٩؛ - المجرده: ٧٧؛
- الممكنات: ٢١٥، - الممكنات الثابه: ٥٢؛
- الممكنه: ١٠٠، ١٢٤، - الموجودات: ١٠٠؛
- الوجوديه: ١٤، ٩٦، ٩٩
- افتقار التام: ٢٦؛ إفناء: ١٦٨
- اكابر المحققين: ٣٥١
- اكران: ١٨٤، ١٨٦، ٢٧٦ ألت: (= ميثاق) ١٩٤،
- ٢٩٦
- الله: (= الاسم) ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٨، ١٢٩،
- ١٤٠، ١٧٣
- الألوهه: ٢٦٣، ٢٨٤، ٣٠١، ٣٠٢
- الألوهيه: ٢٩، ٣٥، (= نعت الألوهيه بالوحدانية
- الثانيه)، ٣٦، ٦٤، ٧٣، ١٠٤، ٢٢١، ١٢٣، ١٢٠،
- ١٢٦، ١٣١، ١٤١، ١٧٣، ١٨٤، ٢٣١، ٣٤٢،
- الجامعه للاسماء و النسب: ١٦٩
- الاماني الشهيه: ٣٠٨
- الامر: (= العالم) ٥١، ١١٩، - الاحدي ٩٨؛
- الاحدي الجمعي الالهي ٢٠٢؛ - التفصيلي
- ٢٥٩؛ - التكويني ٢٣٧؛ - الجامع (= المرتبة
- الخامسه من حضرات الخمس) ٨١؛ - الجامع
- بين الظاهر و الباطن: ١١٣؛ - الجامع لمراتب
- الاسماء و الصفات: ٢٣٢؛ - الالهي: ٨٦

~الالهى الواحداني: ١٨١، ~الاول: ١٩٣؛  
~الذاتي الالهى: ١١٤؛ ~العرشي الواحداني  
الوصف: ٢٥٩؛ ~القلمي ٢٥٩؛ ~الوجودي  
١٩٦؛ القول الامري ٩٥  
الامداد: ١٥٧، ١٥٨؛ ~الالهى ٣٩؛ ~العلمي:  
٢٩٨؛ ~الوجودي الاحدي (= افتقار العالم في  
بقائه اليه) ٣٨  
اماماً حاوياً مبيناً: (= خازناً أميناً على حضرة  
الجمع و الاسرار) ٧  
ام الكتاب: ٦١، ٧٥، ١٣٨، ١٩٥؛ الاكبر: (= الامام)  
٧، ١٤، ٢٤٧، ٢٦٠، ٣٤٦  
ام القرآن: (= الفاتحه) ١٣؛ امهات الاسماء: ١٨٤؛  
~الحقايق: ١٧، ٩٥؛ ~العلوم امهات الاسماء:  
١٨٤؛ ~الحقايق: ١٧، ٩٥؛ ~العلوم و الحقايق:  
١٠١  
الانسان الكامل: ١٠، ١٤، ٦٤، ٨١، ١١٣، ١١٤،  
١٥٧، ١٦١، ١٦٩، ٢٤٣؛ ~الجامع الكامل ١٦٨  
انبساط وجود المطلق ٣٣٤  
انوار الايمانية: ٢٨٨  
أدنى: (= مقام) ١٧، ٨٦  
الاول (= الاسم) ~الاوليه: ٩٤، ١٠٠  
اول الاسفار ١٣٦؛ ~الانشاء ١٧٤؛ ~درجات  
الاحسان ٢٧١؛ ~الحضرات الوجودية  
المتعينة من غيب الذات (= حضرة التهيم)  
٣٣٨؛ ~الشهادة: ١٢٦  
~عالم التدوين و التسطير (= القلم الاعلى)  
٢٩٧؛ ~العوالم المتعينة من العماء (= عالم

المثال المطلق) ١٧٠؛ ~مراتب التعيين ٤٨؛  
~مراتب التعيين ٦٤؛ ~مراتب الظهور ١١٦؛  
~مرتبة الشهادة: ٤٨، ١٠٤؛ ~مرتبة الرشاد (=)  
الاسلام) ٢٦٨؛ ~مقامات السالكين (= التوبه)  
٢٦٨  
اهل الله: ١٨، ٢٠، ٢٥، ٣٠، ٤٦، ٥٤، ١٤٩، ٢٠٩،  
٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٣؛ ~الاذواق: ٢٤، ٢٥، ١٢٩،  
١٦٢، ١٨٧؛ ~الاذواق المـسـقيده ٣١٧؛  
~الاستبصار: ٦١، ٢٧٦؛ ~الافكار: ١٩، ١٨٧؛  
~الاطـلاع ٢٦٥، ~الاعتقادات ٣١٤؛  
~الاعتقادات الظنيه و التقيديه: ٤٦؛ ~الانابه  
٢٧٠  
~البدايه ٤٧؛ ~البصائر و العقول السليمه ٢٦؛  
~التنـيـم ٢٦١؛ ~التحقيق ٢٥  
~الجدل و الفكر ١٨، ~الخبر ٢٦١، ٢٧٠،  
~الحضور: ٢٠٧؛ ~الحضور و الشهور: ٢٠٢؛  
~الذوق: ٤٨، ٤٩؛ ~الستر الالهى الغيبي ٤٢؛  
~السعاده ١٧٧، ~السعاده و الشقاء ٢٦١؛  
~الشهور ٢١٦، ٢٧٦؛ ~الصراط المستقيم  
١٣٢، ~الصحو ٢١٦؛ ~الطلب الفكرى ١٨؛  
~الطريق ١٨؛ ~الطريق الله ٣٢٣؛ ~الظاهر  
١٨٠، ٢٤٩؛ ~العقل النظري ٢٢؛ ~العقول  
السليمه ٣١؛ ~العقائد: ٣١٧؛ ~العلوم  
الرسميه: ٢٤٢؛ ~العناية الكبرى: ٥٩، ٣٣٤  
~القلوب المنوره الصافيه ١٨  
~الكشف: ٥٣، ٣١٤، ٣٤٥؛ ~الكشف و  
السنهود ١٦٦، ~الكشف و الوجود: ٢٤٢، ٢٤٩؛

استحضار البرزخي: ٢٨٦؛ ~ تجلي: ١٣٥؛ تعين  
~ الوسطى: ~ حكم ٢٨٦، ~ مقام ٩٣؛  
~ المكث ٢٠٥  
البرزخيه الثابتة بين الذات و الالوهيه ٣٤٢؛  
~ عبادات ٩٣؛ ~ المرتبة ٩٢؛ ~ نشأة ٢٩٦؛  
نشأت الدنياوية و الاخرويه و ~ ١٦٧  
البسط الاول ١٣٥  
البواعث العرقية ١١٠  
البصير (= الاسم) ١٠٨  
بطن: ١٤، ١٢٨، ١٨٨  
بطون: ٤٨، ٩١، ٢٥٩، ٢٨٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٠  
~ القرآن ١٢٨  
بروز العالم من الغيب الى الشهادة: ٩٥  
«ت»  
تاويل: ١٦، ١٢٨، ١٨٧، ٢٤٩، ٢٧٥  
تجريد: ٢١٥؛ ~ التام ١٥٠  
التجلي: ٣٣ - ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٥٩، ٦٦، ٧٢،  
٧٣، ١٠٤، ١١٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٦٠، ٢٨٣؛  
~ الاحدى: ٣٨؛ ~ الاحدى الجمعى ٤٠، ٤٤؛  
~ الالهى ٥٤، ٧٣، ٧٥، ~ الالهى الجمعى  
الاحدى ١٤٣؛ ~ الاول: ٣٩، ٤٠، ٤١؛  
~ الابدادى: ٧٣؛ ~ البرزخى ٢٣٧؛ ~ الثانى:  
٣٩  
~ المحبى الالهى ١٢٥؛ ~ الحق ١٥٠، ١٧٠، ١٧٤؛  
~ الذاتى ٤١، ٤٤، ٥٦، ٧٣، ٩٦، ٣١٧، ٣٤٢؛  
~ ذاتى غيبى ٥٠  
~ الغيبى ١٥١؛ ~ الكنىي: ٢٣٥؛ ~ الكمائى ١٣٩

~ النار: ٢٧٠؛ ~ النفوس الآبيه: ١٥٧؛ ~ النقل  
١٨١؛ ~ النظر: ٢٤، ٣٢٨؛ ~ النهي: ٣٤٥  
~ الهمم العاليه: ١٧٩؛ ~ اليقظة و اليقين ٢٥٣؛  
~ اليمين و الحمال: ١٣١  
الايقان: ٢٨٦  
الايمان: (= مقام) ٢٧١، ٢٨٦؛ ~ ر الاحسان  
(= روح النعمه) ٢٨٦  
«ب»  
ب: البارى (= الاسم) ١٥٢  
الباسط (= الاسم) ٢٤٢  
الباطن: ١٢، ٢٠، ٢٦، ٣٦، (= الاسم) ٤٠، ٤٣، ٥١،  
٥٢، ٦١، ٦٢، ٩٠، ١١٢، ١١٣، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥،  
١٦٠ - ١٦٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٩٦، ٢٢٨، ٢٣٩،  
٢٤٦، ٢٥٧، ٢٦٦، ٣٢٢، ٣٢٣؛ ~ الانسان: ٢٨٨  
~ الدنيا ٢٨٦، ~ النشأة الظاهره ٢٨٦  
البراهين الذوقيه الكشفيه ١٧؛ ~ النظرية ٢٠  
البرازخ: ١٥، ٨٣، ١٢٢، ٢٤٤  
برزخ: (- مقام الانسان الكامل الذي هو برزخ  
بين الحضرة الالهيه و الكونيه) ٤٤، ٩١ - ٩٤،  
١٢٢، ١٦١، ١٩١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٤٣، ٢٩٧،  
٣٢٣، ٣٢٣  
~ الاول: ٤٨، ٩٢؛ ~ بين الغيب و الشهاده (=)  
مرتبة انسان الكامل) ١١٣؛ ~ بين الاسماء و  
بين الذات: ١٢٢  
~ الجامع: ٨٨، ١٣١، ~ الحضرتين: الالهيه و  
الكونيه: ٢٤٤، ~ الحضرتين (= الانسان  
الكامل) ٢٩٩

- المستعين: ٣٦، ١٢٢، ~ المطلق: ٢٥١؛  
~ الوجودي: ٥١، ٧٣، ١٣٥، ٢١٩  
~ الوجودي الاحدى ١٩٤؛ ~ الوجودي السارى  
٦١؛ ~ الوجودي المقتضى ايجاد العالم: ٢١٥؛  
~ الوجودي الواحدانى: ٣٨  
~ انورى ٥١، ٥٥؛ ~ النورى العلمى ٥٤؛  
~ النورى العلمى الذاتى: ٣٤؛ ~ الواحدانى ٤٠  
تجليات: ٧، ٢٢، ٣٨، ٥٢، ٥٥، ١٥١، ١٦٠، ١٦٧،  
١٧٠، ١٨٤، ٢٨٣، ٣١٦، ٣٢٢؛ ~ الاسماء ٤٠؛  
~ الاسمائيه: ٢٢، ٣٧؛ ~ الالهيه ٣٩، ~ المتعينه  
١٠٩؛ ~ النوريه المظهرية ١٠٤  
~ ختم ٣٤٢  
التحلى: ٢٧٠  
التخلى للتجلى: ٢٩٦  
التدبير الوجودي: ١٥٩  
الترجيح الايجادى: ١٧٣، ١٧٩، ~ التربيع: ١٥٤  
تسويات الخياليه الشيطانيه: ٢٨٩  
تشبيه: ١٣٥، ٢٦٦، ٢٨٣؛ ~ التنزيه و ~ ٢٨٢  
التصرف في الموجودات بأسرار الاسماء: ١٥٧،  
تصفيه الباطن: ٢٠، ٢٦  
التطابق بين الحقائق: ١٥٤  
تطورات الوجوديه: ٢٦٨، ٢٩٢  
تعشق: ١١٤، ٢٨٣؛ ~ تام ١٠٨ ~ التعريه: ٢٦  
التعلقات الكونيه: ٣٩  
التعين: ٩٦؛ ~ الاسمى الاحدى ١٠٥؛ ~ الاسماء  
٣٣٠  
~ الاول: (= مرتبه الاحديه) ٦٤، ١١٥، ١٢١ -  
~ الاول الاسمى ٩٦؛ ~ الاول الاسمى الاحدى  
١٢٠  
~ الايجادى ١١٣؛ ~ الجمع ٣٣٠؛ ~ الحق ٣٣١؛  
~ غيبى ١٠٨؛ ~ التعينات: ٣٥٢؛ ~ الروحانيه  
و الجسمانيه ٢٩٦؛ ~ الظاهر و الباطنه ٣٣٨؛  
~ المرتبيه الجامعه ٣٣٧ تفاصيل الاسمائيه:  
٩٠  
التفريغ التام: ٦٨، ٧٥، ١٧٠؛ ~ القلب: ٢٦  
التقييدات الاسمائيه و الصفاتيه: ٤٧  
التكوين: ٢٣٧؛ ~ التلوين ٢٣٧  
تميز العلمى الازلى: ٤٣  
التنبيهات الالهيه: ٣٣٦  
التنزيلات العلويه: ٢٧٤ ~ التنزل القرانى: ٣٤٦  
تنزيه: ١١٢، ١٣٥، ١٤٥، ٢٦٦، ٢٨٣، ~ و التشبيه  
٢٨٢  
التوبه (= اول مقام السالكين) ٢٦٨؛ ~ مقام ٢٦٩،  
٢٧٠  
التوجهات: ٢٧٧؛ ~ الباطنه ١٥٧؛ ~ الغيبه ٢٤٣؛  
~ الملكيه ١٦٦؛ ~ توجه الارادى: ١٩٦  
~ الالهسى: ١١٨؛ ~ الالهسى نلايجاد ١١٨؛  
~ الجمعى ٢٧٥؛ ~ الذاتى: ٢٠٨، ٢٨٣  
التوحيد (= و الايقان، هما سر النعمه) ٢٨٦  
«ث»  
الثبوت الامكانى: ٩٣  
«ج»  
الجامع (= الاسم) ٤٠

- الجامع بين التنزيه و النسبيه ٢٩٥؛ ~ بين الظاهر و الباطن ٢٩٥ - بين مراتب النعيم (= الانسان الكامل) ٣٠٧
- جاء الابدى. ٢٠٥؛ ~ الكلى الاحدى ٢٠٦
- جرائد الاعمال (= كتب الفجار و الابرار) ٢٠٨
- الجمع الاحدى: ٣٢، ٨٦، ٩٦، ١٣٧، ١٤٤؛ ~ الالهى: ٤٢، ٨٤، ٨٦ - النكاحى ١٨٨؛ احديه - ٦٢، ٦٦، ٧٦، ٨٢، ١١٠، ١١٥، ١١٨، ١٢٧، ١٤٣، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٣، ٢١١، ٢١٩، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٩٩، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٣٢؛ احديه ~ الالهى ٤٢، ٨٤، ٨٦ - الذاتى: ٤١؛ احديه ~ و الوجود: ٤٨، ١٧١ ~ تعين ٣٣٠؛ ~ مقام ١٩٣، ٢٢٦، ~ لسان: ٢٣٨، ٢٥٠، ٢٥٨؛ ~ بين الظاهر و الباطن: ٢٦٦؛ ~ بين التنزيه و النسبيه ٢٦٦
- جمع الجمع: ١٢٦، ٢٣٢، ٣٤٢
- ~ الوجدانى ٣٨؛ جمعية الكبرى ٥٧
- جناب الاقدس: ٢٠٥؛ جنة اختصاص ٢٢٣؛ ~ الاعمال ١٧٦، ٢٢٣، - اختصاص ٢٢٣
- ~ المبراث ٢٢٣
- منازل الجنان: ٢٨٩؛ [الساة] الجنان: ٢٩٦
- جوهرية الارواح: ٢٩٩؛ جوامع الكلم ١٥، ١٩، ٣٣٠، ٣٤٩، ٣٥١
- جهات المعنويه ٢٥٧
- «ح»
- حالة الاعتداليه الحقه ٢٥٥
- ~ المتوسطى الاعتداليه ٢٦٥
- حامل سر الربوبيه ١٨١
- حب الحق أن يُعرف (= السبب الاول فى ايجاد العالم) ٣٣٥
- الحبى: ١١٠، ~ حركه ١١٠
- الحبيه: ١٤، ~ حركه ١١١، ١٣٥، ١٩٦؛ ~ حركه النفسيه ٧١؛ ~ الحركات المعنويه ١١٠، حجاب: ٦٨، ٦٩، ٧٧، ١٠٧؛ غيب ربه ٤٢
- الحجب: ١٠٦، ١٢٩، ١٤٦، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٨، ٢٠٢؛ ~ ظلمانيه ٥١؛ ~ الكون ٦٨؛ ~ الكونيه ٥٧؛ ~ المانع من الادراك ١٥، ~ نوريه ٥٠
- ~ ٢٢٦، حجج ٩٣؛ حدوث ٣٣٧
- الحد: ١٤، ٧٠، ١٨٨، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٨، ٢٩٠
- ~ الفاصل (= البرزخ الاول) ٤٨، ٢٤٤
- حرف وجودى: ٨٠ ~ غيبى ٨٠
- حركه الابداده ٨٦؛ ~ الحبيه ١١١، ١٣٥، ١٩٦، ~ العرشيه اليوميه ١٣٦، ~ غيبه ٧٦؛ ١١٠
- ~ الغيبه الاراديه ١٨٩؛ ~ الغيبه الحبيه ٧١؛ ~ القدسيه الشوقيه الغيبه ١١٠
- الحركات الدوريه الاحاطيه ١١٠؛ ~ المعنويه الحبيه ١١٠
- حروف النفس الرحمانى (= الموجودات الغيبه) ٨٤
- حصص العيبه ٢٢١؛ ~ الوجوديه ٢٨٩
- حضرات: ٦٩، ٩٠، ١٤٤، ٢١٣، ٢٢٦
- ~ اسماء [الحق] و صفاته ٣١٥ - الاصليه ٢٠٧؛ ~ الاصليه الالهيه ٤٦؛ ~ الالهيه ٣٤٧



- ~ الذات: ٣٥، ٢٦٣؛ ~ ذات الحق ١٠٣
- ~ الذات الغيبية ١٩٦؛ ~ الذات الاحديه ٣٠٦
- ~ الظهور ١٧٥؛ ~ الظهور و الشهاده ١٠
- ~ العلم ٦٣؛ ~ العلم الالهي الغيبي ١٧٩ ~ العلم  
الذي ٥١
- ~ العلميه: ٣٢، ٦١ - ٦٣، ١١٥؛ ~ العلميه  
الاحديه ٦٤
- ~ العلميه الذاتيه الغيبيه ١١٥؛ ~ العلميه الغيبه  
٦٢
- ~ العلميه النوريه ٦٥ ~ العلميه النوريه الغيبيه  
١٠٧
- ~ العلماء ١٠٤
- ~ الغيب: ٩٣، ٦٥، ١١٢؛ ~ الغيب الالهي ٧٩
- ~ الغيب الالهي المطلق ٦٨؛ ~ غيب الذات  
١٠٦، ١٧٠
- ~ غيب الذاتى ٣٤١
- ~ الغيبه العلميه النوريه ١٠؛ ~ الغيبه  
غير المتعينه ١٠٤
- ~ القدس ١١، ٢٢
- ~ الكون ٣٥٢ - الكونيه ٩٠
- ~ الكيانيه ٩٢
- ~ المختص بالحد الفاصل ٧٠؛ ~ المسمى ١٠
- ~ النكاح الاول ٢٦٠؛ ~ النوريه العلميه ٦٤
- ~ الوجوب و الامكان: ٢١٤، ٢٧٤؛ ~ الواحدانيه  
١١٤، ١٤٠؛ ~ الواحدانيه الغيبيه ١١١؛  
~ الحضرين (الالهيه و الكونيه): ٨٧، ٩٠،  
١٤٤
- ~ الالهيه العلميه ١٧٦
- ~ الاول الاصليه ١٠
- ~ الخمس: ١٤، ٩٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٨٨، ٢٢٦،  
٢٣١، ~ الخمس الاصليه ٨٣
- ~ الرحمه ١٧٥؛ ~ الروحانيه ١٦٣
- ~ العلويه ١٨٩؛ ~ العلى ٢٥٢
- ~ غيب الذات ٣٣٨؛ ~ القدس ٤٧؛ ~ القيديه ٤٧
- ~ الكفيه ٨١ ~ الوجوديه المتعينه من غيب  
الذات ٣٣٨
- حمزه: ٧، ٣٢، ٤١، ٤٣، ٥٥، ٣٣٢
- ~ الاحديه ٧٠
- ~ احديه: ٢٣٥، ٢٤٢ - ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٨، ٣١٨،  
٣٥٢
- ~ احديه الجمع و الوجود: ٤٨، ١٧١؛ ~ احديه  
ذات ٢٥٢؛ ~ الاسماء: ١٠، ٤٨، ٦٨، ٩٧، ١٠٠،  
١٠٤، ١٢٠، ٢٢٧
- ~ الاسماء و الاعيان ٢١٤
- ~ الالهيه: ٦٤، ٧٦، ٩٠، ١٣١؛ ~ الالهيه ٣٣٧،  
٣٤٢
- ~ الامكان ٨٨
- ~ البطون ١٧٥؛ ~ التهم: ٣٣٨
- ~ الجامعه ١٣٠؛ ~ الجامعه الكامله: ٢١٥
- ~ الجمع ٤٣، ٧٣، ٨٢، ١٠٠، ١٢٦، ١٣٩، ١٦٨،  
١٧٥
- ~ الجمع و الاسرار ٧؛ ~ الجمع و الوجود ١٠،  
٧٦، ٩٨، ٩٩، ١٦٢
- ~ الحق ٢١٩، ٣٥٢؛ ~ الحقايق و المعاني ٦١

- برزخ - ٢٩٩، ٢٤٤؛ امرأة - ٢٩٩، ٢٤٤
- حقايق الاسماء ٢٣٦؛ - الاسماء الغيبية ١٢١؛
- الاسمانيه ١٦٧، ٩٦، ٧٠
- الاسمانيه الكليه ٥٢؛ - الاسمانيه و الكونيه ١١٠
- الاشياء ٩٤، ١٤٨ - الالهيه و الكونيه ٣٤
- الباطنه ١٠٢
- العاليه القاهره ٣٤؛ - العاليه الغيبية ١٣٦
- الغيبية ٣٢، ٥١، ٥٢، ٦٧، ١٦٦؛ - الغيبية المجرده ١٦١
- الكليه: ٧٧، ١٨٤ - الكونيه ٧٥، ٩٥، ١٣٠، ٢٦٨؛ - المجرده ٣١، ٣٢، ٤٤، ١٠٢، ١٤٦؛
- المجرده الكليه ١٤٢، ٢٢٧؛ - الممكنات ٢١٥؛ - الوجوديه الالهيه و الكونيه ٣٤
- حقيقه مجردة كليه (= العلم) ٤٩
- الانسانيه الكماليه ٢٤٤
- الحكم (= الاسم) ١٦٣
- حكم الاحدى الاول ٨٣ - الاعلى ١٣٦
- الاعيان الكونيه ٩٢ - الامكاني ١٧٦
- التصديقي ٢٣٠؛ - التربيه ١٥٧؛ - التعيني ١١٣
- الجمع الاحدى: ٨٦، ٩٦، ١٣٧، ١٤٤
- الجمعي ٨٦، ١٩٤؛ - الجمعي الاحدى ٨٣
- ٨٥ - الجمعي الاحدى الالهى ٨٣ - الجمع بالاحديه ١٢٣
- الحبي ١٩٢
- الذاتى الاحدى الجمعي ١١١
- الذوقى ١٥٣
- الرحمانى ٢٢١
- السباده ١٥٦
- شهود الاحدى ١٩٨
- العماني (= تأويل «الغمام» فى آية الشريفة و تطبيقها بالحكم العماني) ٤٣
- الكثرة و الامكان ١٨٥
- المختص بالامر المتعين ١١٢
- حلول: ٤٣
- حمد: ٧، ١٤٠ - ١٤٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٧١، ٢٢٨؛
- الحمد: ١٤٤ - ١٤٦؛ - المطلق ١٤٧، ١٧٢
- الاسنى الاعم الاظهر الاشمل ٧
- حيره: ٣١٨؛ - اهل البدايات (= المرتبه الاولى من مراتب الضلال) ٣١٣؛ - المتوسطين (= المرتبه الثانيه من مراتب الضلال) ٣١٣
- «خ»
- الخالق (= الاسم) ٧٢، ١٥٢
- ختم التحليات ٣٤٢
- ختم الخلافة الظاهرة ٣٤٢؛ - مطلق الخلافه ٣٤٢ - ختمه النبوه ٣٤٢؛ - الولايه المحمديه ٣٤٢
- الخزانة الجامعه (= النفس الرحمانى) ٧٥
- خزنه مفاتيح الغيب (= اصحاب الاعتدال الاسماني الغيبى الالهى) ٢٦١
- خطاب الالهى: ٢٦٢
- الخلافه: ٣٤٢؛ - الظاهره: ٣٤٢؛ - العامه ٢٧١؛
- خلق التقديرى ٢٩٥

«د»

دائرة الايمان ٢٦٩، - الغيبه ١٢٤؛ - الوجود  
١٠٧؛ - الوجوديه ٦١، ٣٥٥؛ نقطه وسط ~  
(= مقام) ١٦، ١١ دار جمع و مزج (= دنيا) ١٧٧  
درجات: ٢٧٧؛ - الاكمليه: ٢٧١، ٢٧٦؛  
~ الجسانيه ١٧٤؛ - الظهور ٢٣٥؛ - العلى  
٢٧٠؛ - الغضب ٢٩٨؛ - الكمال الايماني  
٢٦٩؛ - المعرفه والشهود ٢٨٢؛ اول ~  
الاحسان ١٧٤ اول ~ الايمان ٢٧١

دنيا: ٢٦٩

الدهر: ١٨٥، ١٩٣

«ذ»

الذات: ٢٧٦، ٣٥٣؛ ~ الحق ١٠٣، ٢١٧؛  
~ المقدسه ٢٣١،  
~ احدى - ٢٥١، ٢٥٢، ٣٥٤؛ - حكم ٢٣٧؛  
~ خضرة ٣٥، ٢٦٣  
~ تعريف ٢٤٨  
~ غيب ١٠٦، ١٧٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٣٥٤

الربوبيه الذاتى الاحدى: ١١١؛ الربوبيه المقام  
~ الاحدى ١١٥؛ ~ السير ٢٦٨ الشأن المطلق  
~ الالهى ٢٥٨، ~ شهود ٢٩٦؛ ~ غيب ٣٤١؛  
حضره الذاتيه الاحديه: ٣٠٦؛ حضره  
~ الغيبه ١٩٦؛ ~ حضره العلميه ١١٥ رحمه  
~ الامتثانيه ٣٠١؛ ~ عباده ٢٦٨، ~ المحبه  
٢٩٤؛ المشاهده ~ ٢٩٧ ~ السعيه ٢٥٣، ٢٦٦؛  
ذوق الاكابر ٧٩؛ ~ الصحيح ١٥٨؛ الراسخون  
فى العلم ٢٥٠

الرب (= الاسم) ٩٣، ١٤٠، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠،

١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٢، ١٨٢، ٢٢٢، ٢٣٨

ربط العالم و الموجودات بعضها ببعض ١٨٨

الرتبه العبوديه ٣٥٢

الرحمة: ٣٣٤؛ ~ الامتثانيه ٢٢٤، ٢٨٩؛ ~ الذاتيه

٢٢٣، ٢٢٤؛ ~ الذاتيه الامتثانيه ٣٠١؛ ~ العامه

٣٠٢، ٣٣٤ - العامه الايجاديه الرحمانيه ١٣٦؛

~ الفائضه من الرحمة الذاتيه ٢٢٤؛ ~ القيديه

الشرطيه ٢٢٤

الرساله: ٢٧٣؛ ~ العامه ٢٧١؛ ~ مرتبه ٢٧١

الرحمن (= الاسم): ١٠٠، ١٠٣، ١٢٠، ١٢٣،

١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦

الرحيم (= الاسم): ١٠٣، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠،

١٣١، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧؛ الرساله: ٢٧٣؛

~ العامه ٢٧١؛ ~ مرتبه ٢٧١

روح القدس الالهى: ٢٧٤

روحانيه (= مرتبه من مراتب العلم) ٥٦؛

الرياضه: ٢٠، ١٦٥

«س»

السبب الاول فى ايجاد العالم (= حب الحق ان

يعرف) ٣٣٥

سدره المنتهى ١٩٥، ٢٦٢؛ سرايه الذاتيه ٢٣١

سر الاحاطه: ٢٥٣؛ ~ الاسماء ٩٥، ١٠١؛

~ ارتباط الحق بالانسان ٢١٦؛ ~ ارتباط

الانسان [بالحق] ٢١٦؛ ~ ارتباط العالم بالرب

٢٢٢؛ ~ الاكبر ٢٧٨؛ ~ الألوهيه ١٣١؛ ~ الامر

الاحدى ٩٨؛ ~ الامر الاحدى الجمعى الالهى

- ٢٠٢: ~ الايجاد ١٢٥، ~ الايجاد والاظهار ٨٨  
 ~ الايجاد و بدنه ١٩٦، ٢٥٨، ~ الاهتدا ٢٧٨.  
 ~ بدء الامر ١١٨، ١٢٥، ١٣٤، ~ البدء والابجاد  
 ١٠١: ~ تبديل السيئات الحسنات ٢٠٥:  
 ~ التجليات ١٦٦، ~ التجلى الالهى الجمعى  
 الاحدى ١٤٣: ~ التسويه الالهيه ٧٤: ~ التنز  
 القرانى ٣٤٦: ~ التوحيد واليقين ٢٨٦  
 ~ الجامع ١٠١، ١٨٦: ~ الجمعى الاحدى  
 الالهى ٨٥ ~ الحمد ١٥٥، ١٥٦ ~ الحيطه و  
 المعيه الذاتيه ٢٦٦: ~ الدعا والاجابه ٢٨٠:  
 ~ الدين: ١٧٩، ١٨٦: ~ الربوبيه: ١٠٠: ~ سبق  
 الرحمه الغضب ١٧٤: ~ الشهاده ١٤  
 ~ العرش والكرسى ١٧٣، ~ الغنى الذاتى ١٠٨:  
 ~ الغيبين ( المطلق والاصافى ) ١٤: ~ الغيبى  
 الالهى ٧٨ ~ القران ١٨: ~ الكتاب و الكتابه و  
 الكلام ١٤  
 ~ المراتب الاولى الاصليه الاسمائيه ١٤:  
 ~ المعيه الالهيه الذاتيه ٢٤٧  
 ~ النبوه ٢٨٠، ٢٩٠، ٣٤٥: ~ النونى ٢٥٨  
 ~ الهدايه ٢٩٨  
 سريان: ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ~ تجلى الحق ١٢٣  
 ~ حكم الجمع الاحدى الاحدى ٩٦: ~ حكم  
 الجمع الاحدى الوجودى الالهى ٣٢: ~ حكم  
 الجمع بالاحديه ١٢٣: ~ حكم الجمع الاحدى  
 الالهى ٨٣ ~ حكم شهود الاحدى ١٩٨:  
 ~ الذاتى ١٢٣، ٣٣٤  
 السفر الى الله ٢٧٦، ٣٢٣: [السر] من [الحق]  
 الى الخلق ٢٧٦  
 سلوك: ٢٥٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٩٠:  
 ~ السير و ٢٦٨  
 سنن الاعتدال و الاستقامه ٢٦١  
 السير الذاتى ٢٦٨  
 «ش»  
 الشأن المطلق الالهى الذاتى ٢٥٩  
 الشؤون الالهيه ٣٣٣  
 شجرة الحضرة الالهيه ٢٣١  
 ~ طوبى ٢٩٣  
 الشريعه: ٢٨٠، ٢٩٢، ٣٤١، ٣٤٨: ~ المحمديه  
 ٣٤٨ ~ اسرار ٢٨٦، ٢٩٣  
 الشكر ١٤٦: ~ الاسمى الاتم الاخطر الافضل ٧  
 ~ اعلى مراتب ٣٥١  
 الشهاده: ٩، ١٠، ١٤، ٤٠، ٤٨، ٥٨، ٦٧، ٧٠، ٧٨،  
 ٩٠، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١١٣،  
 ١١٧، ١٢١، ١٤٢، ٢٢٤  
 ~ الاولى ١١٧: ~ التامه ١٢٣  
 شهود: ٩، ٧، ٤٥، ٥٦، ٧٧، ٧٩، ١١٦، ١١٧، ١٣٥،  
 ١٣٧، ١٦٩، ١٩٦، ٢١٥، ٢٢١، ٢٦٥، ٢٨٦، ٢٨٣  
 ٣٢٧  
 ~ الاول الجملى ٣١  
 ~ الذاتى ١٨٦، ٢٩٦  
 «ص»  
 صاحب احديه الجمع: ٢٧١ ~ الاستعدادات  
 الوجوديه الحرثيه ٢٨٨  
 ~ الذوفى الجمعى الاحدى ٥٥

الكامل ٣٠١	~ العلم الحقيقي ٥٨؛
~ حضرته ٧؛ ~ الحق ٢٤٤؛ ~ الذهنية ٢٣١	~ قرب الفرائض ٢٠٨
~ الربانية ٢٣٥؛ ~ روحانية الكلام ١٦	~ مرتبة المضاهاة ٤١
~ الإنسان الحقيقي الكامل ٣٠١	صحبة ذاته ٣١٠؛ الصحو ٣١٥
~ العالم (= مثال لعالم المعاني و الحقائق) ٣٣	الصفات: ١١، ١٣، ١٩، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٩ -
~ العلم المحيط بالاحوال الامكانية (= القران)	٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٦١، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٧٧،
٨١ ~ العلمية الاصلية ٥٧	٧٩، ٨٠، ٩١، ٩٣، ٩٧ - ٩٩، ١٠٦، ١١٣، ١١٧،
~ النبوة (= التشريع) ٢٧٣	١٢٤، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٩، ١٤١، ١٥٠، ١٦٥، ١٨٧،
«ط»	١٩٣، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٧٦،
طائفة العرفان و الكشف و الشهود ٢٦٩	٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٥٥
طبقات السماوات ٢٠٤؛ [طبقات] البرزخ ٢٠٤؛	~ الالهية ٣٠٦؛ ~ التجلى ٣٩؛ ~ التقيديه ٢١٧
~ الجنة ٢٠٤، ~ الحشر ٢٠٤، ~ النار ٢٠٤	~ الكونية ٣٩؛ ~ الكونية التقيديه ٣٣
طلب الاستعدادى الكونى ١١٠	~ الروحانية و الطبيعه ٢٠٢؛ ~ المتعينة ١١٣
~ الاسماتى و الكونى ١٠٨	~ المعنوية النفسانية ١٦٦
طلسمات الروحانية ٣٠٤	«ص»
السير (= الانسان الكامل من حيث الصورة)	الصفة: ٢٨، ٢٩، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٥٤، ٥٦،
١٠، ~ الصورة ١٢٠	٥٧، ٧٩، ٨٠، ١٠٤، ١٠٥، ١١٥، ١١٦، ١٤٦،
~ الطبيعه ١٦١	٢٧٦
~ العلوى ١٩٤، ٢٠٩، ١٨٩؛ ~ العنصرى ١٩٥	التعين ٤٠؛ ~ التعيين ٤١؛ ~ الحية ١٤
~ الغيب ٣٣١؛ ~ القلم ١٧٠	~ العينية ٧٨؛ ~ الكمالية ١١١
~ الكسثيب ١٦١؛ ~ الكبير: ٧٦، ١٣٤، ١٦٩؛	صور الاحكام العلمية الالهية ٨١؛ ~ الاعمال
~ الكبير الاول ١٠؛ ~ الكثرة ١٠٩	٣٠٩
~ الكشف ١٦٣	~ البسيطه ٢٣٢؛ ~ الذهنية ١٥٢؛ الذهنية
~ المثال ٢٠٩، ١٨٨؛ ~ المثال الجامع بين الغيب	الاعتقادية ٢٢٩؛ ~ الشرايع ٢٧٣؛ ~ العلوية
و الشهاده ٢٢٧؛ ~ المثال المطلق: ١٧٠، ١٨٨،	٧٥، ١٩٠؛ ~ العنصرية ١٩٥؛ ~ المستعينة
٢١٠	الانسانية ١٦٤؛ ~ الوجودية ٥١
~ المعانى: ١٦٦؛ ~ المعانى المجردة ١٦٣	الصورة الالهية ١١٣؛ ~ الانسان الحقيقي

- ~ المعاني و الحقايق ٣٣؛ ~ الملكيه و الجبر و نيه  
و الملكوتيه ١١  
العبادات البرزخيه الجامعه ٩٣  
عبادة الباطنه ٢٨٨  
~ الذاتيه ٢٣٨، ٣٤١؛ ~ ذاتيه مطلقه ٢٣٧  
~ صفاتيه مقيدة ٢٣٧، ٢٣٨  
العبوديه: ١٥٨، ٢٢٨، ٣٠١؛ ~ التامه ١٢٣؛  
~ لان ٢٨٥  
العجز الكونى ١٨٢؛ العدل (= الاسم) ١٦٣، ٣٠١  
عذاب الاخروى ٢٠٤؛ ~ الروحاني ٢٨٩  
~ المعجل ٢٠٥؛ [~] المتطاوول المده ٢٠٥  
العرش (= مظهر الوجود المطلق الفاضل)  
١٢٠، ١٧١، ١٧٣، ١٨٥، ١٩٥، ٢٥١، ٢٦٦، ٢٩٣،  
٣٣١  
~ الرحمان: ٢٩٤، ~ المحيط: ١٣٠، ~ المحيط  
بصور العالم ٣٠٢، ~ الوجدانى ١٢٧،  
~ الوجدانى الوصف ٢٥٩، ~ العطايا القدسيه  
٣١٦  
العقل: ٧٩، ١٠٤، ١١٨؛ ~ الاول: ٦٤  
العلم الازلى ٥١  
العلم الاسماء ١٥، ٢٣٢؛ ~ الله (= علمه حقيقه و  
فى مقابله علم العبد مجاز) ٤٤  
«ظ»  
الظاهر: ١٠، ١٤، ٢٣، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٥١، ٥٢،  
٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٨٦، ٩٠، ١٠٢، ١٠٣، ١١٢،  
١١٣، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٥، ١٦٠، ١٨٠، ١٨٥، ١٩٦،  
٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٥٨، ٢٨٥، ٢٩٨، ٣٠٧، ٣١٢،  
٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٧  
النشأة الظاهره ٢٨٦  
ظاهريه الاسماء الاول ١١٩  
الطهر: ١٤، ٢٢٦  
ظهور: ١٠، ١١، ١٥، ٣١، ٣٤، ٣٨، ٥٨، ٨٤، ٩٠،  
٩٢، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٦، ١٤٤، ١٥٦،  
٢٢٧، ٢٣٢، ٢٥٩، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥،  
٣٤٠، ٣٤١، ٣٥٢  
~ الاول ٣٣١؛ ~ التعين ٢٠٥  
«ع»  
عافيه الروحانيه ٢٨٩  
عالم: ٢٩٦  
~ الاخرة: ٦١  
~ الارواح: ١٠، ٦١، ٨١، ٢٠٩، ٣٣١؛ ~ الاسفل  
٤١  
~ الاعلى: ٤١، ٥٢؛ ~ الامر ٥١؛ ~ البرزخ ١٧١  
~ التدوين و التسطير: ١١١، ١١٦، ١١٨، ١٢٢،  
٢٩٧  
~ التهيم: ١٧٠  
~ الجنان ١٦١؛ ~ جهنم: ١٦١  
~ الحسن و الشهاده ٢٠٩؛ ~ الحشر: ١٧١  
~ الخلق ٥١؛ ~ الخيال الانسانى ٢٠٩  
~ الدنيا ٦١، ١٧١؛ ~ السفلى ١٨٨  
~ الشهاده ٩، ١٠٧، ٢٠٩، ٢٢١، ٣٣١  
الاولين و الاخرين ١٤٩؛ ~ الالهى ٧٢، ٩٣  
~ الحقايق ٩  
~ الحق ٢٥، ٣٦، ٣٧، ٤٦، ٨٠، ٢٣٧، ٢٦٣، ٢٢٤

الذاتى ١٤٠؛ ~ الالهى المطلق ٦٨، ١٢٠؛	~ الحقيقى ٥٨
~ الاول ٩٠	~ الذاتى المحيط: ٦٩ ~ الذوقى: ٣٥، ٣٧
~ الحق: ١٨٤، ٢٠٨؛ ~ الحق الذاتى ٢٤٢	~ الشهودى التام ١٩٥
~ الذات: ٤٢، ٥٩، ٦١، ٧٣، ١٢٢، ٢٠١، ٢١٦،	~ القدر ٢٧٠؛ ~ الكونى ٥٣
٢٤١، ٣٣٨، ٣٥٤	~ الكمل ٢٧٧؛ ~ الدنى ٤٤
~ ذات ربه ٣٢٧؛ ~ الذاتى: ٨٨، ٩١، ١٠٥، ١٦٠،	~ مكتسب ٢٦٣؛ ~ الموهوب ٥٣
١٨٤، ٢٤٣، ٣٣٩	علوم المكتسب ٤٦، ٣٢٣؛ ~ الموهوبه ٣٢٣
الذاتى المطلق: ٣٦، ١١٦	العليم (= الاسم) ٢٤٢
~ المطلق: ٤٨، ٤٩، ٧٠، ٧٢، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٥،	العماء: ٤٨، ٦١، ٦٨، ٩١، ٩٣، ١٠٤، (- اسم مرتبة
١١٥، ١٢٢	الانسان الكامل بلسان الشريعة) ١١٣، ١١٥،
غيبوبة العبد فى غيب ذات ربه ٢٧٦	١١٨، ١٢٠، ١٦٢، ١٧٠، ١٩٥
الغيبين (= الغيب المطلق و الاضافى) ١٤، ١٠٣،	الحكم العمائى: ٤٣
«ف»	المحيطة العمائيه ٤٣؛ ~ كينونة ٢٥٨، ٢٦٠
الفتح الاول ١٣٩	عوالم: ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٩٦؛ ~ العلويه ٢٩٤؛
الفردية الاولى: ٩٣، ١١٩، ١٥٤	~ عليين ٢٠٨
الفرقانيه ٣٣٠	العين الثابته: ٤٠، ٦٣، ٧٢، ٧٣، ١٥١، ١٦٩
الفضيلة الذاتيه الازليه: ٢١٧	~ الممكن الثابته فى العلم ٧٢
الفقر الجامع: ١٥٧؛ الفلك الثامن ٨٨؛ الفناء:	«غ»
١٥٩، ١٦١، ١٦٨	الغنى الجامع: ١٥٧؛ ~ النفسى ١٥٧
الفوائج الكليه ٣٣٠؛ الفواصل البرزخيه ٣٣٣	الغيب: ٩، ١٠، ١٤، ٢٠، ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٥٨، ٦٥، ٦٨،
الفيض الالهى ١٦٦؛ الفيض الغيبى ٣٤	٧٠، ٧٧، ٨١، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ١٠١ - ١٠٣،
«ق»	١٠٦، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١١٩، ١٢٤، ١٣٩،
قاب قوسين: (= مقام) ١٧	١٤٢، ١٨٤، ٢٣٢، ٣٥٠
القران: ١٤، (= صورة العلم المحيط بالاحوال	غيبه الاحمى: ٧
الامكانيه) ٨١، ١٨٧، ١٨٨، ٢٨٧، ٣٤١	~ الاصلى ٩٠؛ [~] الاضافى ٨١، ٩٦، ٢٥٩؛
~ العزيز (= النسخه الشارحه صفات الكمال	~ الاضافى الاول ٤٨؛ ~ الالهى ٣٧، ٨١، ٩٦،
انظاهر بالاسان) ١٠؛ اسرار ~ ٢٣٩، التنزل	٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١١١، ١١٥، ٢٢٧؛ ~ الالهى



~ القراني: ٣٤٦  
 اسرار الالهيه القرانيه ٣٣٠: لطائف ~ الشرعية  
 ٢٨٧  
 قرب الفرائض: (= مقام) ٨٦، ٨٣، ٤٢، ٣٣  
 ~ الفرائض و النوافل: ٤٧، ١٥١، ٢٠٨  
 ~ النوافل: ٤٢، ٨٦  
 القلب الانساني: ٤١  
 القلم: ٩٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٧  
 ٢٥٩  
 ~ الاسمي ١٠: ~ الاعلى ٥٧، ٢٢٤، ٢٥١، ٢٦٠  
 ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٤١: ~ الالهى ٨٨  
 القول الايجادى ٦٨: ~ الامرى ٩٥  
 قوى الباطنه: ٣٢٠: ~ الروحانيه ٢٥٦  
 ~ الطبيعيه ٢٠٨، ٢٥٦: ~ الظاهره ٣٣٠  
 ~ القليه: ٢٠٢  
 «ك»  
 كتاب: ١٤، ٧٧، ٢٣٩  
 ~ الله: ١٨  
 ~ حاملاً صور اسماء الحق (= العالم الكبير  
 الاول من حيث الصورة) ١٠  
 ~ الصغير ١٣٤  
 ~ الكبير: ١٠، ١٤، ٤٩، (= العالم) ١٠٦، ١٣٤  
 ~ مسطور فى رق منشور (= نأويل الايه الشريفه  
 و تطبيقها بالعالم) ٨٠  
 الكتابه ٨٨: ~ الالهيه القلميه ٢٩٦  
 الكتابين (= الكبير و المختصر) ١٥  
 الكتب. ٨١: ~ الالهيه: ١٥  
 ~ الكلبي: ١٠: ~ المنزله ٣٣٦  
 الكرسي: (= مظهر الموجودات المتعينه) ١٢٠،  
 ١٢٧، ١٣٠، ١٨٥، ١٩٥، ٢٥٩، ٢٩٣، ٣٣١  
 ~ العلى ١٢٧  
 الكشف: ١٦٤، ١٨٥، ٢٠٤: ~ الاجلى ١٠٤  
 ~ التام: ١٥٨، ١٨٢: ~ الصريح ٣٤٤ ~ العلمى  
 ٥٣: عن ملابس مثاليه ٤٧: ~ الكامل ٤٥  
 ~ المعنوى الغيبى ٤٦  
 ~ و الشهود ٢٦٩  
 الكلام: ١٤-١٦، ٢٤، ٦٨، ٦٩، ٧١  
 ~ الحق ١٦: ~ الغيبى الاحدى ١٤  
 ~ المعجود الواحدى ٦٧، ٢٢٩: ~ الواحدى ٦٩  
 ~ و الكتابه الالهيه ٤٧  
 الكلمات الالهيه: ١٢٠: ~ الله: (= الموجودات  
 بأسرها) ١٤٥، (= الموجودات) ٩٥  
 الكلمه: ٢٥٩: ~ غيبى ٨٠ ~ وجودى ٨٠  
 كمال الاستجلاء ١١٤  
 ~ الاستهلاك ٣٢٧: ~ الاسمائى المرتبى ٣٤٠  
 ~ الالهى ٣١٨، ٣٥١: ~ الاول الوجودى الذاتى  
 الوجودى ١٠٨  
 ~ الجلاء: ١١٤: ~ الجلاء و الاستجلاء ١٠٨،  
 ١١١، ١١٢، ١١٨  
 ~ الذاتى: ٣٠٧، ٣٤٠  
 ~ العبدى. ٣٥١: ~ العلم: ٣٣٦  
 ~ المطلق الاتم ٤١٣: ~ الوجودى ٣٤٠  
 ~ الوجودى الذاتى: ١٠٧، ١١٦  
 انكالات الالهيه ١١٧

~ الكلبي: ١٠: ~ المنزله ٣٣٦  
 الكرسي: (= مظهر الموجودات المتعينه) ١٢٠،  
 ١٢٧، ١٣٠، ١٨٥، ١٩٥، ٢٥٩، ٢٩٣، ٣٣١  
 ~ العلى ١٢٧  
 الكشف: ١٦٤، ١٨٥، ٢٠٤: ~ الاجلى ١٠٤  
 ~ التام: ١٥٨، ١٨٢: ~ الصريح ٣٤٤ ~ العلمى  
 ٥٣: عن ملابس مثاليه ٤٧: ~ الكامل ٤٥  
 ~ المعنوى الغيبى ٤٦  
 ~ و الشهود ٢٦٩  
 الكلام: ١٤-١٦، ٢٤، ٦٨، ٦٩، ٧١  
 ~ الحق ١٦: ~ الغيبى الاحدى ١٤  
 ~ المعجود الواحدى ٦٧، ٢٢٩: ~ الواحدى ٦٩  
 ~ و الكتابه الالهيه ٤٧  
 الكلمات الالهيه: ١٢٠: ~ الله: (= الموجودات  
 بأسرها) ١٤٥، (= الموجودات) ٩٥  
 الكلمه: ٢٥٩: ~ غيبى ٨٠ ~ وجودى ٨٠  
 كمال الاستجلاء ١١٤  
 ~ الاستهلاك ٣٢٧: ~ الاسمائى المرتبى ٣٤٠  
 ~ الالهى ٣١٨، ٣٥١: ~ الاول الوجودى الذاتى  
 الوجودى ١٠٨  
 ~ الجلاء: ١١٤: ~ الجلاء و الاستجلاء ١٠٨،  
 ١١١، ١١٢، ١١٨  
 ~ الذاتى: ٣٠٧، ٣٤٠  
 ~ العبدى. ٣٥١: ~ العلم: ٣٣٦  
 ~ المطلق الاتم ٤١٣: ~ الوجودى ٣٤٠  
 ~ الوجودى الذاتى: ١٠٧، ١١٦  
 انكالات الالهيه ١١٧

- الكحل: ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٣٥، ٣٣٦
- ~ المقربين (= اصحاب الاعتدال الاسمائي الغيبي) ٢٦١
- «كن»: ١٠، ٣٦، ٢٣٧
- «كنت سمعه و بصره»: (مقام) ٣٣
- كينونة العمانيه: ٢٥٨
- «ل»
- لا اسم، لا نعت و لا صفة: (= الغيب المطلق الذي لا يتعين له مرتبه) ٤٩
- لا اسم و لا صفة و لا حال و لا حكم: (= مرتبة غيب الغيوب) ٢٥٨
- لا تعين: ٨٨، ٢٥٨
- لذات الجسمانيه: ٢٨٩؛ ~ الروحانيه ٢٨٨
- لسان احديه الجمع: ١٤٤، ١٧٦؛ ~ الاستعداد الكلي الذاتي الغيبي العيني ٢٨٠
- ~ الباطن ١٦٨، ٢٨٨؛ ~ الشاء ١٤٢
- ~ الجمعي: ٢٢٤؛ ~ الجمع الجمع ٣٣٥
- ~ الجمع و المطلق ٢٤١، ٢٥٠؛ ~ جمعه ٧
- ~ الحال ٢٨٠؛ ~ الحجة الالهيه ٢٠؛ ~ الحد و المطلق ٢٩٠
- ~ الحمد ١٤٦
- ~ الذات ١٤٤، ~ الذوق ١٤٧؛ ~ الذوقى و العقلى ١٥٣
- ~ الربوبيه ٢٨٥؛ ~ الروح ٢٨٠
- ~ الشرعى الذوقى ١٥٠؛ ~ الشريعة ١١٣
- ~ الظاهر: ١٦٨، ٢٨٠
- ~ العبوديه ٢٨٥؛ ~ ما بعد المطلق ٣٢٢
- ~ المقام ٢٨٠؛ ~ مقام المطلق و احديه الجمع ٢١١
- الروح: ٩٦، ١٢٥، ١٢٧، ١٧١، ١٩٥، ٢٥٩
- ~ المحفوظ: ١٠، ١١٩، ١٢٠، ١٣٦، ٢٢٤، ٢٩٦
- «م»
- المانع (= الاسم) ٢٤٢
- ما بعد المطلق: ٣٢٢
- ماهية الثابته فى العلم: ٨٢
- مبدأ تعين الجمع (= مقام احديه الجمع) ٣٣٠
- المتجلى: ٣٤، ٢٦٣
- المتجلى له: ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٥٠، ٥١، ١٠٩، ١٥١، ١٦٠، ١٦٣
- المنشأه: ٣٤٧
- المتعین الاول: ٩٦؛ ~ الواقع فى مرتبه الغيب ٩٦
- المثل: ١٦٧
- مجالى اسماء الحق ٣٠٢
- المسحك: ٣٤٧ المحسن (= الاسم) ٥٢، ١٧٣
- المحيط (= الاسم) ١٢٠
- المحاذات الكليه: ١٣٦؛ ~ المعنويه البرزخيه ٤٥
- المحبة الذاتيه ٢٩٤
- المخاطبات العليه ٣١٤؛ المدبر (= الاسم) ١٢٧؛
- ~ مذهب المتكلمين ٣٢٨
- المرأة: (= الانسان الكامل) ١١٣؛ (= العالم السفلى مرآة للعالم العلوى) ١٨٨، ٢٠٤، ٢٧٦
- ~ انثامه و (= الانسان الكامل الذي هو مظهر الاسماء و الصفات) ٤٣، ٢١٧؛ ~ الجامعة:

~ الوجوديه و الاسمائيه ٢٢٣؛ ~ الوجوديه و  
 اعلميه ٢٢٦  
 ~ النعيم ٣٠٧  
 ~ الهدايه: ٢٥٥؛ ~ و الاهتداء ٢٦٤؛ ~ الهدايه  
 الكامله: ٢٦١  
 ~ الهدايه و الضلال ٢٥٨  
 مرتبه احدىة الجمع ٢٧٤، ٢٩٩  
 ~ الاسماء ١٠٠؛ ~ الألوهيه: ٢٩؛ ~ الاكوان و  
 النوسائط ٣٣؛ ~ الامكان ١١٥؛ ~ الانسان  
 الكامل ١١٣، ~ الانسانية الكماليه ٢٤٢؛  
 ~ الاوليه الاسمائيه ١٢٢  
 ~ البرزخيه ٩٢  
 ~ الجامعه بين الغيب و الشهاده: ٩، ٤٠؛  
 ~ الجامعه للاسماء ٩٩  
 ~ الجامعه للاسماء و الصفات ١٨٦؛ ~ حسيه  
 (= من مراتب النعيم) ٣٠٧  
 ~ الخلافه المقيدة: ٢٧١؛ ~ خياليه [من مراتب  
 النعيم] ٣٠٧  
 ~ الذهنيه: ٧٩  
 ~ الرساله: ٢٧١؛ ~ الرساله العامه ٢٧١  
 ~ روحانيه [= من مراتب النعيم] ٣٠٧  
 ~ الشهاده: ١٠، ٨١، ٩٦، ١١٧، ١٩٦  
 ~ الشرايع المحقه الربانيه (= مرتبه وسطى من  
 مراتب الهدايه التي تختص بالامم السالفه من  
 آدم الى بعثة محمد ﷺ ٢٥٥  
 ~ شريعه المحمديه الجامعه المستوعبه  
 (= المرتبه الثالثه من مراتب الهدايه) ٢٥٥

٢٤١؛ ~ الحضرتين: ٢٤٤  
 ~ الكليه: ٩٤؛ ~ لاحكام الحضرات الخمس  
 ٢٢٦  
 ~ لحضرة الوجوب و الامكان ٢٧٤؛  
 ~ للحضرتين (الالهيه و الكونيه) ١٤٣  
 ~ لغيب الذات: (= الانسان الكامل) ٢٤٣  
 ~ الكماليه الالهيه ٢٦٤  
 مراتب الاستقامه: ٢٦٤  
 ~ الاسماء: ٢١٣، ٢٣٣، ٢٥٣، ٢٣٨؛ ~ الاسماء  
 الكليه ١٢٩  
 ~ الاسماء الكليه ١٢٩؛ ~ الاسماء و الصفات:  
 ٣٢٢  
 ~ الاسمائيه ٧٥، ٩٥  
 ~ الارواح و المعاني ٧٤؛ ~ الاعتدال ١٦١،  
 ١٦٤، ٢٦١  
 ~ الالهيه المتعينه ٩٢؛ ~ الالهيه و الكونيه ٢٧٦  
 ~ الاولى الاصليه الاسمائيه ١٤  
 ~ الباطنه: ١٠٣  
 ~ الخمس: ١١، ٦٠، ٨٤، ٢٠٠  
 ~ الرضا: ٣٠٦، ٣١٠؛ ~ الرضا الانساني ٣٠٩  
 ~ الروحانيه ١٦٦  
 ~ السير و السلوك ٢٦٨  
 ~ الظهور: ١١٦  
 ~ الغنى: ١٥٧؛ ~ الغضب ٢٩٨  
 ~ الفقر ١٥٧؛ ~ الكونيه الامكانيه: ٢١٥  
 ~ الوجود: ٢٣٤؛ ~ الوجوديه ٩٥؛ ~ الوجوديه  
 ١٠٠

- ~ العبودية ٣١٠ ~ العقل النظري ١٨  
~ الغيب: ٩٢؛ ~ الغيب الأصلي ٩٠  
~ غيبة الهية ٢٦٠  
~ الكمال المختص بصاحب احديه الجمع ١٧١  
~ الكونية ١٢٥؛ ~ كنت سمعه و بصره ٢٧١  
~ اللوحه ١١٩  
~ المثل ١٦٣؛ ~ المتوى ٤١  
~ المضاهاة ٤١  
~ النكاح الثاني ٧٦  
~ النبوة ٢٧١  
~ الوحدانية ١١٥  
~ مرتبة الخلق و الامر ٥١  
~ مركبة مادية (= مرتبة من مراتب العلم) ٥٦  
~ المشاهدات السنيه ٣١٤  
~ الذاتية: ٢٩٧؛ ~ الذوقه ١٣٢  
~ مشروع الاسماء الالهيه والصفات ٢٨٤؛ مشكاة  
الرسالتين: (= الملكيه و البشريه) ٢٠  
المشيئه الالهيه ١٥٧  
مظاهر: ١٤، ٥٧، ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ١١٧، ١٩١  
~ احكام الاشكال الكليه ٧٨  
~ الاسماء و الصفات ٣١٦؛ ~ الاسماء السماويه  
و الكوكبيه ١٨٤  
~ التجليات ١٧٠  
~ الجسمانيه ١٣٦  
~ دقائق الاسماء و الصفات ١١  
~ الصفاتيه و الاسمائيه ١٥١  
~ متاليه ٧٥  
~ المعاني و الحقايق و المراتب ٨٥  
~ مظهر ١١٤، ١٨٩  
~ الاسماء و الحقايق ١٧٤  
~ الاكمل الاشمل الاعم ٤٥  
~ الغيب المطلق ٢٢٤  
~ الوجود البحت ٩٤؛ ~ المطلق الفائض  
(= العرش) ١٢٠  
~ معدن التجليات الاسمائيه ٣٧؛ ~ الحقايق و  
المعاني المعجده (= الغيب الالهى) ٨١  
~ الظلات و الانوار ٧  
~ معرفة التامه ٢٠٢؛ ~ تامه احاطيه ٢٩  
المعقولات المعنويه: ٣٤  
~ المعلومات الغيبيه ٣٤  
~ الذاتيه ٢٦٦؛ ~ الذاتيه الاحديه ٢٥٣؛  
~ الذاتيه المقدسه: ٢٥١، ٢٥٢  
مفتاح حفرة الاسماء ١٢٠؛ ~ الكتاب الكبير  
١٠٦  
مقارعة غيبه ٩  
مقام الاحدى: ١٥، ١١٩؛ ~ الاحديه ١٢٤  
~ احديه الجمع ٢١٨، ٣٣٢  
~ الاستواء ١٣٧؛ ~ الاشتراك الواقع بين مرتبة  
الحق و الكون ١٤  
~ الاعتدال ١٦١  
~ الانبساط ١٨٦؛ ~ الانساني ١٤  
~ الاول الاحدى الجمعى ٦٦  
~ الاوليه ١٢٤  
~ او ادنى ٨٦

- ~ التفوى ١٩٢  
~ الجمع الاحدى ١٨٦، ٢٢٦، ٣٣١؛ ~ الجمع و  
المطلع ٢٢٠  
~ الجمعيه ٥٧  
~ الحمد ١٤٤  
~ حسن الظن ١٩٢  
~ الخوف ١٩٢  
~ الربوبيه ٤١، ١٣٧، ~ الرجاء ١٩٢، ~ الرضا  
٣١٠؛ ~ السفر الى الله ٢٧٦؛ ~ الطلب ١٠٠  
~ العزة و الصون ٤٢، ~ العزة و الغنى ٤٨  
~ العلم الحقيقى ٥٨؛ ~ العيان ١٩؛ ~ العبوديه  
العامه ٢٢٤  
~ الغنى ١٠٤  
~ «فبى يسمع و بى يبصر» ١٩٨؛ ~ الفرديه ٦٤  
~ قاب قوسين او أدنى ١٦٠  
~ «كان الله و لا شى معه» ٢٥٨؛ ~ الكمالى  
الاحاطى الجمعى الاحدى الوسطى ٢١٦  
~ الكونى ١٤٤؛ ~ «كنت سمعه و بصره» ٣٣  
~ المحاذات المعنويه و الروحانيه ١٨٠  
~ المحمود ٣٥٢؛ ~ المضاماه ٤١، ١٤٣  
~ النفس الرحمانى ٦٨  
المقامات: ٩٣، ٢٧٧؛ ~ الشهاده ١٠٤، ~ الكبرى  
الالهيه ٩٣  
~ المتجليه ٩٥؛ ~ المحبه ١٩٢  
المقتدر (= الاسم) ١٣٧  
المقتصد (= الاسم) ٩٣  
المقصود الاول من الابداد ٣٣٧  
المكاشفات الصريحه: ١٩؛ ~ النوريه ٧  
المكت البرزخى: ٢٠٥  
ملاحظات الانسانيه: ٢٨٨  
ملك القلوب و البواطن: ١٨٠  
الملكيه ١٨١  
المنميت (= الاسم) ٢٤٢  
منازل ٢٧٧؛ منزل التدلى النكاحى الغيبى  
(= العما) ١١٥  
المنعم (= الاسم) ١٧٣؛ المنتقم (= ١٧٤)، ١٧٨  
المسوجودات الروحانيه ٨٢ العينيّه ٢٢١؛  
~ العيبه (= حروف النفس الرحمانى) ٨٤  
الكونيه ٩٦؛ ~ المتعينه ٢٥٥  
الميزان الاتم ٤٥؛ ~ الاعتدالى ٢٥٦  
«ن»  
النبوه: ٢٧؛ ~ احكام ٢٧٣؛ ~ سر ٢٧٣؛ ~ صور  
(= التشريع) ٢٧٣؛ ~ صورة ٢٧٤؛ ~ لسان  
٣١٨  
نسب الاسمانيه ١٨٤؛ ~ الكونيه: ٩٣، ١٧٠  
النسخه: (= الانسان الكامل) ٤٣، ٤٥، ١٠٦؛  
~ الانسانيه ٨٤؛ ~ الجامعه: (= الانسان) ٤٣،  
٤٤، ١٩١؛ ~ الجامعه المختصره من الحضرة  
الالهيه و الكونيه (= الانسان) ١٨٠؛  
~ الحضرتين (= الانسان) ٩٥؛ ~ الشارحه  
صفات الكمال الظاهر بالانسان (= القرآن) ١٠؛  
~ صورة الحق ١٦٢؛ ~ القرانيه (= الفاتحه) ١٠  
النشء الانسانى ١٩٤  
النشأ: ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٩٢

- ~ الإنسانية ٢٤٣؛ ~ الباطن ١٦٢؛ ~ البرزخية ٢٩٦؛ ~ الجامعة المحيطة ٢٩٩، ~ الجنانية ٢٩٦؛ ~ الحشرية ٢٩٦؛ ~ الدنياوية ٢٩٦؛ ~ انطبعة العنصرية ٢٠٠؛ ~ الظاهرة: ١٦٢، ٢٨٦؛ ~ العنصرية ١٩١، ١٩٥؛ ~ المنجلى له ٥٥، ~ معنوية غيبية ٢٤٢
- النشأت: ٢١٦، ٢٠٦، ١٨٩
- ~ الدنياوية و الآخرية و البرزخية ١٦٧؛ ~ العقيدة ١٨٩
- نظار المتفلسفين ٣٢٨
- النعمة الذاتية: ٢٨٩؛ ~ الذاتية الالهية ١٤٤
- ~ النور العلمي اليقيني ٢٨٩؛ ~ روح ٢٨٦؛ ~ سر - ٢٨٦؛ ~ صورة ٢٨٦
- نعم الاسمائيه ٢٨٨؛ الالهيه ٢٩٧؛ ~ الذاتيه ٢٨٨؛ ~ الذاتيه و الاسمائيه ٢٩٢
- النعم الروحاني ١٧٦؛ ~ الصوري ١٧٦
- النفس الرحمانى: ١٤، ٤٣، ٦٨، ٧٥، ٨٤، ٩٥، ٩٧، ١٠٤، ١٢١، ٢٢٧؛ ~ الوحداني ١٢٠
- النكاح: ١١٠
- النكاح الاول: ٧٢، ٢٦٠؛ ~ الاول الغيبي
- الاسمانى ٧٦؛ ~ الثانى ٧٦؛ ~ الغيبي ٩٣
- النكاحات: ٢١٤؛ ~ الخصه ١٦٦
- نور الحق الذاتى: ٢٧٧؛ ~ الذاتى الالهى ٢٥١؛ ~ العلمى اليقيني ٢٨٩؛ ~ الوحدوى ٨٨
- ~ الوجودى الغيبي ١١٠
- «و»
- الوارثين لعلومه و مقاماته (= الائمة المعصومين عليه السلام) ٧
- الواحد البحت ٣٢٦
- وجوب الثبوت: ٩٢، ٩١؛ ~ الوجود: ٩٢، ٩١
- الوجود البحت: ٤٣، ٤٨، ٩٤، ٩٦، ١٨٥، ٣٢٩
- ~ العلميه الاصليه ٥٧؛ ~ العين ٣١؛ ~ الكونى ٣٥٢؛ ~ المحض ٣٢٤؛ ~ المستفاد من الحق ١٠٠؛ ~ المنبسط ٨٠، ١١٨
- الوحدانيه: ١٠٣، ١٠٨، ١١٤
- الوحدة الحقيقيه ٣٣٠؛ ~ الحقيقه الصرفه ١١٦؛ ~ الصرفه ١٢٧
- الوحى: ٢٧٣، ~ الاول الالهى: ٢٢
- الولاية: ٢٧١؛ ~ المحمديه عليه السلام ٣٤٢
- الولى: ٢٧١
- الهادى (= الاسم) ٧٣، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٨٩
- هيولانى الوصف ٢٨٣
- الهيئة الغيبية ٢٦٠؛ الهويه الغيبية الجامعة ١٢٦
- «ي»
- ينبوع الانوار و المصابيح ١٣٩؛ ~ جميع العوالم (= حضرة احدى الجمع و الوجود) ١٧١؛ ~ الوحدة: ٢٢، ١١٨
- يوم الحساب ١٩٥؛ ~ الحشر: ١٩٤؛ ~ الفصل: ٣٠٢؛ ~ الكشف ٣٠٢

## فهرس المواضع

٥.	مقدمة الناشر . . . . .
٩	رشح بال بشرح حال .
١٣.	الكلام على فاتحة الكتاب
١٧	تهييد
١٧	منهج البحث . . . . .
٢٢	وصل
٢٢	تهافت الأدلة النظرية
٢٤	القانون الفكري عند أهل النظر
٢٥	مذهب المحققين .
٢٨	وصل من هذا الأصل
٢٨	بين طلاب المعرفة والحقائق العلوية
٣٢	تعذر معرفة الحقائق المجردة
٣٥	سر الجهل بحقيقة الله تعالى
٣٧	وسائل تحصيل العلم الذوقي .
٣٨	وصل من هذا الأصل
٤٣	لا حلول ولا اتحاد



٤٤

علم الله حقيقة و علم العبد مجاز

٤٤

سر الاستفاضة من العلم اللدني

٤٨

وصل

٤٨

١ - الغيب المطلق

٤٨

٢ - البرزخ الأول

٤٩

أسرار علم التحقيق

٤٩

لا يجوز تعريف العلم

٥٠

لم جاء التعريف أحياناً ؟

٥٠

ما في الوجود من العلم

٥٣

نوعت العلم

٥٦

مراتب العلم

٥٦

العلم يصحب التجلي الذاتي

٥٧

أحكام العلم ونسبه

٦٠

وصل من هذا الأصل

٦٠

متعلقات العلم

٦١

صورة الإدراك بالعلم

٦٧

أدوات توصيل المعلومات

٧٠

وصل من هذا الأصل

٧١

سر التركيب السنة في العريّة

٨٠

قاعدة كلّية

٩٠

قاعدة كلّية

٩٧	قاعدة كلّية..
١٠١	باب
١٠١	سرّ البدء والإيجاد
١٠٣	سرّ الوحدة والكثرة
١٠٦	سرّ الغيب والشهادة
١١٣	سرّ الإنسان الكامل
١٢٠	تفصيل لمجمل قوله .....
١٢١	النظرية الدورية و الحروف العاليات
١٢٢	الهمزة والألف
١٢٣	السين .....
١٢٥	الميم
١٢٨	بطون القرآن وأسرار الحروف
١٢٩	الرّحمن الرّحيم.
١٣١	كيف يذكر العبد ربّه
	بابٌ ما يتضمّن ذكر الفواتح الكلّيات المختصّة بالكتاب الكبير والكتاب الصغير
١٣٤.	وما بينهما من الكتب
١٣٩	مفاتيح الغيب
١٤٠	مقدّمه
١٤١	معنى الحمد
١٥٤	اشتقاق لفظ الجلالة
١٤٦	الحمد لله:
١٥٥	تطابق معاني الاسم ظاهراً وباطناً
١٥٥	ربّ

١٥٦	صلاحه تعالى
١٥٦	حكم السيادة . .
١٥٧	حكم الثبات
١٥٧	حكم الملك
١٥٧	حكم التربية .
١٥٨	لوازم الأحكام
١٥٩	سرّ التربية
١٦١	غذاء الروح و غذاء الجسد
١٦٢	حكمة العارفين
١٦٣	تخبط المحجوبين .
١٦٥	المزاج يغلب قوّة الغذاء
١٦٨	لسان الظاهر
١٦٨	لسان الباطن
١٧٥	حضرات الرحمة
١٧٩	سرّ الملك
١٨٣	سرّ اليوم
١٨٦	سرّ «الدين» :
١٩٢	وصل من هذا الأصل
١٩٨	وصل من هذا الأصل
٢٠٠	وصل من هذا الأصل
٢٠٤	سرّ الأوامر و النواهي
٢١١	الكلام على أسرار لفظة «الدين»

٢١١	مقدمه:
٢١٢	أصل التكليف وحكمته
٢٢٠	لسان جمع هذا القسم وخاتمته
٢٢٦	وصل
٢٢٦	في الظهر والبطن والحد والمطلع
٢٣٥	وصل
٢٣٥	في قبلة العقول والنفوس والإنسان
٢٣٧	وصل
٢٣٧	العبادة الذاتية، والصفاتية.
٢٣٨	العمل والعبادة.
٢٣٩	قوله «وإياك نستعين».
٢٤١	وصل: من لسان الجمع والمطلع
٢٤٦	وصل من هذا الأصل
٢٤٧	فاتحة القسم الثالث من أقسام أم الكتاب
٢٤٧	قوله تعالى: «اهدنا الصراط المستقيم»
٢٥١	وصل من هذا الأصل
٢٥١	لاشرف في التجلي المطلق
٢٥٥	فصل في وصل
٢٥٥	في مراتب الهداية
٢٥٨	وصل
٢٥٨	مراتب الهداية والضلال
٢٦٠	مراتب الاعتدال

٢٦٤	وصل
٢٦٤	في مراتب الاستقامة
٢٦٥	وصل منه
٢٦٨	وصل
٢٦٨	في مراتب السير والسلوك
٢٧٣	فصل: في بيان سر النبوة وصور إرشادها وغاية سبلها وثمراتها
٢٧٣	أحكام النبوة
٢٧٧	خاتمة وهداية جامعة
٢٨٠	فصل في الهداية الموعودة
٢٨٠	سر الدعاء والإجابة
٢٨٢	تتمة الكلام على هذه الآية بمقتضى الوعد السابق
٢٨٤	قوله تعالى: «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين»
٢٨٦	صورة النعمة وروحها وسرها
٢٩١	وصل بلسان الحدّ والمطلع
٢٩١	توحيد الوجود
٢٩٣	الخلق بيد وبيدين
٢٩٣	كيف ينحرف الإنسان
٢٩٨	وصل منه
٢٩٨	مراتب الغضب
٣٠٦	مراتب الرضا
٣٠٧	مراتب النعيم
٣٠٩	مراتب الرضا الإنساني

٣١٢	وصل في قوله: «ولا الضَّالِّينَ»
٣١٢	مراتب الضلال
٣١٨	وصل في بيان سرِّ الحيرة الأخيرة ودرجاتها وأسبابها
٣٢٢	وصل آخر: في بيان أقوى أسباب الحيرة
٣٢٤	وصل أعلى منه وأجلى وأكشفت للسرِّ فرعاً وأصلاً
٣٢٨	تنزل إلى الأفهام وتأنيس وإيضاح مبهم بتمثيل نفيس
٣٣٠	فصل في خواتم الفواتح الكلّية وجوامع الحكم
٣٣٢	«كلّ شيء هالك إلا وجهه»
٣٣٥	وصل منه بلسان جمع الجمع
٣٤٣	وصل في وصل يتضمن نبذاً من الأسرار الشرعية الأصلية والقرآنية
٣٤٩	وصل من جوامع الحكم المناسبة لأن تكون في خاتمة الكتاب
٣٥١	وصل
٣٥٣	والثناء الذي به الختام
٣٥٥	تمت
٣٥٦	خاتمة التحقيق
٣٥٧	الفهارس
٣٥٩	فهرس الآيات
٣٦٥	فهرس الاصطلاحات
٣٨٥	فهرس المواضع

**مجموعه آثار استاد سید جلال الدین آشتیانی که توسط**  
**مؤسسه بوستان کتاب قم (انتشارات دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)**  
**منتشر می شود:**

**الف) آثار منتشر شده:**

۱. اصول المعارف
۲. اعجاز البیان فی تفسیر ام القرآن (اثر حاضر)
۳. المبدأ و المعاد
۴. المظاهر الالهیه
۵. تفسیر سوره فاتحه الكتاب
۶. تمهید القواعد
۷. سه رساله فلسفی ملا صدرا
۸. شرح بر زاد المسافر
۹. شرح حال و آرای فلسفی ملا صدرا
۱۰. شرح فصوص الحکم جندی
۱۱. شرح مقدمه قیصری
۱۲. مشارق الدراری
۱۳. مشرع الخصوص فی شرح النصوص
۱۴. منتخباتی از آثار حکمای الهی ایران، ۴ جلد
۱۵. نقدی بر تهافت الفلاسفه غزالی

**ب) آثار در دست نشر:**

۱. الشواهد الربوبیه
۲. شرح رساله المشاعر ملا صدرا
۳. هستی از نظر فلسفه و عرفان (ویرایش سوم)



من أهم الواجبات عند بعض العرفاء تأويل القرآن الكريم و في هذا الكتاب «إعجاز البيان في تأويل أم القرآن» أتى مؤلفه، صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي، من أكابر تلامذة محي الدين بن العربي بتاويلات فاتحة الكتاب. وبدأ عند كل آية بتفسيرها، ثم تأويلها ثم وضح وبين الحد والمطلع.

وهذا الكتاب الذي بأيديكم اهتم مركز النشر (التابع لمكتب الإعلام الإسلامي) بتحقيقه و تصحيحه بأسلوب جديد.

## E'JĀZ-O L-BAYĀN FĪ TAFSĪR-E OMM-E L-QORĀN

[The miracle of statement in the  
interpretation of the Al-Fāteḥa chapter]

By

Al-Ṣadr-o L-Dīn Qūnavī

edited by

Al-Sayyed Jalāl-o L-Dīn Al-Āštiyānī



مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي

**Būstān-e ketāb-e Qom, press**

(The center of publication of the office of  
Islamic Propagation of the Islamic Seminary of Qum.)

Qum, I.R. IRAN. P. O. Box: 37185. 917

phon no: + 98251 7742155 - 7 Fax: + 98251 7742154

[http:// www. bustaneketab.com](http://www.bustaneketab.com)

E-mail: [bustan@bustaneketab.com](mailto:bustan@bustaneketab.com)

بستان کتاب قم

انرژی و توانی است که در این زمین

ناشر برگزیده سال ۱۳۷۷ و ۱۳۷۹ حوزه

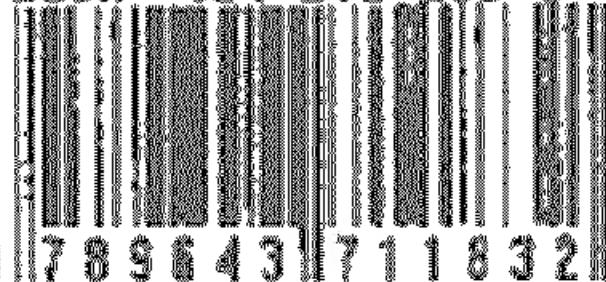
ناشر نمونه سال ۱۳۷۵، ۱۳۷۸ و ۱۳۷۹ (برگزیده وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی)

ناشر برگزیده نهمین و پانزدهمین نمایشگاه بین المللی کتاب تهران ۱۳۷۵ و ۱۳۸۱

ناشر برگزیده ۱۳۷۸ استان قم

شماره کتاب: ۶۲۸ / مسلسل انتشار: ۱۹۰۴

ISBN 964-371-183-8



9 789643 711832